الموازنة

بين اعتبار و عدم اعتبار الأعمال الحسنة للمشركين و الكفرة في الدنيا و الآخرة

جمع و ترتيب و دراسة

محمد أبو سليمان بن فرج الحسيني

يحتوي البحث على ثلاث دراسات :

- الدراسة القرآنية
- الدراسة الحديثية
- الدراسة الأصولية و الفقهية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموازنة
بين اعتبار و عدم اعتبار الأعمال
الحسنة
للمشركين و الكفرة
في
الدنيا و الآخرة

المقدمة

يستعرض هذا البحث دراسة أعمال الكفار و المشركين الحسنة التي عليها أدلة و قرائن تثبت ذلك، أو التي صورتها حسنة إذا انعدمت القرائن التي تثبت ذلك، يتم دراستها في ذاتها و في علاقتها بالمسلم منها في الدنيا من جهة صحتها أو عدم صحتها، قبولها أو عدم قبولها، إقرارها أو عدم إقرارها، اعتبارها أو عدم اعتبارها، ترتيب الآثار الشرعية عليها أم لا؟ بمعنى هل تصح أن تكون قاعدة لبناء الأحكام الشرعية عليها أي كمقدمة لبناء قضية شرعية بها لتنتج حكم شرعي واجب النفاذ يلزم كل المكلفين سواء أكانوا مسلمين أم مشركين.

قد يتبادر للذهن السؤال عن ثمرة هذا البحث و للإجابة على ذلك سنترك الرد على أصل التساؤل للحليمي فنقول (وبالله التوفيق- أول ما في هذا أن كل أصل وقع البحث عن حقيقته، فإنما ذلك لإدراكه على ما هو عليه، لا لما يرى أنه يتوصل منه إليه....، فوصفناها بذلك لنكون مخبرين عن... ما هو عليه، ومعتقدين إياه على وجهه وحقيقته **ثم سواء استفدنا وراء ذلك فائدة أخرى أم لم نستفد، فقد أثرنا بالنظر اعتقاد الشيء على ما هو عليه، وحصلنا به على الغرض المطلوب، وبالله التوفيق.)** [1]

و أهمية هذا الموضوع **تظهر و بقوة لدى فئة معينة تحكم على كثير من الناس المنتسبين للإسلام بالكفر فتهدر كل عباداتهم و نسكهم و شعائرهم الموافقة للشريعة الإسلامية فلا**

---

[1] المنهاج في شعب الإيمان، المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي (المتوفى: ٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ٣، (ج ١ ص ٤٩).

تعتبرها صحيحة و بالتالي لا يعلق عليها أي أحكام شرعية تَلزمهم تجاهها، ثم تلي الأهمية هذه أهمية أخرى كبيرة و هي ترسيخ مبدأ العدالة و المحاسبة و الموازنة و الجزاء لكل المكلفين على ما يقتضيه البلاغ القرآني الإيماني فلا بد من تصحيحه لكي يصح عقيدة المسلم تجاهها لأنها جُل القرآن يتحدث عن مقدمات و أسباب و وسائل و مادة المحاسبة و الجزاء في الآخرة على كل الأعمال.

و تظهر أهمية أخرى لهذه الدراسة في توسيع النظرة التكليفية و الجزائية لعامة الكفار و المشركين على الأرض، فتتحدد الأهمية من خلال العلاقات و التعاملات التي بين المسلمين و باقي الناس من سائر الأديان و الملل الأخرى فيجب أن تتضح رؤية المسلم لهذه الأعمال الحسنة و الموافقة للشرع التي تقع منهم، هل يلزمه إطلاق الألفاظ الشرعية عليها، و التعاون معهم عليها و تسهيل وقوعها و إزالة الموانع التي تعيق وقوعها، و إن كان لها علاقة شرعية بالمسلم يجب أن يتصرف تجاهها على وفق الشريعة الإسلامية، لكي لا يقع في محذور شرعي فَيُفَوِّت مصلحة شرعية.

و على ما سبق يجب أن تنضبط تصورات المسلم العقدية عن الله الحَكَم و العدل و بكل ما يتصل بهذا التصور الشرعي العقدي من روافد و فروع شرعية تتصل بأسماء الله و صفاته و أفعاله فيما يخص التكليف و المحاسبة و الموازنة و الجزاء، فهذا جانب عقدي مهم لا يجب اغفاله، ثم ما يخص المكلف نفسه كي لا يقع في محذور شرعي بأن يصف بلسانه الكذب فيحلل و يحرم ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ١١٦﴾ [النحل: ١١٦]، و ليس معه في أصل المسألة

إلا التقليد المحض و الاتباع الصرف ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ١١٦﴾ [الأنعام: ١١٦]، لمقتطفات منتقاة لتغليب جانب واحد للمسألة على الآخر بدون تحقيق أو تمحيص يرفع به عن نفسه المسائلة و المؤاخذة فالله سبحانه و تعالى يقول ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ٤﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ١١١﴾ [البقرة: ١١١]

أسباب اختيار هذا الموضوع

هو لتوقيف الباحث نفسه و غيره من المسلمين على ما يلزمهم تجاه هذه الأعمال و من ثم توقيف المسلمين على حقيقته الشرعية فلا يغالوا في اتخاذ الأحكام سواء على الأعمال أو على موقف المسلمين تجاهها فلا يتسرعون في التبديع و التفسيق فضلا عن التكفير لمسلم قد تبنى موقفا شرعيا تجاه هذه الأعمال لما بان له من الحقائق الشرعية بعد التحقيق و التدقيق.

و من الأسباب أيضا أنه لا يوجد فيه دراسة مستقلة بهذه الحيثية الخاصة التي استوعبت كثير من الإشكالات المدعومة باستقراء القرآن الكريم و تفسيره لجل التفاسير المتاحة سواء بالتأليف الأصيل أو باستخراج مواطن التفسير من مؤلفات العلماء و جمعها على هيئة تفسير

مرتبة على حسب وفيات المؤلفين أثناء البحث و جمع المادة العلمية و لكن قد نتنازل عن هذا التسلسل الزمني لوفيات المؤلفين لعرض ما هو أوضح عبارة و احتواء لفكرة الموضوع بغض النظر عن سنة الوفاة.

و منهج البحث هو الاستقرائي و التحليلي و النقدي، و ينتهج الباحث في الدراسة تناول المسألة البحثية من الناحية القرآنية أولا و كل ما يتعلق به من تفريعات أصولية تخص موضع الاستنباط أو الاستدلال بدون تحقيقها لكي لا يتضخم البحث و يتشعب فيكتفي ما يراه سديدا فيجلبه من العلوم الأخرى باختصار و قد ينوه لمن يريد الاتساع فيرشد لمصادره و مراجعه للاستزادة المعرفية و العلمية.

و من فوائد ترتيب أقوال العلماء المفسرين على ترتيب سنة وفياتهم أن يُعرف من نقل عمن؛ سواء صرح الناقل بهذا أم لم يصرح إذا كانت الألفاظ هي هي مع سبق وجود المؤلف المنقول منه للمؤلف الناقل زمنيا أو تأليفا أو إيجادا لكلامه، و يفيد في معرفة تأثير السابق على اللاحق من حيث قبوله لقوله أو رده أو تفنيده أو تخريجه أو تأصيله أو تمريضه أو تجويزه، و منها معرفة مواضع التوافق و التقابل بين المفسرين و إدراك ملامح تأثير الوسط العلمي و السياسي في التفسير و التأويل، و هذا مع عدم القطع على شيء إلا بدليل واضح يصرح فيه الناقل باسم المنقول عنه أو تتطابق الألفاظ تطابقا يغلب على الظن النقل الحرفي و اللفظي، أما دون ذلك فلا نقطع على أحد أنه قلَّد أو نقل أو حتى تأثر بغيره فيما قاله من تفسير و تأويل، لأن العقول تتلاقى على مواضع الدلالة و المعاني خاصة إذا تشابهت الأصول والمنازع و المذاهب.

و من باب المشاهدة فكثيرا ما أتأول الآية بنفسي ثم أجد ما تأولته يكاد يكون تطابقا مع غيري من المفسرين و أنا لم أقف عليه بعد، و كثيرا جدا لا أُعدم أن أجد تخريج نحوي و إعرابي لعالم ما فلا أعدم من نصير نحوي مع أني لا أتصنَّع الإعراب و لا أتكلفه لأنه عسير على ذهني و مشوشا لسلاسة التفكير فليلتمس لي العذر كل من يتأذى بالأغاليط الإعرابية و حركات الإعراب و علاماته، و عذري أني لا أجده معينا لي لتوليد الاحتمالات الدلالية المتولدة من نظم و تراكيب الآية بل هو ضرب من التأويلات الاصطلاحية الخاصة بالنحويين فإذا عُري عن هذه الاصطلاحات و قالوا المعنى صياغة لفظية نجده هو هو ما علِمْنَاه من الآية بدون تكلف تفسير و تخريج هذه المصطلحات و المذاهب النحوية الإعرابية، و لكي لا يُفهم كلامي بطريق الخطأ فإنا لا أهون من شأن معاني النحو بل هي العمدة في الفهم و الإفهام و هي المادة الأساسية للتفسير و التأويل مع النواحي البلاغية و الصرفية و المعجمية و غيرها من روافد لسانية تتدخل في إدراك المعاني و ما يجوز و ما لا يجوز منها و ترتيبها على حسب الأولوية الحجاجية و الإلزامية.

في هذه الدراسة نتجاوز فيها الاستدلال بالأخبار و الآثار إلا أن تذكر من قبل المفسر فنوردها على أنها دليل تأويله و اختياره لا على أنها ثابتة و صحيحة عن من نسبت له سواء أكان النبي ﷺ أم الصحابي أم التابعي فما هو دونه حتى تكون مدونة في كتاب صحيح النسبة إلى مؤلفه، فلذلك لم نتحقق من النسبة الإسنادية بعلم مصطلح الحديث و العلل لأن هذا له دراسة أخرى، فهذه دراسة قرآنية خالصة من الباحث فيما يستدل به من آيات قرآنية، فهو يرى استخلاص الرؤية القرآنية لمسألة البحث ثم يتبعها إن شاء الله بدراسة حديثية أثرية مستقلة لما يراه من فائدة

جليلة تجري على وفق الأصول و مراتب الاحتجاج بالأدلة الشرعية، و إن كان يقينا لن يستطيع تخليص كلام المفسرين من استدلالهم من الأحاديث و الآثار على مراتب حجيتها و مدى تأثيرها على البيان القرآني بين مغال فيجعلها قاضية على القرآن فتنسخه أي تبطل دلالته و تهملها، أو متوسط تخصصه و تقيده و تفسره بعد إجمال، أو معتدل فيجعلها مبينه لمواضع التلاقي في أصل المعنى و حدوده فلا تتجاوزه لتصيره مخصوصا أو مقيدا بل تجري في ظل معناه موضحة و موقعة المعنى بصورة أبسط و أجلى سواء عمليا بالسنة العملية للنبي ﷺ أو من الناحية العلمية النظرية بأقاويل و إقرارات النبي ﷺ.

و هذا التوضيح لئلا أترك فرجة لأن أُتهم بأني قرآني ناكر لحجية السنة أو دورها التفسيري و البياني للقرآن بالطبع فيما يصح سندا و متنا على الرؤية القرآنية الموضوعة للنبي ﷺ مع القرآن بأنه مبلغ بالدرجة الأولى و مبين لما يبلغه للناس، و أنه مأمور باتباع الوحي و علينا طاعته فيما يبلغ و يبين لنا من الوحي.

و الدراسة متشعبة الأطراف و الروافد و المصادر، فمنها مسائل عقائدية التي اصطلح عليها بعلم الكلام كمسألة مسمى الإيمان و العمل و العلاقة بينهما، و مسائل تختص بدلالة الألفاظ على المعاني كما عُرفت بأصول الفقه كالخصوص و العموم، و الإطلاق و التقييد، و مفاهيم الموافقة و المخالفة، و المنطوق و المفهوم و مثل هذه المباحث المبثوثة في كتب أصول الفقه، و منها مسائل فقهية عملية، و مسائل بلاغية و لسانية و قليل من المسائل النحوية مبتعدا عن الاصطلاح بالتعويض عنه بمعاني النحو المشتركة مع البلاغة اللسانية و العقلية، و التداخل بين كل ما سبق مع علم التفسير و مباحث التأويل لأن هذا هو عمدة الدراسة.

و سننتهج في عرض مباحث الدراسة على ما نراه أقوى في الدلالة على المقصود من الدراسة فيكون الدلالة بالمنطوق أولى من المفهوم، و الظاهرة و النصية أولى من غيرها مما هو دونها في مراتب القوة و الظهور، ملتزمين بالتدرج الزمني لوفيات المؤلفين لما سبق ذكره من فوائد، أي أن التدرج الزمني سيكون تابعا لظهور المعنى و قوة بيانه فيقدم حتى لو كان وفاته متأخرة عن ما يلحقه من قول.

و المناهج المستعملة في الدراسة متنوعة ما بين استقرائية، و تحليلية، و نقدية، و لذلك يتخللها مواضع يتم فيها الترجيح و التأصيل و التخريج لبعض كلام المفسرين على حسب مدى أهميته في المبحث الذي يقع فيه خدمة لجلاء المعنى الخاص بالمبحث المؤدي لتماسك معنى الفصل الذي بدوره يؤدي لبيان الباب و مدى علاقته بالدراسة و عنوانها الموضوع لها.

التمهيد

لا يوجد ما يدعو لأن ننصب مقابلة ما بين مجازاة الكفار على حسناتهم؛ و ما بين أن الله توعدهم بالخلود في النار لكي نُهدر أي موضع قرآني يدل على إثابتهم سواء كان بعمومه أو إطلاقه بعد ذكرهم أو في سياق الحديث عنهم أو ما يقابلهم من المؤمنين أو حتى بدلالة العام و الإطلاق بالصيغة و ظاهر معناها فنوجه أي احتمالية تطولهم بالإثابة إلى المؤمنين فقط، لأنه لا منافاة بين مجازاتهم على حسناتهم و خلودهم في النار.

ثم نأتي على النكتة التي تظهر متبادرة على ذهن أي أحد أنه كيف يجازيهم على حسناتهم و قد توعدهم بحبط و إضلال و إبطال أعمالهم، يأتي حل الإشكال من جهتين، الأول أن هذه الصفات المتوعدة تخص الأعمال و لا تخص الحسنات، و كان أكثر سياقاتها في أعمالهم السيئة التي تنضوي على مكر و خداع و فساد للنيل من الإسلام و المسلمين، و الجهة الثانية لو افترضنا أن جزء من ماهية أعمالهم هي الأعمال الصالحة التي تدخل في صفات الحبط و الإبطال و الإضلال فهي معاني صحيحة تطول حسناتهم يوم القيامة مقابل سيئاتهم و خاصة الشرك و الكفر و النفاق فتبطل و تحبط على أن تؤتي ثمارها المرجوة منها و هي التنعم في الجنة أو دفع العذاب لأنها في حق المؤمنين تفعل ذلك و لكن مع الإيمان، و بدون الإيمان تفقد وظيفتها المنوطة بها، و لكن يأتي دورها مع الكافر في الحساب و الموازنة فيقل معها قدر السيئات فيقل تباعا قدر و شدة العذاب المستحق عليه.

و نحن متفقون مع أي عالم في نفيه أي منفعة لأي عمل من الكافر و المشرك، و لكن نفي المنفعة العام يجب أن يوضح، لأن هناك أعمال لا تنفعهم و لا تضرهم من حيثية الخلود في النار و هي الدنيوية المحضة، و أعمال لا تنفعهم و لكن تضرهم و هي الكفر و الشرك و المعاصي، و الأعمال التي صورتها حسنة و هي غير خالصة لله، و الأعمال الحسنة و لكن بتقييد عدم منفعتها بدرء العذاب بالكلية أو بإدخال الجنة و التنعم، فعدم المنفعة يجب التفصيل فيه لكي نجمع بين كل الأدلة.

و من ناحية أخرى باتفاق من المفسرين على أنهم لا ينفعهم أعمالهم الحسنة فالمقصود مع سائر أعمالهم السيئة خاصة الكفر و الشرك، و أن محل عدم المنفعة هو الآخرة، أما في الدنيا فبما أنهم

مخاطبون بفروع الشريعة إذن تصح و تعتبر منهم أعمالهم الحسنة بالنسبة للمسلمين و على ظاهر الأمر في الدنيا، ثم عدم منفعتها في الآخرة لا يلزم منه و لا يمنع صحة وقوعها و اعتبارها الشرعي في الدنيا.

و جريا على التصور العقلي فماذا ينتظر من كافر و منافق و مشرك بعد أن حقق أعظم الذنوب بالشرك و الكفر و كم الأعمال التي تقع متفرعة على هذا الأصل، فإذا تبقى شيء من الأعمال يمكن أن يُخلص فيه لله فهو نادر الوقوع و يحتاج أحوال خاصة كإخلاص الدعاء مثلا وقت الاضطرار، أما باقي الأعمال التي تصنف أنها من مكارم الأخلاق و محاسن العادات فالأصل فيها أنها تقع على سبيل العادة و المروءة فتفقد عامل الإخلاص و قصد الطاعة و الامتثال لأمر الله بها، و هذا ما يبرر لبعض العلماء إطلاق استحالة تقربهم إلى الله بنية صحيحة. أما الذي تحقق فيه الإخلاص و قصد الطاعة و موافقة الشرع فهذا منهم قليل و مع قلته لا يظلمهم الله فيه و يحسن جزائهم عليه و يكتب لهم، و لكن لا يُحسن أن يعلق عليه العذاب و الوعيد و تكذيب و مخالفة الرسل، و الافتراء على الله، و أن يوصف بالفحشاء و السوء و البغي و الفساد، و لا أن يقع عليه أوصاف البطلان و الإضلال و الإحباط إلا بإزاء ذنب الكفر و الشرك من ناحية الجزاء فقط، فليتنبه لذلك، فلقلة و وهن هذه الأعمال في سياق حياتهم و أعمالهم و ضخامة الجزاء و نوعيته يوم القيامة لا يستساغ أن يكون هو محور الوعد و الوعيد، و محط التذكير و التوبيخ و التقريع و التسفيه، و لا أن يكون محور التحاجج و الجدال، فمراعاة الأهم أهم و أولى أي الشرك و الكفر و صوره العملية المتفشية فيهم، بل هي سبب بعثة الرسل و إنزال الكتب.

و يظهر هذا المعنى بقوة و جلاء عند نوعية من الكفار و المشركين الذين لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر، ثم يليهم الذين لا يؤمنون بالآخرة، ثم يليهم الشاك في الآخرة، لأن هؤلاء لا يمكن تصور قصدهم إخلاص مع موافقة الشرع في أعمالهم بالصورة المطلوبة من عباد الله، و في بعض الأعمال التي لجأوا لله فيها مخلصين له الدين كانت في حالة الاضطرار و السوء و الضر، لأنهم بمقتضى الفطرة و العقل يعلمون أن من بيده الخلاص إلا الله، فمن باب متطلبات إنجاز الغرض فقط يخلصون لله في الدعاء، و لذلك لما ينجيهم الله أو يكشف عنهم السوء يعودون للشرك و الكفر مرة أخرى، لأنهم لم يكونوا مخلصين له الدين كدين بل كعمل منوط بالدين، فكفرهم و شركهم بعده لم ينقض إخلاصهم في ذلك الوقت لأنه في وقته تام و كامل و معتبر، أما نقضهم فكان من باب المداومة و العقد القلبي على الإخلاص و الطاعة على الدوام حتى الممات في كل الأحوال، لأنهم يعاودون مرة أخرى للإخلاص عند حال الاضطرار و السوء و الضر.

و المقصد مما سبق أن وقوع الإخلاص و موافقة الشرع مقبول منهم في أي وقت و حال، لأنه مبني على ثلاثة أصول لا تُعدم في إنسان على الأرض من حيث كونه إنسان، و هي الفطرة مع العقل بالتوافق مع الشرع، فإذا اجتمعوا الثلاثة وجب الإخلاص في العبادة، و لا نقصد استقلالية تامة في الماهية و الكينونة فيما بين الفطرة و العقل، فهذه معاني واسعة جدا و مستعصية على الحد و التعريف الجامع المانع، و إنما نقصد أن الفطرة مع العقل لا بد و أن تتوافق مع الشرع و لا بد من ذلك، لأن خالق الفطرة و العقل و منزل الشرع واحد، فحتى لو عمل الكافر أو المشرك عملا فطريا عقليا موافقا فيه الشرع حتى و لو كان غافلا عن الحكم الشرعي فهو في

حقيقة الأمر موافقا للشرع من حيثية أن منزله هو نفسه خالق الفطرة و العقل فهو مُضمن فيه ذاتيا، و لذلك تجد أن الكتب المنزلة للتذكير و هو أحد صفات القرآن أنه ذكر، وعمل الرسول هو التذكير، فالشرع هو الدال على نقاء الفطرة و رجاحة العقل، فهذا هو معيارنا للحكم على العمل، و بدونه نتوه في النسبية.

خلاصة البحث

و في ضوء ما سبق يكون معاني الإبطال و الإحباط سواء للأعمال الحسنة أو السيئة، فالجامع المشترك بينهما و الذي يحقق هذه المعاني (الإضلال – الإبطال – الإحباط) هو من حيثية غياب المنفعة المتوهمة، و قلنا متوهمة لأن أي منفعة خلا منفعة الثواب بالجنة فهي زائلة و فانية بفناء الدنيا، وعليه فالمنفعة المتوهمة بالدفع: قد تكون على صورة كيدية أو صدِّية أو خِداعية أو ضَررية للإسلام و حامليه من المسلمين فلا تنتج هذا الأثر، و أما المنفعة المتوهمة بالجلب: فإما أن تكون منفعة دنيوية بالمال و البنون و المتاع و هي أيضا سيغيب عنها المنفعة في الآخرة فلن تجدي نفعا، و إما أن تكون المنفعة المتوهمة دينية كعبادة غير الله للشفاعة و تحصيل المنفعة و دفع الضرر فكل هذا أيضا لن يجدي نفعا لا في الدنيا و لا في الآخرة، و لم يبقى من الاحتمالات إلا المنفعة الدينية الموافقة للحق فإما أن يقصد بها عبادة الله أو تكون موافقة اعتباطية، فلو كانت عبادة لله فهي مقبولة و لها جزاء، و لو كانت توافقية فلها جزاء و توفية في الدنيا عليها، لأن كل أوامر الله لها نفع في الدنيا و الآخرة، و النفع الأخروي لمن آمن بالآخرة.

طريقة عرض الدراسة

سنبدأ بالدراسة القرآنية، ثم نردفها بالدراسة الحديثية، ثم نردفها بالدراسة الأصولية الفقهية، و إن كان من العسير جدا الفصل بينهم في بعض المواضع التي تتداخل فيها دلالة الآية مع دلالة حديث يستعمل فيهما الأصول الفقهية و الكلامية و أحيانا المنطقية.

فنبدأ بذكر الآية و معها ما يلزمها من سياق قرآني يسبقها أو يلحقها ما دام متسق مع الغرض من سوق الكلام، ثم يليها المعنى الإجمالي لها المستفاد من التفاسير و ما يطرأ على ذهني أثناء التدبر و البحث فأذكره مدمجا أو منفصلا أحيانا، ثم أبدأ بذكر أقوال المفسرين الذين تناولوا تفسير الآية من الأقدم فالأحدث و هذا كان أمر حتمي بالنسبة للبحث، أما بعد وضعه قد يتم تصدير المفسر الجامع لدلالة الآية أو الآيات و الذي يكون كلامه متوافقا مع الرؤية العامة للبحث، فكلما كان أوفق و أشبه كان ذكره أولا ثم ما يشبهه و هكذا. هذا في البحث الأصلي المطول أما لو شاء الله فاختصرناه فسنقتصر على بعض المفسرين فقط القائلين بالمعنى المراد من البحث و الدراسة.

و بالنسبة لمواضيع مثل الناسخ و المنسوخ، و القراءات و المصاحف، و أسباب النزول، و المكي و المدني و ترتيب النزول فلن نعرج عليها محققين لهذه المواضع إلا لو ادعت الضرورة فقط لداعي البيان للموضع المراد تفسيره.

و بالنسبة لذكر الأحاديث و الآثار في قسم الدراسة القرآنية و الأصولية فلن نلتزم تحقيق و تخريج و الحكم على الحديث أو الأثر إلا في الدراسة الحديثية فقط.

و ما يخص أسماء المراجع فلن نكررها في كل مرة نقتبس منها لكي لا يتضخم حجم الكتاب فنكتفي بسردها كلها كاملة في نهاية الدراسة أو بذكرها كاملة أول مرة ثم بعد ذلك باختصار، و من ثم نشير فقط بالعنوان المقتضب مع اسم الشهرة للمؤلف و نحيل القارئ لسرد المراجع لمعرفة البيانات كاملة للتوثيق و سهولة المراجعة لمن يرغب في الاستزادة أو التوثيق و التحقيق. و ذكر المراجع سيكون لما نقل منه أما الذي استفيد منه أو تم مراجعته لمزيد تفصيل أو توسع أو تحقيق فلن نسرده في المراجع إلا أن نشير إليه إذا دعت الضرورة في الهامش أو في مسرد خاص به إذا اقتضت الحاجة لذلك لما فيه مزيد أهمية لمن أراد التوسع أو مراجعة مواضع هذه الإفادات.

أما متن الدراسة فسيكون مقسم على حسب النص المقتبس و يكون بين قوسين () يلي القوس الأخير أعلاه يسارا رقم صغير هو الرقم المرجعي الذي يكون في الهامش كل ما نريد القول عن الاقتباس لكلام العلماء، و أحيانا يكون الكلام المقتبس ما بين " " لو داخل الأقواس عندما أريد وضع رقم مرجعي لنص محدد فقط داخل النص الكبير للإشارة إلى أن هذا النص مقتبس أو منقول أو موجود في موضع آخر، أو تم نقده أو التعقب عليه من عالم آخر، و نضع خط أسفل مجموعة كلمات أو كلمة أو جملة أو حتى فقرة لأجل التنبيه على أهميتها، و تزداد الإشارة للأهمية لو كان الخط سميك و تحت الكلمات خط.

و الآيات القرآنية بين متبوعة باسم السورة و رقم الآية و ستكون بالخط العثماني غالبا في كلام المفسرين أما في المواضع القرآنية فلا بد من ذلك.

و عند حذف كلام من كلام المفسر أو العالم سنضع بدلا منه ثلاث نقاط هكذا...، و يكون هذا الكلام خارج نطاق البحث فلا فائدة منه في موضع الاستشهاد، و لا يؤثر على المعنى المراد و لا يُخل بسبك المعنى و دلالة العبارة إن شاء الله، و عندما يكون هكذا.... أي ثلاثة ثم مسافة ثم نقطة فمعنى هذا أن الكلام المحذوف كان فقط في هذه الفقرة أو الجملة، و ما بعدها هو كلام العالم المتصل بالموضع السابق. و إذا سبقت الثلاث نقاط الكلام المنقول فهذا دليل على وجود كلام سابق على الكلام المنقول و لكن لم يرى الباحث وجه لذكره لأنه خارج عن نطاق الاستدلال و الإفادة في كشف و إظهار المسألة المبحوثة.

و عندما يكون الوضع هكذا... / ... فأشير لأن الكلام المحذوف كان بين نهاية صفحة و اتصل الحذف لبداية صفحة تالية، أي أن العلامة هذه / هي الفاصل ما بين الصفحات.

أحيانا اضطر لحذف بعض الكلمات أو الجمل ثم أجد الاتصال ما بين قبل و بعد يحتاج تنبيه و وضع كلمة لبيان وجه الاتصال ما بين الموضعين، فغالبا يكون ما بين هذين القوسين [ ]، سواء الباحث لهذه الدراسة أو المحقق للكتاب المنقول منه.

أما في الهامش بالأسفل عندما أشير لكلام مقتبس بالأعلى أنه لغير العالم صاحب الكلام الذي في المتن فاستعمل الكلمات الآتية للدلالة على قوة التطابق ما بين النصين، فلو قلت: (بحرفه) فهو أعلى لفظ دال على التطابق الحرفي ما بين النصين، و إن قلت (مثله) فالتطابق أقل قليلا بمعنى أن هناك غالبا نقص في بعض الكلمات أو زيادات ليس لهها علاقة مباشرة بالنص، و إن قلت (بنحوه) فغالبا ما يكون نفس المعنى و لكن بعبارات مختلفة و تصرف في الألفاظ يسير.

أما كلام الباحث سيكون خلو من أي علامة و هذه تكون علامته للوقوف و التمييز بين كلامه و كلام المنقول عنه.

المحتوى الإجمالي للدراسة

المدخل لدراسة الحسنات

- **مفهوم الحسنة**
- **آثار الحسنة**
- **قبول الحسنة**
- **أنواع الحسنات**
- **شروط اعتبار الحسنات**
- **آثار الحسنات**
- **علاقة الحسنات بالإيمان**
- **الإثابة على الحسنات**

الباب الأول: الدراسة القرآنية

الفصل الأول: أعمالهم الحسنة

الفصل الثاني: دخولهم في عموم الأعمال الحسنة و جزاؤها

الفصل الثالث: تزيين سوء أعمالهم يقتضي وجود الحسن و يبين معنى الحبط

الفصل الرابع: جزاء أعمالهم الحسنة في الدنيا

الفصل الخامس: قبول الأعمال و ردها

الفصل السادس: الوزن و الموازين و الموازنة

الفصل السابع: الحبط و الإضلال لأعمال الكفار و ما في معناهم

الفصل الثامن: عدم تخفيف العذاب

الفصل التاسع: تكليف الكفار بالفروع

الفصل العاشر: بيان أعمال الكفار و نوعيتها من خلال السياق القرآني

الباب الثاني: الدراسة الحديثية

الفصل الأول: تكليف الكفار بالفروع و انشغال ذمتهم بوجوب التكاليف

الفصل الثاني: أحاديث إثبات (الحسنة) للكفار و ماهية ثوابها و مكان الإثابة

الفصل الثالث: الأحاديث و بعض أقوال الصحابة التي لها دلالة شاهدة على تكليف الكفار و اعتبار بعض أعمالهم الشرعية و تصورهم عن الله الكافي لأن يتعلق بهم تكليف و أداء و صحة وقوع أعمالهم

الفصل الرابع: أحاديث معارضة و بيانها من حيث الإسناد و التأويل

الباب الثالث: الدراسة الأصولية

- بيان الاستحالة العقلية هل هي ضرورية أم بالنظر

- موقع مسألة تكليف الكفار بالفروع من الأصول و الفروع

- موقع مسألة تكليف الكفار بالفروع من القطعي و الظني

- موقع مسألة تكليف الكفار بالفروع من التحسين و التقبيح

- استقلالية الحكم بصحة الأعمال عن اسم الفاعل بكونه (كافر) و عن وجوب ثوابها بكونها (حابطة)

- من هو الكافر في تصور العلماء

- صحة العبادة ليس من ضرورتها الثواب

- هل ثواب الآخرة شرط في صحة التكليف أو صحة العبادة

- العلاقة ما بين: التكليف – الإمكان – الصحة

- العلاقة بين مسألة تكليف الكفار بالفروع و بين مسألة الإيمان و الأعمال و الثواب

- ما المقصود بالنية و علاقتها بالعبادة و العبادات و تمييز أنواعها

- شروط النية

- علاقة النية بتكليف الكفار بالفروع

- منشأ الخلاف بين العلماء في مسألة تكليف الكفار بالفروع و ثمرته عندهم
- فائدة تكليف الكفار بالفروع على المعنى الـمُتَّسِع للكفر و للكافر
- اعتبار نية الكافر في العبادات و فائدتها له في الدنيا و الآخرة
- مبحث التكليف:
- ما المراد بالخطاب اللساني و الخطاب الشرعي
- ما هو المقصود بالتكليف
- أقسام التكليف
- الإنسانية مناط التكليف و صحة الأداء للعبادات
- شروط التكليف
- الأدلة العقلية على جواز تكليف الكفار بالفروع
- الأدلة العقلية باستحالة الجواز
- موضع مسألة تكليف الكفار ببلوغ الدعوة
- شروط المكلف و أهلية الأداء
  - أنواع الأهلية
  - أهلية الكافر

- مسألة [دخول الكفار في الأمر المطلق

- إشكال إطلاقات العلماء المانعين من صحة أداء الكافر للفروع (العبادات) بسبب مطلق الكفر

- هل الكافر مكلف بالنواهي فقط و غير مكلف بالأوامر

- تفسير سبب قول المانعين بتكليف الكفار بالأوامر أو العبادات

- التوفيق بين نظرتي الفقهاء و الأصوليون بالتكليف و عدمه في الفروع

- تعليل العلماء لعدم صحة أداء الكافر للعبادات التي دون الإيمان

- أدلة القائلين بعدم تكليف الكفار بأداء العبادات

- أدلة تكليف الكفار بالفروع و الاعتراضات عليها

- الملحق التطبيقي لتكليف الكفار بالفروع الشرعية: صلاة الكافر أنموذجا

  - صلاة الكافر و صحتها

  - صلاة الكافر إماما و صحتها

  - الحكم بإسلام الكافر بأداء الصلاة و اختلافهم فيه

المدخل لدراسة الحسنات

مفهوم الحسنة

و الحسنة في القرآن لها اعتبارين على حسب الموصوف بالحسن، فإما أن يكون الحسن لما يكون في الدنيا من نعم تطول البدن و المال و الأحوال و الظروف، فهذا يكون للكافر و المؤمن لأنه منوط بالنفس البشرية و الإنسانية فلا يتمايز فيه مؤمن عن كافر ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]، ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [النمل: ٤٦]

﴿إِنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ ﴿٥٠﴾ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [التوبة: ٥٠-٥٢]، ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾﴾ [آل عمران: ١٢٠]

ففي الآيات السابقة نلاحظ إسناد الفاعلية بالحسنة و السيئة إلى الله كما في الآيتين ٩٥ الأعراف و ٤٦ النمل، أو لغير الواقع عليه الحسنة و السيئة كما في سائر الآيات الأخرى فقد أُبهم الفاعل فيها بذكر الفعل فقط (تصبك – جاءتهم – تمسسكم)، و هذه هي الدلالة على تغاير معنى

الحسنة و السيئة في هذه الآيات عن المعنى الآخر الذي هو محل البحث المتعلق به الجزاء كما في الآيات الآتية:

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]، ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [القصص: ٥٤]، ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

و قد تأتي الحسنة كصفة لموصوف للدلالة على الحسن العام المتضمن الحسن الشرعي الجزائي كما في قوله تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]

فمعنى الحسنة بحيثية الجزاء هو ان الله أمر بالدعوة إلى سبيله بالحكمة و الموعظة الحسنة و الجدال بالتي هي أحسن، فمن امتثل لأمر الله كما أمر فهي حسنة تكتب له ليجازى عليها يوم القيامة، فأضاف الحسن الذاتي لحسن الجزاء فهي حسنة مركبة، و كل الحسنات كذلك لأن كل

أمر الله فالممتثل له قد أكتسب الحسن الذاتي للمأمور به و حسن الجزاء عليه (التبعي)، فهو محسن بما عمله من الحسن و بما يناله من جزاء حسن.

و الشاهد أن الحسنة اكتسبت حسنها لما يعتري صاحبها أو المتلبس بها من حيثية النفس البشرية شعور بالسعادة و الاغتباط، و هذه لا يشترط فيها تعدية الحسن في الآخرة و لذلك فهي تناسب الكافر بالآخرة كالمؤمن بها تماما لأنها حظوظ دنيوية محضة بمقتضى الربوبية و الأرزاق، ثم هي للمؤمن قد تكون وسيلة لاكتساب الحسنات الجزائية بالشكر على الحسنات و الصبر على السيئات، و هنا الحسنة تتركب فتكون حسنة مركبة لحسن ذاتها و حسن الجزاء على شكرها و القيام بحقها، و السيئة بالصبر عليها تصير حسنة باعتبار حسن الجزاء.

و الخلاصة أن علة وصف الحسن و تسمية العمل حسنة: هو اعتقاد الحسن الشرعي (الذاتي و التبعي) المستحق الإثابة عليه بامتثال طاعة ما أمر الله به و اجتناب ما نهى عنه بالأمر الصريح المنصوص عليه في القرآن أو ما صح من السنة؛ أو إلحاقا بهما اعتبارا [1]، سواء كان اعتقادا أو قولا أو فعلا و يصطلح على كل ما سبق بالأعمال: عمل القلب و عمل الجوارح.

و يمكن الاستدلال على معرفة الحسنة من خلال الوقوف على الأوامر و النواهي، أو ترتب الثواب و العقاب، أو المدح و الذم، أو تعديد صفات المؤمنين و الكافرين، أو التسمية المباشرة الصريحة بالحسنة و السيئة، أو بدفع استحقاق العذاب و استحقاق النعيم، و بالتالي ستتعدد

---

[1] أي القياس و الأدلة الأخرى المعتبرة، و نضيف أيضا مراعاة آثار الحسن الذاتي فلو أعقبه ما يضر و يغلب ضرره نفعه فلا يستحسن فعله و يدخل في المنهي عنه و استنباطه من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨]، و أيضا لو فات بسببه ما هو أكثر حسنا و نفعا فلا يقدم على فعل الحسن لذاته.

الأسماء المتناوبة على نفس الدلالة الخاصة بالحسنة ما دامت ممدوحة و يتعلق بها ثواب و مأمور بها و مقبولة و هكذا مثل أسماء: الصالحات أو العمل الصالح، البر و التقوى و الطاعة و العبادة و الخير و الدين و الهدى و المعروف.

آثار الحسنة

إذا اجتمعت للحسنة شرائط صحتها و قبولها ترتب على ذلك استحقاق الثواب أو الجزاء أو الأجر، و قد يكون في الدنيا فقط أو في الدنيا و الآخرة أو في الآخرة فقط، و هذا قد يكون على قصد و قدر إيمان الفاعل كالكفار الذين لا يؤمنون بالآخرة و الحساب فقد ينالوا جزاء حسناتهم في الدنيا فقط، و هناك أعمال حسنة يكون جزاؤها في الآخرة فقط و أظهره وضوحا هو الاستشهاد في الجهاد لإعلاء كلمة الله و في سبيله، و ما أكثر المواضع القرآنية التي تعلق و ترتب بالعلاقة السببية و العِلِّية ما بين الحسنات و بين الثواب المتمثل في النعم الدنيوية و الأخروية، المادية و المعنوية، و قد يتمثل في درء العذاب و الضرر لأصحاب الحسنات.

و من الأدلة على باب الجزاء من جنس العمل ﴿جَزَاءً وِفَاقًا﴾ [النبأ: ٢٦]، قد يكون جزاء الحسنة حسنة و جزاء السيئة سيئة ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [الزمر: ٥١]، و للآثار معنيان إما أن يكون وصف لنوعية الجزاء بالحسن و السوء ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، و إما أن يكون المقصود المضاعفة أو المثلية فإن جزاء الحسنة أن يكتب بها

حسنة مضاعفة عليها أو أكثر كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴿٤٠﴾﴾ [النساء: ٤٠] و من ثم يعود على صاحب الحسنة الأولى حسنات أخرى كجزاء عليها ثم يصير ثواب هذه الحسنات أكثر بكثير لو لم يجازى بمضاعفة الحسنات على حسناته الأولى الواقعة منه، أما السيئة فبمثلها فقط.

و معنى كلمة الثواب حيادي أي أنه لا يحمل دلالة حسنة أو سيئة بل يأخذ معناه النوعي و الوصفي من سببه أي الأعمال التي تسببت به، فإن كانت الأعمال حسنة فالثواب حسن ﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴿١٤٨﴾﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴿٨٥﴾﴾ [المائدة: ٨٥]، و إن كانت سيئة فالثواب سيء ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴿٣٦﴾﴾ [المطففين: ٣٦]، ﴿فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و كذلك لا يحمل دلالة دار الجزاء التي فيها يقع الثواب، فقد يكون في الدنيا أو في الآخرة أو الإثنين ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴿١٣٤﴾﴾ [النساء: ١٣٤]

و الأجر أصرح في تضمنه لحسن الجزاء من الثواب على الأعمال: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴿٣٥﴾﴾ [الزمر: ٣٥]، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴿٩٦﴾﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ

مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴿٥٤﴾﴾ [القصص: ٥٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴿٤٠﴾﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴿١٨٥﴾﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و غير ذلك من الآيات الكثير.

و بنفس الرؤية يكون الأجر له متعلقان: فقد يكون في الدنيا أو في الآخرة أو كليهما، ففي الدنيا ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴿٢٧﴾﴾ [العنكبوت: ٢٧]، و في الآخرة ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]

و نخص بالذكر هذه الآية: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤]، لأنها وثيقة الصلة بالبحث، و هذه الآية أيضا ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴿١٨٥﴾﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ففي الآية الأولى لكونها عائدة على غير المؤمن أو على الأقل تشمله، و في الآية الثانية فإن مناسبتها للبحث أنها في النفس و هو وصف أو اسم عام يعم كل نفس، ثم بدلالة إلحاق الموت بها و هذا أيضا عام لكل نفس لأنه لن يوجد نفس خالدة أو لا تموت، ثم بدلالة إسناد الدخول لهذه النفس الجنة و زحزحتها عن النار ففي هذه الثنائية

و تحميلها الجواز الإمكاني دلالة على أنها تعم كل نفس، لأن النفس مستقرها في الآخرة إما الجنة أو النار و لا ثالث لهما.

قبول الحسنة

و الحسنة لم تسمى حسنة إلا بملحوظية القبول لذاتها و لما يتبعها، فكل ما يُقبل هو حسن و كل حسن يُقبل، و هذا مبني على تأصيل أن الله قد خلق الإنس ليعبدوه، و أنزل لهم الرسل و الكتب ليطيعوا و يتبعوا ما فيها، و أن الجزاء يكون على ما اكتسبه الإنسان حتى مثقال الذرة من العمل سواء أكان خيرا أم شرا، و على كل ما سبق فإن أي مثقال ذرة من عمل ما فإن الإنسان سيرى عمله هذا يوم القيامة، فكل ما سُمي حسنة فهو مكتوب و محصى له و مقبول مجازى عليه بما نص عليه الذكر الحكيم.

(من لازم الحسنات و ما يترتب عليها: القبول.)[1]، و الذي يعنينا من هذا القبول هو القدر الذي فيه معنى الإقرار و الاعتبار الشرعي لمن وقع منه العمل أو الحسنة، أما كيفية هذا القبول و مدى ترتب الجزاء عليه فالذي يعنينا منه بالنسبة للكافر هو كيفية استفادته من هذا القبول في الدنيا و الآخرة، و أقل دلالة فيه أن هذا العمل الحسن معتبر شرعا منه بالنسبة للمؤمن فيلزم المؤمن اعتباره ظاهرا فيتعلق به كل ما شرعه و حكم به الله في شريعته من تعاون و مشاركة و إجزاء و تبرئة ذمة من المؤاخذة.

---

[1] المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات جمعا و دراسة - دكتوراة صالح عبد العزيز عثمان سندي، الطبعة الأولى، دار اللؤلؤة، ج ١ ص ٥٩.

و من تعريفات العلماء للقبول و مدى تعلقه لإقرار العمل و الاعتداد به و صحته و وصفه بالطاعة [1] نخص بالذكر منه تعريف لابن رجب الحنبلي: (وقد يراد بالقبول الثواب على العمل و إن لم يرض به و لم يمدح عامله؛ فيجازى عليه بأنواع من الجزاء فضلا من الله و إحسانا و إن لم يرض عن عامله... و يطلق القبول على إسقاط الفرض بالعمل، و إن لم يثب عليه بثواب غير سقوط العقوبة و المطالبة بأداء الفرض به) [2]

أنواع الحسنات

المسألة الأولى: أنواع الحسنات باعتبار ذاتها:

القسم الأول: فعل المأمور.

القسم الثاني: ترك المنهي عنه احتسابا. و هو الترك الوجودي لا العدمي، لأنه هو الذي في مقدور العبد و له قدرة على الإتيان بالمنهي عنه كما له القدرة على ترك المنهي عنه، و يكون حاضرا في ذهنه و قلبه و متصورا لذاته بما له من الحرمة الشرعية القاصد عدم اقترافها خوفا

---

[1] نفسه ص ٥٩ – ٦٠.

[2] مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: جـ ١، ٢/ الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، جـ ٣/ الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، جـ ٤/ الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤، عدد الأجزاء: ٤، ج ١ ص ٣٥٣.

من الله و عقابه و تحصيلا لثوابه فيكون من الفاعل امتثالا و طاعة لشرع الله فيما نهى عنه، و هذه أعمال قلبية حقيقية. (١)

المسألة الثانية: أنواع الحسنات باعتبار حكمها: حسنة واجبة، و حسنة مستحبة.

الحسنة الواجبة:

أ) فعل الواجب.

ب) ترك المحرم.

ت) ما كان وسيلة لحصول الواجب، و إن كان في الأصل غير واجب، أو كان وسيلة لترك المحرم، و إن لم يكن في الأصل واجبا؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، و ما لا يتم ترك الحرام إلا به فتركه واجب. (٢)

الحسنة المستحبة:

أ) فعل المندوب.

ب) ترك المكروه.

ت) المباح إذا قارنته نية صالحة، او كان وسيلة لتحقيق مندوب. (٣)

المسألة الثالثة: أنواع الحسنات باعتبار متعلقها:

---

(١) ينظر بتوسع المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات جمعا و دراسة - دكتوراة صالح عبد العزيز عثمان سندي، الطبعة الأولى، دار اللؤلؤة، ج ١ ص ٦٧ – ٦٨.

(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/ ١٨٠ -١٨٥)، و شرح تنقيح الفصول (١٦٠)، و مجوع الفتاوى (١٠/ ٥٣١، ٢٠/ ١٥٩)، و درء التعارض (١/ ٢١١ -٢١٨)، و البحر المحيط للزركشي (١/ ٢٢٣ – ٢٢٩، ٢٥٧ – ٢٦١). نفسه ص ٧٧.

(٣) نفسه، ج ١ ص ٨٠ – ٨١.

قسمين: حسنات متعلقها الجوارح، و حسنات متعلقها القلب.

أ) أما الحسنات التي متعلقها الجوارح؛ فتشمل جميع الأعمال الظاهرة التي يحبها الله تعالى و ورد الحث عليها في الكتاب و السنة، سواء أكانت واجبة؛ كالنطق بالشهادتين و الصلاة و الزكاة و الحج، و غيرها. أو مستحبة؛ كتلاوة القرآن و أنواع الاذكار المستحبة و نوافل الصلاة و الصوم و نحوها.

ب) و أما الحسنات التي متعلقها القلب؛ فهي الأعمال الباطنة من الإخلاص و التوكل و المحبة و الخوف و الرجاء و الإنابة و نحوهما. و هذه الحسنات القلبية منها ما هو واجب، و منها ما هو مستحب. (١)

و الأصل أن الحسنات القلبية – في الجملة – أهم من الحسنات الظاهرة؛ بل حسنات الجوارح إنما هي آثار مترتبة على عبودية القلب؛ و كثير من الحسنات الظاهرة لا بد فيها من عبودية القلب؛ لأن القلب ملك الأعضاء، و الجوارح رعيته. (٢)

شروط اعتبار الحسنات

هما شرطين: الأول: الإخلاص و قصد الطاعة بالعمل إيمانا بالله و ربوبيته، و الثاني: أن يكون العمل الظاهري موافقا لما شرطه الله لصحة وقوعه منفيا عنه موانعه، أما من أقحم شرطا ثالثا و هو الإسلام أو الإيمان فقد انتزعه مما سبق و جعله عنوانا و ترجمة لهما بلا داع لذلك، لأن من

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ١٢٤ – ١٢٦). المسائل العقدية، نفسه ج١ ص ٨٩.

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ١٢٧). المسائل العقدية، نفسه ج١ ص ٨٩.

أوقع الشرطين السابقين فقد آمن بالله و أسلم له بما عمله له و لا أدل على ذلك من وصف الله عمل المشركين بالدعاء له وحده أنهم أخلصوا له الدين في ذلك الدعاء خاصة، أو قد يكونوا أخلصوا له عامة ثم نكصوا على أعقابهم للشرك مرة أخرى بعدما أنجاهم الله من الهلاك ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴿٢٢﴾﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴿٣٢﴾﴾ [لقمان: ٣٢].

و ما وقع من المشركين من إخلاص الدين لله بالدعاء كأحد الأعمال و العبادات المأمورين بها من جملة الناس كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴿٢٩﴾﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴿١٤﴾﴾ [غافر: ١٤]، ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴿٦٥﴾﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴿٥﴾﴾ [البينة: ٥]

و بالجمع بين ما أمر الله به عباده كلهم بإخلاص الدين لله، و هو ما أوجزه الله مرة بقوله ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء أي كل ما هو عبادة و مثاله (الدعاء) فهم مأمورون به، فإذا وقع منهم كما امروا فإنه من العبادة التي أخلصوا لله بها الدين، و كما أقرها الله منهم فلا يجوز لأحد

كان أن ينكرها أو يردها بأي تأويل كان، و بهذا فقد اتضحت الرؤية بأن شرط الإسلام لقبول العمل و اعتباره هو شرط قد استله العلماء بما قام بتحقيق الشرطين فأفردوه بالذكر و هو تحصيل حاصل، و يكون موضع اللغط في جعله شرطا مقدما على العمل الصالح لاعتبار قبوله و بالإضافة إلى جعله بالمعنى العام الشامل كدين، الذي يقابل الأديان الأخرى الاصطلاحية كدين اليهودية و النصرانية و المجوسية و غيرها، أما لو جُعل العمل الصالح هو الإسلام لله بالعمل و التوجه لزال الاستشكال و بان وجه الاكتفاء بالشرطين فقط في قبول الأعمال و صحتها و المجازاة عليها.

أما الجزاء بالجنة أو بتخفيف العقاب أو بالنعم الدنيوية أو دفع البلاء فهو متعين على حسب العمل الواقع من حيث نوعه و كميته، فمدخل اللبس من كونهم ينظرون لجزاء الجنة على الأعمال الصالحة فقط، و هذا صحيح إذا عينوا العمل المنوط به الجنة و هو التوحيد في العبادة لله وحده بلا شريك (الإسلام او الإيمان) أما ما دون ذلك من أعمال صالحة فلا يلزم منه دخول الجنة أو التنعم فيها أو دفع العذاب بالكلية فلا مانع من اعتبار الأعمال الصالحة من الكفار و المشركين ما دام الأمر لا يناقض خصوص الجنة للمسلمين و المؤمنين، أو دفع العذاب عنهم بالكلية، و ما زاد اللبس أيضا أن الحسنة و لو كانت واحدة تبقى بعد الميزان يكون صاحبها في الجنة، فهم يرون الحسنات لا موضع لها إلا الجنة، و هذا صحيح و لكن يمكن دفع اللبس بمعرفة أن الكافر و المشرك لن يبقى له حسنة بعد الحساب و الموازنة كي يلتبس فيه الأمر مع المؤمن او المسلم.

فاشتراط الإيمان للعمل الصالح لا يكون إلا للجنة فقط، لأنها محل التنعم بالحسنات، فالخلود فيها مقابل التوحيد و الإسلام و الإيمان، أما التنعم و الترقي فيها فهو مقابل الحسنات، فكل من اشترط أسبقية الإسلام أو الإيمان لقبول الحسنات فهو يضع نصب عينيه الجنة فيتأول شرطية الإيمان لذلك و هذا لا خلاف عليه، و نحن لا نقول أن حسنات الكافر ستدخله الجنة أو تدفع عنه الخلود في النار أو حتى عذابه، و لذلك لا نشترط الإيمان في قبول حسناته و مجازاته عليها، لأننا لا نتأول قولنا بمنفعة حسناته على الجزاء بالجنة بل نتأول قولنا على وعد الله بالجزاء خيرا على مثقال الذرة من الخير لأي نفس مكلفة.

و في بيان صدد مركزية (العمل) في ذاته و تحقق شرطيه لقبوله يقول ابن تيمية: (فكل عمل أريد به غير الله لم يكن لله وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله بل لا يكون لله إلا ما جمع الوصفين: أن يكون لله وأن يكون موافقا لمحبة الله ورسوله وهو الواجب والمستحب. كما قال: فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا فلا بد من العمل الصالح وهو الواجب والمستحب) [١]

و نحن لا ندعي أن مقصود ابن تيمية من هذا الكلام هو عمل الكافر خصوصا، بل نحن نستعمل رؤيته لشروط قبول العمل و نتفق معه فيها ثم نوردها على ما أداه تأصيلنا للمسألة بضعف شرطية الإيمان أو الإسلام لقبول الأعمال الصالحة، أي أننا نورد تأصيله لشروط العمل الصالح المقبول كما أصله قرآنيا لأننا نتفق معه على ذلك ثم نخالف من يشترط الإسلام أو

---

[١] مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: أنور الباز – عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، ج ١٠ ص ٢١٣.

الإيمان لصحة وقوع العمل الصالح بشرطيه لأنه لا دليل عليه يلزمنا بقول ذلك بل الأدلة متسقة و مستبكة على عدم اعتباره كشرط لصحة العمل، و من القرائن القوية على إثبات ذلك أن الشهادتين أنفسهما يخضعان لنفس الشروط، فبمعنى آخر أن باب الدخول للإسلام هو نفسه عمل يجري عليه شرط الإخلاص و الموافقة للشرع ظاهرا و باطنا، و لو جعلناه شرطا لصحة وقوع العمل و اعتباره لأدى للدور الباطل، لأنه حينها يكون الشرط متوقف على نفسه، لأن الشهادتين كعمل متوقف صحتها و اعتبارها على تحقق الشهادتين أولا، فلا بد من اعتبار الصحة حال وقوعها من المشرك أو الكافر بشرطيها الظاهري و الباطني.

و كذلك أيضا أمر التوبة و الاستغفار اللذان خوطب بهما المشركين قبل تحصيل الإيمان و الإتيان بالعمل الصالح، فلو توقفا اعتبار صحتهما وقوعا على تحصيل الإيمان أولا لكان مخالفا لنص الآيات التي ذكر فيها الأمر بالتوبة و الاستغفار أولا ثم الإيمان و العمل الصالح، فالتوبة و الاستغفار كعملين شرعيين قد اعتبر صحة وقوعهما قبل الإيمان بل جعلا مقدمتين لحصول الإيمان و العمل الصالح، فهذا من أدل الأدلة على ضعف اشتراط الإسلام أو الإيمان لاعتبار صحة وقوع العمل الشرعي من الكافر أو المشرك، و تكون القاعدة العامة أن أي عمل شرعي محقق لشرطيه فهو مقبول و معتبر، ثم على نوع هذا العمل يتعلق الجزاء في الآخرة بالجنة و في الدنيا باسم الفاعل (مسلم)، لو كان العمل هو التوحيد في العبادة تسليما لله و إيمانا به، و ما هو دون ذلك مع الشرك و الكفر كدين لا يسمى مسلما و لا يدخل الجنة و يكون محرما عليهما.

و للتدليل على ما سبق نورد كلام لابن تيمية يجعل شرطي قبول العمل الصالح هما ما يحققان

الشهادتين فيقول:

(وبالجملة فمعنا اصلان عظيمان، أحدهما: أن لا نعبد إلا الله. والثاني: ان لا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بعبادة مبتدعة. وهذان الأصلان هما تحقيق: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) [1]

و بالطبع هذه مجرد تقديم لأصل الفكرة، أما الاستدلال على عدم شرطية تقديم الإيمان أو الإسلام كدين لقبول و اعتبار العمل الحسن من الكافر سيظهر مرارا في الدراسة القرآنية و الأصولية و الحديثية إن شاء الله تعالى.

آثار الحسنات

الأصل في آثار الحسنات أن يكون في الدار الآخرة متمثلة في التنعم في درجات الجنة للمسلمين، و هذا باقتران الإيمان مع العمل الصالح، و كذلك من جاء بالحسنة فإنه يدخل الجنة، و لكن بالموازنة لن يبقى للمشرك أي حسنة حتى يجري عليه الجزاء عليها و هذا متسق مع تحريم الجنة عليه و تحريم أي نعمة عليه، و بهذا تتسق و تحتبك كل الأدلة، و يكون الجزاء على الحسنة بالنسبة للكافر هو في الموازنة مع السيئات فيقل قدر استحقاق العذاب على ما بقي من سيئاته، و هذا هو أصل الجزاء على حسناته أن يكون في الدار الآخرة، و يتفرع على جزاء الحسنات ما

---

[1] قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان – عجمان، الطبعة: الأولى (لمكتبة الفرقان) ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١هـ، عدد الأجزاء: ١، ص ٢٩٣.

يتمثل منها في الدنيا و هذا قد يكون أو لا يكون لأنه متوقف على مشيئة الله من ناحية، و مدلول عليه بدخول حرف (من) على ثواب و حرث الدنيا، و هذا متقرر في موضعه من الدراسة.

و من أدلة القرآن على أن الجزاء في الآخرة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة: ٢٨١]، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴿٤١﴾﴾ [النجم: ٣٩-٤١]

و قد جاء التوكيد على أن الأصل في الآخرة من التأكيد على توفية و جزاء كل ما كسبه الإنسان و سعى له، و هذا عام جدا و مستغرق لكل حركة و سكنة منه في الدنيا بقصد و هم و عزم، و عليه فإنه يتجاوز ما يجزاه في الدنيا فيكون كله في الآخرة لخصوصية الجزاء في الآخرة المغاير لجزاء الدنيا، أو على الأقل يكون جزاؤه لما بقي من عمله.

و من الأدلة على آثار الحسنات في الدنيا ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى: ٢٠]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴿١٣٤﴾﴾ [النساء: ١٣٤]

و في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴿٥٦﴾ وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴿٥٧﴾﴾ [يوسف: ٥٦-٥٧]، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴿٣٠﴾﴾ [النحل: ٣٠]، ففي هاتين الآيتين دلالة

مأخوذة من رحمة الله تصيب من يشاؤه من المحسنين في الدنيا و ما يقابلها بالأفضلية لما تكون في الآخرة و لكن وقفها لمن يتصف بالإيمان و التقوى بالأعمال، ثم التصريح في الآية الثانية على آثار الحسنة في الدنيا و أفضلية ما يكون في الدار الآخرة لمن كان من المتقين، و بدلالة قولهم ولدار الآخرة خير يدل على أنهم مؤمنين بالله و بالآخرة و بالحساب، و الشاهد أن آثار الحسنات يطول المؤمنين و غير المؤمنين و لكن الفارق العظيم يأتي من كون غير المؤمن يقتصر آثار حسناته على الدنيا فقط لأنه في الآخرة لن يكون له حسنة يجازى عليها، و هذا مقابل لحسنات المؤمن التي يجد آثارها في الدنيا و أفضل منها ما في الآخرة.

علاقة الحسنات بالإيمان

لا شك أن الحسنات من ثمرات الإيمان من جهة و أنها حقيقة الإيمان من جهة أخرى، و لا غرابة في اجتماع الشرك مع الإيمان باعتبارات مختلفة، فالمشرك يؤمن بالله في بعض شعب الإيمان ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦]، و كما ذكر في القرآن اجتماع الكفر و الإيمان من جهة التباعض، أي يؤمن ببعض و يكفر ببعض ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ۝٨٥﴾ [البقرة: ٨٥]، و على ذلك نؤصل لمسألتنا أن المشرك أو الكافر قد يقع منه ما يضاد الشرك و الكفر من الإسلام و

الإيمان، فيكون متعلق إيمانه و إسلامه مغاير لمتعلق شركه و كفره، و هذا بدوره يؤكد استقلالية الأعمال الإيمانية بحيث لا تصل لتسمية صاحبها بالمسلم أو المؤمن، و في نفس الوقت عدم تسميته بالمسلم أو المؤمن لوقوع هذه الأعمال الإيمانية لا ينفي توصيف العمل بالإيماني أو الإسلامي، فيقال قد أسلم لله بهذا العمل، قد آمن بالله بهذا العمل، قد اتقى الله بهذا العمل.

و ما أحكم قول الأوزاعي ت ١٥٧ هـ: (وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان و العمل، و العمل من الإيمان، و الإيمان من العمل) [(١)] و يقول أبو عبيد ت ٢٢٤هـ: (قد ذكرنا ما كان من مفارقة القوم إيانا [في أن] العمل من الإيمان، على أنهم وإن كانوا لنا مفارقين، فإنهم ذهبوا إلى مذهب قد يقع الغلط في مثله.)[(٢)] و الإمام أحمد ت ٢٤٠ هـ: (ميز أهل البدع العمل من الإيمان، وقالوا: إن فرائض اللهَّ ليست من الإيمان. ومن قال ذلك فقد أعظم الفرية، أخاف أن يكون جاحدًا للفرائض، رادًّا على اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ أمره.) [(٣)] و أبو عبد الله الحليمي ت ٤٠٣

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، عدد الأجزاء: ٩، ج ٢ ص ٨٠٧.

(٢) كتاب الأيمان ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: محمد نصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م، ص ٥٩.

(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٢٢، ج ٣ ص ٤٩.

هـ: (إن الطاعات من الإيمان) [1]

و بالنظر إلى الاختلاف ما بين الفرق الإسلامية في الأعمال و موقعها من مسمى الإيمان يجد أن الإنكار من أهل السنة و الجماعة على سائر الفرق التي أخرجت الأعمال بنوعيها أي أعمال القلوب و الجوارح من مسمى الإيمان على تباينات منهم تخص كل فرقة عن الأخرى، (و قد اتفقت المرجئة بجميع فرقهم على إخراج أعمال الجوارح عن مسمى الإيمان، و إن كان صرح بعضهم بأنها من ثمرات الإيمان[2]، أو أنها شرط في كماله[3]، أو أنها من البر و التقوى.)[4]

و على كل الأقوال المتنوعة من كل الفرق يكون الكافر الذي وقع منه عمل بقصد امتثال أمر الله و طاعته مخلصا له الدين فيه فهو عمل إيماني أو إسلامي، سواء قلنا على العمل هذا أنه من حقيقة الإيمان أو من أجزائه أو من ثمراته أو من شروط كمالاته أو أنه بر و تقوى فعلى كل حال فهو دال على إيمان أو إسلام قام فيه تجاه هذا العمل، فيكون هذا العمل مقبول و صحيح و معتبر أما فاعله فله اعتبار آخر لكي يكون من المتنعمين يوم القيامة في الجنة فلا بد أن يحقق دين الإسلام لله و هذا لا يكون إلا بالتبرئة من الشرك و الكفر بالطاغوت.

---

[1] المنهاج في شعب الإيمان، المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي (المتوفى: ٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ٣، ج ١ ص ٤٠٣.

[2] انظر: المحصل (٣٥٠)، و مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠).

[3] شرح جوهرة التوحيد (٤٥)، و انظر: المحصل (٣٥٠).

[4] المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات، ج ١ ص ١٨٠.

فخلاصة النظرية التأويلية أن هناك نظران: أحدهما للعامل و الثاني للمعمول، فكل معمول موافق للحق محققا شرطيه فهو صحيح و مقبول و مجازى عليه حسابيا أي في الموازنة ما بين الحسنات و السيئات، و بالنسبة للعامل فلن يظهر عليه أثر الحسنات بعد الحساب و الموازنة إلا أن يكون مسلما مؤمنا، أي أن النفس إما في الجنة أو في النار بعد الحساب و الموازنة، أما الأعمال فتترجم إلى حسنات و سيئات في الحساب و الميزان و الموازنة، و هذا الحساب و هذه الموازنة تجري على الكل بنفس الكيفية لا فرق بين مسلم و مشرك، أما المفارقة بين المسلم و المشرك تأتي في أن الله لا يغفر الشرك، و يتجاوز عن سيئات المسلمين، و يجازيهم بأحسن ما عملوا، و قد تجري فيهم الشفاعة، و غير ذلك من فضل من الله يرجح جانب حسناتهم لأجل إسلامهم و إيمانهم، فلا بد من حسنة يجازى عليها في الجنة، أما الكافر فلا يمكن أن يبقى له حسنة كي يجازى عليها.

الانفعال النفسي القائم بإزاء العمل هو كسب النفس بالأعمال، و هو محل المجازاة على كل الأعمال، فكل عمل يكتب في الصحيفة، و معنى ذلك أن كل عمل له استقلالية جزائية تكسبه ماهية محددة معينة يناط بها الكتابة و المحاسبة و الجزاء، و لو كان الإيمان أو الكفر يقع و يثبت بأول عمل فقط لما كان هناك تبدل للكفر بالإيمان و الإيمان بالكفر، و قد يتبدل و يتكرر الأمر أكثر من مرة، و معنى تبدل الدين ما بين الكفر و الإيمان و العكس أن النفس محل قابل لأن ينشغل بالإيمان و الكفر على التبادل و هذا في أمر الدين فما بالك بالأعمال، فالأولى أن تكون الأعمال أكثر تبدلا و تكرارا ما بين أعمال إيمانية و كفرية أي حسنات و سيئات.

و ما دامت النفس محلا قابلا لأن ينشغل بالحسنة أو السيئة في كل لحظة وقتية تكفي للعمل فهذا دال على حيادية النفس البشرية من وجهة نظر توقيع الأعمال، أما من وجهة نظر الخلقة فهي على الفطرة التي خلقها الله عليها مائلة ناحية الحنيفية لا يصرفها عنها إلا وسوسة الشياطين و هوى النفس، و بهذه الحقيقة يكون العمل الواقع الموافق للحق المحقق شرطيه هو الأصل لأي نفس، و لا نبعد عن الحقيقة بقولنا أن كل عمل صالح و حسن حتى و لو وقع من النفس بدون قصد امتثال شرع ما لجهلها به أو غفلتها عنه فهو موافق لفطرة الله و مراده من النفس في هذه الدنيا، لأنه أوقع الفعل الحسن على مراد الله و على وفق خِلقة الله لهذه الفطرة و النفس.

فكل عمل يقع من الكافر فيه تعمير الأرض و إحياء النفس و دفع الفساد و توقيع الصلاح فهو عمل حسن و صالح لأنه وقع على مقتضى فطرة الله التي فطر الناس عليها، و على مقتضى الصلاح الكوني و أقله عدم الإفساد في الأرض للحرث و النسل، و إعطائنا وصف الحسن و الصلاح لأن الله قد أركز في الفطر و العقول و آيات الكون و النفس حججا قائمة على النفس البشرية بمخالفتها يستحق المؤاخذة على أعماله التي تخالفها، و إذا ازدادت المخالفة قوة للرسل و الكتب المنزلة تزداد المؤاخذة بالعذاب في الدنيا و الآخرة، و الشاهد أن وصف الحسن للأعمال الإنسانية ثابت مع كل مرحلة تقتضي قيام الحجة على النفس، لأنه ما دام حق عليها المؤاخذة حق عليها الاعتبار و الإقرار لنفس القدر من قيام الحجة عليها، لأنه كيف يؤاخذ على مخالفة الحجج و لا يقبل منه ما يوافقها فيقع على مقتضاها؟!.

الإيمان له حقيقة واحدة لا تتبعض و لكن حقيقة الإيمان تتواجد للعمل فتكسبه الإيمانية و يسمى حسنة، أي أن الإيمان يتواجد في كل مرة مع كل عمل و هو ما يرادف نية التعبد بالعمل

المعين للمعبود المعين بالشرع المعين، و بما أن الأعمال تتفاضل فيما بينها في القوة العملية ظُن أن الإيمان يتفاضل و أنه يتبعض، و يمكن التجوز في قبول التبعيض في الإيمان و هو قول أهل السنة و الجماعة، بتأويل معين خاص و هو النظر للإيمان من جهة العقد القلبي و هو توقيع الإيمان مع كل عمل مستقبلا و حتى الممات و فيما يُعلم في الآن أو ما يجد في المستقبل من الأمر و هو الإيمان على الغيب و الإيمان بالغيب، فهو تسليم مطلق لله فيما يأمر و ينهى في الشهود و الغيب.

و في كل عمل قلبي أو جوارحي يقع على مقتضى هذا الإيمان باستحضاره مع كل عمل يكون الإيمان العملي، و هذه النظرة الكلية للإيمان: النظري و العملي قد جعل أهل السنة و الجماعة يقولون أن الإيمان يتبعض لكي يبقوا المؤمن في حظيرة الإيمان مع المعاصي التي تقع منه، لأن المعصية نقص في الإيمان، و أهل الفرق قد جعلوا الإيمان كل لا يتجزأ أو لا يتبعض، فإذا ذهب بعضه أو أحد صوره فقد ذهب بالكلية كالخوارج و المعتزلة، و الجهمية و المرجئة قالوا أيضا أن الإيمان لا يتبعض فإذا ثبت فإنه لا يزول أو ينقص بالمعاصي و لذلك جعلوا الأعمال خارجة عن حقيقة الإيمان لكي يبقوا على كلية الإيمان بلا تبعيض فلا يلزمهم القول بالتبعيض، و لذلك قالوا لا يضر مع الإيمان معصية.

و الخلاصة أن المعتزلة و الخوارج متفقون مع أهل السنة و الجماعة في أن الطاعات من حقيقة الإيمان، ثم يفترقون في المعصية خاصة الكبيرة فالمعتزلة و الخوارج ينقضون الإيمان بها فيكفر صاحبها أو يخلد في النار مع زوال اسم الإيمان عنه، أما الجهمية و المرجئة يخرجون الطاعات العملية من الإيمان فلذلك لا يضر مع الإيمان معصية، و الاختيار بعد التحقيق أن الطاعة تنفع

و المعصية تضر لكل نفس مكلفة، و كل طاعة تقع من النفس فهي إيمان منها بهذا العمل، فإما أن يكون هذا العمل هو العمل القلبي الموسوم بالعقد فيما يستقبل من الأمر فيكون إيمانا و صاحبه اسمه مؤمن و حكمه أن يخلد في الجنة، و إما أن يكون الطاعة مؤقتة بالعمل فقط مع سبق العقد القلبي بالكفر فيكون إيمان مؤقت بتوقيت العمل و انشغال الذمة به، فإذا انعقد معه القلب على الاستمرارية و الديمومة فيما يستقبل من الأعمال فقد تدين بالإيمان و أصبح مؤمنا مسلما، و إلا فيعتبر طاعته إيمانا سرعان ما ينقضه بأصل الكفر و يحسب له حسنة فقط بدون تسميته مؤمنا و بدون أن يحكم له بالخلود في الجنة بل يحكم عليه بالخلود في النار لأجل كفره.

و كل فرع معتبر فلا بد له من أصل معتبر، و مع استبعاد فكرة استقرار الأصل بعد حلوله يتضح بجلاء أن الأصل يرتفع و يحل مع فرعه في كل مرة، فدعاء الكافر الله وحده مخلصا له الدين قد وقع منه الدعاء (الفرع) بعد حلول الأصل (إخلاص الدين لله) فصح منه الفرع بصحة الأصل، ثم لأن الأصل لم ينعقد عليه القلب فيما يستقبل من أمره عاد لكفره و شركه مرة أخرى بعد زوال السبب المؤدي للإيمان و الإسلام، فعندما وقع منه الفرع فاسدا دل على فساد أصله، و انعقد القلب عليه مرة أخرى لأن غالب أحواله ليس فيها قهر و كشف لظهور الفطرة باللجوء إلى الله مخلصا له الدين كما وقع عند معاينة الهلاك أو طلب النفع فيما اعتراه من مصائب.

و مما يقوي هذا التأويل أن الأصل في الإنسان الفطرة التي فطر الله الناس عليها ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ

وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠]، أما الشرك فهو الطارئ الذي يفسد هذه الفطر و لذلك فهو يفتقر لوسوسة الشياطين و هوى النفس، فالشرك يتطلب افتعال فهو أمر زائد عن حالة الأصل ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢-١٧٣]

و الكفر أو الشرك يقع على كل عمل فيه مخالفة مقصودة أو مضادة لأمر الله و شرعه، فالشكر على النعم يقابله الكفر ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: ١٥٢]، و التكبر عن طاعة الله كفر ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، و الطاعة في التشريع لله يقابلها الشرك ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١]، و أيضا تبديل الشرع أو الطاعة فيه كفر ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة: ٨٥]

و اقتراف بعض المناهي قد يكون كفر كالسحر ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى

الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و التولي عن طاعة الله و رسوله ﷺ كفر ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران: ٣٢]، و تحريف الكلم عن مواضعه كفر ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴿٤٦﴾﴾ [النساء: ٤٦]

و قد حكى ابن القيم أن (ههنا أصل آخر وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان وشرك وتوحيد وتقوى وفجور ونفاق وإيمان، هذا من أعظم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية.) (١)

و نحن عندما نذكر أقوال السلف أو أحد منهم أو ما حُكي عنهم فإننا نعني القدر الذي فهموه من الأدلة النصية و من ثم قد نتفق معهم في توظيفه و تأويله أو لا، فالذي يعنينا الآن هو تقريرهم وجود الضدين في النفس الواحدة و هذا لا يمكن عقلا إلا باعتبار تخالف المحل و الموضع الذي من أجله استحق وصف الشرك أو التوحيد، الكفر أو الإيمان، و الشاهد من ذلك أن الإنسان قد يصدر منه ما من أجله أن يسمى عمله إيمانا، و ما يسمى عمله شركا، فيجتمع فيه الوصفان و العملان، و عليه لا يمكن الحكم على ما آمن به أنه غير إيمان أو أنه غير صحيح أو أنه غير معتبر أو أنه غير مقبول بعدما سماه الله إيمانا، و لا نُصَيِّره باطلا لأجل شركه بعمله

---

(١) الصلاة وأحكام تاركها، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة، الطبعة:. عدد الأجزاء: ١، ص ٦٠.

الآخر، فالشرك شرك و الإيمان إيمان، و كذلك الطاعة طاعة و العصيان عصيان، و الحسنة حسنة و السيئة سيئة.

و بالنظر للآية ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] **نجد أن الله سماه مشرك و لكنه وصف فعله بالإيمان،** أي أن ما آمن به لم ينهض لأن يسمى به مؤمنا و لكن ينهض أن يسمى فعله و عمله إيمانا، **و هذا أصلنا و قاعدتنا التي نحتكم إليها و نحكم بها تصورنا، فأي عمل إيماني يقع من المشرك هو منه إيمان عملي لا يعطيه الحق بأن يسمى مؤمنا إلا بقيد يوصف** الناحية العملية **لكي لا يلتبس الأمر فيقال: أن عمله هذا منه إيمانا و لكنه لا يسمى مؤمن، أو يقال أن فيه إيمان و ليس بمؤمن.**

و سننقل بعض أقاويل العلماء ما فيه دلالة على اجتماع الوصفين لنفس الإنسان المسمى مشركا فيقتصر التوصيف على العمل **المصاحب له عمل قلبي هو علة للعمل الجوارحي و لا بد من ذلك، و لكن يفارق العلة التي يستحق عليها اسم المؤمن أن عمله القلبي لم يكن بعقد الديمومة و الاطلاق بالتزامها في كل ما يستقبله من عمل، بدليل أنه يشرك بالله و يدين بالشرك و يوقعه على قصد و علم به.**

يقول ابن بشر الكلبي: **(فكانت نزار تقول إذا ما أهلت لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك** ويوحدونه بالتلبية **ويدخلون معه آلهتهم ويجعلون ملكها**

بيده يقول الله عز وجل لنبيه ﷺوما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون أي ما يوحدونني بمعرفة حقي إلا جعلوا معي شريكا من خلقي)[(١)]

و عن ابن عباس: (... وَمَا يُؤمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللهِّ إِلَّا وَهُم مُّشرِكُونَ [يوسف: ١٠٦]. فقال ابن عباس:... إنما عني بها أهل الكتاب وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ [لقمان: ٢٥] وهو الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ [يس: ٨٣] سيقولون اللهَّ، فهم يؤمنون هاهنا وهم يشركون باللهَّ.)[(٢)]

و ابن حزم: (وَلَئِن سَأَلتهمْ من خلق السَّمَاوَات وَالْأَرْض وسخر الشَّمْس وَالْقَمَر ليَقُولن الله وَقَالَ تَعَالَى وَمَا يُؤمن أَكْثَرهم بِاللهَّ إِلَّا وهم مشركون فَأخْبر تَعَالَى بِأَنَّهُم يصدقون باللهَّ تَعَالَى وهم مَعَ ذَلِك مشركون) [(٣)]

أبو المظفر الإسفراييني: (الْإِيمَان اعْتِقَاد مستخلص عَن الشّرك والإفك وَالشَّكّ والشبهة كَمَا وصفناه وَمَتى مَا اخْتَلَط بِهِ شائب من شوائب الْكفْر والبدع لم يسْتَحق صَاحبه اسْم الْإِيمَان كَمَا بَينه الشَّافِعِي رَحمَه الله... وَقد نبه الله تَعَالَى على هَذَا الْمَعْنى بقوله وَمَا يُؤمن أَكْثَرهم بِاللهَّ إِلَّا وهم

[(١)] كتاب الأصنام، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١، ص ٧.

[(٢)] الجامع لعلوم الإمام أحمد – العقيدة، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد، محمد أحمد عبد التواب [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٢٢، ج ٤ ص ٤٨٣.

[(٣)] الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، عدد الأجزاء: ٥ × ٣، ج ٣ ص ١١٢.

مشركون فتقرر بِهِ أَن العقائد الْمَشْرُوطَة فِي وصف الْإِيمَان مَا لم تسلم عَن أَنْوَاع الْبدع والإلحاد لم يكن إِيمَانًا على الْحَقِيقَة) [1]

أبو الحسين يحيى اليمني: (ما ورد والمراد به التصديق ببعض دون بعض كقوله تعالى: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِّ إِلاّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ يعني مشركي العرب، لأنك إن سألتهم من خلقهم قالوا الله وهم يجعلون لله شركاء) [2]

الرازي: (قوله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون أثبت الايمان مع الشرك...) [3]

و ليس غرضنا استقصاء كلام العلماء في كيفية الجمع و تأويلهم له خاصة فيما يخص موضوع الإيمان و خلافهم فيه، و لكن غرضنا الاستشهاد بكلامهم على إقرار أن يقع من المشرك ما هو إيمان و لا يسمى مؤمنا لأجل ذلك، و نحن نستدل على أن يقع من المشرك ما هو حسنة فيُقر عليها و تقبل منه و يجازى عليها مع بقاء اسم الشرك له بما يأتيه من شرك بأعمال أخرى غير التي وصفت بالإيمان.

---

[1] التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، المؤلف: طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١، ص ١٧٤.

[2] الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٣، ج ٣ ص ٧٤٠.

[3] المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج ١ ص ٣٠٦.

و **يقول** ابن تيمية: (فجميع ما نهى الله عنه **هو من** شعب الكفر وفروعه **كما أن** كل ما أمر الله به هو من الإيمان **والإخلاص لدين الله)** [1]، و **يقول أيضا**: **(ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير بها كافرا الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر كما أنه** ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمنا **حتى يقوم به** أصل **الإيمان وحقيقته)** [2]

و من خلال رؤية ابن تيمية و ما يتضمنه من تحصيل و تحقيق لكل من سبقه من أقوال يغني عن ايرادها أن كل أمر أو نهي لله امتثله العبد فهو شعبه من شعب الإيمان و ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يسمى مؤمنا، و بهذا التأصيل يكون المشرك أو الكافر الذي أطاع الله أو وافقه فيما أمر به أو نهى عنه فقد قام به شعبة من شعب الإيمان و استوجب وصف عمله بأنه حسنة و لا يسمى مؤمنا أو مسلما بإطلاق لأنه لم يحقق أصل دين الإسلام أو الإيمان.

و أصرح من قول ابن تيمية قول تلميذه ابن القيم: **(وها هنا أصل آخر** وهو أنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمنا **وإن كان** ما قام به إيمانا **ولا من قيام شعبة من**

---

(1) قاعدة في المحبة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، عدد الأجزاء: ١، ص ١٠٦.

(2) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٦٩، تحقيق: محمد حامد الفقي، عدد الأجزاء: ١، ص ٧٠.

شعب الكفر به أن يسمى كافرا وإن كان ما قام به كفرا،...، ولا يمنع ذلك أن تسمى شعبة الايمان إيمانا وشعبة النفاق نفاقا وشعبة الكفر كفرا.)[1]

و ننوه الآن على أن فكرة أن الإنسان لا يمكن تصور أن يجتمع فيه إيمان و كفر أو شرك و توحيد، أو حسنة و سيئة و ما يتبعها من ثواب و عقاب أو ما يلحقهما من مدح و ذم، أصول هذه المقولة من أهل الاهواء و البدع كما يحدثنا ابن تيمية عنهم فيقول:

(وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كراميهم وغير كراميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول؛ بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ومعصية يستحق بها العقاب ولا يكون الشخص الواحد محمودا من وجه مذموما من/ وجه ولا محبوبا مدعوا له من وجه مسخوطا ملعونا من وجه.)[2]

---

[1] الصلاة وأحكام تاركها، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة، الطبعة:. عدد الأجزاء: ١، ص ٦٢.

[2] مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، المحقق: أنور الباز - عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ٣٧ (٣٥ + ٢ فهارس)، ج ٧ ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

و بالجمع بين كل ما سبق نستطيع القول أن الكافر أو المشرك الذي قام به إيمان أو إسلام أو إخلاص الدين في أحد الأعمال فإن عمله هذا صحيح و مقبول و يستتبعه الثواب عليه خيرا، سواء قلنا في الدنيا فقط؛ أو في الدنيا و الآخرة؛ و لكن إثبات ذلك لا يدفع ثبوت عقابه و خلوده في النار، و أنه لن يبقى له حسنة يجازى عليها، و أنه لن يرى خيرا على حسناته على هيئة ثواب كثواب حسنات المؤمن، بل يرى خيرا في الموازنة و دفع سيئاته بحسناته فيقل عنه استحقاق العذاب لو لم يكن له حسنات.

الإثابة على الحسنات

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴿٣١﴾﴾ [النجم: ٣١]، ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴿٢٢﴾﴾ [الجاثية: ٢٢].

و بدلالة هاتين الآيتين يتحقق أن إخلاص الدين لله بالعمل الصالح و الحسن كالدعاء من المشرك لله وحده و باعتبار ذلك لأولي البصيرة يحتم أن يكون كل عمل حسن و صالح يقع لله مخلصا له الدين يجب أن يكون جزاؤه بالحسنى لأنه ممتنع أن يكون هذه الأعمال الحسنة سيئة و جزاؤها سيء، و بِحُسْن مثل هذه الأعمال و حتمية الجزاء عليها الذي لا بد منه لعموم متعلق الجزاء لكل ما كسبه الإنسان و عمله، فهل تكون هذه الأعمال الصالحة و الحسنة في الجزاء الحسن أم الجزاء السيء؟!.

و لا يمكن التنصل من هذه الحتمية العقلية و الشرعية بقول إن الله لا يقبل من المشرك عملا حسنا أو طاعة، و ذلك لأن الله ما خلقه إلا لعبادته و طاعته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، و هو الذي هداه السبيل ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا۝٣﴾ [الإنسان:٣]، و النجدين ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ۝١٠﴾ [البلد: ١٠]، فكيف يُتصور أنه عندما يوفقه الله لعمل حسن و صالح يحقق فيه حكمة خلقه و الحق الذي به خلق السماوات و الأرض و ما بينهما، بعد أن هداه الله السبيل، أن لا يقبل الله منه ذلك العمل الحسن !.

- الدليل الأول: أن الله تعالى أوجب على نفسه إثابة الطائعين ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧]

- الدليل الثاني: أن الله لا يظلم أحدا مثقال ذرة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا۝٤٠﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ۝١٩﴾ [الأحقاف: ١٩]، ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ۝١٨٢﴾ [آل عمران: ١٨٢]

- الدليل الثالث: أن الحسنات سبب للإثابة ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ۝١٥﴾ [هود: ١٥]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ۝٢٠﴾ [الشورى: ٢٠]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ

مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: ١٨]

- الدليل الرابع: أن الله أناط الثواب على العمل و من ثم يلحق تأثيره على العامل من جهة العمل ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴿٤٠﴾﴾ [النمل: ٤٠].

- **الدليل الخامس**: أن الله لم يقصر أو يخص الثواب على العامل المؤمن بل أبهم العامل باستعمال (مَنْ) و هذا أدلته كثيرة جدا لا نحتاج لعرضها و مثاله ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴿٧﴾﴾ [الزلزلة: ٧]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦].

- الدليل السادس: وضع الله للملائكة الكتبة الحافظين فيكتبون كل عمل لبني آدم ما بين حسنة و سيئة.

﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٨]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام: ٦١]، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]، ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴿٢٩﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴿١٢﴾ [يس: ١٢]، ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴿٤٩﴾ [الكهف: ٤٩] ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴿٢١﴾ [يونس: ٢١].

الباب الأول

الدراسة القرآنية

الفصل الأول

أعمالهم الحسنة

تقديم

سيظهر من خلال استعراض البحث أن الحسنة يتسع و يضيق مفهوما على حسب أبعادها الجزائية هل في الدنيا أم في الآخرة، و على حسب مفهومها الذاتي هل هي كل عمل قصد فاعله موافقة الشرع امتثالا خالصا لله مبتغي به ثوابه في الدنيا و الآخرة، أم هي كل عمل قصد فاعله موافقة الشرع امتثالا خالصا لله مبتغي به ثوابه في الدنيا [١]، أم هي كل عمل قصد فاعله موافقة الشرع امتثالا خالصا لله مبتغي به ثوابه في الآخرة، أم هي كل عمل قصد فاعله موافقة الشرع امتثالا خالصا لله فقط، أم هي كل عمل قصد فاعله موافقة الشرع امتثالا ثم يدخله الرياء و النفاق و الكره للشرع، أم هي كل عمل وقع موافقا للشرع بدون قصد الفاعل لذلك لكونه جاهلا أو غافلا أو لعدم بلوغه الدعوة، أم هي كل عمل وقع من فاعله لموافقته الفطرة و العقل.

كل ما سبق يسمى حسنة، و الصورتان الأخيرتان بناء على كفاية الفطرة و العقل في الحجة، و لم أجد إلا قليل جدا من العلماء من نبه على هذا، أي أن العقل و الفطرة كافيتان في صحة وقوع العبادة [٢]، أما صورة المنافق و المرائي و الكاره فلأنها باطنية و لم يكلفنا الله بذلك فهي حسنة على مقتضى الظاهر، و لكونها فيها منفعة للغير احتسبت و لحقت بالحسنة من هذا الوجه عند بعض العلماء، أما البعض الآخر فلا يسميها حسنة بل الحق أنه مؤاخذ عليها صاحبها لأنه

---

[١] و قريب منه هذا التعريف: (ما فعله متقربا به إلى الله تعالى مما لا يفتقر صحته إلى النية؛ كصلة الرحم و الصدقة و العتق و الضيافة و تسهيل الخيرات و نحوها) شرح صحيح مسلم (١٧/ ١٥٦). و انظر: المعلم (٣/ ١٩٨)، و المحرر الوجيز (٣/ ٤٤)، و الجامع لأحكام القرآن (٨/ ١٠٣)، و روح المعاني (٣٠/ ٦١٠). محقق المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات.

[٢] انظر في مبحث الدراسة الأصولية، ص.

أشرك بالله فيها.

أما الصور التي فيها امتثال صاحبها لأمر الله مبتغيا بها رضاه و ثوابه فهي حسنة بلا خلاف و لكن يأتي الخلاف في ثوابها فيقال أنه في الدنيا فقط لمن أراد ذلك من المؤمنين، و للكافرين بالآخرة لأنهم لا يريدون إلا الدنيا فقط، أما ثواب الآخرة لمن أراد الآخرة أو أراد الدنيا و الآخرة.

ثم يأتي محور آخر ألا وهو هل ثواب الحسنة يؤخذ مستوفا مرة واحدة فقط أم له صورتان أحدها في الدنيا و الثانية في الآخرة و لا تلازم كمي بينهما بمعنى أن توفية الثواب على الحسنة في الدنيا لا يمنع استيفاء ثوابها في الآخرة، لأن ماهية و حقيقة الدنيا مغايرة تماما لحقيقة و ماهية الآخرة، فتمثيل الثواب في الدنيا لا بد أن يتغاير بتغاير الحقيقة و الماهية عنه في الآخرة، فمن أين أتى إذن التلازم في قول العلماء أن من أثيب في الدنيا على حسناته خاصة الكافر فلن يكون له ثواب في الآخرة لأنه قد استوفاه في الدنيا؟

تكمن الإجابة بأن التلازم الذي لاحظوه العلماء هو في أن طالب ثواب الدنيا دائما ما يكون هو الكافر بالآخرة، و كثيرا ما يشير القرآن لهذا التلازم، خاصة أنه في موضع الجمع قد أبان أن المؤمن يريد ثواب الدنيا و الآخرة، أما الكافر الذي ليس له في الآخرة نصيب و لا خلاق فهو من يريد الدنيا فقط، و هذه نتيجة قطعية أن الكافر لن يرى ثوابا على حسنة فعلها في الدنيا أبدا لضياعها كلها في الحساب و الموازنة.

ثم يأتي محور ثالث هام و هذا ما نشير به بفك التلازم ما بين الاستحقاق و بين الثواب نفسه، فليس كل مستحق ثوابا سيناله في الآخرة. و هو التفريق بين ثبوت الحسنة و ثبوت استحقاق

ثوابها و بين ثوابها نفسه، لأنه لا يلزم من ثبوت استحقاق ثواب الحسنة لفاعلها أنه سيناله في الآخرة، لأن الاستحقاق الثوابي له موضعه في الآخرة في الحساب و الموازنة التي فيها يوازن ما بين الحسنات و السيئات، فقد يضيع ثواب الحسنة المستحق عليها لأجل أنها ذهبت بسيئة، فلا تبقى و لا يبقى ثوابها بعد هذا التحابط [1].

و ربما هذه القضية هي التي تزيل موضع اللبس في قول العلماء (الإيمان شرط قبول الأعمال) لأنه بتفكيك هذه المقولة على ضوء ما سبق يتبين أن قبول العمل أو ثبوت الحسنة لا يلزم منها دخول فاعلها الجنة كي أشترط الإيمان لقبول العمل أو لجعله حسنة، لأنه يسهل الجمع بين استحقاق الثواب على الحسنة و قبول العمل من الكافر و بين أن هذا الاستحقاق و القبول لا يدلان على وقوع الثواب في الآخرة لأنه حابط في الموازنة بكفره و شركه، و أن حسناته لن تدفع عنه الخلود في العذاب أو تجعله من أصحاب الجنة [2].

ثم ننتقل لقضية أخرى و هي أثر حسنات الكافر في تخفيف عذابه، و هي بهذه الصيغة حبلى للاستشكال، أما لو اعيد صياغتها لكي تكون أوضح و لا تتعارض من قطعية عدم تخفيف العذاب على الكفار ستكون على الآتي:

حسنات الكفار تخفف من قدر استحقاق العذاب في الحساب و الموازنة و ذلك عن طريق تحابط و موازنة حسناته مع سيئاته، فتهلك حسناته بما تستحقه من ثواب كلها و لا يبقى له إلا محض

---

[1] انظر: التذكرة (٣٦٣)، و فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٣٨). المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات.

[2] المفهم (١/ ٤٦٠)، و التذكرة (٣٦٣)، و شرح صحيح مسلم (٣/ ٨٧)، و فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٤٥). المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات.

السيئات فتوزن لكي يقدر عذابه بقدر خفتها في الميزان.

و قد روي هذا القول عن سعيد بن جبير [1]، و اختاره طائفة من العلماء كالبيهقي [2]و أبي العباس القرطبي [3]و شيخ الإسلام ابن تيمية [4]و غيرهم [5]. [6] كما سيأتي تفصيلا في ثنايا البحث.

و ما سيفيض به البحث أيضا ثبوت اسم الحسنة للكافر سواء من العمومات القرآنية الواصفة لمتعلقات النفس من أعمال في الدنيا و الآخرة، و أحيانا يكون الموصوف بـ (من) و هي أعم وصف يمكن تصوره للفاعل المكلف، و ما ثبت صريحا في السنة الصحيحة [7] بكون للكافر حسنات و لها ثواب في الدنيا، ما يتوافق مع بعض الآيات القاضية بذلك، و كما قلنا أن الثواب له وجهان في الدنيا و في الآخرة، فإن استيفاء ثواب الدنيا على حسنات الكافر كما في السنة لا يمنع بقاء الاستحقاق الثوابي في الآخرة لمرحلة الحساب و الموازنة، و هو محقق للسنة الصحيحة بأنه لن يكون له ثواب يتنعم به في الآخرة كما تنعم به في الدنيا.

---

[1] نقله: ابن كثير في تفسيره (١/ ٥١٠) من رواية ابن أبي حاتم بإسناده، و فيه ابن لهيعة.

[2] انظر: البعث و النشور (٦٢).

[3] انظر: المفهم (١/ ٤٥٧ – ٤٥٨).

[4] انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٦). و في (١/ ١٤٤) ذكر كلاما مفاده أن التخفيف سببه الشفاعة.

[5] كالقضاعي في تحرير المقال (١/ ٢٩٩)، و الألوسي في روح المعاني (٣٠/ ٦٠٩)، و نقل ابن رجب في التخويف من النار (١٤٦) أنه اختيار ابن جرير، و لم أقف عليه في مظانه من تفسيره. و قد حكاه دون ترجيح: المازري في المعلم (١/ ٢٧)، (٣/ ١٩٨)، و ابن الجوزي في زاد المسير (٨٥٦).

[6] محقق المسائل العقدية المتعلقة بالحسنات و السيئات.

[7] كما سيأتي باستفاضة في الدراسة الحديثية.

و بثبوت اسم الحسنة للكافر ستدخل حسنة الكافر في كل مقتضيات الآيات القرآنية الخاصة بالحسنات و الثواب عليها في الدنيا و الآخرة كما سيتضح من خلال ثنايا البحث إن شاء الله.

و مضمون الأمر يتمثل في أن العمل الحسن يجب أن يتوفر فيه وصفان، أحدهم موافقته لآيات الله و دعوة رسله، و الثاني الاقبال على العمل باعتقاد حسنه و منفعته، فإذا تخلف وصف العمل عن التطابق التوصيفي الشرعي مع ثبوت اعتقاد العامل في حسنه و رجاء منفعته فذلك هو الحسبان كصفة للعامل و الخسران كصفة للعمل، أي أن العامل الرئيس هنا هو التوصيف الشرعي المطلوب كما جاء في الآيات و دعوة الرسل، لأنه بالفعل متضمن للشرطين السابقين، لأن من كان حرصه الامتثال للشرع فهو لا محالة قاصدا الإصابة لما شرعه الله و هذا هو الجزء القلبي العقدي، و إذا وفق لأن يتطابق تصور الفعل من الناحية الشرعية كما جاء في الآيات و دعوة الرسل مع توقيع العمل في الواقع فقد أصاب و صلح عمله.

و قد اتضح أن مخالفة الصور العملية الشرعية المأمور بها في الآيات مع الوعي بوجود هذه الصور الشرعية سواء باستحضارها الآني أثناء العمل أو بإمكانية الوقوف عليها لو أراد ذلك يثبت للعامل بها الحسبان و للعمل بالخسران، سواء تعمد المخالفة أو لم يتعمد، و عليه فإن الكافر الذي يقصد متابعة شرع الله لأنه شرع الله فقد حقق الشرطان و انتفى عنه الوصفان (الحسبان و الخسران) فانتفاء الحسبان لأنه لم يخالف الآيات و دعوة الرسل بل أيضا لأنه تعمد الامتثال و الموافقة، ولكي يتضح تصورنا فنحن نغاير في المخالفة، فهناك مخالفة في التوحيد و الإيمان التي من أجلها استحق وصف الشرك و الكفر، فهذه باقية على أصل استحقاقها من

المخالفة فيثبت لها الحسبان و الخسران، و لا يجوز عليها المغفرة، و تستوجب الخلود في النار.

أما مسألتنا عن الأعمال التي توافق الشرع و يقصد صاحبها الامتثال و الطاعة و يرجو بها الإثابة من الله، فهذه تقع من الله موضع العدل و عدم الظلم فيكافؤون عليها في الدنيا أو في الآخرة، أما أعمال الكافر المخالفة لما شرعه الله و أمر به رسله و أنزله في كتابه و يحسبون أنها من الأعمال الحسنة فهي أعمال خاسرة، أما أعمالهم الحسنة فهي محبطة بإزاء كفرهم، و لا وزن لها لفناء ثوابه في الدنيا أو لضآلة وزنه مقابل ذنب الكفر و الشرك.

و خلاصة التصور للمسألة الخاصة بالأعمال الصادرة من الكفار و الموافقة للشرع، فأهم أركانها هو ركن النفي المتعلق بها، فهناك نفي وجود، و نفي اعتبار، و نفي استحقاق، فنفي الوجود لا وجود له؛ لا في العقل و لا في الشرع لأن الله قد أثبت لهم أعمال، أما نفي الاعتبار فقد أثبته الله لهم بحيثيات متعددة منها أمرهم بالعبادات، و تعلق عذاب مخصوص عليها، و تعلق بعض الصفات بوقوعها مثل الحج فقد وردت لها صفات تشعر بالقبول و تعلق بعض الاستحقاقات عليها، أما نفي الاستحقاق فقد ثبت لهم استحقاق دنيوي على أعمالهم الحسنة، و لم يأت نفي صريح بتعلق الثواب على أعمالهم بل المشعر باللزوم و التضمن الدلالي أن لهم ثواب و لكن النفي تعلق بثمرة هذا الثواب في الآخرة و في الدنيا، ففي الآخرة لن يدخلوا الجنة فضلا عن أن يترقوا فيها بدرجات النعيم مقابل ثمرات الثواب المتحصل جزاءً على أعمالهم، و في الدنيا فقد حرموا ثواب الأعمال الصالحة التي تقضي لهم بالآمن و الهداية و الثبات، و العصمة في الدم و المال و العرض في أوقات قوة المسلمين و هيمنة القرآن.

الآية رقم ١

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴿٢﴾﴾ [المائدة: ٢]

المخاطب بنهي إحلال شعائر الله و باقي المنهيات هم المؤمنون، أما المنهي عنهم و ما يتعلق بهم من شعائر هم المشركون، و هذا هو محل الشاهد من الآية الذي فيه إثبات و تقرير بل الأمر الشرعي بأن نحترم شعائر الله و ما يتصل بها من تعظيم في أمور حج المشركين الذين يبتغون فضلا من ربهم و رضوانا، فالآية ثرية بمحال الشواهد و يمكن استخراجها كالآتي:

- المنهيون هم المؤمنون.

- المنهي عنهم الحجاج المشركين و ما يتعلق بحجهم من شعائر و نسك.

- إثبات و إقرار و اعتبار حجهم و ابتغاؤهم الفضل من الله و الرضوان بحجهم و شعائرهم و نسكهم.

- أمر الله المؤمنون بالتعاون معهم على إتمام حجهم و شعائرهم.

- أن (حجهم – عمرتهم) أو قصدهم البيت الحرام ابتغاء الفضل و الرضوان هو من أعمال البر و التقوى.

و سيتم دراسة هذه الآية من عدة نواح لتداخل دلالتها مع بعض العلوم القرآنية الأخرى التي تؤثر على معناها و ما يستنبط منها مثل أسباب النزول، و الناسخ و المنسوخ، والمكي و المدني، و ترتيب النزول و لكن باختصار.

و لأنه في حال رجحان كونها من آخر القرآن نزولا، و أنها ليست منسوخة سيتقرر معناها و أحكامها، و لا بد من تجاوز أي تفسير مبني على سبق الحكم على الآية بكونها منسوخة بآية أخرى أو بآيات أخرى، لأن التفسير من شأنه أن لا يتعلق إلا بنظم و تراكيب ألفاظ الآية فقط كما هي موجودة، ثم يُناقش ما يتعلق بها من أحكام في ضوء علوم أخرى و تكون خاضعة للمناقشة العلمية بالأدلة و القرائن.

و لن ننشغل في تفسير الآية إلا بما يخص شأن المشركين من ناحية تعبدهم و طاعتهم لله و موقف المؤمنين منها، و كل ما يصف هذه العلاقة و مفرداتها من أوصاف شرعية تقتضي تعلق بعض الأحكام الشرعية عليها تلزم الجماعة المؤمنة تجاه الفاعل و المفعول.

و كل مفسر يقول بالنسخ لا أذكر قوله بالنسخ، و نعالج النسخ في موضع واحد مرة واحدة فقط.

و باختصار شديد هناك شبه إجماع على أن آمين البيت الحرام نزلت في الحجاج المشركين، و شبه إجماع على أنها منسوخة أو مخصوصة، و لكن اعتبار النسخ يتداخل معه اعتبارات متنوعة من أهمها أنه لو فيه عهد أو أمان للمشرك فلا يجوز منعه من قصد البيت الحرام، و المعتمد الأساسي للكل هو ترتيب النزول و هناك أدلة قاضية على أن المائدة من آخر ما نزل من القرآن،

و هناك أمر لا يمكن التغافل عنه و هو أنه من المستحيل تحديد وقت نزول آية، و عليه فلا يمكن ترتيب نزول الآيات زمنيا، و هذا ما يؤدي إلى ترجيح جانب أن الآية محكمة.

و على ضوء ما سبق فإن تفاسير العلماء كلها مجتمعة على أن الموصوف هنا هو حج و قلائد و هدي المشركين، و أنهم هم المعنيين بابتغاء الفضل و الرضوان بحجهم و هديهم و قلائدهم، و بعض من العلماء صرحوا بأن الأمر بالتعاون معهم، وبعضهم آثر التعميم بالتعاون على كل بر و طاعة و نسك و شعيرة و حد من حدود الله، فيدخل المشركين دخولا أوليا لأجل أنهم سبب سوق الآية.

الله سبحانه و تعالى قد أوجب الحج على الناس في حال الاستطاعة [(١)]، و من جملة الناس المشركين [(٢)]

[(١)] فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ آل عمران ٩٧، فقد ذكر الله تعالى هنا (الناس) و بقرينة (العالمين) أيضا يتقوى أن المقصود من الناس هنا هو عموم الناس.

[(٢)] و لا أدل على هذا من قوله تعالى إِلَهِ النَّاسِ الناس ٣، و الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ آل عمران ١٧٣، و ينظر لمزيد من الأقوال في الدراسة الأصولية عند ذكر الكلمات الدالة على مخاطبة الكفار و تكليفهم بفروع الشريعة. فبالجمع بين الآيتين يكون الظاهر من كلمة الناس عموم الناس بملحوظية المشركين ضمنهم. و بهذا المعنى قول منسوب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بأن كل قول (يا أيها الناس) فهو في مكة.

أنظر مسند البزار (٤/ ٣٣٦) رقم (١٥٣١)، و الحاكم (٣/ ١٨) برقم (٤٣١٨)، وله شواهد من حديث الضحاك بن مزاحم الهلالي، وحديث علقمة بن قيس النخعي، وحديث عكرمة مولى ابن عباس، وحديث عروة بن الزبير.

و على هذا القدر يكون التكليف قد تعلق بالمشركين [(١)]، و الآية قاطعة يقينية في وصف أداء المشركين لمناسك الحج و عليه فلا مجال لقول من قال أن الخطاب و التكليف بالفروع لا يقتضي الأداء و صحة الصدور لأن الآية تتحدث عن واقع، ثم هنا في هذه الآية قد حكى الله عن نيتهم و قصدهم من الحج و عن حجهم نفسه، و صوَّبه منهم لأنهم يبتغون الفضل و الرضوان من الله، و القرينة الدالة على صحة الأداء هو منع المسلمين من التعرض لهم و لا لبُدنهم و لا لقلائدهم، و دخول عدم التعرض لهم في الأمر المباشر بالتعاون على البر و التقوى، لأن عدم منعهم هو إعانة لهم على حجهم لبيت الله، ثم يُعم الأمر لكل بر و تقوى يقع منهم.

و الحج أحد التكاليف الدينية (الفروع أو العبادات) التي كلفهم الله بها، فشعائر و مناسك الحج قد وقعت منهم و أقروا عليها، و من إضافة الشعائر إلى الله و حُرمت من أحل شعائر الله و الهدي و القلائد حتى و لو كانت من المشركين، فيها من الدلالة التي نستصحبها على اعتبار أعمالهم الحسنة، فإذا كان الله حرم التعرض للمُشعرة و للهدي المقلد الخاص بالمشركين لكونهم متجهين للبيت الحرام يبتغون فضلا و رضوانا من ربهم، فقد حرم الله التعرض لها لكونها

و أصرح من هذا قول ابن الجوزي: (لفظ الناس عام فتخصيصه بالكفار يحتاج إلى دليل). المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، ص ١٥.

[(١)] و الشاهد: هو دلالة كلمة (الناس) في عموم تناولها كل من المشركين و المؤمنين، و في هذا الصدد يقرر الزركشي في برهانه قائلا عن هذا: (لأن الغالب على أهل مكة الكفر فخوطبوا يأيها الناس وإن كان غيرهم داخلا فيها وكان الغالب على أهل المدينة الإيمان فخوطبوا يأيها الذين آمنوا وإن كان غيرهم داخلا فيهم). ج١ ص ١٨٧.

و سيتطرق البحث الكثير من المواطن التي تشير على ذلك المعنى أحيانا و التصريح به أحيانا.

أُشعرت لله أو سِيقت كهدي ، و هذه عبادة نسكية أيضا [(١)]، و أقل ما يقال فيها أنها تلزمنا على الظاهر و الله يتولى السرائر، فمن باب تعبُّدنا لله فقد عَبَّدَنا الله بمثل هذه الأحكام، و التي سيقت مشعرة لله فلا نتعرض لها لأنها وقعت على أصل الحل و التكليف الذي أمر به الناس و تعبدهم به و لذلك خلقهم للعبادة.

(عن ابن عباس قوله: يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله، قال: كان المشركون يحجّون البيت الحرام، ويهدُون الهدايا، ويعظِّمون حرمة المشاعر، ويتَّجرون في حجهم، فأراد المسلمون أن يُغَيِّرِّوا عليهم، فقال الله عز وجل: لا تحلوا شعائر الله) [(٢)] و يقول أيضا: (عن ابن عباس:

[(١)] وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ الذاريات ٥٦، فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ الزمر ١٥، فالإنسان إما أن يعبد الله أو يعبد غيره، و كما فعلوا مع غيره فأصبحوا مشركين كان من الواجب أن يفعلوه مع الله لكي يعبدوه، و منها أكل الحلال و تحريم الحرام من الميتة و ما ذبح على النصب و ما أهل لغير الله به، و ما لم يذكروا اسم الله عليه.

[(٢)] أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري نسبة الى طبرستان، شيخ المفسرين، (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤. ج ٩ ص ٤٦٣. قال أبو جعفر: وأولى التأويلات بقوله: لا تحلوا شعائر الله، قول عطاء الذي ذكرناه من توجيهه معنى ذلك إلى: لا تحلوا حرمات الله ولا تضيعوا فرائضه.

و لنا أن نتأول أن حج المشرك لابتغاء الرضوان و مرضاة الله من أوامر الله و فرائضه و من حرمات الله. و صد المشرك عن البيت و الحج لما يأتيه من شرك بذبائحه على الأنصاب و ما يُهل به لغيره و غير ذلك، فباطله أكثر من حق الله عليه بالحج، و أما قبول العمل الخالص من الإنسان لا يحده زمن لأنه من العبودية فلا يجوز عليها نسخ و لا تبديل، ويوضح ذلك هو عند ذكر الإخلاص في الدعاء لله عندما ركبوا في الفلك فاستجاب الله لهم و لم يعبهم في اللجوء له وحده بالدعاء

يبتغون فضلا من ربهم ورضوانًا، يعني: أنهم يترضَّون الله بحجهم.) [(١)]، و (وقوله تعالى: وَرِضْوَانًا. قال ابن عباس: يعني: أنهم يترضون الله بحجهم. وقال في رواية عطاء في قوله: وَرِضْوَانًا: يريد وإن كانوا مشركين.) [(٢)]

يقول مجاهد: (ورضوانا يعني: «الأجر، حرم الله على كل أحد إخافتهم) [(٣)] و أيضا: (عن مجاهد: يبتغون فضلا من ربهم ورضوانًا، قال: يبتغون الأجر والتجارة.) [(٤)]، و مقاتل: (وَرِضْواناً يعني رضوان اللهَّ بحجهم) [(٥)]، و قال أيضا: (أَنْ تَعْتَدُوا يعني أن ترتكبوا معاصيه

و كشف الضر، لأن هذا أمر يقوم تصوره على الإنسان و ربه فقط، أما الحج فإن له مكان و موضع و زمن معين، و لا يتم إلا بشعائر كثيرة و قد أدخل الشيطان عليها من الشرك عليهم، فيمكن تصور منعهم من البيت الحرام لأجل شركهم فيه و ليس لأجل حجهم و قصدهم ربهم في الفضل و الرضوان. هذا إن سلمنا أن منعهم من البيت كان لمجرد شركهم فقط، أما لو ضيف له أنهم نقضوا العهد فيكون هذا ما استوجب ذلك الصد و المنع كما هو منصوص عليه في آيات أخرى.

[(١)] تفسير ابن جرير ج ٩ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

[(٢)] التفسير البسيط، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ، عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٤ وجزء للفهارس). ج ٧ ص ٢٢٩.

[(٣)] أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، عدد الأجزاء: ١. ص ٢٩٩.

[(٤)] تفسير ابن جرير ج ٩ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

[(٥)] تفسير مقاتل بن سليمان المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ. ج ١ ص ٤٤٩. و قد نفى مقاتل

فتستحلوا أَخَذَ الهدي والقلائد...، نزلت فِي الخطيم... و فِي حُجّاج المشركين...) [(١)]، (آمِّين البيت الحرام يعني متوجهين قبل البيت الحرام من حُجّاج المشركين... يبتغون بتجاراتهم فضلا من اللهَّ يعني الرزق والتجارة ورضوانه بحجهم،...) [(٢)].

و عن (مطرِّف بن الشِّخِّير، وعنده رجل فحدثهم في قوله: يبتغون فضلا من ربهم ورضوانًا، قال: التجارة في الحج، والرضوان في الحج.) [(٣)]، و (عن قتادة في قوله تعالى يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا [المائدة: ٢]، قال: «هي للمشركين يلتمسون فضلا من ربهم ورضوانا بما يصلح لهم في دنياهم») [(٤)]، و أيضا يقول: (والفضل والرضوان اللذان يبتغون: أن يصلح معايشهم في الدنيا، وأن لا يعجَّل لهم العقوبة فيها.) [(٥)]

و يقول الفراء: (وَلَا الْهَدْيَ وهو هَدْيُ المشركين: أن تعرضوا لَهُ ولا أن تخيفوا من قلّد بعيره.

قبول حجهم إلا بعد إسلامهم و لكن هذا تأويله و لا يوجد عليه دليل من نفس الآية، و نقلنا عنه هنا لندلل على وضوح معنى الآية.

[(١)] نفسه ص ٤٥٠.

[(٢)] نفسه ص ٤٥١.

[(٣)] تفسير ابن جرير ج ٩ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

[(٤)] تفسير عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ٣ . ج ٢ ص ٥. و هو ممن يقول بالنسخ بآية التوبة، و كذلك الشعبي و أحمد أيضا. و النسخ (مع التسليم بوقوعه) لا يثبت عن التابعين به حجة، فيجب أن يكون سند النسخ نبوي خالص لأنه في حكم التبليغ عن الله سبحانه و تعالى.

[(٥)] تفسير ابن جرير ج ٩ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

وقوله: وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ يقول: ولا تَمْنَعُوا مَنْ أَمّ البيت الحرام أو أراده من المشركين.) [(1)]

و يقول ابن قتيبة: (يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ أي يريدون فضلا من الله أي رزقا بالتجارة. وَرِضْواناً بالحج) [(2)]، و ابن جرير: (ورضوانًا، يقول: وأن يرضى الله عنهم بنسكهم.) [(3)]، و يقول أيضا: (والرضوان، رضَى الله عنهم، فلا يحل بهم من العقوبة في الدنيا ما أحلَّ بغيرهم من الأمم في عاجل دنياهم، بحجّهم بيتَه.) [(4)].

و يقول الماوردي: (وَرِضْوَاناً يعني رضي الله عنهم بنسكهم.) [(5)]، و يقول الراغب الأصفهاني: (وقال بعضهم معنى: لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ: أي لا تمنعوا الكفار من التمسك

[(1)] معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى. ج ١ ص ٢٩٩. و هو ممن قال بالنسخ بآية التوبة، و لا نسلم له بالنسخ كما سيأتي في محله، لعدم دليل على النسخ، و لمعارضة حرف عبد الله بن مسعود الذي يقتضي الاستقبال و هو يعارض فكرة النسخ.

[(2)] غريب القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م. ص ١٢٢.

[(3)] ج ٩ ص ٤٧٢.

[(4)] ج ٩ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

[(5)] تفسير الماوردي = النكت والعيون، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: ٦. ج ٢ ص ٧.

بشعائره، فقد كانوا مجتمعين مع المؤمنين في إقامة المناسك.) ([1])، و يقول ابن جزي: (وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ أي قاصدين إلى البيت لحج أو عمرة، ونهى الله عن الإغارة عليهم أو صدّهم عن البيت،...، وهذا النهي عن إحلال هذه الأشياء: عام في المسلمين والمشركين، ثم نسخ.... والرضوان: الرحمة في الدنيا والآخرة) ([2])

و أمثل من بيَّن تفسير الآية بما يقتضي علم التفسير بدون تحكمات مسبقة، لأنه من المفترض أن تُفسر الآية على ما هي عليه، ثم بعد ذلك ترجح ما تراه، أما أن تفسر الآية على ما تراه فهذا ليس علما للتفسير، فكان الزمخشري أَحْيَد من تعرض لتفسير الآية على التدرج الزمني للتفاسير فقال: -

((وَلَا آمِّينَ ولا تحلوا قوما قاصدين المسجد الحرام يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وهو الثواب وَرِضْواناً وأن يرضى عنهم، أي لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم، تعظيما لهم واستنكارا أن

([1]) تفسير الراغب الأصفهاني، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، جزء ٤، ٥: (من الآية ١١٤ من سورة النساء - وحتى آخر سورة المائدة)، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢. ج ٤ ص ٢٥٧.، و تكملة قوله (فمن قال هذا قال الآية منسوخة لقوله: (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)) أي أن النسخ هو المتحكم في معنى الآية، و هذا تحكم بلا دليل.

([2]) التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ. ج ١ ص ٢٢٠.

يتعرض لمثلهم.)) [(١)]، ثم لما فرغ من تفسيره للآية بدأ بتفسير الآية مع احتمالية النسخ و الإحكام، ففسرها في الإحكام مرة و النسخ مرة.

و ممن فسرها ثم أتبعها بقول النسخ ابن عطية: (وقوله تعالى: وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ معناه ولا تحلوهم فتغيروا عليهم ونهى الله تعالى المؤمنين بهذه الآية عن أن يعمدوا للكفار القاصدين الْبَيْتَ الْحَرامَ على جهة التعبد والقربة)[(٢)]، و كذلك ابن العربي: (وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ مَنْ قَصَدَهُ بِاسْمِ الْعِبَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا، كَالْكَافِرِ) [(٣)] و لكنه سمى النسخ تخصيصا.

القول بتجزئة النسخ داخل الآية الواحدة

بعد إقرار الاختلاف من لدن الصحابة حول سورة المائدة هل فيها منسوخ أم لا، يقول الماوردي: أن هناك إجماعا ما على نسخ أحد آياتها !، و هذا من فوائد التحقيق أن نقف على مثل هذه الأقوال التي يعوزها مزيد من التحقيق، ثم بعد دعوى الإجماع (بالتأكيد من البعض الذين أجمعوا) على نسخها اختلفوا في أبعاضها ما المنسوخ و ما المحكم منها !. و هذا يجلي حقيقة

[(١)] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ، عدد الأجزاء: ٤، الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي]. ج ١ ص ٦٠٢.

[(٢)] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ٢ ص ١٤٧.

[(٣)] أحكام القرآن لابن العربي، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء:٤. ج ٢ ص ٢٠.

النسخ بأنه محض اجتهاد مفاهيمي يعتمد على عوامل شخصية تخُص القائل غير معصومة لا في مصدرها و لا في تأويلها.

فيقول الماوردي:

(**ثم** اختلفوا فيما نسخ من هذه الآية **بعد** إجماعهم على أن منها منسوخاً على ثلاثة أقاويل:....)[(١)]

ثم أتى بعد ذلك ابن الجوزي **فلخص الرؤيا حول النسخ في هذه الآية و نقل فيها** الاختلاف، **و جمع و فصَّل الأقوال: (فصل: اختلف علماء الناسخ والمنسوخ في هذه الآية على** قولين:

أحدهما: أنها محكمة، روي عن الحسن أنه قال: ما نسخ من المائدة شيء، وكذلك قال أبو ميسرة في آخرين....

والثاني: أنها منسوخة، وفي المنسوخ منها أربعة أقوال: **أحدها**:.... **والثاني**:.... **والثالث**:....

والرابع: أن المنسوخ منها: تحريم الشهر الحرام، وآمّون البيت الحرام: إذا كانوا مشركين، وهدي المشركين. إذا لم يكن لهم من المسلمين أمان، **قاله أبو سليمان الدّمشقيّ**.) [(٢)]

---

(١) تفسير الماوردي = النكت والعيون، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: ٦ . ج ٢ ص ٩.

(٢) زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ. ج ١ ص ٥١٠.

و ذكره أيضا في الناسخ و المنسوخ كأحد الأقوال في الآية من جهة النسخ، ص ١٢٧.

يمكن القول بأن الاختيار على أنها ليس فيها منسوخ، و تنزلا على قول أن فيها منسوخ سنختار قول من قال أن تحريم التعرض لآمين البيت الحرام إذ لم يكن لهم أمان مع المسلمين ، و على هذا تبقى الآية محكمة و على ظاهرها.[(1)]، و (**وقال** أبو مسلم: **المراد بالآية الكفار الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ ; فلما زال العهد بسورة (براءة) زال ذلك الحظر. اهـ.** أي لم ينسخ الحكم، ولكن زال الوصف الذي نيط به.... **أما ما رواه أهل المأثور في سبب نزول الآية وكونها في المشركين...... فأنزل الله عز وجل لا تحلوا شعائر الله إلخ.** وأنت ترى هذه الروايات متعارضة، وسواء صحت أو لم تصح ; فالآية على إطلاقها وعمومها)[(2)]

ثم يأتي فقه آخر جدير بالذكر و الانتباه لأنه من العمق و التحقيق على قدر كبير، و هو فقه ابن الفرس **في بيانه عن النسخ الذي في المائدة و التوبة عموما، و خصوصا آية و لا الشهر الحرام ولا الهدي فيقول بعد تصدير قوله بـ** (واختلف في المنسوخ من هذه الآية) **ثم سرد ما قيل فيها و لكن الأهم هو** نقده لما رجحه الطبري من المنسوخ فيها **فقال:**

((وقال الطبري: الصحيح أن المنسوخ قوله: **ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام:** لإجماعهم **على أن قتال أهل الشرك في الشهر الحرام وغيره جائز، وكذلك المشرك**

---

(1) و هذا ما قاله في تفسيره الخازن فقال: (وكذلك أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه وذراعيه جميع لحاء الشجر لم يكن ذلك له أماناً من القتل إذا لم يكن قد تقدم له عهد ذمة أو أمان.) ج ٢ ص ٦.

(2) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١٢ جزءا. ج ٦ ص ١٠٤ – ١٠٥.

لو تقلد ما تقلد ولم تكن له ذمة **مأمور بقتله في قوله تعالى: فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم [التوبة: ٥]**، وهذا الذي قاله فيه نظر؛ لأنه قد اختلف الناس في المائدة وبراءة آيتها نزلت قبل صاحبتها، وإذا لم يقطع بالمتأخرة منها لم يصح النسخ.[(١)]

ووجه القول في هذه الآية أن شعائر الله تعالى محارمه وحدوده، وأنه لا يصح بحال أن يستحل ما حرم الله تعالى منها.)) [(٢)]

و قول ابن الفرس [(٣)] **قول رصين محكم معتدل،** و أحوط في الحكم لأنه لا يُعلم أي السورتين بل أي الآيتين نزلت قبل الأخرى لكي يتسنى لنا أن نقول أيها نسخت الأخرى، **هذا على قول من يقول بالنسخ، فبينهم اختلاف على المنسوخ منها،** و الأحكم هو قول من

[(١)] و قد تعقب الطبري في قوله هذا د مصطفى زيد في دراسته عن النسخ فرد دعوى النسخ و أخذ في حشد أدلته بدءا من الطبري نفسه بتناقضه في دعوى الإجماع، فننقل قول د مصطفى و هو خلاصة مناقشته (و نحن نرى أن هذه الآية لم ينسخ منها شيء)، فينظر في موضعه لمزيد من التفصيل من ص ٧٨٦ إلى ص ٧٩٢.

[(٢)] أحكام القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف «بابن الفرس الأندلسي» (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، تحقيق الجزء الأول: د/ طه بن علي بو سريح، تحقيق الجزء الثاني: د/ منجية بنت الهادي النفري السوايحي، تحقيق الجزء الثالث: صلاح الدين بو عفيف، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، عدد الأجزاء: ٣ . ج ٢ ص ٣١١ – ٣١٢.

[(٣)] و بنفس المنهجية المعتمدة على الجهل بوقت ورود النصين فلا يمكن إثبات دعوى النسخ بأحدهما للأخر، فالقرطبي أحكم بهذه القاعدة رد دعوى نسخ بين حديثين ثم أتبعها بقاعدة أخرى أنه في هذه الحال لا بد من إعمال كلا النصيين، فقال: (وَقَالَ أَبُو عُمَرَ فِي كِتَابِ الِاسْتِذْكَارِ: وَقَدْ عَارَضَ حَدِيثَ عَدِيٍّ هَذَا حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ نَاسِخٌ لَهُ، فَقَوْلُهُ: وَإِنْ أَكَلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (وَإِنْ أَكَلَ). قُلْتُ: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ التَّارِيخَ مَجْهُولٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَوْلَى مَا لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.) تفسير القرطبي، ج ٦ ص ٧٠.

يقول لا نسخ فيها سواء قال ذلك لأنه يستطيع الجمع بينهما، أو قال ذلك لأنه لا يقطع بأيهما نزل قبل الآخر. **قاعدة يجب التنبه لها و الاحتكام لها، و قد سبق أن الاختلاف قائم بل الراجح** أن سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن فلا منسوخ فيها. و الأولى هو الجمع و العمل بالكل.

و لو احتكمنا للآثار سنجد أن الأخبار التي تفيد كون المائدة آخر القرآن نزولا متنوعة و لها الغلبة من هذه الحيثية، لأنها يميزها كون أحدها مرفوع للنبي ﷺ (مرسل) و هو ما أخرجه القاسم بن سلام: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، وَعَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ قَالا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَائِدَةُ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نُزُولا، فَأَحِلُّوا حَلالَهَا وَحَرِّمُوا حَرَامَهَا) (١)

و كذلك قول عائشة رضي الله عنها: (عن جبير بن نفير، قال: دخلت على عائشة فقالت لي: هل تقرأ سورة المائدة؟ قلت: نعم، قالت: أما إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه) (٢)

---

(١) الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام، مكتبة الرشد، الرياض، (٢٥٠) - [٣٠١].و أيضا: فضائل القرآن للقاسم بن سلام. مرسل. و أبو بكر بن أبي مريم الغساني ضعيف.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (٢ / ٣١١) برقم: (٣٢٢٩) والنسائي في الكبرى (١٠ / ٧٩) برقم: (١١٠٧٣) والبيهقي في سننه الكبير (٧ / ١٧٢) برقم: (١٤٠٨٩) وأحمد في مسنده (١١ / ٦١٥٠) برقم: (٢٦١٨٧) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦ / ٣٠٤) (بدون ترقيم)، (٦ / ٣٠٤) (بدون ترقيم)، مسند إسحاق بن راهويه، مسند الشاميين للطبراني. إسناده حسن رجاله ثقات عدا معاوية بن صالح الحضرمي وهو صدوق له أوهام.

و كذلك قول عبد الله بن عمرو: (آخر سورة أنزلت المائدة والفتح) [(١)]، و رواية أخرى: (أن آخر سورة نزلت سورة المائدة) [(٢)]

وأما حديث عمرو بن شرحبيل الهمداني: (عن أبي ميسرة، قال: آخر سورة أنزلت في القرآن سورة المائدة، وإن فيها لسبع عشرة فريضة.) [(٣)]

و بلورة رؤية ابن الفرس في هذه المسألة كانت كالآتي: (قوله تعالى: ولا آمين البيت الحرام: هذا اللفظ عام للمؤمن والمشرك خص منه المشرك فأبيح قتله، أو أوجب على حسب حاله، وبقي عموم اللفظ في حق المؤمن.) [(٤)]

و قد صرح أحمد بن إبراهيم الغرناطي أنه المائدة لا منسوخ فيها: (المائدة من آخر ما نزل وقد تضمنت متمات من الأحكام كآية الوضوء والتيمم وتفاصيل الصيد واستيفاء المحرمات من المأكولات والمشروبات على التحرير وأحكام هذه السورة كثيرة ومحكمة غير منسوخه) [(٥)]

[(١)] الترمذي في جامعه (٥ / ١٥٠) برقم: (٣٠٦٣).

[(٢)] البيهقي في سننه الكبير (٧ / ١٧٢) برقم: (١٤٠٩٠)، والحاكم في مستدركه (٢ / ٣١١) برقم: (٣٢٣٠) و قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

[(٣)] سعيد بن منصور في سننه (٤ / ١٤٣٥) برقم: (٧١١).

[(٤)] نفسه، ج ٢ ص ٣١٣.

[(٥)] ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (المتوفى: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: ٢. ج ١ ص ١١٧.

و ممن كان له فقه خاص فأبقى الآية على ظاهرها و عمومها شرف الدين الطيبي فقال:

(وذكر المؤمنين بعد استهلال السورة به اعتناء بشأن المتلو بعده وعم النهي في تحليل شعائر الله، واستطرد قصة حجاج اليمامة، ليشير به إلى أن الحيلولة بين الشعائر وبين المتنسكين بها وإن كانوا مخالفين بل مجرمين تحليل لشعائر الله المنهي عنها، وأوقع ما كان موافقاً لمعنى القيد والتخلص من قوله: وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا [المائدة: ٢] اعتراضاً بين القصة ليكون إشارة وإدماجاً إلى أن القاصدين ما داموا محرمين مبتغين فضلاً من ربهم كانوا كالصيد عند المحرم فلا تتعرضوا لهم، وإذا حللتم أنتم وهم فشأنكم وإياهم؛ لأنهم صاروا كالصيد المباح أبيح لكم تعرضهم حينئذ.) [(١)]. و قال أيضا: (ومنها: التتميم، وهو: توخي المبالغة في النهي عن تعرض القاصدين مع كونهم مشركين وإن كانوا مجرمين.

ومنها: عكس التغليظ، وهو وصف الكافرين بصفة المؤمنين من الوصف بابتغاء الفضل والرضوان وإن حصل في العدو المناوئ.) [(٢)]، و أيضا: (قوله: (تعظيماً) مفعول له لقول مقدر، أي: قال الله تعالى: يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً الآية، تعظيماً لهم، وقوله: استنكاراً

[(١)] فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، عدد الأجزاء: ١٧ (الأخير فهارس). ج ٥ ص ٢٥٧.

و نقله عنه الألوسي في روح المعاني.

[(٢)] نفسه. ج ٥ ص ٢٥٩.

أن يتعرض لمثلهم عطف تفسيري لقوله: "تعظيماً لهم.) [(١)]، و قال أيضا: (قوله: (وابتغاء الرضوان: بأن المشركين كانوا يظنون بأنفسهم أنهم على سداد من دينهم). وقلت: الفائدة في الذكر المبالغة في عدم التعرض، وفي تعظيم الوصف، كما قال: لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم، يعني: انظروا على الوصف ولا تنظروا إلى من اتصف به، فعظموه أين وجدتموه وإن كان في عدو مناوئ، فإنه حقيق بالتعظيم، وهذا يُضاد التغليظ في قوله تعالى: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ [آل عمران: ٩٧] حثاً للمسلمين على الاتصاف به، وتأليفاً لقلوب المخالفين، وفيه إشارة إلى أن الرغبة في الحج هي علامة الإيمان، وعنه أمارة الكفر.) [(٢)]

فقد جعل حرمة مناسك و مشاعر الله لها حرمتها الخاصة، و من شأن علوها و حرمتها فلا نعتبر بمن تنسك بها مقابل حرمتها لأنها تنسب لله سبحانه و تعالى، و هذا تماما ما ننوه عليه في شأن اعتبار و صحة عبادات الكفار و المشركين إذا وقعت منهم بشروطها الشرعية.

و قد وضع الطيبي بعبقريته البيانية قاعدة المفاصلة بين اطلاق الوصف على الموصوف المطلق، و بين جعلها تصلح للمقيد، فليس كل من بدر منه أمارة على الإيمان أصبح مؤمنا على الإطلاق بل مؤمن في العمل المقيد أو الخاص فقط و يجب له الحرمة فيه، أما اسم الإيمان المطلق فله شروطه، فمن حج من المشركين يبتغي فضل الله و رضوانه فله حرمة قد وجبت له و هي مقيدة بعمله فقط الذي وافق فيه مراد الله و حكمته، متى انتهى لغيره مما أوجب الله عليه التحريم

[(١)] نفسه. ج ٥ ص ٢٦٣.

[(٢)] نفسه. ج ٥ ص ٢٦٤.

فقد استحق ما وضعه الله من اسم أو وصف يتعلق به جزاء أو عقوبة في الدنيا أو الآخرة.

و ننتقل مع البقاعي في تفصيله و تحريره فيقول: (ولا الهدي وخص منه أشرفه فقال: ولا القلائد أي صاحب القلائد من الهدي، وعبر بها مبالغة في تحريمه؛ ولما أكد في احترام ما قصد به الحرم من البهائم رقّى الخطاب إلى من قصده من العقلاء، فإنه مماثل لما تقدمه في أن قصد البيت الحرام حامٍ له وزاجر عنه، مع ما زاد به من شرف العقل فقال: ولا آمين أي ولا تحلوا التعرض لناس قاصدين البيت الحرام لأن من قصد بيت الملك كان محترماً باحترام ما قصده.

ولما كان المراد القصد بالزيارة بقوله: يبتغون أي حال كونهم يطلبون على سبيل الاجتهاد فضلاً من ربهم أي المحسن إليهم شكراً لإحسانه، بأن يثيبهم على ذلك، لأن ثوابه لا يكون على وجه الاستحقاق الحقيقي أصلاً؛ ولما كان الثواب قد يكون مع السخط قال: ورضواناً وهذا ظاهر في المسلم، ويجوز أن يراد به أيضاً الكافر، لأن قصده البيت الحرام على هذا الوجه يرق قلبه فيهيئه للإسلام، وعلى هذا فهي منسوخة. [(١)]

ولما كان التقدير: فإن لم يكونوا كذلك. أي في أصل القصد ولا في وصفه – فهم حل لكم وإن لم تكونوا أنتم حرماً،...)[(٢)] و قال أيضا: (ثم أكد تحريم قاصد المسجد الحرام وإن كان

[(١)] كل ما يعنينا من هذه النقول هو التفسير للآية فقط كما ينبغي أن يكون علم التفسير و ليس أحكام المفسرين على الآية بالنسخ من عدمه، فهذه قضية أخرى سنعالجها في مبحث دعاوى النسخ.

[(٢)] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، عدد الأجزاء: ٢٢. ج ٦ ص ٨-٩.

كافراً)[1].

و في كلام البقاعي هنا تأصيل و إقرار للمعنى الذي نبحثه، فقد جعل الحرمة و الإقرار الشرعي بصحة و اعتبار عمل المشرك و الكافر لأجل قصدهم تعظيم حرماته و شعائره، ثم وثق هذا المعنى بأن زاد عليه أن الثواب على الأعمال الصالحة الموافقة للشرع قد يكون مع سخط الله للفاعل لها من جهة أخرى غير عمله الذي اكسبه حرمة و ثواب عليه، و هذا تعميم لكل عمل شرعي يصدر أداءً من الكافر يقصد به طاعة الله و عبادته و التقرب إليه.

ثم جعل معنى الآية على سبيل التقدير فقال (فإن لم يكونوا كذلك. أي في أصل القصد ولا في وصفه – فهم حل لكم وإن لم تكونوا أنتم حرماً) و سبب تقديره بدلا من تصريحه هو قبوله بدعوى النسخ، و مع التسليم له بدعوى النسخ لا يلزم منه إبطال المعنى الذي قدَّرَه، لأن الآية نص عليه و هذا ما فهمه كل العلماء و المفسرين قاطبة بلا خلاف في هذا المعنى، و لكن ما يثنيهم عن إقراره و قبوله هي دعوى النسخ فقط، و على ذلك فإذا لم نقبل دعوى النسخ و أوفقنا بين الآيات كانت لنا الآية نصا في المشركين، و إن لم يسلم لنا نفي النسخ عنها، بقي لنا على التأكيد و اليقين صحة أصل المعنى بتكليف الكافر و المشرك و اعتبار أعمالهم الموافقة للشرع، و أن استباحة دمه و عرضه و ماله لا يلزم منه و لا ينفي هذا المعنى عنه، لأن معنى القتل هو قطع مسيرة الأعمال و ليس نفيها و إبطالها فيما مضى من أمره إذا قُتل و لا فيما استقبل من أمره إذا لم يُقتل. و حتى منعه من الحج و أن يقرب المسجد الحرام لا يلزم منه ما قلنا و لكن

---

[1] نفسه، ص ٩ – ١٠.

معناه حرمانه من الفضل و الرضوان و الثواب عليه كعقاب له و زجر ليراجع نفسه، لأن الحج عند العرب شعيرة عظيمة و لها حرمة كبيرة علاوة على المنافع التي تلحق موسم الحج.

و لأبي السعود تأصيل و تحرير و تحقيق ماتع جدا في مسألة الحجاج المشركين و ابتغائهم الرضوان و حرمة التعرض لهم، و مسألة ما المنسوخ منها و المُحْكَم، فيقول:

((وَلاَ آمّين البيت الحرام أي لا تُحلّوا قوماً قاصدين زيارته بأن تصُدّوهم عن ذلك بأي وجه كان [(١)]... يَبْتَغُونَ فَضْلاً من رَبّهِمْ ورضوانا... أي قاصدين زيارته حال كونهم طالبين أن يُثيبَهم الله تعالى ويرضَى عنهم.[(٢)] وتنكيرُ (فضلاً ورضواناً) للتفخيم،... والتعرُّضُ لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضميرهم لتشريفهم والإشعارِ بحصول مبتغاهم.... وفي ذلك من تعليلِ النهْي وتأكيدِه والمبالغة في استنكار المنهيّ عنه ما لا يخفي)) [(٣)]

و من قوة و صراحة هذا النهي باستحضار صفات المنهي عنهم قد جعل بعض المفسرين لا يتصور أن يكون هذا الكلام على المشركين، فجعله على المسلمين و بهذا جعل الآية محكمة و

[(١)] و بهذا الإطلاق قال به الشهاب الخفاجي على أنه أحد الوجهين: ((وفائدته استنكار تعرّض من هذا شأنه) أي مطلقاً أو من المسلمين)، و على أحد الوجوه (فيكون على هذا مخصوصا بالكفرة). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي و كفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: ٨. ج ٣ ص ٢١٢.

[(٢)] و يقول الخفاجي: (والمانع له أنه طالب فضل الله، ورضوانه) نفسه.

[(٣)] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ج ٣ ص ٣ - ٤. و نقله عنه الألوسي في روح المعاني. ج ٣ ص ٢٢٩.

ليست منسوخة، و هذا ما جعل أبو السعود يقول: ((ومن هاهنا قيل: **المراد بالآمّين هم المسلمون خاصة، وبه تمسك من ذهب إلى أن الآية مُحْكمة**))[(١)]، **ثم ذكر الأخبار التي تفيد أن المائدة آخر ما نزل من القرآن، ثم قال:** ((وقد قيل: هم المشركون خاصة لأنهم المحتاجون إلى نهي المؤمنين عن إحلالهم دون المؤمنين، على أن حرمة إحلالهم ثبتت بطريق دلالة النص، ويؤيده أن الآية نزلت في الحطم بنِ ضبيعة البَكْري... **فأنزل الله عز وجل: يا أيّها الذين آمنُوا لاَ تُحِلُّوا شَعَائِرَ الله الآية)) و جريا على القول بأنها محكمة يكون** ((ابتغاءُ الرضوان **بأنهم كانوا** يزعُمون أنهم على سِدادٍ من دَيْنِهم، وأن الحج يقرّبهم إلى الله تعالى، **فوصفهم الله تعالى بظنهم،** وذلك الظنُّ الفاسد **وإن كان بمعزل من استتباع رضوانِه تعالى لكن** لا بُعدَ في كونه مداراً لحصول بعض مقاصدهم الدنيوية وخلاصِهم عن المكاره العاجلة لاسيما في ضمن مراعاة حقوق الله تعالى وتعظيم شعائره)).

و على هذا التأويل يكون قصدهم و مراعاتهم شرع الله في بعض أعمالهم مع كونهم مشركين لا يبخسهم الله حقهم على أعمالهم الصالحة، فيجازيهم في الحياة الدنيا بأعمالهم هذه، و أنهم يُقروا عليها و يتعاون معهم على إتمامها المسلمون، فلا بد من اعتباره و إقراره من المسلمين كما أُقروا على حجهم و هديهم بعدم التعرض.

ثم ذكر قولا ثالثا ((وقيل: هم المسلمون والمشركون،... ولا ريب في تناول الآمّين للمشركين قطعاً، إما استقلالاً وإما اشتراكاً **لما سيأتي من قوله تعالى: وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ الخ،** فيتعين

---

(١) نفسه.

النسخُ كُلاًّ أو بعضاً، ولابد في الوجه الأخير من تفسير الفضل والرضوان بما يناسب الفريقين[(١)]، فقيل: ابتغاء الفضل أي الرزق للمؤمنين والمشركين عامة، وابتغاء الرضوان للمؤمنين خاصة، ويجوز أن يكون الفضلُ على إطلاقه شاملاً للفضل الأخروي أيضاً، ويختص ابتغاؤه بالمؤمنين)) [(٢)].

و على كل التأويلات فالشاهد هو إقرارهم على أعمالهم الظاهرة الواقعة منهم بقصد التقرب أو التعبد إلى الله، و أن لها حرمة شرعية تقدر بقدرها على حسب مُتَعَلَّقِهَا، فلو كان حج فلا يُحل لهم هدي و لا قلائد و لا يتعرض لهم حتى و إن صدر منهم ما يُغري بذلك، و هذا في كل عمل من أعمال الشريعة يبتغى به الفضل و الرضوان من الله لأنه من تعظيم شعائر الله و لا اعتبار و لا حرمة لأشخاصهم، و لذلك يقول:

((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ نهَى عن إحلال قومٍ من الآمِّين خُصّوا به مع اندراجهم في النهي عن إحلال الكلِّ كافة، لاستقلالهم بأمور ربما يُتوهَّم كونُها مُصحِّحةً لإحلالهم، داعيةً إليه.... وهذه آية بيّنةٌ في عموم آمّين للمشركين قطعاً. [(٣)].. أَن تَعْتَدُوا أي عليهم، وإنما حُذف تعويلاً على ظهوره وإيماءً إلى أن المقصِدَ الأصلي من النهْي منعُ صدورِ الاعتداء عن المخاطَبين محافظةً على

[(١)] يقول الألوسي: (وبعض الأئمة يسمي مثل ذلك تخصيصا كما حقق في الأصول، ولا بد على هذا من تفسير الفضل والرضوان بما يناسب الفريقين) روح المعاني، ج ٣ ص ٢٢٩. لاحظ أن التفسير سيختلف على حسب رؤية المفسر المسبقة و استعداده الأصولي و المذهبي، هل هو نسخ أو تخصيص.!

[(٢)] نفسه. ج ٣ ص ٣-٤.

[(٣)] و نقل قوله الألوسي: (عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ أي عن زيارته والطواف به للعمرة، وهذه- كما قال شيخ الإسلام- آية بينة في عموم آمِّينَ للمشركين قطعا، وجعلها البعض دليلا على تخصيصه بهم). روح المعاني، ج ٣ ص ٢٣٠.

تعظيم الشعائر، لا منعُ وقوعِه على القوم مراعاة لجانبهم... **ولعل تأخير هذا النهي عن قوله تعالى: وَإِذَا حَلَلْتُمْ فاصطادوا مع ظهور تعلقِه بما قبله** للإيذان بأن حرمة الاعتداء لا تنتهي بالخروج عن الإحرام **كانتهاء حرمة الاصطياد به،** بل هي باقية ما لم تنقطع علاقتُهم عن الشعائر بالكلية وبذلك يُعلم بقاءُ حرمة التعرضِ لسائر الآمّين بالطريق الأَوْلى.))[(١)].

و بهذا فقد نص و رجح أبو السعود **(و تبعه** الألوسي بعد ذكره توجيه الطيبي) [(٢)] **أن المشركين ما داموا في معية تعظيم شعائر الله فلهم حرمة شرعية بعدم التعرض لهم أو منعهم، بل وجب التعاون على البر معهم، و أن حرمة التعرض لهم مستمرة فليست مؤقتة بالإحرام، و في النهاية قد أختار أن الآية عامة.**

و الفائدة من توجيه الطيبي و شيخ الإسلام (أبو السعود) بيان الجمع بين الأمر بقتال المشركين على العموم و الإطلاق، و بين الحرمة لقصدهم البيت الحرام، أن الإطلاق أو العموم يعمل فيما قُصد له أن يعمل، و أن قصدهم البيت الحرام لا يدخل في هذا العموم أو الإطلاق لأنه ليس من جنسه و لا يجمعهم جامع كي يتفرقا بقيد أو تخصيص أو استثناء.

و الشهاب الخفاجي **يدلل على أن الآية في المشركين لمقتضى بلاغتها و سياقها، و أن تفسيرها يتلون بتلون رؤية المفسر لها، هل هي منسوخة أم لا؟ فإذا أحكمها فلها تفسير، و إذا نسخها فلها تفسير، أي أن دلالات الألفاظ تتغير معانيها على حسب تبني النسخ من عدمه، فننقل من**

[(١)] نفسه. ج ٣ ص ٥.

[(٢)] فبعد أن نقل كلامه بحروفه قال معقبا: ((ولعله الأولى)) ج ٣ ص ٢٣٠. و نقل أيضا الألوسي توجيه العلامة الطيبي قبل نقل أبو السعود.

كلامه ما يُظهر هذا الأقوال، فيورد على تخصيصها بالمسلمين إيرادا له وجاهة: (((إذا كان آمّين البيت الحرام المسلمين فالتعرّض لهم حرام مطلقاً سواء كانوا آمّين أو لا فلا وجه لتخصيصهم بالنهي عن الإحلال) [(١)]، **و هو تعقب قوي**، فالأنسب و الأحكم أن يكون النهي عن التعرض للمشركين حال كونهم قاصدين معظمين شرع الله، لأنهم في غير هذه الحال هم في حال القتل و القتال و أحوال الشرك و الفواحش، فحال تعظيم شرائع الله تعتبر قليلة في مجمل أحوالهم فالأولى الاعتناء بإظهار أحكامها للمسلمين خاصة أن المشركين في موضع عداء مما يجعلهم عرضة للتعدي عليهم من قبل المسلمين على الإطلاق.

أما التعرض للمسلمين فهو حرام في جميع الأحوال، و محاولة التنصل من هذا التعقب بالقول أن حال الآمين و هديهم و قلائدهم أولى بأن يعظم فيفرد بالذكر فإنه ضعيف، لما سبق بأن الحرمة في جميع الأحوال ثابتة، و من جهة أن الآية علقت نهي التعرض لهم رغم أنهم صدوا عن المسجد الحرام، و هذا لم يقع إلا من المشركين، و بقرينة سبب النزول أيضا، و لكي يكون للتخصيص فائدة.

و به حكاه الألوسي: **(واعترض بأن التعرض للمسلمين حرام مطلقا سواء كانوا آمين أم لا؟ فلا وجه لتخصيصهم بالنهي عن الإحلال، ولذا قال** الحسن وغيره: المراد بالآمين هم المشركون خاصة، **والمراد من الفضل حينئذ الربح في تجاراتهم، ومن الرضوان ما في زعمهم،**

[(١)] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المساة: عناية القاضي و كفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: ٨.ج ٣ ص ٢١٢.

ويجوز إبقاء الفضل على ظاهره إذا أريد ما في الزعم أيضا لكنه لما أمكن حمله على ما هو في نفس الأمر كان حمله عليه أولى، ويؤيد هذا القول إن الآية نزلت- كما قال السدي وغيره- في رجل من بني ربيعة يقال له الحطيم بن هند.) [(١)]. و يقرر بأن الآية يجوز تعلقها بالمشركين و المسلمين أي مطلقا أو من المسلمين، فيقول: ((وفائدته استنكار تعرّض من هذا شأنه) أي مطلقاً أو من المسلمين) [(٢)]، ثم يقرر أن السبب المانع لتعرضهم هو: (أنه طالب فضل الله، ورضوانه)، و يكون المطلوب من الأمر الإلهي بالنهي عن حلهم (أي لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده بمعنى التعرّض للشيء أعم من أخذه، وقتله، وطرده) [(٣)]و هو أمثل تفسير للأمر بالتعاون على البر و النهي عن التعاون على الإثم و العدوان، و نأخذ منه إقرارهم على ما يتبعونه من شرع الله و تعظيم حرماته. و ما يقوي هذا الاتجاه المعنوي قوله: (للتخويف بأنه ربهم

[(١)] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ ومجلد فهارس). ج ٣ ص ٢٢٨.

[(٢)] و يقول الألوسي: (وادعى بعضهم أن المراد بالآمين كافة المسلمين والمشركين وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ، والنسخ حينئذ في حق المشركين خاصة.)

[(٣)] و نفهم من هذا أن القائلين بنسخ آمين البيت الحرام بقتلهم أو بعدم قربهم للبيت أو أنهم نجس، فهذا كله يتعلق بأجسادهم دون مقاصدهم و موقف المسلم منها، لأن التعرض لأجسادهم بالقتل مرهون بقوة و منعة المسلمين، و معلوم أن هناك فترات من الضعف يكون المسلم هو من يُعترض و يمنع من قصد البيت الحرام، و لذلك فالآية محكمة و غير منسوخة، و بالتسليم بالنسخ من جهة قتل المشرك، فيبقى موقف المسلم من أعماله التي يعظم فيها حرمات الله قبل القتل، و في مواقف ضعف المسلمين، و على المستوى العقدي بأن يعقد قلب المسلم على أن يحل حرمات الله الواقعة منه على شرع الله.

يحميهم، ولا يرضى بها فعلتموه، وفيه بلاغة لا تخفى، وإشارة إلى ما مرّ من أنه الله رب العالمين لا المسلمين فقط فافهم.)[(١)]، و قد ذكر كلامه هذا بعد تعقبه أن يكون الخطاب بالتاء (تبتغون) ليدفع قصر تعلقه بالمؤمنين، فكل هذا يعزز أن سياق الآية في المشركين، خاصة لو أضفنا قول ابن جريج أنها في المشركين و لا نسخ فيها: (فعن ابن جريج أنه لا نسخ لأنه يجوز أن يبتدئ المشركون في الأشهر الحرم بالقتال)[(٢)]

و أهم قول له هو موقف المسلم من مثل هذه المقاصد و تعظيم شرائع الله التي تقع من المشرك و في هذا الصدد يقول: (فالإحلال بمعنى جعله حلالاً أو اعتقاد حله كناية أو مجاز عن التعرّض له لأنّ المؤمن لا يتعرّض لما لا يحل له) فالاعتقاد القلبي هو القدر الذي لا يجب أن ينفك منه قلب أي مؤمن تجاه هذه الأعمال الصالحة من المشركين، و عليه فلا ينبغي للمسلم أن يحرم أو ينهى أو يمتنع من أي عمل شرعي يصدر أداءً من الكافر خاصة لو كان فيه تعظيم لحرمات الله و شعائره.

و من أجود و أدق التفاسير لهذه الآية هو تفسير الطاهر بن عاشور فقد فسرها كما ينبغي أن يكون علم التفسير فلم يوجهه على سبق رؤية فيقول:

((وتوجيه الخطاب إلى الذين آمنوا مع أنهم لا يظن بهم إحلال المحرمات، يدل على أن المقصود النهي عن الاعتداء على الشعائر الإلهية التي يأتيها المشركون كما يأتيها المسلمون.

[(١)] نفسه. ج ٣ ص ٢١٣.

[(٢)] روح المعاني، ج ٣ ص ٢٢٨.

ومعنى **لا تحلوا شعائر الله** لا تحلوا المحرم منها بين الناس، **بقرينة قوله: لا تحلوا، فالتقدير: لا تحلوا** محرم شعائر الله،... وقد كانت الشعائر كلها معروفة لديهم،...) [(١)]

(وقوله: **ولا آمين البيت الحرام عطف على شعائر الله: أي ولا تحلوا قاصدي البيت الحرام وهم الحجاج، فالمراد قاصدوه لحجة، لأن البيت لا يقصد إلا للحج، ولذلك لم يقل: ولا آمين مكة، لأن من قصد مكة قد يقصدها لتجر ونحوه،** لأن من جملة حرمة البيت حرمة قاصده. ولا شك أن المراد آمين البيت من المشركين لأن آمين البيت من المؤمنين محرم أذاهم في حالة قصد البيت وغيرها من الأحوال. **وقد روي ما يؤيد هذا في أسباب النزول:...)**[(٢)]

(وجملة يبتغون فضلا من ربهم صفة ل آمين **من** قصدهم ابتغاء فضل الله ورضوانه وهم الذين جاءوا لأجل الحج إياه إلى سبب حرمة آمي البيت الحرام.

وقد نهى الله عن التعرض للحجيج بسوء لأن الحج ابتغاء فضل الله ورضوانه، وقد كان أهل الجاهلية يقصدون منه ذلك، ...

ووجه النهي عن التعرض للحجيج بسوء وإن كانوا مشركين: **أن الحالة التي قصدوا فيها الحج وتلبسوا عندها بالإحرام،** حالة خير وقرب من الإيمان بالله وتذكر نعمه، فيجب أن يعانوا على الاستكثار منها لأن الخير يتسرب إلى النفس رويدا، كما أن الشر يتسرب إليها كذلك، ولذلك سيجيئ عقب هذه الآية قوله: وتعاونوا على البر والتقوى.

---

(١) التحرير والتنوير، ج ٦ ص ٨١.

(٢) التحرير و التنوير. ج ٦ ص ٨٣.

والفضل: خير الدنيا، وهو صلاح العمل. والرضوان: رضى الله تعالى عنهم، وهو ثواب الآخرة، وقيل: أراد بالفضل الربح في التجارة، وهذا بعيد أن يكون هو سبب النهي إلا إذا أريد تمكينهم من إبلاغ السلع إلى مكة.)) [(١)]

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب. تعليل للنهي الذي في قوله: ولا يجرمنكم شنآن قوم. وكان مقتضى الظاهر أن تكون الجملة مفصولة، ولكنها عطفت: ترجيحا لما تضمنته من التشريع على ما اقتضته من التعليل، يعني: أن واجبكم أن تتعاونوا بينكم على فعل البر والتقوى، وإذا كان هذا واجبهم فيما بينهم، كان الشأن أن يعينوا على البر والتقوى،...، فلا جرم أن يعينوا عليها كل ساع إليها، ولو كان عدوا، والحج بر فأعينوا عليه وعلى التقوى، فهم وإن كانوا كفارا يعاونون على ما هو بر: لأن البر يهدي للتقوى، فلعل تكرر فعله يقربهم من الإسلام. ولما كان الاعتداء على العدو إنما يكون بتعاونهم عليه نبهوا على أن التعاون لا ينبغي أن يكون صدا عن المسجد الحرام، وقد أشرنا إلى ذلك آنفا فالضمير والمفاعلة في تعاونوا للمسلمين، أي ليعن بعضكم بعضا على البر والتقوى..... وهذا قبل نزول قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا [التوبة: ٢٨].) [(٢)]

أطلنا النقل من كلام السلف العلماء مما فسروا هذه الآيات بإثبات متعلق الآيات بالمشركين و

[(١)] التحرير و التنوير، ج ٦ ص ٨٤ – ٨٥.

[(٢)] نفسه. ج ٦ ص ٨٧ – ٨٨.

كفار العرب بأنهم يعظمون شعائر الله و يبتغون من الله فضلا و رضوانا في الآخرة لمن يؤمن منهم بالجزاء و الآخرة أو يؤمن بالجزاء في الدنيا بكثرة ماله و عياله و ما إلى ذلك، و أنهم حرام أن يتعرض لهم في حجهم و أن يجب التعاون معهم على البر و التقوى [(١)]، ثم نُقِر اختلافنا مع المفسرين في قضية النسخ و ترتيب النزول[(٢)]، فإذا لم نقبل النسخ بضعف دليله عندنا و عند من سبقونا من العلماء و التابعين [(٣)] فنحن متفقون على ما أثبتوه للمشركين من مقاصد ثم نبني على ما اتفقنا عليه ما يؤيد بأدلة أخرى ليتم لنا التصور و صحة الاستدلال.

[(١)] و بهذا قال القفال، نقله الفخر الرازي في تفسيره: (قال القفال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا معطوف على قوله لا تحلوا شعائر الله إلى قوله ولا آمين البيت الحرام يعني ولا تحملنكم عداوتكم لقوم من أجل أنهم صدوكم عن المسجد الحرام على أن تعتدوا فتمنعوهم عن المسجد الحرام، فإن الباطل لا يجوز أن يعتدى به. وليس للناس أن يعين بعضهم بعضا على العدوان حتى إذا تعدى واحد منهم على الآخر تعدى ذلك الآخر عليه، لكن الجواب أن يعين بعضهم بعضا على ما فيه البر والتقوى، فهذا هو المقصود من الآية.). ج ١١ ص ٢٨٢.

و هو قول الأخفش كما نقله القرطبي: (قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَتَعاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى) قَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ مَقْطُوعٌ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَهُوَ أَمْرٌ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ بِالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، أَيْ لِيُعِنْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَتَحَاثُّوا عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَاعْمَلُوا بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَامْتَنِعُوا مِنْهُ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ).) ج ٦ ص ٤٦ . و لم يتعقبه القرطبي بقول فيشعر بموافقته له.

و نقل القرافي عن مالك: (لا يعلم اليهود والنصارى الكتابة لأنهم يستعينون بها على الباطل، والله تعالى يقول: ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (الذخيرة: ١٣/ ٣٤٣) .

[(٢)] و من ذكر ذلك تطبيقا هو ابن نور الدين فقد قسم العلماء قسمين بالنسبة للجمع بين آيات التوبة و آية المائدة بالنسبة لآمين البيت الحرام و الهدي و القلائد، فجعل فريق مع أن المائدة هي المتأخرة، و فريق أن التوبة هي المتأخرة، و بناء عليه فلكل فريق قولا بأيهم المنسوخ.

[(٣)] كما سيتضح في البحث في مواضع كثيرة و في مبحث النسخ.

و هذا أحد الأدلة التي نستدل بها على تكليف المشركين و مخاطبتهم بالحلال و الحرام و منها قصد البيت الحرام للحج و العمرة و الهدي و القلائد، و أما القول بنسخها فهو محل نقاش و سنحاول اختصاره على قدر الإمكان لكي لا نطيل الكلام مع الإشارة على المراد من النسخ:

قد وضع ابن جرير الطبري ثلاثة شروط خبرية و شرط عقلي (اجتهادي) لصحة دعوى النسخ، فيقول:

((فلا وجه لدعوَى مدَّعٍ أن هذه الآية منسوخة، لأنه غير جائز أن يُقْضَى على حُكم من أحكام الله تعالى ذكره أنه منسوخ، إلا بخبَرٍ يقطع العذرَ: أمّا من عند الله، أو من عند رسوله ﷺ، أو بورود النَّقل المستفيض بذلك. فأمَّا ولا خبر بذلك، ولا يدفع صحته عقل، فغير جائز أن يقضى عليه بأنه منسوخ.)) [(١)]

ثم يضع أبو جعفر النحاس قاعدة في النسخ أنه لو وجد الاحتمال بطل القول بالنسخ، فيقول:

((قال أبو جعفر: والصواب أن يقال: ليست الآية ناسخة ولا منسوخة لأن العلماء قد تنازعوا القول فيها وهي محتملة لغير النسخ وما كان محتملا لغير النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها فأما ما كان يحتمل المجمل والمفسر والعموم والخصوص فعن النسخ بمعزل ولا سيما مع هذا الاختلاف)) [(٢)].

[(١)] جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ج ١١ ص ٢٠٩.

[(٢)] الناسخ والمنسوخ، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: د. محمد عبد السلام محمد، الناشر: مكتبة الفلاح – الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨، عدد الأجزاء: ١، ص ٧٨.

و قاعدتان أخر: ((فإن الأخبار لا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ ومن زعم أن في الأخبار ناسخا ومنسوخا فقد ألحد أو جهل))، ((إذا كان منسوخا فإنما ينسخ بنفيه وبآخر ناسخ له ناف له من كل جهاته)) [(١)]

و قد استعمل ما يشبه القاعدة في نفي أن يكون الإجماع حجة للقول بالنسخ فقال: (وهذا القول لو كان إجماعا لما وجب أن يكون فيه دليل على نسخ الآية ولكان استثناء) ص ٤٢٥.

و بالنظر إلى داع النسخ هو كيفية الجمع بين النقيضين (المتبادر)، و هما الأمر بقتل المشركين و الأمر بعدم قتل المشركين، و يمكن إزالة هذا الإشكال بوضع حال الحرب و القتال فارق بينهم، فمن في عهد الذمة و الأمن فلا يتعرض له في حجه و هديه، و من كان في قتال و حرب فيقتل بما نقض من عهده أو في حاله عند القتال و الحرب، أو غير ذلك من تفكيك للإشكال، الشاهد من هذا هو ابتغاء الفضل و الرضوان من الله حال كونهم مشركين، فلم يعلق الله مناط القتل للمشرك على أنه مشرك بل على أنه ناقض للعهد أو مقاتل للمسلمين أعلن الحرب على الله و رسوله، فعلة المسألة هي القتال و ليس الإشراك في حد ذاته [(٢)]

[(١)] نفسه، ص ٢٧٤.

[(٢)] و هذا ما استدعى صديق حسن خان أن يقول: ((ولا يجرمنّكم) تأمّل هذا النهي، فإن الذين صدوا المسلمين عن دخول مكة كانوا كفاراً حربيين، فكيف ينهى عن التعرض لهم وعن مقاتلتهم، فلا يظهر إلا أن هذا النهي منسوخ، ولم أر من نبّه عليه، أو يقال أن النهي عن التعرض لهم من حيث عقد الصلح الذي وقع في الحديبية فبسببه صاروا مؤمنين، وحينئذ فلا يجوز التعرض لهم، ولم أر من نبّه على هذا أيضاً.) فتح البيان، ج ٣ ص ٣٢٩. و قاله أيضا أطفيش (ت ١٣٣٢هـ) في تيسير التفسير له.

و هذا يبعد به عن لب مسألتنا ألا و هي صلاحية التكليف و الوقوع بالأعمال الشرعية من المشرك إذا وقعت منه على مراد الله منها، كما هنا في مسألة الحج و الهدي و القلائد و الشعائر لأن الله فرض الحج على الناس كلها، و هم من جملة الناس.

و حتى في مسألة عدم اقترابهم من المسجد الحرام بعد عامهم المتعين فهو لأجل أنهم خالطوا عملا صالحا بغيره، فحجهم لم يسلم من أمور شركية يقترن بها و نخص منها الذبائح، التي كانت حول الكعبة [(١)]**، فإبعادهم عن المسجد الحرام لأجل هذا الشرك و الرجس و النجس لا يمنع أصل المسألة فيما حالفهم الصواب فيه من الأعمال الخالصة لوجه الله تعالى**، و لذلك يذكر الله ما يؤاخذهم عليه من هذه الأعمال الشركية و المحرمة عليهم دون غيرها مما وافقوا فيه الصواب و الحق، **و منها الأحلاف التي قامت بينهم على دفع الظلم و نصرة الحق في الجاهلية كما قد ضمنها بعض المفسرين في عموم قوله تعالى (أوفوا بالعقود).**

و بذكر ابتغاء الفضل و الرضوان من الله بحجهم في معرض السياق بهذا النظم ليدل على تعلق

و لم يقل أحد و لا يتصور أصلا أن يقال أن الصلح بين المسلمين و المشركين منسوخ، و مع جواز إمكان وقوع الصلح أو العهد لا يمكن تصور النسخ، و من جهة أخرى فإن هذا يدلل و بقوة على أن مدار المسألة في أذهان العلماء يدور حول الأجساد من حيثية القتل و القتال، و هذا بعيد عن فقه المسألة الحقيقي.

[(١)] و في بيان هذا المعنى يقول: **(ابن زيد: هو الذبح للأصنام فإنهم كانوا في** حجهم يذبحون لأجل الحج، ولأجل الأصنام، **وقال تعالى: ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق [الأنعام:١٢١] وقوله: أو فسقا أهل لغير الله به [الأنعام: ١٤٥])** التفسير الكبير للفخر الرازي، ج ٥ ص ٣١٨.

و ابن زيد هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي العدوى مولاهم ت ١٨٢ هـ، من الوسطى من أتباع التابعين، يقول عنه الذهبي (صاحب قرآن و تفسير).

علة تحريم التعرض لهم هو لأجل ذلك، لأن العلة لو كانت مجرد الشرك أي أنهم مشركين لما كان هذا الذكر من بيان و بلاغة تقتضي الحكمة الإلهية في السياق القرآني، **خاصة و أن مصدر علمنا على نيتهم و قصدهم هو الله نفسه و ليس أحد منهم لكان دعوى التكذيب تقصم دعواه على الفور، لأنه مشرك و لا إخلاص له في أعماله و لا يمكن تصور ابتغاء الفضل و الرضوان من الله بتوسل الحج عليه لبيت الله الحرام، و لكن الله حفظ عليه حرمته و هديه و إشعاره و قلائده بل و تثبيت ابتغاء رضوان الله و فضله عليه بحجه هذا، و نضيف أيضا أن** هذا التحريم للمشرك الحاج نستدل منه على جواز التكليف و صحة الوقوع من المشرك بأعماله الشرعية التي كلفها الله عليه و منها الحج كما هو هنا و غيره قياسا عليه.

و قد يُعترض على هذا الاستدلال بكون الحرمة هنا هي خاصة بالحرم و ببيت الله الحرام فقط، و ليس للحجيج المشركين فعدم التعرض لهم و لا لهديهم من باب حرمة المكان و الزمان فقط و تواجد المشرك هنا توافقي فقط و ليس لتصحيح قصده من حجه.

و لكن ما يعكر صفو هذا الاستنباط هو تعليق الحكم على وصف قصدهم ابتغاء الرضوان و الفضل من الله، و كما سبق و قلنا أن في ذكر هذا زيادة بيان و تعليق للحكم عليه، فإن الحكمة البيانية تقتضي ذلك هذا أولا، و ثانيا **لو كان الأمر معلق و منوط بالأشهر الحرم لكان ذكره كاف في بيان الحرمة الواجبة لهم في حجهم هذا، و لكنه ذكر من ضمن الأمور التي ينبغي على المؤمنين عدم إحلالها أي الأشهر الحرم فهي داخله في الأصل العام و بالتالي ليست فاعلة بنفسها فضلا عن أن تكون هي الأصل العام في تحريم تعرض المؤمنين بالحجاج المشركين. و يكون الأصل العام هو التعاون على البر و التقوى، و لا بد من دخول حج المشركين و هديهم من باب**

أولى في البر و التقوى و لذلك أمر الله المؤمنين بعدم التعرض لهم [(١)] و هذا من باب المعاونة لأن يصلوا للبيت الحرام بسلام و آمان لأداء فريضة الحج و أن يبلغ الهدي محله.

ترتيب النزول

يجب إثبات أن هذه الآية يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌالتوبة ٢٨ أو غيرها من الآيات التي فيها قتل المشركين أو منعهم من المسجد الحرام، نزلت بعد هذه الآية يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلآئِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِالمائدة ٢، و ينظر أيضا مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ الله شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ التوبة ١٧، فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ

[(١)] يقول النسفي: (أي لا تتعرضوا لقوم هذه صفتهم تعظيماً لهم... ومعنى الاعتداء الانتقام منهم بإلحاق مكروه بهم... البر فعل المأمور والتقوى ترك المحظور والإثم ترك المأمور والعدوان فعل المحظور ويجوز أن يراد العموم لكل بر وتقوى). تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٣. ج ١ ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ التوبة ٥.

أولا يجب توضيح علاقة الترتيب بالناسخ و المنسوخ؛ و بالمكي و المدني؛ يقول الحارث بن أسد المحاسبي: (ذكر الناسخ والمنسوخ في الأحكام فأول ذلك معرفة السور المكية والمدنية ليعرف أن ما فيها من الأمر والأحكام نزل بمكة أو بالمدينة فإذا اختلف كان الذي نزل بالمدينة هو الناسخ لأنه الآخر في النزول) [(١)]

و يقول أبي عبد الله بن هلال السعيدي: (فالطريق إلى علم الناسخ من المنسوخ علم تاريخ نزول الناسخ، و أنه بعد المنسوخ، و المكي أكثر من المدني، فاعرف ذلك...) [(٢)]

من العسير جدا أن نقف على أخبار موثقة لكل آية تخبرنا بوقت نزولها، و ما يداني هذا العسر هو الوقوف على خبر صحيح يعلمنا بترتيب السور حسب نزولها، و يجب أن ننتبه أننا لا يوجد بأيدينا أي علم نستطيع من خلاله معرفة متى كتبت آية معينة في سورة معينة و ما الفرق الزمني بين نزول السورة (بالطبع الغير مكتملة بعد) و بين نزول الآية التي لحقتها فكتبت فيها، و أهمية هذه المعرفة هي التي تحدد الناسخ و المنسوخ عند العلماء.

في فضائل القرآن لابن الضريس: (أخبرنا أحمد، قال: حدثنا محمد، قال: أخبرنا أحمد بن

[(١)] فهم القرآن ومعانيه، المؤلف: الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: حسين القوتلي، الناشر: دار الكندي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨، عدد الأجزاء: ١، ص ٣٩٤.

[(٢)] الإيجاز في ناسخ القرآن و منسوخه لأبي عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي المصري ت ٥٢٠ هـ، ورقة ٤٧. انظر النسخ في القرآن د مصطفى زيد ص ٣٨١.

منصور، قال: حدثنا النضر بن شميل، قال: أخبرنا عوف، عن ابن سيرين، قال: قلت لعكرمة: ألفوه كما أنزل، الأول فالأول؟ فقال عكرمة: لو اجتمع الإنس والجن على أن يؤلفوه ذلك التأليف ما استطاعوا. قال محمد: وأراه صادقا) [(1)].

و في هذا الأثر دلالة على استحالة جمع القرآن على حسب ترتيب نزوله، و بالطبع مصدر الاستحالة هو عدم الإحاطة العلمية بكل آية آية أو مجموعة آيات نزلت دفعة واحدة، على حسب ترتيب النزول، و عليه فإنه ينعدم مع هذا معرفة أي الآيتين ناسخة أو منسوخة خاصة لو كان المصدر المعرفي قرآني بحت و لا يوجد خبر صحيح يعين الترتيب الزمني للنزول كما هو الحاصل.

و من جهة أخرى فإن معرفة المكان لا يلزم منها معرفة الزمان، فقد نعلم أن هذه الآية نزلت في مكان كذا، و هذه الآية نزلت في مكان كذا، و قد يكون المكان واحد، فلا يلزم من معرفة المكان معرفة الزمان إلا بالحضور و الشهود الآني للذي عَلِم بنفسه أو ممن نُقل إليه الخبر منه مشفوعا بهذا العلم. و أيضا لو كان المصدر العلمي مبني على تعلق الآية بالأعيان المكانية أو الشخصية، فقد يمتد البعد المكاني و الشخصي في البعد الزمني طويلا ليتسع لأكثر من زمن فلا يُعلم وقته تحديدا إلا أن يكون المتعلق العيني الذي يعمل عمل وظيفي مُحَدِّد على الدلالة الزمنية إذا كان معلوم تعلقه بزمن معين على جهة اليقين، فمثلا لو تعلقت الآية بشخص معين أو مكان معين

[(1)] فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١. ص ٣٥ – ٣٦.

و معلوم عن الشخص أو المكان تعلق زمني على جهة اليقين كأن يكون زمن إسلامه أو موته أو سفره أو نكاحه... أيا كان، فنستطيع حينئذ أن نربط هذه الدلالة بوقت نزول الآية فيكون وقتا لنزولها.

و قد نقل عن محمد بن سيرين أنه أعياه البحث و التنقيب عن مصحف علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رغم قرب الزمان الشديد بينهما و اتصاله، فيكون المقابلة ما بين فَقْد مثل هذا المصحف أمام الخبر المروي عنه يرجح أنه مجرد خبر لا يقين على تحقيق مصداقه لأسباب و قرائن عديدة لا مجال لسردها هنا فيناسبه موضوع جمع و تدوين المصاحف في عهد الصحابة، و لكن أقل دلالة مأخوذة من هذا التحليل مع الخبر الذي روي عن عكرمة و موافقة محمد بن سيرين له فيما قاله عكرمة على استحالة هذا الجمع القرآني على أساس ترتيب النزول كاف للطمأنينة العقلية و القلبية على عدم وجود هذا الترتيب أو على أقل الأحوال عدم وصوله إلينا بصورة صحيحة واقعية نعتمد عليها إلا مجرد حكاية تقال على عمومها لإضفاء العلمية على بعض الصحابة و الحق يقال أنه لا تلازم بينهما، ففضل الصحابي بما صح عنه و شهد له التاريخ المتيقن من أقوال و أفعال.

و بهذا الصدد قال الطاهر ابن عاشور: (إذ قد تلحق الآية بسورة نزلت متأخرة عنها. **ولذلك اختلفوا في أن هذه السورة نزلت متتابعة أو متفرقة، ولا ينبغي التردد في أنها نزلت منجمة. ويظهر عندي أن هذه السورة نزل بعضها بعد بعض سورة النساء....** وليس يلزم أن لا تنزل سورة حتى ينتهي نزول أخرى بل يجوز أن تنزل سورتان في مدة واحدة. **وهي، أيضا،** متأخرة

عن سورة براءة) [(١)]

مسألة أسانيد روايات المكي و المدني

فكل الروايات التي جاءت بنحو إجمالي لسور القرآن ما بين مكي و مدني لم تخلو من مقال فمنها شديد الضعف و الضعيف على أنواع علله، و الذي سلم لم يخلوا من الضعف بعلة الإرسال، و هذا باختصار شديد [(٢)].

القائلين بعدم النسخ:

و يقول الجصاص عن عطاء أنه لا يقول بنسخ حرمة القتال في الشهر الحرام، و هذا معناه أنه لا إجماع على دعوى النسخ في المائدة، و أقله أن حرمة التعرض لهدي و قلائد حجاج المشركين و حرمة قتالهم في الأشهر الحرم باقية فيقول: (أن قوله فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ نَسَخَهُ (أي و لا الشهر الحرام) وَقَالَ عَطَاءٌ حُكْمُهُ ثَابِتٌ وَالْقِتَالُ فِي الشهر الحرم مَحْظُورٌ) [(٣)]، و قد أورد قولا آخر

[(١)] التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ، عدد الأجزاء: ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين). ج ٦ ص ٧٢.

[(٢)] أما تفاصيل دراسة هذه الأسانيد و عللها فله موضع آخر في دراسة أخرى، فلم نذكرها خشية الإطالة و عدم مناسبة الموضوع، فلم يثبت سند واحد لصحابي في مسألة المكي و المدني للروايات التي تتعلق بمجمل السور القرآنية.

[(٣)] أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٩١.

عن الحسن أعم من قول عطاء حيث قال: (وَقَدْ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ سَأَلْت الْحَسَنَ هَلْ نُسِخَ مِنْ الْمَائِدَةِ شَيْءٌ فَقَالَ لَا) [(١)]، و (قال أبو ميسرة: في المائدة ثمان عشرة فريضة ليس في سورة من القرآن وهي آخر سورة نزلت ليس فيها منسوخ.) [(٢)]، و قد أورد ابن الجوزي بإسناده إلى عمرو بن شرحبيل (قال: المائدة ليس فيها منسوخ.) [(٣)]

و في هذا النقل عن الحسن و عطاء و أبو ميسرة يدل على أن القول بالنسخ أمر نسبي يعتمد على المفاهيم و تناسب أنساق آيات القرآن المتعارضة ظاهريا كل على قدر تأويله، و لو كان الأمر توقيفي يعتمد على نقل ينسب للنبي ﷺ لبادروا لذكره و لو كان ضعيفا كما يحدث مع الأحاديث الضعيفة. فالنسخ أمر اجتهادي نسبي.

و ما يدل على ذلك قول إمام له شأن في علوم القرآن هو مكي بن أبي طالب القيسي:

(ومن قال: **نزلت كلها في شأن الحطم، قال: هي منسوخة**. ومن قال: **الشعائر حدود الله**

[(١)] نفسه ج ٣ ص ٢٩٤.

[(٢)] تفسير الثعلبي الكشف و البيان، ج ٤ ص ١٢.

وقد قال د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد: سنده ضعيف لما تقدم عن حال أبي إسحاق وحُديج. في تحقيقه لتفسير سعيد بن منصور (٤/ ١٤٣٥).

[(٣)] نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: أبو عبد الله العاملي السّلفي الداني بن منير آل زهوي، الناشر: شركه أبناء شريف الأنصاري – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١. ص ١٢٦.

و بتحقيق آخر للكتاب للمحقق محمد أشرف علي المليباري قال: (ذكره النحاس في ناسخه ص: ١١٤ عن عامر بن شرحبيل (الشعبي) وذكره السيوطي في الدر المنثور٢/ ٢٥٢، وعزاه إلى أبي داود في ناسخه عن الشعبي.) انظره ج ٢ ص ٣٩٥.

ومعالمه، قال: هي محكمة.)[(١)] و قال (وقد قيل: إن المائدة لم ينسخ منها شيء، لأنها آخر ما نزل فيها ذكرت عائشة رضي الله عنها.) [(٢)]. و قال (وروي عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أنها قالت: المائدة آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه. فهذا يقوي قول من (قال): " لا منسوخ فيها"، وهو قول الحسن وغيره، وليس عليه العمل، بل فيها ناسخ ومنسوخ عند أكثر العلماء.) [(٣)].

و يحكي الواحدي و هو من أساطين علوم القرآن في تفسيره: (وذهب جماعة إلى أنه لا منسوخ في هذه السورة، وأن هذه الآية محكمة.) [(٤)]، أي أن جماعة من أهل العلم و ليس فرد أو فردين كي يقال لا اعتبار لمخالفتهم، و بهذا فلا يمكن لأحد أن يدعي أن هناك اتفاقا فضلا على أن يكون إجماعا أن سورة المائدة فيها منسوخ، أو أن هذه الآية منسوخة.

و يقول الراغب الأصفهاني: (وقال بعضهم معنى: لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ: أي لا تمنعوا الكفار من التمسك بشعائره، فقد كانوا مجتمعين مع المؤمنين في إقامة المناسك فمن قال هذا قال الآية منسوخة لقوله: فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ. وعلى الأول خطاب للمسلمين لمراعاة

[(١)] الهداية إلى بلوغ النهاية، ج ٣ ص ١٥٧٣ – ١٥٧٤ – ١٥٧٥.

[(٢)] نفسه.

[(٣)] نفسه. ج ٣ ص ١٥٧٧. وهو قول عامر أيضاً في نواسخ القرآن ١٣٩، وقول أبي ميسرة كذلك في أحكام القرطبي ٦/ ٣٠.

[(٤)] ج ٧ ص ٢٣١.

أحكام الدين عاماً، أو أحكام الحج، ولا يكون فيه نسخ.)[(١)].

و ممن قال بعدم النسخ و نسب إحكامها للجمهور أبي عبد الله شعلة فقال: (فقال بعض المفسرين هو منسوخ، كان المشركون يحجون و يهدون، فنهى المسلمون عن الإغارة عليهم بقوله: لا تحلوا شعائر الله أي لا تستحلوا أخذ هديهم، ثم نسخ ذلك بآية السيف، و الجمهور على إحكامها، لأن الشعائر معالم دين الله، و هي أمره و نهيه، و ما أمر عبادة من الطاعة و أعمال البر نهاهم أن يخالفوه فيها و ألا يتعدوا ما أمرهم به و ذلك غير منسوخ.)[(٢)]

و قد أجاد الزمخشري في منهجية تفسيره، فقد فسر الآية كما ينبغي لعلم التفسير أن يكون، لأن التفسير هو للآية بغض النظر عن القول بنسخها أم لا، لأن النسخ معظمه مجرد دعاوى اجتهادية، ثم بعد ذلك فسر الآية على القول بإحكامها مرة و بنسخها مرة فقال: -

(قيل: هي محكمة. وعن النبي ﷺ «المائدة من آخر القرآن نزولا، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها» وقال الحسن: ليس فيها منسوخ. وعن أبى ميسرة: فيها ثماني عشرة فريضة وليس فيها منسوخ.)، ثم أتبعه بالرأي القائل بالنسخ.

و كذلك حكى الخلاف في نسخ هذه الآية الفخر الرازي و ذكر توجيه كل قول و من قاله.[(٣)]

[(١)] تفسير الراغب الأصفهاني، ج ٤ ص ٢٥٧.

[(٢)] صفوة الراسخ في علم المنسوخ و الناسخ للإمام أبى عبد الله شعلة ت ٦٥٦ هـ، تحقيق و دراسة د محمد إبراهيم عبد الرحمن فارس، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ الطباعة ١٩٩٥م. ص ١٣٠.

[(٣)] مفاتيح الغيب، ج ١١ ص ٢٨١.

و **كذلك** القرطبي في تفسيره [(١)]، و ابن عادل الحنبلي [(٢)]، و الألوسي [(٣)]

و لكن القرطبي زاد البعد الأخروي أيضا و ينص على تخفيف العذاب [(٤)] بعملهم هذا مع قوله بالنسخ بآية السيف؛ **لدليل على الفصل بين القضيتين، فالقتل مانع مادي لوصول المشرك للبيت الحرام كمكان، و هذا لا يلزم منه نفي ما يقتضيه من قبول عمله الشرعي بالحج إذا تمكن من هذا و أفلت من القتل، هذا في ظل غلبة و قوة المسلمين و تملكهم زمام الأمور، أما لو لم يكن الأمر كذلك و كان بيد المشركين فيظل الأمر على أصله فمن عمل منهم عملا على شرع الله امتثالا لأمره و خالص النية فيه لله بلا شريك فعمله له حرمة شرعية و اعتبار حكمي شرعي يترتب عليه إلزام من المسلمين بهذه الحرمة، ناهيك بمسألة الجزاء عليه و قبوله و مسألة تخفيف العذاب عنه به يوم الحساب و الجزاء.**

و الأصل العام الذي نعمم به كل أحكام الشريعة هو كل ما نص عليه الله في كتابه مخاطبا به الناس مكلفا إياهم بالأحكام الشرعية إما أمرا بها، و إما تعذيبا على فواتها أو تعلقا بها جزاء و حساب من باب العدل و عدم الظلم. و قلنا هذا لكي لا يعترض بخصوصية الحج المنصوص عليه هنا في هذه الآية، فكما نص عليه هنا فهناك نصوص أخرى تأمر و تكلف و تنهى و تحاسب

[(١)] في المسألة الثامنة، ج ٦ ص ٤٤.

[(٢)] اللباب في علوم الكتاب، ج ٧ ص ١٧٩ – ١٨٠.

[(٣)] روح المعاني، يقول: (واختلف القائلون بأن المراد من الآمين المشركون في النسخ وعدمه، فعن ابن جريج أنه لا نسخ لأنه يجوز أن يبتدئ المشركون في الأشهر الحرم بالقتال) و أيضا (وقيل: لم ينسخ من هذه الآية إلا القلائد، وروي ذلك عن ابن أبي نجيح عن مجاهد) ج ٣ ص ٢٢٨.

(٤) و هو قوله (وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ نَوْعُ تَخْفِيفٍ فِي النَّارِ) الجامع لأحكام القرآن، ج ٦ ص ٤٤.

على مطلق و عموم التكاليف الشرعية كما سنبين إن شاء الله تعالى.

و نأتي على أحد المحققين الذين يتتبعون الأقوال و لا ينقلونها كما هي دون نقد و تمحيص، فالأغلب ينقل على حكاية الخلاف و هو كثير كما سبق، و منهم من يرجح على قدر اجتهاده، و منهم من ينتقد و يرجح فهو المحقق، و من هؤلاء ابن نور الدين فيقول بعد أن ساق بعض الآيات القرآنية التي تتناول الأشهر الحرم فقال:

((واستمر الحكم على ذلك في صدر الإسلام باتفاق أهل العلم. ثم اختلفوا في بقائه:

فقال ببقاء حرمته ومنع القتال فيه طاووس، ومجاهد.

وخالفهما الباقون، وزعموا نسخ هذه الآية وما أشبهها، ولم أقف لهم على دليل يدل على ما ادعوه، وقد قدمت ما قالوه في سورة البقرة، ودعوى النسخ بعيد؛ لأن سورة المائدة من آخر ما نزل.

قالت عائشة -رضي الله تعالى عنها-: إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه، ولأن سورة براءة من آخر ما نزل أيضا؛ كما سيأتي بيانه قريبا -إن شاء الله تعالى-.)) [(١)]، و قال أيضا على سبيل النقد و التحقيق: (وحكي عن مجاهد أنه قال: لم ينسخ من المائدة إلا القلائد، نسخها قوله تعالى: فاقتلوا المشركين حيث

[(١)] تيسير البيان لأحكام القرآن، المؤلف: محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم بن الخطيب اليمني الشافعي المشهور بـ «ابن نور الدين» (المتوفى: ٨٢٥ هـ)، بعناية: عبد المعين الحرش، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ٤. ج ٣ ص ٦٤.

وجدتموهم [التوبة: ٥]. قال بعض المتأخرين: وفي هذا نظر؛ فإن أكثر أهل العلم على أن المائدة نزلت بعد (براءة)، والمتقدم لا ينسخ المتأخر.[(١)] وهذا الذي ذكره عن أهل العلم من التاريخ غير مسلم) [(٢)] ثم أخذ في حشد أدلته التحقيقية على أن براءة نزلت بعد المائدة.[(٣)]، و قد يعتمد رد القول بالنسخ على السنة فيقول: (وأما الهدي المقلد، فالحكم في تحريمها وتعظيمها باق، ولا التفات إلى من ادعى النسخ من المفسرين، فقد قلد النبي – ﷺ – الهدي، وبعث به – ﷺ –) [(٤)]

و الملفت للنظر و هو ما سنعتمد عليه في تحقيقنا أنه ذكر بعض آيات سورة المائدة التي هي آخر ما نزل من القرآن، بأنها نزلت قبل ذلك بكثير فمنها تحريم الخمر سنة ثلاثة، و التيمم في سنة أربعة، ثم ذكر آية (اليوم أكملت لكم دينكم) و هي في حجة الوداع سنة عشر! ثم رد دعوى نسخ الهدي المقلد رغم أنه في المائدة التي يقول أنها متقدمة عن براءة. ثم صرح بما يذهب إليه و كافة أهل العلم بنسخ (آمين المسجد الحرام) بدلالة الإجماع (لاتفاق أهل العلم على العمل بها دون غيرها) و السنة (في الصحيح أن النبي – ﷺ – بعث عليا في سنة تسع ينادي

[(١)] و من الاستنباطات الجيدة للطاهر ابن عاشور ترجيحه أن المائدة نزلت بعد براءة على الإجمال: (وهي[أي المائدة]، أيضا، متأخرة عن سورة براءة لأن براءة تشتمل على كثير من أحوال المنافقين وسورة المائدة لا تذكر من أحوالهم إلا مرة، وذلك يؤذن بأن النفاق حين نزولها قد انقطع، أو خضدت شوكة أصحابه، وإذ قد كانت سورة براءة نزلت في عام حج أبي بكر بالناس، أعني سنة تسع من الهجرة.) التحرير و التنوير، ج ٦ ص ٧٢.

[(٢)] تيسير البيان لأحكام القرآن، نفسه. ج ٣ ص ٦٦.

[(٣)] و هذا حتى ص ٧٠.

[(٤)] تيسير البيان لأحكام القرآن، نفسه، ج ٣ ص ٦٩-٧٠.

بها: ألا لا يحج بعد العام مشرك.) مع سبب نزول يفتقر لصحة سنده يستدل به على توقيت نزول آية المائدة.

و على نفس ما اعتمد عليه ابن نور الدين لرد دعوى النسخ لافتقاد الدليل أكثر من مرة اعتمادا على عدم دقة و يقينية تحديد و تعيين وقت نزول الآية أو السورة التي فيها الآية، نحن نقول بالمثل و لكن نأخذها بتدرج منطقي عقلاني مشفوع بالشرع و بالقواعد الأصول الكبار، فمن خلال تفصيل و إحكام القرآن و هذا أمر يقيني فكل آياته محكمة متشابهة مفصلة يجب الإيمان بها، فكل آيتين نستطيع العمل بهما و التوفيق بينهما فهو الأولى و الأليق بكتاب ربنا، خاصة أن النسخ فيه تضمين بل تصريح إبطال حكم شرعي أو توقف العمل به، و هذا أمر جلل لا نقبله إلا من الله سبحانه و تعالى أو من رسوله ﷺ فيما يبلغه عنه.

فلا يجوز عقلا أن نبطل حكم شرعي بل أحكام شرعية كثيرة لأجل ظنون طبقات بعضها فوق بعض، فالظنية الأولى دعوى التعارض و استحالة الجمع، ثم ظنية وقت النزول، ثم ظنية سبب النزول، فوقت و سبب النزول جملة هذا الأمر أسانيده ضعيفة و واهية، أو متفاوتة و مختلفة لنفس الآية لدرجة الاستحالة أحيانا.

و حتى في ترجيحه لدعوى النسخ ببراءة، كانت لمجرد تلاوتها في موسم الحج من قبل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على الناس، و هذا ليس دليلا أو قرينة على وقت نزولها فقد تكون مبكرة النزول عن المائدة، و لكن هذه لها وقتها و هذه لها وقتها على ما تقتضي الظروف و الملابسات لتحكم الآية على الظرف فتقع عليه منطبقة.

فقتل المشرك على إطلاقه هكذا لا يمنع و لا ينفي قبول حجه أو عمله الصالح المشروط بشروط الله لقبول العمل من الإخلاص و الموافقة للشرع، فمثلا القاتل و الزاني المحصن و شارب الخمر بعد الرابعة و في حد الحرابة ليس فيهم ما يمنع الأعمال الصالحة قبل القتل، و أن الحكم بقتلهم حدا أو قصاصا لا يُبطل أعمالهم و لا جواز قبولها كمكلفين يتعلق بهم الأحكام الشرعية، فكذلك جواز قتل المشرك لا يخرجه عن دائرة التكليف الشرعي و الجزاء عليها، و أيضا يلحق بهذا المعنى معنى منعه من البيت الحرام و الحج لا ينفي أصل تكليفه بالأعمال الصالحة و المجازاة عليها إذا وقعت منه بشروطها الشرعية، فليس يلزم من منعه أن عمله كعدمه، لأن لو عمله كعدمه فلما يمنعه الله من بلوغ البيت الحرام على سبيل المثال إلا لحكمة أخرى كمثل ما يقع منه من شركيات سواء في أقواله كتلبيته أو أفعاله كالذبح على النصب و الاستقسام بالأزلام و الإهلال لغير الله بالذبائح.

و رده دعوى النسخ في القلائد و من وافق على هذا الرأي ممن سبقه من العلماء و المفسرين يعطينا مؤشر و ملمح جيد لحرمة الحيوان المقلد أو الهدي أو المشعر من المشرك أو غيره، و في هذا دليل على انفكاك فكرة استصحاب الشرك و إبطاله على كل أعمال المشرك. كما أن المشرك لم يُبْطِلِ الحاق الوصف الشرعي (الهدي) و الحكم الشرعي (لا تحلوا) حرمة التعرض للحيوان بقصده أن يهديه لله و يبلغ به الكعبة.

خلاصة مبحث النسخ

يقول ابن الجوزي: (فصل: ثم إني رأيت الذين وقع منهم التفسير صحيحا قد صدر عنهم ما هو أفظع، فآلمني؛ وهو الكلام في الناسخ والمنسوخ، فإنهم أقدموا على هذا العلم فتكلّموا فيه وصنّفوه، وقالوا بنسخ ما ليس بمنسوخ. ومعلوم أن نسخ الشيء؛ رفع حكمه، وإطلاق القول برفع حكم آية لم يرفع جرأة عظيمة.

ومن نظر في كتاب «الناسخ والمنسوخ» للسّدّي رأى من التخليط العجائب، ومن قرأ في كتاب هبة الله المفسر رأى العظائم....

فرأيت كشف هذه الغمة عن الأمة، ببيان المنهاج الصحيح، و هتك ستر القبيح – متعينا على من أنعم الله عليه بالرسوخ في العلم، و أطلعه على أسرار النقل، و استلب زمامه من أيدي التقليد، فسلمه إلى يد الدليل، فلا يهوله قول معظم، فكيف بكلام جاهل مبرسم.) ([١]).

و ممن نقد أيضا التخليط في الناسخ و المنسوخ هبة الله المفسر (المتوفى: ٤١٠هـ)، فدعنا ننقل كلام هبة الله نفسه عمن سبقوه أيضا ممن أخذ عليهم عدم العلم و التخليط فيه من المفسرين فيقول: (قال الشيخ هبة الله أبو القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولما رأيت المفسرين قد سلكوا طريق هذا العلم ولم يأتوا منه وجه الحفظ وخلطوا بعضه ببعض ألفت في ذلك كتابا) ([٢])، و قال أيضا: ((لما

([١]) نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ). ص ١٠-١١.

([٢]) الناسخ والمنسوخ، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي البغدادي المقري (المتوفى: ٤١٠هـ) ص ١٩ – ٢٠.

رأيت تخليط أكثر العلماء في علم ناسخ القرآن و منسوخه – جمعت فيه كتابا مهذبا عن زللهم، سليما من خلطهم، يبين صحيح مذهبهم، و يستغني به عن كتبهم.) [(١)]

و بأدنى نظر في دليل النسخ عند البعض نجده رؤيا شخصية اجتهادية كمن جعلها غير منسوخة لأن الشعائر حدود الله و معالمه أو جعلها خطابا للمسلمين أو غير ذلك، و من جعلها منسوخة فدليله سبب نزول يفتقر لمعرفة صحة سنده من عدمه و مدى توافر شروط اعتبار أسباب النزول، أو دليله في النسخ استحالة الجمع مع القول بقتل المشركين كافة، و أكبر دليل على مجانبة الصواب في مجمل أقوالهم أنها تنقض بعضها البعض، فمن يرى هذا لا يراه غيره، و من يرى غيره هذا لا يراه هو !. فليس لهم مستند إخباري عن النبي ﷺ، بل الأمر جله متروك لظنية المتأول للآية مع غيرها ؛ ظنا منه التعارض على التدرج الزمني المظنون أيضا، فيجعل ما ظنه متأخرا ناسخا السابق، و لذلك تجدهم قد يتفقوا على القاعدة العامة في وجود التعارض فيقولوا بالنسخ و يتفقوا على ذلك، ثم يختلفوا في القدر المنسوخ من الآية، بل تجدهم يختلفوا رأسا فيما بين وقوع النسخ أم الإحكام على توجيه كل منهم، فمثلا هنا من جعل تعلق النهي في الخطاب للمسلمين فقط جعل الآية محكمة، و من جعله للمشركين فقط فقال بالنسخ بآية السيف. فيرجع الأمر للتذوق الوجداني في تعيين المخاطب بالضمائر، فمنهم من يرى أنه لا يحسن إلا مخاطبة للمسلمين فتكون محكمة، و منهم من يرى أنها للمشركين ثم نسخت.

و بتحليل الأعمدة التي يعتمد عليها من يقولون بالنسخ نجدها اثنان، أحدها قتل المشركين

[(١)] نقل د مصطفى زيد عن نسخة خطية قوله هذا، أنظر النسخ في القرآن د مصطفى زيد، ص ٣٥٧.

أينما وجدوا، و الثاني أن الكافر أو المشرك لا يرضى عنه الله، فلا بد من رد حكم هذه الآية التي بالمائدة و يلجأ للقول بالنسخ حينئذ، أو تأويلها ليصرف تعلق ضمائرها على المسلمين فقط و بالتالي لا نسخ و تظل محكمة.

و طريقة تفنيد هذه المزاعم يأتي من قولنا بعدم علمنا يقينا بأي الآيتين نزلت متأخرة زمنيا عن الأخرى و بالتالي يزول حجية القول بالنسخ، ثم مسألة على من تعود ضمائر المخاطبة في الآيات و ظنية هذه المسألة و مدى اتساع اختلاف المفسرين فيها بما لا يدع مجالا للشك في عدم حجيتها و يقينيتها أيضا، لأنها لو قوية و ظاهرة لما جاز الاختلاف فيها و ما وسعهم قبول هذا الاختلاف و لخطأ بعضهم بعضا.

و بالتدبر في الآيات التي يظن فيها التعارض نجد أنه يمكن الجمع بينها، و الجمع أولى ما دام له سبيلا باتفاق العقلاء و الأصوليون، فإعمال الدليلين أولى من إبطال أحدهما.

و دعوى النسخ قد تزول إذا تأولنا معنى الشعائر بحدود و معالم الله، و هذا يعطينا فكرة واضحة عن قضية النسخ أنه نوع من التأويل المبني على دلائل تبدو أنها متعارضة أو يصعب الجمع بينها في ذهن صاحب دعوى النسخ، فمنهم من يستسلم لهجمة المعارض الظاهري فيقول بالنسخ و منهم من يتفقد ذهنه لكيفية الجمع فلا يقول بالنسخ، و لذلك تزداد دعاوى النسخ بتقادم الزمن، لغرض إفراد التصنيف و التكثير منه على سبيل زيادة العلم و التحصيل المعرفي، و تتباين الآيات محل دعوى النسخ من عالم لآخر، و يتراوح هوة المباينة ما بين منكر

للنسخ أصلا و مكثر منه جدا، و أوساط بينهما.[(١)]

و من أمثلة ذلك هنا في هذه الآية فمن قائل لا نسخ فيها و أنها محكمة، و من قائل بنسخ بعضها، و من قائل بنسخها كلها، اعتمادا على وقت نزول السورة أو صعوبة الجمع بينها و بين الأمر بقتل المشركين أو بينها و بين الإجماع.

و استطرادا على مدى الاختلاف الاجتهادي في مسألة المحكم و المنسوخ في كلام العلماء ننقل من كلام أبي طالب مكي عند قوله تعالى يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً: (وقيل: هي للمسلمين، فهي محكمة، لأن المشرك لا يبتغي رضوان الله وفضله بحجه. وكونها في المشركين أبين في أقوال المفسرين وأكثر.) [(٢)]

و في قول بعض المفسرين الذي أبهم أصحابه مكي و نقله بصيغة التمريض (قيل) الذي بنى إحكام الآية بقصرها على المسلمين خاصة دون المشركين على مفهوم و تصور نظري قد يكون مأخوذ من النظر فقط أو العادة و التخابر أو أيا كان فهو مرهون بوقته، فنحن نعلم علم اليقين أن هناك من المشركين من يرجو رضوان الله بأعماله و إتيانه شعائر الله، و هذا نقض ظاهر بيِّن لهذا التأصيل الذي عليه أحْكَم الآية على المسلمين فقط لا لأن الله قال ذلك أو أن رسوله ﷺ قال ذلك، بل لروافد و مفاهيم و أمارات قد تصيب و تخطأ، و جعل هذا مقابل ظاهر القرآن!، فيجب أن نتنبه أن مثل هؤلاء العلماء ينطلقون من أصولهم المعرفية سواء كانت نظرية أو عملية

[(١)] و في هذا المعنى يقول السيوطي: (قد أكثرَ الناسُ في المنسوخِ من عددٍ... وأدخلوا فيه آيًا ليسَ تنحصِرُ وهاك تحريرَ آيٍ لا مزيدَ لها... عشرين حررها الحذاق والكبر). الإتقان (٢/ ٦٦)

[(٢)] نفسه. ج ٣ ص ١٥٧٥ – ١٥٧٦.

و لا ملامة عليهم، فصورة المشرك الذي يسجد للصنم و يذبح له و يدعوه و يستقسم بالأزلام و ينكر البعث و النشور.... هي الماثلة في كل موضع يجيء فيه كلمة (مشرك) عند من تقدم منهم و عهد قربه من عهد المشركين أو ينقل عمن عاصرهم أو قرب عهده منهم.

و نجمل قواعد النسخ عند مكي كمثال لأحد العلماء القائلين به: -

- قد جعل مكي الإجماع ناسخ للقرآن [(1)]. و قول الصحابي. و قول بعض العلماء. [(2)]

- و جعل سبب النزول أيضا ناسخ، فمن جعل الحطم هو سبب النزول فتكون منسوخة. و معلوم القاعدة الأصولية التي تقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. [(3)]

[(1)] و قد حكى هذا القول و نصره الخازن فقال: (والظاهر ما عليه جمهور العلماء من نسخ هذه الآية لإجماع العلماء، على أن الله عزَّ وجلَّ قد أحلَّ قتال أهل الشرك في الأشهر الحرم وغيرها. وكذلك أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه وذراعيه جميع لحاء الشجر لم يكن ذلك له أماناً من القتل) انظر تفسيره ج ٢ ص ٦. و به قال صديق حسن خان في فتح البيان، ج ٣ ص ٣٢٨.

[(2)] لم أنقل كلامه كله هنا الذي فيه دعاوى النسخ بالإجماع و... خشية الإطالة فليراجع في تفسيره في نفس الصفحات.

[(3)] و هذه القاعدة قد أعملها الشهاب الخفاجي ليبين أن التخصيص يسمى نسخا عند الأحناف لأجل تراخي التخصيص فيقول: (وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ فالنسخ في حق المشركين خاصة، وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراخياً لا مقارنا سمي ناسخاً كما هو مذهب الحنفية فينبغي أن يحمل كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى على الأوّل لأنه شافعي لا يسمى مثله نسخاً فتدبر.) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج ٣ ص ٢١٣.

القراءات

و في قراءة (أن) و (إن) في قوله تعالى (ان صدوكم) استنباط يؤيد ما ذهبنا إليه نجعله قرينة تقوي المسألة، فمعنى القراءة على (أن) أي ما سبق منهم و صدوكم عن المسجد الحرام، و على قراءة (إن) فهي على الاستقبال من الأمر، و هذا يشير بقاء الحكم على ما هو عليه من عدم التعرض لهم في حجهم و قلائدهم و هديهم لأنهم يبتغون فضلا من الله و رضوانا، و هذا التأويل على هذه القراءة يجب أن يدخل في تأويل عدم قربهم من المسجد الحرام بعد عامهم هذا، و يجب أن يدخل أيضا في تأويل أنهم نجس. و إنما قلنا هذا لأن بعض العلماء قالوا بنسخ هذه الآية من سورة المائدة و هي الآية الوحيدة المنسوخة على قولهم مع أنها من آخر ما نزل من القرآن، فلو ثبت أنها من آخر ما نزل من القرآن فكيف تكون منسوخة بما سبق نزولها، هذا أولا و ثانيا كيف يقال بالنسخ و ليس بينهما تعارض يستوجب ذلك، فالجمع بينهم ممكن بل لا داع أصلا بقول دعوى النسخ عليها.

و لأن قراءة (إن) تفيد الاستقبال من أمر الصد فيجب إثبات حصوله بعد نزول هذه الآية: إِنْ صَدُّوكُمْ لكي يصح دعوى النسخ لها، مع العلم من أن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن، و قول بعض العلماء أنها ليس فيها منسوخ، كما سنتعرض بشيء من التفصيل لاحقا، أي ان المقصود على قراءة الاستقبال أن نثبت وقوع هذا الصد بعد نزول المائدة و هذا مستحيل لأنها آخر القرآن نزولا خاصة أنها في فتح مكة أي في قوة المؤمنين فلا يمكن تصور صدهم من قبل المشركين، و مع احتمال وقوع الصد الأول و هو في زمن صلح الحديبية فلا بد من توقع صد آخر و يجب أن يكون بعد نزول المائدة و هذا ممتنع على المعطيات السابقة، و هذا يؤكد على

ثبات و إحكام معنى الآية و أن قتل المشرك و قتاله أمر متقطع لا دوام له فهو خاضع للظروف.

و أنوه مرة أخرى أن ما يعنيني في الاستدلال هو أسبق من مرحلة إثبات النسخ من عدمه، **أو تفسير النسخ بأنه تخصيص لعموم أو لا** [(1)]، المقصود هو: صحة وقوع و تعلق الاعتبار الشرعي لأعمال الكافر و المشرك الموافقة للشرع ظاهرا فقط أو ظاهرا و باطنا (إن علمناه قولا منه أو عادة لأننا اختبرناه سابقا سواء علينا أو عليه)، بمعنى أن يتعلق به أو يبتنى عليه أمر شرعي آخر من جانبنا نحن المسلمين فنتعبد الله به كما أمرنا.

و سننتقل لأقوال العلماء الدالة على أن قراءة الكسر للاستقبال:

(قوله وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ المعنى: لا يحملنّكم بغض قوم أن تعتدوا من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام، هذا على قراءة الفتح، ومن كسر فمعناه: إن فعلوا ذلك بكم فيما تستقبلون.) [(2)]، و (**وقرأ إن صدوكم**، ويكون في تقدير المستقبل.) [(3)]

يقول الكرماني: (**قوله: أَنْ صَدُّوكُمْ، - بالفتح - ظاهر، أي لأن. والكسر غريب وجهه، لأن**

[(1)] كما يقول الشربيني معلقا على قول البيضاوي بالنسخ: (فقوله: منسوخ منزل على هذا، لكن إذا قلنا بشمول آمين للمسلمين والمشركين إنما يكون النسخ في حق المشركين خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لا نسخ ففي تسميته نسخاً تسمح) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، عام النشر: ١٢٨٥ هـ، عدد الأجزاء: ٤. ج ١ ص ٣٥١.

[(2)] الهداية إلى بلوغ النهاية، ج ٣ ص ١٥٧٧.

[(3)] تفسير الراغب الأصفهاني، ج ٤ ص ٢٥٩.

هذا أمر كان قد وقع، والشرط لا يكون إلا في المستقبل. ووجهه أن يقال: معناه، إن داموا على هذا، أو إن يقع مثل هذا.) [(١)].

(وقرأ أبو عمرو وابن كثير **«إن صدوكم» بكسر الهمزة وقرأ الباقون «أن صدوكم» بفتح الهمزة إشارة إلى الصد الذي وقع وهذه قراءة الجمهور وهي أمكن في المعنى** وكسر الهمزة معناه إن وقع مثل ذلك في المستقبل. وقرأ ابن مسعود «أن يصدوكم» وهذه تؤيد قراءة أبي عمرو وابن كثير.) [(٢)].

و على معنى الاستقبال لا يمكن تصور النسخ عليه، خاصة أن ما بقي من حياة النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية لم يكن للمشركين صولة و لا قوة أن يمنعوا المسلمين من العمرة أو الحج، و مع العلم أن هذا لم يحدث و عليه فلا يجوز قبول دعوى النسخ عليها.

(**وقرأ أبو عمرو، وابن كثير:** إن صدوكم بكسر الهمزة على أنها شرطية، ويؤيد قراءة ابن مسعود: إن صدوكم **وأنكر** ابن جرير والنحاس وغيرهما **قراءة كسر إن، وقالوا: إنها صد المشركون الرسول والمؤمنون عام الحديبية، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، والحديبية سنة ست، فالصد قبل نزول الآية،** والكسر يقتضي أن يكون بعد، **ولأن مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم؟** وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدا، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح، **والتقدير:** إن وقع صد في

---

(١) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، عدد الأجزاء: ٢. ج ١ ص ٣١٦.

(٢) المحرر الوجيز، ج ٢ ص ١٥٠.

المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل. وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعا عليه، **بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحا.)** [(١)].

و السمين الحلبي [(٢)] **أضاف تأويلا يحل به الإشكال فقال: (قوله تعالى: أَن صَدُّوكُمْ قرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر «إنْ» والباقون بفتحها، فمَنْ كسر فعلى أنها شرطية، والفتح على أنها علة للشنآن أي: لا يكسبنَّكم أولا يَحْمِلَنَّكم بغضُكم لقوم لأجل صَدِّهم إياكم عن المسجد الحرام، وهي قراءةٌ واضحة.**

وقد استشكل الناسُ **قراءة الأبوين من حيث إنَّ الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان وقد وقع، ونزولُ هذه الآية متأخرٌ عنه بمدة، فإنَّ الصدَّ وقع عامَ الحديبية وهي سن ست، والآية نزلت سنة ثمان، وأيضاً فإنَّ مكةَ كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يُصَدون عنها؟ قال** ابن جريج [(٣)] والنحاس وغيرهما: «**هذه القراءة منكرةٌ» واحتجوا بما تقدم من الإشكال، ولا إشكالَ في ذلك. فالجواب عما قالوه من وجهين، أحدهما: أنَّا لا نُسَلِّم أن الصدَّ كان قبل نزول الآية فإنَّ** نزولها عام الفتح ليس مُجْمَعاً عليه. **وذكر اليزيدي أنها نزلت قبل الصدِّ فصار الصدُّ أمراً منتظراً،** والثاني: **أنه وإنْ سَلَّمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها** فيكون المعنى: إنْ وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية – أو

[(١)] روح المعاني. ج ٤ ص ١٦٩.

[(٢)] و نقله ابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب، ج ٧ ص ١٨٤ – ١٨٥.

[(٣)] و لكن عند أبو حيان أنه ابن جرير و ليس ابن جريج.

يستديموا ذلك الصدَّ الذي وقع منهم - فلا يجرمنكم،... ويؤد قراءَة الأبوين قراءة عبد الله بن مسعود: «إنْ يَصُدُّوكم» قال أبو عبيد: «حَدَّثنا حجاج عن هرون قال: قرأ ابن مسعود فذكرها، قال: وهذا لا يكونُ إلا على استئنافِ الصدِّ، يعني إنْ وقع صَدٌّ آخرُ مثلُ ما تقدم عام الحديبية.) [(١)]

و لكن بعد تأويله لقراءة الكسر و ما تقتضيه من معنى بعدم التعرض في المستقبل يقتضي عدم النسخ و أنها محكمة. و بهذا ففي كلا الحالين أي وقوع الصد في الماضي أو توقعه في المستقبل لا يغير من حقيقة عدم التعرض لهم في شيء و المسلمون في حال القوة و المنعة، إذ لا يتصور النهي عن التعرض إلا في حال قوة و منعة يستطيعون بها التعرض لهم في حجهم. و التشريع في المستقبل لا يمكن تصور عليه النسخ. لأن انتظار أو جواز الإمكان المستقبلي لأن يصد المشركون المسلمين عن المسجد الحرام ينافي استمرارية و إحكام قتلهم أينما وجدناهم، لأن استمرار قتلهم و أسرهم و سبيهم و أخذ أموالهم في أي وقت و أي مكان، كيف يلتقي معه عدم التعرض لهم في حجهم و هديهم و قلائدهم؟

و لا يمكن الجمع بينهم إلا بقول عدم النسخ و التعارض بينهم، و يمكننا القول جازمين أن المشرك الحاج و القاصد المسجد الحرام يبتغي فضلا من الله و رضوانا له حرمة لشعائر الله و تعظيمه لها، و أوجب الله علينا أن نتعاون معه على أداء البر و ما هو تقوى، و تكون قاعدتنا

[(١)] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط،الناشر: دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: ١١ .ج ٤ ص ١٩٢-١٩٣.

العامة و الحاكمة في هذا الأمر أن كل مشرك أو كافر عمل عملا شرعيا محقق شروطه و موانعه و تتطلب عمله تعاون معه عليه فقد وجب التعاون معه على أدائه و إتمامه، و يستحق لهذا العمل حرمة شرعية و استتباع ما يتعلق به من ابتناء الأحكام عليه إذا أوجب الله عليها أحاكما.

و قد قال ابن عرفة في قراءة هذه الآية: (قوله تعالى: أَنْ صَدُّوكُمْ. قرئ بفتح أن وكسرها، قال بعضهم: أن بمعنى إذا.) [(1)]، و قد جعل البقاعي قراءة الكسر هي المعتمدة في تفسيره أولا ثم أتبعها بقراءة الفتح فقال: (ولما ذكر البغض أتبعه سببه فقال: إن على سبيل الاشتراط الذي يفهم تعبير الحكم به أنه سيقع، هذا في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) [(2)]

و أنا استغرب من كيفية الجمع الذي تغاضوا عنه بين قراءة الكسر (إن) التي تفيد توقع الاستقبال المتجدد، و بين نسخ الآية بأن المشركين لا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا، الذي هو سنة تسع كما يقولون، فمعنى الاستقبال يقتضي عدم النسخ بل بقاؤه، لأنه كيف يتصور الجمع بين تحقيق عدم اقترابهم من المسجد الحرام مع النهي عن صدهم عنه و جعل لهم حرمة و لهديهم و قلائدهم، فكيف يجتمع بُعدهم أو إبعادهم مع عدم صدهم، فعدم الصد و التعرض يلزم منه تحقق اقترابهم من المسجد الحرام، فنهي الله عن التعدي عليهم و أثبت لهم و لهديهم حرمة على الاستقبال من الأمر يقتضي السماح لهم أن يقتربوا من المسجد الحرام.

[(1)] تفسير ابن عرفة، ج ٢ ص ٨٤.

[(2)] نظم الدرر، ج ٦ ص ٩ – ١٠.

و قد يكون الجمع على أن المأمور قتلهم و عدم قربهم من المسجد الحرام قوم معينون قد نقضوا عهدا و ميثاقا أو خانوا أو غدروا، و ما يؤكد هذا من تفسيره نفسه قوله عن هؤلاء المشركين القاصدين البيت الحرام: (فإن لم يكونوا كذلك. أي في أصل القصد ولا في وصفه - فهم حل لكم وإن لم تكونوا أنتم حرماً)، و قد يكون النهي عن القاصدين و هديهم و قلائدهم و هو نهي عن الاعتداء عليهم و حل هذه الشعائر حتى يصلوا المسجد الحرام فلا يُمَكنوا منه، فيكون النهي عن الاعتداء عليهم و على هديهم و قلائدهم فلا يستحلوها، و هذا القدر لا يلزم منه نفي عدم قربهم من المسجد الحرام، أي يمكن الجمع بين عدم التعرض لهم و بين عدم قربهم من المسجد الحرام.

الآية رقم ٢

﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ۝٦٣ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ۝٦٤﴾ **[الأنعام: ٦٣-٦٤]**

الآية في وضوحها و نصيتها لا تفتقر لأن ننوه أنها في مخاطبة المشركين فهذا واضح جدا و بالتالي أي إنكار (بعدم الشكر) أو إقرار (بالدعاء)، أو إقناع (من ينجيكم) أو دلالة تضمنية بأمر (الدعاء) أو نهي (الشرك) فإن المشركين داخلون دخولا أوليا.

في الآية توحيد لفاعل النجاة الذي هو الله وحده سواء في البر أو البحر، سواء دعوا الله أم لم يدعوا، و هذا أدعى لإقامة الحجة عليهم، لأنه اتضح أن دعائهم غيره إذا صادفه نجاة من كرب فإن الله أيضا هو من أنجاهم لا من دعوهم من دون الله بدليل أنه في الشده لا يدعون إلا الله و ينسون ما يشركونهم في دعائهم، فلم يبقى في أذهانهم و قلوبهم حاضرا وقت الخوف و التضرع و الخيفة و الدعاء إلا الله فينجيهم، فيظهر عدم منفعة الشركاء في جلب نفع أو دفع ضر، لأن المنجي في جميع الأحوال هو الله وحده، **فالحاصل أن المشرك يجعل دعاؤه حين انتفاء الكرب و السوء لغير الله، و يكون قدر الله أن يضعه في أسباب الكرب و السوء أي سوابق و ممهدات حصول الكرب و السوء بمقتضى العادة و السنن العادية يكون غلبة الظن أن الكرب و السوء واقع لا محالة، و لكن في حقيقة الأمر الذي قدره الله أنه سينجيه منها لأنه لم يكتب عليه بعد، فيظن المشرك أن من دعاه وقتها هو الفاعل فينسب إليه فعل الله زورا و بهتانا و هذا هو كفر النعمة و عدم الشكر لله،** و على هذا المنظور فإن الدعاء هو عبادة و يكون معنى الإجابة هو

الثواب عليها على سبيل القطع و الحتم، مثله مثل سائر العبادات الأخرى فكلها منوطة بوقت أو مكان معين و بأدائها الخالص الصحيح يكون عليها الثواب من الله، بدون أن يتعلق بها مردود حسي مشاهد **خاصة لو كانت مسببة بالمطلوب تحقيقه من الله، كمن يصلي صلاة الحاجة فلا يقدر الله لها وقوع، أو كمن تصدق لأجل حاجة معينة فلم يقدرها الله له**، فلا يلزم من تخلف تحقيق المطلوب أن يعود على أصل العبادة بالبطلان.

فكذلك إخلاص الله بالدعاء في حدود المعقول و المشروع، ثم لم يتحقق مطلوبه من الدعاء، فلا يلزم من ذلك أن الله أبطل دعائه أو أنه كان باطلا فلم يؤجر عليه ثوابا أو أنه لم يقبل منه كعبادة لله، و هذا هو الملحوظ من الآيات التي وحدت فعل الكشف و النجاة من الكرب و السوء و العذاب و غيرها فجعلته لله وحده فقط، لتدل على أن تحقيق المطلوب مغاير عن إجابة الدعاء بمعناه التعبدي، فكأي عبادة لها شروط صحة فكذلك شروط صحة الدعاء التعبدي هو الإخلاص لله وحده في كل حال، **فلا يقيد الحال بالشدة و السوء و الكرب بل في جميع الأحوال، و بالنظر لمجمل الآيات نجدها قد أتت في حال الشدة و السوء و الكرب و العذاب و أن المشركين يخلصون لله فيها بالدعاء و لما ينجيهم الله يعودوا للشرك مرة أخرى.**

فبلاغة ذكر هذه الأحوال بالذات مع توافق إنجاء الله و كشف السوء عنهم مع إخلاص الدعاء لله بالتضرع و الخفية و الإنابة، في سياق توحيد النجاة و الكشف بالله فقط ليعم كل نجاة و كشف، ليدل على أن نجاتهم و كشف السوء عنهم كان مقدرا من الله غير مسبب بدعائهم أو عدم دعائهم لله أو لغيره، فيظهرهم على حقيقة أمرهم أنهم يشركون مع الله ما ليس له أدنى نفع أو ضر بل لا يسمع دعائهم و إن سمع لا يستجيب لهم، و لا يقدرون على شيء،

فيوقفهم على أن الأولى عقلا و شرعا أن يصرفوا هذه العبادة لله وحده، لأن الدعاء هو طلب للمدد و المعونة و هذا لا يكون إلا لله وحده، و من حيث أنه عبادة مأمور بها فلا تجوز إلا لله وحده أيضا، أي على جميع الأصعدة العقلية و الحسية و السمعية فلا يكون الدعاء إلا لله وحده.

و يكون الغرض من ذكر تحقيق مطلبهم بكشف السوء و الكرب و النجاة أن يظهر دخائل أنفسهم و مطويات عقائد قلوبهم و قلة عقولهم و خسة أخلاقهم، بأنهم عند وقع الشدة و الخوف من الهلاك نسوا شركائهم و كفروا بهم في أدعى الأحوال أن يظهروا قوتهم فيها و رحمتهم بمن يعبدوهم، فأخلصوا الدعاء لله وحده و أيقنوا بأنه لا منج من هذه الكروب و الشدائد إلا الله بمعونة فطرتهم التي فطرهم الله عليها، فهذا هو الغرض و ليس الغرض أن نفهم أن الدعاء بإخلاص لله هو سبب يتحتم عليه أن يظهر نتيجته في تحقيق المطلوب، بل نفهم أن إخلاص العبادة لله مقبول في أي حال حتى من المشركين و الكفار، و أنه موافق للعقول السليمة و الفطر القويمة و الحس المشاهد بالتجربة و المخابرة، و أن لحظة إظهار الحق و الحقيقة تستدعي دوامها و عدم نقضها لأن مبناها على تواطئ العقل و الحس و السمع، و هذا لا يكون إلا على أعلى درجات الحق و الحقيقة.

و لمزيد إيضاح لمسألة التفريق بين تحقيق المطلوب و قبول الدعاء نذكر هذه الآية ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴿٣٤﴾﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فهذه الآية تعين بقدر من بلاغة التخصيص لو جعلنا الدعاء معنى عام يندرج تحته نوعية خاصة و هي التي فيها سؤل أي مطلب يصح تسميته نعمة كما هو منصوص عليه في الآية، فالسؤل مكفول لكل أحد و هو أحد أنواع الدعاء من حيثية محتواه و غرضه، فهذا

مكفول لكل أحد و في معناه وصف الله بعض حجاج المشركين أنهم يبتغون فضلا من ربهم، إشارة إلى الربح بالتجارة و تكثير الأموال و الأولاد، و في هذه الآية نرى أن نوعية معينة من الدعاء تكون خاصة بإزاء التقبل ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴿٤٠﴾﴾ [إبراهيم: ٤٠]

و الفارق بين السؤل و الدعاء لله هو في المرتبة فقط و إلا فإنهم من باب واحد، أن السؤل يتجه نحو الماديات الحسية أو ما يقرب منها مثل ما في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، فقد ناسب قولهم لموسى ﷺ (فادع) لأن سؤالهم كان عن إخراج نبت الأرض بما سألوه، و هذا أنسب للدعاء لأنه شيء غير محسوس بل قدرة يتسبب عنها إيجاد ما سألوه.

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴿٣٢﴾﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٦]، ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴿٣٥﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴿٣٦﴾﴾ [طه: ٢٩-٣٦]، ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ١٠]

فالدعاء يكون له علاقة بالمحسوسات و لكن بتوسط معنوي، أي يكون الدعاء متوجها لما يتسبب عنه الحصول على المحسوس، فمثلا قول بني إسرائيل لموسى ﷺ ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴿٧٠﴾﴾ [البقرة: ٧٠] فالدعاء متجه للبيان و ليس لنفس البقرة المعينة، و كذلك عندما قالوا له فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ فإن الدعاء متجه نحو الإنبات من الأرض و ليس النبات نفسه، و كذلك عندما طلب موسى ﷺ من الله أن يجعل هارون وزيرا له فقد ناسبه السؤل لأن موسى عين له هارون أن يكون هو الوزير و لم يدعوه بالوزارة، و كذلك طلب نوح ﷺ بأن يكون ابنه ممن يركبوا الفلك معه فلا يكون مع الغارقين فهو تعيين لصورة النجاة متخطيا توسط الهداية كشرط فيها، و لم يكن دعاء بأن يكون ابنه من المهتدين فيتضمن نجاته من الغرق ولا بد، فأما فضل الله الذي يعطيه الرجال أو الناس فهو واضح، و كذلك ما اختص بالأقوات فهو واضح جدا.

و في الآية وصف لدعائهم بأنه تضرعا و خفية، و في الآية أيضا توصيف لمدى علم المشركين بالحال التي فيها التسبب لقبول الدعاء و تحقيق مطلوبه و هو أنه يكون بتضرع و خفية و أن يعقبهما الاستمرارية و اللزوم فلا يكون لدعوى الحاجة للنجاة فقط و هو قولهم لنكونن من الشاكرين.

- و من الفوائد الاستدلالية من الآية أن إشراكهم بالله لم يكن مانعا من نجاتهم بتضرعهم لله و دعائهم له وحده، و أن إشراكهم المستقبلي أيضا لم يكن مانعا من أن ينجيهم الله بتسبب دعائهم له وحده، لأن الله يعلم السر و أخفى و يعلم الغيب و ما سيكون.

- و من الفوائد أيضا و الهامة أن تصورهم عن الله لم يعطل جريان التسبب القدري و الشرعي بدعائهم لله وحده بتضرع و خفية أن يكون سببا لنجاتهم و تقريرا لحال دعائهم أنه من التوحيد سواء توحيد عام أو توحيد خاص بالدعاء.

- و من الفوائد أيضا الاستدلالية من دلالة حرف العطف (ثم) الذي يفيد هنا قطيعة في استمرارية وصف عقيدتهم بالله، أي أنهم قبل (ثم) أي في وقت التضرع و الإخلاص لله مضادا لما بعد (ثم) الذي فيه وصف و تقرير لإحداث شركا جديدا متصلا بالشرك القديم من حيث الجنس أو النوع أو حتى الذات.

- و من دلالات (ثم) مع وعد المشركين بالشكر لله (لنكونن من الشاكرين) يدلان على أنهم كانوا في حال إخلاص و توحيد لله بعمل الدعاء و أن هذا الإخلاص يقتضي عدم إحداث شرك بعدها، بمقتضى معرفة الحق و بمقتضى وعدهم بالشكر لنجاتهم، و عليه فأي عمل يتحقق به التوحيد لله يكون كاف لإعلان العامل بدخوله التوحيد المستلزم عدم إحداث شرك بعدها على جهة الاستمرارية العملية و على جهة اللزوم القلبي و الصدري، فالله سبحانه قد أثبت لهم إحداث الشرك بعدها و لم يعينه بشرك الدعاء الذي هو محور الآية في تفصيل و بيان إخلاصهم لله في حال الكرب و الذي علقوا عليه إحداث الشكر، بمعنى أن ذلك يفيد العموم فيعم أي عمل يقتضي شركا، و هذا يعود بالتأكيد على دلالة كون إخلاصهم بالدعاء أنه توحيد عام، و التوحيد العام ينقضه أي شرك كان، فلا يلزم أن يكون من نفس باب التوحيد (الدعاء) الذي دخل منه المشرك أن يكون نوعية شركه الذي يجعله مشركا.

- فإذا تقرر أن تخلف تحقيق المطلوب لا يدل على قبول أو عدم قبول الدعاء، فلا نقول هنا أن نجاتهم دليل على قبول دعوتهم، لأنها مقطوع بقبوله بدليل آيتي (أجيب دعوة الداع) و (ادعوني أستجب لكم)، و يكون الإجابة و الاستجابة هناك بمعنى توقيع الدعاء موقع الجزاء و دخوله حيز القبول و الصحة و الإقرار بدليل أن الله أخذ عليهم تخلفهم في وعدهم بالشكر (التوحيد) فأشركوا به مرة أخرى، فمعنى إحداث الشرك بعد وعد الشكر (التوحيد) أنهم كانوا على حال التوحيد المقتضي ديمومته فنقضوا عهدهم بدون أي داع يدعو لذلك، و الدليل على أن تحقيق المطلوب كالنجاة من الكروب ليس لع علاقة بالغرض البلاغي و الدلالي من الآية، و أن الغرض هو بيان موضع استحقاق التوحيد على الدوام أي في حالة الرخاء و الكرب على حد سواء، أنه كان من المنتظر منهم بعد أن نجوا من الكرب أن يستمروا على التوحيد، و معلوم أن الرخاء ليس فيه كرب يرجى كشفه أو النجاة منه لكي نعلق عليه إيجاب و لزوم التوحيد منهم، فظهر أن ذكر النجاة من الكروب كان لإظهار موضع ضلالهم و تحقيق لموضع استحقاق إخلاص العبادة لله و توحيده بها في جميع الأحوال لأن الكرب من الله و كشفه أيضا من الله على مقتضى نفس القدرة و القوة و الحكمة منه، و عليه فإن حال الرخاء كحال الكرب تماما لأنهما من الله، فلا تمايز و لا ميزة تستوجب إخلاصكم بالعبادة في حال الكرب دون حال الرخاء، لأنه قادر على أن يبعث عليكم عذابا في البر أو البحر، فمنع توقيع الكرب و العذاب عليكم الذي هو بالنسبة لكم حال الرخاء هو بيده و قدرته تماما كحال تركه المنع فيقع عليكم العذاب و الكرب.

- و قد يكون الإخلاص في الدعاء بمثابة إعلان منهم بإخلاص توحيد العبادة لله، و يكون الدعاء أحد هذه العبادات التي يوحدونها لله، و عليه يكون نقضهم هذا التوحيد بأي نوع شركي كفيل بنقض التوحيد كاملا لأنه أثبت لله شريك يستحق العبادة مع الله، حتى و لو كان في نوعية معينة من العبادات و ليست كلها.

لكن الأكثر رسوخا في الدلالة و تلائما مع سائر الأدلة القرآنية و بعض النبوية أن اسم المشرك لو كان لأجل شرك معين فبتركه هذا الشرك و إخلاص عمله لله وحده فقد أخلص العبودية لله تامة و أصبح مسلما لله، و بشهادته أن لا إله إلا الله فهو يعلن و يُعلم بتبرؤه من الشرك و اقباله بلزوم توحيد العبادة لله، و هذه الشهادة تصلح لكل نوع شركي و لهذا فهي الأتم و الأكمل لدخول الإسلام و ترك الشرك، أما الأعمال الشركية المتنوعة و ما يقابلها بإخلاصها لله بترك الشريك فهي تعامل كل على حده باستقلال بدون تدخل تأثيري على استحقاق اسم العامل (مشرك - مسلم) فيقال لعامل الشرك و هو مسلم أنه أشرك بالله بعمله هذا، على غرار من وحد الله بعمل و هو مشرك فلا يقال له مسلم، بل يقال أسلمت لله في عملك هذا، و على هذا المنظور فإن كل عمل يُحاكم على حدة من حيث القبول و الاعتبار و الصحة، أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه [1]، أي أن نطاق

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه (٨ / ٢٢٣) برقم: (٢٩٨٥) وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ١٤١) برقم: (٩٣٨) وابن حبان في صحيحه (٢ / ١٢٠) برقم: (٣٩٥) وابن ماجه في سننه (٥ / ٢٩٠) برقم: (٤٢٠٢) وأحمد في مسنده (٢ / ١٦٨٢) برقم: (٨١١٤)، (٢ / ١٦٨٢) برقم: (٨١١٥)، (٢ / ٢٠١٠) برقم: (٩٧٥٠) والطيالسي في مسنده (٤ / ٢٨٨) برقم: (٢٦٨٢) وأبو يعلى في مسنده (١١ / ٤٣٠) برقم: (٦٥٥٢) والبزار في مسنده (١٥ / ٧١) برقم:

القبول و الرد و استحقاق وصف الشرك محدود بنوعية العمل و ليس باسم فاعل العمل، فلم يأخذ اسم الفاعل و اشتق من وصف العمل و أناط به ترك العمل و استحقاق الثواب عليه، بمعنى لم يكن النظم: إذا عمل المشرك عملا تركته و شركه، لأن القصد هو نوعية و وصف العمل و تعليق القبول و الترك عليه، بل الذي قيل هو أن العمل متروك للشريك لأن الله أغنى الشركاء عن الشرك، و لم يُعلق رد القبول على اسم الفاعل المشتق من نوعية العمل بل كان على نوعية العمل نفسه.

- و قد آثر بعض العلماء المفسرين استعمال كلمة (مؤمنين) في موضع تفسير كلمة الشَّاكِرِينَ و هذا من حيث البلاغة القرآنية أدق و أحق لأنه مصداق قوله تعالى ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]

و وجه البلاغة و الدقة أن المذكور في هذه الآية [يوسف: ١٠٦] عند ذكر الإيمان هو الفعل المضارع (يؤمن) و عند ذكرهم بالنسبة للشرك قد استعمل الاسم (مشركون)، و من الملاحظ أيضا انه استعمل الإفراد في (يؤمن) و الجمع في (مشركون) و كل هذا فيه دلالات قد ترتب عليها المعنى العام من الآية، فالفعل المضارع ليدل على التقطع المتجدد الذي يتخلله فترات، و دلالة الإفراد فيه لأن الله واحد و هو متعلق إيمانهم حين يؤمنوا، أما عند ذكر الشرك بالنسبة لهم قد استعمل الاسم ليدل على الثبوت و الاستمرار من جهة الفعل و على عقد القلب من جهة الاعتقاد، و تضمين الاسم دلالة الجمع لأنهم كثيرون، و عليه فحال تضرعهم لله بالدعاء

(٨٣٠١)، (١٥ / ٧٤) برقم: (٨٣٠٩)، (١٥ / ٣٩٢) برقم: (٩٠١٢) والطبراني في الأوسط (١ / ٤٧) برقم: (١٣٠)، (٦ / ٣٢٤) برقم: (٦٥٢٩)

لكشف الكرب و الإخلاص فيه هو حال إيمان بالله، و لكنه لا يستمر فيرجعوا لشركهم مرة أخرى، و لغلبة حال الشرك على حال الإيمان فقد استحقوا اسم المشرك و لم يستحقوا في حال الإيمان اسم المؤمن بل فعل الإيمان فقط المؤقت ببداية إدراكهم للكرب و السوء و انتهى بانتهاء كشف الكرب و السوء.

و الشاهد أن تخلل حال الإيمان لا ينقض اسم الشرك عن صاحبه فهو مشرك، من منظور غلبة الأحوال الشركية و عقد القلب عليها، و رغم قلة هذه الأحوال إلا أنها موافقة لأصل خلقة النفس على الفطرة، أي لا يوجد ما يمنع تسميتها إيمان و لا يوجد ما يمنع قبولها و اعتبارها و صحتها، أما الشرك فهو غير مقبول بأي حال من الأحوال و باطل سواء كان من المشرك أو المؤمن على حد سواء.

و الخلاصة أننا ننظر للأعمال فقط من حيث توفر شروطها و موانعها من منظور ثنائية العلاقة ما بين العمل و شرع الله، لا نجعلها ثلاثية فندخل فيها طرف ثالث و هو اسم الفاعل (مشرك) إلا بدليل قاطع بين كما في نكاح المشركين و المشركات.

و لو حاولنا أن نستخرج حكمة لدخول اسم الفاعل في علة التحريم نجده هو الديمومة فلا يقطع عقد النكاح إلا بنية الطلاق من الزوج، فهو من منظور الزمن لم يعلق انتهائه بوقت محدد و بمنظور المكان فلم يعلق انتهائه بمكان معين، فقد جعل الله لبعض العبادات أزمان معينة و أماكن خاصة تنتهي بانتهائها الزمني أو بالخروج من المكان المعين، فهذه الأزمان و الأماكن و الذوات هي مخلوقة لله كما هي لا تتبدل و لا تتغير فكان تمام العلاقة الثنائية باق على حاله ما بين شرع الله و أحكامه و بينها و بين العامل، أما النكاح فإن الطرف الأخر قد غير و بدل فطرته

فأصبح مشركا بالله و طمس فطرته التي خلقه الله عليها، فذاته لم تكن كما خلقها الله حنيفة (وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم)[1] فلم تصلح لأن تدخل في العلاقة.

و نحن عندما نتكلم على التبديل و التغيير نقصد النفس و ليس الجسد، لأن الله عندما يذكر النكاح أو الزواج ينوطه بالنفس و ليس الجسد بالطبع ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴿١﴾﴾ [النساء: ١]﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٨ / ١٥٨) برقم: (٢٨٦٥)، (٨ / ١٥٩) برقم: (٢٨٦٥)، (٨ / ١٦٠) برقم: (٢٨٦٥) وابن حبان في صحيحه (٢ / ٤٢٢) برقم: (٦٥٣)، (٢ / ٤٢٥) برقم: (٦٥٤)، (١٦ / ٤٩٠) برقم: (٧٤٥٣)، (١٦ / ٥٢٥) برقم: (٧٤٨٢) والحاكم في مستدركه (٤ / ٨٨) برقم: (٧٠٩٧) والنسائي في الكبرى (٧ / ٢٧٨) برقم: (٨٠١٦)، (٧ / ٢٧٩) برقم: (٨٠١٧) وأبو داود في سننه (٤ / ٤٢٥) برقم: (٤٨٩٥) وابن ماجه في سننه (٥ / ٢٧٥) برقم: (٤١٧٩) والبيهقي في سننه الكبير (٩ / ٢٠) برقم: (١٧٨٦٧)، (١٠ / ٨٧) برقم: (٢٠٢١٨)، (١٠ / ٢٣٤) برقم: (٢١١٤٥)، (١٠ / ٢٣٤) برقم: (٢١١٤٦) وأحمد في مسنده (٧ / ٣٨٩٤) برقم: (١٧٧٥٦)، (٧ / ٣٨٩٥) برقم: (١٧٧٥٧)، (٧ / ٣٨٩٦) برقم: (١٧٧٦٢)، (٨ / ٤١٧١) برقم: (١٨٦٢٨)، (٨ / ٤١٧١) برقم: (١٨٦٢٩)، (٨ / ٤١٧١) برقم: (١٨٦٣٠)، (٨ / ٤١٧١) برقم: (١٨٦٣١) والطيالسي في مسنده (٢ / ٤٠٤) برقم: (١١٧٥) والبزار في مسنده (٨ / ٤١٧) برقم: (٣٤٩٠)، (٨ / ٤١٩) برقم: (٣٤٩١)، (٨ / ٤٢٢) برقم: (٣٤٩٢)، (٨ / ٤٢٤) برقم: (٣٤٩٥) وعبد الرزاق في مصنفه (١١ / ١٢٠) برقم: (٢٠٠٨٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥ / ٢٢٧) برقم: (١٩٧٦)، (١٠ / ٥) برقم: (٣٨٧٥)، (١٠ / ٦) برقم: (٣٨٧٦)، (١٠ / ٦) برقم: (٣٨٧٧)، (١٠ / ٧) برقم: (٣٨٧٨) والطبراني في الكبير (١٧ / ٣٥٨) برقم: (٩٨٧)، (١٧ / ٣٦٠) برقم: (٩٩٢)، (١٧ / ٣٦١) برقم: (٩٩٣)، (١٧ / ٣٦١) برقم: (٩٩٤)، (١٧ / ٣٦١) برقم: (٩٩٥)، (١٧ / ٣٦٢) برقم: (٩٩٦)، (١٧ / ٣٦٣) برقم: (٩٩٧)، (١٧ / ٣٦٤) برقم: (١٠٠٠) والطبراني في الأوسط (٣ / ٢٠٦) برقم: (٢٩٣٣).

خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴿١٨٩﴾﴾ [الأعراف: ١٨٩]

أما بالنسبة للجسم فقد يكون جسم الكافر أعجب من جسم المؤمن ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ﴾ [المنافقون: ٤].

و بالطبع سنتجاوز من كلام المفسرين أن الخطاب للمشركين أو الكفار لأنه أظهر من أن يذكر، و سنهتم بكل موضع فيه تصريح أو إشارة أن دعاء المشرك الخالص لله مقبول و صحيح و قد يترتب عليه الإجابة، و كذلك أي وصف لهذا الدعاء بأنه إيمان أو توحيد أو عبادة أو طاعة في سياق أنهم مشركين قبل و بعد الدعاء، حيث من الجلي وضوح معنى الآية بأنهم كانوا مشركين قبل الدعاء و بعد الدعاء مشركين في أذهان كل المفسرين، فلذلك لن نكثر من النقول إلا ما يجد فيها من نكات بلاغية أو استدلالات صريحة.

و موضع استنباطنا من توصيفهم أن وعدهم بأنهم سيكونون من الشاكرين بما قاله المفسرون أنهم سيكونون من: الموحدين – المؤمنين، أن وقت إخلاصهم الدعاء لله وحده أن هذا توحيد و إيمان منهم في هذا الوقت و أن الوعد الذي وعدوه هو لاستمراريته على الهيئة الدينية فلا يعدون للشرك مرة أخرى، و هذا بقرينة دلالة حرف (ثم) الذي يفيد فترة ما بين كونهم من الشاكرين و بين عودتهم للشرك مرة أخرى.

- مقاتل: (لنكونن من الشاكرين لله في هذه النعم فيوحدوه، قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب يعني من أهوال كل كرب يعني من كل شدة ثم أنتم تشركون في الرخاء)[1]

- الهواري: (تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً أما التضرع فالخضوع، والخفية السّرّ بالتضرع لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ الشدة لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ يعني المؤمنين. قوله: قُلِ اللهُ يُنْجِيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ أي لا ينجي من الكرب إلا هو؛ أي كل كرب نجوتم منه فهو الذي أنجاكم منه. قال: ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ)[2]

- الطبري: (إليه مفزعكم حينئذ بالدعاء تضرعًا، منكم إليه واستكانة... تقولون: لئن أنجيتنا من هذه يا رب... لنكونن من الشاكرين، يقول: لنكونن ممن يوحدك بالشكر، ويخلص لك العبادة، دون من كنا نشركه معك في عبادتك.) [3]

- الماتريدي: (قال أبو بكر (لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ)، أي: لا نوجه الشكر إلى غيرك، والشكر - هاهنا -: هو التوحيد، أي: لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الموحدين لك من بعد؛ لأنهم كانوا يوحدون اللهَّ في ذلك الوقت، لكنهم إذا نجوا من ذلك أشركوا غيره في ألوهيته.) [4]

---

[1] تفسير مقاتل، ج ١ ص ٥٦٥. تفسير ابن كثير، ج ٣ ص ٢٤٠.

[2] تفسير الهواري، ج ١ ص ٣٦٠.

[3] جامع البيان، ج ١١ ص ٤١٤.

[4] تأويلات أهل السنة، ج ٤ ص ١١١.

- الطبراني: (لَئِنْ أنجَيتنا مِنْ هَذِهِ الشدائد لَنكُونَنَّ مِنَ المؤمنينَ الموحِّدين **المطيعين**. وقَوْلُهُ تَعَالَى: قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ؛ قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ من شدائدِ البرِّ والبحر ومن كلِّ غَمٍّ، ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ؛ بِهِ الأصنام في الرَّخاءِ بعد النجاةِ، وبعد قيامِ الحجَّة عليكُم.) [(١)]

- السمرقندي: (لَنكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ يعني: من الموحدين....وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ... يعني: من كل غم وشدة ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ يعني: ترجعون إلى الشرك.)[(٢)]

- ابن أبي زمنين: (لنكونن من الشاكرين يعني: المؤمنين. قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب أي: كل كرب نجوتم منه فهو الذي أنجاكم منه ثم أنتم تشركون)[(٣)]

- الثعلبي: (لَنكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ: من المؤمنين) [(٤)]

- مكي: (لَنكُونَنَّ مِنَ الشاكرين أي: من المؤمنين.) [(٥)]

- الواحدي: (وقوله تعالى: لَنكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قال ابن عباس: (من المؤمنين)[(٦)]، وقال عطاء عنه: (يريد: من الطائعين))[(٧)]

---

(١) تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

(٢) بحر العلوم، ج ١ ص ٤٥٦.

(٣) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، ج ٢ ص ٧٥.

(٤) الكشف و البيان، ج ١٢ ص ١٠٤. الجلالين ص ١٧٢. تفسير أطفيش، ج ٢ ص ٤٥٧، و له في الهميان ج ٥ ص ٣٨.

(٥) الهداية، ج ٣ ص ٢٠٥٣.

(٦) ذكره ابن الجوزي عن ابن عباس في زاد المسير، ج ٢ ص ٣٩.

(٧) البسيط، ج ٨ ص ٢٠٢.

- ابن برجان: (فأخبر جلَّ ذكره أنه ينجي بعوارض وأسباب؛ بالدعاء **والصدقة** وصالح الأعمال،... / ....

قال الله – عز وجل –: قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ أي: بالأسباب العارضة التي بها أنجى،...، وقد قدرها الله – جلَّ جلالُه – للإنجاء والأخذ من معصية وطاعة، أو ما شاء من ذلك لما شاء.)(١)

- ابن عطية: (ومِنَ الشَّاكِرِينَ أي على الحقيقة، والشكر على الحقيقة يتضمن الإيمان... وعطف في هذا الموضع ب ثُمَّ للمهلة التي تبين قبح فعلهم، أي ثم بعد معرفتكم بهذا كله وتحققكم به أنتم تشركون.)(٢)

- الرازي: (قوله: تضرعا وخفية فبين تعالى أنه إذا شهدت الفطرة السليمة والخلقة الأصلية في هذه الحالة بأنه لا ملجأ إلا إلى الله، ولا تعويل إلا على فضل الله، وجب أن يبقى هذا الإخلاص عند كل الأحوال والأوقات، لكنه ليس كذلك، فإن الإنسان بعد الفوز بالسلامة والنجاة. يحيل تلك السلامة إلى الأسباب الجسمانية، ويقدم على الشرك،...، ولفظ الآية يدل على أن عند

---

(١) تفسير ابن برجان، ج ٢ ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٢) المحرر الوجيز، ج ٢ ص ٣٠٢. هميان الزاد، ج ٥ ص ٣٩، حيث قال أطفيش: (قل الله ينجيكم ويجوز العطف على تدعونه، فتكون ثم لتراخى الحكم، أعنى تراخي وقوع الإشراك عن دعائهم).

حصول هذه الشدائد يأتي الإنسان بأمور: أحدها: الدعاء. وثانيها: التضرع. وثالثها: الإخلاص بالقلب، وهو المراد من قوله: وخفية ورابعها: التزام الاشتغال بالشكر، وهو المراد من قوله: لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ثم بين تعالى أنه ينجيهم من تلك المخاوف، ومن سائر موجبات الخوف والكرب. ثم إن ذلك الإنسان يقدم على الشرك، ونظير هذه الآية قوله: / ضل من تدعون إلا إياه وقوله وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين وبالجملة فعادة أكثر الخلق ذلك. إذا شاهدوا الأمر الهائل أخصلوا، وإذا انتقلوا إلى الأمن والرفاهية أشركوا به.) (١)

* القرطبي: ((ثم أنتم تشركون)...، فحسن أن يقرعوا ويوبخوا على هذه الجهة وإن كانوا مشركين قبل النجاة.)(٢)

و قال أيضا في موضع أخر من تفسيره: (ضمن الله تعالى إجابة المضطر إذا دعاه، وأخبر بذلك عن نفسه، والسبب في ذلك أن الضرورة إليه باللجاء ينشأ عن الإخلاص، وقطع القلب عما سواه، وللإخلاص عنده سبحانه موقع وذمة، وجد من مؤمن أو كافر، طائع أو فاجر، كما قال تعالى:حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين وقوله:فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون فأجابهم عند ضرورتهم

(١) مفاتيح الغيب، ج ١٣ ص ٢٠ .و نفسه للنيسابوري غرائب القرآن، ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ج ٧ ص ٨ – ٩.

ووقوع إخلاصهم، مع علمه أنهم يعودون إلى شركهم وكفرهم. وقال تعالى:فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فيجيب المضطر لموضع اضطراره وإخلاصه.) [1].

- البيضاوي: (ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ تعودون إلى الشرك ولا توفون بالعهد، وإنما وضع تشركون موضع لا تشكرون تنبيهاً على أن من أشرك في عبادة الله سبحانه وتعالى فكأنه لم يعبده رأساً.)[2]

و المقصود من نفي العبادة عن الذي أشرك بالله هنا أي العبادة المطلوبة التامة التي تدخل صاحبها الجنة و تعطيه اسم المسلم أو المؤمن، فلا يلزم من نفي العبادة من كلام البيضاوي نفي إخلاص العبادة في حالهم الذي أخلصوا فيه الدعاء لله تضرعا و خفية قبل إحداث الشرك مرة أخرى بدلالة حرف العطف (ثم) و بدلالة عدم إيفائهم بعهدهم الذي وعدوا فيه أنهم سيكونون من الشاكرين، فيدل على أن الشكر هنا المقصود به توحيد العبادة، و القرينة التي من كلام البيضاوي التي تشير إلى أنه لا يقصد عموم العبادة استعماله حرف (ك) للتشبيه ليدلل على نفي التماثل و الحقوق و الحقيقة التامة الكاملة بحيثية استحقاق الجنة أو النار، أي أن لهم بعض عبادة و لكن ليست كالعبادة المستحقة الجنة و المغفرة.

---

[1] الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣ ص ٢٢٣.

[2] أنوار التنزيل، ج ٢ ص ١٦٦. التفسير المظهري، ج ٣ ص ٢٥٠. محاسن التأويل، ج ٤ ص ٣٨٩. و استدرك الألوسي و من قبله أبو حيان على قول البيضاوي في البحر المحيط، ج ٤ ص ٥٤٣، و في روح المعاني، ج ٧ ص ١٧٩ – ١٨٠، حيث قالا: (وقيل: لعل المقصود التوبيخ بأنهم مع علمهم بأنه لم ينجهم إلا الله تعالى كما أفاده تقديم المسند إليه أشركوا ولم يخصوا الله تعالى بالعبادة فذكر الاشراك في موقعه). و أنظر ما قاله أطفيش في تفسيره، ج ٢ ص ٤٥٨ فإنه أحسن النقد.

- أبو حيان الأندلسي: (أقسموا أنهم يشكرونه على كشف هذه الشدائد ودل ذلك على أنهم لم يكونوا قبل الوقوع في هذه الشدائد شاكرين لأنعمه....

ثم ذكر أنه تعالى ينجي من هذه الشدائد التي حضرتهم ومن كل كرب فعم بعد التخصيص ثم ذكر قبيح ما يأتون بعد ذلك وبعد إقرارهم بالدعاء والتضرع ووعدهم إياه بالشكر من إشراكهم معه في العبادة. قال ابن عطية: وعطف ب ثم للمهلة التي تبين قبح / فعلهم أي ثم بعد معرفتكم بهذا كله وتحققه أنتم تشركون انتهى.

وقيل: معنى تشركون تعودون إلى ما كنتم عليه من الإشراك وعبادة الأصنام ولا يخفى ما في هذه الجملة الاسمية من التقبيح عليهم إذ ووجهوا بقوله: ثم أنتم... وإذا كان الخبر تشركون بصيغة المضارع المشعر بالاستمرار والتجدد في المستقبل كما كانوا عليه فيما مضى.)[1]

- البقاعي: (ذكرهم أحوالهم في إقرار توحيده وقت الشدائد والرجوع عن ذلك عند الإنجاء منها،... تدعونه أي على وجه الإخلاص له والتوحيد والإعراض عن كل شرك وشريك.../ واستيلائه على مجامع القلب، فلا يبقى إلا الفطرة السليمة؛.../ ثم أنتم مع التزام الإخلاص في وقت الكرب ومع التزام الشكر تشركون مشيراً إلى استبعاد نقضهم بأداة التراخي مع ما فيه من الجناس لما كان ينبغي لهم من أنهم يشكرون.

ولما كانوا بإشراكهم كأنهم يظنون أن الشدة زالت عنهم زوالاً لا يعود، وكان اللائق بهم دوام التذلل إما وفاء وإما خوفاً، أخبرهم ترهيباً لهم من سطوته وتحذيراً من بالغ قدرته أن شدتهم

---

[1] البحر المحيط، ج ٤ ص ٥٤٢ – ٥٤٣.

تلك التي أذلتهم لم تزل في الحقيقة، فإن قدرة الملك عليها حالة الرخاء كقدرته عليها في وقتها سواء، فإنه خالق الحالتين وأسبابهما وما فيهما، ولكنهم عمي الأبصار أجلاف الطبائع)[١]

- الإيجي: ((لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ): لا من الكافرين، (قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا): الظلمة، (وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ): غم سواها، (ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ): فلا تشكرون) [٢]

- الخطيب الشربيني: (لنكونن من الشاكرين...: فنكون من المؤمنين،... ثم أنتم تشركون أي: تعودون إلى شركة الأصنام معه التي لا تضر ولا تنفع ولا توفون بالعهد)[٣]

- الشهاب الخفاجي: (قوله: (تعودون إلى الشرك الخ) لأنّ الخطاب للمشركين وشركهم مقدّم على ذلك، فالشرك المذكور بالمضارع، وثم شرك آخر عادوا إليه بعد النجاة كما يقتضيه السياق، وهذا يؤيد ما سلكه الزمخشري سابقا من تخصيص الخطاب بالكفرة....) [٤]

- إسماعيل حقي: (والمناسب لقولهم لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ان يقال ثم أنتم لا تشكرون أي لا تعبدون لكن وضع تشركون موضعه تنبيها على ان الإشراك بمنزلة ترك الشكر رأسا) [٥]

---

[١] نظم الدرر، ج ٧ ص ١٤١ – ١٤٢ – ١٤٣. و بالنسبة لدلالة (ثم) للاستبعاد ذكرها الألوسي في روح المعاني، ج ٧ ص ١٨٠. و أطفيش في تفسيره، ج ٢ ص ٤٥٨. و ابن عاشور في التحرير و التنوير، ج ٧ ص ٢٨٣.

[٢] جامع البيان، ج ١ ص ٥٤٤.

[٣] السراج المنير، ج ١ ص ٤٢٦. البحر المديد، ج ٢ ص ١٢٩. التفسير المظهري، ج ٣ ص ٢٥٠.

[٤] عناية القاضي و كفاية الراضي، ج ٤ ص ٧٦.

[٥] روح البيان، ج ٣ ص ٤٧.

- القونوي: (وكلمة (ثُمَّ) في (ثُمَّ [أَنْتُمْ] تُشْرِكُونَ) للاستبعاد لأنهم يتركون الشكر العرفي ومن جملته التوحيد بعد

الاعتراف بالنعمة. ...

/ قوله: (تعودون إِلَى الشرك) لما كان المخاطبون مشركين أَوَّلَه بذلك لكن الأولى تدومون عَلَى الشرك (ولا توفون بالعهد)، وإِنَّمَا وضع تشركون مَوْضع لا تشركون).)[1]

كلامه يُشعر بأنه لا يقول أن فترة دعائهم الله بإخلاص لم تكن من التوحيد أو الإيمان، أو بمعنى آخر لم تؤثر على استمراريتهم تحقيق الشرك و لذلك استبعد قول البيضاوي الموحي بانقطاع الشرك في هذه الفترة فآثر قول الإعادة ليدل على ذلك، اما القونوي آثر لفظة (تدومون) أي أنهم لم يرتجعوا و لو لحظة، و كذلك تأويله لدلالة حرف (ثم) لم يجعله للقطع الزمني بل جعله للبعد المعنوي القائم على أن من المستبعد في هذه الحال أن يشركوا بعدها أو يداوموا على الشرك بعدها.

- ابن عاشور: (وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي لمجرد الاهتمام بخبر إسناد الشرك إليهم، أي أنتم الذين تتضرعون إلى الله باعترافكم تشركون به من قبل ومن بعد، ....

وجيء بالمسند فعلا مضارعا لإفادة تجدد شركهم وأن ذلك التجدد والدوام عليه أعجب.)[2]

---

[1] حاشيتا القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ٨ ص ١٤٢ - ١٤٣.

[2] التحرير و التنوير، ج ٧ ص ٢٨٣.

الآية رقم ٣

﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴿٦٧﴾﴾ [الإسراء: ٦٧]

في الآية دلالة قوية على أن نجاتهم كانت مسببة بدعائهم، لأن الله وصف ما يدعونه من دونه لا يستجيبوا و لا يقدروا على نفع أو ضر و هذا هو تفسير (ضل من تدعون) أي لم يكونوا على قدر ما نيط بهم من دعاء لكشف الضر، و يشعر النظم و تشابك الدلالات أنهم كانوا يدعون الله و غيره، فلما ضل ما يدعونه من دون الله و لجأوا إلى الله بالدعاء نجاهم الله، لكي يقيم عليهم الحجة و يستحقوا وصفهم بالإعراض و الكفر، لأنهم اختبروا دعاء الله و دعاء غيره، فلم ينجيهم إلا دعائهم الله وحده.

و الآية تتحدث عن المشركين و لا شك في ذلك لأن الله قد أثبت لهم دعاء غيره و بقرينة الإعراض و الكفر أيضا يتقوى الإثبات، و عليه فترتيب النجاة على دعاء الله وحده و ترتب وصف الإعراض و الكفر بعد النجاة يدل على أنهم في هذا الحال كانوا موحدين الله بدعائهم بعد شركهم بالله في دعاء غيره، و هذا يدل على قبول و تقرير حال توحيدهم و إلا لما ساغ ترتيب وصفهم بالإعراض و الكفر بعد هذه الحال، لأن هذا السَوْق بغرض إظهار التقابل ما بين التوحيد و الكفر.

و ترتيب النجاة من الله على إخلاص و توحيد الله بالدعاء بدخول حرف الفاء يُشعر و بقوة على أن الإخلاص لله بالدعاء سببا لتحقيق المطلوب، و على تأويل آخر تكون الفاء لإظهار معنى التوافقية غير المعللة أو المسببة لأمر على أمر، فتكون النجاة التي من الله هي من قضائه و

قدره لهؤلاء المضرورين في البحر، و هذا الإنجاء قد جاء عقب إخلاصهم الدعاء لله فحكاه الله عنهم ليبين مدى كفرهم لنعمة الإنجاء و ليظهر شركهم بالله بما لا ينفع و لا يضر لأن الأمر كله بيد الله، لأن هذا الموقف كان على مقتضى العقل و الفطرة و الأخلاق أن يستمر هذا الإخلاص لله بالدعاء فلا يناط من قبلهم على مواطن الضرر فقط لأنه هو ربهم في كل الأوقات و الأحوال.

و على هذا فإن الآية سيقت لبيان أن هؤلاء المشركين وقت الشدة و الكرب و الخوف لا يجدون من يدعونه إلا الله، لأنه هو الحق و كل ما هو دونه يضل في هذه الأحوال، لأنه ليس له حضور و لا استحقاق يخوله أن يكون مطلب لكشف الضر بالفطرة و بالعقل و بالحس، و لأنه في حال ضرهم فإن الضار هو الله و في حال كشف الضر فهو الله، ذكر الله حال كشف الضر هنا ليظهر ضلالهم و باطلهم، و أنهم هم أنفسهم يقيمون الحجة على أنفسهم، لأنه من يلجأون إليه لكشف الضر هو نفسه الذي بيده إلحاق الضرر بهم لو شاء، فما الفرق إذن بين الحالين الذي يستدعي دعاؤه في الضر فقط و دعاء غيره في الرخاء ما دام الأمر كله بيده.

و لو ذهبنا لقبول هذا التأويل فإنه يؤدي بنا لتقرير أن الإخلاص في الدعاء ليس سببا قطعيا في تحقيق المطلوب من الله بدعاء الداعي، و تكون الإجابة أو الاستجابة فقط لتقرير حال العبودية الحقة من العبد و اعتبارها حالة صادقة مخلصة موحدة قد حقق من خلالها حكمة خلقه في الدنيا، و أن هذه الحالة القلبية و الجوارحية مأمور بها الإنسان في حياته كلها حتى الممات عليها ليظفر بالجنة و مرضاة الله، و لولا أن هذه الحالة هي المطلوبة من الإنسان و هي المحققة لحكمة خلقه لما أمر الله أن تدوم من الفاعل لها، و لا أن تستأهل أن يقام بها الحجة عليهم، و لا أن

تصلح لأن تكون دليلا على الفطرة التي خلق الناس عليها، و لا أن يعلق عليها الله ألوهيته على خلقه بأنه الأوحد الذي يكشف الضر بدعائه وحده و كذلك يفعلون.

و نذكر تصورا نكشف به أركان الإجابة و الاستجابة للدعاء و علاقته بقضاء الله و قدره، فإذا افترضنا أن هناك من دعا الله وحده مخلصا له الدعاء بأن يشفيه من مرضه، ثم في نفس التوقيت دعا أبو هذا المريض غير الله لكي يشفي ولده من هذا المرض، ثم شُفي المريض من مرضه، فبأي دعاء قد انكشف المرض؟ و من الشافي؟ و من فيهما يملك دليلا على صدق دعواه بأن سبب الشفاء هو من دعاه لا غيره؟.

في هذه الحالة إن الله هو الذي شفى المريض و كشف الضر عنه و لا شك في ذلك، و سننظر معتبرين هذا الشفاء أنه من قضاء الله و قدره، سواء سُبب أو لم يُسبب بالدعاء من كلا الطرفين، فيكون مطلوب الدعاء قد وافق ما قدره الله لهذا المريض و لم يكن سببا حقيقيا، و بهذا يكون قد أشرك بالله الأب بدعائه غير الله، و يكون الابن قد وحد الله بدعائه، و يكون متعلق الجزاء هو الشرك و التوحيد.

و هناك حالة أخرى، اثنان دعوا الله بإخلاص في دعائهم، فأحدهما دعا الله بأن يشفي فلان، و الثاني دعا بأن لا يشفيه الله، و بمنظور الشفاء و عدمه كدليل على استجابة الدعاء فإن الدعوتان لا يمكن أن يستجيب لهما الله رغم كونهما تم إخلاص الدعاء فيهما، فلا بد من توقيع مطلوب أحدهما بالشفاء أو عدمه، و الذي يقع هو من قضاء الله و قدره، فإذا قلنا أن الدعاء سبب للإجابة فقد رجحنا أحدهما بدون مرجح، فلا بد أن يكون إخلاص الدعاء لله بالمدعو به لا يجعله سببا لتحقيق المدعو به، و لا تفسر الإجابة بتحقيق المطلوب و لا تجعل علامة و دليل

عليه، فالمطلوب تحقيقه من الداعي قد يكون مما قدره الله أو لا يكون مما قدره الله، و لا يمكن تصور أن يكون قضاء الله و قدره هو حصيلة استجابة لدعوات الناس له.

و على هذا فلا بد من تفسير حتمية وقوع الإجابة و الاستجابة للدعاء من الله بأنها هو جزاء الإخلاص و توحيد الله بعمل الدعاء و ما تضمنه من تضرع و إنابة و لجوء و ما إلى ذلك من المعاني القلبية التي تؤله المدعو و تحقق مقام العبودية الحقة من الداعي، أما توقيع و تحقيق المدعو به فلا يدل على إجابة أو استجابة الدعاء من الله، لأن هذا متوقف على ما قدره الله و قضى به بمقتضى حكمته و قدرته و مشيئته، و لذلك عندما تعلق الأمر بتحقيق المدعو به قد علقه الله على مشيئته بقوله (إن شاء) أما الإجابة و الاستجابة فبقوله (أجيب دعوة الداعي) و (ادعوني استجب لكم).

فحياة الموحد بالنسبة لما يقدره الله عليه عبادة، فإذا دعا الله بشيء فتحقق، فعليه فيه أن يشكر الله على ما أتاه من نعم و فضل، و إذا لم يكشفه عنه فعليه أن يصبر و يحتسب و يكون له أجر، و كل هذا عبادة لله، فالدعاء عبادة، و الشكر عبادة، و الصبر عبادة، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

و سنلاحظ أن بعض المفسرين يرادف بين الدعاء و العبادة، و بغض النظر عن مدى التلازم بينهما و منشأه فكله صواب من الأمر، فإذا قلنا أن من أخلص الدعاء لله فقد عبده، أو إذا قلنا من يعبد الله فيخلص الدعاء له، فعلى كلا التوجيهين يكون المعبود هو الله وحده و الدعاء يقع له خالصا، و الآية تتحدث عن طائفة من المشركين في حال معين، قد أقرهم الله على إخلاصهم

الدعاء له بغض النظر عن ما ألجأهم إليه فكله بقدر من الله و أمره، و الذي يدل على هذا التقرير أنه أسند ظهور معنى كفر النعمة و الإشراك في الدعاء على هذه الحال من الإخلاص له بالدعاء، فإن لم تكن معتبرة و في حيز القبول لما جاز أن يسند إليها على طريقة التقابل المعنوي لاستحقاق صفة الكفر و الشرك بعدم استمرارها و ديمومتها، لأنه لما تبدل حال الضر و زال عنهم ما ألجأهم لربهم فأخلصوا له الدعاء رجعوا لحال الكفر و الشرك، فلو كانت كل أحوالهم شرك و كفر و إعراض؛ و لم يكن هذا الحال المخصوص بدعاء الله وحده توحيد، لما كان سائغا أن يحكي الله عنهم إحداث حال جديدة تقتضي وصفها بالإعراض و الكفر، لأن الله جعل تبدل حال الضر للنجاة هو مناط الإعراض و الكفر، فلو كان حالهم واحد على الكفر و الإعراض و الشرك فما فائدة تعليق الإعراض و الكفر على تبدل الحال إذن إلا أنهم أحدثوا ما يستوجب ضد ذلك قبل تبديل حال الضر و هذا هو محل الشاهد في الاستدلال على توحيدهم لله بالدعاء في حال معاينة الضر و طلب كشفه و تصويب هذا الحال منهم و أمرهم باستمراره على كل حال.

و لكي لا نطيل في نقول المفسرين فإنهم متفقين على أمور هي عماد و أركان استدلالنا، و منها أن وقت دعاء الله كان بإخلاص في الدعاء و العبادة لله، و أن وصف المفسرين لحالهم بعد النجاة أنهم (رجعوا) لشركهم مرة أخرى و لازم هذا القول أن الحال السابقة لهذه الحال كان مضادا أو مبطلا للشرك، و هذا هو الدليل على قبول و صحة إخلاص المشرك في عمل معين قد حقق فيه كمال الإخلاص و الطاعة لله، و إن كان معظم هذه الآيات في الدعاء فليس لكونه العمل الوحيد المعتبر فيه الإخلاص من المشرك، بل لأن الإخلاص لا يتحقق منهم إلا في أوقات

الشدة و السوء و الأهوال فقط، فليس هناك قصر أو استثناء لنوعية العمل بالدعاء، بل المقصد هو في توفر دواعي الإخلاص و الطاعة وقت الخوف، و عليه فإن تحقق من المشرك في أي وقت إخلاص و طاعة لله بأي عمل شرعي كان فهو محققا للعبادة كما في الدعاء تماما.

و أيضا لأن نوعية المشركين الذين تناولهم القرآن بالذكر مغايرين تماما لنوعية المشركين المنتسبين للإسلام، فهم لن يدعوا الله مثلا بأن يغفر لهم خطاياهم يوم الدين، أو أن يتوفاهم على الإسلام و يلحقهم بالصالحين، و ما إلى ذلك و لكن كل دعائهم لمطلوبات دنيوية و خاصة ما يتعلق بها بالنفس حفاظا على الحياة و لأجل كشف السوء و الضرر لما يلحقهم بأموالهم و أولادهم، و لذلك لم يتوفر لهم صور أخرى غير الدعاء أخلصوا فيه العبادة و الطاعة لله، بل يوجد ما شابه الشرك في بعض نواحيه كالحج مثلا، ففيه يذبحون على الأنصاب و على اسم غير الله و لأوثانهم، و تلبيتهم كانت فيها شركا بالله أيضا، و الطاعة الشركية فيما حلله الله و حرمه عليهم مثل تحريمهم زينة الله و طوافهم عراة، و طوافهم ببعض الأصنام أثناء طوافهم حول الكعبة و ما بين الصفا و المروة.

فلو كان حجهم باطلا من أصله لكونهم مشركين فلما يأمرهم الله بأخذ الزينة عند كل مسجد، و لما يأخذ عليهم صلاتهم التي كانت مكاء و تصدية أي لم تكن على الشكل المطلوب، و لما جعل لهديهم و قلائدهم حرمة، و لما جعل الله لآمين البيت الحرام منهم حرمة، و هذا لا يستشكل عليه بأمر الله أن يمنعوا عن الحج بعد عامهم هذا، أو أنهم لا يقربوا المسجد الحرام لكونهم نجس، فكل هذا لأجل أنهم لم يطيعوا الله فيما أمرهم به من طاعته و توحيده في العبادة في مشاعر و نسائك الحج، فاستوجب تطهير البيت أن لا يقربوه بشركهم هذا، لا أن حجهم

لو وقع كما طلب منهم أنه لا يقبل، و لذلك فقد كفل الله لهم حرمة لو كانوا آمين البيت الحرام حال كونهم يبتغون فضلا من ربهم و رضوانا، و رضوانه لا يكون بشركه و معصيته، ففي حالهم هذا الذي لا يظهر فيه شرك قد كفل الله لهم الحرمة و الإقرار لأنفسهم و لهديهم و لقلائدهم، فإذا أتموا حجهم بدون شرك و عصيان فقد وقع عملهم على الله، أما أنهم لم يرجعوا للطاعة و ظلوا على شركهم فلا يقربوا المسجد الحرام.

و خلاصة مبحث دعاء الكفار و المشركين أنه عبادة لله مجابة من الله على ما تقتضي حكمته من جزيل الثواب و الجزاء، و أن تحقيق و توقيع المطلوب من دعوة الداعي لا يلزم من وقوعه أو عدم وقوعه نفي أو إثبات الإجابة أو الاستجابة لدعائهم، لأن الله وعد بالإجابة و الاستجابة لكل داع له، و علق تحقيق مطلوب الداعي على مشيئته.

- يحيى ابن سلام: (**في البحر ضل من تدعون يعني: ما** تعبدون **من دونه ضلوا عنهم. قال: إلا إياه** تدعونه، **كقوله: بل إياه تدعون [الأنعام: ٤١] يعلمون أنه لا ينجيهم من الغرق إلا الله. قال: فلما نجاكم إلى البر أعرضتم عن الذي نجاكم** ورجعتم **إلى** شرككم. **وكان الإنسان كفورا يعني:** المشرك.) [(١)]

- ابن جرير: (**ضلّ من تدعون: يقول: فقدتّم من تدعون من دون الله من الأنداد والآلهة، وجار عن طريقكم فلم يغثكم، ولم تجدوا غير الله مغيثا يغيثكم** دعوتموه، **فلما دعوتموه وأغاثكم،** وأجاب دعاءكم **ونجاكم** [(٢)] **من هول ما كنتم فيه في البحر، أعرضتم عما دعاكم إليه ربكم من خلع الأنداد، والبراءة من الآلهة، وإفراده بالألوهة** كفرا **منكم بنعمته وَكَانَ الإِنْسَانُ كَفُورًا**

---

(١) تفسير يحيى ابن سلام، ج ١ ص ١٤٩. و به نفسه بدون عزو في تفسير الهواري، ج ٢ ص ٢٨٧، و نفسه لابن أبي زمنين في تفسير القرآن العزيز، ج ٣ ص ٣١. أبو جعفر الغرناطي في ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل (٢/ ٣١٤)، و فيها أن الإنسان هنا هو المشرك، و تم وصف حالهم بعد النجاة بأنه (رجوع). و قد خصص الزجاج الإنسان هنا بالكفار فقال: (الإنسان ههنا يعنى به الكفار خاصة) معاني القرآن، ج ٣ ص ٢٥١، و تعقبه ابن عطية فقال: (وقال الزجاج الْإِنْسانُ يراد به الكفار، وهذا غير بارع.) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٤٧٢).

و كذلك في تفسير القرآن العظيم المنسوب للطبراني: (وأراد بالإنسان الكافر). و السمرقندي في بحر العلوم، ج ٢ ص ٣٢٠. و من ذكر كفر الإنسان فقط بدون ذكر الرجعة: السمعاني في تفسيره، ج ٣ ص ٢٦١. و ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٣٨). القرطبي في تفسيره (١٠/ ٢٩١). و النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٢٦٨). و بمعناه فتح القدير للشوكاني (٣/ ٢٨٩).

(٢) تفسير البغوي، ج ٣ ص ١٤٤. و الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ١٣٧).

يقول: وكان الإنسان [1] ذا جحد لنعم ربه.)[2]

نلاحظ أن ابن جرير الطبري قد جعل دعائهم الله وحده سببا لنجاتهم و جعل النجاة هي عين الإجابة من الله، و على كل لا ضير في ذلك أو غيره بالنسبة لمسألتنا، فهو قد جعل دعائهم محل تعلق الإجابة من الله و أن ذلك قد استوجب أن يخلصوا لله العبادة و الألوهية بعد النجاة و لكنهم بقوا على أندادهم و آلهتهم، فدل على أن حال دعائهم كانوا على حال تُضاد اتخاذ الأنداد و شرك الألوهية و هذا عين التوحيد في العبادة و الألوهية، و نأخذ من تفسيره أنه علق الإجابة على إخلاصهم الدعاء و بهذا فإن دعائهم (عمل) وقع في حيز القبول و هذا هو محل الشاهد على الاستدلال.

- الماتريدي: (أي: **بطل ما كانوا يأملون من عبادتهم الأصنام** إلا العبادة التي كانت لله؛ فإنه لم يبطل ما يؤمل من عبادتهم إياه؛... أو **أن يكون ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ أي: ضل الآلهة التي عبدوها دون اللهَّ** إلا إله الحق **المستحق للعبادة؛ فإنه** أعانكم ونجاكم من الهلاك.

وقوله - عَزَّ وَجَلَّ -: فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ: هكذا كانت عادتهم أنهم إذا خافوا الهلاك

---

[1] قال ابن عطية: (والْإِنْسانُ هنا للجنس) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٤٧٢). و ذكره القرطبي في تفسيره (١٠/ ٢٩١). و بمعناه نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١١/ ٤٧٢) و تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٢/ ٤٠٣). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/ ٣٢١). و الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين (ص: ١٠٦٠). التحرير والتنوير (١٥/ ١٦٠) صرح أنه للجنس.

[2] جامع البيان، ج ١٧ ص ٤٩٧.

على أنفسهم – "أخلصوا الدعاء لله [1]،.... ويحتمل قوله: فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ عن وفاء ما عهدتم، وإنجاز ما وعدتم؛ لأنهم قالوا: لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ، فأعرضوا عن هذا الوعد، ولم يوفوا ذلك.)[2]

فقد أثبت لهم عبادة لله و إخلاص في الدعاء وعهد و وعد لديمومة هذه العبادة و الإخلاص بعد النجاة.

– الواحدي: (قوله تعالى: وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ قال ابن عباس: يريد يا معشر المشركين، يعني أن الخطاب للمشركين، وفَسَّرَ الضر هاهنا نجوف الغرق.

...، و إِيَّاهُ: استثناء[3] بعد الإيجاب،...، قال ابن عباس: نسيتم اتخاذ الأنداد والشركاء

[1] و قاله الطبراني في تفسيره، و: السمرقندي في بحر العلوم، ج ٢ ص ٣٢٠. الواحدي في التفسير البسيط، ج ١٣ ص ٣٩٧. و ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٣٨).

[2] تأويلات أهل السنة، ج ٧ ص ٨٤. زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٣٨). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢١/ ٣٧١).

[3] انظر تفسير كلا نوعي الاستثناء هنا (المتصل و المنقطع) لأبي حيان في البحر المحيط في التفسير (٧/ ٨٢) و جعل الظاهر أنه منقطع. و انظره أيضا أجود في العبارة منه السمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٣٨٤) جعلهما وجهان فقال: (أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنه لم يَنْدَرِجْ فيما ذُكِر، إذ المرادُ به آلهتُهم من دون الله. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنهم كانوا يَلْجَؤون إلى آلهتِهم وإلى الله تعالى.). و تابعه عليه ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٣٣٦)، و حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٦/ ٤٦ – ٤٧)، و حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٠٦٠، بترقيم الشاملة آليا). فتح البيان في مقاصد القرآن (٧/ ٤٢١). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٧/ ٣٤١، بترقيم الشاملة آليا).

وتركتموهم وأخلصتم لله، فَلَمَّا نَجَّاكُمْ: من الغرق والبحر وأخرجكم إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ: عن الإيمان والإخلاص" [(١)]، وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا قال ابن عباس: يريد أهل مكة.

أما القونوي فجعل الظاهر أنه متصل حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١١/ ٥٤٨). و يشهد له ما قاله الشهاب الخفاجي فقال: (وقد قالوا: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، فهو المعبود الحقيقي عندهم فتأمّل.) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٦/ ٤٦ – ٤٧)، و هذا ما أشار إليه مشعرا باختياره الألوسي في روح المعاني لمحمود الألوسي (١٥/ ١١٥). وما رجح أنه متصل أيضا ابن عاشور في التحرير والتنوير (١٥/ ١٦٠) حيث قال: (لأن اسم الله مما يجري على ألسنتهم في الدعاء تارة كما تجري أسماء الأصنام).

[(١)] تفسير السمعاني، ج ٣ ص ٢٦١. و زاد البغوي (الطاعة) تفسير البغوي، ج ٣ ص ١٤٤، و مثله تماما الخازن في لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ١٣٧)، و أيضا ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٣٣٦). و بدون الطاعة في تفسير القرطبي (١٠/ ٢٩١). أما البيضاوي فقال عن المُعرض عنه: (التوحيد) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٢٦١) و تبعه عليه ابن كثير تفسيره (٥/ ٨٨) فقال: (نسيتم ما عرفتم من توحيده)، أما تفسير الجلالين (ص: ٣٧٣) فتابع لفظ البيضاوي، و الإيجي أيضا في جامع البيان في تفسير القرآن (٢/ ٤٠٣)، و أبي السعود في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٥/ ١٨٥)، و المظهري في تفسيره (٥/ ٤٥٧)، و الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين (ص: ١٠٦٠)، و مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (١/ ٦٣١)، و تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٦/ ٤٧٦). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٧/ ٣٤١، بترقيم الشاملة آليا).

و النسفي اقتصر على (الإخلاص) في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٢٦٨)، و كذلك النيسابوري في غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ٣٦٧). و البقاعي أيضا مع تقرير الرجعة للشرك: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١١/ ٤٧٢)، و الخطيب الشربيني في السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/ ٣٢١).

أما الأعقم (الإيمان و الطاعة) تفسير الأعقم – زيدي (١/ ٣٧٠، بترقيم الشاملة آليا). و الشوكاني (الإخلاص لله و توحيده) فتح القدير للشوكاني (٣/ ٢٨٩) و تابعه القونجي في فتح البيان في مقاصد القرآن (٧/ ٤٢١).

وقال أبو إسحاق: **الإنسان هاهنا يعني به** الكفار **خاصة، وفي هذا** احتجاج على الكفار... **أخلصوا الدعاء لله بكشف ذلك البلاء، فلما نَجَّاهم بطروا النعمة** وكفروا به.) (١)

- الألوسي: **(والدعاء في هذا على ظاهره والاستثناء** متصل **بناء على أن (ما) عبارة عن المدعوين مطلقا وأنهم كانوا يدعون الله تعالى وغيره في الحوادث وإن كانت (ما) عبارة عن آلهتهم الباطلة فقط وأنهم كانوا في حالة السراء يدعونها وحدها كما يدل عليه ظاهر ما بعد فالاستثناء منقطع وفسر الدعاء على هذا بدعاء العبادة واللجأ**

وقال أبو حيان: **الظاهر الانقطاع لأنه تعالى لم يندرج في من تدعون إذ المعنى ضلت آلهتهم أي معبوداتهم وهم لا يعبدون الله تعالى** وتعقب بأن مقتضى كونهم مشركين أنهم يعبدونه سبحانه أيضا لكن على طريق الإشراك بل قولهم وما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى كما قص سبحانه عنهم يقتضي أنه جل مجده المعبود الحقيقي عندهم

وقد يقال: **إن الشارع أسقط مثل هذه العبادة عن درجة الاعتبار** فهم غير عابدين الله جل وعلا شرعا **بل قيل إنهم غير عابدين لغة أيضا لأن العبادة لغة غاية الخضوع والتذلل ولا يتحقق**

أما أطفيش فقال: (تخصيص الله بالطلب والعبادة، ورجعتم إلى الإشراك) تفسير أطفيش - إباضي (٥/ ٢٧٠، بترقيم الشاملة آليا).

و الشنقيطي قال: (فأخلصوا العبادة والدعاء له **وحده في ذلك** الحين... [فلما] **وصلوا البر رجعوا إلى ما كانوا عليه من** الكفر) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ١٧٢).

(١) **التفسير البسيط**، ج ١٣ ص ٣٩٧.

ذلك مع الشركة ولو على الوجه الذي زعموه فتأمل.) [١]

و الذي أدى لهذا الإشكال هو نظرة المفسر و بداية تنظيره، فمن نظر للجنة و النار فيكون كلامه عن عبادتهم بعدم اعتبارها و إسقاطها صحيح، و من لم ينظر للجنة و النار و لم يعتبر هذا المستوى من التقعيد فلا يلزمه أن يبطل عبادتهم لله في الدنيا بل و لا استحقاقها ثوابا ما دام عند وزن الأعمال ستكون هباء منثورا مع ذنب الشرك و الكفر، فهو بهذا يلتقي مع الأول و في نفس الوقت يحقق تناغم كل الآيات و لا تعترضه أو تجاذبه آيتين في موضعين يدلان بظاهرهم التعارض أو التخالف، و يكون التقعيد المنوط بجزاء الجنة و النار منوط باسم المشرك و المؤمن، و هذه الأسماء تكون بمنظور الدين و ليس من منظور الأعمال، فالمشرك قد يخلص عبادته لله في بعض الأحوال و لا يستحق بها اسم المؤمن أو المسلم الذي يناط به دخول الجنة، و لكن إخلاصه في العمل لله يجازيه الله عليه و يقبله منه و يحثه و يحجه لكي يديم عليه بعقد قلبه على توحيده فيجعله دينا له و يموت على ذلك فيدخل الجنة.

و قد أناط الله استحقاق دخول النار و عدم المغفرة على الشرك و ليس على عدم العبادة و لا على رد العبادة، و عليه فلا يلزم من رد عبادة المشركين لله أو حتى عدم قبولها منهم أو عدم اعتبارها شرعا أن تكون سبب خلودهم في النار، لأن التصريح بالخلود في النار على الشرك بالله و ليس عبادتهم له حال كونهم من المشركين، و لا يوجد أن الله يرد عبادتهم له حال كونهم مخلصين بل العكس هو الصحيح كما مر بنا في آيات كثيرة جدا، بل الذي يُرد هو العمل الذي وقع به الشرك مع الله في العبادة و الطاعة فقط.

---

[١] روح المعاني لمحمود الألوسي (١٥/ ١١٥).

الآية رقم ٤

﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴿٧٧﴾﴾ [الفرقان: ٧٧]

قد يكون المعنى أن وزن و قدر هؤلاء المشركين عند الله لا قيمة له، أي وجودهم كعدمهم بالنسبة لخلقهم للعبادة، فلم يحققوا ما خلقوا له إلا دعاؤهم في أوقات الشدة و السوء و الضر بما اشتمل عليه دعاؤهم من تضرع و إنابة و إخلاص الدين لله، و بعودهم للشرك مرة أخرى بعد كشف السوء و الضر عنهم فقد قصروا عن عبادتي حق العبادة التي تجب أن تطول حياتهم كلها و ليس أوقاتا و أحوالا فيها و لسوف يلزمهم ما قامت به الحجة عليهم في هذه الأحوال التي أخلصوا لله فيها و بما كذبوا فيلقوا جزاؤهم على ما اقترفوه و كسبته أيديهم، و قد اعتبرت هذا التأويل ظاهرا لأنه وقف على الكلمات كما تؤديه من معنى أصلي، و أخص بالذكر كلمة (دعاؤكم) فاستعملناها في الدعاء كما هو مذكور في كثير من الآيات التي تناولتهم، و في نفس الوقت لم نبعد عن تأويل الدعاء بما يلزم منه من العبادة، لأنه أظهر و أجلى عمل فيه معنى و تحقيق العبادة.

و بهذا فهذا التأويل إن لم يكن أظهرهم للسياق و المعنى فأقله هو أول من يدخل في تأويل المفسرين للدعاء على أنه دعوة الله إياهم للتوحيد و الإيمان و الإخلاص، و القدر الذي يتواجد على جميع الاحتمالات التأويلية لهذه الآية هو محل الشاهد من إيراده و هو القدر الذي من أجله استعمل (لولا) الذي يشعر باستثنائية من استحقاق الذم على ما يفعلوه و المستفاد من استعمال كلمة (يعبأ) فكأن المعنى المقصود أن هناك قدر من الالتفات بالرعاية لأجل تحقيق (دعاؤكم)

فإن كان الدعاء منهم لله فهو عين المقصود سواء كان الدعاء على ظاهره أم تأولناه بالعبادة، و أيضا لو كان الدعاء من الله لهم بالعبادة فهو أيضا داخل في مقصودنا لأنهم بتحقيق دعائهم لله فقد أطاعوه في دعائه لهم، و قد أكثر الله من ذكر دعائهم لله في أحوال و أوقات متنوعة.

أما إثبات التكذيب في حقهم لهذا الدعاء و استحقاق معنى (لزاما) عليه فهو لا يعارض قصدنا بالاستدلال، لأننا لم نقل أن بمجرد دعائهم الله بتضرع و إخلاص و إنابة في بعض أحوالهم و قبول هذا العمل منهم أنهم يستحقون عليه الجنة و المغفرة لشركهم السابق و اللاحق على حال توحيدهم و عبادتهم الله في الدعاء، و لا نقول أن هذا التأويل هو الوحيد للآية، بل هناك تأويلات أخرى تنتظم مع سياق الآية توافقا بليغا أيضا و قد ساقها المفسرون في كتبهم عند تفسير هذه الآية، و بهذا و على جميع مستويات التأويل الخاصة بهذه الآية فإنها محل استشهاد و استدلال بها على الاعتبار الشرعي لدعاء المشركين لله حال كونهم مخلصين.

و من القرائن على اعتبار هذا التأويل قول بعض أهل العلم في تفسير (لزاما) أنه سيكون على قدر عمل الخير و الشر، و بالطبع فإن إخلاصهم و إنابتهم لله تضرعا في الدعاء ستكون في جانب الخير من أعمالهم، و بتأويلهم هذا فإنه يشعر بأن حال المشركين ليس كله تكذيب.

و بطريقة أخرى لاستخراج المعنى كأن المساق لإيجاد مبرر لإبقائهم و هو أن الله يدعوهم للتوحيد لعلهم يهتدون أما حال وجودهم على الكفر و الشرك و المعاصي فلا معنى له، و من هنا يكون تحقيقهم لبعض دعوة الله لهم بالتوحيد و نهيهم عن الفساد في الأرض في دعائهم لله منيبين إليه أو تضرعا أو بإخلاص هو ما يبرر إبقائهم.

و التذرع لتسويغ تأويل على تأويل آخر حق مكفول لرؤية المفسر أو المؤول، و من اعتمد منهم على لزوميات بعض الكلمات في الآية لاختيار تأويل على تأويل مثل كلمة (كذبتم) و مدى اتساقها مع كلمة (دعاؤكم) فيرجح أنها دعوة الله لهم بالتوحيد و الإيمان، و أن المُكَذَّب هنا هو محمد ﷺ، و توسلوا لهذا الترجيح بأمور ليست صريحة و لا وقَّافة مع ظاهر النظم، و منها حذف متعلق الدعاء؛ فالأولى أنه عامل مرجوح و ليس راجح لأن نقدره من دلالة (كذبتم) فنقدره بأن المكذب به لا بد و أن يكون هو الداعي أي محمد ﷺ، فكأنه بناء تقدير على تقدير و هذا يجعله ليس بالقوي.

أما الوقف على ظاهر النظم و مكوناته سيكون فاعل الدعاء هم المخاطبين، و المفعول هو (ربي) أي الذي يدعوه بدعائهم، و من ثم يتضح بجلاء معنى و دلالة نفي المبالاة لكونهم مشركين بالله فهم يدعون غير الله في معظم أحوالهم، ثم يجيء الاستثناء في أحوال الشدة و الأهوال و السوء فيرجعوا فيه إلى الله منيبين إليه و مخلصين له الدين، و متضرعين أيضا إلى الله، و هذه هي الحال التي يعبأ بهم ربهم فيكشف عنهم السوء و الضر و البلاء، ثم يأتي بلاغة استعمال حرف (الفاء) التي تفيد المفارقة التعجبية في التنقل من حال لحال، مع (قد) التي تفيد تحقيق وقوع الكذب من قوله (كذبتم)، فننظر الآن من أين جاء الكذب و ما مدى بلاغة ذكره هنا في هذا النظم.

فقد ذكر الله عنهم مدى تعاهدهم مع الله لأن أنجاهم و رفع عنهم السوء و العذاب أن يخلصوا له الدعاء دون شركائهم و يديموا الشكر له، فيفعل الله بهم ما علقوا عليه هذا العهد، و لكن سرعان ما يعودون للشرك و كفر النعمة، و ليس هذا إلا كذب صراح، لأنهم هم أنفسهم

الذين عاهدوا الله عليه و لم يلجئهم أحد لذلك، و لهذا فهو يجلي حقيقة الكذب في أظهر صورها، لأنه كذب على النفس و كذب على الله بالقول و بالفعل، و ما يظهر هذا المعنى أيضا أنهم أنفسهم من عاينوا الصدق في الإخلاص و اللجوء إلى الله في الحياة الدنيا، و عاينوا كذب ألوهية من يدعونه غير الله، و ليست أمورا تحكى لهم أو أوامر لم يلمسوا لها حق و حقيقة، و هذا يقوي من معنى الكذب بكل صوره و أشكاله، و هو ما انعكس على وزن الكلمة فشدد حرف (ذّ) ليدل على تكرر وقوع الكذب و يدل على تجذره و تعدد ألوانه و أشكاله، كأنه لم يغادر شكل من أشكال الكذب إلا أتى عليه مشتملا.

و حشد الأدلة من آيات القرآن على هذه الصورة كثيرة جدا و متنوعة جدا، فكلها تؤكد على أنهم يدعون الله (دعاء) بتوحيده بهذه العبادة و هذا مناط أن عبأ الله بهم في هذه الحال، ثم كلها تؤكد على أنهم وعدوا الله و أنفسهم أنهم يديموا هذا التوحيد و الإخلاص، و كلها تؤكد أنهم كذبوا في دعواهم الإخلاص فأشركوا و كفروا بعد النجاة و كشف السوء و الضرر، و أنه لو لم يكن حال الإخلاص حال من يعبأ الله بهم لأغرقهم أو تركهم لأن يغرقوا و يلحقهم الضر و السوء كما تقتضي سنن الكون و الطبيعة و الأسباب الدنيوية، و لكن ما يؤكد أن الله عبأ بهم أنه نسب نجاتهم و كشف السوء عنهم لنفسه، ليدل على أنه فعله هو لهم تجاه دعائهم له بإخلاص و تضرع، و لولا ذلك الدعاء منهم لتركهم للموت و الضرر فهو لا يعبأ بهم أصلا لكونهم مشركين و كفار.

- ابن جرير الطبري: (وقال بعض أهل العلم بكلام العرب: معنى ذلك: فسوف يكون جزاء يلزم كل عامل ما عمل من خير أو شرّ. وقد بيّنا الصواب من القول في ذلك.)[1]

- ابن أبي حاتم: (... قال: سمعت الوليد بن أبي الوليد يقول: بلغني أن تفسير هذه الآية قل ما يعبؤا بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذبتم ما خلقتكم لي بكم حاجة إلا أن تسألون فأغفر وتسألوني فأعطكم.)[2]

- الثعلبي: (واختلف العلماء في معنى هذه الآية فقال قوم: معناها قل ما يعبأ بخلقكم ربي لولا عبادتكم وطاعتكم إياه، يعني أنه خلقكم لعبادته نظيرها قوله سبحانه وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون وهذا معنى قول ابن عباس ومجاهد،...[3]

"""وقال آخرون: قل ما يعبأ بعذابكم ربي لولا دعاؤكم إياه في الشدائد[4]، بيانه فإذا ركبوا في

---

[1] جامع البيان، ج ١٩ ص ٣٢٥.

[2] تفسير ابن أبي حاتم، ج ٨ ص ٢٧٤٥.

[3] المحرر الوجيز، ج ٤ ص ٢٢٣. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج ٥ ص ٤٠.

[4] تفسير البغوي، ج ٣ ص ٤٦٠. و نسبه ابن عطية للنقاش و غيره: (وقال النقاش وغيره المعنى لولا استغاثتكم إليه في الشدائد ونحو ذلك فذلك هو عرف الناس المرعي فيهم) المحرر الوجيز، ج ٤ ص ٢٢٣، و مثله في تفسير القرطبي، ج ١٣ ص ٨٥. مفاتيح الغيب، ج ٢٤ ص ٤٨٩. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج ٥ ص ٤٠، فقال: (: لولا دعاؤكم موجود أو كائن لهلكتم). اللباب في علوم الكتاب، ج ١٤ ص ٥٧٩، جعله أول ما ذكر من أقوال. غرائب القرآن، ج ٥ ص ٢٥٨. الجلالين، ص ٤٧٩، اختياره. الجواهر الحسان، ج ٤ ص ٢٢٢، ثم قال الثعالبي: (والحق أن الآية محتملة لجميع ما تقدم، ومن ادعى التخصيص فعليه بالدليل). و هو اختيار ابن التمجيد في حاشيتا القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ١٤ ص ١٧٠. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ج ٢ ص ٦٧٨، ذكره كأحد الأقوال. البحر المديد، ج ٤ ص ١٢٠، اختياره. التفسير المظهري (٧/ ٥٧) أحد الأقوال. حاشية

الفلك دعوا الله مخلصين له الدين ونحوها من الآيات..../

... الوليد بن الوليد يقول: بلغني أن تفسير هذه الآية قل ما يعبؤا بكم ربي لولا دعاؤكم يقول: ما خلقتكم وبي إليكم حاجة إلا أن تسألوني فأغفر لكم، وتسألوني فأعطيكم.[(١)]...

وقال بعض أهل المعاني: يعني فسوف يكون جزاء يلزم كل عامل ما عمل من خير أو شر،...)[(٢)]

- الماوردي: (قوله تعالى: قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي فيه وجهان: أحدهما: ما يصنع، قاله مجاهد، وابن زيد. الثاني: ما يبالي، قاله أبو عمرو بن العلاء. [(٣)]

لَوْلاَ دُعَآؤُكُمْ فيه وجهان: أحدهما: لولا عبادتكم وإيمانكم به، والدعاء العبادة [(٤)].

الصاوي على الجلالين، ص ١٣٣٥، اختيار. فتح القدير للشوكاني (٤/ ١٠٥) كقول. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، اختيار. فتح البيان في مقاصد القرآن (٩/ ٣٥٧) اختيار. و بمعناه تفسير أطفيش - إباضي (٧/ ٩٤، بترقيم الشاملة آليا) و بالتصريح في هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٩/ ٣٧٥، بترقيم الشاملة آليا).

و كأحد التوجيهات يقول الشنقيطي: (والثاني منها: أن المعنى: لولا دعاؤكم أيها الكفار له وحده عند الشدائد والكروب، أي: ولو كنتم ترجعون إلى شرككم، إذا كشف الضر عنكم.) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٦/ ٨٢).

(١) تفسير البغوي، ج ٣ ص ٤٦٠. مفاتيح الغيب، ج ٢٤ ص ٤٨٩.

(٢) الكشف و البيان، ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) يقول الكرماني: (قيل: مَا للنفي، أي لا وزن لكم عنده لولا تضرعكم.) غرائب التفسير و عجائب التأويل، ج ٢ ص ٨٢٤.

(٤) مفاتيح الغيب، ج ٢٤ ص ٤٨٩. تفسير ابن رجب الحنبلي، ج ٢ ص ٥٠. غرائب القرآن، ج ٥ ص ٢٥٨. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ج ٢ ص ٦٧٨. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج ٦ ص ٤٣٨.

الثاني: لولا دعاؤه لكم إلى الطاعة، قاله مجاهد.[1]

"ويحتمل ثالثاً: لولا دعاؤكم له إذا مسكم الضر وأصابكم السوء رغبة إليه وخضوعاً إليه.

فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فيه وجهان: أحدهما: كذبتم برسلي. الثاني: قصرتم عن طاعتي مأخوذ من قولهم قد كذب في الحرب إذا قصّر." [2]

لِزَاماً فيه أربعة أوجه: أحدها: أنه عذاب الدنيا وهو القتل يوم بدر، قاله ابن مسعود وأُبي. **الثاني: عذاب الآخرة في القيامة، قاله قتادة. الثالث: أنه الموت، قاله محمد بن كعب،...** **الرابع: هو لزوم الحجة في الآخرة على تكذيبهم في الدنيا، قاله الضحاك،** وأظهر الأوجه أن يكون اللزام الجزاء للزومه، **والله أعلم.)** [3]

* ابن تيمية: (**قِلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ [الفرقان: ٧٧] أي:** دعاؤكم إياه، وقيل: **دعاؤه إياكم إلى عبادته،...،** وهو الأرجح من القولين. **وعلى هذا، فالمراد به نوعي الدعاء،** وهو في دعاء العبادة أظهر، **أي: ما يعبأ بكم لولا أنكم ترجونه، وعبادته تستلزم مسألته. فالنوعان داخلان فيه.)** [4]

---

[1] مفاتيح الغيب، ج ٢٤ ص ٤٨٩. تفسير ابن رجب الحنبلي، ج ٢ ص ٥٠. غرائب القرآن، ج ٥ ص ٢٥٨. و هو ترجيح ابن عاشور في التحرير والتنوير (١٩/ ٨٦).

[2] غرائب التفسير و عجائب التأويل، ج ٢ ص ٨٢٥. أنوار التنزيل، ج ٤ ص ١٣٢. إرشاد العقل السليم، ج ٦ ص ٢٣٢.

[3] النكت و العيون، ج ٤ ص ١٦٢. زاد الرازي: (دعاؤكم يعني لولا شكركم له على إحسانه لقوله: ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم [النساء: ١٤٧]) مفاتيح الغيب، ج ٢٤ ص ٤٨٩.

[4] التفسير من مجموع الفتاوى، ج ٣ ص ٢٣١.

- ابن جزي: (وفي معنى الدعاء هنا ثلاثة أقوال: الأول: أن المعنى إن الله لا يبالي بكم لولا عبادتكم له، فالدعاء بمعنى العبادة وهذا قريب من معنى قوله تعالى وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات: ٥٦]

الثاني: أن الدعاء بمعنى الاستغاثة والسؤال، والمعنى لا يبالي الله بكم، ولكن يرحمكم إذا استغثتم به ودعوتموه ويكون على هذين القولين خطابا لجميع الناس من المؤمنين والكافرين[١]، لأن فيهم من يعبد الله ويدعوه، أو خطابا للمؤمنين خاصة، لأنهم هم الذين يدعون الله ويعبدونه، ولكن يضعف هذا بقوله «فقد كذبتم»

الثالث: أنه خطاب للكفار خاصة والمعنى على هذا: ما يعبأ بكم ربي لولا أن يدعوكم إلى دينه، والدعاء على هذا بمعنى الأمر بالدخول في الدين،... فَقَدْ كَذَّبْتُمْ هذا خطاب لقريش وغيرهم من الكفار دون المؤمنين فَسَوْفَ يَكُونُ لِزاماً أي سوف يكون العذاب لزاما ثابتا)[٢]

- أبو حيان: (والذي يظهر أن قوله قل ما يعبؤا بكم خطاب لكفار قريش القائلين نسجد لما تأمرنا أي لا يحفل بكم ربي لولا تضرعكم إليه واستغاثتكم إياه في الشدائد.

[١] و هو أحد توجيهات الشنقيطي: (وعلى هذا القول فالخطاب عام للكافرين والمؤمنين، ثم أفرد الكافرين دون المؤمنين بقوله: فقد كذبتم الآية.) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٦/ ٨٢).

[٢] التسهيل لعلوم التنزيل، ج ٢ ص ٨٧.

فقد كذبتم بما جاء به الرسول ﷺ، فتستحقون العقاب فسوف يكون العقاب) [1]

- البقاعي: (بكم أي أيها الكافرون... لولا دعاؤكم أي نداؤكم له في وقت شدائدكم الذي أنتم تبادرون إليه فيه خضوعاً له به لينجيكم، فإذا فعلتم ذلك أنقذكم مما أنتم فيه[2]،...، ولولا دعاؤه إياكم لتعبدوه رحمة لكم... فقد كذبتم أي فتسبب عن ذلك لسوء طباعكم ضد ما كان ينبغي لكم من الشكر والخير...، وتركتم ذلك الدعاء له وعبدتم الأوثان،...، أو ما يعتد بكم شيئاً من الاعتداد لولا دعاؤكم إياه وقت الشدائد، فهو يعتد بكم لأجله نوع اعتداد،...، أو ما يصنع بكم لولا دعاؤه إياكم إلى طاعته،...، والحاصل أنه ليس فيكم الآن / ما يصلح أن يعتد بكم لأجله إلا الدعاء، لأنكم مكذبون،....)[3]

---

(1) البحر المحيط، ج ٨ ص ١٣٤. و جعل البقاعي الخطاب للكافرين فقط، نظم الدرر، ج ١٣ ص ٤٣٨. و كذلك الخطيب الشربيني في السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ج ٢ ص ٦٧٨. و أبو السعود في إرشاد العقل السليم، ج ٦ ص ٢٣٢. و الخفاجي في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج ٦ ص ٤٣٨. و ابن عجيبة في البحر المديد، ج ٤ ص ١٢٠. و أطفيش في تفسيره - إباضي (٧/ ٩٤، بترقيم الشاملة آليا). التحرير والتنوير (١٩/ ٨٦).

(2) يقول السيوطي: (قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فيه عظم فضيلة الدعاء) الإكليل في استنباط التنزيل، ص ١٩٨.

(3) نظم الدرر، ج ١٣ ص ٤٣٨ – ٤٣٩.

الآية رقم ٥

﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥]

في هذه الآية لم يتم تعيين ظرف معين حينه دعوا الله مخلصين له الدين لأجل كشفه عنهم، بل بدأوا إخلاصهم الدين بالدعاء منذ ركوب الفلك حتى نجاتهم إلى البر، فقد تكون النجاة بأنهم وصلوا للبر سالمين، أو قد اعترضهم هول و خوف من الغرق فدعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر بادروا إلى تحقيق الشرك من جديد، و قد يكون الشرك هو إلصاق سبب النجاة لبعض تسببهم في دفع الغرق عنهم بأي شيء كان و نسوا الله الذي دعوه مخلصين له الدين، أو أنهم أضافوا نجاتهم لمن يدعونه من الشركاء، و لكن الأظهر في المعنى أنهم أحدثوا شركا بعيدا عن ما أخلصوه لله بالدعاء في الفلك، و كأن الواجب عليهم بمقتضى نجاتهم لما أخلصوا الدين لله بالدعاء أن يديموا الإخلاص لله في كل أمر لأنه ما زال رب البحر و رب البر.

و الشاهد أن إخلاصهم الدين لله كان على التوحيد و الطاعة الكلية لله، و بدأوا بأولها دخولا في هذا الإخلاص الديني لله و هو الدعاء له وحده، و نظرا لضيق الأفق و خسة الطبع فهم لا يتدينوا لله بالإخلاص إلا في أحوال معاينة السوء و الضر فقط و لأمور دنيوية فقط، فسلامة الأنفس و الأموال التي في الفلك لا يبتغى من وراءها عبادة لله و طلبا لمرضاته و مغفرته لأجل حسن الثواب بالجنة في الأخرة، فهم لم يطلبوا النجاة لأن يمد الله في أعمارهم فيحسنون العبادة و الطاعة و يتداركون ما اقترفوه من شرك بالله و معاصي و ذنوب، بل طلبا لمد العمر لأجل الزيادة و الاستكثار من الأموال فقط كأنهم مخلدون في الدنيا.

و الاستدلال من استعمال (إذا) في قوله (إذا هم يشركون) للمفارقة ما بين حالين متضادين، الأول و هو الإخلاص الديني لله بالدعاء، و الحال الثاني المضاد له أي الذي أبطله و هو إحداث شرك جديد، سواء بإبطال ما وحودوا الله به من قبل أي بإخلاص الدعاء لله أو بأي شرك أخر ينقض ما أحدثوه من توحيد و إخلاص الدين لله بالدعاء، أي كأن الركوب في الفلك و استشعار الموت كان سببا لإخلاص الدعاء لله، و الدعاء كان مدخلا لتحقيق التوحيد الكلي، و بمعنى أخر أنهم وحدوا الله بالعبادة و بمقتضى ظرف ركوبهم في الفلك فلم يسعهم عبادة غير الدعاء فأخلصوا لله فيها، فليس هناك متسع لأن يتواجد نسك و عبادات أخرى (على أظهر الأحوال) يمكن توحيد الله فيها أو حتى الشرك معه فيها غير الدعاء و التضرع.

و كذلك الاستدلال من استعمال المضارع في قوله (يشركون) لكي يناط به النقض و إحداث الإبطال لما وحودا الله به و كان مدخلا في إخلاص الدين لله، أي لم يكن تعليق إظهار النقض و الإبطال معلقا على أشخاصهم (مشركين) بل على ما أحدثوه من أفعال، و منه فلم يستصحب اسم الفاعل من الشرك (مشرك) في حال وصفهم بالإخلاص و التدين لله و عمل الدعاء، لأنهم قبل ركوب الفلك مشركين، و كذلك بعد النجاة و إحداث الشرك، و هذا يدل بدوره على أن إحداثهم الإخلاص أبطل تسميتهم بالمشركين أو على أقل الأحوال ألغى اعتباره أن يتعلق به حكم شرعي لما يحدثوه من أعمال موافقة للشرع و وقعت خالصة لله، أو كان النظر معلقا فقط بالأعمال و صفاتها الشرعية بدون إدخال اسم الفاعل في العلة أو الوصف الشرعي لقبول أو رد الأعمال الموافقة للشرع، فإذا أحدثوا توحيدا و طاعة و إخلاص قبل منهم و اعتبر شرعا، و إذا أحدثوا شركا كان مردود عليهم و مؤاخذين به.

و سنورد بعض تفاسير العلماء حول هذه الآية التي يكون محل الاستشهاد منها هو التأكيد على مرحلتين أحدهما توحيد عبادة و الأخرى شرك، و استعمال كلمات تدل على هذه الانتقالية المضادة في حقيقة كل منهما مثل (صاروا–جعلوا– عادوا – رجعوا) أو التدليل على نفس المعنى بحرف التشبيه الكاف.

* مقاتل بن سليمان: (فإذا ركبوا في الفلك يعني السفن يعني كفار [1] مكة يعظهم ليعتبروا دعوا الله مخلصين له الدين يعنى "موحدين له التوحيد [2] فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون/ "فلا "يوحدون كما يوحدونه"[3]- عز وجل- في البحر)[4]

* الفراء: (يخلصون الدعاء والتوحيد إلى الله في البحر، فإذا نجاهم صاروا إلى عبادة الأوثان.)[5]

* الطبري: (يقول: أخلصوا لله عند الشدّة التي نزلت بهم التوحيد، "وأفردوا له الطاعة [6]"، وأذعنوا له بالعبودة، ولم يستغيثوا بآلهتهم وأندادهم، ولكن بالله الذي خلقهم َلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى

---

[1] يقول ابن عاشور: (فضمائر جمع الغائبين عائدة إلى المشركين.) التحرير والتنوير (٢١/ ٣٢).

[2] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٦٤٠)، حيث قال: (موحدين). التفسير البسيط (١٧/ ٥٦٠) فقال: (كما وحدوه). تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ٧٦) قال: (ووحدوا وأخلصوا)، و نفسه لابن عادل اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٣٧٧). و قال النيسابوري: (بالتوحيد والإخلاص) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٣٩٦). و قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٤/ ٤٧٦): (مخلصين بالتوحيد) و نفسه للشربيني في السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ١٥٣).

[3] التفسير البسيط (١٧/ ٥٦٠) فقال: (فلا يوحدونه كما وحدوه).

[4] تفسير مقاتل، ج ٣ ص ٣٨٩.

[5] معاني القرآن للفراء (٢/ ٣١٨).

[6] التفسير البسيط (١٧/ ٥٦٠)، فقال: (أفردوا الله بالطاعة).

الْبَرِّ يقول: فلما خلصهم مما كانوا فيه وسلَّمهم، فصاروا إلى البرّ، إذا هم يجعلون مع الله شريكا في عبادتهم، ويدعون الآلهة والأوثان معه أربابا.) [1]

* الماتريدي: (أخبر أنهم أخلصوا الدِّين لله إذا ركبوا في الفلك،... أخرجهم منها فعادوا [2] إلى ما كانوا....

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٠/ ٦٠).

[2] تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني، قال: (عادوا إلى شركائهم). و التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٨/ ٢١٦، بترقيم الشاملة آليا)، حيث قال: (يعودون إلى ما كانوا عليه من الإشراك). والواحدي في التفسير البسيط (١٧/ ٥٦٠)، فقال: (عادوا إلى كفرهم)، و نفسه للبغوي في تفسيره إحياء التراث (٣/ ٥٦٧). تفسير السمعاني (٤/ ١٩٣) فقال: (عادوا إلى ما كانوا عليه). و الزمخشري في الكشاف فقال: (عادوا إلى حال الشرك). أما ابن عطية قال: (يرجعون إلى ذكر أصنامهم) = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٣٢٥). و الرازي يقول: (عادوا... و أشركوا) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ٧٦). و البيضاوي (المعاودة إلى الشرك) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ١٩٩). و النسفي (عادوا إلى حال الشرك) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٦٨٦). و الخازن قال: (عادوا إلى ما كانوا عليه من الشرك) لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ٣٨٥). و أبو حيان (عادوا إلى شركهم) البحر المحيط في التفسير (٨/ ٣٦٦). و ابن عادل (عادوا... و أشركوا، عادوا إلى كفرهم) اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٣٧٧). و النيسابوري (عادوا... و أشركوا) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٣٩٦). و الشربيني يقول: (يشركون كما كانوا... عادوا إلى كفرهم) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ١٥٣). و أبو السعود قال: (المعاودة إلى الشرك) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٤٧). و ابن عجيبة قال: (عادوا إلى حال الشرك) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣١٩). المظهري (المعاودة إلى الشرك) التفسير المظهري (٧/ ٢١٥). و الصاوي: (عادوا إلى شركهم) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٤٤٧، بترقيم الشاملة آليا). و الشوكاني: (المعاودة إلى الشرك) فتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٤٤). و نفسه روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٣). فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/ ٢١٧). و بنحوه مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٢٢٢).

كأن إخلاص الدعاء في الفلك لم يكن إخلاص اختيار، ولكن إخلاص دفع البلاء عن أنفسهم؛ إذ لو كان ذلك إخلاص اختيار، لا دفع البلاء لكانوا لا يتركون ذلك في الأحوال كلها، فهذه الآية وإن كانت في أهل الكفر، ففي ذلك - أيضًا - توبيخ لأهل الإسلام) [١]

و يجب التنبه لوصف الماتريدي لحال كونهم مخلصين الدين لله في الفلك أنه ليس إخلاص اختيار، فهذا لتبرير لما لا يكون كل أحوالهم إخلاص لله كهذه الحال فقط، أما أن يكون فيه نيل من الإخلاص فلا، أو تقليل من تمامه أو كمال وصفه فلا، و الشاهد أن إخلاصهم في هذه الحال معتبر و صحيح و بلغ في استقلاله بالتمام الشرعي أنه مطلوب أن يداوموا عليه بعد وصولهم للبر، فلو كان فيه شائبة لما صلح أن يتم وصفه من الله نفسه بأنه (إخلاص الدين لله) و لا أن يُطالبوا على دوامه أو يتم وصف سوء عملهم أنهم لم يداوموا عليه فنقضوه بالشرك.

* الزمخشري: (دعوا الله مخلصين له الدين كائنين في صورة من يخلص الدين لله من المؤمنين [٢]، حيث لا يذكرون إلا الله ولا يدعون معه إلها آخر. وفي تسميتهم مخلصين: ضرب من التهكم [٣] فلما نجاهم إلى البر وآمنوا عادوا إلى حال الشرك) [٤]

---

[١] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٨/ ٢٤٤).

[٢] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ١٩٩) نفس العبارة. و كذلك النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٦٨٦). و أبو حيان في البحر المحيط في التفسير (٨/ ٣٦٦). و أبو السعود في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٤٧). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣١٩). التفسير المظهري (٧/ ٢١٥). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٣).

[٣] فسره البقاعي بقوله: (فصح أنهم لا يعلمون، لأنهم لا يعقلون، حيث يقرون بعجز آلهتهم ويشركونها معه، ففي ذلك أعظم التهكم بهم) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٤/ ٤٧٦).

[٤] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٤٦٤).

و نعتقد أن الزمخشري لا يقصد بالتهكم هنا أن إخلاصهم غير مطابق لما أراده الله منهم، و لكنه قد يريد أن إخلاصهم هذا لم يكن في محل التمام و الكمال لما يرجى من العبد المخلص أن يداوم عليه حيث أخلص في مقام الخوف و الضعف فقط، و هذا لأنهم كانوا من قبل الركوب مشركين ثم عادوا بعد النجاة إلى البر مشركين، أي أن إخلاصهم كان لأجل الحرص على حياتهم فقط لا لأجل الإخلاص لله على سبيل التعبد المحقق لحكمة خلقهم، فهذا هو المعنى من التهكم هنا أي أن متعلقه هو سياق تحقيق إخلاصهم المؤقت في جانب طول حياتهم أو بسياق إخلاصهم في موقف معين دفعهم إليه الخوف من الموت فقط لا حق الله عليهم في أن يعبدوه مخلصين له الدين، و كل هذه المعاني لا تنتقص من إخلاصهم في هذا الحال شيئا.

و استعماله لوصف حالهم على الفلك بـ (صورة) في عبارته (صورة من يخلص الدين لله من المؤمنين) لأجل أن يبرز الفارق بين إيمان المؤمنين حقا و بين إيمان الراكبين في الفلك الذي هو مؤقت لغرض معين، فتبادر التقليل أو الأخذ من تمام الوصف المذكور في قوله تعالى مخلصين له الدين هو من منظور ما يجب أن يكون في حق العبد تجاه المعبود الحق، و ليس في وقت الشدة و الخوف فقط، أما نفس الإخلاص في هذه الحال هو متماثل مع المؤمن تماما.

- القرطبي: ((دعوا الله مخلصين له الدين) أي صادقين في نياتهم، وتركوا عبادة الأصنام ودعاءها. (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) أي يدعون معه غيره، وما ينزل به سلطانا.)[1]

* البيضاوي: (فَإِذا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ متصل بما دل عليه شرح حالهم "أي هم على ما وصفوا به

---

[1] تفسير القرطبي (١٣/ ٣٦٣). فتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٤٤). فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/ ٢١٧).

من الشرك [1] فإذا ركبوا البحر. دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كائنين في صورة من أخلص دينه من المؤمنين حيث لا يذكرون إلا الله ولا يدعون سواه لعلمهم بأنه لا يكشف الشدائد إلا هو. فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ فاجؤوا المعاودة إلى الشرك.)[2]

- ابن كثير: (أخبر تعالى عن المشركين أنهم عند الاضطرار يدعونه وحده لا شريك له، فهلا يكون هذا منهم دائما فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين كقوله تعالى: وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم [الإسراء: ٦٧] الآية)[3]

و لا يخفى ما تدل عليه كلمة ابن كثير (دائما) حين وصف مدى إخلاصهم لله بالدعاء و التوحيد، فهي تقرر أمثلية إخلاصهم بالنسبة لأمر الله و طاعته في إخلاص الدعاء و الدين كله في هذه الحال و أنهم لو استمروا على ذلك لفازوا بالدنيا و الآخرة.

---

[1] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ٣٨٥). و النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٦٨٦). أبو حيان في البحر المحيط في التفسير (٨/ ٣٦٦). السمين في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٢٧). و ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٣٧٧). و أبو السعود في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٤٧). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣١٩). التفسير المظهري (٧/ ٢١٤).

[2] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ١٩٩). و نفسه في تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٦٨٦).

[3] تفسير ابن كثير ط العلمية (٦/ ٢٦٤). و يقول الإيجي: (في بعض الأحيان يعترفون بوحدانيته) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٢٨٩). و المراغي: (وليتهم استمروا على ذلك، ولكن سرعان ما يرجعون القهقري) تفسير المراغي (٢١/ ١٩).

- القونوي: (قوله: (كائنين في صورة من أخلص دينه من المؤمنين حيث لا يذكرون إلا الله ولا يدعون سواه) كائنين الخ. أي الكلام بناء على الاستعارة التمثيلية على طريق التهكم لأنهم لا دين لهم معتدا به سواء أريد به الملة أو الطاعة لأنهم وإن أطاعوا وأعرضوا عما يشرك به لكنهم لا يدومون عليه فهو في حكم العدم، وعن هذا قال تعالى: (فلما نجاهم) الآية. والحمل على حقيقة الإخلاص كما هو الظاهر بعيد؛ إذ الاعتبار إلى المآل وقد قرر في علم البلاغة أن ما لا نفع له في حكم العدم.

قوله: (فاجؤوا المعاودة إلى الشرك) إشارة إلى أن إذا للمفاجأة، والمراد بالإشراك المعاودة إليه لا إحداثه.) [1]

و التصرف في ظواهر كتاب الله بدون داع ملجئ لما قامت عليه الأدلة و احتفت به القرائن لا يجوز، خاصة عندما يكون الداع هو ما تقرر في علم البلاغة !، و يا لها من مجازفة للتعميم و تجاوز المعنى في سياق لسياق آخر بدون التدبر في ذات السياق و اعتبار أصوله بأصول غيره، هذا أولا، و ثانيا الأحكام الشرعية متعلقة بذات العمل نفسه في الدنيا و لا تناط بمآل صاحبها في الآخرة لأنه من الغيبيات، فلا يمكن التردد في الحكم على إخلاص عمل من صاحبه فنتوقف في وصفه و حكمه حتى نعلم على ماذا يموت و ما هو مآله في الآخرة، ثم العدمية التي ذكرها

---

[1] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٥/ ٩٠). و بنحوه في حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٠٨)، حيث قال: (فهو تهكم بهم سواء أريد بالدين الملة، أو الطاعة أمّا الأوّل فظاهر وأمّا الثاني فلأنهم لا يستمرّون على هذه الحال فهي قبيحة باعتبار المآل). و نفسه في روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٣).

المصنف هي نسبية و ليست عدمية ذاتية، بمعنى أن هذا الإخلاص و هذه الطاعة معتبرة شرعا و مجازى عليها و لكن ثوابها سيعدم بذنوب غيرها، خاصة لو كان الشرك هو ما مات عليه، فنقبل منه العدمية الحكمية و ليست العدمية الذاتية، بمعنى أنه علق العدمية على عدم النفع من الأعمال الخالصة و التي فيها طاعة من المشرك، و هو أمر غير مسلم له لجواز تحصيل المنفعة في الدنيا بالطيبات و غيرها، و قد يكون في الآخرة لتخفيف نوعية العذاب، و يكون كلامه صحيح من اعتبار وضع الله أن تكون الأعمال الصالحة مع الإيمان لدخول الجنة و الترقي في درجاتها، فإذا انعدمت منفعتها هذه من عاملها في الدنيا فهي كالمعدومة وظيفة، و لكنها لن تكون معدومة جزاء لأن الله لا يظلم أحد.

و الخلاصة أن علة القونوي متمركزة حول (المآل) في الآخرة و هذا لم نكلف به و لا طاقة لنا بالعلم به أصلا، فهذه أمور غيبية أما نحن المكلفين فنتعامل مع الأفعال الظاهرة، فإذا سمعت أحدا يدعوا الله وحده و لا يشرك معه أحدا فأخلص في الدعاء فهو عندي عمل حسن و ظاهر في إخلاصه، أما أن هذا الشخص على ماذا سيموت فهذا غيب و لا سبيل لمعرفة ذلك قطعا، فإذا كان الأمر كذلك فكيف اتوقف في التعامل و الحكم على أعمال الغير حتى أعلم ما لا أعلمه و لن أعلمه؟!

و كذلك تعلل بأنهم لا يداومون على هذه الطاعة فحكمها كالعدم، و هو كسابقه كيف لي العلم بأنه سيداوم أو لا يداوم؟ و من أين ترجيح عدم المداومة و هو مجرد محض ظن و رجما بالغيب، ثم أجعله علما يقينيا فأحكم على طاعتهم بأنها كالعدم بناء عليه !.

و لذلك لا نظن أن مثل القونوي يقع في ذلك، فلا بد أنه يقصد تصوير المسألة من منظور الآخرة و الدين، فإن كان كذلك فكلامه صحيح، لأن الله أخبر عنهم أنهم سيعودون للشرك مرة أخرى كسابق عهدهم قبل الركوب و أن مثل هذا المشرك لم يتدين بالإخلاص بتاتا فهو حالة عابرة مؤقتة فلن تؤثر على الحكم عليه فتصيره موحدا، بل هو باق على دين الشرك، و ما يؤكد هذا التوجيه أن القونوي قال: (والمراد بالإشراك المعاودة إليه لا إحداثه) فهو بقوله هذا يؤكد على أن دين الشرك لم يتغير فهو باق على حاله و لذلك لما يصلوا للبر لا يمكن وصف إشراكهم حينذاك بأنهم أحدثوا شركا بل عاودا إليه فقط، لأن الإحداث سيلزم منه أنهم بدلوا دين الشرك لدين التوحيد ثم لما أشركوا بعده كان إحداث للشرك كأنه أول مرة بعد عدم.

و عليه يمكننا القول أنه لا يشكك أو ينقض إخلاصهم الدين لله في الدعاء كعمل وقع منهم في الفلك، و لكن يرد عليهم هذا الوصف كدين فقط، و لذلك فلن ينتفعوا به يوم القيامة فلا يرد عنهم دين الشرك و استحقاقهم عليه الخلود في نار جهنم، و رؤيته هذه لا يلزم منها أن عملهم هذا صحيح و مقبول و معتبر و سيجازون عليه إما في الدنيا أو في الآخرة، و هذا هو محل الشاهد.

* المظهري: (فَإِذا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ وخافوا الغرق متصل بما دل عليه شرح حالهم أي هم على ما وضعوا من الشرك والعناد إذا ركبوا في الفلك دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ أي يدعون/ كائنين في صورة من أخلص دينه من المؤمنين حيث لا يذكرون إلا الله ولا يدعون سواه لعلمهم بانه لا يكشف الضر إلا الله فَلَمَّا نَجَّاهُمْ الله إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ أي فاجؤوا المعاودة الى الشرك عطف على الشرطية السابقة... وعلى قوله مخلصين له الدين على الحقيقة يعنى كانوا عند

الشدائد يخلصون الدين لله **ويتركون الشرك** وعند النجاة يعودون الى الشرك.)[(١)]

* ابن عاشور: (**فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله**، فضمائر جمع الغائبين عائدة إلى المشركين. وهذا انتقال إلى إلزامهم بما يقتضيه دعاؤهم حين لا يشركون فيه إلها آخر **مع الله بعد** إلزامهم بموجبات **اعترافاتهم**.... ...

والدين: **المعاملة. والمراد به هنا الدعاء، أي دعوا الله غير مشركين معه أصنامهم. ويفسر ذلك قوله فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون.**

فجيء بحرف المفاجأة للدلالة على أنهم ابتدروا إلى الإشراك في حين حصولهم في البر، أي أسرعوا إلى ما اعتادوه من زيارة أصنامهم والذبح لها. والمفاجأة عرفية بحسب ما يقتضيه الإرساء في البر والوصول إلى مواطنهم فكانوا يبادرون بإطعام الطعام عند الرجوع من السفر.) [(٢)]

و الشاهد من كلام ابن عاشور هو البناء على ما أخلصوه في الدعاء في كلماته مثل (إلزامهم – يقتضيه – موجبات) فهذه الكلمات تقرر و بقوة على مدى صحة و كفاية ما أخلصوا فيه من الدعاء من تحقيق الصفات الشرعية في هذا العمل لدرجة أنه يقتضي و يلزم و يوجب أن لا يشركوا مرة أخرى.

---

(١) التفسير المظهري (٧/ ٢١٤- ٢١٥).

(٢) التحرير والتنوير (٢١/ ٣٢).

الآية رقم ٦

﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢]

و المعنى العام للآية قد تكرر في غيرها، أما محل الاستدلال من هذه الآية هو توحيد الدعاء لله بإخلاص الدين له لكل من كان في المكان ثم تفريع ما أحدثوا بعد النجاة إلى البر، فمنهم مقتصد و منهم كفور، و عدم استحضار عقيدة الركاب قبل الركوب بالذكر في الآية يدل على عدم أهميته في مقصد سوق الآية بإظهار توحيد الله بالدعاء تدينا لله على الصورة المثلى و ما يتبعها من نقض أو متابعة مقتصدة، و موضع الاستنباط هو في التدليل على هذه الصورة من التوحيد بالدعاء، أنه توحيد و عبودية تامة و لأجل ذلك تم التفريع عليه بصفتي المقتصد و بالكفور، و إلا لو كان ناقص أو غير معتبر شرعا فلما جاز أن يبنى عليه بيان و تفصيل نوعي المقتصد و الكفور، لأنه حينها سيقال ما هو مرجع معرفة و بيان الاقتصاد و الكفور، لأن بيانهما من بيان ما علقوا عليه من كمال و تمام العبودية و الإخلاص لله بالدعاء تدينا.

و هذا أيضا يدلنا على أهمية وضع كلمة (الدين) بعد إثبات دعاء الله و إخلاص الدعاء لله، فإنه يشير بكون الدين هو قصد الديمومة و الملازمة بعقد القلب على ذلك، و من القرائن على ذلك أنه لو كان المقصود هو إخلاص الدعاء لله فقط كموقف و عمل مؤقت بظرفه الزماني و المكاني لما جاز أن يسند إليه بيان القصد بعد النجاة إلى البر، فمعنى ذلك أنه كان من المنتظر أنه يستمر و يدوم بعد النجاة إلى البر، فهذا الاستصحاب لِما وجِد من إخلاص و استحضاره دوما هو المقصود من ذكر كلمة (الدين)، أي أن الاقتصاد و الكفور سيظهرون للوجود بأعمال أخرى

مغايرة عن عمل الدعاء الذي كان في الفلك، و بالتفتيش عن سبب و علة وصف هذه الأعمال بالاقتصاد و بالكفور لن تجد إلا العقد القلبي باستدامة الإخلاص و العبودية لله التي صاحبت دعاء الله، فالدين هو الذي يعطي اسم المشرك أو المسلم، أما العمل فيقال عنه قد أسلم لله بهذا العمل أو قد أشرك بالله بهذا العمل إذا نظرنا للعمل بعين الاستقلال عن العقد القلبي (الدين)، أما إذا كان العمل مفرع عن أصله (الدين) فيأخذ الوصفين معا باعتبار الدلالة على كل منهما، فنقول أشرك بالله و هو مشرك، و تستقل دلالة كلمة (مشرك) حينها بما سبق هذا العمل و ما سيلحق هذا العمل بأنه مفرع على الشرك كدين.

فإخلاص الدين لله بالدعاء قد جاء الدليل على صحته و اعتباره الشرعي بأكثر من أسلوب بلاغي، فجاء تقريره بطريقة اقتضاء عدم نقضه بذكر أنهم أشركوا بعد نجاتهم و كشف السوء عنهم، و بأسلوب أخر جاء تقريره و اعتباره عن طريق إقرار استمراره بعد النجاة، كما في آية ٣٢ سورة لقمان التي معنا، و نقصد دلالة كلمة (مقتصد) لوصف بعضهم بعد النجاة، و بقرينة ذكر وصف البعض الأخر بأنه ختار كفور ليفصل بين الفريقين في الصفات و السلوك بعد النجاة إلى البر بعدما أخلصوا الدين لله بالدعاء.

و في قوله: (فمنهم) يعود الحديث على من أخلصوا الدعاء و هم بطبيعة السباق و اللحاق هم المشركين الذين تناولتهم الآيات قبل ذلك سواء في هذه السورة أو سور غيرها، لتماثل الموقف و طريقة عرضه في سياق الحجاج عليهم، و الشاهد أن المقتصد لا بد أنه منهم، و بدلالة استعمال حرف الفاء يشعر بأن الذي اقتصد منهم أو وصف بأنه مقتصد كان بسبب هذا الإخلاص، أي أن الإخلاص في هذا الموقف كان سببا في أنه يقتصد، و لكن بما تعلق الاقتصاد هنا؟.

و من فوائد التأكيد على مفارقة البعض من سائر الباقي بدخول حرف (فـ) مع (من) التي للتبعيض ثم ذكر الجاحد للآيات و وصفه بالختار الكفور يؤكد بحسن النظم و توجيهه البلاغي المتضمن فيه أنه كان من الواجب عليهم أجمعين أن يقتصدوا لكي لا يكونوا من الختارين الكفار، خاصة أن الله مهد قبل هذه الآية بتذكيرهم بنعمة الله عليهم بالفلك و جريانه في البحر و بكثير من الآيات الأخرى التي تستوجب على كل ذي عقل متزن أن يكون صبار شكور و لا يكون ختار كفور، فإذا اقترنت الفطرة مع العقل كما حدث في تغشية الموج فلا بد من الإخلاص لله و هو ما حدث حقا، و كان من الواجب عليهم بتمتعهم بنعمة الفلك و رؤيتهم لآيات الله و بنجاتهم من الموت أن يستمروا على هذا الإخلاص و لكن الأغلبية كانت من الختارين الكفار، و بعضهم كان مقتصدا، فما المعني بالمقتصد هنا؟

فغلبة الظن أنها صفة مدح لا ذم، أولا بدلالة التوظيف البلاغي في موضع نظمها داخل سياقها بانفراد ذكرها عقب تحقق الإخلاص و كأن الإخلاص لله هو المسبب لهذه الصفة، و القرينة على ذلك إفراد ذكر توصيف المذمومين بجحد الآيات المسوقة قبل الآية و في نفس الآية و هم كل ختار كفور، فتعطي مفارقة وصفية لما بينهما و مِنْ هنا كان المقتصد مخالف لمن جحد آيات الله فاتصف بكونه ختار كفور، أي أن كل ختار كفور يجحد آيات الله كنتيجة حتمية لخترانه و كفرانه، و القرينة الأخرى التي تقوي من أن المقتصد صفة مدح أتت من قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴿٦٦﴾﴾ [المائدة: ٦٦]، ثم نتلمس درجة المدح فيها نجدها تتوسط في وصف المدح، و يميل تعلق وصف المدح فيها على الأعمال، أي أن حيثية

النظر في إناطة المدح تكون من خلال العمل ثم ما تسبب فيه من عقد القلب أو النية، و ما يؤكد الوسطية هو قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢]. فواضح جدا من الآية أن المقتصد مدح لصاحبه لأنه جعل المقتصد من جملة المصطفين، ثم جاءت الدلالة على التوسط من جعله ما بين طرفين الظالم لنفسه و السابق بالخيرات، و من الآيتين السابقتين و من آية ٣٢ لقمان نقول أن المقتصد صفة مدح متوسطة تخرج صاحبها من زمرة الجاحدين لآيات الله و ممن وصفوا بأنهم ختارين كافرين، و لكن ما زلنا نتحدث عن المشركين قبل الركوب و بعد النجاة، و المتيقن أن مرحلة الركوب نفسها كانوا مخلصين لله الدين بالدعاء، و عليه إما أن يكون المقتصد الذي ترك شرك الدعاء و لكن بقي شركه في صور تعبدية أخرى أو توسط في إحداث شركه الجديد، فالأغلبية ممن نجوا إلى البر سواء في هذه الآية أو الآيات الأخرى تم وصف إحداث شركهم بالسرعة و الفجاجة، فقد يكون المقتصد ممن منع نفسه فترك الشرك مدة حتى تملكه الشيطان مرة أخرى فنسي ما اقتصد من أجله مما أخلصه لله في البحر من الدعاء و الدين.

و قد يكون و هو ما أميل إليه أن يكون المقتصد هو ممن توسط في أحوال شركه و أحوال إخلاصه لله، فهو ليس ممن يكثروا الكفر و الختر و جحد الآيات لكي يستحق أن يكون منهم، و لا هو ممن أخلص لله في كل أمره فأسلم وجهه لله و هو مؤمن، فتوسط من منظور التكرار (الكم) و ليس من منظور النوعية (الكيف) لأن الإخلاص ما سمي إخلاصا إلا لكونه خالص لا شائبة فيه.

و الخلاصة أن هناك وصف (مقتصد) يخص أعمال الشرك من حيث الكم تطول صاحبها فتسميه باسم يدل على معدل التكرار و لا تخرجه عن اسم (المشرك)، فيكون من أعماله ما هو مخلص لله فيه بقدر لا يستحق اسم المسلم فيه من حيثية الكم الدال على العقد القلبي (الدين) لتلازمهما في الوجود و الوقوع، بمعنى أخر هناك اسم للفاعل مشتق من الفعل موضوع للدلالة المطلقة على الدين (العقد القلبي) مثل (مسلم – مؤمن – كافر – مشرك – منافق)، و هناك اسم للفاعل مشتق من الفعل للدلالة المقيدة على (العقد القلبي) المقيد بالعمل (الدعاء) من حيث زمانه و مكانه مثل (مخلصين له الدين – منيبين إليه) و ما يدل عليه (تضرعا و خفية).

و هناك بعض العلماء الذين فسروا المقتصد هنا بأنه: مقتصد في القول مضمر للكفر، و إن كان بظاهر هذا القول لا يلائم وصف الله لهم بإخلاص الدين لله بالدعاء لأنه لو كان المقصود القول فقط لكان الأنسب لوصفهم أن يقال أخلصوا الدعاء لله أو على أقله يقال دعوا الله وحده، و إن كان لا يساعد هذا أيضا تأويلهم بأن المقتصد في القول دون القلب، و لا نشتغل بتفنيد مدى ضعف هذا التأويل لننتقل لاختصار الاستدلال من قولهم بأن الظاهر فقط يكفي (القول) أو أن الموقف المكتمل الأركان و الشروط يكفي حتى لو أضمر في قلبه بخلافه مستقبلا، بمعنى أن تأويل البعض ممن قال بهذا فيكون مفاد قولهم أن المشرك الحقيقي أي تدينا (دينه الشرك) يصح منه الإخلاص في وقت مستقطع من حياته منوط بعمل ما معين حتى لو انتوى الشرك بعده، لأن الله سبحانه و تعالى قد وصفهم بإخلاص الدين لله بالدعاء، و أناط بهذا الإخلاص ما يضاده من صفة التي هي جحد الآيات و الكفر و الختر، ليدلنا على صحة و تمام إخلاصهم المؤقت بعمل الدعاء مع إضمار الكفر مستقبلا.

و عليه فإن الله مع علمه بالغيب و بما في النفوس فهو يعلم إضمارهم الكفر، و مع ذلك تم وصفهم بإخلاص الدين لله بالدعاء، فنحن ألزم بهذا الوصف مع جهلنا بالبواطن و الغيبيات، فكل مشرك قد أتى بظاهر عمله أو قوله ما هو في صورة الإخلاص و علامته أنه موافق لشرع الله و مشروط بشروطه فهو على هذه الصفة و القبول و الاعتبار الشرعي الذي يلزمنا أن نعتبره و ننيط به ما علقه الله من أحكام شرعية إن وجد لعمله تعلق بحكم أخر.

و إن أخذنا بتأول البعض الأخر بأن المقصود بالمقتصد هنا هو المؤمن المطيع لله، فأيضا فيه قلق بلاغي و تأرق دلالي، لأن الحديث قبلهم كان على المشركين فالضمير عائد عليهم، و كذلك تشابه هذه القصة في كثير من الآيات، و لكن على العموم لو أخذنا بهذا التأويل ففائدته أن هذا الإخلاص هو هو ما وصف الله به في آيات أخرى إخلاص الدعاء و الدين لله مع المشركين، و عليه فإن هذا الإخلاص مكتمل الشروط و الأركان لتماثله بينهما، و عليه فلا فرق بين أي عمل يقع مخلصا و موافقا للشروط الشرعية سواء من مؤمن أو مشرك أو كافر فكله اتصف بنفس الصفات و لاقى نفس القبول و النتيجة التي هي النجاة و توقع الديمومة، **و أن فعل المؤمن بعد النجاة كان كفعله قبل النجاة و لذلك تم وصفه بالمقتصد أي العدل فهو عدل بين الحالين، حال الخوف و حال الأمن، و موضع استحقاق هذه الصفة كان لتماثل الإخلاص في الحالين**، و نحن نستشهد بحال الإخلاص الذي في السفينة لأنه هو موضع التماثل بين المؤمن و المشرك، **و يكون الفارق الوحيد هو في استمراره بعد النجاة، فالمشرك جحد آيات الله و ختر و كفر، أما المؤمن فاقتصد و عدل.**

و على ما اخترناه من تأويل للمقتصد هنا سيكون محل مدح سواء مطلقا أو مقيدا على حسب

هل هو ألتزم العهد بالإخلاص أو تمهل وقتا قبل أن يعاود للشرك فأقل من تكراره و كثرة وقوعه بغيره المكثر من الختر و الكفر، ففي جميع الأحوال ما أتاه بعد النجاة هو في حيز التوسط و الاعتدال مقارنة بما يلزمه من وقوع الإخلاص منه في حال الأمواج، فلا بد أن يرجع معنى المقتصد هنا للإخلاص الذي وقع منه، و محل الشاهد منه هو الإقرار و الاعتبار لإخلاصه الدين لله بالدعاء سواء فيما وقع منه في السفينة أو ما وقع منه بعد النجاة.

و نفي موضع المبالغة لا يؤدي إلى إثبات الضد، بمعنى أن نفي كثرة و قوة الكفر و الختر عن بعض الموصوفين بهما لا يجعلهم مؤمنين مسلمين بل يجعلهم قليلو الكفر و الختر و لا يبقيهم في حظيرة جحد الآيات، و الذي أدى لهذا القول القسمة الناتجة عن التبعيض بما لا يؤدي إلى التضاد في أصل الصفات و لكن يخفف من حدتها و قوتها على المسار الكمي و النوعي للأعمال الدالة على الكفر و الختر المسببة عن جحد الآيات، لأنه لم يُذكر ماهية البعض الأخر فنسترشد به في تعيين الصفات و ماهية العلاقة بينهما هل هي تضاد أم تفريع فقط كما هنا.

و بهذا فإن قوله وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور يعطينا الصفة الأصلية العامة التي تجمعهم و هي جحد الآيات ثم تفرع عليها ببعض موصفيها فاقتصد من جحد الآيات، فجحد بعضها و أعترف ببعضها، و بهذا الوصف الجديد اقتضى إخراجهم عن جحد الآيات التي سببها الختار الكفور إلى جحد بعضها و الإيمان ببعضها فلم يستحق بهذا التبعيض أن يظل في فئة الختار الكفور و لا أن يوصف بجحد كل هذه الآيات، و لأنه اقتصد في الجحد و الإيمان فاستحق تميزه عن سائر الجاحدين للآيات الختارين الكفار.

و بهذا التأويل أعني أننا أبقيناهم على أصل الصفة التي تخولهم أن ينتسبوا إلى الشرك و الكفر

فقد تلاقوا مع سائر الآيات التي أثبتت لكل الناجين من قبل أنهم يشركون أو يكفروا، و دلالة الفعل المضارع تعطينا الاستمرارية على عهدهم السابق بما يثبت أن إخلاصهم كان مؤقتا فقط بظرف معين، و هكذا هنا دلالة (المقتصد) تبقي له أصل الصفة و هي الشرك و الكفر و لكن تعطي صفة جديدة من منظور الكثرة و القوة فقط، لأن المقتصد ليست صفة مستقلة المعنى بل صفة تظهر الاعتدال و التوسط في سياقها التي أتت فيه، و نحن عندنا سياقان:

أحدهما عام أي من سياقات خاصة أخرى و هي كلها تؤكد على أن الناجين أحدثوا الشرك و الكفر مرة أخرى بعد النجاة، و السياق الخاص الذي بين أيدينا الآن (لقمان:٣٢) فبحكم العام لا بد أن يكون هذا الخاص محكوم بهما، أي أن تعيين صفة تعلق الاقتصاد لا بد أن تكون إما الإخلاص أو الشرك و الكفر، و المتفق عليه أن حال كونهم في السفينة كانوا مخلصين له الدين غير مشركين، و هذا حال لا يمكن وصفه بالاقتصاد، فلا بد أن يكون متعلق الاقتصاد بعد هذا الحال أي حال النجاة إلى البر، و في كل السياقات السابقة يكون حالهم على البر مخالف لحالهم على السفينة، فيكون حالهم هو الشرك و الكفر، فمن الطبيعي أن يكون متعلق الاقتصاد هو الشرك و الكفر.

أي أنهم اقتصدوا في الشرك و الكفر، و لأن حالي التوحيد و الشرك لا يجتمعان أبدا في نفس واحدة تجاه عمل واحد فلا يمكن تصور تعلق القصد أن يكون في وصف هذه الحالة، فلا بد أن يكون متعلق الاقتصاد هو في التكرار و القوة، فالتكرار يظهر مدى معدل وقوع الكفر و الشرك ليؤشر على الكثرة و الندرة للأعمال على مخطط التدرج الزمني لحياة الفاعل، أما القوة و هي متعلق المقتصد أيضا فهي تؤشر لمدى بلوغ العمل الواحد الذي هو شرك أو كفر على نوعية

إنكار متعلقه من صفات و أسماء و أفعال الله و الرب و الملك.

و الخلاصة أنه على جميع أوجه التأويل و التفسير فلا نعدم من إشارة دلالية على مقصودنا من البحث، أولا لأن الكل متفق على أن ما وقع من الركاب كان توحيد أو طاعة أو إيمان أو إخلاص أو عبادة، و أن من اتجه إلى أن المقتصد هو ما داوم على هذا الإخلاص أو التوحيد أو... فيدل على صحة و اعتبار وقوعه في هذه الحال، فلو كان المقصود هو (الدعاء) كما جاء بالنص في الآية فهو عمل دل بشروطه على التوحيد و الإخلاص في العبادة فيصح على كلا الاعتبارين أي كعمل من مشرك وقع بشروطه الشرعية، أو كعبادة و توحيد و إخلاص مقيد بهذا العمل(الدعاء) أو شهادة على ما يقع بعد ذلك من أعمال بصحة تحقيقه للتوحيد.

و على تفصيل من قال بأنه في هذه الحال هو مؤمن أو متوقف كماله على إيمانه بالرسول ﷺ و باقي الفرائض، فهذا أيضا يؤكد على ما ذهبنا إليه على صحة و اعتبار ما وقع منه من عمل أو توحيد.

و من اتجه بتفسير أو تأويل المقتصد بأنه كافر و لكنه توسط في كفره أو توسط في إخلاصه بعد النجاة، فهذا يؤكد أيضا على ما نقوله، ففي حاله أن اقتصاده يكون بإخلاصه فهو كالأول كما سبق، و إن كان متعلق الاقتصاد هو الكفر فإنه يدل على أن ما حققه على السفينة هو معتبر و صحيح و لأجل ذلك استحق وصف الاقتصاد الذي يشير لقلة أو خفة حدة الكفر بعد النجاة و هذا لا يكون إلا باعتبار تأثير و صحة ما حققه من توحيد و إخلاص على السفينة.

و سنورد من تفاسير العلماء ما يشير صراحة أو إشارة أو باللزوم و القرينة أن ما أتى به المشرك في السفينة هو توحيد مثله مثل توحيد المؤمن تماما، و أن من أقام عليه لما بعد النجاة إلى البر فهو المؤمن أو أقله المقتصد الذي توسط في فعل الشرك و الإخلاص، ليعود على ما أتى به في حال الإخلاص بالدعاء بصفة التمام و الكمال، سواء كان موحدا قبل الركوب أم بعد الركوب فلا فرق بعد تحقق الإخلاص و التوحيد لله على السفينة فإما أن يداوم على العهد أو ينقضه، أو في حالة المقتصد فإنه يقره على ما أظهره من إخلاص الدين لله في بعض أعماله.

- مقاتل: (**يعني** موحدين له الدين **يقول** التوحيد" [1] **فلما نجاهم من البحر إلى البر فمنهمم**

---

[1] يحيى بن سلام يقول: (يعني: التوحيد، و هو تفسير السدي) تفسير يحيى بن سلام (٢/ ٦٨٢). نفسه في تفسير الهواري (٣/ ١٤١، بترقيم الشاملة آليا). مكي (مخلصين له لا يشركون به) الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٧٣٩). الماوردي: (موحدين) تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٣٤٨). الطوسي: (طاعة العبادة) التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٨/ ٢٧٧). الواحدي: (حين ترك التوحيد في البر.) التفسير البسيط (١٨/ ١٢٥). ابن برجان: (التوحيد) تفسير ابن برجان (٤/ ٣٦٤). و كذلك ابن الجوزي: (التوحيد) زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٤٣٥). الرازي: (مخلصا) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ١٣٢). العز بن عبد السلام: (موحدين) تفسير العز بن عبد السلام

مقتصد يعني عدل في وفاء العهد في البر فيما عاهد الله- عز وجل- عليه في البحر من التوحيد «يعني» المؤمن [1]، ثم ذكر المشرك [2] الذي وحد الله في البحر حين دعاه مخلصا ثم ترك التوحيد في البر ونقض العهد، فذلك قوله- عز وجل- وما يجحد بآياتنا يعنى ترك العهد إلا كل ختار يعني غدار بالعهد[3]كفور لله- عز وجل- في نعمه في تركه التوحيد في البر) [4]

(٢/ ٥٤٥)، و كذلك القرطبي (موحدين) تفسير القرطبي (١٤/ ٨٠). و القونوي: (التوحيد) حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٥/ ٢٣٢). و مجير الدين الحنبلي (التوحيد) في فتح الرحمن في تفسير القرآن (٥/ ٣١٦). و الألوسي (التوحيد) روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٠٦). و محمد الجاوي (التوحيد) مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٢٤٠). أما أطفيش قال: (العبادة أو الدعاء... التوحيد... مقيم على التوحيد) تفسير أطفيش - إباضي (٨/ ٩٢). المراغي (مخلصين له الطاعة) تفسير المراغي (٢١/ ٩٧).

[1] تفسير يحيى بن سلام (٢/ ٦٨٢). تفسير الهواري (٣/ ١٤١، بترقيم الشاملة آليا). تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣/ ٣٧٩). و نسب القول بأنه المؤمن الماوردي للحسن فقال: (أنه المؤمن المتمسك بالتوحيد والطاعة، قاله الحسن.) تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٣٤٨)، و كذلك نسبه للحسن الطوسي في التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٨/ ٢٧٧. أما الواحدي نسبه لمقاتل: التفسير البسيط (١٨/ ١٢٥)، ثم نسب للكلبي أنهم (هم المؤمنون). صدّره الزمخشري بقول (قيل) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٥٠٣). و ذكره عن الحسن ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٣٥٥). تفسير الأعقم - زيدي (٢/ ٢٩، بترقيم الشاملة آليا).

[2] تفسير يحيى بن سلام (٢/ ٦٨٢): (وإما الكافر فعاد في كفره... غدر فأشرك)، و نفسه في تفسير الهواري (٣/ ١٤١، بترقيم الشاملة آليا). و نفسه في تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣/ ٣٧٩). و الواحدي: (حين ترك التوحيد في البر.) التفسير البسيط (١٨/ ١٢٥).

[3] يقول أبو السعود: (غدار فإنه نقض للعهد الفطري أو رفض لما كان في البحر والختر أشد الغدر وأقبحه) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٧٧). روح البيان (٧/ ١٠٠).

[4] تفسير مقاتل، ج ٣ ص ٤٣٩.

- يحيى بن سلام: (قال مجاهد: فمنهم مقتصد [لقمان: ٣٢] في القول وهو كافر.) [١]

- الطبري: (مخلصين له الطاعة، لا يشركون به هنالك شيئا، ولا يدعون معه أحدا سواه، ولا يستغيثون بغيره..... فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ يقول: فمنهم مقتصد في قوله وإقراره بربه، وهو مع ذلك مضمر الكفر به." [٢] /

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

...، عن مجاهد قوله: فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ قال: المقتصد في القول وهو كافر.

... قال ابن زيد [٣] في قوله: فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ قال: المقتصد الذي على صلاح من الأمر.)[٤]

- الماتريدي: (يذكر أهل التأويل أن الآية في أهل الكفر: كانوا يخلصون الدعاء لله والدِّين له:...؛ لأن أهل الإسلام يخلصون له الدعاء والدِّين في الأحوال كلها فهي فيهم.

وقوله: فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ. قَالَ بَعْضُهُمْ: (مقتصِد)، أي: حسن القول بلسانه

---

[١] كنقل عن مجاهد مذكور في: تفسير يحيى بن سلام (٢/ ٦٨٢). معاني القرآن للنحاس (٥/ ٢٩٢). تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢١/ ٢٤٩). تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٣٤٨). التفسير البسيط (١٨/ ١٢٥). تفسير البغوي - إحياء التراث (٣/ ٥٩٢).

[٢] و هو قول مكي في الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٧٣٩). نسبه الطوسي لقتادة، التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٨/ ٢٧٧).

[٣] الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٧٣٩).

[٤] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٠/ ١٥٦ - ١٥٧).

كافر بقلبه.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، أي: عدل، أي: بقي على الإيمان والإخلاص / الذي كان منه في تلك الأهوال لم يعد إلى الكفر."" (١)

وقَالَ بَعْضُهُمْ: (فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ): الوسط. العدل، وهو ما ذكرنا، واللهُ أعلم.) (٢)

- الطبراني: (إلى البر فمنهم مقتصد؛ أي منهم من يثبت على ذلك، ومنهم من يجحد.)(٣)

* السمرقندي: (يعني: أخلصوا له بالدعوة... فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ يعني: فمنهم من يؤمن، ومنهم من يكفر ولا يؤمن. ثم ذكر المشرك الذي ينقض العهد....) (٤)

(١) ذكره النحاس في معاني القرآن للنحاس (٥/ ٢٩٢) فقال: (خبر أن منهم من لا يشرك). أما كونه اختيار في: تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني. تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٣٠). و ذكره الثعلبي من قول ابن عباس فقال: (قال ابن عباس: مُوفٍ بما عاهد عليه في البحر.) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢١/ ٢٤٩).

(٢) تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٨/ ٣٢٠). تفسير العز بن عبد السلام (٢/ ٥٤٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.و بنحو هذا المعنى قول ابن برجان: ((فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) وأكثرهم على ما قال: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ) تفسير ابن برجان (٤/ ٣٦٤). و أشار للأكثرية الجاحدة أيضا البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٥/ ٢٠٨ - ٢٠٩).

(٤) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٣٠).

- الثعلبي: (فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ قال ابن عباس: مُوفٍ بما عاهد عليه في البحر. [1]

وقال ابن كيسان: مؤمن، وقال مجاهد: مقتصد في القول مضمر للكفر. قال الكلبي [2]: مقتصد في القول من الكفار؛ لأن بعضهم أشد قولًا وأغلى في الافتراء من بعض. وقال ابن قلدت المقتصد الَّذي على صلاح من الأمر)[3]

- السمعاني: (وقوله: فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد أي: عدل في فعله على معنى الوفاء بما وعده، ومنهم من قال: مقتصد أي: مقتصد في القول لا يسرف، ومنهم من يسرف.) [4]

* البغوي: (فمنهم مقتصد، أي عدل موف في البر بما عاهد الله عليه في البحر من التوحيد له يعني ثبت على إيمانه.) [5]

---

[1] نسبه الماوردي للنقاش، تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٣٤٨) فقال: (يفي في البر بما عاهَد الله عليه في البحر، قاله النقاش). و نسبه لابن عباس الواحدي في التفسير البسيط (١٨/ ١٢٥).

[2] نقل كلام الكلبي بتمامه البغوي في تفسيره - إحياء التراث (٣/ ٥٩٢). و نسبه ابن عادل لمجاهد، اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٤٦٥).

[3] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢١/ ٢٤٩). مباحث التفسير لابن المظفر الرازي (ص: ٢٤٩- ٢٥٠). تفسير القرطبي (١٤/ ٨٠).

[4] تفسير السمعاني (٤/ ٢٣٩).

[5] تفسير البغوي - إحياء التراث (٣/ ٥٩٢).و أيضا كاختيار: إيجاز البيان عن معاني القرآن (٢/ ٦٦٠)، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (٢/ ١١١٤) و كلاهما لبيان الحق النيسابوري. مباحث التفسير لابن المظفر الرازي (ص:

- الزمخشري: (**فمنهم مقتصد** متوسط في الكفر والظلم، **خفض من غلوائه، وانزجر بعض الانزجار**. أو **مقتصد في** الإخلاص **الذي كان عليه في البحر، يعنى أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف، لا يبقى لأحد قط، والمقتصد قليل نادر**.) [١]

- ابن عطية: (**وقال** مجاهد: **يريد** ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ على كفره **أي** منهم من يسلم الله ويفهم نحو هذا من القدرة وإن ضل في الأصنام من جهة أنه يعظمها بسيرته ونشأته.) [٢]

و تفسير ابن عطية لقول مجاهد يشير لكيفية الجمع بين الشرك و بين الإيمان بالله من حيث قدرته على الإنجاء وحده في مثل هذه الظروف، و عليه يمكن الجمع بين حال الإخلاص في أحد الأعمال حال كون صاحبه مشرك من جهة أخرى. فهو يدل على استقلالية النظر للأعمال من حيث اعتبارها الشرعي و أن ما يخصها من جهة الفاعل أنه من آحاد الناس فقط لأنه في حال الإخلاص لا يمكن تصور حال الشرك لنفس العمل من نفس الإنسان، بل لا بد أن يكون لعمل أخر.

---

٢٤٩). و نفس كلام البغوي في اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٤٦٥). و هو قول مجير الدين الحنبلي في فتح الرحمن في تفسير القرآن (٥/ ٣١٦).

[١] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٥٠٣). تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ١٣٢).

[٢] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٣٥٥). البحر المحيط في التفسير (٨/ ٤٢٣).

- ابن الجوزي: (﴿وَإِذا غَشِيَهُمْ﴾ يعني الكفار [1] وقال بعضهم: هو عامّ في الكفار والمسلمين...

قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ فيه ثلاثة أقوال: أحدها: مؤمن، قاله الحسن. والثاني: مقتصد في قوله، وهو كافر، قاله مجاهد. يعني أنه يعترف بأنّ الله تعالى وحده القادر على إنجائه وإن كان مُضْمِراً للشِّرك. والثالث: أنه العادل في الوفاء بما عاهد اللهَ عليه في البحر من التوحيد) [2]

* الرازي: (فإذا نجاه من تلك الشدة قد بقي على تلك الحالة وهو المراد بقوله: فمنهم مقتصد وقد يعود إلى الشرك وهو المراد بقوله: وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور...

... فخرج منهم مقتصد أي في الكفر وهو الذي انزجر بعض الانزجار، أو مقتصد في الإخلاص فبقي معه شيء منه ولم يبق على ما كان عليه من الإخلاص) [3]

- ابن المظفر الرازي: (كأنه تعالى قال: فلما نجاهم إلى البر فمنهم شاكر ومنهم جاحد كقوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ وأشباه ذلك والله أعلم.

غاية ما في الباب أنه ترك ذكر الفريق الآخر لدلالة الكلام عليه فينبغي للمفسر أن لا يخل بهذا

---

[1] و هو اختيار النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٧٢١). و اختيار مجير الدين الحنبلي في فتح الرحمن في تفسير القرآن (٥/ ٣١٦)، و ابن عجيبة في البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣٨٠)، و الصاوي في حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٤٧٢، بترقيم الشاملة آليا). و أطفيش في هميان الزاد إلى دار المعاد (١٠/ ٤٤٨). تفسير المراغي (٢١/ ٩٧).

[2] زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٤٣٥).

[3] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٥/ ١٣٢). اللباب في علوم الكتاب (١٥/ ٤٦٤).

التنبيه لئلا يُنسب إلى التقصير.) [١]

- البيضاوي: (﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ مقيم **على الطريق القصد الذي هو** التوحيد، أو متوسط في الكفر **لانزجاره بعض الانزجار.)** [٢]

- النسفي: (﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ أي باقٍ على الإيمان والإخلاص الذي كان منه ولم يعد إلى الكفر **أو** مقتصد في الإخلاص الذي كان عليه في البحر **يعني أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط والمقتصد قليل نادر)** [٣]

- ابن جزي: (﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ المقتصد المتوسط في الأمر، **فيحتمل أن يريد** كافرا متوسطا في كفره لم يسرف فيه **أو** مؤمنا متوسطا في إيمانه، **لأن الإخلاص الذي عليه في البحر كان يزول عنه،** وقيل: **معنى مقتصد** مؤمن ثبت في البر على ما عاهد الله عليه في البحر) [٤]

---

[١] مباحث التفسير لابن المظفر الرازي (ص: ٢٥٠). تفسير القرطبي (١٤/ ٨٠): (والمعنى: فمنهم مقتصد ومنهم كافر. ودل على المحذوف قوله تعالى: (وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور)).

[٢] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٢١٧). و نقله على أنه قوله أبو السعود في تفسيره إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٧٧)، و إسماعيل حقي في روح البيان (٧/ ٩٩).

[٣] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٧٢١).

[٤] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٤٠). و هذا ما رجحه الطيبي فقال: (فالحاصلُ أنَّ المراد بالمقتصد الكافرُ باعتبارَين: إمّا متوسط في الظلم والكفر أو متوسط في / الإخلاص الذي كان عليه في البحر.) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٢/ ٣١٧ - ٣١٨) و نقله بحرفه ابن التمجيد في حاشيتا

- أبو حيان: (فقيل حذف مقابل فمنهم مؤمن مقتصد تقديره: ومنهم جاحد ودل عليه، قوله: وما يجحد بآياتنا. وعلى هذا القول يكون مقتصد معناه: مؤمن مقتصد في أقواله وأفعاله بين الخوف والرجاء، موف بما عاهد الله عليه في البحر،...)[1]

- ابن كثير: (فالمقتصد هاهنا هو المتوسط في العمل، ويحتمل أن يكون مرادا هنا أيضا، ويكون من باب الإنكار على من شاهد تلك الأهوال والأمور العظام والآيات الباهرات في البحر، ثم بعد ما أنعم الله عليه بالخلاص كان ينبغي أن يقابل ذلك بالعمل التام، والدؤوب في العبادة، والمبادرة إلى الخيرات، فمن اقتصد بعد ذلك كان مقصرا والحالة هذه والله أعلم.) [2]

القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٥/ ٢٣٢). و بنحوه في تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٤٣٠) فقال: (فيخفض شيئا من غلو الكفر والظلم وينزجر بعض الانزجار، ويلزمه أن يكون متوسطا في الإخلاص أيضا لا غاليا فيه). و بنحوه جلال الدين المحلي في تفسير الجلالين (ص: ٥٤٤)، فقال: (متوسط بين الكفر والإيمان ومنهم باق على كفره). و أيضا قول الإيجي: (متوسط في العمل لا يعمل بكل ما عهد ولا يترك كله) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٣٢٣).

[1] البحر المحيط في التفسير (٨/ ٤٢٣).

[2] تفسير ابن كثير ط العلمية (٦/ ٣١٤). تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٨/ ٣٥). و يقول القونجي: (وقال الرازي: المقتصد المتوسط بين السابق بالخيرات، والظالم لنفسه، وهو الذي تساوت سيئاته وحسناته، وقيل: متوسط بين الكفر والإيمان، لأنه انزجر بعض الانزجار) فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/ ٣٠١). و بنحوه في تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٦٥٢).

- البقاعي: (إلى البر نزلوا عن تلك المرتبة التي أخلصوا فيها الدين، وتنكبوا سبيل المفسدين وانقسموا قسمين فمنهم أي تسبب عن نعمة الإنجاء وربط بها إشارة إلى أن المؤثر لهذا الانقسام إنما هو الاضطرار إلى الإخلاص في البحر والنجاة منهم أنه كان منهم مقتصد متكلف للتوسط والميل للإقامة على الطريق المستقيم، وهو الإخلاص في التوحيد الذي ألجأه إليه الاضطرار، وهم قليل - بما دل عليه التصريح بالتبعيض، ومنهم جاحد للنعمة ملق لجلباب الحياة في التصريح بذلك،/ وهو الأكثر - كما مضت الإشارة إليه ودل عليه ترك التصريح فيه بالتبعيض، وما يقتصد إلا كل صبار شكور، إما حالاً وإما مالاً)[1]

- القونوي: ((فلما [نجاهم]) إجابة لدعائهم فمنهم أي بعضهم مقتصد ويفهم منه أن بعضهم الآخر ليس كذلك ولم يذكر لانفهامه من قوله: (وما يجحد بآياتنا) الآية. ويؤيد الاحتمال الأول وعلى الثاني يكون تذييلا.

قوله: (لانزجاره بعض الانزجار) تعليل لتوسطه بين العتو في الكفر، والتوسط في الكفر غير متعارف. قوله لانزجاره لا يفيد التوسط في الكفر لأن انزجاره عن الطغيان في العمل كترك [الإيذاء] والافتراء وسائر الفحشاء.) [2]

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٥/ ٢٠٨ - ٢٠٩). و نقله الشربيني في السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ١٩٨).

[2] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٥/ ٢٣٢). و أنظر أيضا حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ١٤٣).

- ابن عجيبة: (وَإِذا غَشِيَهُمْ، أي: الكفار، أي:.... فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ مقيم على الطريق القصد، باقٍ على الإيمان، الذي هو التوحيد، الذي كان منه في حال الشدة، لم يعد إلى الكفر، أو: متوسط في الظلم والكفر، انزجر بعض الانزجار.، ولم يَغْلُ في الكفر والعدوان. أو: مُقْتَصِدٌفي الإخلاص الذي كان عليه في البحر، يعني: أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط، إلا النادر.) [1]

- المظهري: (تقديره فلمّا نجاهم الى البرّ اختلفوا فمنهم شاكر لنعمة الله ومنهم كافر ومنهم مقتصد يعنى متوسط في الكفر لانزجاره بعض الانزجار وكان بعض الكفار أشدّ افتراء وأشد قولا من بعض فذكر المقتصد لدلالته على جانبه كذا قال الكلبي معنى المقتصد وقال أكثرهم معنى المقتصد المقيم على الطريق القصد الذي هو التوحيد... والتقدير على هذا فمنهم مقتصد ومنهم كافر يدل عليه قوله وَما يَجْحَدُ بِآياتِنا)[2]

* الشوكاني: (اعترفوا بوحدانية الله، وأخلصوا دينهم له طلبا للخلاص،... صاروا على قسمين: فقسم مقتصد أي: موف بما عاهد الله في البحر من إخلاص الدين له باق على ذلك بعد أن نجاه الله من هول البحر، وأخرجه إلى البر سالما. قال الحسن: معنى مقتصد مؤمن متمسك بالتوحيد، والطاعة. وقال مجاهد: مقتصد في القول مضمر للكفر،/ والأولى ما

---

[1] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣٨٠). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٠٦).

[2] التفسير المظهري (٧/ ٢٦٣)

ذكرناه، ويكون في الكلام حذف، والتقدير: فمنهم مقتصد، ومنهم كافر، ويدل على هذا المحذوف قوله: وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور)[1]

- ابن عاشور: (والمقتصد: الفاعل للقصد وهو التوسط بين طرفين، والمقام دليل على أن المراد الاقتصاد في الكفر لوقوع تذييله بقوله ﴿وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور ولقوله في نظيره في سورة العنكبوت [٦٥] فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون، وقد يطلق المقتصد على الذي يتوسط حاله بين الصلاح وضده. كما قال تعالى: منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون [المائدة: ٦٦].

والجاحد الكفور: هو المفرط في الكفر والجحد. والجحود: الإنكار والنفي. وعلم أن هنالك قسما ثالثا وهو الموقن بالآيات الشاكر للنعمة وأولئك هم المؤمنون. قال في سورة فاطر [٣٢] فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات....

[1] فتح القدير للشوكاني (٤/ ٢٨١). فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/ ٣٠١). و بنحو القسمة الثنائية ما بين موحد و مشرك في مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٢٤٠)، و أطفيش في تفسيره (٨/ ٩٢)، و المراغي في تفسيره (٢١/ ٩٧). يقول الألوسي و أطفيش: (فالظاهر أن المقابل لقسم المقتصد محذوف دل عليه قوله تعالى: وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار) روح المعاني لمحمود الألوسي (٢١/ ١٠٦).

وجملة وما يجحد إلى آخرها تذييل لأنها تعم كل جاحد سواء من جحد آية سير الفلك وهول البحر ويجحد نعمة الله عليه بالنجاة ومن يجحد غير ذلك من آيات الله ونعمه.) [١]

و تفسير الطاهر متوافق مع ما رجحناه فهو قد استعمل دلالة المكون السياقي الخاص بالآية نفسها و هو قوله [لوقوع تذييله بقوله وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور] فعبر عنه بدلالة (التذييل)، و كذلك استعمل حاكمية السياق العام و هو ما قصد به بقوله [نظيره] في قوله [ولقوله في نظيره في سورة العنكبوت] و بهذا فهو يرجح أن يكون متعلق الاقتصاد هو الكفر، و لكنه لم يوضح كيفية تطبيق مفهوم الاقتصاد على الكفر، و هو ما أظهرناه أنه توسط بي طرفين أحدهما الختار الكفور أي المكثر من وقوع الكفر و الختر فكأنه حريص على إظهار كفره و شركه فكل مناسبة سواء تستدعي أو لا تستدعي، و ما يعين عليه بدعوة أو رياسة أو بمال أو بحرب غير ذلك، و الطرف الأخر هو المتندر بهذا الوقوع مع بقائه على دين الشرك، فكان وسطا بينهما، أو يكون متعلق الاقتصاد هو في نوعية الكفر نفسه فلا هو كفر ككفر فرعون و لا هو ككفر أبي طالب.

---

[١] التحرير والتنوير (٢١/ ١٩١).

الآية رقم ٧

﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴿٨﴾﴾ [الزمر: ٨]

الشاهد توصيف العمل من المشرك (الدعاء) لما توافق و مراد الله من الداعي بالدعاء، استلزام الديمومة عليه لأجل كونه وقع منه صالحا موحدا به الله، و القرينة المؤكدة على ذلك في نفس الآية: جعله الأنداد؛ و الحكم عليه بالكفر؛ و أنه من أصحاب النار، إزاء ما وقع منه منيبا به إلى الله الذي هو الدعاء لله وحده، و هذا من بيان الشيء على وقوع ضده، و لا نغفل مدى احتمالية أن جعله الله من الكفار و من أصحاب النار قد يكون لأجل أنه جعل الأنداد من أجل أن يضل عن سبيل الله، و قد يضعف هذا الاحتمال لو اعتبرنا التسبب في الإضلال عن سبيل الله أنه في نفس المتخذ أندادا، أي أن سبيل الله يلزمه هو نفسه قبل غيره، فلما جعل لله أندادا فقد ضل نفسه عن سبيل الله.

و الإنابة هنا أعم و أشمل من الإخلاص و التضرع و الخفية التي سبقت في آيات الدعاء وصفا لدعاء المشركين أثناء الضر و السوء و الخوف، فالإنابة تزيد في معناها بتضمن جهة المخالفة، أي الإنابة تثبت جهتين متضادتين، الأولى ضد الثانية، و هنا الأولى هي الشرك و الكفر، و الثانية هي الإخلاص و التضرع و الخفية، فالإخلاص هو وصف للعمل نفسه بدون استصحاب الحال الأولى التي أتى منها الداعي من قبل فيما يخص الدعاء، و إن استصحب معه الحال الأولى فليس بلازم إلا بقرينة معه، أما الإنابة فلازم في أصل وضع دلالتها و معناها تضمن الجَهَوِّية

المتخالفة في الحال و الوصف.

و بما تحقق من معنى الإنابة فهو أوكد على موضع الاستدلال الخاص بالمسألة المبحوثة، من جهة ثبوت حالة الشرك و حالة التوحيد، و بما تعلقا بهما من ثبوت و إقرار و اعتبار شرعي، و لو أضفنا قرينة التصريح بتفسير حال المخالفة بأنه هو حال جعل الأنداد لله و حال الدعوة إليها بتضليل الناس عن سبيل الله و استحقاق وصف و حكم الكفر و باستحقاق موطن الجزاء الأخروي و هو النار، فكل هذه القرائن أدلة تؤكد على تمايز الحالين المتضمنين في معنى الإنابة التي تحققت في وصف المشرك قبل، و رجوعه للإخلاص بعد، و لأن الأصل هو الفطرة لأنها هي ما خُلق الإنسان عليها فلذلك ينسب إليها دائما حال التوحيد، فالإنابة دائما ما تكون بالنسبة إليها.

و من مواضع الاستنباط المأخوذة من هذا العموم في هذه الآية و غيرها، و من وضعية الفطرة التي هي أصل الخلقة، يمكننا القول أن الأعمال التي فيها رجوع إلى الله بالعبودية و الإخلاص يمكن اعتبار صحتها في حال الإنسان المحقق لها بدون تضمين بلوغه الشرع و قصده الطاعة فيه على علم منه بما أمر الله به في كتبه أو على ألسنة رسله، و من وجهة نظر أخرى يمكن تضمين البلوغ الشرعي بأن الله لم يترك أمة إلا خلا فيها نذير، و على مقتضى هذا العموم و إقامة الحجة السمعية فلا نشغل بالنا من التحقق منها واقعا أو عقلا فيمن أخلص لله و أناب إليه في عمل ما؛ ما دام موافقا للفطرة و الشرع بالنسبة لنا، على ما علمناه من ديننا و شرعنا، و عليه فأي إنسان على وجه الأرض من أي ملة أو دين أو نحلة كان، يأتي بعمل هو عندنا شرعي و مأمور به إما نصا أو تضمنا أو لزوما فإنه معتبر و صحيح و يلزمنا نحن المسلمين أن نقبله منه و نعاونه

عليه و نلحقه بحيز الإناطة الحكمية لو له تعلق بحكم أخر يبنى عليه في ديننا.

في هذه الآية لم يتقيد الدعاء لله بإخلاص و إنابة في مكان أو زمان معين بل جاء مطلقا ليعم جميع الأزمنة و جميع الأمكنة، و بدأت الآية بذكر الإنسان أي بحيثية إنسانيته و هي صفة أعم من كونه مؤمنا أو كافرا أو مشركا أو موحدا، و الملاحظة الأخرى أن الدعاء توجه نحو الرب و ليس الإله كما سبق في آيات مشابهة، فالدعاء متجه لصفة الربوبية أكثر من الألوهية هنا في هذه الآية و بالتأكيد لحكمة.

و الفائدة الأخرى هنا في النعمة، أي التنعم من الرب على الإنسان يطوله في حال الإنابة بالرغم من أن الله يعلم أنه سينساه و ينسى ما خوله من نعمة و يرجع لما أحدثه من أنداد مع الله، فهنا قد تكون النعمة في حال الإنابة فقط أو في كل حال و لكنها ذكرت هنا لأنه أناب إلى الله فذكره و نسي غيره في هذه الحال التي فيها مس الضر، فكان الواجب عليه أن يستمر في إنابته إلى الله في كل حال، و أن لا يجعل له أندادا على أي حال، و عليه فإن نعم الله مكفولة للإنسان على جميع أحواله بغض النظر عن كونها جزاء أو ليس جزاء، و الذي يظهر أنها تقع من الله تفضلا أي بدون جزاء على عمل ما، فهي تقع علة مقتضى الحكمة الإلهية و لحكم متنوعة قد يظهرها الله لنا و قد لا يظهرها، فقد تكون للكافر لكي يملي الله لهم فيشتد بها عذابهم، أو قد تكون لكي يقابل بها ما أحسنوا عمله فلا يبقى لهم طيبات يوم القيامة فتكون خالصة للمؤمنين فقط، أو غير ذلك من حكم.

و التمتع بالكفر كناية عن التمتع بالنعمة التي خولها الله له، بمعنى أن الحقيقة في النهاية سيكون مستقره النار، و التمتع لم يفد بأي شيء لدرء عذاب النار عنه، لأن أصل التمتع أنه زاد في طريق

السعي لهدف معين، و لا يمكن تصور إنسان يسعى لدخوله النار و هو على يقين منها و من دخوله، و لكن لمخالفته للفطرة و العقل و مثل هذه الأحوال التي يخلص فيها لله و يرجع لربوبيته لأنه يعلم أنه القادر على دفع و رفع الضر و جلب النفع و النعم.

و الذي أميل إليه في تفسير عود الضمير في قوله: (يدعو إليه) أنهم هم الأنداد، و الدعوة هنا هي التي عناها الله بقوله (ليضل عن سبيله) أي أن هذا الإنسان الداعي الله بالرجوع إلى ربوبيته ليكشف عنه الضر قد نسى ما يدعو إليه الناس من اتخاذ الأنداد و الدعاء لها و بها، فكان هو أول من نساها وقت الشدة و اللجوء إلى ربه، فما كان إلا أن الله أظهر عمله هذا بأنه من أجل فقط أن يضل الناس عن سبيل الله، لأن الأنداد ليس لها أي منفعة في كشف الضر أو جلب النعم لأنها بيد الرب فقط و هو المنعم و هو الكاشف وحده و لأجل أن هذه هي الحقيقة و الحق المبين فهو نفسه نسى ما كان يدعو الناس إليه من الأنداد و هو الأولى أن يلجأ إليها لكشف السوء عنه.

و إذا جعلنا متعلق النسيان هو دعائه الله و أنه هو السبب الحقيقي وراء كشف السوء عنه و جلب النعمة عليه فهو مستقيم المعنى أيضا، و قد يكون أبلغ في تصوير مدى كفر هذا الإنسان و كشف عواره لغيره، بأن الذي يدعوكم لعبادة الأنداد مع الله أو من دون الله هو نفسه إذا أراد كشف الضر أو جلب نعمة فهو يعود إلى الله وحده، و لأنه يعلم هذه الحقيقة فلا يكون دعائه إياكم لاتخاذ الأنداد مع الله إلا لأجل أن يضلكم فقط عن سبيل الله، لأنه يعلم أن هذه الأنداد ليس لها دفع ضر أو جلب منفعة، و أن أول من ينساها هو نفسه، فلا يكون من وراء دعائكم إلى الأنداد إلا تضليلكم فقط عن سبيل الله.

و سنورد من أقوال العلماء المفسرين ما تخيرناه خشية الإطالة فيما نستشهد به على معنى الإنابة بمعنها الأولى أي التوبة أو الرجوع أو بمعنى ما تتضمنه من خصوصية الإخلاص و التوحيد، فهناك من يقول بهذا و منهم من يقول بذاك، و على كلا الحالين لا ضير منه على ما نستدل عليه من مجمل أقوالهم على اعتبار و صحة ما يقع من المشرك حال إخلاصه و توبته أو رجوعه إلى الله وحده بعمل شرعي، سواء من دلالة الكلمة ذاتها (منيبا) **أو من خلال ما يلزم معناها من تضاد في وصفه بالكفر و تضليل الناس عن سبيل الله، و بجعله الأنداد، مقابل ما تم وصفه بالإنابة في عمل (الدعاء).**

- مقاتل بن سليمان: (**منيبا إليه يقول** "راجعا إلى الله من شركه" [(1)](#)موحدا) [(2)](#)

- الشافعي: (**قال** أبو إسحاق النحوي: في **وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ الآية.**

قال: خوَّله: أعطاه ذلك تفضلاً منه. **وكل** من أعطي شيئاً على غير جزاء **فقد: خُول. ويقال لخدم الرجل: خَوَلُه، لأنهم من عطاء اللهّ تعالى.)** [(3)](#)

---

(1) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٥٧٢). زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٩). و بمعناه الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٦٣٦) حيث قال: (تاركاً عبادة الأصنام) و الألوسي (راجعا ممن كان يدعوه في حالة الرخاء من دون الله عز و جل) روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٣/ ٢٤٤) و أطفيش (دَعا ربَّه مُنِياً إليْه من عبادة غير الله) تفسير أطفيش - إباضي (٩/ ١٤٠، بترقيم الشاملة آليا).

التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٩/ ١٠)، و تفسير السمعاني (٤/ ٤٦٠) و تفسير البغوي - إحياء التراث (٤/ ٨١) و تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٦/ ٤٢٧) و تفسير القرطبي (١٥/ ٢٣٧) و تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ١٧١) و الخازن في تفسيره لباب التأويل في معاني التنزيل (٤/ ٥٢) و أبو حيان في البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٧) و السمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٤١٢) و الجلالين (ص: ٦٠٧) و البقاعي في نظم الدرر، ج ١٦ ص ٤٦٢) و الإيجي في تفسيره جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٤٩٤) و مجير الدين الحنبلي في فتح الرحمن في تفسير القرآن (٦/ ٥٥) و الشربيني في السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٤٣٤) و أبو السعود في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٢٤٤) و الأعقم في تفسيره - زيدي (٢/ ٨٩، بترقيم الشاملة آليا) و الشوكاني فتح القدير للشوكاني (٤/ ٥١٩): كلهم بدون لفظ (شركه).

(2) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٦٧١). التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٥٧٢).

(3) تفسير الإمام الشافعي (٢/ ٨١٦). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٢١). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٤١٣). تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٨٢). نظم الدرر، (ج ١٦ ص ٤٦٣). حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٦٣٦، بترقيم الشاملة آليا). التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٤٢).

و بهذا التفسير لـ (خوله) يؤكد على أن كشف الضر أو السوء أو الإنجاء أو النعمة ليست على سبيل الجزاء من الله لعبده الذي أخلص له العبادة و الدين بالدعاء، فتبعد عن أن تكون هي محل معرفة الإجابة أو الاستجابة، و بهذا فنؤكد على أن الإجابة و الاستجابة من الله تكون حتمية و قطعية لكل داع أخلص له الدعاء، و أن تحقيق المدعو به في الواقع هو محض تفضل من الله على ما تقتضيه حكمته و مشيئته. و ما دعانا لهذا هو التعميم التي جاءت به الآية هنا (الزمر ٨) فعينت الفاعل بأنه هو (الإنسان) و جعلت السبب للإنابة هو (الضر) و جعل المترتب على ذلك هو (نعمة) و توصيف هذا التنعم للداعي (خوله).

- الهواري: (دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ أي: دعاه بالإخلاص" [(١)] أن يكشف عنه...، يعني الكافر المشرك.... قُلْ أي: قل يا محمد للمشرك تَمَتَّعْ في الدنيا) [(٢)]

* الطبري: (وقوله: مُنِيبًا إِلَيْهِ يقول: تائبا إليه مما كان من قبل ذلك عليه من الكفر به، وإشراك الآلهة والأوثان به في عبادته، راجعا إلى طاعته.)[(٣)]

---

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ١٠٤). و قال الثعلبي: (مخلصا) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢٣/ ١٤)، و نسبه مكي لقتادة: (قال قتادة: منيباً إليه: مخلصاً) الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٣٠٣). و البقاعي: (ببطانه مخلصا) و (فتطابق في حال الضراء الحق والاعتقاد.) و (على وجه الإخلاص) نظم الدرر، (ج ١٦ ص ٤٦٢). و الأعقم (مخلصاً) تفسير الأعقم - زيدي (٢/ ٨٩، بترقيم الشاملة آليا).

(٢) تفسير الهواري (توفي في النصف الثاني من ق ٣ هـ) (٣/ ٢٨٤، بترقيم الشاملة آليا). تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ١٠٤).

(٣) جامع البيان، ج ٢١ ص ٢٦٢. الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٣٠٣).

- الزجاج: (مُنِيبًا إِلَيْهِ أي تائباً إليه.) [1]

- الماتريدي: **(أخبر اللهَّ الخلق ما كان من عادة الكفرة [2] في غير آي من القرآن أنهم كانوا يخلصون الدِّين لله ويتضرعون إليه إذا مسهم بلاء أو شدة...، ثم إذا كشف الضر عادوا إلى ما كانوا من قبل.** [3] ...

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٤٦). معاني القرآن للنحاس (٦/ ١٥٥) قال: (رجع وتاب). التفسير من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٣٢). تفسير المراغي (٢٣/ ١٥٠).

[2] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ١٧٩) قال: (الكافر). الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٣٠٣) حيث قال مكي: (. قال السدي: هذا كله في الكافر خاصة.). و قال ابن عطية (الكافر) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٢١). و القرطبي: (الكافر) تفسيره (١٥/ ٢٣٧). و النسفي: (كل كافر) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ١٧١). و ابن جزي: (الكافر) التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٢١٧). و أبو حيان: (جنس الكافر) البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٧). و الجلالين (الكافر) تفسير الجلالين (ص: ٦٠٧). و الثعالبي (الكافر) الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٨١-٨٢). و القونوي (المعهود بالكفر) حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٦/ ٤٨٤). و الشربيني (والمراد بالإنسان: الكافر) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٤٣٤). و أطفيش (الكافر) هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (١٢/ ٣٣، بترقيم الشاملة آليا). تفسير المراغي (٢٣/ ١٥٠). التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٤٢).

[3] يقول الرازي: (فعاد إلى اتخاذ الشركاء مع الله.) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٦/ ٤٢٧). و يقول ابن تيمية: (وأشركوا به ما اتخذوهم من الأنداد من دونه) التفسير من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٣٢). و يقول أبو حيان (أشركوا به) البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٧). و يقول الثعالبي (ورجع إلى كفره) الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٨٢). و الشربيني (رجعوا إلى عبادة الأصنام) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٤٣٤). و الشوكاني (ثم جاوز ذلك إلى الشرك بالله) فتح القدير للشوكاني (٤/ ٥١٩). و السعدي (واستمر على شركه.) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٧٢٠). أما أطفيش يقول: (أي بيان لحال الكفرة

وقوله: وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ كأن الآية في الرؤساء منهم جعلوا أندادًا ليضل الناس عن سبيله [1]، يدل على ذلك: قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا في الدنيا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، لما علم أنه يختم على الكفر، والله أعلم.)[2]

- ابن عطية: (الْإِنْسانَ في هذه الآية يراد به الكافر... وهذه آية بين تعالى بها على الكفار أنهم على كل حال يلجؤون في حال الضرورات إليه وإن كان ذلك عن غير يقين منهم ولا إيمان فلذلك ليس بمعتد به.

ومُنِيباً معناه مقاربا مراجعا بصيرته.

وقوله تعالى: ثُمَّ إِذا خَوَّلَهُ نِعْمَةً يحتمل أن يريد النعمة في كشف الضر المذكور، ويحتمل أن يريد نعمة أي نعمة كانت، واللفظ يعم الوجهين. وخَوَّلَهُ معناه ملكه وحكمه فيها ابتداء لا مجازاة، ولا يقال في الجزاء خول،.../

وقوله تعالى: نَسِيَ ما كانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ قالت فرقة: ما مصدرية، والمعنى نسي دعاءه إليه في حال الضرر ورجع إلى كفره. وقالت فرقة: بمعنى الذي، والمراد بها الله تعالى،...، ويحتمل أن تكون ما نافية، ويكون قوله: نَسِيَ كلاما تاما، ثم نفى أن يكون دعاء هذا الكافر خالصا لله

من الالتجاء إلى الله في حال الضرورة مع ما هم فيه من الكفر) هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (١٢/ ٣٣، بترقيم الشاملة آليا).

[1] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٩/ ١١). فتح القدير للشوكاني (٤/ ٥١٩).

[2] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٨/ ٦٦٣). تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ١٧٩).

ومقصودا به من قبل النعمة، أي في حال الضرر [1]، ويحتمل أن تكون ما نافية ويكون قوله: مِنْ قَبْلُ يريد به: من قبل الضرر، فكأنه يقول: ولم يكن هذا الكافر يدعو في سائر زمنه قبل الضرر، بل ألجأه ضرره إلى الدعاء.)[2]

قول ابن عطية: (وإن كان ذلك عن غير يقين منهم ولا إيمان فلذلك ليس بمعتد به) و نحن نتساءل عن موضع عدم الاعتداد به؟

فإن كان يقصد إيمان بمعنى الدين فكلامه صحيح و كل الآية تدل على ذلك أن إيمانهم أو توحيدهم مؤقت فقط بما يطلبونه فقط أو حال طلبهم، و يعودوا مرة أخرى لكفرهم و شركهم، أي أن الكفر و الشرك سابق و لاحق، و إخلاصهم العبادة لله فيما بينهما لم يدم كي نعتبره معتدا به فيستحقوا اسم المؤمن عليه، بل هو إيمان مقيد بمنفعة دنيوية أو بالأحرى عودة للفطرة في وقت مكاشفة الحقيقة فلا باطل فيها، و لذلك لا تجدهم يدعون أحدا من دون الله في هذا الوقت.

---

[1] البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٧) حيث قال: (وما نافية، نفى أن يكون دعاء هذا الكافر خالصا لله مقصورا من قبل الضرر). و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٤١٤) فقال: (لم يكن دعاء هذا الكافر خالصا لله تعالى) كأحد التأويلات لما. و لكن تعقب ذلك الألوسي بقوله (ولا يخفى ما فيه) روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٣/ ٢٤٥).

[2] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٢١- ٥٢٢). و راجع فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٣/ ٣٤٩) فيما يخص تأويل (ما)، و كذلك البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٧). و كذلك الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٤١٢ – ٤١٣ – ٤١٤).

و إن كان مقصوده بقوله أن إيمانهم غير معتد به من عدم ترتب النعمة على سبيل الجزاء فهو عام في كل الناس فليس خاص فقط في المشركين و الكفار، و هذا ما حققناه في مسألة معنى الإجابة المقطوع بها و بين تحقيق المدعو به على حسب المشيئة و يتصف بأنه تفضل و هنا كما وصف بأنه تخويل، ففسره ابن عطية بأنه ليس على سبيل الجزاء فإن كان هذا هو موضع استدلاله فإنه غير خاص بالمشركين و الكفار فقط بل هو عام بإزاء أي داعي و بإزاء أي نعمة من الله يخوله لأي عبد من عباده.

فتوجيه نفي الاعتداد في قول ابن عطية هو من حيثية الإيمان الكامل أو التام الذي يرادفه في هذا المفهوم هو (الدين) أما وصف الدعاء بإخلاص أو بإنابة و أنه معتد به بحيثية التقييد و ليس الإطلاق، فلا يلزم من نفي الاعتداد بهذا الإيمان نفيه الاعتداد بعمل الدعاء خالصا الدين لله كما وصفه الله بنفسه، فإننا نربأ به أن يكون هذا مقصده و هو من هو في التحقيق و العناية بالسياق العام و الخاص، لأن كل الآيات التي تعرضت لدعائهم في حال الاضطرار قد أقامت عليهم الحجة من خلال هذا الإخلاص و التضرع و الإنابة فجعلته حجة عليهم في عدم استمراره لأن الله هو واحد في البر و البحر و له نفس القدرة على الضر و النفع، و وصف حالهم بعد الكشف أو النجاة بأنه نقض لما بنوه حال دعائهم، و كل هذا و غيره يؤكد على اعتبار هذا العمل و ما يصحبه من إيمان.

و يمكن توجيه تأويله هذا بأنه خاص بهذه الآية، لأنها لم تذكر لهم إخلاصا أو توحيدا في الدعاء أو بالدعاء، وقد يكون أيضا بملحوظية إسناد الدعاء إلى الرب و ليس الإله فبَعُد قليلا عن معنى الألوهية، و أيضا بدلالة حرف (ثم) الذي يفيد التراخي أو التباعد فدل على أن تخويل

النعمة لهم لم يكن بسبب الإنابة إليه بالدعاء، فكل ذلك قد يستجلب تصور هذا الكافر أنه يدعو الرب بصفات الربوبية من حيث كونه هو الخالق و الرازق و المنعم و ما إلى ذلك، و لكن لم يكن الدعاء بحيثية مقام الألوهية الذي يستحق به الإله التوحيد و الإخلاص و الطاعة وحده، و هذا المعنى ثابت عنهم في كثير من المواضع القرآنية كالذي يبدأ بقول (فإن سألتهم من)، و يسانده أيضا قوله تعالى

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦].

و على كل حال لا يمكن أن ينتج من قوله أي معنى يكون مفاده أن إنابتهم إلى ربهم في الدعاء هو أمر خطأ أو غير مقبول أو أنه مما نهوا عنه أو مما يؤخذ عليهم أو غير ذلك، فأقصى معنى يمكن لزومه من قوله أن هذا الدعاء منهم لا يعتد به فيترتب عليه ما يترتب على مقتضى الإيمان الذي صاحبه يسمى مؤمن و الذي إذا قرنه بالعمل الصالح يدخل الجنة، و نحن لا نخالف في ذلك، و أخيرا فهو لم يصرح على ما اعتمد في قوله بعدم اعتداد هذا الإيمان أو نفي اليقين عنهم، فالآية ليس فيها تصريح بذلك أو حتى ما يلزم منه ذلك، و على كل هذا تأويله لم يقم عليه دليل أو قرينة و لذلك اجتهدنا في تأويله ثقة بعلمه و جودة قريحته.

و ما يؤكد إلى ما ذهبنا إليه من تأويله أنه قد تأول (ما) على أنها حرف نفي، ثم بعد تقرير كونها للنفي قد عين المنفي بها فقال: (نفى أن يكون دعاء هذا الكافر خالصاً لله ومقصوداً به من قبل النعمة، أي في حال الضرر) و هو بتقريره هذا الاحتمال الدلالي يؤكد على موضع استدلالنا

لمسألة البحث، فهو قد جعل دعاء هذا الكافر بأنه لم يكن لله أصلا أو كان لله و لكن لم يكن خالصا له، و في كلتا الحالتين قد وقفنا على عدم قبول هذا الدعاء بأنه لم يكن لله أصلا أو أنه لم يكن خالصا له، فليست العبرة إذن بكونه كافر بل بكون الدعاء لم يكن لله أو لم يكن خالصا لله، **و بهذا فهو ينتظم مع سائر الآيات المتعلقة بهذا الموضوع، و ما يساند هذا التأويل أن الله لم** يصف تخويله بالنعمة أنها كانت بعد الدعاء على سبيل التسبب أو الجزاء بل كان الوصف يفيد بأنه النعمة كانت توافقا فقط.

أما بتجويزه الاحتمال الثاني من متعلق النفي بـ (ما) بقوله: (ويحتمل أن تكون ما نافية ويكون قوله: من قبل يريد به: من قبل الضرر، فكأنه يقول: ولم يكن هذا الكافر يدعو في سائر زمنه قبل الضرر، بل ألجأه ضرره إلى الدعاء) فقد جعل المنفي هو دعائه من قبل وقوع الضرر عليه أنه كان يدعوا الله، و على هذا الاحتمال فهو يثبت دعائه لله في حال وقوع الضرر و بهذا فإنه يعارض جزء من متعلق النفي في التأويل الأول، و هو أنه لم يكن يدعوا الله أصلا بعد وقوع الضرر، و هذا تعارض بين، أما من الممكن احتمال قوله إن كان يقصد أن هذا الكافر كان لا يدعوا أصلا لا لله و لا لغيره، ثم عند وقوع الضرر دعا، فإلى من دعا؟

إما إلى الله أو غيره، فلو كان إلى الله فيجب أن يكون غير خالصا ليصدق عليه النفي لزوما، و إما إلى غيره فيصدق عليه النفي ذاتا، و لكن أي تأويل يؤدي إلى تعارض مع ما أثبته الله بقوله دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ لا يقبل و لا يصح وقوعه لزوما من السياق، فالتأويل الوحيد المقبول أن هذا

الكافر دعا ربه منيبا إليه و لكن بغير إخلاص، لأننا لو قبلنا احتمال أنه لم يدعو الله فمعنى هذا أن يعود على ذكر كلمة (ربه) بأنه ليس الرب المعهود ذكره في القرآن أي الذي هو الله، و يكون ربه هذا رب أخر بمعنى سيده، و كل هذه الاحتمالات بعيدة و فيها تكلف، ولا يساندها حسن السبك و النظم و السياق.

* ابن جزي: (وَإِذا مَسَّ الْإِنْسانَ ضُرٌّ الآية: يراد بالإنسان هنا الكافر بدليل قوله: وجعل له أندادا، والقصد بهذه الآية عتاب وإقامة حجة، فالعتاب على الكفر وترك دعاء الله، وإقامة الحجة على الإنسان بدعائه إلى الله، في الشدائد)[1]

- القونوي: (والمراد بالإنسان المعهود بالكفر والشقاوة على أن اللام للعهد أو جنس الإنسان... والحاصل أن الأحسن في مثله كون اللام للعهد.

قوله: (لزوال ما ينازع العقل في الدلالة على أن مبدأ الكل منه) العقل وهو الوهم الكاذب ولتراجع الفطرة لا لخلوصه، ولذا كان مذموما وإن كان يرى حسنا لأن ظاهره أن جميع الأمور من النفع والضر من الله تعالى وأن الأصنام لا تقدر النفع والضر، لكن هذا ليس عن اعتقاد صحيح راسخ.)[2]

---

[1] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٢١٧).

[2] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٦/ ٤٨٤).

بالطبع هو يشرح قول البيضاوي فلا بد من تبرير اختياراته، و على صحة الشرح و متنه فإن المراد بالإخلاص المنفي عن إنابة الكافر لدعاء ربه لكشف الضر هو الإخلاص الكامل بمقتضى العبودية و التسليم أي في الشدة و الرخاء و على كل حال ليس فقط في أوقات الشدة، و من هنا كان قولهم بنفي الإخلاص عنه، أما لو المراد نفي الإخلاص المقيد بهذا الدعاء في هذا الوقت فهذا بعيد جدا، لأن الله قد وصفهم في أكثر من موضع بأنهم دعوا الله مخلصين له الدين، و من القرائن الدالة على ذلك أن الله يقيم عليهم الحجة في دعائهم هذا بأنه يجب أن يكون في كل وقت، فمعنى أن ينصبه لأن يستمر أو يتماثل فهذا أكبر دليل على اعتباره و إقراره منهم في هذا الحال.

الآية رقم ٨

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [التوبة: ١٩-٢٠]

المرتكز الحجاجي في إظهار عدم المساواة لم يجيء بين أعمال صالحة مجردة عن العقيدة الإيمانية بل جاء مقرونا بالإيمان بالله و اليوم الآخر ثم جاء العطف بالمعطوف العملي و هو جاهد في سبيل الله، و هذا يتضمن معاني لزومية أولها دخولا أن سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام أعمال صالحة معتبرة، و ثانيا أن عامليها لم يكن لهم وصف شرعي معلل لا في القبول أو الرد، أي وصفهم أو تسميتهم باسم الفاعل (كافر) أو حتى بالفعل (يكفرون) أو (كفروا)، بل ذكر الفعل نصا مجردا عن الفاعل ليدل على عدم اعتبار وصف دين فاعليه بأي صفة أو عِلِّية شرعية تحتم القبول المطلق أو الرد المطلق، بل نوعية العمل نفسه هو الفيصل في الاعتبار أو عدمه.

و بقرينة عقد المقارنة أو المقابلة بين الأعمال ما بين الطرفين يدل على اعتبارهم جميعا في اعتبار الحسن، ثم يأتي الفارق الذي بناء عليه يتفاضل به عمل على عمل أو صاحب العمل على صاحب العمل الآخر بصفات شرعية يناط عليها التفاضل و الترجيح، فنجد هنا أن الإيمان بالله و اليوم الآخر و الهجرة و الجهاد في سبيل الله بالأموال و الأنفس أعظم درجة، فأعظمية الدرجات قد دل على واحدية الاعتبار أو القبول أو الصحة لكل ما يندرج تحتها عموما و بما جاء في النص خصوصا (سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام) بالنسبة للكفار، و بالنسبة

للمؤمنين (الإيمان بالله و باليوم الآخر و الجهاد) لأن الله قد ختم الحكم على هذه الأعمال مجتمعة بأن أصحابها هم الفائزون، و هذا الحكم أو الوصف خاص بمصير أصحاب هذه الأعمال خاصة دون الفريق الأول الخاص بسقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام.

فجمع هذه الأعمال و وصفها بالأعظمية و بيان مصير أصحابها ينفرد بأمرين و هما التعاظم في الدرجات و فوز أصحابها، ثم يدل على مماثلة و مشاركة في الصفة العامة الجامعة و المقتضية للتدرج على درجات و هي لم ينص عليها و لكنها مفهومة ضمنيا بالقبول و الاعتبار و الصحة، و قد سيق هذا البيان و التوضيح لدفع توهم ناشيء أن سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام كافيان بالفوز كالذين آمنوا بالله و اليوم الآخر و جاهدوا في سبيل الله.

و من القرائن أيضا يتمثل في أن موضع المؤاخذة هو في التسوية فقط و ليس في إدخال سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام في مجمل الأعمال الصالحة، أو في إدخالها في المقارنة المطلقة بين الأعمال لأن هذا مقرر بدليل التدرجات و اتصافها بالأعظمية لدرجة عن درجة.

و من القرائن الضمنية اللزومية لمواضع الإثبات و مواضع النفي في الآية، أن الله يرد عليهم تهوينهم من شأن الإيمان به و باليوم الآخر و الجهاد في سبيله، و كأن الكلام هو لإظهار كفرهم و إنكارهم للبعث و وصفهم بالظالمين و وقفهم على مدى استبعاد هدايتهم و هم على هذا النحو من الغفلة و التكذيب و هو ما نص عليه في قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (٣٣) إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ(٣٤) أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ(٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ(٣٦)﴾ [القلم: ٣٣-٣٦] فمعالجة المقارنة على مستوى الأديان كالإيمان و الكفر و مصير أصحابهم كالجنة و النار لا يوجد تدرج أو

تفاصيل لمناقشتهم في حسبانهم لأن القول قول واحد قطعي و حتمي.

و من القرائن أيضا أن المقارنة تمت بدون ذكر الأسماء الدالة على الفاعل (سقاة الحاج و عامري المسجد الحرام) و الفريق الآخر (المؤمنين و المجاهدين) بل المقارنة كانت بين أسماء الأعمال (المصادر) لتكون أدل على استبعاد اسم الفاعل من علة التفاضل فيكون غير داخل في علل الأحكام.

من الاستنباطات:

- أن مقابلة الأعمال المعتبرة مع التفاوت بينها و ما يتعلق على أبعاضها من جزاءات قد دخل فيها سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام التي تطول فترتين زمنيتين بالنسبة للإسلام و الجاهلية، فسقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام لأجل الحاج و المعتمر و المطوف و المصلي تشير لاعتبار هذه الأعمال حال كونهم في الجاهلية مشركين بالله، و منه اعتبار الأعمال الحسنة و الصالحة من الكافر و المشرك.

- يجوز المقابلة بين الكافر و المؤمن في الأعمال الحسنة و الصالحة و التفاضل بينهما مع التنبيه على حتمية دخول الكافر النار و الخلود فيها في نهاية الأمر.

- و منها: على قول بعض المفسرين الذين اعتمدوا بعض أسباب النزول التي لا تصح و لكنها كانت موضع تفسير الآية و ما ارتضوه منها كتفسير أو كاحتمال للتفسير ببعض الوجوه، أن الآية نزلت في بعض المسلمين الذين آثروا البقاء للسقاية و العمارة على الهجرة من مكة، و في روايات أخرى لسبب النزول أنهم لما اسروا في بدر كانوا يفتخروا بهذه الأعمال أي كانوا ما زالوا على دين الشرك، و الشاهد أن هناك احتمالين: اعتبار السقاية و العمارة من الكافر للكافر،

و اعتبار السقاية و العمارة من المسلم للكافر، **لأن هذا العهد كان الحجاج مشركين لأنه لم يكن قد فتحت مكة بعد و لم يكن قد نزل منع اقتراب المشركين من المسجد و منع حجهم.**

و **كل المفسرين يتناولوا الآية** متجاوزين مرحلة الإقرار بقبول و اعتبار أعمال الكفار الصالحة كالسقاية و العمارة، **ثم يبدؤون مرحلة التأويل من بعد ذلك في كيفية تأويل الدرجة بالفضل أو بالثواب أو الشرف أو غير ذلك، و منهم من قيد الثواب في** الدنيا دون الآخرة، **و مهما يكن من تأويل فهو** متضمن لزوما سبق الاعتراف و الإقرار لاعتبار عمل الكافر الصالح **ثم يدخل الخلاف في كيفية توصيفه مع قناعة كل مفسر بهذا الأمر أولا، و حتى مع أشدهم تأويلا لرفضه التام أن يجتمع الكافر مع المؤمن في توصيف واحد جعل الآية تتحدث عن المؤمنين فقط باعتبار حاليهما قبل الإيمان مع الأعمال الصالحة و الحسنة كالسقاية و العمارة أي أن فعل المحاسن** حال الكفر قبل الإيمان **لا تساوي فعل المحاسن بعد الإيمان، فجعل المؤمن الذي كان من أهل السقاية و العمارة حال كفره ثم لم يجاهد ليس كالذي آمن و هاجر و جاهد بنفسه و ماله أي أن الجهاد لا يقارن بالسقاية و العمارة للمؤمن أي جعل المقابلة بعد الإيمان.** أي أنه على جميع الاعتبارات هناك قناعة باعتبار عمل المحاسن من الكافر.

— و من القرائن أيضا على اعتبار عمل الكافر الحسن أن ذكر نفي التسوية بين أمرين وضعا في موضع المقابلة أو المقارنة لا يلزم منه أنهم ضدين أو أن أحدهم يفسد الآخر أو أن أحدهم يقضي على الآخر، بل يكونا على أمر جامع بينهم و لكن يتفاوتا فيه أو في الجزاء عليه، **و مثاله:**

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ

الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] ففي هذه الآية تم إقرار عدم التسوية (لا يستوي)، و إثبات وصف التفاوت بينهما في صفة الفضل (فضَلَ)، و كذلك في الجزاء الذي هو الأجر (أجرا عظيما)، و توصيف التقدير الحسن بوصف (الدرجة).

و بنفس الدلالة السابقة في قوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]

أما في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠] و نظيرها ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦] و كل ما كان فيه الاستهلال بـ (هل) فهو يفيد الاستنكار و النفي و التقريع و لزيادة التضمين لمعنى النفي قد يأتي بالتصريح لتقوية المعنى مثل (أفلا تتفكرون) و أشباه ذلك، و الشاهد أن دلالة التضاد و استحالة الجمع بجامع مُضَمَّنة تصريحا في الوصف و بمؤازرة الاستفهام البلاغي و أحيانا بزيادة صفات تعزز معنى النفي.

فقد بين الله نوعي و صفتي المتقابلين الذي جاء فيها الحكم بعدم التسوية أي (الخبيث و الطيب) و بهذا فقد حسم الأمر نصا فلا مجال للاستدلال على نوعية الأمرين أو صفتهما بالقرائن أو السياق، و نأخذ أيضا من هذه الآية أن دلالة عدم التسوية لا يلزم منها أن الأمرين متضادين أو لا يمكن جمعهما في علاقة، لأنه لو لازم لما احتيج للنص و التصريح على صفتي الخبث و الطيب، و إذا لم يصرح فتترك الدلالة للسياق و الظهور، فالسقاية و العمارة من أعمال

الخير و هذا قام مقام التصريح بنوعية و صفة الأعمال الداخلة في المقابلة، و لذلك دخل عليها التقادير بوصف (الدرجة) و (أعظم) و بالإشارة إلى الجزاء (الفائزين) و كل ذلك مع (لا يستون).

و في قوله تعالى مزيد بيان ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ (١٨) أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٩) وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ٢٠﴾ [السجدة: ١٨-٢٠]

لأن في هذه الآية التصريح بأسماء الفاعلين المحملة مسبقا من سياقات أخرى و من نفس السياق كما سيأتي على ما يترتب عليهما من جزاء إما جنة المأوى أو النار، أي أن التصريح بالمؤمن مقابل الفاسق أو الكافر خاصة في سياق بيان الجزاء فهو واضح جدا أنه هو المراد بذكر اسم الفاعل، و أنه أهم ما يعلق عليه الأسماء و الأحكام في الدنيا و الآخرة، أما آية التوبة فهي تتمحور حول نوعية الأعمال الحسنة و المرضي عنها، و ترد على الزاعم أن عمل الأعمال الحسنة لا يعطي لعاملها اسم الإيمان إلا أن يؤمن كمن آمن بالله و بالآخرة، و أن هذه الأعمال لو قارنت الإيمان أوجبت الفوز و الدرجة العظيمة، أما إذا خلت عن الإيمان فلا تعدو أنها أعمال حسنة لا تقتضي لصاحبها الفوز و لا الدرجات العظيمة، و لذلك فقد علق و أناط الله الفوز بالجنة و توصيف عظم الدرجة على الذين آمنوا.

فتمام خبر عدم التسوية بينهما جاء مفصلا في جزاء الذين آمنوا و عملوا الصالحات في جنات المأوى و جزاء الذين فسقوا في النار، و هي تماثل آية التوبة في أن الله حكم بعدم المساواة عنده

بين الأمرين ثم تمم الإيضاح بنوعية الجزاء و درجته بأن الذين آمنوا هم الفائزون دون غيرهم.

— و من الفوائد البلاغية في عدم مقابلة الفعل بإزاء الفعل أو الفاعل بإزاء الفاعل، بل جُعل مقابلة فعل مقابل فاعل، و هذا فيه التدليل على فصل الفعل عن الفاعل في بعض السياقات خاصة عندما يكون السياق مع المشركين و الكفار في حكم و وصف الأعمال الحسنة و الصالحة، أي أن صلاح بعض أعمالهم يُعامل شرعيا بمعزل عن أشخاصهم الموصوفة و المسماة بالكافر و المشرك، لأن أشخاصهم باعتبار الشرك و الكفر هي مخلدة في عذاب النار، و لكن صالح أعمالهم لا تستوجب عذابا و لا عقابا و في نفس الوقت لا تدرأ عنهم العذاب في النار، **فالتعامل معها في الدنيا كالمؤمنين سواء، أما الجزاء و المحاسبة عليها فهي إما في الدنيا أو في الآخرة، و معرفة هذا غير مؤثر على أحكام الدنيا في التعامل معها منهم.**

فالشاهد أن التعامل مع أعمال الكفار و المشركين الحسنة تعتبر من حيث كونها أعمالا اتخذت صفاتها الشرعية المأمور بها و بشروطها و أنها تعلقت بهم من حيثية كونهم من الناس الذين خلقهم الله لعبادته، و كل أمر أو نهي شرعي هو من عبادته.

و يمكن بلورة التأويل كالآتي:

بأنه يمكن الولوج للمسألة من أكثر من جهة، على حسب المرتكز الدلالي و المعنوي للفظة التي اعتمدها و انطلق منها لدلالات الكلمات و التراكيب الأخرى، مع التنبه و اليقظة للفارق بين معنى الكلمة و بين ما يلزم منها أو يتضمنها من دلالات أخرى، فمثلا لو ارتكزت على تثبيت معنى الدرجة و ما يلزم منها من معنى بقولنا أن الدرجة خاصة بالتقدير للأعمال الحسنة و ما يلزم منها من جزاء حسن سيطوع دلالات الكلمات الأخرى لتتسق معها في نفس الإطار، أما

إذا انطلقنا من أن المعنى من الدرجة هو مجرد التقدير مقابل الأعمال فقط فبهذا فهي تعم الحسن و السيء سواء من الأعمال و من الجزاء، ثم يزداد المعنى تشعيبا بإضافة دلالة (أعظم) للتركيب (أعظم درجة) لتكون الدلالة مركبة كما أشار لها الطوسي فيختص للدلالة على الجنس (درجة) و للأفضلية (أعظم).

و إذا دخل المؤول بحكم مسبق أن موضع المقابلة هو بين أسماء الفاعلين (مؤمن و كافر) و بذلك لا يلتقي المؤمن مع الكافر في تدرج واحد و بهذا فهو يلجأ إلى تقدير من خارج الآية لكي يقيد به المسار المعنوي العام فيجعله في شأن المؤمنين فقط أي المؤمن الذي عمل السقاية و العمارة مقابل المؤمن الذي هاجر و جاهد، أو أن يقدر أن المقابلة في حال المؤمن الذي فعل المحاسن قبل إيمانه و بين المؤمن الفاعل للمحاسن في إيمانه.

أما المؤول الذي يلتزم بظاهر النظم و ما يعطيه من دلالات إلا أن يعارضها ما هو أقوى منها فقد احتاط لنفسه، فَسَوْق الآية لأجل توبيخ و تخطئة الجاعلين السقاية و العمارة مساوية عند الله بإيمان و جهاد المؤمن، فكان المتبادر للتصور من الآية وجود صعوبة المقارنة ما بين الفعل و الفاعل، فاستوجب تقديرا للفعل في جانب المشبه به ليكون كإيمان و جهاد من آمن و جاهد، فيكون التقابل بين الأفعال (السقاية و العمارة) مقابل (الإيمان و الجهاد) و هذا أولى لأن الغرض الأساسي هو دفع التسوية بين ما أثبته الله بذكره عليه (السقاية و العمارة) ثم موضع نفي التشبيه كان على إيمان و جهاد المشبه به فعدم التصريح بكونه كالمؤمن و المجاهد مع ما سبق من القرائن يرجح جانب المقارنة بالأفعال مع تضمين دلالة الفاعل لأنه لا يوجد فعل بدون فاعل، و لكن إدخال دلالة الفاعل لا يمكن تصورها إلا بإنالة و استحقاق الجزاء، أما الأعمال يتصور معها

الأحكام كالحلال و الحرام و الدرجات، لان الدرجة حكم بتقدير جزائي معين.

و إذا نظرنا للآية و مرتكزها البياني أنه يدور حول الفاعل مقابل الفاعل فلا بد من وضعنا في الاعتبار الحيثية الجزائية المتعلقة بالفاعل فإنهم لا يستوون عند الله أي في الجزاء مع تقرير حسن هذه الأعمال كلها من عامليها، و لكن هذه المقابلة هي بين مؤمن و كافر، بقرينة ذكر الإيمان بالله و بالآخرة في أحد جوانبها، و بقرينة وصفهم بالظالمين، و بقرينة وصف الجانب الإيماني بالفائزين، أي اعتبار العمل الصالح مكفول من الكافر و المؤمن على حد سواء، و لكن العمل الذي هو الإيمان بالله و باليوم الآخر هو الذي يحدد الظالم و الفائز و المهتدي، و هو الذي لا يساويه أي عمل صالح آخر.

و من تأول الآية على تقدير: (أعظم درجة من درجتهم على تقديرهم في أنفسهم) فلم يحسن التأويل لأنه لم يتخلص من دفع التوهم عند أنفس المخاطبين الذين قالوا بهذا القول، لأن معنى كلامه أن تقديرهم عند أنفسهم مقر عليه و لكن الفريق الثاني أعظم منه درجة، فلم تفد (أعظم درجة) القطع بكونهم لا منفعة لهم بهذه الأعمال مع الشرك، و لم تفد عدم قبول أو رد هذه الأعمال (السقاية و العمارة) أو ما معناه ذلك.

و هناك تأويل آخر لهم و هو: (أن هؤلاء الصنف من المؤمنين أعظم درجة عند الله من غيرهم) فالغيرية هنا عامة لم يحدد من هم المعنيين بغيرهم، لأنه ما زال المعنى المشتبك بين الكفار و المؤمنين ما زال قائما، لأن الكفار يدخلون في عموم و مطلق (غيرهم) ممن يحسنون بعض الأعمال.

و إن كان المقصود أن (أعظم درجة) أي أنه وصف مستقل على تدرج خاص بالمؤمنين فقط أو

أن الغيرية منوطة بنطاق المؤمنين فقط، و إن كان المعنى محتمل و لكن لا ينتظم مع السياق و النظم، لأن المقابلة كانت ما بين فريق يظهر أنه من الكفار (الظالمين – الغير فائزين) و فريق من المؤمنين في أعمال صالحة بدون إيمان و أعمال صالحة مع الإيمان، فيحتمل أن نخص (أعظم درجة) للأعمال الصالحة فقط و نرجع الأعظمية و الدرجة للإيمان مع الجهاد و الهجرة كما اختص الفوز بهما فقط في سياق المقابلة، و تكون حصيلة المقابلة في نهاية المطاف هو الفوز لفريق المؤمنين، و يتضمن لزوما برهانيا أن السقاية و العمارة مع عدم الإيمان بالله و باليوم الآخر لا تجعلهم فائزين.

الخلاصة: أن بمنظور الجزاء و الثواب في الآخرة (الفائزون) لا بد من الإيمان بالله و باليوم الآخر و هو موضع ارتكاز عدم التسوية، الذي هو نفسه يتضمن الإقرار بحسن و ثواب أعمال الكفرة الصالحة.

و سننقل من تفاسير العلماء ما يظهر فريق الكفار سواء بتصريح دخولهم النار يوم القيامة أو بكونهم كفارا و مشركين أو بإظهار الفريق المقابل لهم بالإيمان بالله و باليوم الآخر الذي يلزم منه أن المقابل لهم هم الكفار، و أنهم من كانوا في التفضيل مع المؤمنين و أن أعمالهم الحسنة هي السقاية و العمارة حال كفرهم لنستدل من ذلك على اعتبار أعمالهم الحسنة بما لا يثبت للكفار أي مساواة أو أفضلية سواء في الثواب أو المصير.

- مقاتل بن سليمان: (كمن آمن بالله واليوم الآخر، يعنى صدق بتوحيد الله واليوم الآخر، وصدق بالبعث الذي فيه جزاء الأعمال،... في سبيل الله لا يستوون عند الله في الفضل هؤلاء أفضل، والله لا يهدي القوم الظالمين [آية:١٩] يعنى المشركين إلى الحجة فما لهم حجة.

... أولئك أعظم درجة، يعنى فضيلة، عند الله من الذين افتخروا في عمران / البيت وسقاية الحاج وهم كفار، ثم أخبر عن ثواب المهاجرين، فقال: وأولئك هم الفائزون [آية:٢٠] يعنى الناجون من النار يوم القيامة.) (١)

- الهواري: (قال: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللهِ﴾ ممن أقام على السقاية وعَمَر المسجد الحرام. ﴿وَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَائِزُونَ﴾ أي: الناجون من النار إلى الجنة.) (٢)

- الطبري: (عن ابن عباس قوله: (أجعلتم سقاية الحاج)، إلى قوله: (الظالمين)، وذلك أن المشركين قالوا: عمارة بيت الله، وقيام على السقاية، خير ممن آمن وجاهد، وكانوا يفخرون بالحرم ويستكبرون، من أجل أنهم أهله وعُمَّاره.....

وقال: (به سامرًا)، لأنهم كانوا يسمرون، ويهجرون القرآن والنبيَّ ﷺ. فخيَّر الإيمان بالله والجهاد مع نبي الله ﷺ، على عمران المشركين البيتَ وقيامهم على السقاية. ولم يكن ينفعهم عند الله مع الشرك به، أن كانوا يعمرون بيته ويخدمونه. قال الله: (لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين)، يعني: الذين زعموا أنهم أهل العمارة، فسماهم الله ظالمين، بشركهم، فلم

(١) تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ١٦٣ – ١٦٤).

(٢) تفسير الهواري (توفي في النصف الثاني من ق ٣ هـ) (٢/ ٥، بترقيم الشاملة آليا).

تغن عنهم العمارة شيئًا.) [1]

(الضحاك يقول في قوله: (أجعلتم سقاية الحاج)، الآية، أقبل المسلمون على العباس وأصحابه الذين أسرُوا يوم بدر يعيِّرونهم بالشرك، فقال العباس: أما والله لقد كنَّا نَعمُر المسجدَ الحرام، ونفُكُّ العاني، ونحجب البيتَ، ونسقي الحاج! فأنزل الله: (أجعلتم سقاية الحاج)، الآية.)[2]

((الذين أمنوا) بالله، وصدقوا بتوحيده من المشركين (وهاجروا) دورَ قومهم (وجاهدوا) المشركين في دين الله (بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله)، وأرفع منزلة عنده، من سُقَاة الحاج وعُمَّار المسجد الحرام، وهم بالله مشركون (وأولئك)، يقول: وهؤلاء الذين وصفنا صفتهم، أنهم آمنوا وهاجروا وجاهدوا (هم الفائزون)، بالجنة، الناجون من النار.) [3]

- الزجاج: ((درجةً) منصوب على التمييز، المعنى أعظمُ من غَيْرِهِمْ درَجَة.) [4]

- الماتريدي:

(في الآية إضمار فعل أو فاعل لكي تصح المقابلة؛ لأنه إنما يقابل فعل بفعل، أو فاعل بفاعل، لا يقابل فعل بفاعل، ولا فاعل بفعل، فهاهنا ذكر السقاية وعمارة المسجد مقابل من آمن باللهَّ، فهو - واللهَّ أعلم -: أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد كإيمان من آمن باللهَّ واليوم الآخر؟! أو أن يقال: أجعلتم القائم بإصلاح سقاية الحاج وعامر المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر؟! ليكون مقابلة شخص بشخص، أو فعل بفعل.

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٤/ ١٧٠). تفسير ابن أبي حاتم - محققا (٦/ ١٧٦٧)، (٦/ ١٧٦٨).

[2] نفسه (١٤/ ١٧٢).

[3] نفسه (١٤/ ١٧٣).

[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٣٨).

ثم لا يصح أن يجمع بين الكافر والمؤمن، فيقال: لا يستويان عند اللهَّ، وإن كان الكافر قد أتى بالمحاسن،...، وأما الكافر الذي مات على الكفر وإن عمل خيرات، والمؤمن الذي عمل الصالحات فمات على ذلك، فيجمع فيقال: لا يستويان فلا. ...

/ وقوله - عَزَّ وَجَلَّ -: (أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهَّ). قال بعض أهل التأويل: من صدقوا بتوحيد اللهَّ، وهاجروا إلى المدينة، وجاهدوا العدو بأموالهم وأنفسهم - أعظم درجة عند اللهَّ من الذين افتخروا بعمران البيت وسقاية الحاج وهم كفار.

وكذلك قالوا في قوله: (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهَّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهَّ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهَّ) ولكن الوجه في ذلك عندنا ومعنى المقابلة: أُولَئِكَ الذين ذكر أعظم درجة عند اللهَّ من الذين أسلموا من بعد ولحقوا.

وقوله: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ). الفوز: هو الظفر في اللغة، أي: أُولَئِكَ هم الظافرون بنعيم اللهَّ وكرامته، والناجون من عذاب اللهَّ ونقمته) [1]

و الماتريدي قد تأول الآية على وجهين، مرة بكون موضع المقارنة و المقابلة هو الفعل من كلا جهتي المقابلة أي الإيمان بالله و بالآخرة و بالجهاد مقابل سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام، و هذا هو الأنسب لظاهر الآية و نظمها لتوفر ذلك في (السقاية - العمارة) و كذلك الإيمان و الجهاد و هو ما يشير إليه استعمال حرف المشابهة (الكاف) في (كمن) أي فعل الإيمان و الجهاد من الذي آمن و جاهد لأن الذوات البشرية متشابهة في الإنسانية فلا يتميز المؤمن من الكافر في أجسادهم فلا يشتبه أن يكون موضع المقابلة هو العمل.

---

[1] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٥/ ٣١٨ - ٣١٩).

و لكنه كمتأول فقد تأول الآية أيضا على الوجه الثاني أي أن المقابلة بين أسماء الفاعلين (مؤمن - كافر) و هنا فإنه ينفي تماما أن يكون المؤمن مع الكافر في مقابلة واحدة أو أن يتم وصفهم في علاقة تؤول في نهايتها بحكم نفي المساواة لأنهم لا يجوز أن يقربوا من بعضهم البعض على أي نسق لأنه لا يجمعهم جامع، حتى و لو اشتركوا في بعض الأعمال الصالحة و الحسنة فهذا ليس بمبرر لأن نجمعهم في مقابلة مع بعضهما البعض.

و هنا نأخذ من نص كلامه جواز انتساب أعمال الكافر للحسن و الخير كالمؤمن تماما، و عموما نحن نتفق معه؛ و كنوع من تبرير موقفه الصارم؛ نقول أن النظر إلى المقابلة باستصحاب ما يلزم من المؤمن و الكافر من جزاء الجنة و النار فلا يمكن الجمع بينهم في أي جامع أبدا لأن الجنة و النار لا يلتقيان مع بعضهما أبدا خاصة لو أضفنا صفة الخلود و التحريم، أي تحريم الجنة على الكافر و المشرك، و بهذا فمهما يأتي الكافر بأعمال حسنة و خيرية يشترك بها مع المؤمن فلن يلتقوا في الجزاء و المغفرة و كثير من الأحكام أيضا في الدنيا و الآخرة، و من هنا يستحيل تصور مقابلة بينهما لنضعهم على تدرج واحد يجمعهم بتفاوت قدر أو كم وصفي معين يؤول بهما في النهاية لحكم عام واحد.

و لكي يتخلص من هذا اللازم المنكر لو قابل بين المؤمن و الكافر لجأ لافتراض تقدير من خارج ألفاظ الآية لكي يلتئم التأويل مع ما افترضه من أن المقابلة بين اسماء الفاعلين فقال أن المؤمن الذي فعل المحاسن حال كفره لا يتساوى مع المؤمن الذي فعل المحاسن حال إيمانه، ثم أكد على مراده مرة أخرى أن الكافر الذي مات على الكفر و إن عمل الخيرات، و المؤمن الذي عمل الصالحات فمات على ذلك، فيجمع فيقال: لا يستويان، فلا. و كما قلنا هذا يصح في حال النظر

بحيثية الجزاء بالجنة و النار **أما الجزاء على الأعمال بالخير و الشر فلا مانع من ذلك بل الأدلة تثبت ذلك فلا مجال لمخالفة الأدلة لأجل افتراض تقدير يؤدي إلى قضية يتم رفضها باستصحاب أمر هو خارج عن غرض الآية، أي أن افتراض تقديره أدى إلى معنى محتمل فتم رفضه أيضا لأجل استصحاب معنى غير مقصود في الآية و لم يتم ذكره أي** جزاء الجنة أو النار، **أما في الآية التالية لهذه الآية عندما تعرضت للأشخاص أنفسهم المتحلين بهذه الأفعال أوجبت لهم الفوز (أولئك هم الفائزون) بالجنة فلا مجال لاحتمالية المقابلة بل الأمر محسوم و مقطوع به.**

أي أن هناك مستويين من المقابلة: أحدهما في الأعمال و هذا ما يتم وصفه بـ (أعظم درجة)، و الثاني في الأشخاص فتم حسمه بقصر صفة (الفوز) على أشخاص معينين.

و لو المقابلة على أسماء الفاعلين فقط أي بحيثية الإيمان و الكفر لما كان ذكر السقاية و العمارة و الجهاد من معنى و كان يكفي أجعلتم من كفر بالله و بالآخرة كمن آمن بالله و الآخرة إن الله لا يهدي القوم الظالمين، أما إدخال تحكمهم بأن السقاية و العمارة تساوي أو تفضل الإيمان بالله و الآخرة و الجهاد فهذا هو غرض المقابلة و سوق الآية، أن لا تخدعكم حسن بعض أعمالكم و إن كانت عمارة المسجد الحرام و سقاية الحجيج لبيت الله أن تساووا هذه الأعمال بهذه الأعمال أو تساووا أنفسكم بأنفسهم أو تساووا جزاؤكم بجزائهم، فمن آمن بالله و بالآخرة و جاهد بنفسه و ماله فأولئك هم الفائزون، لأن التقرير لو تعرض للجزاء الأخروي بدار القرار فلا بد من الإيمان بالله و بالآخرة أما لو التقرير للمفاضلة أو المقابلة ما بين الأعمال فهو يتسع لكل الناس و لكل الأعمال الحسنة و الصالحة، أي أن هناك نطاقين أحدهما مختص بالحساب و الموازين و آخر مختص بالجزاء في النار أو الجنة.

و حتى لو جعلنا المقابلة على تقدير مقابلة بين فاعل لفاعل فما زلنا نقرر التفاضل في الأفعال التي تعود على الفاعلين، بمعنى أن التفاضل المنسوب للفاعلين هو راجع حتما لفعلهم فالمقابلة بين الفواعل باعتبار أفعالهم، و كذلك الجزاء الذي ينطلي على الفاعل هو من أجل فعله، و هذا لا ينفي أو يمنع أو حتى يقدح أن تصح المقابلة بين الأفعال المنسوبة للكافر و المؤمن الداخلة في دائرة الحسن و الصلاح، و لله الحكم و الامر فقد علق جزاء الخلود في النار على بعض الأعمال دون بعض، و هذا لا يبرر أن نرجع حكم الرد على أعمال أخرى صالحة بدلالة الجزاء بالخلود في النار، لأن الخلود في النار كان جزاء على عمل معين و بناء عليه تم حبط كل الأعمال الصالحة به لأنه لا يوجد إلا النار أو الجنة، و هذا بالنظر إلى الجزاء على الأعمال، أما الأعمال نفسها في الدنيا فلها معيار أخر، فالصالح يقبل من أي إنسان و يكتب له و سيرى جزاؤه خيرا، إلى هذا الحد فهو أمر مقطوع به و ظاهر جلي في النصوص، أما كيفية و متى يرى خيرية هذا العمل فهي احتمالات تتفاوت فيها الأنظار و القرائن.

- النحاس: (والمعنى أجعلتم أهل سقاية الحاج... ومن قرأ أجعلتم سقاة الحاج وعمرة المسجد الحرام فهو عنده على غير حذف... وقوله جل وعز أعظم درجة عند الله (آية ٢٠) أي من غيرهم أي ارفع منزلة من سقاة الحاج وعمار المسجد الحرام والجهاد هم الفائزون بالجنة الناجون من النار) (١)

(١) معاني القرآن للنحاس (٣/ ١٩٢ – ١٩٣).

- الطبراني:

(روي عن ابن عباس أنه قال: (قال العباس: لئن كنتم سبقتمونا بالإسلام والهجرة والجهاد، لقد كنا نعمر المسجد الحرام ونسقي الحاج. فأنزل الله هذه الآية). يعني أن ذلك كان منكم في الشرك ولا أقبل ما كان في الشرك. وروي أن المشركين قالوا: عمارة المسجد الحرام وقيام على السقاية خير ممن آمن وجاهد. وكانوا يفتخرون بالحرم، ويستكبرون به من أجل أنهم أهله وعماره، فأنزل الله هذه الآية، وأخبرهم أن عمارتهم المسجد الحرام وقيامهم على السقاية لا ينفعهم عند الله من الشرك بالله.

... والله لا يهدي القوم الظالمين؛ أي لا يرشدهم إلى الحجة ما داموا مصرين على الكفر، ولا يرشدهم إلى الجنة والثواب.

... معناه: الذين صدقوا بتوحيد الله، وهاجروا من أوطانهم إلى رسول الله ﷺ، وجاهدوا العدو في طاعة الله أعظم درجة عند الله، وهذا كقوله تعالى: أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا [الفرقان: ٢٤]. قوله تعالى: وأولئك هم الفائزون؛ معناه: إن المهاجرين هم الظافرون بأمانهم من الخير، الناجون من النار.) [١]

قد تذرع الطبراني لرد المفاضلة بين الأعمال الحسنة و الصالحة التي تقع من الكافرين و المؤمنين بأن قوله (أعظم درجة) لا يدل على المفاضلة و المقابلة بل هو وصف مستقل بمنأى عن المقابلة بغيره لوصف العمل في ذاته و استشهد بقوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا[الفرقان: ٢٤]، و كأنه يريد القول أن الجنة لا تقارن أو تقابل مع النار

---

[١] تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

لأنهم لا يجمعهم جامع، و لكن بالرجوع لسياق الآية اتضح أنها تعقد مقارنة ما بين جنتين بل بين جنات على الأرض و جنة الخلد و هذا في سياق اقتراح من الكفار و ضربهم الأمثال فرد الله عليهم بقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا۝١٠﴾ [الفرقان: ١٠] ثم قص الله ما يرونه الكفار من السعير و ما دعوا به عند رؤيتها و سماعها، ثم بعد ذلك قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا۝١٥ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا۝١٦﴾ [الفرقان: ١٥-١٦] فهنا كانت المقابلة ما بين جنة الأرض و جنة السماء بجامع الخيرية، ثم ذكر حشر الكفار و تكذيب الرسل دعواهم الولاية لهم و افتقارهم للنصير و قولهم حجرا محجورا و مصير أعمالهم ثم قال الله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا۝٢٤﴾ [الفرقان: ٢٤]

فيمكن القول أن المقابلة كانت بين أصحاب الجنة التي تجري من تحتها الأنهار و القصور في الدنيا مع كفرهم خير أم جنة الخلد، و هذا لأن أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا و أحسن مقيلا فشتان بين جنة الدنيا و جنة الآخرة و بين خير الدنيا و خير الآخرة.

الشاهد أن المقابلة بين أصحاب الجنتين التي في الدنيا و التي في الآخرة بجامع الخيرية بينهما رغم الفارق العظيم بينهما في كل شيء في الخلود و في الذوات و غياب الأسباب الدنيوية في الآخرة. (١)

---

(١) لقد أطلنا النفس في هذا الموضع لأنه سيتكرر مع بعض المفسرين محتجين بهذه الآية ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] ليستدلوا على أن المفاضلة أو نفي المساواة قد تأتي مع المتناقضين أو تأتي على مقتضى ما

- السمرقندي: (قال: لاَ يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِّ، يعني: لا يستوون في الثواب والعمل عند الله.

وَاللهُّ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِنَ، يعني: لا يرشد المشركين إلى الحجة، ويقال: لا يكرمهم بالمعرفة ما لم يتركوا كفرهم. كما قال في آية أُخرى: وَالَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا [العنكبوت: ٦٩]. ...

... يعني: هؤلاء أفضل عند الله، وأفضل درجة في الجنة من الذين لم يهاجروا ولم يؤمنوا ولم يعمروا المسجد الحرام، ولم يسقوا الحاج. وَأُولئِكَ هُمُ الْفائِزُونَ، يعني: الناجين من النار.)[١]

السمرقندي فرَّق بين عدم المساواة و بين أعظم درجة، فجعل المعنى في حال عدم المساواة في الثواب و العمل، فيعني أن هذه الأعمال (السقاية و العمارة) داخلة في نطاق الأعمال الصالحة المستحقة للثواب فيصح فيها التفاضل و المقابلة رغم اختلاف أديان عامليها بقرينة تفسيره للظالمين بالمشركين و الكافرين إلا إذا كان قوله (والله لا يهدي القوم الظالمين) استئناف غير متصل بأهل السقاية و العمارة و لا أحسبه ذلك، لأنه لا يوجد دلالة أو قرينة على صحة هذا الفصل و القطع، لأن الظالمين بدل من الضمير في قوله (أجعلتم) لأنه محل المؤاخذة و موضع الظلم.

أما في الآية الثانية فقد وحد الجزاء بالجنة لكلا المتقابلين بأعمالهما و جعل أعظم درجة أي في درجات الجنة، وبهذا فهو يفرق بين حال المؤمن الذي آمن و هاجر و جاهد بنفسه و ماله و كان

قدَّره الكافر من المفاضلة أو المساواة ظنا و حسبانا لا على الحقيقة، و الغرض من ذلك أن يخرجوا أعمال الكفار الحسنة مثل السقاية العمارة من المفاضلة أو الاعتبار أصلا، كأن أعمال الكفار الحسنة في مقابل أعمال المؤمنين الحسنة كالعدم أو كالضد، و لهذا لم ننقل لبعض المفسرين استدلالهم هذا خشية الإطالة و الاكتفاء بهذا الموضع.

[١] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٤٧).

قبل ذلك يسقي و يعمر، و بين الذي آمن ولم يكن من أهل السقاية و العمارة و لم يهاجر و لم يجاهد بنفسه و ماله، فالأول أعظم درجة في الجنة، أو المقابلة بين مؤمنين أحدهما لم يهاجر و لم يجاهد بنفسه و ماله و لكن كان من أهل السقاية و العمارة، و الثاني لم يكن من أهل السقاية و العمارة و لكن آمن و هاجر و جاهد بنفسه و ماله، فهذا أعظم درجة.

- الخطيب الإسكافي: (قال في إبطال ما أتى به المشركون من عمارة المسجد الحرام، وسقاية الحاج من المقام على الكفر. (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله) التوبة: ١٩ . فكان المندوب إليه في هذه الآية بعد الإيمان بالله الجهاد في سبيل الله، فقال بعده مادحا لمن تلقى بالطاعة أمره. (الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله) ثم ذكر (بأموالهم وأنفسهم) لما قدم ذكر ما اقتضى الموضع تقديمه، وأن يجعل أهم إليهم من غيره، فخالف هذا المكان قوله في سورة الأنفال، فقدم فيه ما أخر هناك لذلك فأعلمه. وبالله التوفيق.) [١]

الخطيب الإسكافي يبرز بلاغة التقديم و التأخير للجهاد أنه مرة قدم (بأموالهم وأنفسهم) على قوله (في سبيل الله) كما في الأنفال ٦٨، أما في التوبة فكان المقدم (في سبيل الله) على قوله (بأموالهم و أنفسهم) و مفاد قوله هو التركيز على قضية الإيمان و الكفر، لأن السقاة و العمار من أهل الكفر، فناسبه تقديم ذكر سبيل الله على الأموال و الأنفس لأنه هو الأسبق للطاعة بالنسبة لأهل الكفر من السقاة و العمار، و الشاهد أن سياق و بلاغة الآية تعتمد على كون

[١] درة التنزيل وغرة التأويل (٢/ ٦٩٨).

المخاطبين بالسقاية و العمارة هم من الكفار و المشركين حال كونهم لا يتساوون مع الإيمان بالله و بالآخرة و بالجهاد.

- الثعلبي: (وفي معنى الآية وجهان:...: أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كإيمان من آمن بالله، وجهاد من جاهد في سبيل الله،.... والوجه الآخر: أن تجعل السقاية والعمارة بمعنى الساقي والعامر، تقديره: أجعلتم ساقي الحاج وعامر المسجد الحرام.) [1]، (أَعْظَمُ دَرَجَةً فضيلة عِنْدَ اللهِ من الذين افتخروا بعمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ الناجون من النار.) [2]

واضح من المقابلة أنها في الكفار الذين لا يؤمنون و بين المؤمنين و أن موضع المساواة بين الإيمان و السقاية و العمارة.

- مكي: (ومعنى كَمَنْ آمَنَ بالله، أي: كإيمان من آمن. ومعنى الآية: إن المشركين من قريش افتخروا بالسقاية وسدانة البيت، فأعلمهم الله عز وجل، أن الفخر إنما هو بالإيمان بالله واليوم الآخر والجهاد في سبيل الله.

/ قوله: لاَ يَسْتَوُونَ. أي: لا يعتدل هؤلاء وهؤلاء عند الله.) [3]، (ثم قال تعالى: الذين آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ. أي: هؤلاء الذين هذه صفتهم، أعظم درجة عند الله من أهل السقاية والعمارة مع

---

[1] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٣/ ٢٣٨).

[2] نفسه (١٣/ ٢٤٠). تفسير البغوي - إحياء التراث (٢/ ٣٢٦).

[3] الهداية الى بلوغ النهاية (٤/ ٢٩٥٢ - ٢٩٥٣).

الشرك، فهذا قضاء من الله عز وجل، بين المفتخرين. ثم أخبر أنهم هُمُ الفائزون: أي: الناجون من النار، الفائزون بالجنة.) (١)

- الماوردي: (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يعني بعمارته السدانة والقيام به. كَمَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الأخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ لاَ يَسْتَوُونَ عِندَ اللهِ لأن قريشاً فضلت ذلك على الإيمان بالله، فرد الله تعالى عليهم وأعلمهم أنهما لا يستويان، وأن ذلك مع الكفر محبط. وحكى مقاتل أن هذا الآية نزلت في العباس بن عبد المطلب، وهو صاحب السقاية، وفي شيبة بن عثمان وهو صاحب السدانة وحاجب الكعبة أُسرا يوم بدر فعيرا بالمقام على الكفر بمكة وأغلظ لهما المهاجرون، فقالا نحن أفضل منكم أجراً نعمر المسجد الحرام ونحجب الكعبة ونسقي الحاج فنزل هذا فيهم.) (٢)

- الطوسي: (خاطب الله تعالى بهذه الآية قوما جعلوا القيام بسقي الحجيج وعمارة المسجد الحرام من الكفار مع مقامهم على الكفر مساويا أو أفضل من ايمان من آمن بالله واليوم الاخر وجاهد في سبيل الله، فأخبر تعالى أنهما لا يستويان عند الله في الفضل لأن الذي آمن بالله واليوم الاخر وجاهد في سبيل الله أفضل ممن يسقي الحجيج ولم يفعل ذلك.) (٣)

- الواحدي: (وقوله تعالى: كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ إلى قوله: لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ قال العوفي عن ابن عباس: أخبر أن عمارتهم المسجد الحرام، وقيامهم على السقاية لا ينفعهم عند الله مع الشرك

---

(١) نفسه (٤/ ٢٩٥٤).

(٢) تفسير الماوردي = النكت والعيون (٢/ ٣٤٨).

(٣) التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٥/ ١٨٤، بترقيم الشاملة آليا). و ينظر باقي كلامه فإنه مفيد.

بالله، [وأن الإيمان بالله والجهاد مع نبيه خير مما هم عليه].

وقوله تعالى: وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أي قد هدى المؤمنين الذين وصفهم، ولم يهد الذين سووا بهم، وقال مقاتل: لا يستوون عند الله في الفضل، وقال الكلبي: في الثواب، وقال الأشتر بن/ عبد الله [(١)]. الذين زعموا أنهم أهل العمارة سماهم الله ظالمين بشركهم فلم تغن عنهم العمارة شيئًا.

ثم نعت المهاجرين فقال: الَّذِينَ آمَنُوا إلى قوله: أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ أي من الذين افتخروا بعمارة البيت وسقي الحاج) [(٢)]

و قال أيضا: (أجعلتم سقاية الحاج قال المشركون: عمارة بيت الله وقيامٌ على السِّقاية خيرٌ من الإيمان والجهاد فأنزل الله تعالى هذه الآية... كمَنْ آمن أَيْ: كإيمان من آمن بالله؟ لا يستون عند الله في الفضل والله لا يهدي القوم الظالمين يعني: الذين زعموا أنَّهم أهل العمارة سمَّاهم ظالمين بشركهم.) [(٣)]

- عبد القاهر الجرجاني: (أَجَعَلْتُمْ: فضيلة، سِقَايَةَ الْحَاجِّ كفضيلة من آمَنَ بِالله.... / أَعْظَمُ

[(١)] هكذا في (م) و (ى) وفي (ح): (الأشترين عند الله)، ولم أجد فيها بين يدي من مصادر من اسمه الأشتر بن عبد الله، وأرجح أن في النص تصحيف، والصواب: وقال -يعني الكلبي-: الأشرين عند الله الذين زعموا.. الخ، ويؤكد هذا أن الأثر قد رواه ابن جرير ١٠/ ٩٥، وابن أبي حاتم ٦/ ١٧٦٩ عن ابن عباس من طريق العوفي دون قوله الأشرين عند الله، وقد روي عن العرب صيغة أفعل التفضيل أشر وإن كانت لغة قليلة ورديئة كما في الصحاح (شرر) ٢/ ٦٩٥، ولسان العرب (شرر) ٤/ ٢٢٣٢. محقق الكتاب.

[(٢)] التفسير البسيط (١٠/ ٣٣٨).

[(٣)] الوجيز للواحدي (ص: ٤٥٧).

دَرَجَةً: شرفا، أو ثواب الدّنيا ليصحّ التّفضيل على الكفّار، وإن حمل على درجات الآخرة كان التّفضيل على سبيل التّوسع والمجاز.)[1]

الجرجاني قيد دلالة (الدرجة) بالثواب الدنيوي لكي يصح إدخال الكفار في صفة التفضيل مع المؤمنين، لأن الثواب الدنيوي هو القدر المشترك ما بين الكفار و المؤمنين في الدنيا دون ثواب الآخرة لمن كفر بالآخرة، و لم يقطع بنفي جواز أن يكون هناك تفاضل في درجات الآخرة و لكن جعلها على التوسع و المجاز.

- السمعاني: (أكثر المفسرين على أن هذه الآية نزلت في علي والعباس - رضي الله عنهما - وكان الذي عير العباس بترك الإسلام/ والهجرة هو علي - رضي الله عنه... ومعناه: أجعلتم أهل سقاة الحاج وأهل عمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله.... لا يستوون عند الله معناه: لا يستوي من عبد الله وهو مؤمن، ومن عمر المسجد وهو مشرك) [2]

- البغوي: (أعظم درجة، فضيلة، عند الله، من الذين افتخروا بسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، وأولئك هم الفائزون، الناجون من النار.) [3]

- الزمخشري: (ولا بد من مضاف محذوف تقديره أَجَعَلْتُمْ أهل سِقايَةَ الْحاجِّ وَعِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وتصدقه قراءة ابن الزبير وأبى وجزة السعدي - وكان من القراء-: سقاة

[1] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (١/ ٧٥٣).

[2] تفسير السمعاني (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

[3] تفسير البغوي - إحياء التراث (٢/ ٣٢٧).

الحاج وعمرة المسجد الحرام.

والمعنى إنكار أن يشبه المشركون بالمؤمنين، وأعمالهم المحبطة بأعمالهم المثبتة، وأن يسوى بينهم. وجعل تسويتهم ظلماً بعد ظلمهم بالكفر.) [1]

قد حصر الزمخشري معنى الآية في تقدير (أهل) و من ثم أضاف دلالة الجزاء المختصة بالمؤمنين و الكافرين في تكوين المعنى الدلالي من الآية و أردفه بدلالة الحبط لأعمال الكافرين ليخرج بحبكة التأويل أنه ليست هناك مقابلة و كل ما في الأمر أن المعنى على حد تعبيره (إنكار أن يشبه المشركون بالمؤمنين، وأعمالهم المحبطة بأعمالهم المثبتة، وأن يسوى بينهم. وجعل تسويتهم ظلماً بعد ظلمهم بالكفر) و كل ما قاله صحيح و لكن صحته مأخوذة من نصوص أخرى لا تلتقي مع غرض الآية إلا بتقدير ما قدره و بفهم ما فهمه، أولا لأن الآية لم تتحدث عن المؤمن و المشرك بل على بعض أعمال المشرك الصالحة، و لم تتحدث عن شرك المشرك و لا المشرك باعتبار شركه، و بهذا فلا وجه لكلامه بقصر الإنكار على كونهم يشبهون المشركين بالمؤمنين لأنه لم يكن من المرتكزات الدلالية للآية.

و ثانيا أدخل حبط الأعمال في توجيه تأويل الآية، و الآية تتحدث عن بعض أعمالهم الصالحة في الدنيا، و عند الحديث في مستوى الدنيا بالنسبة للأعمال فالحبط لا يمنع الإقرار و الاعتبار، كالمنافقين و أهل الكتاب و المرائين و بعض ما ثبت بالنصوص للمشركين، و إذا أضفنا رأي بعض العلماء أن أعمالهم الصالحة لها ثواب و جزاء إما في الدنيا فقط و إما في الدنيا أو الآخرة

---

[1] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٢٥٦). و أنظر تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٢ – ١٣).

فيخفف من حدة القطع التي في لهجة الزمخشري.

و لم يقل أحد أن أعمال المشركين الصالحة تماثل أعمال المؤمنين في كل شيء، **لأن أعمال المشركين و الكفار ستحبط و تبطل يوم القيامة و لن يكون لها منفعة في درء العذاب أو** التنعم بالنعيم كالمؤمنين، و لم يقل أحد أنهم يتشابهون في أحكام الدنيا أيضا بمجرد التشابه في بعض الأعمال الصالحة، **لأن المؤمن له ثواب الدنيا و الآخرة بخلاف الكافر فله ثواب الدنيا فقط** و لو كان له في الآخرة فبصورة لا تنفعه في درء العذاب أو التنعم.

و بالتغافل عن دلالة الإيمان بالله و باليوم الآخر و إظهار مدى أهميته في المقابلة لكي يتسنى له إظهار ما دونه من أعمال المؤمنين مقابل أعمال المشركين و يقوى استدلاله أيضا بكونها محبطة، و تضمين معنى الإظهار في اسم الفاعل (مؤمن – كافر) الذي جعله التقدير الوحيد الذي لا بد منه ليضعف من استحضار معنى قبول الفعل الصالح بالنسبة للمشركين كما صرح به بأنه محبط، فينفرد تأويله و يتقوى بما حشده من مضامين بتمويه المقابلة و كأنها ما بين الكفر و الإيمان فقط و الحقيقة أنها ما بين أعمال صالحة مع الكفر و بين أعمال صالحة مع الإيمان توهم أصحابها أنها تساوي الإيمان كالذي عند المؤمنين أو توهموا أن إيمانهم مع شركهم كاف مع هذه الأعمال مع حسبانهم أنهم على الحق ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

و قد يكون حسبانهم بأنهم على الإيمان الحق مع اعتقادهم في الشرك هو السبب في وضع النظم بهذه الصورة، و قطعا للملابسة قابل بينهم و بين إيمان من آمن و جاهد لكي يوقفهم على المعنى المراد بفصل الكلام، أي أن الإيمان الذي يفوز صاحبه و يجعله من المهتدين ليس كإيمانكم بي

بل كإيمان من آمن بالله و بالآخرة و جاهد في سبيل الله، و هذا مستنبط من قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴿١٣﴾﴾ [البقرة:١٣] مع قوله تعالى ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦] و بهذا يكون المقصود هو الإيمان الكامل التام عن طريق التوسل بالتشبيه بمن آمن.

و في النهاية مع التسليم لتأويل الزمخشري فلا يمنع من ثبوته نفي تسمية أعمالهم بالحسنة و لا يلزم منه نفي ثوابهم عليها في الدنيا، ولا يمنع من عقد المقابلة بينهم في الأعمال الحسنة التي هي دون الإيمان بالله و بالآخرة، لأن كل تأويله الذي اعتمد عليه في إنكار التشابه مرجعه هو عدم الإيمان بالله و باليوم الآخر و ليس أعمالهم الحسنة مقابل أعمال المؤمنين الحسنة الذي يشعر بتماثلها في الحسن و الثواب في الحياة الدنيا، و لكن المقابلة كانت بإزاء بعضها مع البعض، فلا السقاية و العمارة تماثل الهجرة و الجهاد بالنفس و المال ما دام الكل يعمل لله، **فالأَولى أن يبعد التماثل** و يشتد الإنكار و الخلاف إذا صحب السقاية و العمارة الشرك و الكفر بالله **لأنه يؤدي في الآخرة إلى الخلود في النار أو الخلود في الجنة و هنا يكمن قوة الإنكار و عدم المساواة و التشابه.**

- ابن عطية: (**قال القاضي أبو محمد: يعني السدانة واختلف الناس في سبب نزول هذه الآية فقيل.... وقال** مجاهد وهذا كله قبل فتح مكة،....

/ ... **حكم أن أهل هذه الخصال أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهِ من جميع الخلق، ثم حكم لهم بالفوز**

برحمته ورضوانه، والفوز بلوغ البغية إما في نيل رغبته أو نجاة من مهلكة) [1]

الشاهد من كلام ابن عطية عما نقله من مجاهد أن كل هذه الأسباب الخاصة بنزول الآية كانت قبل الفتح، أي سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام كان للحجاج المشركين و هذا فيه تضمين لإقرار أعمالهم من الحج و العمرة و الهدي و القلائد و المناسك.

- الرازي: (قال المصنف رضي الله عنه: حاصل الكلام أنه يحتمل أن يقال: هذه الآية مفاضلة جرت بين المسلمين ويحتمل أنها جرت بين المسلمين والكافرين. أما الذين قالوا إنها جرت بين المسلمين فقد احتجوا بقوله تعالى بعد هذه الآية في حق المؤمنين المهاجرين: أعظم درجة عند الله وهذا يقتضي أيضا أن يكون للمرجوح أيضا درجة عند الله، وذلك لا يليق إلا بالمؤمن وسنجيب عن هذا الكلام إذا انتهينا إليه.

وإما الذين قالوا: إنها جرت بين المسلمين والكافرين، فقد احتجوا على صحة قولهم بقوله تعالى: كمن آمن بالله وبين من آمن بالله وهذا هو الأقرب عندي.

وتقرير الكلام أن نقول: إنا قد نقلنا في تفسير قوله تعالى: إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله أن العباس احتج على فضائل نفسه، فأنه عمر المسجد الحرام وسقى الحاج فأجاب الله عنه بوجهين:

الوجه الأول: ما بين في الآية الأولى أن عمارة المسجد، إنما توجب الفضيلة إذا كانت صادرة عن المؤمن، أما إذا كانت صادرة عن الكافر فلا فائدة فيها البتة.

---

[1] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ١٦).

والوجه الثاني: من الجواب كل ما ذكره في هذه الآية، وهو أن يقال: هب أنا سلمنا أن عمارة المسجد الحرام وسقي الحاج، يوجب نوعا من أنواع الفضيلة، إلا أنها بالنسبة إلى الإيمان بالله، والجهاد قليل جدا. فكان ذكر هذه الأعمال في مقابلة الإيمان بالله والجهاد خطأ، لأنه يقتضي مقابلة الشيء الشريف الرفيع جدا بالشيء الحقير التافه جدا، وأنه باطل، فهذا هو الوجه في تخريج هذه الآية، وبهذا الطريق يحصل النظم الصحيح لهذه الآية بما قبلها.) [1]

(ولما ذكر تعالى وصف الفريقين قال: لا يستوون ولكن لما كان نفي المساواة بينهما لا يفيد أن الراجح من هو؟ نبه على الراجح بقوله: والله لا يهدي القوم الظالمين فبين أن الكافرين ظالمون لأنفسهم فإنهم خلقوا للإيمان وهم رضوا بالكفر وكانوا ظالمين، لأن الظلم عبارة عن وضع الشيء في غير موضعه. وأيضا ظلموا المسجد الحرام، فإنه تعالى خلقه ليكون موضعا لعبادة الله تعالى، فجعلوه موضعا لعبادة الأوثان، فكان هذا ظلما.) [2]

و قال أيضا:

(فإن قيل: لما أخبرتم أن هذه الصفات كانت بين المسلمين والكافرين، فكيف قال في وصفهم أعظم درجة مع أنه ليس للكفار درجة؟ قلنا: الجواب عنه من وجوه:

الأول: أن هذا ورد على حسب ما كانوا يقدرون لأنفسهم من الدرجة والفضيلة عند الله، ونظيره قوله: آلله خير أما يشركون [النمل: ٥٩] وقوله: أذلك خير نزلا أم شجرة الزقوم [الصافات: ٦٢]

---

[1] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٢). اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٤٨).

[2] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٣). اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٤٨).

الثاني: أن يكون المراد أن أولئك أعظم درجة من كل من لم يكن موصوفا بهذه الصفات، تنبيها على أنهم لما كانوا أفضل من المؤمنين الذين ما كانوا موصوفين بهذه الصفات فبأن لا يقاسوا إلى الكفار أولى.

الثالث: أن يكون المراد أن المؤمن المجاهد المهاجر أفضل ممن على السقاية والعمارة والمراد منه ترجيح تلك الأعمال على هذه الأعمال، ولا شك أن السقاية والعمارة من أعمال الخير، وإنما بطل إيجابهما للثواب في حق الكفار لأن قيام الكفر الذي هو أعظم الجنايات يمنع ظهور ذلك الأثر.)[1]

و بالنسبة لقول بعض المفسرين أن هذا نفي لتقدير الكفار للفضيلة من عنديات أنفسهم لا في حقيقة الأمر كما يتضح من الآيات التي يوردونها التي تظهر مواضع مقابلة ما بين أحوال النار و أحوال الجنة أو ما بين الله و ما هو دونه، بحيث يظهروا عدم صحة المقابلة على الحقيقة لامتناع ورود المعاني على جانب واحد، فيكون الغرض بلاغيا لإظهار مدى التناقض و المفارقة البليغة، و هذا ليس فيه؛ و لا يلزم من اثباته اثبات انقلاب الفضيلة و التقدير إلى بطلان و ضلال، لأن السقاية و العمارة هي من أعمال الخير و المحاسن و لا شك في ذلك عند أي أحد، ولكن موضع المفارقة هو أن يتساووا أو حتى يقتربوا من بعضهما البعض عند وضع الإيمان في أحد جوانبها، و بالنظر إلى الجزاء و الثواب لا مقارنة بينهما أيضا لوجود مانع التنعم في الآخرة

[1] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١٤). تفسير القرطبي (٨/ ٩١ – ٩٢). اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٤٨). تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٤٤٣ – ٤٤٤ – ٤٤٥). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٥٩٦ – ٥٩٧).

و هو الكفر، فلا يبقى إلا ثواب الدنيا و استيفاء أعمالهم فيها و هذا القدر هو الذي يبرر استشعار المقابلة و أيضا هو القدر الذي لا يمكن نفيه من دلالة الآية بأي وجه تأويلي لأنه ثابت لهم في آيات أخرى بأن الله يؤتهم من ثواب الدنيا و حرثها، و أنه يوفيهم أعمالهم فيها و لا يبخسهم.

و بالمعنى الدقيق بقوله أن المقصود هو إنكار تقديرهم للسقاية و العمارة كما يتوهموها عند الله أنها تقارن إيمان من آمن و جاهد أي أن موضع الإنكار ليس لكون السقاية و العمارة فضيلة و عمل صالح فيها خير بل لجعلهم فضيلة هذا العمل مثل فضيلة الإيمان بالله و باليوم الآخر و الجهاد في سبيله هذا من جهة مقارنة الأعمال بالنسبة للتفاضل عند الله، أما بالنسبة للجزاء و الثواب فهو محل الإنكار أيضا، لأن الكافر و المشرك في نار جهنم خالدا فيها و لا يدفع عنه هذا الجزاء و المصير كثرة أعماله الصالحة مثل السقاية و العمارة، أما موضع التلاقي لجميع الأعمال الصالحة من المؤمن و الكافر هو ثواب و حرث الدنيا فهو مكفول للجميع و هذا ما ليس في الآية موضع إشارة عليه لا بالإثبات و لا بالنفي، بل لا نبالغ إذا قلنا أن الآية متضمنة نوع تقرير على صلاح هذه الأعمال و لكن بتدني في الاعتبار عند مقابلتها بالإيمان و الجهاد.

و بالنسبة لثانيا فقولهم أن المؤمنين بهذه الصفات لا يدانيهم غيرهم إطلاقا، فهذا لا يمنع من دخول الكافرين مع سائر المؤمنين الغير موصوفين بهذه الصفات مع اعتبار الفوارق بالطبع في ثواب الآخرة و الجزاء المصيري في دار القرار، أي كل ما يفيده هذا هو نفي قدر التفاضل

و ثالثا فنفي ظهور أثر عمل السقاية و العمارة من الكافر لأجل كفره في مقابلة ذلك مع المؤمن يحققه عدم المساواة في الثواب عموما لأن ثواب هذه الأعمال للكافر ستحبط أما في الدنيا فقد

يثاب عليها كالمؤمن، لأن أثر الأعمال الصالحة يكون في الدنيا و الآخرة للمؤمن أما الكافر فهو في الدنيا فقط لأنه كافر بالآخرة.

تنبيه: على عدم صحة استدلالهم بمثل هذه الآيات على ما يريدوه من تأويل لظاهر الآية [التوبة: ١٩]، لأنه بلاغيا يختلف المقامات بينهما ما بين آية مقامها في التهديد و السخرية لأن الموضعين المتقابلين لا يغيب الإدراك الإنساني عن الفارق بينهما لأنه من الحسيات و المشاهدات المتضادة في الشعور و الحس، فمقام الجنة و التنعم و التمتع يضاد مقام النار و العذاب و الشقاء، و كذلك في مقام الربوبية فالكل يعلم يقينا بأنه ليس رب و لا يملك لنفسه ضر أو نفع أو خلق بإرادته و مشيئته بل يعلم بأنه مخلوق و مثل هذا المقام يكون للتذكير هذا أولا.

و ثانيا قد يختلف المقام و لكن اختلاف تنوع و قوة فقط لأنه في نفس الجهة و الصفة العامة أي أنه اختلاف داخلي، كما وقع ما بين مقترح الكفار بأن يكون للنبي ﷺ جنة و أنهار و قصور في الدنيا فذكر الله لهم جنة النعيم و القرار ليدركوا الفارق بينهما ما بين دار الفناء و دار البقاء، و أن التمتع بالجنات التي تجري من تحتها الأنهار و القصور لن يدوم فكل ذلك هالك إلا وجهه ثم إليه مرجعهم و إليه المصير، فهو عنده جنة الخلد لمن آمن خالدا فيها أبدا، فأيهما أخير جنة فانية أم جنة باقية؟، فالاختلاف هو في درجة التنعم و مدة بقائه و ليس كالمقام الأول الذي الاختلاف فيه خارجي من باب التضاد فهو كان بين حال الجنة و التنعم مقابل حال النار و العذاب.

فالتمتع في جنة الآخرة لا يبطل التمتع في جنة الدنيا و لا العكس أيضا، فالمقابلة ليست معقودة لإبطال الأدنى مقابل الأعلى، فالتضمين هو لتقرير حقائق الإثنين مع إظهار المفارقة العظيمة

بين الإثنين في البقاء و في الذوات المتمتع بها، فمن اشترط لنفسه التمتع بالدنيا فقط دون الآخرة فليس له في الآخرة من نصيب لأنه قارنه بالكفر، فكذلك هنا فالسقاية و العمارة أعمال صالحة و معتبرة و لكنها مع عدم الإيمان بالله و بالآخرة لن تصير أعمال باطلة ضالة في الدنيا و لن تفقد ثوابها و اعتبارها في الدنيا، بل سيكون مصيرها في الآخرة الإحباط و الإضلال بمعنى عدم منفعتها لما أنيطت بها مع الإيمان من جزاء التنعم بالجنة.

و بهذا فقد بان عدم استقامة ضرب المثل بمثل مقامات هذه الآيات في مقام آية التوبة التي معنا (١٩ – ٢٠) بل يؤكد ما أشير إليه، فالمقابلة ما بين الجنتين (جنة الدنيا و جنة الآخرة) كما في قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا [الفرقان: ٢٤] قد عقدت محور المفاضلة على الاستقرار (خير مستقرا) و هذا بدوره يعزز أن المقابلة في اتجاه دلالي واحد و هو التنعم، و كذلك أعمال السقاية و العمارة لا شك أنها أعمال خير، و كذلك أيضا أعمال الإيمان و الجهاد و الهجرة هي أعمال خير، فالجامع بينهما هو صفة الخيرية و لا يضر مدى التفاوت العظيم بينهما كما كان مدى التفاوت عظيما بين جنة الدنيا و جنة الآخرة، فهذا لا يقدح في صحة الصفة الجامعة المعبر عنها بالدرجات و التفاوت العظيم معبر عنه بـ (أعظم) ليؤدي هذا التركيب معنى تصوير هذا التفاوت، و أيضا لا يقدح في صحة تصوير المقابلة بوجود جامع في صفة ما مع شدة التفاوت في باقي الصفات و الأحكام أنهما لا يلتقيان أبدا فكذلك جنة الخلد و جنة الأرض لا يمكن تصور اجتماعهما لا على الظرف الزماني و لا المكاني و لا على قدر و درجة التمتع و التنعم، و هذا لمن يتذرع لنفي أن يكون هناك جامع بين الكافرين و المؤمنين في صفة أو حكم ما لشدة التفاوت بينهما و أنهما لا يقتربان من بعضهما البعض.

و لو وقفنا على دلالة عدم المساواة أي بنفيها ما بين أمرين قد لا يكتفى بها فيضاف إليها ملحقا لزيادة التوضيح فيكتمل المعنى دقة طبقا للمراد، فمن أضاف هذا الملحق يُسأل عن دليله أو القرينة المعينة عليه، فالمفسرين الذين ذهبوا لإضافة هذا الملحق لإفساد المقابلة من أساسها و يجعلوا متعلق النفي هو توهمهم و نعني به قولهم: أن النفي للتسوية مبني على تقدير الكفار لعظم فضيلة السقاية و العمارة إزاء الإيمان و الجهاد، فكأن تمام الكلام كالآتي: السقاية و العمارة لا تستويان مع الإيمان و الجهاد، لأنهما لا يلتقيان أصلا فلا وجه مقارنة بينهما، لأن أحدهما مثبت و الآخر محبط، و هذا ما نشير إليه بأن هذه اللاحقة قد رجحوها على أي مستند أو سياق أو نظم، لأنه في المقابل يمكن القول: السقاية و العمارة لا تستويان مع الإيمان و الجهاد، لأن بينهما بون شاسع في الفضل و الخيرية و أن متعلق النفي هو في تسويتهم لهما أو حتى تقاربهما في ظنهم لأن يتساووا، لأنهم بنوا ظنهم على جامع الفضل و الخيرية المطلق، أما الحق و الحقيقة فلا يجمعهما في الفضل و الجزاء لا في الدنيا و لا في الآخرة.

و من مواضع الذكر الحكيم التي تشابه هذا السياق و سوق الآية له قوله تعالى لجعل الكافرين مما رزقهم الله حلالا و حراما ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴿٥٩﴾﴾ [يونس: ٥٩]، و لأن جعلهم هنا مضادة لحكم الله و شريعته فقد ألحقهم بلاحقة تدل على شنيع جعلهم و وصفهم بما يليق بهذا الجعل من قوله (تفترون) و في الآية التالية (الكذب)، أما في مسألتنا فلم يصفهم الله بالكذب أو الافتراء بل اكتفي فقط بتصويب ظنهم و نفيه مع استنكاره، و وصفهم بالظالمين لأنهم يضعوا الأمور في غير مواضعها لأن وضع السقاية و العمارة موضع الإيمان و الجهاد ظلم لشدة

التفاوت بينهما و لكن لا يصل للكذب و الافتراء لأنهما ما زالا في نطاق الفضيلة و الخيرية.

و كذلك أيضا في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ۝١٣٦﴾ [الأنعام: ١٣٦] فقد وصفهم الله في هذا الجعل بأنه حكم سيء، فلو كان حكمهم أو وصفهم بتسوية السقاية و العمارة مع الإيمان و الجهاد من هذا القبيل لكانت اللاحقة مثل هذا أو ما يقاربه مما يؤدي دلالة أنهم يختلقوا مما لا ينبغي ابتداء لا أنهم يضعوا مما يجوز فيما لا يجوز و هذا هو الفارق، و كذلك أيضا قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ۝١٥﴾ [الزخرف: ١٥]، فقد جعل الله اللاحقة الجزائية أو الحكمية على جعلهم أنه كفر مبين، و في آيات أخرى قد جعل الله اللاحقة وعيدا و تهديدا و موضع مسائلة في سياق يوم القيامة، و قد نعتبر غياب مثل هذه اللاحقة بعد جعلهم ما لا يرتضيه الله عموما دليلا على عدم فساد مخرج قولهم و يقتصر الاستنكار على موضع جعلهم المساواة فقط و تظل باقي الدلالة العامة في موضعها.

و السياق و الدلالة الذاتية للألفاظ بظاهرها يرجحان هذا، لأجل أنهما لا يحتجان إلى تقدير أو تدخل بافتراض كلمات أو معاني مستصحبة من خارج، و لأجل أن المقابلة ما بين أعمال خير و حسن و ليس بين أعمال سوء بخير، و لأجل أن الكلمات المستعملة في التركيب تؤدي إلى معنى المقابلة إذا تركت و شأنها تؤدي دورها المعنوي بدون تحكم أو سبق توجيه و هو الأولى.

و الخلاصة أن نفي المساواة لا يلزم منه فساد المقابلة أو المقارنة لأن هذا معنى زائد عن أصل معنى عدم المساواة يحتاج إما نص عليه أو قرائن سياقية تدل عليه، لأن ذلك فيه استدراك على

صاحب النص سواء في حريته أو قدرته البلاغية و الدلالية.

- العكبري: ((لا يستوون عند الله): مستأنف ويجوز أن يكون حالا من المفعول الأول والثاني؛ ويكون التقدير: سويتم بينهم في حال تفاوتهم.)[١]

لاحظ استعماله كلمة (تفاوت) للدلالة على تحقيق المعنى الاستنكاري عليهم بالمساواة و لم يقل تضاد أو تناقض لأن الجامع للأعمال كلها هو صفة الحسن و الخيرية.

- العز بن عبد السلام: (سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ بسدانته والقيام به، لما فضلت قريش ذلك على الإيمان بالله - تعالى -... عيرهما المهاجرون بالكفر والإقامة بمكة فقالا نحن أفضل أجراً منكم بعمارة المسجد وحجب الكعبة وسقي الحاج.)[٢]

- القرطبي: (وظاهر هذه الآية أنها مبطلة قول من افتخر من المشركين بسقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، كما ذكره السدي. قال: افتخر عباس بالسقاية، وشيبة بالعمارة، وعلي بالإسلام والجهاد، فصدق الله عليا وكذبهما، وأخبر أن العمارة لا تكون بالكفر،/ وإنما تكون بالإيمان والعبادة وأداء الطاعة. وهذا بين لا غبار عليه.)[٣]

- البيضاوي: (والمعنى إنكار أن يشبه المشركون وأعمالهم المحبطة بالمؤمنين وأعمالهم المثبتة ثم

---

[١] التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٣٩). و الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٢٤٨). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٣٢). تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٣/ ٣٧).

[٢] تفسير العز بن عبد السلام (٢/ ١٢).

[٣] تفسير القرطبي (٨/ ٩١).

قرر ذلك بقوله: لا يستوون عند الله وبين عدم تساويهم بقوله: والله لا يهدي القوم الظالمين أي الكفرة ظلمة بالشرك ومعاداة الرسول ﷺ منهمكون في الضلالة فكيف يساوون الذين هداهم الله ووفقهم للحق والصواب، وقيل المراد بالظالمين الذين يسوون بينهم وبين المؤمنين.

أعظم درجة عند الله أعلى رتبة وأكثر كرامة ممن لم تستجمع فيه هذه الصفات أو من أهل السقاية والعمارة عندكم. وأولئك هم الفائزون بالثواب ونيل الحسنى عند الله دونكم.)[1]

يجب أن يتنبه لأن تقدير التسوية التامة يلزم منه تكذيب لآيات الله، لأن الكافر جزاؤه نار جهنم خالدا فيها، و في الدنيا الخزي و العذاب و كثير من الأحكام و الأوصاف التي ذكرها الله في كتابه، فإذا سوي بينهما بهذه الرؤية و الاعتبار فهذا كفر في حد ذاته، و لكن هؤلاء الكفار لا يؤمنون بالآخرة و عليه لا يؤمنون بالجنة و النار و الحساب و هذا موطن كفرهم بالآخرة فلا يدخل في تقديرهم و رؤيتهم بالتسوية، و لذلك عبر عن مرادهم بموضع المساواة على أنه الفضيلة أو الحسن، فهم بالنسبة لرؤيتهم للدنيا فقد ساووا بين السقاية و العمارة و بين من آمن و جاهد برؤية المؤمنين و ليس برؤيتهم لأنهم كافرون بهذا، و على رؤيتهم يكون السقاية و العمارة لحجيج الله و صيانة و اصلاح بيته الحرام هو الفضيلة نفسها و عين العمل الصالح و ان هذا محل فضل الله و رضوانه و لا يوجد عمل آخر يدانيه، و أن جزاء الله الحسن لن يخطأ مثل هذه الأعمال و قد لا يتعدى لغيرها من أعمال.

فجاء الرد عليهم بما ينسف ظنهم نسفا فلم يأتي لتقرير الأفضلية كما جعلوا بل جاء لاستنكار

---

[1] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٧٥). فتح الرحمن في تفسير القرآن (٣/ ١٦٤ – ١٦٥). و انظر السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٥٩٦ – ٥٩٧).

حتى المساواة بينهما، بل جعله الله من الظلم و سببا لعدم هدايتهم لأنهم لم يلتفتوا لشركهم و كفرهم بالآخرة الذي يمحق أي فضيلة لصاحبها ما دام مثواه و مستقره الأخير هو الخلود في النار، و ما يبرر رؤيتهم هذه في أن أعمالهم أفضل من الجهاد و الهجرة أنهم يعتبروا أنفسهم مؤمنين بالله مع شركهم لأنهم يشركونهم في العبادة لأجل أن يشفعوا لهم عند الله و يقربونهم إليه، فإيمانهم كإيمان المؤمنين و لا يلتفتوا أنهم ينقضوه بشركهم لانهم يحسبون أنهم مهتدون، فلم يبقى للمقارنة إلا السقاية و العمارة مع فضلهما المعروف إزاء الجهاد و الهجرة الذين لا معنى لهما عندهما، فما الذي يمنعهم بأن يفاضلوا بينهم و بين المؤمنين أو أن يفضلوهم بالسقاية و العمارة.

فالخلاصة أن كل استنكار أو نفي أو إفساد لأي مقارنة أو مقابلة أو مفاضلة ما بين المؤمن و الكافر فهي صحيحة في كل ما يخص المؤمن من جزاء و أسماء و أحكام، أما الأعمال الحسنة و الصالحة فهي مشتركة لكل نفس سواء كانت مؤمنة أو كافرة، و هذا يجتمع لكليهما في ثواب و حرث الدنيا و استيفاء الأعمال فيها.

- أحمد بن إبراهيم الغرناطي: (آية براءة فتعريف بأمر قد وقع مبنى على التعريف بالمفاضلة بين سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام وبين من آمن وهاجر وجاهد في سبيل الله بماله ونفسه بقصد رد من ظن أن السقاية وعمارة المسجد الحرام أفضل وعرف أن الإيمان وما ذكر معه أعظم درجة عند الله....

وهؤلاء المقول لهم: أجعلتم إنما هم كفار قريش ممن ظلم نفسه بالتقصير في النظر وظن أن

عمله من سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كاف مخلص عند الله وأن المؤمن بالله واليوم الآخر المجاهد في سبيل الله ليس بأفضل حالا وعملا منه فرد الله مقالهم وقيل لهم: لا يستوون عند الله ومن ظن ذلك كما ظننتم فظالم لنفسه من حيث قصر في نظره مع تنبيهه على النظر في وجه ما به خلاصه) [1]

- النسفي: (والمعنى إنكار أن يشبه المشركون بالمؤمنين وأعمالهم المحبطة بأعمالهم المثبتة وأن يسوي بينهم وجعل تسويتهم ظلماً بعد ظلمهم بالكفر لأنهم وضعوا المدح والفخر في غير موضعهما...

أولئك أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ الله من أهل السقاية والعمارة وَأُوْلَئِكَ هُمُ الفائزون لا أنتم المختصون بالفوز دونهم) [2]

- ابن تيمية: (أَعْظَمُ دَرَجَةً وهذا نصب على التمييز؛ أي: درجتهم أعظم درجة، وهذا يقتضي تفضيلا مجملا، يقال: منزلة هذا أعظم وأكبر.. ليس المراد به أنّهم لم يفضّلوا عليهم إلاّ بدرجة.)[3]

- بدر الدين بن جماعة: (نزلت في الذين فضلوا سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام على الإيمان والجهاد، فوضعوا الأفضل في غير موضعه، وهو معنى الظلم، أو نقصوا الإيمان بترجيح الآخر عليه) [4]

---

[1] ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل (١/ ٢٢٥). تفسير الأعقم - زيدي (١/ ٢٥٢، بترقيم الشاملة آليا)

[2] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٦٧٠).

[3] التفسير من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٤٥٤).

[4] كشف المعاني في المتشابه من المثاني (ص: ١٩٤).

- الخازن: (لا يستوي حال هؤلاء الذين آمنوا بالله وجاهدوا في سبيل الله بحال من سقى الحاج وعمر المسجد الحرام وهو مقيم على شركه وكفره لأن الله سبحانه وتعالى لا يقبل عملا إلا مع الإيمان به) [1]

- أبو حيان: (ومعنى الآية: إنكار أن يشبه المشركون بالمؤمنين وأعمالهم المحبطة بأعمالهم المثبتة. ولما نفى المساواة بينهما أوضح بقوله: والله لا يهدي القوم الظالمين، من الراجح منهما وأن الكافرين بالله هم الظالمون ظلموا أنفسهم بترك الإيمان بالله، وبما جاء به الرسول، وظلموا المسجد الحرام إذ جعله الله متعبدا له فجعلوه متعبدا لأوثانهم....
/ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون زادت هذه الآية وضوحا في الترجيح للمؤمنين المتصفين بهذه الأوصاف على المشركين المفتخرين بالسقاية والعمارة،......، وأعظم هنا يسوغ أن تبقى على بابها من التفضيل، ويكون ذلك على تقدير اعتقاد المشركين بأن في سقايتهم وعمارتهم فضيلة، فخوطبوا على اعتقادهم. أو يكون التقدير أعظم درجة من الذين آمنوا ولم يهاجروا ولم يجاهدوا. وقيل: أعظم ليست على بابها، بل هي كقوله: أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا [الفرقان: ٢٥/ ٢٤].) [2]

و ترك (أعظم) على بابها لتقرر التفضيل على ما رآه المشركون من خيرية السقاية و العمارة فليس فيه نقض خيرية السقاية و العمارة لأنها في أنفسها أعمالا حسنة باتفاق الكل، فيكون

[1] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٣٤٣).
[2] البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣٨٨ - ٣٨٩).

موضع الإنكار هو في حسبان المساواة فقط سواء في الدنيا أو الآخرة للعمل نفسه أو ثوابه في الدنيا و الآخرة. و قد أوضحنا هذه التفسيرات و نقدها سابقا فلا داع للتكرار.

- ابن كثير: (فخير الله الإيمان والجهاد مع النبي ﷺ على عمارة المشركين البيت وقيامهم على السقاية ولم يكن ينفعهم عند الله مع الشرك به، وإن كانوا يعمرون بيته ويحرمون به. قال الله تعالى: لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين يعني الذين زعموا أنهم أهل العمارة فسماهم الله ظالمين بشركهم فلم تغن عنهم العمارة شيئا.) [1]

- ابن نور الدين: (قصد الله سبحانه بهذا الرد على المشركين افتخارهم بذلك [2].... فأخبر أن عمارتهم المسجد، وقيامهم على السقاية لا ينفعهم مع الشرك بالله، وأن الإيمان بالله والجهاد مع نبيه - ﷺ - خير مما هم عليه.) [3]

- النيسابوري: (أَجَعَلْتُمْ سِقايَةَ الْحاجِّ ومعناه هبوا أن عمارة المسجد وسقي الحجيج يوجب لكم نوعا من الفضيلة إلا أن هذه الأعمال في مقابلة الإيمان بالله والجهاد شيء/ نزر. ...

ثم كان لسائل أن يسأل ما بال أحد الفريقين لا يشبه بالآخر فلا جرم قال مستأنفا لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ثم صرح بالمفضول فقال وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أي المشركين إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ.... ثم صرح بالفريق الفاضل فقال الَّذِينَ آمَنُوا الآية.... أو المراد ترجيح الإيمان

---

[1] تفسير ابن كثير ط العلمية (٤/ ١٠٧).

[2] تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٢/ ٥٣).

[3] تيسير البيان لأحكام القرآن (٣/ ٣٢١).

والهجرة والجهاد على السقاية والعمارة. ولا شك أنهما من أعمال الخير وموجبان للثواب لولا الكفر.) [1]

- الجلالين: (لا يستوون عند الله في الفضل والله لا يهدي القوم الظالمين الكافرين نزلت ردا على من قال ذلك وهو العباس أو غيره الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة رتبة عند الله من غيرهم وأولئك هم الفائزون الظافرون بالخير) [2]

- البقاعي: (أجعلتم سقاية الحاج أي مجردة عن الإيمان وعمارة المسجد الحرام أي كذلك كالإيمان بالله واليوم الآخر والجهاد، وأهل السقاية والعمارة من غير إيمان في موالاتهم والكف عن معاداتهم كمن آمن بالله...

ولما كان كأنه قيل: كنا نظن ذلك فما حالهم؟ قال: لا يستوون عند الله أي الذي له الكمال كله لأن المشركين ظلموا بترك الإيمان والله أي الذي له الأمر كله ولا أمر لأحد معه لا يهدي القوم الظالمين/ أي الذين وضعوا الأشياء في غير مواضعها، والكفر أعظم الظلم، فلا توجبوا لهم الهداية ولا المساواة بالمهتدين وإن باشروا جميع أفعال المهتدين ما عدا الإيمان،....

ولما نفى عنهم المساواة من غير تصريح بأهل الترجيح ليشتد التشوف إلى التصريح فيكون اثبت في النفس وأوقر في القلب، كان كأنه قيل: فمن الراجح؟ فقال: الذين آمنوا...)[3]

و قال أيضا: (وإنما لم يذكر المفضل عليه ليفيد أن فضيلتهم على الإطلاق، فيكون المفضل عليه

---

[1] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٤٤٣ – ٤٤٤ – ٤٤٥).

[2] تفسير الجلالين (ص: ٢٤٣).

[3] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٨/ ٤١٦ – ٤١٧).

من جملة المدلول عليه،...؛ وأفهم هذا أن تلك الأفعال شريفة في نفسها، فمن باشرها كان على درجة عظيمة بالنسبة إلى من لم يباشرها، ومن بناها على الأساس كان أعظم؛ ثم بين ما يخص أهل حزبه فقال: وأولئك أي العالو الرتبة هم أي خاصة لا أنتم أيها المفاخرون مع الشرك الفائزون أي بالخير الباقي في الدارين دون من عداهم وإن فعل من الخيرات ما فعل، لأنهم ترقوا من العبدية إلى العندية.)[1]

- الخطيب الشربيني: (لا يستوون عند الله أي: لا يستوي حال هؤلاء الذين آمنوا بالله/ وجاهدوا في سبيل الله بحال من سقى الحاج وعمر المسجد الحرام وهو مقيم على كفره؛ لأنّ الله تعالى لا يقبل عملاً إلا مع إيمان به وبيّن عدم تساويهم بقوله تعالى: والله لا يهدي القوم الظالمين أي: الكفرة ظلمة بالشرك ومعاداة النبيّ ﷺ منهمكون في الضلال) [2]

و تأويل عدم قبول العمل الحسن من الكافر المقيم على كفره أنه لا يبقى له في الآخرة بعد الموازنة لكي يجازى عليه كما يجازي الله أعمال المؤمنين لأنها باقية لهم بعد الموازنة و لا بد من ذلك.

- أبو السعود:

(أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحاج وَعِمَارَةَ المسجد الحرام أي في الفضيلة وعلوِّ الدرجة كَمَنْ ءامَنَ بالله واليوم الآخر وجاهد في سَبِيلِ الله.../ أي أجعلتم أهلَهما كمن آمن بالله الخ، ويؤيده قراءةُ من قرأ سُقاةَ الحاجِّ وعُمرةَ المسجد الحرام أو أجعلتموهما كإيمان من آمن الخ، وعلى التقديرين

---

[1] نفسه (٨/ ٤١٨).

[2] السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٥٩٦ – ٥٩٧).

فالخطابُ إما للمشركين على طريقة الالتفاتِ وهو المتبادر من تخصيص ذكرِ الإيمانِ بجانب المشبَّهِ به، وإما لبعض المؤمنين **المؤثِرين للسقاية والعِمارةِ ونحوِهما على الهجرة والجهادِ ونظائرِهما وهو المناسبُ للاكتفاء في الرد عليهم ببيان عدمِ مساواتِهم عند الله للفريق الثاني وبيانِ أعظميةِ درجتِهم عند الله تعالى على وجه يُشعر بعدم حِرمانِ الأوّلين بالكلية،** وجعلُ معنى التفضيلِ بالنسبة إلى زعم الكفرةِ لا يُجدي كثيرَ نفعٍ لأنه إن لم يُشعِرْ بعدم الحِرمانِ فليس بمُشعر بالحِرمان أيضاً أما **على الأول فهو** توبيخٌ للمشركين **ومدارُه على إنكار تشبيهِ** أنفسِهم **من حيث اتصافُهم بوصفيهم المذكورين** مع قطع النظرِ عما هم عليه من الشرك **بالمؤمنين من حيث اتصافُهم بالإيمان والجهاد، أو على إنكار تشبيهِ** وصفيهم **المذكورين** في حد ذاتِهما **مع** الإغماض **عن مقارنتهما للشرك بالإيمان والجهادِ،** وأما **اعتبارُ** مقارنتِهما **له كما قيل فيأباه المقامُ، كيف لا وقد بيِّن آنفاً** حبوطُ أعمالِهم بذلك الاعتبارِ بالمرة وكونُها بمنزلة العدم، فتوبيخُهم **بعد ذلك على تشبيههما بالإيمان والجهادِ ثم رَدُّ ذلك** بما يُشعر بعدم حِرمانِهم عن أصل الفضيلة بالكلية **كما أشير إليه، مما لا يساعده** النظمُ التنزيلي **ولو اعتُبر ذلك لما احتيج إلى تقرير إنكارِ التشبيهِ وتأكيدِه بشيء آخرَ إذ** لا شيءَ أظهرُ بطلاناً من تشبيه المعدومِ بالموجود، **فالمعنى أجعلتم أهلَ السقايةِ والعمارةِ في** الفضيلة **كمن آمن بالله واليومِ الآخرِ وجاهد في سبيله** أو **أجعلتموهما في ذلك كالإيمان والجهادِ وشتانَ بينهما فإن** السقايةَ والعمارةَ وإن كانتا في أنفسِهما من أعمال البرِّ والخيرِ **لكنهما وإن خَلَتا عن القوادح** بمعزل عن صلاحيةِ **أن يُشبَّه أهلُهما** بأهل **الإيمان والجهادِ أو يُشَّبهَ أنفسُهما** بنفس **الإيمان والجهادِ، وذلك قوله عز وجل: لاَ يَسْتَوُونَ عِندَ الله أي لا يساوي الفريقُ الأول الثانيَ من حيث اتصافُ كلَ منهما بوصفيهما ومن ضرورته عدمُ**

التساوي بين الوصفَين الأولين وبين الآخَرين لأنه المدارَ في التفاوت بين الموصوفَين، وإسنادُ عدمِ الاستواءِ إلى الموصوفين، لأن الأهمَّ بيانُ تفاوتِهم، وتوجيهُ النفي هاهنا والإنكارُ فيما سلف إلى الاستواء والتشبيهِ مع أن دعوى المفتخِرين بالسقاية والعمارةِ من المشركين والمؤمنين إنما هي الأفضليةُ دون التساوي والتشابه للمبالغة في الرد عليهم فإن نفيَ التساوي والتشابهِ نفيٌ للأفضلية بالطريق الأولى،

والجملةُ استئنافٌ لتقرير الإنكارِ المذكورِ وتأكيدِه، أو حال من مفعولي الجَعل، والرابطُ هو الضميرُ كأنه قيل: أسوَّيتم بينهم حال كونهم متفاوتين عنده تعالى وقوله تعالى: والله لاَ يَهْدِى القوم الظالمين حُكمٌ عليهم بأنهم مع ظلمهم بالإشراك ومعاداةِ الرسولِ ﷺ ضالون في هذا الجعلِ غيرُ مهتدين إلى طريق معرفةِ الحقِّ وتمييزِ الراجحِ من المرجوحِ، وظالمون بوضع كل منهما موضعَ الآخَر وفيه زيادةُ تقريرٍ لعدم التساوي بينهم.

(الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ)

وقوله تعالى/ : الذين ءامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُوا في سَبِيلِ الله بأموالهم وَأَنفُسِهِمْ استئنافٌ لبيان مراتبِ فضلِهم إثرَ بيانِ عدمِ الاستواءِ وضلالِ المشركين وظلمِهم. وزيادةُ الهجرةِ وتفصيلُ نوعي الجهاد للإيذان بأن ذلك من لوازم الجهادِ لا أنه اعتُبر بطريق التدارك أمراً لم يُعتبر فيما سلف أي هم باعتبار اتصافِهم بهذه الأوصافِ الجميلة أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ الله أي أعلى رتبةً وأكثرَ كرامةً ممن لم يتصف بها كائناً مَنْ كان وإن حاز جميعَ ما عداها من الكمالات التي من جملتها السقايةُ والعمارة وَأُوْلَئِكَ أي المنعوتون بتلك النعوتِ الفاضلةِ، وما في اسم الإشارةِ من معنى

البُعد للدِلالة على بُعد منزلتِهم في الرفعة هُمُ الفائزون المختصون بالفوز العظيمِ أو بالفوز المطلقِ كأن فوزَ مَنْ عداهم ليس بفوزٍ بالنسبة إلى فوزهم، وأما على الثاني فهو توبيخٌ لمن يؤثِر السِّقايةَ والعِمارةَ من المؤمنين على الهجرة والجهاد...

والمعنى أجعلتم أهلَ السقايةِ والعمارةِ من المؤمنين في الفضيلة والرفعةِ كمن آمن بالله واليومِ الآخر وجاهد في سبيله، أو أجعلتموهما كالإيمان والجهادِ، وإنما لم يُذكر الإيمانُ في جانب المشبَّه مع كونه معتبَراً فيه قطعاً تعويلاً على ظهور الأمرِ وإشعاراً بأن مدارَ إنكارِ التشبيه هو السقايةُ والعمارةُ دون الإيمانِ وإنما لم يُترك ذكرُه في جانب المشبَّه به أيضاً تقويةً للإنكار وتذكيراً لأسباب الرجحانِ ومبادئ الأفضلية وإيذاناً بكمال التلازمِ بين الإيمان وما تلاه، ومعنى عدمِ الاستواء عند الله تعالى على هذا التقدير ظاهرٌ وكذا أعظميةُ درجةِ الفريقِ الثاني، وأما قوله تعالى: والله لاَ يَهْدِى القوم الظالمين فالمرادُ به عدمُ هدايتِه تعالى إلى معرفة الراجحِ من المرجوح وظلمُهم بوضع كل منهما موضعَ الآخر لا عدمُ الهدايةِ مطلقاً ولا الظلمُ عموماً، والقصرُ في قوله تعالى: وَأُوْلَئِكَ هُمُ الفائزون بالنسبة إلى درجة الفريقِ الثاني، أو إلى الفوز المطلق ادعاءٌ كما مر والله أعلم.)[1]

أبو السعود جوَّز أن يكون الخطاب إما للمشركين أو للمؤمنين، و في حال المشركين بقرينة تخصيص ذكر الإيمان في جانب المشبه به، و جعل القرينة للمؤمنين في الاكتفاء بنفي المساواة و بيان أعظمية درجة المهاجرين و المجاهدين على وجه يشعر بعدم حرمان الفريق الأول، و هنا يمكن أن يقال أن المراوحة الدلالية التي يتبناها بعض المفسرين لكلا الفريقين

[1] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٤/ ٥١ – ٥٢ – ٥٣).

(المؤمنين – المشركين) نابعة من سبق الحكم على أن لا يوجد للمشركين عمل صالح أو لو وجد لا يقبل فهو رد عليهم، و لو قبل فهو حابط لا محالة، و نقصد بهذه المراحل الثلاثة ما في الدنيا، و لأن الأغلب لا يعتقد بقبول أعمالهم الصالحة و الحسنة فهو يميل بظاهر الآية و النظم تجاه التخلص من هذا التعارض ما بين ظاهر الآية و ما بين أن هذا الظاهر يثبت لهم أفضلية لبعض أعمالهم إزاء بعض أعمال المؤمنين، و على ذلك يتنوع التأويل في كيفية تطويع ظاهر الآية نحو أن المخاطبين في هذه الآية هم فريق من المؤمنين قد اعتقد أن السقاية و العمارة تعادل الجهاد و الهجرة.

و القرائن التي ترجح جانب فريق المشركين أكثر و أقوى من الجانب الآخر:

استبعاد أن يكون هذا معتقد مؤمن أن يوازن بين الإيمان بالله و باليوم الآخر أي عمل آخر، و وصف هذا القول بأنه ليس على هدى من الله، و أنه من الظلم، و أقواها دخول الإيمان بالله و باليوم الآخر في المقابلة و هذا يدل على أن القائل ليس بمؤمن بالله و لا باليوم الآخر، و يستبعد أيضا على حسب التاريخ أن يكون أحد من المؤمنين قد تقلد السقاية أو العمارة في وقت مبكر من الإسلام، و من القرائن القوية وصف الفريق الفاضل لأنه من الفائزين ثم بين الفوز بالبشارة بالجنة و هذا يشير و بقوة أن الفريق الأول ليس كذلك.

يمكن إرجاع قوة النفي و إنكار التشبيه؛و هو الواجب؛ لوجود الإيمان بالله و بالآخرة في أحد جانبي المقابلة لأنه لا يعادلها شيء فضلا عن أن يفاضلها، و هذا لا يخرج مثل هذا المخرج إلا من مستهين بقدرهما و غير معترف بها. و يتحقق عدم التشبيه و نفي التساوي على كلا التقديرين أي في أنفس المؤمنين و المشركين من حيث الجزاء، و على مستوى الأعمال ذاتها.

و الشاهد من كلام أبو السعود هو في أحد توجيهاته أن الإنكار متوجه للمشركين على أسلوب التوبيخ أنهم يساوون بين أنفسهم من أجل السقاية و العمارة بأنفس المؤمنين أو أنهم يساوون بين عمليهم و بين عمل المؤمنين المقرون بالإيمان، ففي هذا التوجيه جواز النظر لأعمال المشرك الحسنة بمعزل عن كونه مشرك (الشرك في أعمال أخرى) و بهذا فهو تقرير ضمني على استقلالية الأعمال و تعلق اعتبارها بالنفس البشرية فقط و هي أعم من أن يكون العامل مؤمن أو كافر أو مشرك أو منافق أو كتابي أو مرائي، و لهذا ففي أحد توجيهاته قد جعل المعنى أن المشركين غير محرومين من الفضل على أعمالهم الحسنة (السقاية و العمارة) أو أنه لا يوجد دلالة تقول بحرمانهم من هذا الفضل.

و استنكار المفسرين من الاقرار بكون هذه مقابلة ما بين المؤمنين و المشركين مرتكزة على تضمين (الكفر – الإيمان) أو (المؤمن – الكافر) فيها و على هذا فهم يتنصلون من هذا اللازم بشتى التأويلات و الدلالات البلاغية المأخوذة من النظم و التراكيب و الأصول، و بعد تحليل روافد هذا الاستنكار و مكوناته الدالة عليه إثناء التعبير عنه اتضح أنه قد يكون بمعزل عن فكرة الاستقلالية العملية أي يمكننا القول أن معنى اعتبار أعمال المشركين الحسنة منهم ليس هو ما يجعلهم يستنكرون هذه المقابلة و لم يكن حاضرا بقوة عند الاستنكار إلا لفئة منهم باعتبارات مختلفة أهمها هو في الآخرة أن هذه الأعمال لا تنفعهم، و بهذا الاعتبار نختزل الكثير جدا من تأويلاتهم لنضعها في نصابها الصحيح متجاوزين المعاني العامة و المتوهمة التي تشير لعدم اعتبار أعمالهم اطلاقا كوصف بعضهم أن أعمالهم كالعدم، و بهذا يتبين مدار البحث أنه يثبت اعتبار أعمالهم الحسنة في الدنيا بالنسبة للمسلمين في إطار التعاون عليها و بناء الأحكام

عليها الشرعية المنوطة بهذه الأعمال بغض النظر عن كيفية الإثابة عليها في الدنيا أم في الآخرة أم فيهما، و هل تخفف عنهم العذاب أم لا؟ أو لها تأثير في الموازين أم لا؟، فبهذه النظرة لمسألة البحث نستطيع أن نقول أن الجمع الأعظم من المفسرين لن يختلفوا على اقرار هذا المعنى الخاص بشكل أو بأخر.

و لتوضيح مثال على إطلاقات بعض العلماء التي يتبادر للفهم منها معنى مغاير للمعنى المقصود منها في سياق ورودها فمثلا يقول أبو السعود عن أعمال الكفار: (لا شيءَ أظهرُ بطلاناً من تشبيه المعدومِ بالموجود) في سياق تأويلاته التي منها قوله أن النظم لا ينفي احتمالية دخولهم في الفضل إذا سلموا من القوادح، و أن ظلمهم من معانيه أنهم لا يفرقون بين الراجح و المرجوح، و أن السقاية و العمارة أعمال خير في نفسها

نكتة الفصل ما بين التشبيه المستفاد من حرف التشبيه (الكاف) و بين نفي المساواة (لا يستون) من أبو السعود قد لا تستقيم مع القول بأن التصريح بنفي المساواة هو مضمر أو بيان لحرف التشبيه (الكاف)، كأن الدعوى من المشركين كانت بالمساواة فجيء بالإنكار المستفاد من الهمزة الداخلة على (جعلتم) و متعلق الإنكار هو الحكم بالتسوية المستفادة من حرف التشبيه (الكاف) ثم جاء بالتصريح بالنفي لهذه الدعوة بالتسوية بعد توبيخهم، و على ذلك لا يتوجه تأويله المبني على هذا الفصل و الذي من خلاله قال بتضعيف قول من قال أن المشركين غير محرومين من الفضل بالكلية المستفاد من النظم، لأنه اعتمد رد هذا القول على أن أعمالهم كالعدم و محبطة، و أن النظم أفاد الإنكار عليهم التشبيه و لا يوجد أظهر بطلانا من تشبيه المعدوم بالموجود فلو كان لهم نصيب من الفضل فلما قد جاء التأكيد بنفي الاستواء بعد الإنكار

عليهم التشبيه؟، و يمكن قلب استدلاله بقول أنه لما أفاد النظم دخولهم في مطلق الفضل أكد على رد دعواهم أن يكون الفضل متساو؛ أولا: لاختلاف نوعية الأعمال باختلاف وجود الإيمان بالله و باليوم الآخر مع أحد الجانبين، و ثانيا: لاختلاف مصير الفريقين في الآخرة ففريق في الجنة و فريق في السعير، فوجب التنبيه على ذلك الفارق لكي لا يغتروا بعملهم و يظنوا الفلاح و الفوز، و توقيفهم على أن الإيمان لا يعدله شيء و لا يقوم مكانه عمل.

يمكن تلخيص معنى الآية بأن العمل الصالح في الدنيا لا يستحق عليه في الآخرة الفوز بالجنة بدون الإيمان، و بأن الأعمال الصالحة تتفاضل فيما بينها على حسب التكلف و السبق.

- الشهاب الخفاجي: (قوله:(والمعنى إنكار أن يشبه المشركون وأعمالهم المحبطة الخ) أشار إلى وجهي التقدير بالجمع بينهما، وأنّ كلاً منهما مستلزم للأخر فلذا لم يعطف بأو، وإن قيل إنها أولى وما ذكره بناء على الصحيح المختار من أنّ المفاضلة بين المسلمين والكفار كما يشهد له ظاهر النظم، ومنهم من جعل المفاضلة بين المسلمين.../ ... لكن سيأتي ما يدفعه. ...

قوله: (أعلى رتبة وأكثر كرامة الخ) يعني أنه إما استطراد لتفضيل من اتصف بهذه الصفات على غيره من المسلمين، أو لتفضيلهم على أهل السقاية والعمارة،....)[1]

- القونوي: (إنكار تشبيه المشركين يستلزم إنكار تشبيه أعمالهم المحبطة؛ إذ الأعمال وجه الشبه فمنشأ إنكار تشبيه المؤمنين انتفاء مشاركة الأعمال بالأعمال. ...

فالخطاب للمشركين على طريق الالتفات إن أريد بالظالمين الكافرون، وعلى ما قيل الخطاب

---

[1] حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٣١٠- ٣١١).

للمؤمنين الذين اختاروا السقاية والعمارة ونحوهما على الهجرة. مرضه لبعد صدور مثل هذا عن المسلمين لا سيما الأنصار والمهاجرين. ...

قوله: (ممن لم يستجمع هذه الصفات) فيه بيان المفضل عليه إما محققا كما هو الظاهر، أو مفروضا إن أريد الكفار، أو مطلقا إن أريد العموم إلى المشركين والمؤمنين (أو من أهل السقاية والعمارة عندكم) قوله أو من أهل السقاية أي المفضل عليه السقاة خاصة بمعونة المقام، وإن كان المعنى الأول شاملا لها.

قوله (عندكم) أي أن أهل السقاية وإن لم يكن لهم درجة عند الله فلا يكون مفضلا عليه بهذا الاعتبار لكن لهم درجة عند الله تعالى في زعمكم فيصح كونه مفضلا عليه بالنظر إلى هذا الاعتبار) [(١)]

- ابن عجيبة الحسني: (أَجَعَلْتُمْ أهل سِقايَةَ الْحاجِّ، وَأهل عِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ من أهل الشرك المحبطة أعمالُهم، كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ من أهل الإيمان،...، المثبتة أعمالهم، بل لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ أبداً لأن أهل الشرك الذين حبطت أعمالهم في أسفل سافلين، إن لم يتوبوا، وأهل الإيمان والجهاد في أعلى عليين....

... وأعلى رتبة، وأكثر كرامة، عِنْدَ اللَّهِ، ممن لم يستجمع هذه الصفات، أو من أهل السقاية والعمارة عندكم وأولئك هُمُ الْفائِزُونَ بكل خير، الظافرون بنيل الحسنى والزلفى عند الله، دون من عداهم ممن لم يفعل ذلك.) [(٢)]

[(١)] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (٨٨٠) (٩/ ١٨٢ – ١٨٣).

[(٢)] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٦٦).

- المظهري: (فان كان نزول الآية في اختلاف المؤمنين بالمشركين كما يدل عليه قول ابن عباس ومحمد بن كعب وغيرهما فلا خفاء في انكار المشابهة بين المشركين وأعمالهم المحبطة بالمؤمنين وأعمالهم المثبتة وإن كان نزولها في اختلاف المؤمنين... / لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِّ تقرير لعدم المشابهة وَاللهُّ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ هذا يؤيد قول من قال أن المراد عدم الاستواء بين فعل المؤمنين من الإيمان والجهاد وفعل المشركين من سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام....

الَّذِينَ آمَنُوا وَهاجَرُوا وَجاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهَّ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً أعلى رتبته وأكثر كرامة عِنْدَ اللهَّ من الذين افتخروا بعمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج أو من لم يستجمع هذه الصفات من المؤمنين وَأُولئِكَ هُمُ الْفائِزُونَ الناجون من النار الواصلون الى الجنة والدرجات العلى دون المشركين وان كانوا سقاة الحاج وعمار المسجد.) [1]

- الصاوي: (قوله: لاَ يَسْتَوُونَ عِندَ اللهِّ (في الفضل) أي الأخروي، لأن فضل أهل السقاية والعمارة دنيوي.

قوله: الَّذِينَ آمَنُواْ أي اتصفوا بالإيمان، وما عطف عليه وهو الهجرة والجهاد.

قوله: (من غيرهم) يدخل فيه أهل السقاية والعمارة من الكفار، فمقتضاه أن لهم درجة لكنها ليست أعظم، والجواب: أن ذلك إما باعتبار ما يعتقدونه من أن لهم درجة ورتبة، أو اسم التفضيل باعتبار المؤمنين الذين لم يستكملوا الأوصاف الثلاثة.

قوله: وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ أي الكاملون في الفوز، بالنسبة للمؤمن الذي لم يستكمل

[1] التفسير المظهري (٤/ ١٥٠ - ١٥١).

الأوصاف الثلاثة، أو **المراد الذي لهم** أصل **الفوز بالنسبة لأهل السقاية والعمارة**.) [(١)]

- الشوكاني: (**والمعنى: أن الله أنكر عليهم التسوية بين ما كان تعمله** الجاهلية **من الأعمال التي** صورتها صورة الخير، وإن لم ينتفعوا بها **وبين** إيمان **المؤمنين وجهادهم في سبيل الله، وقد كان** المشركون **يفتخرون بالسقاية والعمارة ويفضلونها على عمل المسلمين**، فأنكر الله عليهم **ذلك**، ثم صرح سبحانه بالمفاضلة بين الفريقين وتفاوتهم، وعدم استوائهم **فقال: لا يستوون عند الله** أي: لا تساوي **تلك** الطائفة الكافرة **الساقية للحجيج العامرة للمسجد الحرام، هذه الطائفة المؤمنة بالله** واليوم **الآخر المجاهدة في سبيله، ودل سبحانه بنفي الاستواء على نفي الفضيلة التي يدعيها** المشركون، **أي**: إذا لم تبلغ أعمال الكفار إلى أن تكون مساوية لأعمال المسلمين، فكيف تكون فاضلة عليها كما يزعمون، **ثم حكم عليهم بالظلم وأنهم مع ظلمهم بما هم فيه من** الشرك، **لا يستحقون الهداية من الله سبحانه، وفي هذا إشارة إلى الفريق المفضول، ثم صرح بالفريق** الفاضل **فقال: الذين آمنوا إلى آخره، أي: الجامعون بين** الإيمان **والهجرة، والجهاد بالأموال والأنفس أعظم درجة عند الله وأحق بها لديه من** الخير **من تلك** الطائفة المشركة المفتخرة بأعمالها المحبطة الباطلة، وفي **قوله: عند الله تشريف عظيم للمؤمنين، والإشارة بقوله: أولئك إلى المتصفين بالصفات المذكورة هم الفائزون أي**: المختصون **بالفوز عند الله، ثم فسر الفوز بقوله: يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان** وجنات **لهم فيها** نعيم **مقيم والتنكير في الرحمة والرضوان والجنات)**[(٢)]

---

(١) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ٧٢٤، بترقيم الشاملة آليا).

(٢) فتح القدير للشوكاني (٢/ ٣٩٣).

- الألوسي: (وأيا ما كان فالخطاب إما للمشركين على طريقة الالتفات واختاره أكثر المحققين وهو المتبادر من النظم وتخصيص ذكر الإيمان في جانب المشبه به، واستدل له بما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن المشركين قالوا: عمارة بيت الله تعالى والقيام على السقاية خير من الإيمان والجهاد فذكر الله تعالى خير الإيمان به سبحانه والجهاد مع نبيه ﷺ على عمران المشركين البيت وقيامهم على السقاية وبما أخرجه ابن جرير وأبو الشيخ عن الضحاك قال: أقبل المسلمون على العباس وأصحابه الذين أسروا يوم بدر يعيرونهم بالشرك فقال العباس: أما والله لقد كنا نعمر المسجد الحرام ونفك العاني ونحجب البيت ونسقي الحاج فأنزل الله تعالى أجعلتم الآية وهذا ظاهر في أن الخطاب لهم وهم مشركون وإما لبعض المؤمنين... وأيد هذا القول بأنه المناسب للاكتفاء في الرد عليهم ببيان عدم مساواتهم عند الله تعالى للفريق الثاني وبيان أعظمية درجتهم عند الله تعالى الظاهر دخوله في الرد على وجه يشعر بعدم حرمان الأولين بالكلية لمكان أفعل التفضيل وجعل المشتمل على ذلك استطرادا لتفضيل من اتصف بتلك الصفات على غيره من المسلمين خلاف الظاهر وكذا القول بأنه سيق لتفضيلهم على أهل السقاية والعمارة من الكفرة وهم وإن لم يكن لهم درجة عند الله تعالى جاء على زعمهم ومدعاهم على أنه قيل عليه: إنه ليس فيه كثير نفع لأنه إن لم يشعر بعدم الحرمان فليس بمشعر بالحرمان والكلام على الأول توبيخ للمشركين ومداره إنكار تشبيه أنفسهم من حيث اتصافهم بوصفيهم المذكورين مع قطع النظر عما هم عليه من الشرك بالمؤمنين من حيث اتصافهم بالإيمان والجهاد أو على/ إنكار تشبيه وصفيهم المذكورين في حد ذاتهما مع الإغماض عن مقارنتهما للشرك بالإيمان والجهاد

والقول باعتبار المقارنة مما أغمض عنه المحققون لإباء المقام إياه كيف لا وقد بين حبوط أعمالهم بذلك الاعتبار وكونها بمنزلة العدم فتوبيخهم بعد على تشبيهها بالإيمان والجهاد، ثم رد ذلك بما يشعر بعدم حرمانهم عن أصل الفضيلة بالكلية مما لا يساعده النظم الكريم ولو اعتبر لما احتيج إلى تقرير إنكار التشبيه وتأكيده بشيء آخر إذ لا شيء أظهر بطلانا من نسبة المعدوم إلى الموجود، وقيل: لا مانع من اعتبارها ويقطع النظر عما تقدم من بيان الحبوط وعدم الحرمان من المشعور به مبني على ذلك وفيه ما فيه،... كالإيمان **والجهاد وشتان ما بينهما فإن السقاية والعمارة وإن كانتا في** أنفسهما من أعمال البر والخير **لكنهما وإن خلتا عن القوادح بمعزل أن يشبه أهلهما** بأهل **الإيمان والجهاد أو يشبه نفسهما بنفس الإيمان والجهاد وذلك قوله سبحانه: لا يستوون عند الله...**

لكن ينبغي أن يعلم أن الأفضلية التي يدعيها المشركون تشعر بثبوت أصل الفضيلة للمفضل عليه وهم بمعزل عن اعتقاد ذلك وكيف يتصور منهم أن في جهادهم وقتلهم فضيلة أو أن في الإيمان المستلزم لتسفيه رأيهم فيما هم عليه فضيلة فلا بد أن يكون ذلك من باب المجاراة فلا تغفل. ...

... أريد بهم المشركون **وبالظلم الشرك أو وضع الشيء في غير موضعه شركا كان أو غيره فيدخل فيه ظلمهم في ذلك الجعل وهو أبلغ في الذم....**

... والظاهر من السياق أن المفضل عليه أهل السقاية والعمارة من المشركين...، وأنا أقول: إذا أريد من أفعل المبالغة **في الفضل وعلو المرتبة والمنزلة فالأمر هين وإذا أريد به** حقيقته **فهناك احتمالان:**

الأول أن يقال: حذف المفضل عليه إيذانا بالعموم أي إن هؤلاء المتصفين بهذه الصفات أعلى رتبة وأكثر كرامة ممن لم يتصف بها كائنا من كان ويدخل فيه أهل السقاية والعمارة ويكفي في تحقيق حقيقة أفعل/ وجود أصل الفعل في بعض الأفراد المندرجة تحت العموم كما يقال: فلان أعلم الخلق مع أن منهم من لا يتصف بشيء من العلم بل لا يمكن أن يتصف به أصلا وهذا مما لا ينبغي أن يشك فيه سوى أنه يعكر علينا أن المقصود بالمفضل عليه في المثال من له مشاركة في أصل الفعل ولا كذلك ما نحن فيه فإن لم يضر هذا فالأمر ذاك وإلا فهو كما ترى.

الثاني أن يقال: ما أفهمته الصيغة من أن للسقاة والعمار من المشركين درجة جاء على زعم المشركين وحسن ذلك وقوع مثله في كلامهم مع المؤمنين فإنهم قالوا كما دل عليه بعض الأخبار السابقة: السقاية والعمرة خير من الإيمان والجهاد ولاشك أن ما يشعر به خير من أن في الإيمان والجهاد خيرا إنما جاء على زعم المؤمنين فما في الآية خارج مخرج المشاكلة مع ما في كلامهم وإن اختلف اللفظ وما قيل: من أن جعل معنى التفضيل بالنسبة إلى زعم الكفرة ليس فيه كثير نفع... وأولئك الموصوفون بما ذكر هم الفائزون أي المختصون بالفوز العظيم أو بالفوز المطلق كأن فوز عداهم ليس بفوز بالنسبة إلى فوزهم.)[1]

يمكن نظم المعنى في الآيتين كالآتي: المشركين بما يعتقدوه من إيمانهم بالله مع شركهم يروا أنفسهم على الحق و حسن الصنع، و يروا أن أفضل الأعمال على الإطلاق هي خدمة البيت الحرام، و ليس لديهم تبني قول المؤمنين و اعتباره حقا من الله بل اعتبروه فقط على سبيل الدعوى أي كأنهم يقولون لو أنتم على حق و فضل من الله فنحن أيضا على حق و فضل من

[1] روح المعاني لمحمود الألوسي (١٠/ ٦٧ – ٦٨ – ٦٩).

الله، و إن كان لكم أعمالكم التي تدعون فضلها فنحن عندنا أعمالنا التي هي فضل أيضا، فلا تتفاضلوا علينا بما تدعونه بإيمانكم و جهادكم، فنحن و إياكم مع الله راضون بعبادتنا و أعمالنا، فكان الرد كالآتي الذي فيه البيان و التفصيل: أنكم يا أيها المشركون بالله قد ساويتم بين سقايتكم و عمارتكم المسجد الحرام بالذي آمن بي و بالآخرة و جاهد في سبيلي كما أمرته بذلك، فإن كنتم ساويتم بينهما فلا يستوون عندنا، فكيف يستوى الشرك بالله و الكفر بالآخرة و الصد عن سبيل الله بالإيمان بالله و بالآخرة و الجهاد في سبيله، فإن كانوا يستوون عندكم لأجل السقاية و العمارة فلا يستوون عند الله، و إن كانت هذه رؤيتكم للحق فكيف تهتدون و أنتم ظالمون بتسويتكم هذه الدالة على عدم تفريقكم ما بين الحق و الباطل.

على هذه الرؤية لا يناسب إقحام التفاضل ما بين الأعمال الصالحة التي تقع من المشركين و من المؤمنين المذكورة في الآية، لأنها استعملت في الآية لبيان موضع الانكار عليهم في المساواة على أنها من قولهم فهي حكاية لقولهم و ادعائهم المساواة فقط، و الدليل على ذلك الآية التالية لها مباشرة التي بينت حال المؤمنين بأعظمية درجتهم و أنهم هم الفائزون لأن السياق سياق بيان لموضعهم في الآخرة بحيثية دار القرار، و لأنه لا يوجد إلا الجنة و النار و هم من فريق النار فكل أعمالهم الصالحة التي منها السقاية و العمارة غير مناسبة للمقارنة بأعمال المؤمنين، و بعد هذا فليس في الآية أي دلالة على عدم قبول أعمالهم الحسنة كالسقاية و العمارة أو غيرها بالقياس و الاعتبار عليها، بل الآية سيقت لأجل بيان الفائز بالجنة و المنتفع بعمله بعد إيمانه بالله و الآخرة.

أي نفي المساواة على زعم الجاعلين و كذلك الإنكار عليهم، فيكون ذكر الإيمان على أنه فعل

تحلى به العاملون في المشبه بهم لإفساد تسويتهم لأنه غائب عندهم على صورته الصحيحة، و مناسبة ذكر الجهاد في سبيله هو التعريض بأعمالهم في الصد عن سبيل الله و عن المسجد الحرام و تطهيره من الشرك بأن محل اهتمامهم هو الصورة الحسية فقط من سقاية و عمارة، و يكون موطن استجلاء و كذلك استدعاء نفي المساواة هو في الجزاء و الإثابة بالنسبة للآخرة، و كذلك في توصيف مردود العمل بالدرجة و بالأعظمية و هو أيضا في الآخرة . و على جميع التأويلات و التوجيهات فليس في الآية أي دلالة على حبط أو رد لأعمال السقاية و العمارة من المشركين بل ظاهر الآية يدخلها في حيز القبول و الاعتبار و لكن يسقطها من حيز التشبيه و المساواة مع أعمال المؤمنين عند الله و قد توضحت في صور الدرجة العظيمة و الفوز بالجنة.

و لا غرابة دلالية من دخول أعمال المشركين الصالحة في وصف الدرجات المنوط بأعمال الناس على العموم لأنه قد صُرح بها في أكثر من آية كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: ١٣٢] و قوله: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴿١٩﴾﴾ [الأحقاف: ١٩]

أما التفاضل أيضا فهو من المنصوص عليه بعموم الأعمال الواقعة من الناس كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴿٧﴾﴾ [هود: ٧] و ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴿٧﴾﴾ [الكهف: ٧] و ﴿الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴿٢﴾﴾ [الملك: ٢].

- القونجي: ((أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام) للإنكار وهو استئناف خوطب به المشركون التفاتاً عن الغيبة في قوله: (ما كان للمشركين أن يعمروا). ...

(لا يستوون عند الله) المعنى أن الله أنكر عليهم التسوية بين ما كان تعمله الجاهلية من الأعمال التي صورتها صورة الخير وإن لم ينتفعوا بها، وبين إيمان المؤمنين وجهادهم في سبيل الله. ...

ودل سبحانه بنفي الاستواء على نفي الفضيلة التي يدعيها المشركون/ أي إذا لم تبلغ أعمال الكفار إلى أن تكون مساوية لأعمال المسلمين، فكيف تكون فاضلة عليها كما يزعمون...

... أحق بما لديه من الخير، من تلك الطائفة المشركة المفتخرة بأعمالها المحبطة الباطلة.

... (هم الفائزون) بسعادة الدارين المختصون بالفوز المحصلون لأصله بالنسبة لكون الغير أهل السقاية والعمارة والمحصلون لأكمله بالنسبة لكون الغير من لم يجمع الأوصاف المذكورة)[1]

- القاسمي: (روى العوفي في (تفسيره) عن ابن عباس أن المشركين قالوا: عمارة بيت الله، وقيام على السقاية، خير ممن آمن وجاهد. وكانوا يفخرون بالحرم، ويستكبرون به، من أجل أنهم أهله وعماره. فخير الله الإيمان والجهاد مع رسوله، على عمارة المشركين البيت، قيامهم على السقاية، وبيّن أن ذلك لا ينفعهم مع الشرك، وأنهم ظالمون بشركهم، لا تغني عمارتهم شيئا.)[2]

---

[1] فتح البيان في مقاصد القرآن (٥/ ٢٥٦ – ٢٥٧).

[2] تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٥/ ٣٦٤).

- أطفيش: (أَجَعَلْتُمْ توبيخ وإِنكار للياقة الجعل وإِنكار لصحته شرعا، والخطاب على الصحيح، وهو مذهب الجمهور للمشركين التفات من غيبتهم في قوله تعالى ما كان للمشركين إِلخ....

والمعنى: كيف يكون المشركون بأَعمالهم المبطلة وأَعمالهم المعاقب عليها كالمؤمنين في أعمالهم المثبتة المثاب عليها؟ أَو كيف تكون أَعمالهم كأَعمال المؤمنين في الاعتبار...

أَو أَن الجامعين بين تلك الصفات أَعظم درجة من المشركين على زعمهم أَن لهم درجة عند الله في الدنيا، وهم لا يقرون بالبعث، أَو أَعظم خارج عن التفضيل أي عظيمون درجة قابل به أَن المشركين خسيسون، كما قابل بالفائزين المشركين الهالكين الخاسرين.) [1]

- رشيد رضا: (أي: لا يساوي الفريق الأول الفريق الثاني في صفته، ولا في عمله في حكم الله، ولا في مثوبته وجزائه عنده في الدنيا ولا في الآخرة، فضلا عن أن يفضله كما توهم بعض المسلمين، وكما يزعم كبراء مشركي قريش الذين كانوا يتبجحون بخدمة البيت/ ويستكبرون على الناس به، كما قال تعالى: مستكبرين به سامرا تهجرون (٢٣: ٦٧).) [2]

((فإن قيل) إن هذا التفسير يدل على أن ما يفتخر به المشركون على المؤمنين من السقاية والعمارة له درجة عند الله تعالى، ولكن درجة الإيمان مع الهجرة والجهاد أعظم - وقد سبق في الآيتين اللتين قبل هذه الآية خلاف ذلك. (قلنا) لا مراء في كون هذين العملين من أعمال البر التي

---

[1] تفسير اطفيش - إباضي (٣/ ٤١١، ٤١٢).

[2] تفسير المنار (١٠/ ١٩٦ - ١٩٧).

يكون لصاحبها درجة عند الله تعالى إذا فعلا كما يرضى الله، ولذلك أقرهما الإسلام دون غيرهما من وظائف الجاهلية، ولكن الشرك بالله تعالى يحبطهما ويحبط غيرهما من أعمال البر التي كانوا يفعلونها كما تقدم.

...، وإن سقى الحاج، وعمر المسجد الحرام، فثواب المؤمن على هذين العملين، دون ثوابه على الهجرة والجهاد المذكورين، ولا ثواب للكافر عليهما في الآخرة، **فإن الكفر بالله ورسله وباليوم الآخر** يحبط **أمثال هذه الأعمال البدنية، وإن فرض فيها حسن النية، وقلما يفعلها الكافر إلا لأجل الرياء والسمعة.**) [1]

- السعدي: (**لما اختلف بعض المسلمين، أو بعض المسلمين وبعض** المشركين، **في تفضيل عمارة المسجد الحرام، بالبناء والصلاة والعبادة فيه وسقاية الحاج، على** الإيمان **بالله والجهاد في سبيله، أخبر الله تعالى بالتفاوت بينهما،... فالجهاد** والإيمان **بالله أفضل من سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام بدرجات كثيرة، لأن الإيمان أصل الدين، وبه تقبل الأعمال...**

وأما عمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج، فهي وإن كانت أعمالا صالحة، **فهي متوقفة على الإيمان، وليس فيها من المصالح ما في الإيمان والجهاد**) [2]

- الطاهر بن عاشور: (فالذين آمنوا قد هداهم إيمانهم إلى فضيلة الجهاد، والذين كفروا لم

---

[1] نفسه (١٠/ ١٩٨)

[2] تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٣٣١).

ينفعهم ما كانوا فيه من عمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج، فلم يهدهم الله إلى الخير، وذلك/ برهان على أن الإيمان هو الأصل، وأن شعبه المتولدة منه أفضل الأعمال، وأن ما عداها من المكارم والخيرات في الدرجة الثانية في الفضل، لأنها ليست من شعب الإيمان، وإن كان كلا الصفتين لا ينفع إلا إذا كان مع الإيمان، وخاصة الجهاد....

فأما ما رواه الطبري والواحدي عن ابن عباس: من أن نزول هذه الآية كان يوم بدر، بسبب المماراة التي وقعت بين علي بن أبي طالب والعباس، فموقع التذييل بقوله:

والله لا يهدي القوم الظالمين واضح: أي لا يهدي المشركين الذين يسقون الحاج ويعمرون المسجد الحرام، إذ لا يجدي ذلك مع الإشراك. فتبين أن ما توهموه من المساواة بين تلك الأعمال وبين الجهاد، وتنازعهم في ذلك، خطأ من النظر، إذ لا تستقيم تسوية التابع بالمتبوع والفرع بالأصل، ولو كانت السقاية والعمارة مساويتين للجهاد لكان أصحابهما قد اهتدوا إلى نصر الإيمان، كما اهتدى إلى نصره المجاهدون، والمشاهدة دلت على خلاف ذلك: فإن المجاهدين كانوا مهتدين ولم يكن أهل السقاية والعمارة بالمهتدين....

وجملة وأولئك هم الفائزون معطوفة على أعظم درجة أي: أعظم وهم أصحاب الفوز. وتعريف المسند باللام مفيد للقصر، وهو قصر ادعائي للمبالغة في عظم فوزهم حتى إن فوز غيرهم بالنسبة إلى فوزهم يعد كالمعدوم.

والإتيان باسم الإشارة للتنبيه على أنهم استحقوا الفوز لأجل تلك الأوصاف التي ميزتهم: وهي الإيمان والهجرة والجهاد بالأموال والأنفس.) [1]

---

[1] (١٠/ ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧).

و قد أختار الطاهر ابن عاشور أن تكون مخاطبة الآية للمؤمنين و عليه تأول كل موطن بظاهره يخالف ذلك لكي يتمشى مع مخاطبة المؤمنين، و من أهم المواطن هو ذكر الإيمان بالله و باليوم الآخر في جانب المشبه به، و تأول هذا الذكر بأن وجوده قبل ذكر الجهاد ليبين أن الجهاد من لوازم الإيمان و مقتضياته الضرورية و عليه فلا يوازيه عمل السقاية و العمارة، و هو تخلص من الظاهر جيد و لكن أثر الإيمان في الجهاد لا يمنع دخول هذا المعنى على مدعي الإيمان و هم مشركون الذين ساووا بين السقاية و العمارة بالإيمان بالله و باليوم الآخر على افتراض تقديري بأنهم مؤمنين فلا يفرقهم عن المؤمنين إلا تفاضل الأعمال، و لا أفضل و لا أشرف من خدمة البيت و الحجاج هكذا توارثوا هذه المأثرة بهذا القدر من التعظيم، و لذلك قد أردف الله بذكر الجهاد في سبيله بعد الإيمان به و باليوم الآخر ليوقفهم على حقيقة أمرهم و جعلهم أنهم لو كانوا في موضع مقارنة فضلا على موضع مساواة بينهم و بين المؤمنين فلم لا يجاهدون في سبيل الله ابتغاء الآخرة، بل لما يصدون إذن عن سبيل الله بتهجير المؤمنين و صدهم عن المسجد الحرام إن كانوا مؤمنين كإيمان الذين آمنوا أو حتى يسوغ لهم أن يكونوا في موضع موازنة و تفاضل بينهم.

و بما أن الجهاد من أعظم الأعمال مفارقة بين المؤمنين و المشركين لأن محل عمله هو المشركين أنفسهم، و لذلك فهو أبلغ عمل يمكن التمثيل به للتدليل و كشف الحقائق مع مخاطبة المشركين المدعين المساواة مع المؤمنين ليفصل الله الأمر لهم، لأنهم لن يستجيزوا قتل أنفسهم و لا غنيمة أموالهم فكيف يتماثلوا مع المؤمنين إذن؟

و تأويله أن الجاعلين لو كانوا غير مؤمنين لقالوا أن السقاية و العمارة أعظم من الإيمان، و قد وضحنا أن في زعمهم أنهم محققو الإيمان بالله و تفاضلوا بسقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام، و لكنهم أغفلوا الإيمان الحق بعد الشرك بالله و كذلك كفرهم بالآخرة و بأظهر علامات الفرقان و هو الجهاد الذي يقوم به المؤمنون، و قد يكون عدم ذكر إيمان الكفار بالله لأنه ليس إيمان حقيقي صائب بل هو إيمان بربوبية الله بالخلق و الرزق و المطر و ما شابه ذلك الذي لم يمنعهم من الشرك في العبادة، و الشرك محبط لجميع الأعمال و مستوجب الخلود في النار و عدم المغفرة أبدا، فمناقشة أمر ثواب أعمالهم الحسنة ليس بذو شأن لأن ثوابه سيكون في الدنيا و لن يكون له منفعة في الآخرة لأنه لم يشرع له أن يكون منفعته في الدنيا فقط بل قد جعله الله ليكون ثوابه في الآخرة ليكون سببا في التنعم به في الجنان، و ليس كونه سببا لثواب و حرث الدنيا.

و يجب أن يبين فائدة ذكر الإيمان بالآخرة في صدد سياق مخاطبة المؤمنين لأنه لا انفكاك بين الإيمان بالآخرة و بين مقصد كل عمل للمؤمن في الدنيا إلا أن يتأول أن الجهاد يظهر فيه جانب الآخرة بقوة على جانب الدنيا، لأنه سبب للموت و الهلكة و هذه كافية لأن يترجح جانب الآخرة فيه و لكن لا يمنع أن يكون جانب الدنيا في بعض الأحايين بغلب على الآخرة، خاصة أن الله ذكر أن بعض المؤمنين يريدون الدنيا و بعضهم يريدون الآخرة، و أن الغنائم سبب مباشر لعصيانهم أمر النبي ﷺ، و قد يكون الشجاعة أو العصبية أو الحمية، و لذلك نميل أن ذكر الإيمان بالآخرة المقرون بالإيمان بالله يرجح كون الفريق المقابل عنده تقصير في هذا الجانب قد يكون شك أو كفر بالآخرة

- نستطيع القول أن الطاهر ابن عاشور تبلَّغ بالبيان أن يدخل المؤمنين في الخطاب بدون غرابة أو معاندة ظاهرة و هذا لا يعين مَنْ المخاطب و يُقيد السياق به بل هو إظهار لمن يدخل تحته بكثير من المبالغة البيانية المتسقة لحد ما، و هذا القدر لا يقتضي لأن نرد به على من قال أنهم الكافرون بل و لا يقوى على أن نخرجهم من دلالة الآية و سياقها و ما فيها من قرائن و لا يوجد فيها أظهره بيانيا و سياقيا أدنى تشويش على أن المقصود الأولي هو الكافرون ثم استخلص منه ما يناسب مخاطبة المؤمنين في موضوع تسوية السقاية و العمارة مع الجهاد.

و كان من الواضح أنه اعتمد صحة حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه لأنه مروي في صحيح مسلم و فيه أن الجاعلين هم من المؤمنين و لذلك حكم هذه الرؤية المستخلصة من حديث خارج النص القرآني في النص القرآني، و بصنعة الحديث فإن هذا الحديث لا يثبت عند النقد الحديثي لأجل من روى عن النعمان بن بشير (ممطور) لأنه يرسل و قد تكلم فيه النقاد أنه أرسل عن النعمان بن بشر و هذا يجعل الحديث ليس بصحيح، و في رواية أخرى لنفس الحديث بدون ذكر أن هذه الأعمال بعد الإسلام فلم يذكر فيها كلمة بعد الإسلام، و هذا يفيد أنهم كانوا يقصدوا إطلاقا بدون إدخال الإيمان بالله و باليوم الآخر في المقابلة و هذا أقرب لدلالة الآية من الرواية الأولى.

- و قد استعمل ابن عاشور أيضا للتدليل على أن المخاطبون هم المؤمنين أنه تعلل لوجود ذكر الإيمان بالله و باليوم الآخر في مقابل فريق المؤمنين الجاعلين السقاية و العمارة مساوية للجهاد أنه إدماج للإيماء إلى أن الجهاد أثر الإيمان، فنحن نلتزم بدلالة الموجود في الذكر و لا نفترض

تأويلا لنوجه دلالة ظاهرة، فالظاهر الجلي أنهم ساووا بين السقاية و العمارة و بين ما عليه شأن الذين آمنوا المدعين الفضيلة فبينه الله لدحض جعلهم (الإيمان بالله و اليوم الآخر و الجهاد في سبيله) هذا من بيان ما هم عليه في حقيقة الأمر و الواقع و كما هم عند الله، كأن قولهم من قبيل لنا أعمالنا و لكم أعمالكم فليس لكم مزية عنا على ما يتوهموه أنهم على الحق و العمل الصالح. و قوله: (وإنما توهموا أنهما عملان يعدلان الجهاد،...، أو مزية دينية تساوي مزية المجاهدين) و نقول كما قال أن الكفار المخاطبون لم يدخلوا الإيمان في التسوية بل توهموا أنهما (السقاية و العمارة) عملان يعدلان ما عليه المؤمنون، أو توهموا مزية دينية تساوي مزية ما للمؤمنين المجاهدين عند الله أو على حقيقة الأمر في نفسه، و هذا مستنبط من أن وجه التشبيه قائم على فعل الفاعل (كمن آمن) و لم يكن (الإيمان) لكي يظهر بصورة لا تلتبس عليهم و لا يدخل عليهم فيها ضلالة أو تقليد، لأن الذي آمن و جاهد معلوم عندهم بحقيقة أمره و فعله، فيظهر مدى الخلاف بين ما يدعوه من إيمان بالله و عمل صالح، و بين الإيمان و العمل الصالح المرضي عنه من الله و المنوط به الفوز بالجنة و النعيم المقيم. و قول الطاهر: (قوله: لا يستوون عند الله أسندت إلى ضمير العاملين، دون الأعمال) يدل على هذا المعنى أن يضيق عليهم اللبس و التضليل لما يتوهمونه و يحسبونه هدى و صالح و هو ليس كذلك، فأرشدهم لمن يجب أن يكونوا عليه من عقيدة و عمل.

و قد أظهر مرة أخرى مدى تسلط سبب النزول على تفسير و تأويل الآية و ما بها من دلالات و متعلقات عند تفسيره قول الله (والله لا يهدي القوم الظالمين) أن نزول السورة في وقت

يصعب فيه تصور بقاء أحد يجعل السقاية و العمارة تساويان الإيمان و الجهاد، أما لو أنه يفسر الآية كما يعطي النظم و التراكيب و ما تؤدي من دلالات دون توجيه على ما توافر من روافد دلالية غير مؤكدة أو في جميع الأحوال ليست بقوة و تثبت الألفاظ القرآنية، لأنه نقل إلينا مكتوبا و مرتبا كما هو فلا نرجع لكل آية إلى روايات و نقلة و مقارنة في الألفاظ فكله على درجة واحدة من الثقة و الضبط، أما الآثار فتفتقر إلى النقد و التفتيش و التمحيص و ترجيح الأقوى و الأثبت و الأوثق و ترجع للاجتهاد و المعرفة، فكان من المفترض عدم إدخال إلا ما صح معنى و صح سندا و يقتصر أمره على التفسير الاسترشادي بحيث يخدم البيان القرآني لا أن ينسخه بجميع معانيه.

ثم صرح على توجيه أن الظالمين هم المشركون و أن السقاية و العمارة لا تنفع مع الشرك و أي تفسير بعدم النفع بهذه الأعمال لا يلزم منه فساد هذه الأعمال في حال وقوعها بل كل هذه المعاني الواردة من المفسرين مؤداها بحيثية استحضار أنهم خالدين في النار، و أما مقصدنا من البحث خاصة وصف هذه الأعمال حال وقوعها و موقف المسلمين منها في الحياة الدنيا و بهذه الحيثية فنحن بمعزل عن الإثابة من عدمها، أو الحبط و الإضلال و الإبطال لأن هذه المعاني تستحق بوقوع عمل آخر و هو الشرك أو الكفر، و معناها يؤول في نهاية الأمر بعدمية النفع سواء كان في الدنيا أو في الآخرة فنظرنا نحو شروط العمل: النفس البشرية و موافقته للشرع و أن يكون خالصا لله؛ هذا في الدنيا أما في الآخرة فيشترط شرط رابع و هو إرادة الآخرة.

و قد أظهر ابن عاشور أيضا في وجه مخاطبة المشركين و أن المقابلة جرت بينهم و بين المؤمنين أن السقاية و العمارة لو كانت مساوية للجهاد لاقتضت أن تكون راجعة للإيمان بالله و باليوم

الآخر و لأن هذا غير واقع منهم فهو موضع نفي المساواة بينهما، لأن من يجاهد بنفسه و ماله فهو يبتغي الآخرة إيمانا منه بها و بالله، فأما أنتم لا تؤمنون بالله كإيمانهم و لا تؤمنون بالآخرة، و إن كنتم كلكم يعملون من الأعمال الصالحة للتقرب إلى الله، فإنه يقرب المؤمن بعمله إلى الله لأنه استكمل شروطه، أما المشرك الذي يتقرب إلى الله بعمله الصالح فلن يقربه إلى الله فيقتضي رحمة و مغفرة على شركه بل يقربه لفضل من الله و رضوانا فقط بحرث و ثواب الدنيا.

و لأجل قوة المعنى و ظهوره فقد فسره بالتنصيص على أن المقابلة كانت ما بين المؤمنين و الكفار ببيان شأن الإيمان و ما يقتضيه من أعمال يكون نهايتها الخير و الفضل و أن الأعمال الصالحة لا تنفع بدونه، و بتفسيره هذا يلزم منه بمقتضى الاتساق في المخاطبين أن يدخل في تفسير المقابلة فلا يقتصر على المؤمنين فقط، و كذلك يجب أن يتصل هذا التفسير بالآية التالية أيضا فلا نقصرها على المؤمنين فقط أيضا في حال الاتصال بينهما و هو الأبلغ و الأليق لأنها تفسيرية بيانية للجهاد و ما يلزم منه بالهجرة و بالنفس و بالمال و هو ما قاله: (مبينة لنفي الاستواء الذي في جملة لا يستوون عند الله [التوبة: ١٩] ومفصلة للجهاد الذي في قوله: كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله [التوبة: ١٩] بأنه الجهاد بالأموال والأنفس، وإدماج لبيان مزية المهاجرين من المجاهدين).

الآية رقم ٩

﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤]

بمعرفة من المتكلم عليهم و المعنيون بهذه الآية يجد أنهم غير مؤمنين بالطبع أو هم الناس أجمعين، و بدلالة نفي كثرة الخيرية في نجواهم يُفهم منه قلة خيرية نجواهم، و ما يزيد هذا المفهوم تصريحا هو دلالة دخول الاستثناء على نجواهم فصرح به أنه يمكن وجود خير في بعض نجواهم و هي الأمر بالصدقة أو المعروف أو الإصلاح بين الناس، ثم إثبات صفة ابتغاء مرضات الله و تعليق الأجر العظيم عليها في سياق الكلام على غير المؤمنين أو على الناس كلها يدل بظاهره أن غير المؤمن قد يقع منه خيرا (الأمر بالصدقة – المعروف – الإصلاح بين الناس) ثم قد يقارن ذلك ابتغاء مرضات الله و حينها يستحق هذا الفاعل الأجر العظيم،و الشاهد واضح جدا أن غير المؤمن مخاطب و مكلف بالشريعة، و صحة وقوع هذه الأعمال منه و ترتب استحقاق الثواب و الأجر عليها.

– مجاهد: (هذه الآية عامة للناس) (١)

– مقاتل بن سليمان:(لا خير في كثير من نجواهم يعني قوم طعمة قيس بن زيد، وكنانة بن أبي الحقيق، وأبو رافع، وكلهم يهود حين تناجوا في أمر طعمة. ثم استثنى فقال: إلا من أمر بصدقة

---

(١) التفسير البسيط (٧/ ٨٩). تفسير البغوي – إحياء التراث (١/ ٧٠٠).

أو معروف يعني القرض أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما يعني جزاء عظيما) [١]

- أبو عبيدة: (فالنجوى فعل والأمر بالصدقة ليس من نجواهم التي لا خير فيها. إلا أن يكونوا يأمرون بصدقة أو معروف) [٢]

- الأخفش:(قال لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة يقول: إلا في نجوى من أمر بصدقة.) [٣]

* الطبري: (لا خير في كثير من نجواهم، لا خير في كثير من نجوى الناس جميعًا إلا من أمر بصدقة أو معروف، والمعروف، هو كل ما أمر الله به أو ندب إليه من أعمال البر والخير، أو إصلاح بين الناس، وهو الإصلاح بين المتباينين أو المختصمين، / ...، على ما أذن الله وأمر به. ثم أخبر جل ثناؤه بما وعد من فعل ذلك فقال: ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاةِ الله فسوف نؤتيه أجرًا عظيمًا، يقول: ومن يأمر بصدقة أو معروف من الأمر، أو يصلح بين الناس ابتغاء مرضاة الله، يعني: طلب رضى الله بفعله ذلك فسوف نؤتيه أجرًا عظيمًا، يقول: فسوف نعطيه جزاءً لما فعل من ذلك عظيمًا، ولا حدَّ لمبلغ ما سمى الله عظيمًا يعلمه سواه.) [٤]

و قال أيضا: (فيكون تأويل الكلام: لا خير في كثير من المتناجين، يا محمد، من الناس، إلا فيمن

---

[١] تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ٤٠٦).

[٢] مجاز القرآن (١/ ١٣٩).

[٣] معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٦).

[٤] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٩/ ٢٠١ - ٢٠٢).

أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، فإن أولئك فيهم الخير.) [1]

- الزجاج: (النجوى في الكلام ما تنفرِدُ به الجماعة أو الاثنان سِرا كان أو ظاهراً.) [2]، (والمعنى والله أعلم: لا خير في كثير من نجواهم، أي مما يدبرونه بينهم من الكلام.

...، المعنى إلا في نجوى من صدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، ويجوز أن يكون - والله أعلم - استثناءً ليس من الأول ويكون موضعها نصباً، ويكون على معنى لكن من أمر بصدقة أو معروف ففي نجواه خير. وأعلم الله عزَّ وجلَّ أن ذلك إنما ينفع من ابتغى به ما عند الله فقال: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا. ومعنى ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ طلب مرضاة الله.) [3]

- الماتريدي: (قيل: النجوى: القوم؛ كقوله: (وإذ هم نجوى)، أي: رجال. وقيل: النجوى: هي الإسرار؛ كقوله: (ما يكون من نجوى ثلاثة...) الآية. ثم استثنى: (إلا من أمر بصدقة أو معروف...) الآية.

فإن كان التأويل من النجوى هو فعل النجوى خاصة، فكأنه قال: لا خير في كثير من نجواهم إلا الأمر بالصدقة، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين الناس. وإن كان تأويل النجوى هو القوم، فكأنه قال: والله أعلم: لا خير في كثير منهم إلى من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس؛ وكان هذا أقرب.

---

[1] نفسه (٩/ ٢٠٤).

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٠٤).

[3] نفسه (٢/ ١٠٦). معاني القرآن للنحاس ط-أخرى (ص: ١٣٠). تفسير الراغب الأصفهاني (٤/ ١٤٧إلى ١٥١).

ومعنى الثناء من الكثير فيما يرجع إلى القوم؛ فكأنه قال: لا خير في كثير منهم إلا من يرجع أمره إلى ما ذكر؛ فيصير إلى خير.

وقد يحتمل: أن قوما منهم يرجع نجواهم إلى خير، وهم أقلهم، ومن الفعل، على أن الفعل ربما يكون فعل خير، وإن كانوا أهل النفاق والكفر، لكن بين أنه غير مقبول إلا أن يبتغي به مرضاة الله، وذلك لا يكون إلا أن يؤمنوا، والله أعلم.) [1]

- مكي: (المعنى: لا خير في كثير من نجوى المتناجين من الناس إلا في من أمر بصدقة، أو معروف، أو إصلاح بين الناس، فإن أولئك فيهم الخير، فنجوى على هذا اسم للناس المتناجين.

والصدقة: معروف.

وقوله: أَوْ مَعْرُوفٍ هو جميع فعل الخير غير الصدقة.

وقد قيل: المعروف في هذا: القرض يقرضه الإنسان المحتاج فقد أتى: أن القرض كالصدقة وأن فيه أجراً عظيماً.

وقيل: المعنى: لا خير في كثير من نجوى الناس إلا في نجوى من أمر بصدقة.

فتكون على القول الأول النجوى هم الناس،...، ويكون في القول الثاني على بابها: اسم للسر لكن تقدر في الثاني حرف تقديره إلا في نجوى من أمر بصدقة .)[2]

---

[1] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٣/ ٣٦٠).

[2] الهداية الى بلوغ النهاية (٢/ ١٤٦٦).

- الطوسي: (أخبر الله تعالى: أنه لا خير في كثير من نجوى الناس جميعا. ...

والتقدير في الآية لا خير في كثير مما يديرونه بينهم من الكلام إلا كلام من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس.

/ واقوى الوجوه...ويكون التقدير لا خير في كثير من نجواهم يعني من المتناجين يا محمد إلا فيمن أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس، فان أولئك فيهم الخير.

وقوله: ومن يفعل ذلك اشارة إلى ما تقدم من الامر بالصدقة والمعروف والاصلاح بين الناس ابتغاء مرضاة الله يعني طلب مرضاة الله....

وقوله: فسوف نؤتيه أجرا عظيما يعني ثوابا جزيلا في المستقبل.) [١]

- الواحدي: (قال مجاهد: هذه الآية عامة للناس. يريد أنه لا خير فيما يتناجى فيه الناس ويخوضون فيه من الحديث إلا ما كان من أعمال الخير.

/ يدل على هذا ما روت أم حبيبة أن النبي - ﷺ - قال: كلام ابن آدم كله عليه لا له، إلا ما كان من أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، أو ذكر الله[٢]. ...

/ ثم أعلم الله أن ذلك إنما ينفع من ابتغى به ما عند الله فقال: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ؛ لئلا يُتوهم أن من يفعله للناس (......[٣]) عليهم داخل في هذا الوعد.) [٤]

---

[١] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٣/ ٣٢٣ - ٣٢٤، بترقيم الشاملة آليا).

[٢] أخرجه ابن ماجه (٣٩٧٤) كتاب: الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة، وابن مردويه. انظر: ابن كثير ٢/ ٣٩٢. محقق الكتاب.

[٣] طمس في المخطوط بقدر ما بين أو أربع كلمات. ويمكن أن يقدر: (مراءاةً لهم وتمويهًا) عليهم.... المحقق.

[٤] التفسير البسيط (٧/ ٨٩ - ٩٠). التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ١١٥ - ١١٦). الوجيز للواحدي (ص: ٢٨٩).

- السمعاني: (وأراد هاهنا: نجوى قوم طعمه وتدبيرهم، وقيل: هو في جميع الحوادث. إلا من أمر بصدقة قيل: أراد به إلا نجوى من أمر بصدقة، وقيل: هو استثناء منقطع، يعنى: لكن من أمر بصدقة أو معروف وهو كل ما عرفه الشرع أو/ إصلاح بين الناس وفي الخبر: كل كلام ابن آدم عليه إلا ثلاثة: أمر بمعروف، أو نهى عن منكر، أو ذكر الله وقيل لسفيان بن عيينة - حين روى هذا الحديث؛ فقالوا -: ما أشد هذا الحديث؟ ! فقال: اقرءوا قوله - تعالى -: لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقه الآية.) (١)

- البغوي: (لا خير في كثير من نجواهم، يعني: قوم طعمة، وقال مجاهد: الآية عامة في حق جميع الناس،... فمعنى الآية: لا خير في كثير مما يدبرونه بينهم، إلا من أمر بصدقة أي: إلا في نجوى من أمر بصدقة،...، يعني: لكن أمر بصدقة. قيل: النجوى هاهنا: الرجال المتناجون... إلا من أمر بصدقة أي: حث عليها أو معروف أي: بطاعة الله وما يعرفه الشرع وأعمال البر كلها معروف، لأن العقول تعرفها، أو إصلاح بين الناس.

/...

قوله تعالى: ومن يفعل ذلك أي: هذه الأشياء التي ذكرها، ابتغاء مرضات الله، أي: طلب رضاه، فسوف نؤتيه، في الآخرة) (٢)

---

(١) تفسير السمعاني (١/ ٤٧٧ - ٤٧٨).

(٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٧٠٠).

- الزمخشري: (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ من تناجي الناس إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ إلا نجوى من أمر،.... ويجوز أن يكون منصوبا على الانقطاع، بمعنى: ولكن من أمر بصدقة، ففي نجواه الخير. وقيل: المعروف القرض. وقيل إغاثة الملهوف. وقيل هو عامّ في كل جميل. ويجوز أن يراد بالصدقة الواجب وبالمعروف ما يتصدق به على سبيل التطوّع. وعن النبي ﷺ «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر اللهّ» وسمع سفيان رجلا يقول: ما أشد هذا الحديث. فقال: ألم تسمع اللهّ يقول (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ)

/ ... وشرط في استيجاب الأجر العظيم أن ينوى فاعل الخير عبادة اللهّ والتقرّب به إليه، وأن يبتغى به وجهه خالصاً، لأن الأعمال بالنيات. فإن قلت: كيف قال: (إِلَّا مَنْ أَمَرَ) ثم قال: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ) قلت: قد ذكر الأمر بالخير ليدل به على فاعله، لأنه إذا دخل الآمر به في زمرة الخيرين كان الفاعل فيهم أدخل. ثم قال: وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فذكر الفاعل وقرن به الوعد بالأجر العظيم) (١)

* ابن عطية: (الضمير في نَجْواهُمْ عائد على الناس أجمع، وجاءت هذه الآيات عامة التناول، وفي عمومها يندرج أصحاب النازلة، وهذا عن الفصاحة والإيجاز المضمن الماضي والغابر في عبارة واحدة...

كأنه قال: لا خير في كثير من جماعاتهم المنفردة المتسارة إلا من، وإن قدرنا اللفظة المصدر نفسه، كأنه قال: لا خير في كثير من تناجيهم، فالاستثناء منقطع بحكم اللفظ، ويقدر اتصاله على

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٥٦٤ - ٥٦٥).

حذف مضاف، كأنه قال: إلا نجوى من، قال بعض المفسرين: النجوى كلام الجماعة المنفردة كان ذلك سرا أو جهرا.

قال القاضي أبو محمد رحمه الله:...، و «المعروف»: لفظ يعم الصدقة والإصلاح، ولكن خصّا بالذكر اهتماما بهما، إذ هما عظيما الغناء في مصالح العباد، ثم وعد تعالى «بالأجر العظيم» على فعل هذه الخيرات بنية وقصد لرضا الله تعالى.)[١]

- ابن العربي: (والذي عندي فيها أن الله تعالى أمر عباده بأمرين عظيمين: أحدهما: الإخلاص، وهو أن يستوي ظاهر المرء وباطنه.

والثاني: النصيحة لكتاب الله تعالى ولرسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم.

فالنجوى خلاف هذين الأصلين، وبعد هذا فلم يكن بد للخلق من أمر يختصون به في أنفسهم، ويخص به بعضهم بعضا، فرخص في ذلك بصفة الأمر بالمعروف؛ والحث على الصدقة، والسعي في إصلاح ذات البين.) [٢]

- ابن الجوزي: (قوله تعالى: لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ قال ابن عباس: هُم قومُ طعمة، وقال مقاتل: وكلهم يهود تناجوا في أمر طعمة، وقال مجاهد: هو عام في نجوى جميع الناس....

والمراد بنجواهم: ما يدبِّرونه بينهم من الكلام.

---

[١] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ١١٢).

[٢] أحكام القرآن لابن العربي (٥٤٣) (٢/ ٤٧٦).

فأما قوله: إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ فيجوز أن يكون بمعنى: إلا في نجوى من أمر بصدقة، ويجوز أن يكون استثناء ليس من الأول، فيكون بمعنى: لكن من أمر بصدقةٍ، ففي نجواهم خير. وأمّا قوله تعالى: أَمَرَ بِصَدَقَةٍ فالمعنى: حثّ عليها. وأما المعروف، ففيه قولان:

أحدهما: أنه الفرض، روي عن ابن عباس، ومقاتل. والثاني: أنه عام في جميع أفعال البرّ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى، وأبي سليمان الدمشقي.) (١)

- الرازي: (المسألة الثالثة: هذه الآية وإن نزلت في مناجاة بعض قوم ذلك السارق مع بعض إلا أنها في المعنى عامة، والمراد: لا خير فيما يتناجى فيه الناس ويخوضون فيه من الحديث إلا ما كان من أعمال الخير، ثم إنه تعالى/ ذكر من أعمال الخير ثلاثة أنواع: الأمر بالصدقة، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين الناس، وإنما ذكر الله هذه الأقسام الثلاثة، وذلك لأن عمل الخير إما أن يكون بإيصال المنفعة أو بدفع المضرة،... وهو إعطاء المال،... الأمر بالمعروف،... وأما إزالة الضرر فإليها الإشارة بقوله أو إصلاح بين الناس فثبت أن مجامع الخيرات مذكورة في هذه الآية، ومما يدل على صحة ما ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام: «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان من أمر بمعروف أو نهي عن منكر أو ذكر الله»

وقيل لسفيان الثوري: ما أشد هذا الحديث! فقال سفيان: ألم تسمع الله يقول: لا خير في كثير من نجواهم فهو هذا بعينه، أما سمعت الله يقول والعصر إن الإنسان لفي خسر [العصر: ١، ٢] فهو هذا بعينه.

(١) زاد المسير في علم التفسير (١/ ٤٧٠).

ثم قال تعالى: ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما والمعنى أن هذه الأقسام الثلاثة من الطاعات وإن كانت في غاية الشرف والجلالة إلا أن الإنسان إنما ينتفع بها إذا أتى بها لوجه الله ولطلب مرضاته، فأما إذا أتى بها للرياء والسمعة انقلبت القضية فصارت من أعظم المفاسد) [1]

- النسفي: (لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ من تناجي الناس إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ إلا نجوى من... أو من نجواهم أو... ولكن من أمر بصدقة خفي نجواه الخير أَوْ مَعْرُوفٍ أي قرض أو إغاثة ملهوف أو كل جميل أو المراد بالصدقة الزكاة وبالمعروف التطوع أَوْ إصلاح بَيْنَ الناس أي/ إصلاح ذات البين وَمَن يَفْعَلْ ذلك المذكور ابتغاء مرضات الله طلب رضا الله وخرج عنه من فعل ذلك رياء أو ترؤساً وهو مفعول له والإشكال أنه قال إلا من أمر ثم قال ومن يفعل ذلك والجواب أنه ذكر الأمر بالخير ليدل به على فاعله لأنه إذا دخل الآمر به في زمرة الخيرين كان الفاعل فيهم ادخل ثم قال ومن يفعل ذلك فذكر الفاعل وقرن به الوعد بالأجر العظيم أو المراد ومن يأمر بذلك فعبر عن الأمر بالفعل فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً)[2]

- قطب الدين السيرافي: (مِنْ نَجْوَاهُمْ أي من تناجي الناس إِلَّا مَنْ أَمَرَ مجرورٌ على البدل من كثير، أي: إلا نجوى من أمر، أو منصوبٌ منقطعٌ، أي: ولكن من أمر، ففي نجواه الخير. والمعروف القرض، أو إغاثة الملهوف، أو كل جميل، أو الصدقة هو الواجب. وبالمعروف

[1] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٢١٧ - ٢١٨).

[2] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٩٥).

صدقة التطوّع. وشرط الاستحباب الأجر، ابتغاء وجهه خالصاً. لأن الأعمال بالنيات.

وإنما قال: مَنْ أَمَرَ ثم قال: وَمَنْ يَفْعَلْ لأنه إذا دخل الآمر في الخيرين فالفاعل أدخل. ثم صرح بوعد الفاعل أيضاً، أو عبّر عن الأمر بالفعل مما يعبر به عن سائر الأفعال.)[1]

- ابن جزي: (وهذه الآية وإن كانت إنما نزلت بسبب هذا القصة، فهي أيضا تتضمن أحكام غيرها)[2]

- الخازن: (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ يعني من نجوى قوم طعمة وقيل هي عامة في جميع ما يتناجى الناس به... والمعنى لا خير في كثير مما يدبرونه ويتناجون فيه إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ يعني إلّا في نجوى من أمر بصدقة وقيل معناه لا خير فيما يتناجى فيه الناس ويخوضون فيه من الحديث إلّا فيما كان من أعمال الخير وقيل هو استثناء منقطع تقديره لكن من أمر بصدقة وحث عليها أَوْ مَعْرُوفٍ يعني أو أمر بطاعة الله وما يجيزه الشرع وأعمال البر كلها معروف لأن العقول تعرفها أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ يعني الإصلاح بين المتباينين والمتخاصمين ليتراجعا إلى ما كانا فيه من الألفة والاجتماع على ما أذن الله فيه وأمر به.)[3]

---

[1] التقريب في التفسير للسيرافي ٧١٢ هـ (ص: ٤٨٦، بترقيم الشاملة آليا).

[2] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٠٩).

[3] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٤٢٦).

- أبو حيان: (الضمير في نجواهم عائد على قوم طعمة الذين تقدم ذكرهم قاله: ابن عباس وغيره. وقال مقاتل: هم قوم من اليهود ناجوا قوم طعمة، واتفقا معهم على التلبيس على الرسول ﷺ في أمر طعمة. وقال ابن عطية: هو عائد على الناس أجمع./ وجاءت هذه الآيات عامة فاندرج أصحاب النازلة وهم قوم طعمة في ذلك العموم، وهذا من باب الإيجاز والفصاحة، لكون الماضي والمغاير تشملها عبارة واحدة انتهى.)[1]

- ابن كثير: (يقول تعالى: لا خير في كثير من نجواهم يعني كلام الناس إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس أي إلا نجوى من قال ذلك، كما جاء في الحديث... عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ذكر الله عز وجل، أو أمر بمعروف، أو نهى عن منكر» فقال سفيان:...

/ ... ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله أي مخلصا في ذلك محتسبا ثواب ذلك عند الله عز وجل، فسوف نؤتيه أجرا عظيما أي ثوابا جزيلا كثيرا واسعا.) [2]

- ابن عادل الحنبلي: (فصل فيمن المقصود بالآية؟ والمراد بالآية: قوم طعمة. وقال مجاهد: الآية عامة في حق جميع الناس) [3]

---

[1] البحر المحيط في التفسير (٤/ ٦٤ - ٦٥).

[2] تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٣٦٤ - ٣٦٥).

[3] اللباب في علوم الكتاب (٧/ ١٥).

- ابن رجب الحنبلي: (فنفى الخير عن كثير مما يتناجى به الناس إلا في الأمر بالمعروف، وخص من أفراده الصدقة والإصلاح بين الناس لعموم نفعها، فدل ذلك على أن التناجي بذلك خير، وأما الثواب عليه من الله، فخصه بمن فعله ابتغاء مرضات الله.

وإنما جعل الأمر بالمعروف من الصدقة والإصلاح بين الناس وغيرهما خيرا، وإن لم يبتغ به وجه الله، لما يترتب على ذلك من النفع المتعدي. فيحصل به للناس إحسان وخير، وأما بالنسبة إلى الأمر، فإن قصد به وجه الله، وابتغاء مرضاته، كان خيرا له وأثيب عليه، وإن لم يقصد ذلك، لم يكن خيرا له، ولا ثواب له عليه.)[1]

- ابن عرفة: (والقضية إن كانت في طُعمة فليس فيها حصر والكثير، إما أن يكون أريد بها المجموع عكس ما أريد بالقليل في قوله: مررت بأرض قل ما تنبت البقل، أو ليس في (نَجْوَاهُم) خيرا لوجد، وإمَّا أن يكون على بابه فلا ينحصر قضية طعمه بل يعمها وغيرها، وخص الصدقة بالذكر حديث: والصدقة برهان وخص الإصلاح لرجوعه إلى درء المفاسد؛ لأنه من باب تغيير المنكر فهو آكد من جلب المصالح)[2]

- النيسابوري: (قال الفراء: قد تكون النجوى اسما ومصدرا، والآية وإن نزلت في مناجاة بعض قوم ذلك السارق بعضا إلّا أنها في المعنى عامة. والمراد أنه لا خير فيما يتناجى به الناس ويخوضون فيه من الحديث.

---

[1] تفسير ابن رجب الحنبلي (١/ ٣٥٨).

[2] تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٢/ ٥٥).

/ واعلم أن قول الخير إما أن يتعلق بإيصال المنفعة أو بدفع المضرة،... فثبت أن الآية مشتملة على جوامع الخيرات ومكارم الأخلاق)[1]

- السيواسي: (والمراد تناجى قوم طعمة أو تناجي جميع الناس فيما بينهم من الأحاديث الردية... وفي الآية ذكر الأمر بالخير ليدل به على فاعله، ثم ذكر الفاعل والوعد بالأجر ليدل به على أنهما من زمرة الخيرين المستحقين به)[2]

- الجلالين: (لا خير في كثير من نجواهم أي الناس أي ما يتناجون فيه ويتحدثون إلا نجوى من أمر بصدقة أو معروف عمل بر أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك المذكور ابتغاء طلب مرضات الله لا غيره من أمور الدنيا فسوف نؤتيه بالنون والياء أي الله أجرا عظيما)[3]

- الثعالبي: (الآية: الضمير في نجواهم: عائد على الناس أجمع، وجاءت هذه الآيات عامة التناول، وفي عمومها يندرج أصحاب النازلة، وهذا من الفصاحة والإيجاز المضمن الماضي والغابر في عبارة واحدة... والمعروف لفظ يعم الصدقة والإصلاح وغيرهما، ولكن خصا بالذكر اهتماما إذ هما عظيما الغناء في مصالح العباد، ثم وعد تعالى بالأجر العظيم على فعل هذه الخيرات بنية وقصد لرضا الله تعالى.)[4]

---

[1] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/ ٤٩٦).

[2] عيون التفاسير للفضلاء السماسير للسيواسي ت ٨٦٠ هـ (١/ ٢٣٨).

[3] تفسير الجلالين (ص: ١٢٢).

[4] تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٣٠٠ - ٣٠١).

- ابن التمجيد: (قوله: بني الكلام على الأمر ورتب الجزاء على الفعل ليدل الخ. أقول: الفعل المدلول عليه بقوله (ومن يفعل ذلك) عام يتناول الآمر والمأمور به، فمع هذا الاحتمال لا يكون دلالته على النكتة المذكورة قطعية لجواز أن يكون المراد بقوله (ومن يفعل ذلك) الأمر أو من يأمر بذلك.) [1]

- البقاعي: (لا خير في كثير من نجواهم أي نجوى جميع المناجين إلا من أي نجوى من أمر بصدقة ولما خص الصدقة لعزة المال في ذلك الحال، عمم بقوله: أو معروف أيّ معروف كان مما يبيحه الشرع من صدقة وغيرها. ولما كان إصلاح ذات البين أمراً جليلاً، نبه على عظمه بتخصيصه بقوله: أو إصلاح بين الناس أي عامة، فقد بين سبحانه وتعالى أن غير المستثنى من التناجي لا خير فيه...

/ ...ولما كان التقدير: فمن أمر بشي من ذلك فنجواه خير، وله عليها أجر؛ عطف عليه قوله: من يفعل ذلك أي الأمر العظيم الذي أمر به من هذه الأشياء ابتغاء مرضاة الله الذي له صفات الكمال، لأن العمل لا يكون له روح إلا بالنية فسوف نؤتيه أي في الآخرة بوعد لا خلف فيه أجراً عظيماً) [2]

- السيوطي: ((لا خير في كثير) (النساء الآية ١١٤) الآية للناس عامة) [3]، (قوله تعالى: لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ الآية. فيه الحث على الصدقة والأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس

---

[1] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (٨٨٠) (٧/ ٢٩٧).

[2] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/ ٤٠٠ - ٤٠١).

[3] الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٢/ ٦٧٦).

وأن كلام الإنسان عليه لا له إلا ما كان في هذا أو نحوه.) [1]

- محي الدين زاده: (والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل. وفسر ههنا بالقرض وإغاثة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسّر به... وقيّد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة اللهّ تعالى لأن الأعمال بالنيات وأن من فعل خيرا رياء وسمعة لم يستحق به من اللهّ أجرا....

قال مجاهد: هذه الآية عامة في حق جميع الناس غير مختصة بقوم طعمة وإن نزلت في تناجي قوم السارق لتخليصه.... وتخصيص هذه الثلاثة بالذكر لأن عمل الخير في حق الغير منحصر في نوعين: الأول إيصال المنفعة إليه والثاني دفع المضرة عنه....

/ ... كأنه قيل: لا خير فيما يفعله الإنسان إلا في هذه الأفعال، ثم بيّن وجه كونه خيرا ببيان ثواب فاعلها.) [2]

- الخطيب الشربيني: (لا خير في كثير من نجواهم أي: الناس قوم طعمة فإنهم ناجوا النبيّ ﷺ في الدفع عنه وكذا غيرهم) [3]

- أبو السعود: (لا خير في كثير من نجواهم أي في كثير من تناجي الناس إلا من أمر أي إلا في نجوى من أمر بصدقة أو معروف... وأيا ما كان فالاستثناء متصل ويجوز الانقطاع أيضا على معنى لكن من أمر بصدقة الخ ففي نجواه الخير والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل فينتظم أصناف الجميل وفنون أعمال البر وقد فسر ههنا بالقرض وإغاثة الملهوف

---

[1] الإكليل في استنباط التنزيل (ص: ١٠٠).

[2] حاشية محي الدين زاده على تفسير القاضي البيضاوي ت ٩٥٠ هـ (٣/ ٤٠٧ – ٤٠٨).

[3] السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٣٣٢).

وصدقة التطوع على أن المراد بالصدقة الواجبة

أو إصلاح بين الناس عند وقوع المشاقة والمعاداة بينهم من غير أن يجاوز في ذلك حدود الشرع الشريف... قالوا ولعل السر في إفراد هذه الأقسام الثلاثة بالذكر أن عمل الخير المتعدي إلى الناس إما لإيصال المنفعة أو لدفع المضرة والمنفعة إما جسمانية كإعطاء المال واليه الإشارة إلى قوله تعالى إلا من أمر بصدقة وإما روحانية وإليه الإشارة بالأمر بالمعروف وأما دفع الضرر فقد أشير إليه بقوله تعالى أو إصلاح بين الناس

ومن يفعل ذلك إشارة إلى الأمور المذكورة أعني الصدقة والمعروف والإصلاح... وترتيب الوعد على فعلها إثر بيان خيرية الأمر بها لما أن المقصود الأصلي هو الترغيب في الفعل وبيان خيرية الأمر به للدلالة على خيريته بالطريق الأولى لما أن مدار حسن الأمر وقبحه حسن المأمور به وقبحه فحيث ثبت خيرية الأمر بالأمور المذكورة فخيرية فعلها أثبت وفيه تحريض للأمر بها على فعلها أو إشارة إلى الأمر بها كأنه قيل ومن يأمر بها والكلام في ترتيب الوعد على فعلها كالذي مر في الخيرية فإن استتباع الأمر بها للأجر العظيم إنما هو لكونه ذريعة إلى فعلها فاستتباعه له أولى وأحق ابتغاء مرضات الله علة للفعل والتقييد به لأن الأعمال بالنيات وأن من فعل خيرا لغير ذلك لم يستحق به غير الحرمان)[1]

- الأعقم: (لا خير في كثير من نجواهم مما يناجي به الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله شرط في استيجاب الأجر العظيم أن ينوي فاعل الخير عبادة الله والتقرب إليه وأن يبتغي به

[1] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٢/ ٢٣٢).

وجه الله خالصاً لأن الأعمال بالنيَّات) [1]

- الشهاب الخفاجي: (قوله: (وقيد الفعل بأن يكون الخ) وظاهر كلامه أن الرياء محبط لثواب الأعمال، وبه صرح ابن عبد السلام، والنوويّ.

وقال الغزالي: إذا غلب الإخلاص فهو مثاب، والا فلا، وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لأنه أثبت للمخلص أجرا عظيما، وهو لا ينافي أن يكون لغيره ما دونه، ولذلك دفعه المصنف رحمه الله بأنّ عظمته بالنسبة إلى أمور الدنيا أو لأجر آخر) [2]

- إسماعيل حقي: (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ أي في كثير من تناجى الناس... قال مجاهد هذه الآية عامة في حق جميع الناس غير مختصة بقوم طعمة وان نزلت في تناجى قوم السارق لتخليصه... المعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل فينتظم اصناف الجميل وفنون اعمال البر وقد فسر هنا بالقرض واغاثة الملهوف وصدقة التطوع... قالوا ولعل السر في افراد هذه الاقسام الثلاثة بالذكر ان عمل الخير المتعدى الى الناس اما لإيصال المنفعة او لدفع المضرة والمنفعة....

ومن يفعل فهو كلام في حق الفاعل وكان المناسب للأول ان يبين حكم الآمر ويقول ومن يأمر بذلك ليدل على انه لما دخل الآمر في زمرة الخيرين كان الفاعل ادخل فيهم وان العمدة والغرض هو الفعل واعتبار الأمر من حيث انه وصلة اليه. ففيه تحريض الآمر بالأمور المذكورة على فعلها ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ أي طلب رضى الله تعالى علة للفعل والتقييد به لأن الأعمال

---

[1] تفسير الأعقم - زيدي (1/ 129، بترقيم الشاملة آليا).

[2] حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (3/ 176).

بالنيات وأن من فعل خيرا رياء وسمعة لم يستحق به غير الحرمان) [1]

- القونوي: (قوله: (لا خير في كثير من نجواهم) كتناجي قوم طعمة لتخليصه عن السرقة لكن الحكم عام غير مختص لقوم طعمة....

/ ... قوله: (إلا من أمر بصدقة) أي بصدقة مفروضة.

قوله: (والمعروف كل ما يستحسنه الشرع) ولو بطريق الإباحة.

قوله: (وفسر هاهنا بالقرض وإغاثة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به) لمقابلة الصدقة الواجبة. والظاهر أن هذه المذكورات أمثلة للمراد بها وإلا فهو عام لكل جميل. وذكر الصدقة وإصلاح بين الناس للتنبيه على فضلهما على ما سواهما. ...

قوله: (واعتبار الأمر من حيث إنه وصلة إليه، وقيد الفعل بأن يقول لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى؛ لأن الأعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا رياء وسمعة لم يستحق به من الله أجرا.)[2]

- الجمل: (قوله: (أي الناس) أشار به إلى أن الآية عامة في حق جميع الناس...

/ قوله: أَوْ مَعْرُوفٍ هو كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل، فينتظم فيه أصناف الجميل وفنون أعمال البر كالكلمة الطيبة، وإغاثة الملهوف، وكالقرض وإعانة المحتاج فهو أعم من الصدقة،...)[3]

---

[1] روح البيان (٢/ ٢٨٤).

[2] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (٨٨٠) (٧/ ٢٩٦ - ٢٩٧).

[3] حاشية الجمل على الجلالين ت ١٢٠٤ هـ (٢/ ١٢٠- ١٢١).

- ابن عجيبة: (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مما يتناجون به في شأن السارق أو غيره، بل لا خير في الكلام بأسره إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ واجبة أو تطوعية، فله مثل أجره، أَوْ مَعْرُوفٍ وهو: ما يستحسنه الشرع، و يوافقه العقل، كالقرض، وإغاثة الملهوف، وتعليم الجاهل، وإرشاد الضال، وغير ذلك من أنواع المعروف. أو أمر بإصلاح بَيْنَ النَّاسِ، أي: إصلاح ذات البين، كإصلاح بين طعمة واليهودي وغيرهما.

قال مجاهد: (هي عامة للناس)، يريد أنه لا خير فيما يتناجى فيه الناس، ويخوضون فيه من الحديث، إلا ما كان من أعمال الخير.

وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ أي: الصدقة، والمعروف والإصلاح، ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ أي: مُخلصًا لله فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً وخيرًا جسيمًا.)[1]

- المظهري: (والضمير المجرور عائد الى قوم ابن أبيرق الذين يستخفون من الناس إذ هم يبيتون ما لا يرضى الله من القول وقال مجاهد الآية عامّة في حق جميع الناس فعلى تقدير عوده الى قوم ابن أبيرق قوله تعالى إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ الاستثناء منقطع لأن من أمر بصدقة غير داخلين فيهم وعلى تقدير عود الضمير الى جميع الناس استثناء متصل من الضمير المذكور...)[2]

---

[1] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥٦٠).

[2] التفسير المظهري (٢ ق ٢/ ٢٣٤).

- الصاوي: (قوله: (أي الناس) أشار بذلك إلى أن الآية عامة وليست مخصوصة بقوم طعمة المتقدم. ...

وفي التعبير بسوف إشارة إلى أن جزاء الأعمال الصالحة في الآخرة لا الدنيا، لأنها ليست دار جزاء، بل عطاء الدنيا لكل من وجد فيها أطاع أو عصى كلف أو لا.) [1]

- الألوسي: (واختار جمع أن الضمير للناس، وإليه يشير كلام مجاهد... أَوْ مَعْرُوفٍ وهو كل ما عرفه الشرع واستحسنه، فيشمل جميع أصناف البر كقرض وإغاثة ملهوف، وإرشاد ضال إلى غير ذلك، ويراد به هنا ما عدا الصدقة وما عدا ما أشير إليه بقوله تعالى: أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وتخصيصه بالقرض وإغاثة الملهوف وصدقة التطوع، وتخصيص الصدقة فيما تقدم بالصدقة الواجبة مما لا داعي إليه وليس له سند يعول عليه....

/ ... قيل: وإنما قيد الفعل بالابتغاء المذكور لأن الأعمال بالنيات، وإن من فعل خيرا لغير ذلك لم يستحق به غير الحرمان، ولا يخفى أن هذا ظاهر في أن الرياء محبط لثواب الأعمال بالكلية وهو ما صرح به ابن عبد السلام والنووي وقال الغزالي: إذا غلب الإخلاص فهو مثاب وإلا فلا، وقيل: هو مثاب غلب الإخلاص أم لا لكن على قدر الإخلاص، وفي دلالة الآية- على أن غير المخلص لا يستحق غير الحرمان- نظر لأنه سبحانه أثبت فيها للمخلص أجرا عظيما وهو لا ينافي أن يكون لغيره ما دونه، وكون العظمة بالنسبة إلى أمور الدنيا خلاف الظاهر) [2]

---

[1] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ٣٩٢، بترقيم الشاملة آليا).

[2] تفسير الألوسي = روح المعاني (٣/ ١٣٩).

- القونجي: (والآية عامة في حق جميع الناس كما اختاره **البغوي والكواشي كالواحدي** وقيل **عائد إلى قوم طعمة**، والأول أولى.

(إلا من أمر بصدقة) أي حث عليها، والظاهر أنها صدقة التطوع وقيل إنها صدقة الفرض والأول أولى،...

(أو معروف) لفظ عام يشمل جميع أنواع الجميل وفنون أعمال البر، **وقال مقاتل: المعروف هنا الفرض، والأول أولى**،...

/ (ومن يفعل ذلك) إشارة إلى الأمور المذكورة، جعل مجرد الأمر بها خيرًا ثم رغب في فعلها بقوله هذا لأن فعلها أقرب إلى الله من مجرد الأمر بها إذ خيرية الأمر بها إنما هي لكونه وسيلة إلى فعلها أو أراد ومن يأمر بذلك، فعبر عن الأمر بالفعل لأن الأمر بالفعل أيضاً فعل من الأفعال.

/ (ابتغاء مرضات الله) علة للفعل لأن من فعلها لغير ذلك فهو غير مستحق لهذا المدح والجزاء بل قد يكون غير ناج من الوزر، وإنما الأعمال بالنيات (فسوف نؤتيه) في الآخرة إذا فعل ذلك ابتغاء لمرضات الله (أجراً عظيماً) لا حد له ولا يعلم قدره إلا الله.) [1]

- القاسمي: (**لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ** أي: مساررتهم. والسياق، **وإن دل على مناجاة بعض قوم ذلك السارق مع بعض**، إلا أنها في المعنى عامة. **والمراد: لا خير فيما يتناجى فيه** الناس **ويخوضون فيه من الحديث. ثم استثنى النجوى في أعمال الخير بقوله سبحانه إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ**

---

[1] فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ٢٣٧ – ٢٣٨ – ٢٣٩).

أي: إلا في نجوى من أمر، بخفية عن الحاضرين، بصدقة ليعطيها سرا، يستر به عار المتصدّق عليه أَوْ مَعْرُوفٍ أي: بطاعة الله.

وأعمال البر كلها معروف.

/ وإنما تتم خيريتها إذا ابتغى بها رضاء الله تعالى كما قال وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ ابْتِغاءَ أي: طلب مَرْضاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ يعني في الآخرة أَجْراً عَظِيماً يساوي أجر الفاعل أو يفوقه. وقد دلت الآية على الترغيب في الصدقة والمعروف والإصلاح بين الناس. وقد أكد تعالى الترغيب بقوله عَظِيماً وأن النية فيها شرط لنيل الثواب.) (١)

- أطفيش: (لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ نجوى الناس عموما، وليس المراد قوم طعمة بن أبيرق كما قيل،... بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ أي إلا متناجين، أمروا بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، أو إلا تناجى من أمر، والصدقة تشمل الواجبة وغيرها، والمعروف ما يستحسنه الشرع ولو أنكره العقل، لأنه لا نقول بالتحسين والتقبيح العقلين، وذلك كالكلمة الطيبة لأهله، وتعليم العلم، والأمر العلم والأمر والنهى، وإغاثة الملهوف، وإعانة المحتاج، والقرض،...

ابْتِغَآءَ مَرْضَاتِ الله لا رياء أو سمعة، أو غرضا دنيويا، والأعمال بالنيات، والرثاء محبط للعمل ومهلك، وذكر الغزالي أنه إذا كان الإخلاص غالبا أثيب وإلا أحبط، وقيل يثاب على قدر الإخلاص ولو قل فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً يستحقر عنده كل ما فعله من الخير.)(٢)

---

(١) تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٣/ ٣٢٧ - ٣٢٨).

(٢) تفسير اطفيش - إباضي (٢/ ١٧٠، بترقيم الشاملة آليا).

- السعدي: (أي: لا خير في كثير مما يتناجى به الناس ويتخاطبون...

فهذه الأشياء حيثما فعلت فهي خير، كما دل على ذلك الاستثناء. ولكن كمال الأجر وتمامه بحسب النية والإخلاص، ولهذا قال: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا فلهذا ينبغي للعبد أن يقصد وجه الله تعالى ويخلص العمل لله في كل وقت وفي كل جزء من أجزاء الخير، ليحصل له بذلك الأجر العظيم، وليتعود الإخلاص فيكون من المخلصين، وليتم له الأجر، سواء تم مقصوده أم لا لأن النية حصلت واقترن بها ما يمكن من العمل.)[1]

- الطاهر ابن عاشور: (والضمير الذي أضيف إليه نجوى ضمير جماعة الناس كلهم، نظير قوله تعالى: ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه إلى قوله: وما يعلنون في سورة هود [٥]، وليس عائدا إلى ما عادت إليه الضمائر التي قبله في قوله: يستخفون من الناس [النساء: ١٠٨] إلى هنا لأن المقام مانع من عوده إلى تلك الجماعة إذ لم تكن نجواهم إلا فيما يختص بقضيتهم، فلا عموم لها يستقيم معه الاستثناء في قوله: إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس....

/ ... وقد نفى الخير عن كثير من نجواهم أو متناجيهم، فعلم من مفهوم الصفة أن قليلا من نجواهم فيه خير، إذ لا يخلو حديث الناس من تناج فيما فيه نفع.) [2]

و قال أيضا: (وأما القسم الذي أخرجه الاستثناء فهو مبين في ثلاثة أمور: الصدقة، والمعروف، والإصلاح بين الناس. وهذه الثلاثة لو لم تذكر لدخلت في القليل من نجواهم الثابت له الخير،

---

[1] تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٢٠٢).

[2] التحرير والتنوير (٥/ ١٩٨ - ١٩٩).

فلما ذكرت بطريق الاستثناء علمنا أن نظم الكلام جرى على أسلوب بديع فأخرج ما فيه الخير من نجواهم ابتداء بمفهوم الصفة، ثم أريد الاهتمام ببعض هذا القليل من نجواهم، فأخرج من كثير نجواهم بطريق الاستثناء، فبقي ما عدا ذلك من نجواهم، وهو

الكثير، موصوفا بأن لا خير فيه وبذلك يتضح أن الاستثناء متصل، وأن لا داعي إلى جعله منقطعا. والمقصد من ذلك كله الاهتمام والتنويه بشأن هذه الثلاثة، ولو تناجى فيها من غالب أمره قصد الشر.

وقوله: ومن يفعل ذلك إلخ وعد بالثواب على فعل المذكورات إذا كان لابتغاء مرضاة الله. فدل على أن كونها خيرا وصف ثابت لها لما فيها من المنافع، ولأنها مأمور بها في الشرع، إلا أن الثواب لا يحصل إلا عن فعلها ابتغاء مرضاة الله كما في حديث: «إنما الأعمال بالنيات».

الآية رقم ١٠

﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴿٧٨﴾﴾ [يوسف: ٧٨] ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴿٨٨﴾﴾ [يوسف: ٨٨]

عند حديث إخوة يوسف عليه السلام لعزيز مصر لم يكونوا يعرفونه أنه أخوهم يوسف، و حينئذ دولة شرك فعلى ظاهر الأمر هو عندهم غير مؤمن و مع ذلك وصفوا أعماله بالحسنى و هو من المحسنين بالأعمال و عليه يجوز وصف غير المؤمن بالمحسن إذا كانت له أعمال حسنة.

و في الآية الثانية رقم ٨٨ فيها أن الصدقة من الشرائع القديمة، و أن الصدقة تتعلق بالكل سواء مؤمن أو غير مؤمن، و هذا في معنى قولهم بأنه لو تصدق عليهم سيكون من المتصدقين المستحقين الجزاء من الله، فإخوة يوسف لم يروا غضاضة أن يكون من المتصدقين و الذين يدخلون فيمن يجازيهم الله على عمل الصدقة.

و من المفسرين الذين يتحرجون من أن يكون غير المؤمن من المتصدقين و أن يكون له جزاء على صدقته يقدرون قيدا يجعل قول إخوة يوسف قاصر على المسلمين فقط، و هو تقدير غير منصوص عليه في الآية بل هو زائد على ما في نص الآية، و هو تصرف في دلالة الآية و معناها، فهم يقولون: [إن اللهَّ يجزي المتصدقين إن كانوا على دين الإسلام] و هو فيه ما فيه كما ترى.

و هناك خلاف بين المفسرين و العلماء في جواز الصدقة على الأنبياء، و هذا خلاف خارج عن نطاق استدلالنا من الآية، بل هو يثبت معنى الصدقة الشرعي الذي في الآية، فمن يرى بعدم

جواز الصدقة عليهم يؤول معنى الصدقة بشيء آخر لكي لا يلزمه ظاهر الآية و معناها، فيقولون تفضل أو حط أو ما شابه ذلك المهم أن لا تكون الصدقة على ظاهر أمرها، و قولهم هذا لا ينفي عموم قول إخوة يوسف بل هو أعم فيدخل فيه ما قاله بعض المفسرين الذين قيدوها بالمسلمين و يدخل فيها غيرهم، إنما يعنون و الله أعلم أنهم لو يعلموا أنه مسلم لصرحوا بقول أكثر تعيينا لشخصه و عمله.

أما النظم و القرينة فهي تعزز قصدهم العموم و إدخال العزيز دخولا أوليا في قولهم، لأنهم حددوا وصف عمله المطلوب منه و المرتقب فقالوا: (تصدق علينا) فكيف إذا امتثل لطلبهم أن ينفى عنه هذا الوصف، ففي حال أن أعطاهم يجب أن يكون من المتصدقين لأنه صدق معهم و صدقهم فيما طلبوه، و إذا قامت به الصفة و أصبح متصدق عليهم وجب أن يدخل في عموم قولهم إن الله يجزي المتصدقين.

و على قول بعض المفسرين أنهم لم يعلموا حاله فلذلك قالوا (إن الله يجزي المتصدقين) و لم يقولوا (إن الله يجزيك إن تصدقت علينا) فمع ضعفه لأنهم قالوا له (تصدق علينا) فيه أيضا أنهم إما أن يعلموا حاله بأنه على الإسلام فكان يجب على قول بعض المفسرين أن يقولوا (إن الله يجزيك إن تصدقت علينا) و لأنهم لم يقولوا فهذا يشعر أنهم يعاملونه على غير الإسلام فكيف يقولوا له (تصدق علينا) !

و بعض المفسرين يرى أن توفية الكيل ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٩] من ضمن الأعمال التي دخلت في وصفه أنه من المحسنين، و بالنظر لأمر توفية الكيل نراه أمر شرعي (عقلي) ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ [الإسراء: ٣٥]﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا

تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴿١٨١﴾ [الشعراء: ١٨١] ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥] الشاهد أنهم طالبوه بتوفية الكيل و جعلوه من الأعمال الحسنة التي ألحقته بالمحسنين، و هو كما رأيت أمر إلهي شرعي. بل و كانت صفة توفية الكيل من الصفات التي تمدح بها عليهم ليرغبهم في الرجوع مرة أخرى، فهو يثبتها لنفسه على ما تقتضي من تصور قائم و معترف به بينهما في الحس الشرعي العام.

و سنتتبع أي نصوص أو قرائن أو مؤشرات تؤيد تأويلنا صراحة أو بالإشارة أو بالتضمين في كلام المفسرين، و التي منها التزام المفسر بالنص و الظاهر لأننا سنعتبرها مصداقا لتفسيرنا أو أقله عدم معارضة او مدافعة و لا يلزم منها أي تخطئة فيما ذهبنا إليه، ثم أخيرا ورود المراد على أنه أحد الاختيارات أو النقول في تفسير الآية، خاصة إذا لم يلقى أي اعتراض أو نقد من المفسر الذي أورده في تفسيره للآيات.

و يجب أن يُعلم أن الآية بألفاظها و تراكيبها و نظمها و سياقها يعطوا معناها الظاهر الذي يكون في ذهن أي سامع أن إخوة يوسف طلبوا صدقة من عزيز مصر، ثم بعد ذلك يأتي التأويل من خارج معطيات الدلالة الذاتية للنظم و الألفاظ و السياق و هو الذي عنونوا له بهل تحل الصدقة للأنبياء أم لا؟ و هي مسألة خلافية كما ترى، أي أن معنى الآية أصبح الآن مسلوب الظاهر لإقحامه في مجال التأويلات الفقهية البعيدة، لأنه لا يوجد دليل قاطع فيها و لذلك اختلفوا فيها، و على اختلافهم تعددت التأويلات للتخلص من ظاهر الآية الملزم لهم بأنهم طلبوا الصدقة عليهم، إلا البعض القليل (سفيان بن عيينه) الذي جعل الآية و معناها هو

الأصل و الحكم، المتبوع و ليس التابع، فجعل الصدقة تحل على الأنبياء بدلالة هذه الآية قبل محمد ﷺ.

و لذلك سنهمل أي موضع جاء فيه نفي كونها صدقة حقيقية بزعم أن الصدقة لا تحل للأنبياء فبنى على ذلك تأويلا يصرف ظاهر المعنى إلى غيره مما ذهبوا إليه. و نحن نعتمد على أن غالب الظن الذي لا يدفعه أي قرينة فضلا عن تصريح أنهم يجهلونه حقيقة و سألوه الصدقة و وصفوه أنه من المحسنين لما ضمنوه من صفات إحسان مأمور بها شرعا كتوفية الكيل و إقامة العدل.

و حتى المفسرين الذين تأولوا و صرفوا معنى الصدقة عن حقيقتها أثبتوا أن المسامحة التي جعلوها معنى للصدقة موضعا لتعلق الثواب و الجزاء عليها من الله، و في قولهم هذا لم نعدم من شاهد أيضا، فمعنى ذلك أن المسامحة من عزيز مصر و إحسانه موضعا لتعلق الإثابة و الجزاء عليه من الله، فيلزم من هذا أن عمله الحسن هذا مقبول من الله و مستحق عليه أجرا و ثوابا.

و قول سفيان بن عيينة أظهر و أولى لأنه متسق مع ظاهر الآية مأخوذ منها، أما من تأول الصدقة هنا على معنى أخر فهو يَرُد الظاهر بما لا يقوى على ذلك لأنه لا يوجد دليل صارف يقتضي أن الصدقة كانت حرام على الأنبياء، و لأنه يحتاج لدليل آخر و هو أن يثبت أن إخوة يوسف في هذا الوقت كانوا أنبياء، و على كل حال فالصارف يؤكد على تبادر المعنى و ظهوره من الآية لأنه يرده بدلالة أخرى يراها أقوى و هي تحريم الصدقة على الأنبياء.

و على تفسيرهم أن الصدقة هي المسامحة أو الحط أو التنازل عن المفاضلة فكل هذا يؤدي لمعنى

واحد أن هناك حق يقابل ما سُمح فيه إذا طلبه و تقاضاه له قدر معلوم و قيمة معلومة، و هذه القيمة المتسامح فيها قد سموها صدقة بقولهم (تصدق علينا) ثم أكدوها بقولهم (إن الله يجزي المتصدقين) أي أن الله هو الذي يجازي على هذا التصدق فبان و اتضح أن مقصدهم الصدقة المعهودة التي يراد بها وجه الله.

و قد اتضح من مجمل تأويلات المفسرين أن أدلة تأويلهم هو حرمة الصدقة على الأنبياء و آلهم، أو على الأنبياء فقط من قبل محمد ﷺ و خص الآل بالحرمة أيضا لمحمد ﷺ، فيكون تعدد التأويلات كالآتي:

- أن الصدقة في الآية مجازا فيجب صرف معناها الظاهر منها و خاصة العرفي (الشرعي) بأحد الآتي:

- أن إخوة يوسف في هذا الوقت ليسوا أنبياء بعد.

- أنهم سألوا الصدقة لأنفسهم و هم من الآل و لم يسألوها ليعقوب عليه السلام ز

- أن إخوة يوسف أنبياء و لم تحرم الصدقة عليهم لأن تحريم الصدقة خاص بمحمد ﷺ و آله.

- أن هذه الصدقة التي سألوها العزيز لم تكن الصدقة المفروضة التي هي حرام عليهم بل صدقة غير مفروضة فلا تكون حراما.

- أن الصدقة هنا بمعناها المطلق و العام فلا يدخلها التحريم لأنها هنا بمعنى التفضل و الإحسان.

- أن الصدقة هنا المعني بها رد أخيهم.

و كل ما سبق له تعلق بالصدقة و الأنبياء أي أن العلاقة الحكمية متمثلة في الصدقة و جوازها

للأنبياء قبل محمد ﷺ، أما الجزء الخاص بالعزيز فيحتمل كونه مؤمنا بالنسبة لهم أو كافرا، و هذا ينجلي دوره في قولهم (إن الله يجزي المتصدقين) فعلى احتمال أنه عندهم كافر فكيف يجزيه الله على صدقته؟ و موضع مجازاته في الدنيا أم في الآخرة؟

و بالطبع كان هذا من أعمدة المعاني التي اقتضت التأويل لمعنى الصدقة و صرفها عن ظاهرها المتبادر منها مع شدة قوة المعنى في النظم و سياقه و تماسكه و لذلك لم يكن موضع تأويل كبير و معظم المفسرين أجروه على ظاهره بدون تفصيل أو بيان لمتعلقه أي من هو الذي سيجزيه الله على صدقته؟ هل هو العزيز تعيينا أم دخولا في العموم أم تعريضا؟

- مقاتل بن سليمان: (إنا نراك من المحسنين إلينا إن فعلت بنا ذلك)[1]، و قال: (وتصدق علينا يقول: تكون هذه صدقة منك يعنون معروفا أن تأخذ النفاية وتكيل لنا الطعام بسعر الجياد إن الله يجزي المتصدقين لمن كان على ديننا إضمار ولو علموا أنه مسلم لقالوا: إن الله يجزيك بصدقتك)[2]

لا يخفى أنه لم يلتزم ما يظهره النظم فقدر تقديرا لم يذكر و لم يدل عليه دليل و لا قرينة، فقيد وصف المتصدقين على من كان من دينهم، و لكن مخرج كلامهم يستدعي أنهم قالوا ذلك تغرية له و على اعتبار ما يكون لو وقع منه التصدق فعلا، فوجب أن يحمل كلامهم على الظاهر.

- الفراء: ((فأوف لنا الكيل وتصدق علينا) بفضل ما بين السعرين.) [3]

- ابن عطا: («إِنَّا نَراكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ». قال ابن عطاء: انا نراك من المائلين الى الفقراء، في الإحسان إليهم والقعود معهم والانس بهم.) [4]

* الطبري:

(إنا نراك من المحسنين، يقول: إنا نراك من المحسنين في أفعالك. [5]

---

[1] تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ٣٤٧).

[2] نفسه (٢/ ٣٤٩).

[3] معاني القرآن للفراء (٢/ ٥٥). و بنحوه غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٢٢). معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٢٣)

[4] تفسير ابن عطا (٣٠٩) (ص: ١٠٥).

[5] و انظره أيضا في تفسير ابن عطية (٣/ ٢٦٨).

وقال محمد بن إسحاق في ذلك ما: -...: (إنا نراك من المحسنين)، إنا نرى ذلك منك إحسانا إن فعلتَ.) [1]

و قال: (إن الله يجزي المتصدقين، يقول: إن الله يثيب المتفضلين على أهل الحاجة بأموالهم. ...

واختلفوا في الصدقة، هل كانت حلالا للأنبياء قبل نبيِّنا محمد ﷺ، أو كانت حرامًا؟ [2]

فقال بعضهم: لم تكن حلالا لأحدٍ من الأنبياء عليهم السلام. ذكر من قال ذلك:

...، عن سعيد بن جبير قال، ما سأل نبيٌّ قطُّ الصَّدقَة، ولكنهم قالوا:/ (جئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل وتصدق علينا)، لا تنقصنا من السعر.

... عن سفيان بن عيينة أنه سئل: هل حرمت الصدقة على أحدٍ من الأنبياء قبل النبيّ ﷺ؟ فقال: ألم تسمع قوله: (فأوف لنا الكيل وتصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين).

قال الحارث: قال القاسم: يذهب ابن عيينة إلى أنهم لم يقولوا ذلك إلا والصدقة لهم حلالٌ، وهم أنبياء، فإن الصدقة إنما حُرِّمت على محمد ﷺ، وعليهم.

وقال آخرون: إنما عنى بقوله: (وتصدق علينا) وتصدق علينا بردّ أخينا إلينا. ذكر من قال ذلك:

... عن ابن جريج، قوله: (وتصدق علينا) قال: رُدَّ إلينا أخانا.

قال أبو جعفر: وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن جريج، وإن كان قولا له وجه، فليس بالقول

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٦/ ٢٠٢).

[2] انظر قول ابن العربي جعل الأجوبة خمسة: أحكام القرآن لابن العربي (ط التراث) (٣/ ٦٤ – ٦٥). و انظر تحقيقا جيدا للقونوي في حاشيته على البيضاوي (١٠/ ٤١١).

المختار في تأويل قوله: (وتصدَّق علينا) لأن الصدقة في متعارف العرب، إنما هي إعطاء الرجل ذا حاجةٍ بعض أملاكه ابتغاءَ ثواب الله/ عليه، وإن كان كلّ معروف صدقةً، فتوجيه تأويل كلام الله إلى الأغلب من معناه في كلام من نزل القرآن بلسانه أولى وأحرى.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال مجاهد.

...، قال: سمعت مجاهدًا، وسئل: هل يُكْرَهُ أن يقول الرجل في دعائه: اللهم تصدّق عليّ؟ فقال: نعم، إنما الصَّدقة لمن يبغي الثوابَ.)[1]

و تفسير الطبري جلي في أن الصدقة هنا هي الصدقة بمعناها العربي الذي هو الشرعي و جعل هذا المعنى هو الأرجح و الأولى بالتفسير، فإذا ضممنا لهذا أنهم لا يعلمون يوسف فيعاملونه على أنه عزيز مصر فلا يعلمونه على دينهم بل على دين الملك، و عليه نستدل على جواز وقوع الصدقة من غير المؤمن و تسميته باسمها (متصدق) و كذلك (محسن) كما في الآية الأولى، فكل من أحسن عملا فهو محسن و له من الله جزاؤه، و صفة الحسن تؤخذ من الشرائع المتفقة مع صحاح العقول.

- الماتريدي: (لما أحسن إليهم في الكيل؛ والإنزال في المنزل والضيافة والقرى؛ قد رأوه وعلموه محسنًا.) [2]

---

[1] جامع البيان (١٦/ ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣). تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٥/ ١٣٧).

[2] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٦/ ٢٧١).

(وتصدق علينا بفضل ما بين الثمنين في الوزن. وقيل: ما بين الكيلين. وقَالَ بَعْضُهُمْ: وتصدق علينا: أي زد لنا شيئًا يكون ذلك صدقة لنا منك.) (١)

- الطبراني: (إنا نراك من المحسنين؛ إلى كل من يأتيك وقد أوفيت لنا الكيل) (٢)

- الجصاص: (قوله تعالى وتصدق علينا قال سعيد بن جبير إنما سألوا التفضل بالنقصان في السعر ولم يسألوا الصدقة وقال سفيان بن عيينة سألوا الصدقة وهم أنبياء وكانت حلالا وإنما حرمت على النبي ﷺ وكره مجاهد أن يقول في دعائه اللهم تصدق علي لأن الصدقة إنما هي ممن يبتغي الثواب.)(٣)

- الأزهري: (فأما الذي يعطي الصدقة المسكين فهو مُتَصدِّق، ومُصَّدِّق. قال اللهَّ: وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللهَّ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ. ولم يقل: صَدِّقْ علينا.) (٤)

- السمرقندي: (إِنَّا نَراكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ إن فعلت ذلك إلينا، فقد أحسنت إلينا الإحسان كله. ويقال: إِنَّا نَراكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ إلى من أتاك من الآفاق فأحسن إلينا.) (٥)، (فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ يعني: أتمم لنا الكيل وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا يعني: وتصدق علينا ما بين الثمنين. يعني: ما بين الجيد والرديء إِنَّ اللهَّ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ يعني: يثيبهم في الآخرة بما صنعوا. وقال ابن عباس: «لو

(١) نفسه (٦/ ٢٨١). و شبه عليه بعدم حل الصدقة على الأنبياء و هو أمر مختلف فيه أصلا.

(٢) تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني. تفسير السمعاني (٣/ ٥٤).

(٣) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٤/ ٣٩٤). تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٨/ ٥٠٣).

(٤) معاني القراءات للأزهري (٣/ ٥٦).

(٥) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٢٠٥). البحر المحيط في التفسير (٦/ ٣٠٩). تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٢/ ٢٤١). فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٤).

علموا أنه مسلم لقالوا: إن الله يجزيك بالصدقة». يعني: إنه كان يلبس عليهم فلا يعرفون حاله ومذهبه[1].)[2]

- الثعلبي: (إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ في أفعالك [3]. وقيل: إلينا. **وقال ابن إسحاق: يعنون إن فعلت ذلك كنت من المحسنين.)** [4]، (إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ يثيب[5] الْمُتَصَدِّقِينَ **قال الضحاك: لم يقولوا إن الله يجزيك إن تصدقت علينا**؛ لأنهم لم يعلموا أنَّه مؤمن.)[6]، (**قال عبد الله بن العلاء** [7]: سُئل سفيان بن عيينة، **هل حُرِّمت الصدقة على أحد من الأنبياء سوى نبينا؛ فقال** سفيان: **ألم تسمع قوله: فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ أراهم سفيان أن الصدقة كانت لهم حلالًا، وإنَّها حُرِّمت على نبينا** - ﷺ -.

---

[1] انظر أيضا التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٦/ ١٧٣، بترقيم الشاملة آليا). تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٦٨). تفسير القرطبي (٩/ ٢٤٠). تفسير الأعقم - زيدي (١/ ٣١٩، بترقيم الشاملة آليا).

[2] بحر العلوم (٢/ ٢٠٨).

[3] تفسير الجلالين (ص: ٣١٥).

[4] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٥/ ١٠٥). الهداية الى بلوغ النهاية (٥/ ٣٦١١). تفسير البغوي - إحياء التراث (٢/ ٥٠٧). تفسير العز بن عبد السلام (٢/ ١٣٤). تفسير القرطبي (٩/ ٢٤٠). و استبعده أطفيش فقال: (وهذا لا يتبادر) تفسير اطفيش - إباضي (٤/ ٣٧١، بترقيم الشاملة آليا).

[5] تفسير الجلالين (ص: ٣١٥).

[6] الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٥/ ١٣٦). و قال ابن الفرس: (وفي هذه الآية عندي إباحة سؤال الكافر ومبايعته وإحسان القول إليه إذا خيف منه.) أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ٢٣١). تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٣٩٣).

[7] عبد الله بن العلاء بن زبر الربعي، أبو زبر، ثقة.

ويروى أن الحسن البصري سمع رجلًا يقول: اللهم تصدق عليَّ! فقال: يا هذا، إن الله لا يتصدق؛ وإنما يتصدق من يبغي الثواب، قل: اللهم أعطني أو تفضل عليَّ!) (١)

و في قول الضحاك عدم معارضة بل غرضه أن يبرر عدم تعليق الجزاء به مباشرة لأنهم لا يعرفونه مؤمنا بل أطلقوا القول لكي يحتمله هو و غيره لا أنهم يقصدون أنه غير داخل في الجزاء لأنه لو كان كذلك يكون نوع تضليل و إيهام للسامع انه منهم و هو ليس منهم، لأن مخرج كلامهم لأجل أن يفعل ما يطلبونه عند سماعه من بيده الجزاء على التصدق و الإحسان.

- مكي: (إِنَّ الله يَجْزِي المتصدقين أي: يثيب المتفضلين. وقد اختلف الناس في الصدقة على الأنبياء. فقيل: إنها كانت حلالاً، ثم حرمت على النبي ﷺ. وقيل: ك (انت) حراماً على جميع الأنبياء.) (٢)

هنا حاد مكي على أن يثبت نفس الوصف المنصوص عليه (المتصدقين) فبدله بـ (المتفضلين) و لكنه أثبت حكم الإثابة عليه فقال: (يثيب)، و هذا هو محل الشاهد أن الله يعلق الثواب على أفعال معينة بغض النظر عن فاعلها حتى و لو كان (كافر) على حسبان إخوة يوسف عليه السلام. أما نقله الاختلاف على أن الصدقة الشرعية تحل أو لا تحل للأنبياء فهو كاف في إثبات الصدقة لما طلبوه نصا منه أو حتى بتأويلهم أيا كان.

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٥/ ١٣٧). تفسير الماوردي = النكت والعيون (٣/ ٧٣).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (٥/ ٣٦٢٧). و انظر الصدقة بمعنى التفضل أيضا للبغوي في تفسيره (٢/ ٥١١).

- الماوردي: (إنا نراك من المحسنين فيه وجهان: أحدهما: نراك من المحسنين في هذا إن فعلت، قاله ابن إسحاق. الثاني: نراك من المحسنين فيما كنت تفعله بنا من إكرامنا وتوفية كيلنا وبضاعتنا. ويحتمل ثالثاً: إنا نراك من العادلين، لأن العادل محسن.) [1]

- الطوسي: (قالوا له، وهم لا يعرفونه يا أيها العزيز / إنا نراك من المحسنين الينا في الكيل ورد بضاعتنا.)[2]

(والصدقة العطية للفقراء ابتغاء الاجر، ولهذا يطلق، فيقال: إن الله يجزي المتصدقين و لا يضيع أجر المحسنين من العباد، والمعنى انه يثيبهم على ذلك.) [3]

* القشيري: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا: نَزَلُوا أَوْضَعَ مَنْزِلٍ؛ كأنهم قالوا: إنْ لم نستوجِبْ معاملةَ البيع والشراء فقد استحققنا بَذْلَ العطاءِ، على وجه المكافأة والجزاء.

فإنْ قيل كيف قالوا وتصدَّقْ علينا وكانوا أنبياء- والأنبياء لا تحل لهم الصدقة؟

فيقال لم يكونوا بعد أنبياء، أو لعلّه في شرعهم كانت الصدقةُ غيرَ مُحَرَّمةٍ على الأنبياء.

ويقال إنما أرادوا أنَّ مِنْ ورائنا مَنْ تَحِلُّ له الصدقة.) [4]

---

[1] تفسير الماوردي = النكت والعيون (٣/ ٦٦). تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٨/ ٤٩١). تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٥٤٧).

[2] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٦/ ١٧٣ - ١٧٤، بترقيم الشاملة آليا).

[3] نفسه (٦/ ١٨٣).

[4] لطائف الإشارات = تفسير القشيري (٢/ ٢٠٢). و انظره أيضا للقونوي في حاشيته على البيضاوي (١٠/ ٤١١) حيث قال: (القول إن هؤلاء أنبياء في ذلك الوقت ضعيف).

فالقشيري هنا لم يضع احتمالا آخر لمعنى الصدقة المتعارف عليه، و لم يضع احتمالا آخر يغير من حقيقة أن عزيز مصر متصدق، ثم أجرى الصدقة على إخوته على الحقيقة أيضا و لكن على ثلاث احتمالات أنهم لم يكونوا أنبياء بعد (و هذا لا ينفي صفة الإيمان عنهم بالطبع)، أو انها كانت حلالا لهم في شرعهم حال كونهم أنبياء، أو كانت الصدقة حقيقة لزويهم و ليست لهم، و على جميع الاحتمالات يثبت في حق العزيز أنه متصدق، و أن ما سيعطيه هو صدقة، و هذا هو محل الشاهد.

- الواحدي: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا ساحمنا بها بين النقدين وسعر لنا بالرديء كما تسعر بالجيد إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ بالثواب.)[1]، و قال: (وتصدَّق علينا بها بين القيمتينإن الله يجزي يتولَّى جزاء المتصدقين)[2]

- الجرجاني: (تَصَدَّقْ عَلَيْنَا: قيل: المحاباة في البيع. وقيل: الصدقة الظاهرة؛ لأن الصدقة لم تكن محرمة إلا على آل نبينا، ولو كانت محرمة على آل إبراهيم، لحرمت على ربيعة ومضر، ولو/ كانت محرمة على آل يعقوب لكانت محرمة على [بني] إسرائيل اليوم.) [3]

- السمعاني: (وقوله: وتصدق علينا أي: بها بين النافق والكاسد. ....

فإن قال قائل: كيف قالوا: وتصدق علينا، والصدقة لا تحل للأنبياء؟ الجواب: أن سفيان ابن

---

[1] التفسير البسيط (٢/ ٦٣٠).

[2] الوجيز للواحدي (ص: ٥٥٨).

[3] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (٢/ ١٤٣ – ١٤٤).

عيينة قال: قد كانت حلالا لهم، ولأنا بينا أن المراد منه التجوز والمحاباة، وهذا جائز بالاتفاق.
وقوله: إن الله يجزي المتصدقين لم يقولوا: يجزيك؛ لأنهم لم يثقوا بإيمانه، فقالوا: إن الله يجزي المتصدقين على الإطلاق لهذا.) [١]

محاولة التنصل من إلحاق حكم الجزاء على الصدقة المدلول عليه من الإطلاق إن الله يجزي المتصدقين و من قولهم بالتعيين باسم و مخاطبة العزيز يا أيها العزيزبأن يتصدق عليهم تصدق علينا، أي أن العمل المنتظر منه جوابهم إليه قد سموه قبل أن يقع منه (صدقة)، و هم أنفسهم من عينوا الفعل و اسمه و توكيل الجزاء عليه من الله، فأركان القضية مكتملة و لا تحتمل التأويل لأننا معنيين برؤيتهم هم التي صرحوا بها، فمن أوّل ما صرحوا به هو قولهم (تصدق علينا) لعزيز مصر و هذا لا يحتمل أكثر من أنهم إما يعلمونه مسلما أو يعلمونه كافرا أو لا يعلمونه فهو مجهول حاله، فاحتمال أنهم يعلمونه مسلما بعيد و كذلك ما في بعده أنه مجهول الحال، فالظاهر أنهم لا يعلمونه مسلما و يعاملونه بظاهر الأمر على الكفر و هذا عند جمهور المفسرين.

و لما لم يكن عندنا دليل يعين دينه و مع ذلك جاء مخاطبته (تصدق) ثم اتباعها بقولهم (الله يجزي المتصدقين) فيكون ظاهر النظم و الآية تجوز المخاطبة على الإطلاق لأي إنسان بأن يتصدق، و أن الله يجزي من تصدق و المخاطب أحدهم إذا تصدق.

و محاولة استيلاد غرضا بلاغيا من تجاوز إخوة يوسف أن يخاطبوه بقول (يجزيك) فقد يكون الأصل أنه لم يتصدق بعد، لأنهم في حال الطلب و الاستمالة فكيف يعينوا مجازاة على فعل لم

[١] تفسير السمعاني (٣/ ٦١).

يقع بعد [1]، هذا أولا أما ثانيا فإن الإطلاق هنا أبلغ و أثبت في حق المخاطَب بالطلب لأنهم يستميلوه أن يكون من زمرة المتصدقين الموعود لهم بالجزاء من الله فلا يقتصر الأمر على مرة أو مرتان و هذا أنسب لأخلاق الأنبياء أو أولاد الأنبياء، أن لا يقتصر أمر طلبهم على أنفسهم و على كونه مرة لتعدية الأمر و فقط، و ثالثا لو كان الخطاب له تحديدا لكان فيه تجوز لأنهم اسندوا المجازاة لله و هم لا يعلمون يقينا أن الله سيجازيه أم لا.

- البغوي: (إن الله يجزي [يثيب، المتصدقين، وقال الضحاك: لم يقولوا إن الله يجزيك لأنهم [لا] يعلموا أنه مؤمن. وسئل سفيان بن عيينة:...، يريد أن الصدقة كانت حلالا لهم. وروي أن الحسن....) [2]

- الزمخشري: (إِنَّا نَراكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ إلينا فأتمم إحسانك. أو من عادتك الإحسان فاجْرِ على عادتك ولا تغيرها.) [3]، (فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ الذي هو حقنا وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا وتفضل علينا بالمسامحة والإغماض عن رداءة البضاعة، أو زدنا على حقنا، فسموا ما هو فضل وزيادة لا تلزمه

---

[1] و هذا ما وجدناه في قول للمظهري حيث قال: (قال الضحاك لم يقولوا ان الله يجزيك لأنهم لم يعلموا انه مؤمن- قلت بل لأنهم لم يعلموا انه يتصدق أم لا) التفسير المظهري (٥/ ١٩٦).

[2] تفسير البغوي - إحياء التراث (٢/ ٥١١). تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٥٤٧).

[3] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٤٩٣). تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٧٢). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ١٢٧). تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٤/ ٢٩٩).

صدقة[1]، لأنّ الصدقات محظورة على الأنبياء. وقيل كانت تحل لغير نبينا. وسئل ابن عيينة عن ذلك فقال: ألم تسمع وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا أراد أنها كانت حلالا لهم.

والظاهر أنهم تمسكنوا له وطلبوا إليه أن يتصدّق عليهم، ومن ثم رق لهم وملكته الرحمة عليهم، فلم يتمالك أن عرّفهم نفسه.

وقوله إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ شاهد لذلك لذكر الله وجزائه، والصدقة: العطية التي تبتغى بها المثوبة من الله: ومنه قول الحسن-....) [2]

و كما نرى أن المفسر يؤول (الصدقة) ليصرفها عن معناها الشرعي الذي فيه ابتغاء المثوبة من الله بحجة لم يقم عليها دليل و هو أن الأنبياء محرم عليهم الصدقة، و لكونه ليس دليلا فقد عكسه سفيان بن عيينة فاستدل بهذه الآية على أنها كانت حلالا و هو الأقرب للظاهر و النظم و القرائن.

و من الواضح الجلي أن حضور اسم (الله) له معنى و اقتضاء في حديثهم قائم متداولا بينهم، و يُشعر لواحدية المعنى أو على الأقل الإشارة إليه و ما يلزم من الاعتقاد به أنه يقتضي بعض الأحكام و التصرفات مقررة فيما بينهم، فإخوة يوسف يذكرون (الله) عندما قالوا (إن الله يجزي المتصدقين) فيستلزم حضور معنى و دلالة عند المخاطب يفترض أنها معلومة عنده مسبقا، و كذلك عندما قال يوسف لهم (معاذ الله) أي أنه سيمتنع عن تنفيذ طلبهم لكونه مخالفا لإرادة

---

[1] البحر المحيط في التفسير (٦/ ٣١٧).

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٥٠٠). تفسير العز بن عبد السلام (٢/ ١٣٧). و نقله أبو حيان في البحر المحيط في التفسير (٦/ ٣١٧- ٣١٨).

الله الشرعية، و كذلك عندما قال لامرأة العزيز (معاذ الله) و ذكره هذا في المرتين كان لطلبهم له ما فيه ظلم.

فمعنى أن إخوة يوسف يستعملوا هذه الدلالة المنوطة باسم (الله) في حضور عزيز مصر و يخاطبونه به فلا بد أن له دلالة و معنى يكفي عند المخاطب به (عزيز مصر) على فرض أنهم لا يعلمونه مؤمنا، و الشاهد أن كفاية اسم الله عند غير المؤمن و على تصوره القاصر تامة على المشار إليه بالاسم (الله) لأن يتعلق به الأوامر و النواهي و اعتبار الأفعال من الناحية الشرعية و الجزائية كما هو مقرر هنا و في غيره من المواضع.

- ابن عطية: (وقيل: **كانت الصدقة غير محرمة على أولئك الأنبياء وإنما حرمت على محمد، قاله سفيان بن عيينة.**

قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف، يرده حديث النبي ﷺ في قوله: «نحن معاشر الأنبياء لا تحل لنا الصدقة» [1]....

وقولهم: **إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ قال** النقاش: **يقال: هو من** المعاريض **التي هي مندوحة عن الكذب، وذلك** أنهم كانوا يعتقدونه ملكا كافرا على غير دينهم، **ولو قالوا: إن الله يجزيك**

[1] لم أجد حديثا بهذا اللفظ، فكل الروايات تعيين محمد ﷺ و آله فقط.

بصدقتك في الآخرة، كذبوا، فقالوا له لفظا يوهمه أنهم أرادوه وهم يصح لهم إخراجه منه بالتأويل.) [1]

في قول إخوة يوسف لم يُذكر أمر الآخرة، و لم يُذكر أجر معين مما لا يوجد إلا في الآخرة، فبالتالي افتراض و تقدير النقاش في غير محله و عليه يضعُف موضع استنباطه أصلا، و ما يلزم منه مثل أن قولهم فيه إيهام للسامع و المخاطب فضلا عن أن يكون كذب، أما تكفل الله بجزاء من يتصدق أو يعمل عملا حسنا فهو مكفول للمؤمن والكافر خاصة إذا ضيقنا النطاق و جعلناه في الدنيا فقط فهو أمر مقطوع به، و عليه فما على الإطلاق الذي في قول إخوة يوسف أي دلالة مما قاله النقاش أو غيره، لأن محل كلامهم صحيح و متعلقه صحيح أيضا، فالصدقة حسنة، و عزيز مصر مكلف بها، فإذا أوقعها على ما ينبغي فقد استوجب عليها جزاء من الله، خاصة أنهم أثبتوا الجزاء على كون المتصدق أصبح من المتصدقين، و هذا لا يلزم منه أن العزيز و صدقته أصبحا في الصحة و القبول موضع المتصدقين الذين يجازيهم الله، لأن النية غير معلومة و لا يعلمها إلا الله.

و مواضع الإطلاق و التعميم (إن الله يجزي المتصدقين) في سياق المخاطبة (مع عزيز مصر) بالتعيين مع التنصيص بالصفة (التصدق) الداخلة نصا في العموم أو الإطلاق لا يمكن إخراجها (إذا تصدق) من الدخول و إلا لفقد الكلام مغزاة و فائدته، بل الإطلاق و التعميم

---

[1] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٧٦). أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ٢٣٠ – ٢٣١) حيث قال: (وفي هذه الآية عندي إباحة سؤال الكافر ومبايعته وإحسان القول إليه إذا خيف منه.). تفسير القرطبي (٩/ ٢٥٤). تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٣٩٣). و نقله أبو حيان في البحر المحيط في التفسير (٦/ ٣١٨).

في مواضع التعيين أبلغ في إدخال المعين أو المخاطب الذي وقع منه العمل أو اتصف بالصفة التي تعلق بها الحكم على صيغة الإطلاق أو التعميم، و هناك أمثلة قرآنية على نفس المساق لا يجوز صرف و استبعاد المتكلم عنه أو المخاطب أو الموصوف بصفة التي عليها الجزاء، ففي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ٦٤﴾ [المائدة: ٦٤]

فهل يجوز أن نقول هنا أن اليهود الذين يسعون في الأرض فسادا غير داخلين في قوله تعالى (والله لا يحب المفسدين) لأن الله لم يقل لهم: إن الله لا يحب إفسادكم، فما دام وقع منهم الفساد استحقوا بأن يقع عليهم حكم الله و هو أنه لا يحبهم، فكذلك قول إخوة يوسف له (تصدق علينا) ثم قولهم (إن الله يجزي المتصدقين) فلا يمكن إخراج وصفه بالتصدق إذا وقع منه كما طلبوه؛ من إطلاق و عموم الوعد بالجزاء على التصدق من الله.

و كذلك أيضا ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، و أيضا ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، فهل يجوز أن المخاطبين الذين تولوا عن الطاعة ليسوا بكافرين و أن الله لا يحبهم، لأجل أنه لم يأتي بصيغة المخاطبة: إن الله لا يحبكم أو أنكم كفرتم بتوليكم.

- البيضاوي: (واختلف في أن حرمة الصدقة تعم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو تختص

بنبينا ﷺ. إن الله يجزي المتصدقين أحسن الجزاء[1] والتصدق التفضل مطلقا[2]، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في القصر «هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». لكنه اختص عرفا بما يبتغي به ثواب من الله تعالى.) [3]

و أيا كان مسمى الفعل المرغوب فيه (صدقة أو ليس بصدقة) فقد علقوا عليه الجزاء من الله لو وقع من عزيز مصر، و هو محل الشاهد. أي أنه يجوز أن يفعل الكافر الفعل الحسن المجازى عليه من الله.

- ابن جزي: (وقيل: أوف لنا الكيل الذي هو حقنا وزدنا على حقنا، وسموا الزيادة صدقة، ويقتضي هذا أن الصدقة كانت حلالا للأنبياء قبل محمد ﷺ [4]، وقيل: تصدق علينا برد أخينا إلينا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ قال النقاش: هو من المعاريض وذلك أنهم كانوا يعتقدون أنه كافر، لأنهم لم يعرفوه، فظنوا أنه على دين أهل مصر، فلو قالوا: إن الله يجزيك بصدقتك كذبوا، فقالوا لفظا يوهم أنهم أرادوه وهم لم يريدوه.)[5]

- الطيبي: (قوله: (والظاهر أنهم تمسكنوا له)، أي: أظهروا المسكنة، وتكلفوها ليرق لهم ويرحمهم لما نالوا من النصب، فجعلوا طلب الصدقة وسيلة إليه، لأن طالب الصدقة لا يكون

[1] و (أحسن الجزاء) قاله الإيجي في تفسيره جامع البيان في تفسير القرآن (٢/ ٢٤١).

[2] فتح الرحمن في تفسير القرآن (٣/ ٤٤٩).

[3] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٧٥).

[4] قال السيوطي: (قوله تعالى: وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا استدل به من قال إن الصدقة لم تكن محرمة على الأنبياء.) الإكليل في استنباط التنزيل (ص: ١٥٦). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٦١٧).

[5] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٣٩٣).

إلا مسكيناً، وينصره تذييله بقوله: إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ، لأن ذكر الله يدل على الاستشفاع.)[(١)]

- السمين الحلبي: (قوله: إنا نراك من المحسنين [يوسف: ٣٦] أي ممن يحسن إلى خلق الله، روي أنه كان ينصر المظلوم ويعود المريض ويصبر المصاب.)[(٢)]

- ابن كثير: (إنا نراك من المحسنين أي العادلين المنصفين القابلين للخير) [(٣)]

- ابن عادل الحنبلي: (ثم قالوا: إنا نراك من المحسنين، لو فعلت ذلك.) [(٤)]، (إن الله يجزي المتصدقين يثيب المتصدقين.) [(٥)]

* النيسابوري: (فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ الذي هو حقنا. وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا واعلم أنهم طلبوا المسامحة بما بين الثمنين وأن يسعر لهم بالرديء كما يسعر بالجيد. واختلف العلماء في أنه هل كان ذلك منهم طلب الصدقة؟ فقال سفيان بن عيينة: إن الصدقة كانت حلالا على الأنبياء سوى محمد ﷺ. وقال آخرون: أرادوا بالصدقة التفضل بالإغماض عن رداءة البضاعة وبإيفاء الكيل والصدقات محظورة على الأنبياء كلهم.

[(١)] فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٨/ ٤٢١).

[(٢)] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (١/ ٤١٢).

[(٣)] تفسير ابن كثير ط العلمية (٤/ ٣٤٦).

[(٤)] اللباب في علوم الكتاب (١١/ ١٧٦). تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ١١٢).

[(٥)] نفسه (١١/ ١٩٨).

وقوله: إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ يمكن تنزيله على القولين لأن كل إحسان يبتغى به وجه الله فإن ذلك لا يضيع عنده والصدقة العطية التي ترجى بها المثوبة عند الله **ومن ثم لم يجوز العلماء أن يقال: الله تعالى متصدق أو اللهم تصدق علي بل يجب أن يقال: اللهم أعطني أو تفضل علي أو ارحمني.)** (1)

قد جعل النيسابوري التغاضي عن رداءة البضاعة أو التصدق كلاهما من الإحسان الداخل تحت قوله تعالى إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ أو أنه من الأعمال الحسنة التي لا تضيع عند الله، و هذا أحكم تأويل و أدق جمع بين تأويلات العلماء و هو عينه محل الشاهد من تأويلنا، أن الفعل الحسن من الكافر لا يضيع بل له جزاء من الله، و لا غضاضة في أمره به و معاونته عليه بل و الطلب منه في سياق الاسترحام أيضا كما وقع هنا، و أيضا من فوائد كلام النيسابوري هو جواز و صحة النية بالعمل لقصد وجه الله من الكافر، و تسميته و تسمية أعماله بالأسماء الشرعية المنوط بها جزاء و ثواب و أجر.

- ابن التمجيد: **(قوله: واختلف في حرمة الصدقة. هذا مربوط بالوجه الأخير وهو أن يراد بالتصدق الزيادة على ما يساوي البضاعة؛ إذ يرد عليه حينئذ أن إخوة يوسف أنبياء فكيف يجوز الصدقة عليهم وهي حرام على نبينا – ﷺ – فمن قال إن حرمة الصدقة مخصوصة بنبينا عليه الصلاة والسلام قال بجوازها وحلها لسائر الأنبياء عليهم السلام.** فالآية دليل المجوز.

(1) تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ١١٢).

وفي الكشاف أورد على حقنا فسموا ما هو فضل وزيادة لا تلزمه صدقة لأن الصدقات محظورة على الأنبياء. وقيل كانت تحل لغير نبينا – ﷺ – وسئل ابن عيينة عن ذلك فقال ألم تسمع وتصدق علينا أراد أنها كانت حلالا لهم والظاهر أنهم تمسكنوا له وطلبوا أن يتصدق عليهم / وقوله: (إن الله يجزي المتصدقين) شاهد لذلك لذكر الله وجزائه أي وينصره تذييله بقوله: (إن الله يجزي المتصدقين) لأن ذكر الله يدل على الاستشفاع فيعلم منه أنهم ذكروا لفظ التصدق على سبيل المسكنة والتواضع فطلبوا بالتكلم بطريق المسكنة أن يرق قلبه لهم ويرحمهم

قوله: أحسن الجزاء. معنى الأحسنية في الجزاء مستفاد من إسناد يجزي إلى الله تعالى....

قوله: والتصدق التفضل مطلقا. أي التصدق في الأصل مطلق التفضل سواء كان على قصد طلب المثوبة من الله أو لا لكن خص عرفا بما يطلب به ثواب من الله. وفي كلامه هذا نوع إشعار بوجه طلبهم للتصدق مع كونهم أنبياء محظورين عن التصدق لهم فإنه إذا أريد بالتصدق أصل معناه الذي هو مطلق التفضل لطلب الثواب يصح أن يطلبوا مثل ذلك التفضل والمحظور منهم هو التفضل لطلب الثواب كما هو معناه عرفا.) [1]

و أقرب التأويلات لظاهر النص من أبقى على لفظ (الصدقة) كما هو في النظم و على المعنى العام ثم جعل منه معنى أصلي و معنى عرفي، و لكي يبقي على حظر الصدقة الشرعية على الأنبياء و آلهم قد جعل التصدق هنا بمعناه العام الذي هو مطلق التفضل، ثم يدخل هذا التفضل في الإحسان و يبقي على اسمه (الصدقة) و يعلق عليه ترتب الجزاء من الله، و إذا

---

[1] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٠/ ٤١٠ – ٤١١). تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٤/ ٢٩٩)

ضمنا أنهم لا يعلمونه مؤمنا أو يعاملوه على أنه كافرا فيكون قد ثبت في حقه وصف الإحسان في أعماله و يكون من المحسنين، و كذلك وصف تفضله بالتصدق و من ثم ترتب الجزاء عليه من الله، و هذا هو محل الشاهد.

و المفسر الذي يصرف التصدق إلى رد أخيهم فقد جعله نوع من التفضل أو الإحسان و ما عليه أن يجعل تفسيره مع ظاهر النص و المعنى فيلتزم الألفاظ الواردة كما هي و يلتزم دلالة السياق و القرائن التي كلها تلتف حول الكيل و البضاعة المزجاة مع قرينة مسيسهم الضر و أهلهم أيضا فكلها تؤدي إلى المكيل الذي يقابل بضاعتهم المزجاة، و لا ذكر لرد أخيهم، فكيف يُقحم و لا ذكر له و لا مناسبة له لما سيق من الكلام حول الكيل و توفيته و البضاعة المزجاة، و معظم المفسرين الذين يتعسفوا في التأويل لدلالة غير ثابتة من خارج الآية فهم يعتمدوا حرمة الصدقة على الأنبياء و أولادهم و ما جاء في الأحاديث هو خاص بمحمد ﷺ و آله، علاوة على أن بعض المفسرين رجحوا أن إخوة يوسف في هذا الوقت لم يكونوا أنبياء، و كان لهم سعة في توسيع دلالة التصدق ليعم ما يتفضل به المتصدق سواء رجا ثواب من الله أم لا كما سبق بيانه في كلام ابن التمجيد على شرحه لكلام البيضاوي.

أما رد أخيهم فقد كان له سياقه في آية مستقلة و كان وصفهم لرده إليهم أو أخذ أحدهم مكانه بالإحسان، أي لو رد إليهم أخيهم سيكون من المحسنين، فما وجه المناسبة بين (المتصدقين) و (تصدق) و بين (المحسنين) فمحاولة إدخال رد أخيهم أو العفو عنه داخل التصدق و الصدقة بعيد، أما الإحسان فهو أليق و أنسب.

- البقاعي: (إنا نراك أي نعلمك علماً هو كالرؤية أو بحسب ما رأيناه من المحسنين أي العريقين في صفة الإحسان، فأجر في أمرنا على عادة إحسانك،...)[1]، (وتصدق أي تفضل علينا زيادة على الوفاء كما عودتنا بفضل ترجو ثوابه. ولما رأوا أفعاله تدل على تمسكه بدين الله، عللوا ذلك بقولهم: إن الله أي الذي له الكمال كله يجزي المتصدقين أي مطلقاً [2]وإن أظهرت - بما أفاد الإظهار - وإن كانت على غني قوي، فكيف إذا كانت على أهل الحاجة والضعف.)[3]

الشاهد من تأويل البقاعي أنه يكفي أن ترى الفاعل أمامك عليه أمارات التمسك بالدين و الحرص على امتثال أوامره فيوصف بالإحسان و يؤمر أو يُغرى بثواب الله و فضله.

- الشهاب الخفاجي: (ومن ذهب إلى العموم، وأنّ هؤلاء أنبياء أو آل نبيّ والصدقة لا تحل لهم فسر الآية بردّ الأخ، ونحوه مما ليس بصدقة حقيقة أو يقول المحرم إنما هو الصدقة المفروضة مع أنّ الصدقة تكون بمعنى التفضل) [4]

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٠/ ١٨٠). الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية (١/ ٣٨٢).

[2] يقول الشيخ علوان كأنه يفسر الاطلاق: (إِنَّ اللهَّ المجازي على اعمال عباده يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ المحسنين منهم جزاء حسنا لا جزاء أحسن منه) الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية (١/ ٣٨٤).

[3] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٠/ ٢٠٥). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/ ١٣٢).

[4] حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٥/ ٢٠٢). و روح المعاني للألوسي (١٣/ ٤٦ - ٤٧).

و في كلمة الشهاب الخفاجي التي قال فيها: (ومن ذهب إلى العموم، وأنّ هؤلاء أنبياء أو آل نبيّ والصدقة لا تحل لهم فسر الآية بردّ الأخ، ونحوه مما ليس بصدقة حقيقة) بيان و تفصيل لقول معظم المفسرين أن الذي يقودهم للتأويل و العدول عن ظاهر النظم هو رؤيتهم و تبنيهم لموقف معين خارج عن السياق و عن النظم، و لا يقف وراءه دليل يماثل دلالة الظاهر، بل لا يوجد دليل أصلا فهو محض قياس أو تعميم على حرمة الصدقة على محمد ﷺ و آله، و من توهمه حديثا فهو ليس بحديث فلفظ الحديث قاصر على محمد ﷺ و آله فقط و لم يتعرض لغيره من الأنبياء و آلهم.

* إسماعيل حقي: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا تفضل بالمسامحة وقبول المزجاة فان التصدق التفضل مطلقا واختص عرفا بما يبتغى به ثواب الله ولذا لا يقال في العرف اللهم تصدق عليّ لأنه لا يطلب الثواب من العبد بل يقال أعطني او تفضل عليّ وارحمني ثم هذا أي حمل التصدق على المساهلة في المعاملة على قول من يرى تحريم الصدقة على جميع الأنبياء وأهليهم أجمعين واما على قول من جعله مختصا بنبينا عليه السلام فالمراد حقيقة الصدقة إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ يثيب المتفضلين احسن الجزاء والثواب قال الضحاك لم يقولوا ان الله يجزيك لانهم لم يعلموا انه مؤمن يقول الفقير دخل يوسف في لفظ الجمع سواء شافهوه بالجزاء أولا مع أن الجزاء ليس بمقصور على الجزاء الأخروي بل قد يكون دنيويا وهو أعم فافهم...) (١)

و من فوائد تفسير إسماعيل حقي تصريحه أن يوسف عليه السلام (العزيز) يدخل في

(١) روح البيان (٤/ ٣٠٢) المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ).

عموم المجازين على تصدقه سواء خاطبوه تعيينا أم لا، و أيضا ذكر أن الجزاء دنيوي و أخروي و هو بكلامه هذا يُشعر أن الجزاء قد يطول غير المؤمن في الدنيا كما هو معلوم من النصوص الأخرى لمن يريدون الحياة الدنيا فقط.

- القونوي: (قوله: (إنا نراك من المحسنين) إلينا فأتم إحسانك، أو من المتعودين بالإحسان فلا تغير عادتك) إنا [نراك] من لرؤية القلبية أو البصرية مبالغة. من المحسنين اللام إما للعهد كما أشار إليه بقوله إلينا ولمناسبته للمقام على سبيل الأئمة قدمه أو للجنس وهو الذي أشار إليه بقوله أو من المتعودين بالإحسان أي إلينا وإلى غيرنا وعلى كلا التقديرين فالجملة تذييل[1] ولذا صدرت بكلمة إن.)[2]

و سواء الإحسان إليهم (العهد) أو لهم و لغيرهم (الجنس) فهو إحسان قائم به في أفعال مخصوصة تنالهم منه، و هذا هو محل الشاهد و هو جواز أن نصف الكافر بالمحسن بحيثية أعمال معينة هي حسنة في ذاتها، و بالطبع فالمعنى المأخوذ من (الجنس) أقوى لأنه فيه اعتبار غيرهم من الناس (الكفار)، و فائدة قول القونوي أن هذه الجملة تزييل فيه التأكيد على المعنى السابق، و كأن ما يفعله العزيز أو سيفعله بما طلبوه منه هو من الإحسان الملائم لشخصه المحسن.

- المظهري: (إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ أحسن الجزاء في الدنيا والاخرة- والاجزاء والتصدق التفضل مطلقا- ومنه قوله ﷺ في قصر الصلاة في السفر هذه صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوا

[1] يقول الألوسي: (وذكر أمر عام على سبيل التذييل أنسب بذلك) روح المعاني لمحمود الألوسي (١٣/ ٣٣ – ٣٤). أي جعله من المحسنين لهم و لغيرهم أنسب و بهذا نترك (المحسنين) كما هي بدون تقدير (إلينا) أو (إليهم).

[2] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٠/ ٣٩٧).

صدقته- رواه البخاري لكنه اختص عرفا بما يبتغى به وجه الله والثواب- ومبنىّ على هذا العرف ما روى ان الحسن سمع رجلا يقول اللهم تصدّق علىّ- فقال ان الله لا يتصدّق انما يتصدق من يبتغى الثواب قل اللهم أعطني وتفضّل علىّ- قال الضحاك لم يقولوا ان الله يجزيك لأنهم لم يعلموا انه مؤمن- قلت بل لأنهم لم يعلموا انه يتصدق أم لا

(فائدة) سئل سفيان بن عيينة هل حرمت الصدقة على نبي من الأنبياء سوى نبينا محمّد ﷺ قال سفيان ألم تسمع قوله تعالى وَتَصَدَّقْ عَلَيْنا إِنَّ اللهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ- كذا اخرج ابن جرير قلت استدل سفيان بهذه الآية على حل الصدقة على الأنبياء- ولا يتم الاستدلال الا إذا ثبت نبوة اخوة يوسف عليه السلام)[1]

اشتمل تأويل المظهري على بعض النكات الدقيقة: منها أن فسر لما تم التجاوز على وضع ضمير المخاطبة في قوله المقدر: (ان الله يجزيك) فكان تفسيره منطقيا لأنهم لم يعلموا هل سيتصدق أم لا، و نزيده من القول في حال أنه كان سيتصدق هل سيكون خالصا لوجه الله أم لا؟ و لذلك كان من البلاغة قولهم ما سبق، و قد أشرنا لذلك سابقا.

و الفائدة الأخرى أنه وضع النزاع حول التصدق على الأنبياء (أحلال هو أم حرام؟ أم لعموم الأنبياء أم خاص بالنبي ﷺ فقط؟) في موضعه الصحيح لأننا لا نعلم حال إخوة يوسف في هذا الوقت هل هم أنبياء أم لا؟، و هذا لا ينفي أنهم مؤمنين، و بهذا يبقى محل شاهدنا كما هو أنه كافر بالنسبة لهم، طلبوا منه صدقة، وصفوا أفعاله بالإحسان و هو بالمحسن، ثم وعدوه بوعد الله أنه يجازي المتصدقين، و أقله في الدنيا.

---

[1] التفسير المظهري (٥/ ١٩٦).

- الشوكاني: (وقد قيل: **كيف يطلبون التصدق عليهم وهم أنبياء والصدقة محرمة على الأنبياء؟** وأجيب باختصاص ذلك بنبينا محمد ﷺ: **إن الله يجزي المتصدقين بما يجعله لهم من الثواب الأخروي، أو التوسيع عليهم في** الدنيا.)[1]

- الألوسي: (**وتعقب** بأنا لو سلمنا العموم لا نسلم أن المحرم/ أخذ الصدقة مطلقا **بل** المحرم إنما هو أخذ الصدقة المفروضة **وما هنا ليس منها** والظاهر كما **قال الزمخشري: أنهم تمسكوا له عليه السلام بقولهم: مسنا الخ وطلبوا اليه أن** يتصدق **عليهم بقولهم:** تصدق **علينا فلو لم يحمل** على الظاهر **لما** طابقه **ذلك التمهيد ولا هذا** التوطيد **أعني إن الله يجزي المتصدقين بذكر** الله **تعالى وجزائه الامان على ذلك وإن فاعله منه تعالى بمكان**)[2]

فهذا التحليل البلاغي السياقي يشير و بقوة أنهم طلبوا صدقة على المعنى الحقيقي لها بدلالة ذكر الله فيها على أنه هو المجازي عليها.

- أطفيش: (وأَخطأَ من قال: إن إِخوة يوسف أَنبياءُ **لأَفعالهم** فلا شك أَنه تحل لهم الصدقة **لأَنها ولو حرمت على الأَنبياء كلهم لكن لم تحرم على آلهم كما حرمت على آل محمد ﷺ مثله، وذكر بعض أنها حرمت عليهم وعلى آلهم، ولعلهم طلبوا الصدقة لأَنفسهم، وهم غير أَنبياءَ**

---

[1] فتح القدير للشوكاني (٣/ ٦٠). فتح البيان في مقاصد القرآن (٦/ ٣٩٢ – ٣٩٣). مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (١/ ٥٤٦) حيث قال: (إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ في الدنيا والآخرة.). و قال المراغي: ((إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ) فيخلف ما ينفقون ويضاعف الأجر لهم.) تفسير المراغي (١٣/ ٣٢). و السعدي: (إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ بثواب الدنيا والآخرة.) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٤٠٤).

[2] روح المعاني لمحمود الألوسي (١٣/ ٤٦ – ٤٧).

لا ليعقوب النبي فإما أن لا يعطوه منها وإما أَن يعطوه منها لأَنها لم تطلب له كما قال ﷺ في لحم: «إِنه صدقة على بريرة وهدية لي»، والمشهور أَن الصدقة حرمت على النبي ﷺ وعلى آله لا على الأنبياء قبله، وهو المتبادر من قوله فتصدق علينا،...

وقالوا يجزى المتصدقين، ولم يقولوا إن الله يجزيك؛ لأَنهم لا يعرفونه مؤمنا وظنوه كافراً كملوك مصر)[1]

و قال أيضا: (إِنَّ الله يَجْزِى المتصدِّقِينَ أحسن جزاء بالخلف في الدنيا والآخرة، وليس القول بنبوة إخوته متعينا، والمتصدق من يريد بصدقته الثواب. ...

قلت: الحق جواز إطلاق التصدق على الفضل مطلقا سواء كان مع ابتغاء ثواب أم لا،... ولعل اختصاصه بابتغاء الثواب عرف، ولما يقولوا: إن الله يجزيك، لأنهم لم يعلموه مؤمن كذا قال الضحاك، وقيل: علموه مؤمنا، ولكن أتوا بصيغة تعمه وتعم كل متصدق)[2]

- ابن عاشور: (وجملة إنا نراك من المحسنين تعليل لإجابة المطلوب لا للطلب. والتقدير: فلا ترد سؤالنا لأنا نراك من المحسنين فمثلك لا يصدر منه ما يسوء أبا شيخا كبيرا.) [3]، (وجملة إن الله يجزي المتصدقين تعليل لاستدعائهم التصدق عليهم.)[4]

[1] تفسير اطفيش - إباضي (٤/ ٣٨٠).

[2] هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد اطفيش (٦/ ٢٩٣، بترقيم الشاملة آليا).

[3] التحرير والتنوير (١٣/ ٣٧)

[4] نفسه (١٣/ ٤٧).

الآية رقم ١١

﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ۝٣٣ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ۝٣٤﴾ [الروم: ٣٣-٣٤]

العامل المشترك في الناس كلهم أنهم إذا مسهم ضر دعوا الله منيبين إليه، و هذا دأب المشرك و المؤمن سواء لأنهم مجبلون على هذا بفطرهم، فأما المؤمن فقد وطئت فطرته عبادته لله فظل على توحيده من قبل و من بعد الضر و الرحمة التي مسته، أما الفريق الآخر فخالف فطرته بعد الضر فأشرك مرة أخرى بعد توحيده بالدعاء، أي أنه أثناء الدعاء فهو كالمؤمنين سواء في التوحيد.

و نلاحظ أن استتباع الإنابة من الله للمشركين (فريق من الناس) سماه الله (رحمة) و هذا فيه دلالة قوية على نوعية الجزاء المقابل للإنابة، فاتصافه بالرحمة يدل على عدم انتقاصه و مساواته مع جزاء المؤمنين ليدلل على استقلالية الجزاء على الأعمال بغض النظر عن العامل هل هو مشرك أو مسلم.

و في قوله تعالى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ۝٣٠﴾ [الروم: ٣٠]

في هذه الآية دلالة قوية على أن الأصل في التوجه الديني للناس هو فطرة الله، فلا يلزم إذاً لكل عمل يقع منهم أن يكون موافقا للشرع، و أن يكونوا متعمدين ذلك مستحضرين الطاعة الشرعية العِلمية، بل يكفي أن يكون العمل الصالح في ذاته مقصود توقيعه فيلزمنا التعاون عليه معهم و تسهيل توقيعه و كذلك النهي عن تعويقهم عنه أو ما يمنعه، و كذلك يلزمنا اعتباره شرعا من حيث الصحة الشرعية الحكمية لأن يتعلق به أحكام أخرى على مقتضى

الشريعة، فكل ما وحدوا الله به من طاعة له في أي عمل من الأعمال فهو صحيح معتبر مُلزم لنا حكما، فعندما أنابوا إلى الله في الدعاء و أخلصوا له لأنهم علموا أو يعلموا أن شركائهم لا يضرون و لا ينفعون فقد جعل الله هذا من الفطرة و جعله الله إنابة إليه، و الإنابة بمعنى الرجوع، و الرجوع يستلزم أن يسبقه ذهاب و هذا يدل على أنهم كانوا في موضع ما خولهم لهذا الاقتضاء و هو الفطرة الإلهية، فلما حادوا عنها بالشرك تركوها و ذهبوا عنها، و لما لجأوا إلى الله و رجعوا إليه فقد رجعوا للأصل الفطري الذي فطرهم الله عليه، أي أن الشرك أمر طارئ.

و في الآية السابقة عن موضع شاهدنا: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴿٣١﴾﴾ [الروم: ٣١]، فالخطاب هنا في سياق النبي ﷺ و متبعوه، فأمرهم الله أن يكونوا (منيبين إليه) و أن لا يكونوا من المشركين، فيعلم من هذا أن الإنابة إلى الله مضادة للشرك بالله، فإذا أناب المشرك إلى الله فإنه حال الإنابة إلى الله لم يعد مشرك بل أصبح موحد لله فيما اقتضى صفة الإنابة من عمل، و كذلك ينتفي عنه صفة الإنابة إلى صفة الشرك بعمل الشرك بعد ذلك، و لذلك يجب صرف أقوال أهل العلم التي تنص على أن عمل المشرك غير مقبول و لا يصح؛ بالتقييد بعمل ما معين قد أكسبه الشرك فيكون هذا العمل هو العمل الغير مقبول و الباطل، و لا نستصحب حال هذا الشرك لعمل أخر وقع منه صحيحا، لأن الله قد قبله منه و جازاه عليه بمقتضى عدله و رحمته و لله الحكم و الأمر، فقد وصفهم الله أنهم بعد ما أنابوا إليه بالدعاء وحده و كشف عنهم الضر رجعوا للشرك مرة أخرى.

و قد نفهم من قوله تعالى (ولا تكونوا من المشركين) بعد قوله (منيبين إليه و اتقوه و أقيموا الصلاة) أن هذه الثلاثة قد تقع من المشرك و أن هذا ليس هو المطلوب، و لكن المأمور به أن يجتمع نفي الشرك كصفة غالبة مع هذه الثلاثة، فاستعمال كلمة (المشركين) تغاير في دلالتها كلمة (يشركون) فالمشركين تعبر عن العقيدة و الدين أي الجانب الدائم و الغالب الذي اعطى صاحبه الاسم (مشرك – مشركين)، أما كلمة (يشركون) فإنها تعبر عن الحالات العملية المنفصلة و المتكررة و التي يتخللها ما يضادها من حالات فيها توحيد و إخلاص العبادة و الطاعة لله، و لكنها سرعان ما تعود لحالتها الدائمة التي انعقد عليها القلب و اتخذها دينا له، فمثل هذه الحالات المنفصلة لا تعطي استحقاق اسم مسلم أو موحد للمشرك، و لكن لا تنفي وصف الإخلاص و الإنابة عن العمل الذي وقع محققا لهما، و لا تبطل استحقاق الثواب و الإجزاء عليها، و أبلغ ما يوصف هذا الاستحقاق الجزائي هو قول الله تعالى ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴿١٦٤﴾﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴿٧﴾﴾ [الزمر: ٧]، فوزر الشرك يلحق عمل الشرك فقط فلا يلحق وزره عمل صالح آخر.

و لا يقدح أو يخدش من القوة المعنوية و الدلالية التي نستخلصها من موقف المشركين في إخلاصهم الدعاء إلى الله لأن نعممها في أي عمل، بحجة أن الله لم يذكر لنا أنهم يصلون أو

يزكون أو يصومون أو غير ذلك من أمور الشريعة، و هذا ظاهر جدا لكونهم مشركين بالله أنهم لا يوحدونه بالدعاء إلا لأجل كشف الضر و النجاة من المخاطر و خوف الهلاك، أي أنها ظروف فطرية تضطرهم لأن يلجأوا إلى الله بأسرع طريق و هو الدعاء، فهذه مواقف لا يناسبها الصوم أو الصدقات أو غيرها من العبادات لأنها لحظات فارقة خاصة التي في البحر و معاينة اقتراب الموت، و لا مانع أنه في فترات الضر أن يخلصوا لله بعبادات أخرى كما وصفهم الله هنا بأنهم أنابوا إلى الله فهي توحي بمناسبة فترة الإنابة لفترة الضر، فقد تختص بالدعاء فقط أو بالدعاء مع غيره من الأمور التعبدية، لأن الله ذكرهم في مواضع أخرى بأنهم لا يأتون الزكاة أو أنهم لا يحضون على طعام المسكين أو أنهم يمنعون الماعون أو غير ذلك، فنعلم من ذلك أن أنسب عبادة في أوقات الضر هي الدعاء و لذلك كثر ذكرها في مواضع كثيرة لأغراض بلاغية منها خسة أخلاقهم أنهم لا يلجأون إلى الله إلا مع معاينة الضر و الخوف و يشركون معه غيره في أوقات الرخاء و الأمن، و منها إقامة الحجة عليهم بأن الله ربهم موجود عند تعظيمه و اعطاءه حقه من العبادة و أنه بيده ملكوت كل شيء، و منها توقيفهم على أن الله هو الذي خلقهم و فطرهم على الاتجاه إليه، و منها أنه هو المستحق للعبادة وحده لأنه هو الذي يكشف الضر و أن شركائهم لا يملكون ضرا و لا نفعا.

و في قوله تعالى (مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) إشارة تحذيرية للمؤمنين أن لا يكونوا كالمشركين الذين عند الضر فقط ينيبوا إليه فيخلصوا العبادة بالدعاء و الالتجاء إليه ثم بعد ذلك يشركون مرة أخرى، فقد طلب الله منهم أن يكونوا منيبين إليه حال كونهم غير مشركين به على الدوام و العقد القلبي متخذين ذلك دينا قيما

فاجتماع المؤمنين و المشركين في صفة الإنابة تؤكد صحتها و قبولها من الفريقين لأن الله أثبت المناقضة لها بالشرك لفريق معين و هو المشركين فقط بعد ثبوتها في الفريقين على نفس القدر، و القرينة الأخرى التي تؤكد ذلك أن المنتظر من فريق المشركين أنه بعد إنابته أن يستمر على ذلك مع المؤمنين على هذه الإنابة، و لكن المفاجئة أنه عاد للكفر بالشرك مرة أخرى، و الشاهد أن المشرك لو رجع إلى الله في عمل وحَّدَ الله فيه و لم يلحقه بعمل شركي فهو على التوحيد و لكنه لم يستحق اسم الموحد أو المسلم لسرعان شركه مرة أخرى، و أن الأعمال التي فيها عبادة و توحيد و طاعة لأمر الله إذا وقعت من مشرك فالعمل صحيح و مقبول، و أكسبه هذا العمل صفة التوحيد، و لكن هل صفة التوحيد مقيدة بالعمل الخاص فقط الذي أكسبه الصفة أم يكسبه صفة الموحد مطلقا حتى ينقض توحيده فيشرك مرة أخرى، و على كلا الحالتين فعمله صحيح و مقبول و يأخذ وصف التوحيد من إخلاص و إنابة و طاعة و إن لم يلحق عامله وصف الموحد أو الإسلام أو الإيمان المطلق و العام.

- و في هذه الآيات ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ۝٥٤ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ۝٥٥﴾ [الزمر: ٥٤-٥٥]

دلالة على أن الإنابة وحدها لا تعطي صاحبها اسم المسلم و لا تدفع عنه العذاب، **فيجب أن يحقق الإنابة إلى الله و الإسلام له و إتباع ما أنزله الله، و الشاهد أن هناك أعمال صالحة التي يرجع فيها إلى الله تُقبل من غير المسلمين و هي من العبادة و الإخلاص من الدين و مع ذلك لا تدفع عنه العذاب، لأنه لم يتمها بالإسلام و الإتباع لما أنزله الله.**

و سنتتبع كل كلمة من أي مفسر يصف بها عمل و حال المنيبين قبل الإنابة و بعد الإنابة و أثناء الإنابة أمثال (توحيد – إخلاص – رجوع إلى الله – طاعة...) بعد أن أثبت لهم الشرك و الكفر قبل الإنابة أو بعدها، و بالطبع كذلك أوصاف المفسرين للمؤتى (ما آتيناهم – منه رحمة) من الله و هل هو مُسَبَّب بإنابتهم؟ و ما هو اسمه أو وصفه؟

و هذا ما ننبه عليه القارئ أن يكون محل اهتمامه لأنه هو الشاهد من المنقولات ليجد أن المشرك أو الكافر قد تبدل وصفه أو اسمه بناء على ما يقع منه من عمل، و لكنه لا يأخذ الاسم (مؤمن – مسلم) لأنه مجرد عمل و لم يكن عقيدة و دين، فالعمل صحيح و مقبول و قد آثر على اسم الفاعل فاشتق منه اسما للفاعل للدلالة على صحة العمل، و لكن في ذات الوقت النظرة تختلف بالنسبة لأسماء الفاعل المنوط بها الجنة و النار لأن هذه منوطة بالدين فقط و ليست بالأعمال المفردة بمعزل عن الدين.

و نكتة الأمر أنه هل المسلم له الحق بعد ذلك أن يرد أو يُبطل عمل وقع بإخلاص و إنابة و طاعة من أي مشرك أو كافر بعد أن وصفه الله تعالى بذلك (منيبين إليه) و ترتيب استحداث الشرك و الكفر(يشركون – ليكفروا) بعد الإنابة لدليل قوي على أنه قد أناب إلى الله حقا، و أن هذه الإنابة قد أمر الله بها المؤمنين من قبل و كما امر بها الناس كلها، فكيف إذا امتثل عبد من عباد الله لأمر الله و فطرته أن نرده نحن أو نحكم عليه بالبطلان و عدم الصحة، لأن البطلان ليس بطلان العمل نفسه في الدنيا، بل لجزاؤه في الآخرة إذا مات صاحبه على الشرك، و نحن هنا في الدنيا لا نتعامل بالحسنات و السيئات بمنظور تمام ثوابها و عقابها الآخروي، لأنه في علم الله و عمله في الدنيا و في يوم القيامة، أما نحن المكلفين فنتعامل مع الظواهر فقط، أي قد

نتعامل مع عمل ما على أنه حسنة و هو باطل أصلا لأنه وقع فاسدا من ناحية القصد و النية أو من ناحية أنه لن يجازى عليه يوم القيامة لرد مظلمة أو ذهاب سيئة أو غير ذلك.

و تقريبا كل المفسرين يجرون وصف العلاقة ما بين الإنابة في الدعاء و بين إذاقتهم الرحمة، على وصف العلاقة السببية أو الجزائية، فنجدهم يقولون في هذا الوصف: (كشف - خلَّص - أعطى - فرَّج -...) و إذا ثبتت فهي أدل على مقصودنا الراجع على صحة الإنابة بالدعاء، و إن لم تثبت فيكون الشاهد هو في وصف عملهم حال الإنابة ثم نرتب عليه من أدلة قرآنية أخرى أنه لاقى القبول و الموقع الذي يستحق عليه الجزاء.

- مقاتل بن سليمان: (وإذا مس الناس ضر يعني كفار مكة...دعوا ربهم منيبين إليه يقول- عز وجل- راجعين إليه يدعونه أن يكشف عنهم الضر...، قال- تعالى-: ثم إذا أذاقهم منه رحمة يعني إذا أعطاهم من عنده، نعمة يعني المطر إذا فريق منهم بربهم يشركون- يقول تركوا توحيد ربهم في الرخاء وقد وحدوه في الضر ليكفروا «يعني لكي يكفروا» «بما آتيناهم» بالذي أعطيناهم من الخير) [1]

فهذا تصريح من مقاتل يصف به حال كفار مكة أثناء الإنابة إلى الله، فقد وصفهم بالتوحيد حال كونهم في الضر، بالإضافة إلى تقرير وصف المعطى لهم بأنه نعمة و خير.

---

[1] تفسير مقاتل، ج ٣ ص ٤١٤. و نقل قوله الواحدي في البسيط ج ١٨ ص ٦٠ - ٦١.

- يحيى بن سلام: (منيبين إليه مقبلين إليه بالإخلاص، مخلصين له... دعوا ربهم منيبين إليه مخلصين في الدعاء.... إذا فريق منهم، يعني: المشركين. بربهم يشركون* ليكفروا بما آتيناهم، يعني: لئلا يكفروا بما آتيناهم. قال يحيى: أي: فكفروا بما آتيناهم من النعم حيث أشركوا.)(١)

- ابن قتيبة: (مُنِيبِينَ إِلَيْهِ أي مُقبِلين إليه بالطاعة(٢). ويقال: أنابَ يُنِيبُ؛ إذا رجع عن باطلٍ كان عليه.)(٣)

- الهواري: (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ أي: مخلصين في الدعاء ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً أي: كشف ذلك عنهم إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم يعني المشركين بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ. قوله: لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَاهُمْ أي: فكفروا بما آتيناهم من النعم حيث أشركوا) (٤)

- ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذا مسّ هؤلاء المشركين الذين يجعلون مع الله إلها آخر ضرّ، فأصابتهم شدة وجدوب وقحوط دَعَوْا رَبَّهُمْ يقول: أخلصوا لربهم التوحيد، وأفردوه بالدعاء والتضرّع إليه، واستغاثوا به مُنِيبِينَ إِلَيْهِ، تائبين إليه من شركهم وكفرهم ثُمَّ إِذَا أذاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً يقول: ثم إذا كشف ربهم تعالى ذكره عنهم ذلك الضرّ، وفرّجه عنهم، وأصابهم برخاء وخصب وسعة، إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ يقول: إذا جماعة منهم بربهم يشركون يقول: يعبدون معه الآلهة والأوثان.) (٥)

---

(١) تفسير يحيى بن سلام، ج ٢ ص ٦٥٩.

(٢) تفسير ابن فورك، ج ١ ص ٤٣٣.

(٣) غريب القرآن، ص ٣٤١.

(٤) تفسير الهواري، ج ٣ ص ١٢٥.

(٥) جامع البيان، ج ٢٠ ص ١٠١. تفسير المراغي، ج ٢١ ص ٤٨.

و الفائدة من كلام ابن جرير في هذا الموضع أنه جعل الإنابة من المشركين توبة من الشرك و الكفر، مع أن المذكور في الآية هو الدعاء، و بذلك فأي عمل مشروط بالشرط الشرعي فيه توحيد لله يقع من المشرك فهو توبة من الشرك إما نعتبرها توبة عامة أي في حاله هذا الذي فيه الإنابة إلى الله بالدعاء و اللجوء فهو موحد لله فيأخذ اسم المسلم أو الموحد فيصطبغ بصبغة التوبة من الشرك عامة لأجل توبة و رجوع لعمل واحد و هو الدعاء، أو على أقل تقدير يوصف بأنه تائب من الشرك الخاص بالدعاء فيجب وصف الشرك السابق لأنه أخلص لله عبادة ما قد دخل الشرك عليه منها، و الشاهد اللازم من هذا أن أي عمل شرعي يقع من المشرك فهو مقبول و معتبر، و أن وصف أو اسم الشرك لا يمنع قبول أعماله الصالحة، بل لا مانع من تسمية عمله بالإخلاص و التوحيد فقد سماه الله إنابة إليه و جعل اسم العمل الذي ينقده شركا كما في قوله (فريق منهم بربهم يشركون) أي جددوا عمل الشرك بعد عمل التوحيد، فقد تناوب عليهم الوصفين بمقتضى نوعية أعمالهم.

فكل عمل يقع من المشرك أو الكافر فيه توحيد لله بالعبادة فهو توحيد و هو عمل معتبر شرعا و فاعل في وصف و اسم العمل و عامله، و ما يخصنا في الدنيا هو الأعمال التي تقع منهم لله خالصة و نعني بخالصة أنها على وفق الشروط الشرعية، أما حقائق الأعمال و ما يخصها من أعمال القلوب فعلمها عند الله و لسنا مكلفين بمعرفتها لأنها لا تقع في نطاق قدرتنا و لا في حدود استطاعتنا.

- الزجاج: (أي لا يلجأون في شدائدَهم إلى مَنْ عَبَدوه مع اللهَّ – عز وجل – إنما يَرجِعُون في دُعائِهِمْ إلَيْه وَحْدَه. ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ، أي إذا أذاقهم رحمةً بأن يخلصهم من تلك الشدة التي دعَوْا فيها الله وحده مَروا بعد ذلك على شركِهم.)[1]

- الماتريدي: (قال قائلون: منيبين: مخلصين؛ كقوله: دَعَوُا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ. وقال قائلون: مطيعين. وقال قائلون: موحدين.

وأصل الإنابة: الرجوع، أي: راجعين إليه عما كانوا فيه من الشرك؛ فالإنابة هي التوحيد، وإن كان الإنابة الإخلاص، فهو رجوع عن الإشراك في العبادة، وإن كان عن العصيان فهو الطاعة، وأصله: الرجوع عما كانوا فيه؛ ففيه وجوه من الاحتجاج على أُولَئِكَ، وتنبيه وعظة للمؤمنين.

أما الاحتجاج عليهم:...

وأما العظة والتنبيه للمؤمنين: فهو أن يكونوا في الأحوال كلها على حال واحد في حال/ الرخاء والشدة، ذاكرين له شاكرين؛ لأنهم في حال الشدة والبلايا أكثر ذكرًا له وإنابة من حال السعة والرخاء، فينبههم ليكونوا في كل حال ذاكرين له منيبين إليه راجعين.) [2]

- السمرقندي: (مُنِيبِينَ إِلَيْهِ يعني: راجعين إليه من الكفر إلى التوحيد.... إذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ يعني: تركوا توحيد ربهم في الرخاء، وقد وحّدوه في الضراء.) [3]

- مكي: (وإذا مس هؤلاء المشركين وغيرهم ضر من مرض أو جدب ونحوه دَعَوْاْ رَبَّهُمْ مُّنِيبِينَ

[1] معاني القرآن، ج ٤ ص ١٨٦.

[2] تأويلات أهل السنة، ج ٨ ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

[3] بحر العلوم، ج ٣ ص ١٢.

إِلَيْهِ أي: أخصلوا له الدعاء والتضرع، ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُمْ مِّنْهُ رَحْمَةً، إي: فرج عنهم الضر إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ يعني المشركين.)[1]

- الطوسي: (وقوله وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه قال الحسن: إذا أصابهم مرض او فقر دعوا الله تعالى راجعين اليه مخلصين في الدعاء له ثم إذا أذاقهم منه رحمة بأن يعافيهم من المرض أو يغنيهم من الفقر نعمة منه تعالى عليهم إذا فريق منهم بربهم يشركون أي يعودون إلى عبادة غير الله بخلاف ما يقتضي العقل في مقابلة النعمة بالشكر.)[2]

- السمعاني: (وقوله: دعوا ربهم منيبين إليه أي: منقلبين إليه بالدعاء، ومعناه: أنهم إذا وقعوا في الشدة تركوا دعاء الأصنام، ودعوا الله وحده. وقوله: ثم إذا أذاقهم منه رحمة أي: كشف الشدة عنهم برحمته. وقوله: إذا فريق منهم بربهم يشركون أي: عادوا إلى رأس شركهم.)[3]

- ابن عطية: (هذا ابتداء إنحاء على عبدة الأصنام المشركين بالله عز وجل غيره بين الله تعالى لهم أنهم كسائر البشر في أنهم إذا مسهم ضُرٌّ دَعَوْا الله وتركوا الأصنام مطرحة ولهم في ذلك الوقت إنابة وخضوع، ف إِذا أَذاقَهُمْ رحمته أي باشرهم أمره بها، والذوق مستعار، إذا طائفة تشرك به أصناما ونحو هذا، وإِذا للمفاجأة فلذلك صلحت في جواب إِذا الأولى بمنزلة الفاء وهذه الطائفة هي عبدة الأصنام.

قال الفقيه الإمام القاضي: ويلحق من هذه الألفاظ شيء للمؤمنين إذا جاءهم فرج بعد شدة

---

[1] الهداية، ج ٩ ص ٥٦٩٠.

[2] التبيان في تفسير القرآن، ج ٨ ص ٢٤٠.

[3] تفسير السمعاني، ج ٤ ص ٢١٤.

فعلقوا ذلك بمخلوقين أو بحذق آرائهم وغير ذلك لأن فيه قلة شكر لله تعالى، ويسمى تشريكا مجازا.) [1]

- ابن الجوزي: (والمعنى: إنّ الكلّ يلتجئون إليه في شدائدهم، ولا يلتفت المشركون حينئذ إلى أوثانهم.) [2]

- الرازي: (وهو أن الله بقوله: منيبين أثبت التوحيد الذي هو مخرج عن الإشراك الظاهر وبقوله: ولا تكونوا من المشركين أراد إخراج العبد عن الشرك الخفي أي لا تقصدوا بعملكم إلا وجه الله ولا تطلبوا به إلا رضاء الله) [3]

و إن كان تأويل الرازي داخلا في حيز القبول العام و لا شك في ذلك، و لكن لنفس السياق الخاص بالدليل الذي نحن بصدده فالأولى أن يكون تأويلنا مشبعا له دلالة ومعنى و صادرا عنه تاما و هذا مخرج على قاعدة كفاية البيان في القول و الكلام المحدود بسياق معين و ظرف معين، لأن القرآن نزل منجما، و لقصور معرفتنا بعدد الآيات النازلة مرة واحدة، و ما ضُم إليها لاحقا أو لا، و أن ما بين أيدينا من المصحف هو نتاج التدوين فاختزل معه سنين طوال و مواقف و ظروف و أحوال، المهم أن ما أدى لهذا التأويل من الرازي هو استبعاد أن يكون الإنابة تجتمع مع حال الشرك الظاهر، و بالتأكيد فإن هذا التصور مبني على أن الشرك و التوحيد لا يجتمعان، و هذا صحيح بمنظور و مجانب لتمام الصحة بمنظور أخر.

---

[1] المحرر الوجيز، ج ٤ ص ٣٣٧.

[2] زاد المسير، ج ٣ ص ٤٢٤.

[3] مفاتيح الغيب، ج ٢٥ ص ٩٩.

فإذا اعتبرنا نظرتين لبناء هذا التصور فيمكننا القول أن اسم (مشرك) لوصف حال قلبي و عقدي ديني إلا أنه يتخلله أحوال معينة يترك الشرك للفطرة فيرجع للتوحيد ثم يعاود الكرة مرارا للشرك مرة أخرى على حسب قضاء حوائجه، و من الناحية الأخرى إذا ضممنا نظرة الفعل المضارع (يشرك) فهو لإفادة التكرار العملي للشرك بوحدات عملية تسمى كل منها شركا و عاملها مشركا لو هذا دأبه من العمل و الرضى به (دين)، أما لو تم وصف عمله بالفعل المضارع في سياق خاص برجوعه للفطرة و التوحيد فيكون لأجل وصف عمله المعين فقط الذي أرجعه للتوحيد و تركه للشرك، و أن هذا العامل هو مشرك دينيا أيضا حتى مع تحقق أعماله التوحيدية لله مرارا و هذا لأنها وليدة اللحظة التي فيها يكون مضطرا لتحصيل منفعة أو دفع مضرة، و صاحب هذه الأعمال الفطرية لا يسمى مسلما و لا موحدا، لأن التسمية بالأسماء الاشتقاقية وضعت لتفيد الاستمرارية الغالبة (التدين) و تعلق الأحكام عليها.

فلو نظر الرازي بأن المشرك (دينا) في عمل معين يكون محققا للإنابة التامة المحدودة بالعمل المعين و أنه في هذا العمل قد ترك الشرك الظاهر عليه و أنه لا منافاة بين جمعه بين الإنابة أو الإخلاص و استمرارية تسميته بالمشرك لأن هذا غالب حاله و أمره؛ لما كان اضطر أن يتأول الشرك بالشرك الخفي، لأنه يتصور جمعه مع المؤمن في بعض أعماله، و كيف يكون الإنسان محققا لوصف الإنابة و يؤمر بترك الشرك أو بانتفائه عنه، لأن الإنابة لا تجتمع مع الشرك الظاهر و لكن من الجائز أن تجتمع مع الشرك الخفي.

و ما يؤكد نظرتنا أن الله جمع الناس كلها في وصف الإنابة إليه في كشف الضر، ثم فرق بين طائفتين منهم جعل أحدهما يشرك بعد هذه الإنابة لما يكشف الضر عنهم، و هذه الطائفة هي

المشركين، و لذلك فقد أمر الذين آمنوا بأن ينيبوا إليه و يتقوه و يقيموا الصلاة و لا يكونوا من المشركين الذين إذا انكشف عنهم الضر بإخلاص الدعاء و الإنابة يشركوا بالله و يكفروا بنعمه عليهم، فأرشدهم أن يكون حالهم كله إنابة إلى الله، لأن ثبوت الإنابة مرة لا يمنع استمرارية الإشراك بالله أيا كان هذا الشرك هل هو رياء أو اتخاذ أنداد، المغزى أن الله سماه شرك و نسبهم له بمضارعته في أعمالهم بقوله (يشركون).

و الخلاصة أن دلالة اسم (مشرك) لها اعتبارين إما باعتبار الدين أو باعتبار العمل، فمع اعتبار العمل لا يمكن تصور اجتماع الإخلاص أو التوحيد مع (المشرك) لأن الدلالة هنا عملية و العمل الواحد لا يكون شركا و إخلاصا في نفس الوقت، اما باعتبار التدين فإن المشرك قد يعتريه أوقات إنابة و إخلاص و توحيد ثم يعاود مرة أخرى للشرك.

- القرطبي: ((دعوا ربهم) أن يرفع ذلك عنهم (منيبين إليه) قال ابن عباس: مقبلين عليه بكل قلوبهم لا يشركون....، أي استغاثوا به في كشف ما نزل بهم، مقبلين عليه وحده دون الأصنام، لعلمهم بأنه لا فرج عندها. (ثم إذا أذاقهم منه رحمة) أي عافية ونعمة. (إذا فريق منهم بربهم يشركون) أي يشركون به في العبادة.) [١]

- أبو حيان: (فلهم في ذلك الوقت إنابة وخضوع، وإذا خلصهم من ذلك الضر، أشرك فريق ممن خلص، وهذا الفريق هم عبدة الأصنام....

[١] الجامع لأحكام القرآن، ج ١٤ ص ٣٣.

...، وجاء هنا فريق، لأن قوله: وإذا مس الناس عام للمؤمن والكافر، فلا يشرك إلا الكافر.)[1]

- النيسابوري: (وإنما قال إِذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ولم يقل «إذا هم يشركون» كما قال في آخر «العنكبوت»، لأن الكلام هناك مع أهل الشرك وهاهنا مع الناس كلهم وليس كل الناس كذلك.) [2]

- البقاعي: (مس الناس تقوية لإرادة العموم.../ منيبين أي راجعين من جميع ضلالاتهم التي فرقتهم عنه إليه علماً منهم بأنه لا فرج لهم عند شيء غيره، هذا ديدن الكل لا يخرم عنه أحد منهم في وقت من الأوقات، ولا في أزمة من الأزمات... السياق كله للتوحيد،...، وقال: رحمة أي خلاصاً من ذلك الضر، إشارة إلى أنه لو أخذهم بذنوبهم أهلكهم،... إذا فريق منهم أي طائفة هي أهل لمفارقة الحق بربهم أي المحسن إليهم دائماً، المجدد لهم/ هذا الإحسان من هذا الضر يشركون بدل ما لزمهم من أنهم يشكرون فعلم أن الحق الذي لا معدل عنه الإنابة في كل حال إليه كما أجمعوا في وقت الشدائد عليه،....)[3]

---

[1] البحر المحيط، ج ٨ ص ٣٩١. تفسير ابن كثير، ج ٦ ص ٢٨٥. غرائب القرآن، ج ٥ ص ٤١٥.

[2] غرائب القرآن، ج ٥ ص ٤١٥.

[3] نظم الدرر، ج ١٥ ص ٩١ – ٩٢ – ٩٣.

- أبو السعود: (**دعوا ربهم منيبين إليه** راجعين إليه من دعاء غيره **ثم إذا أذاقهم منه رحمة** خلاصا من تلك الشدة **إذا فريق منهم بربهم** الذي كانوا دعوه منيبين إليه **يشركون** أي فاجأ فريق منهم الإشراك وتخصيص هذا الفعل ببعضهم لما أن بعضهم ليسوا كذلك **كما في قوله تعالى فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد** أي مقيم على الطريق القصد أو متوسط في الكفر لانزجاره في الجملة) [1]

- الأعقم: (**ثم إذا أذاقهم منه رحمة** قيل: استجاب دعاءهم ورحمهم، وقيل: أعطاهم نعمة، وقيل: الرحمة الخصب والنعم **إذا فريق منهم بربهم يشركون**) [2]

- الشوكاني: (أي: راجعين إليه ملتجئين به لا يعولون على غيره، وقيل: مقبلين عليه بكل قلوبهم **ثم إذا أذاقهم منه رحمة** بإجابة دعائهم، ورفع تلك الشدائد عنهم **إذا فريق منهم بربهم يشركون**...، أي: فاجأ فريق منهم الإشراك، وهم الذين/ دعوه فخلصهم مما كانوا فيه. وهذا الكلام مسوق للتعجيب من أحوالهم، وما صاروا عليه من الاعتراف بوحدانية الله سبحانه عند نزول الشدائد، والرجوع إلى الشرك عند رفع ذلك عنهم.) [3]

- القاسمي: (**لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ** أي بالسبب الذي آتيناهم الرحمة من أجله، وهو الإنابة.) [4]

---

[1] إرشاد العقل السليم، ج ٧ ص ٦١. و نقله صاحب روح البيان إسماعيل حقي، ج ٧ ص ٣٧.

[2] تفسير الأعقم، ج ٢ ص ٢٣.

[3] فتح القدير، ج ٤ ص ٢٥٩ – ٢٦٠. و نقله صديق حسن خان في فتح البيان، ج ١٠ ص ٣٤٩.

[4] محاسن التأويل، ج ٨ ص ١٥.

- أطفيش: (وإذا مسَّ النَّاس المؤمنين والكافرين... مَنِيبين إليه راجعين، المؤمن يرجع عن زلته، والمشرك عن شركه ثمَّ إذا أذاقَهُم منْهُ رحمةً تخليصا من ذلك الضر او رحمة ما،... إذا فريقٌ منْهُم وهو المشركون بربِّهم يُشركون يرجعون الى الشرك، والفريق الاخر مؤمن باق عل ايمانه، وان رجع الى زلته اشبه مشركا رجع الى شركه، وثم للتراخي رتبة او زمانا على حد ما مر.)[1]

- السعدي: (ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً شفاهم من مرضهم وآمنهم من خوفهم، إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ينقضون تلك الإنابة [ص:٦٤٢] التي صدرت منهم ويشركون به من لا دفع عنهم ولا أغنى، ولا أفقر ولا أغنى، وكل هذا كفر بما آتاهم الله ومَنَّ به عليهم حيث أنجاهم، وأنقذهم من الشدة وأزال عنهم المشقة، فهلا قابلوا هذه النعمة الجليلة بالشكر والدوام على الإخلاص له في جميع الأحوال؟) [2]

- ابن عاشور: (وإذا مسهم ضر فدعوا الله وحده فرحمهم عادوا إلى شركهم وكفرهم نعمة الذي رحمهم....، فمحل انتظامه في مذام المشركين أنهم يرجعون إلى الكفر، بخلاف حال المؤمنين فإنهم إذا أذاقهم الله رحمة بعد ضر شكروا نعمة ربهم وذلك من إنابتهم إلى الله.

ونسج الكلام على هذا الأسلوب ليكون بمنزلة التذييل بما في لفظ الناس من العموم وإدماجا لفضيلة المؤمنين الذين لا يكفرون نعمة الرحيم. فالتعريف في الناس للاستغراق.)[3] و (وثم للتراخي الرتبي لأن إشراكهم بالله بعد الدعاء والإنابة وحصول رحمته أعجب من إشراكهم

---

(١)

(٢) تفسير السعدي، ص ٦٤١.

(٣) التحرير و التنوير، ج ٢١ ص ٩٦.

السابق، ففي التراخي الرتبي معنى التعجيب من تجدد إشراكهم، وحرف المفاجأة إذا يفيد أيضا أن هذا الفريق أسرعوا العودة إلى الشرك بحدثان ذوق الرحمة لتأصل الكفر منهم وكمونه في نفوسهم....

واللام في قوله ليكفروا لام التعليل وهي مستعارة لمعنى التسبب الذي حقه أن يفاد بالفاء لأنهم لما أشركوا لم يريدوا بشركهم أن يجعلوه علة للكفر بالنعمة ولكنهم أشركوا محبة للشرك فكان الشرك مفضيا إلى كفرهم نعمة الله خشية الإفضاء والتسبب بالعلة الغائية على نحو قوله تعالى: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا [القصص: ٨]. وضمير ليكفروا عائد إلى الفريق باعتبار معناه.) (١)

(١) نفسه ج ٢١ ص ٩٨.

الآية رقم ١٢

﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ۝﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]

في الآية تصريح بأن الحديث عن المشركين الذين يدعون مع الله آلهة أخرى، و في وقت معاينة العذاب (في الدنيا و الآخرة) و تيقن إدراكه لا يدعون إلا الله وحده فينسون ما يشركونهم مع الله، ثم جعل كشف ما يدعون به تحت مشيئته و هذا في كل ما يضرهم في الدنيا، و في حالة كشف ما يدعون إليه بدعائهم إياه وحده جعل سببه هو دعاؤهم إياه وحده لأنه سبب الكشف بالدعاء بدخول الفاء على فعل الكشف (فيكشف)، و في حالة نسيان الشركاء في موضع يقتضي استحضارهم بالذكر لأجل الحاجة لهم في كشف العذاب أو السوء يدل على فطرة الله التي خلق الناس عليها و أنها لا تبديل لها، فالنفس المشركة لم تبدلها و لم تغيرها و لذلك بقيت على حال خلقتها شاهدة لله بالوحدانية، فلما أتتها الفرصة بإزالة الحجب عنها اقتضت إخلاص الدعاء لله و عدم رؤية غيره كاشفا للعذاب.

و لم يكن من بلاغة النظم أن يكون كشف ما يدعون إليه ليس له علاقة بأنهم دعوه وحده بل جعلها علاقة سببية فلم يسق النظم المعنى ليقصره على بيان أنهم ينسون شركائهم وقت الشدة و معاينة العذاب، فيكون الغرض هو إظهار شركهم و بطلانه فقط، بل جعل الله سبحانه أن الكشف بعد الدعاء له وحده على سبيل السبب و النتيجة له بدلالة استعمال حرف الفاء، فتعاقب الكشف بعد الدعاء لم يكن توافقا فقط أو سببا لإظهار بطلان شركهم فقط أو أن الله

هو الكاشف فقط، بل كل هذا كان مقصودا من دلالة النظم مضمنا أن دعائهم كان سببا للكشف و لكن ليس على سبيل القطع و الحتم بل على سبيل ما تقتضيه مشيئة الله.

و استعمال فعل المضارعة مقرونا بالفاء يدل على أن الكشف فقط هو المعلق بالمشيئة و أن دعاء المشرك لله وحده يصح أن يعقبه استجابة إلى ما يدعوا إليه على سبيل التسبب ما بين الدعاء و الكشف، فتعليق الكشف بالمشيئة يدل على صحة و جواز السبب (الدعاء له وحده) و هو محل الاستدلال، لأن التعليق بالمشيئة لم يكن لصحة و جواز التسبب بالدعاء من المشركين لله وحده بل كان لما يدعوه إليه، و هذا أمر لاحق لا يعود بعدم تحقيقه بأي بطلان على سببية الدعاء لله وحده بكشف ما يدعون إليه.

و من قوله تعالى وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ دلالة على أنهم ما زالوا عاقدين القلب على الشرك بالله، و أن لحظة إخلاص دعاؤهم هي لحظة نسيانهم لشركائهم فقط، و النسيان ضد التذكر أي أنهم حين الدعاء لكشف ما يدعون إليه لا يستحضرون شركاؤهم لقوة ظهور الحق و إزهاق الباطل أو لأجل معرفتهم بأنهم لا ينفعون و لا يضرون إذا كانوا مدركين أبعاد الموقف تامة، و الشاهد أن كلمة النسيان بكلا معناهما السابقين لا يفيدان و لا يعطيان معنى ترك الشركاء أو الكفر بهم، و هذا يدل و بقوة أن قبول العمل الصالح منوط بحال عمله فقط و ما يصحبه من توافر الشروط و انتفاء الموانع، و لا علاقة له بما سبقه من أعمال شركية أو عقد قلب أو انشراح صدر لكفر أو شرك فاستحق اسمه (مشرك أو كافر)، فالمشرك و الكافر هو الذي لم يعلن التبرؤ أو الانتهاء من الشرك، و لا التوبة من الشرك و الكفر، مع توافر الدواعي لذلك و انتفاء الموانع عن ذلك، فأي كلمة تدل على المفاصلة ما بين حالين بقصد و علم بحالهما، فتدل على قصد

الانتقال من حال لحال مع التبرؤ و الكفر بالحال الأولى و الإقبال بالرضى و التسليم و التصديق بالحال الثانية فهي دالة على المسلم و المؤمن.

أما الأعمال التي تقع فردية و مخالفة لهذا الأصل فهي بقدرها فإن كانت خيرا فخير و إن كانت شرا فشر، و لما كان الأصل في خلق الإنسان هو العبادة و توحيد الله، فأي عمل صفته الشرعية أنه من العبادات و التوحيد و الطاعات فهو على هذا الأصل فلا يبطله طروء الشرك على عامله إلا أن يكون العمل نفسه شركا.

الإشكال في الآية هو في وقت الكشف بدعائهم لا أنهم يكشف بدعائهم، فالوقت الذي تتحدث عنه الآية هو عند إتيان عذاب الله في الدنيا أو إتيانهم الساعة، و هذين الوقتين لا يقبل فيهم التوبة أو الإيمان، و عليه يمكننا القول أن الكشف بالدعاء لا وقت له في استجابة الله له و تحقيق ما دعوه إليه و لكن هذا الكشف معلق بالمشيئة الإلهية، فهل هي المشيئة المنوطة بالقدرة فالله قادر على أي شيء، أم هي المنوطة بالوعد و الوعيد فله الحكم و الأمر يفعل ما يشاء و لا معقب لحكمه، و قد يكون إتيان العذاب أو الساعة يسبقه وقت يكفي لأن يقبل فيه الدعاء قبل أن يدخلوا في الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة أو الإيمان، أو كما سبق في احتمالية مغايرة الدعاء عن التوبة و الإيمان.

أو يكون التأويل بأن الآية الأولى خاصة بإتيان العذاب و الساعة أنهم ينسون شركاؤهم فلا يدعون لكشف العذاب عنهم إلا الله، و أن الآية الثانية تتحدث عن دعاؤهم في الدنيا لكشف الضر و السوء عنهم و هذا الكشف معلق بمشيئة الله على ما تقتضي مشيئته و حكمته، و ما

عُلق بمشيئة الله لا يكلف بمعرفته البشر، فيكون على ظاهر الأمر أن الله يقبل أن يكشف السوء عن المشركين عندما يخلصوا الدعاء إلى الله وحده ناسين شركائهم.

و المستدل له من الآية أن المشيئة التي تدل على الاحتمالية في الكشف أو عدمه لم يجعلها الله على صفة قطعية نستطيع أن نعرفها أو نستدل عليها، و لكن الجزء المدلول عليه من التركيب و النظم و ما يعطيه من دلالات و معاني أن هذه الاحتمالية لم تعلق على كونهم مشركين أو على كونه دعاء مشرك، و هذا ما يعنينا في الاستدلال، أما محاولة تلمس معرفة صفة ما؛ تتعلق بها المشيئة في حال الكشف أو في حال عدمه فقد أوكلوها المفسرين إلى المصلحة و الحكمة و التدبير أو غير ذلك.

و على هذا فإن دعاء أي إنسان مكفول الإجابة و الاستجابة من الله على سبيل القطع و الحتم كما وعد (دعاء العبادة)، و إن لم نعلم جزاء الله عليه و ثوابه أو كيفية تحصيله، أما ما يدعون إليه فهو بالمشيئة إن شاء كشف عنهم و إن لم يشأ لم يكشف عنهم و هذا هو دعاء المسألة أي الجزء الخاص بتحصيل منفعة أو دفع مضرة مباشرة.

و مسألة إجابة أو استجابة دعاء الكفار و المشركين إذا أخلصوا الدعاء لله وحده، معناه ترك ما نهى الله عنه و طاعته فيما أمر به، و هذا مأخوذ من قوله تعالى بل إياه تدعون فيما أمر به من إخلاص الدعاء له، و من قوله تنسون ما تشركون فيما نهي الله عنه من اتخاذ الشركاء، و هذه المعاني مبثوثة صراحة في كثير من الآيات، و المستخلص منها أن الله قبل منهم ما أمر الناس به من إخلاص الدعاء له، فإذا نظرنا إلى هذا على أنه أمر شرعي و طاعة شرعية بدون أن ننظر

لها على كونها توحيد و إسلام كلي يستحق عليه اسم المسلم أو المؤمن فهو دليل قوي على قبول أي طاعة شرعية أو أمر شرعي فضلا أن يكون عبادة من المشرك و الكافر.

أما إذا نظرنا لطاعة المشرك لأمر الله الشرعي بإخلاص أنه في هذه الحال هو مسلم أو مؤمن و عليه قُبِل عمله في هذه الحال فلا ضير من ذلك لأن مؤداه نفس النتيجة أن العمل الصالح (بشرطيه الإخلاص و الصحة الشرعية) مقبول منه، و لنا نحن المسلمين ما ظهر منه، و الشاهد أن الله قد وصف و سمى هؤلاء بالمشركين و الكفار قبل إخلاص الدعاء و بعده، و عليه يكون الإخلاص و الطاعة و العبادة أمر قد تخلل مدة زمنية في سير حياتهم الشركية و الكفرية، و مع هذا فقد قبله الله و صفه بالإخلاص و رتب عليه ما وعد به من إجابة و كشف ضر، و هذا مثال واحد فقط و بتجميع غيره على ما أصلناه يكون أي أمر شرعي من الله له حالان إما أن يقع من العبد خالصا أو مشركا به غيره، فكل ما أخلص فيه المشرك لله و على مقتضى شرعه فهو في حيز القبول و الاعتبار الشرعي و يلزم المسلم ابتناء الأحكام الشرعية عليه بدءا من التعاون معه عليه و حتى الانتهاء منه بما أناط الله به من أحكام.

و النظر للإنسان من جهتين: جهة أعماله فهي تتجزأ و لها استقلالية في الحكم و الوصف الشرعي، و جهة نفسه و ما عقدت القلب عليه فلا تتجزأ فهي إما نفس مسلمة أو مشركة، مؤمنة أو كافرة، أما لحظات الإخلاص لله في أحد الأعمال فإذا صحبها التبرؤ و التوبة من الشرك و الكفر إجمالا فهي لحظة دخوله الإسلام و الإيمان ظاهرا و باطنا، أما إذا كان الإخلاص مقيد فقط بالعمل المعين دون التبرؤ و التوبة من سائر الشرك و الكفر، فاسمه الشرعي يظل كما هو مشرك و كافر، و لكن عمله مقبول و معتبر شرعا.

و ما دام قبول العمل ليس له علامة حسية أو إخبارية فلما التعجب من إجابة دعوة الداع إذا دعا الله على تأويل البعض و هو المختار لدينا أن إجابة الدعاء من الله قطعية و حتمية كما وعد، و تكون بمعنى إثابة الداعي على إخلاصه الدعاء لله، كما يخلص أحدنا صلاته أو زكاته طاعة و إخلاصا لله، فليس هناك علامة تدل على القبول من عدمه، و لا نعلم كيفية و كنه الإثابة غير أنها حسنات تذهبن السيئات، أما الاستجابة للمدعو به فهذا شأن آخر لا يدل من قريب أو من بعيد على قبول و إثابة الدعاء من عدمه كعمل، لأن تحقيق المدعو به يخضع لمشيئة الله و حكمته و تدبيره لشؤنه، خاصة لو نظرنا من خلال رؤية الداعي القاصرة بما يصلح له أو لا يصلح له في العاجل و الآجل، فإذا كان الله يحقق له ما هو صالح فقد نخالف بنظرنا ما قدره الله لنا، لأنه قد يكون ما نحبه فيه شر لنا، و ما نكرهه يكون فيه خير لنا، فمعيارنا على الحب و الكره هو ظاهر من القول و ليس على الحقيقة، و عليه فليس من استطاعتنا أن نحكم على ما قدره الله لنا بعد الدعاء من منظور الحب و الكره الخاص بنا لأنه لا يرى الحق و الحقيقة، فإذا كان حصيلة دعاؤنا لجلب المصلحة و دفع المضرة الحقيقية فلا يعلمها إلا الله و على وفقها يستجيب للداعي، فقد تفوت تحصيل مصلحة قريبة و هي التي ندعو بها لأجل مصلحة بعيدة أكبر و أعظم في علم الله، فإذا اعتبرنا هذا عدم استجابة للدعاء فهو قصور و جهل على الحقيقة، لأنه في هذه الحال كان دعاء تعجيل مع تجهيل.

و تتوالى التفاسير على نفس المعاني تقريبا، فلن نستكثر منها إلا ما وجدناه فيه زيادة بيان أو لفت نظر أو نكتة هامة تستحق النقل، ولذلك لا يوجد أي داع لأن نكثر أو حتى ننقل من كلام المفسرين أن الخطاب و مدار أمر الآية يتحدث عن المشركين و دعائهم الله وحده عند

معاينة العذاب لأنه أظهر من أن نشير عليه، و لكن سننقل النكات و اللفتات المعنوية و الدلالية أو البلاغية التي تفيد مقصد البحث.

و إذا نظرنا لعمل الدعاء على حدة فليس هو الإسلام و لا التوحيد كله بل هو صورة من صور التوحيد و الإسلام لله، أو هو عمل تابع لما انشرح له الصدر من الكفر و الشرك أو الإيمان و الإسلام، أي أن الدعاء قد يكون شركا أو قد يكون توحيدا، و الشاهد أن الحجاج كان على عمل الدعاء من حيث كونه دالا على الشرك و من حيث كونه دالا على التوحيد، و اعتبارا عليه نضع أي عمل شرعي مما يمكن أن يكون دالا على الشرك او يكون دالا على التوحيد، و ما وقع على الدعاء هنا يماثله أن يكون على الصلاة و الزكاة و الصدقة و الحج و البر و غير ذلك.

- الطبري: (يقول: فيفرِّج عنكم عند استغاثتكم به وتضرعكم إليه، عظيم البلاء النازل بكم إن شاء أن يفرج ذلك عنكم) [1]

- الزجاج: (أنهم لا يدعون في حال الشدائد إلا إياهُ،... وقوله: فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ.المعنى فيكشف الضر الذي من أجله دَعَوْتُمْ.)[2]

- ابن أبي حاتم: (قوله: بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء

[1] جامع البيان، ج ١١ ص ٣٥٤.

[2] معاني القرآن، ج ٢ ص ٢٤٧.

... عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ما من الناس أحد يدعو بدعاء إلا آتاه الله ما سأل، وكف عنه من السوء مثله، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم.) [١]

- الماتريدي: (أخبر أنهم لا يدعون غير اللهَّ في دفع ذلك وكشفه عنهم، وأخبر أنهم إلى اللهَّ يتضرعون في دفع ذلك عنهم، وهو ما ذكر - عَزَّ وَجَلَّ -: وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ، وكقوله: وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ./ وكقوله: فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)[٢]

- النحاس: (فإذا وقعوا في شدة دعوا الله وقال جل وعز بل اياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه ان شاء هذا مجاز والمعنى فيكشف الضر الذي من أجله دعوتموه) [٣]

- السمرقندي: (ثم رجع إلى عذاب الدنيا فقال: أَغَيْرَ اللهَّ تَدْعُونَ ليدفع عنكم العذاب.... قوله تعالى: بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ... فهاهنا بيّن أنهم لا يدعون غير الله تعالى. وإنما يدعون الله عنهم ليكشف عنهم العذاب. فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شاءَ وإنما قرن بالاستثناء وبالمشيئة، لأن كشف العذاب فضل الله تعالى، وفضل الله تعالى يُؤْتِيهِ مَن يشاء.) [٤]

- مكي: (قال: بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ الآية. أي إليه تستغيثون، فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَآءَ (أي) فيكشف الضر الذي من آجله دعوتم.) [٥]

---

[١] تفسير ابن أبي حاتم، ج ٤ ص ١٢٨٨.

[٢] تأويلات أهل السنة، ج ٤ ص ٨٢ - ٨٣.

[٣] معاني القرآن، ج ٢ ص ٤٢٣. تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

[٤] بحر العلوم، ج ١ ص ٤٤٧.

[٥] الهداية لبلوغ النهاية، ج ٣ ص ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

- الطوسي: (وأعلمهم الله تعالى انهم لا يدعون في حال الشدائد الا إياه، لأنه إذا لحقهم الشدائد والاهوال في البحار والبراري القفار، التجؤا فيه اليه وتضرعوا لديه، كما قال وجاء هم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين و في ذلك أعظم الحجج عليهم، لأنهم عبدوا الاصنام.

وقوله فيكشف ما تدعون اليه ان شاء معناه يكشف الضر الذي من أجله دعوتم،.... ...

وإنما قال: إن شاء لأنه ليس كلما يدعون لكشفه يكشفه عنهم بل يكشف ما شاء من ذلك مما تقتضيه المصلحة وصواب التدبر، وتوجبه الحكمة) [1]

- الواحدي: (قوله تعالى: بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ. (بل) هاهنا نفي دعائهم غير الله في الشدائد وإثبات دعائهم إياه.

وقوله. تعالى: فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ، أي: فيكشف الضر الذي من أجله دعوتم.)[2]

- عبد القاهر الجرجاني: (بَلْ: للإثبات بعد النّفي. وإنّما يدعون الله ويستنجدونه إلى كشف ما أصابهم لما في جبلة المخلوق من الفزع إلى الخالق عند الضّرورة.) [3]

- السمعاني: (يعني: لا تدعون إلا الله، وأراد به في أحوال الضرورات؛ فإن الكفار في حال الضرورات يدعون الله تعالى كما قال: وإذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين.

بل إياه تدعون يعني: بل تدعون الله، ولا تدعون غيره فيكشف ما تدعون إليه إن شاء...،

[1] التبيان في تفسير القرآن، ج ٤ ص ١٣٣ – ١٣٤.

[2] البسيط، ج ٨ ص ١٣٢ – ١٣٣ – ١٣٤.

[3] درج الدرر في تفسير الآي و السور، ج ١ ص ٦٠٧.

وتقدير قوله: فيكشف ما تدعون إليه أي: فيكشف ضر ما تدعون إليه.)[1]

- الزمخشري: (بل تخصونه بالدعاء دون الآلهة فيكشف ما تدعون إليه أي ما تدعونه إلى كشفه إن شاء إن أراد أن يتفضل عليكم ولم يكن مفسدة وتنسون ما تشركون وتتركون آلهتكم، أو لا تذكرونها في ذلك الوقت، لأن أذهانكم في ذلك الوقت مغمورة بذكر ربكم وحده، إذ هو القادر على كشف الضر دون غيره.) [2]

- ابن عطية: (بل تدعون الله الخالق الرزاق فيكشف ما خفتموه إن شاء وتنسون أصنامكم أي تتركونهم، فعبر عن الترك بأعظم وجوهه الذي هو مع الترك ذهول وإغفال،.../ وأَتاكُمْ عَذابُ اللَّهِ معناه أتاكم خوفه وأماراته وأوائله مثل الجدب والبأساء والأمراض ونحوها التي يخاف منها الهلاك، ويدعو إلى هذا التأويل أنا لو قدرنا إتيان العذاب وحلوله لم يترتب أن يقول بعد ذلك فَيَكْشِفُ ما تَدْعُونَ لأن ما قد صح حلوله ومضى على البشر لا يصح كشفه،...، وإِنْ شاءَ استثناء لأن المحنة إذا أظلت عليهم فدعوا إليه في كشفها وصرفها فهو لا إله إلا هو كاشف إن شاء ومصيب إن شاء لا يجب عليه شيء)[3]

- ابن الجوزي: (لأنهم كانوا إذا مسهم الضر دعوا الله. ... فَيَكْشِفُ ما تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شاءَ المعنى: فيكشف الضر الذي من أجله دعوتم) [4]

---

[1] تفسير السمعاني، ج ٢ ص ١٠٢ – ١٠٣.

[2] الكشاف، ج ٢ ص ٢٢.

[3] المحرر الوجيز، ج ٢ ص ٢٩٠ – ٢٩١.

[4] زاد المسير، ج ٢ ص ٢٨.

- الرازي: (أنهم إذا نزلت بهم بلية أو محنة فإنهم يفزعون إلى الله تعالى ويلجئون إليه ولا يتمردون عن طاعته...

... قال بل إياه تدعون يعني أنكم لا ترجعون في طلب دفع البلية والمحنة إلا إلى الله تعالى.

ثم قال: فيكشف ما تدعون إليه أي فيكشف الضر الذي من أجله دعوتم وتنسون ما تشركون به،...)[1]

- القرطبي: (وكانوا يعبدون الأصنام ويدعون الله في صرف العذاب....

فيكشف ما تدعون إليه إن شاء أي يكشف الضر الذي تدعون إلى كشفه إن شاء كشفه.)

- البيضاوي: (إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ أن الأصنام آلهة وجوابه محذوف أي فادعوه.

بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ بل تخصونه بالدعاء كما حكي عنهم في مواضع، وتقديم المفعول لإفادة التخصيص.

فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ أي ما تدعونه إلى كشفه. إِنْ شاءَ أي يتفضل عليكم ولا يشاء في الآخرة.) [2]

- نجم الدين الطوفي: (وَإِذا سَأَلَكَ عِبادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدّاعِ إِذا دَعانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ [البقرة: ١٨٦] هو عام مخصوص بما لم يشأ الله- عز وجل-إجابته بدليل: بَلْ إِيّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ ما تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شاءَ وَتَنْسَوْنَ ما تُشْرِكُونَ

---

[1] مفاتيح الغيب، ج ١٢ ص ٥٣٢.

[2] أنوار التنزيل، ج ٢ ص ١٦١. و انظر النيسابوري في غرائب القرآن، ج ٣ ص ٧٨. و ابن التمجيد في حاشية القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ٨ ص ٩٢. و القونوي في حاشية القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ٨ ص ٩٣.

[الأنعام ٤١]، ويحتمل أن يقال هو عام مطرد غير أن كل داع لا يخلو من الإجابة، إما بنفس مطلوبه، أو بدفع شر عنه عوض ذلك، أو بأن يدخر له في الآخرة مثل ذلك كما صح في الحديث، والإجابة أعم من كل واحد من هذه الثلاثة، فأيها حصل كان إجابة لدعائه.)[١]

الشاهد أنه جعل الصور الثلاثة التي في الحديث النبوي تفسيرا محتملا لحتمية الإجابة كما في آية البقرة، ثم جعل آية الأنعام التي فيها المشيئة أحد صور الإجابة أي التي فيها تحقيق مطلوب الداعي، و عليه فنقول أن صور الحديث الثلاثة تعم دعاء المشرك و الكافر إذا أخلص دعائه لله.

- الطيبي: (ثم استؤنف مقرر لذلك المعنى، سائلاً عن الواقع في الدنيا، وما شوهد منهم في الشدائد، سؤال تبكيت: أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ أي: أتخصون آلهتكم بالدعوة؟/ لا بل أنتم قوم عادتكم أنكم تخصون الله بالدعاء عند الكرب والشدائد، فيكشف ما تدعون إليه.)[٢]

- أبو حيان الأندلسي: (وهذه الآية عند علماء البيان من باب استدراج المخاطب وهو أن يلين الخطاب ويمزجه بنوع من التلطف والتعطف حتى يوقع المخاطب في أمر يعترف به فتقوم الحجة عليه، والله تعالى خاطب هؤلاء الكفار بلين من القول وذكر لهم أمرا لا ينازعون فيه وهو أنهم كانوا إذا مسهم الضر دعوا الله لا غيره...

بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون إياه) [٣]

---

[١] الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، ص ٨٥. و انظر النيسابوري في غرائب القرآن، ج ٣ ص ٧٨.

[٢] فتوح الغيب، ج ٦ ص ٨٣ – ٨٤.

[٣] البحر المحيط، ج ٤ ص ٥١١.

و بالنظر للأمر المعترف به و هو دعائهم الله وحده عند الشدائد و الذي من خلاله يقيم الحجة عليهم لا بد فيه من إقراره بالصحة و القبول لكي يبنى عليه ما هو صحيح و مقبول أيضا، و الشاهد أن إخلاصهم الدعاء لله في بعض الأحوال كاف في صحته و وصفه بالحق أن يلزم منه ما هو حق فيعم كل الأحوال في إخلاص الدعاء، فيكون دعائهم الجزئي بحال معين أو أحوال معينة لا ترقى لأن تكون كل الأحوال هو موضع الاستدلال و الشاهد لتقرير قاعدة استقلال و تجزيئ الاعمال هذا من جانب، و من جانب أخر استقلالية العمل عن اسم عامله الشرعي المأخوذ من أعمال أخرى، فكل عمل ينظر له بنظرة مستقلة أركانها هو العمل نفسه، و شروط الصحة و القبول الشرعي فقط ما لم يعلق على اسم العامل الشرعي و مثاله عدم جواز نكاح المشركات و المشركين، فقد علق الله صحة النكاح على الاسم الشرعي للمنكوح، فما دام استحق اسم المشرك فلا يجوز نكاحه، أما باقي الأعمال مثل الحج و الذبح و الدعاء و الصدقة و غير ذلك مما هو منصوص عليه في القرآن، فقد صح عملهم مع ثبوت اسم الشرك لهم.

- البقاعي: (فقال دالاً على اعتقادهم القدرة التي استلزم نعتُهم بطلب الآية نفيها، واعتقادهم للتوحيد في الجملة وهم يكذبون به،.../ ... ولما عجب منهم بما مضى - كما مضى، قال مجيباً للشرط موبخاً لهم منكراً عليهم عدم استمرارهم على دعائه ولزوم سؤاله وندائه،...)[1]

و قال: (كأنه قيل: لا تدعون غيره، فعطف عليه قوله: بل إياه أي خاصة تدعون أي حينئذ؛... تفضلاً عليكم كما هي عادته معكم في وقت شدائدكم،.../ ... كما هي عادتكم دائماً في أوقات

[1] نظم الدرر، ج ٧ ص ١٠٩ - ١١٠

الشدائد رجوعاً إلى حال الاستقامة. أفلا يكون لكم هذا زاجراً عن الشرك في وقت الرخاء خوفاً من إعادة الضراء!.)[1]

* أبو السعود: (فيكشف ما تدعون إليه أي إلى كشفه عطف على تدعون أي فيكشفه إثر دعائكم وقوله تعالى إن شاء أي أن شاء كشفه لبيان أن قبول دعائهم غير مطرد بل هو تابع/ لمشيئته المبنية على حكم خفية... وقوله تعالى وتنسون ما تشركون أي تتركون ما تشركونه به تعالى من الأصنام تركا كليا عطف على تدعون أيضا وتوسيط الكشف بينهما مع تقارنهما وتأخر الكشف عنهما لإظهار كمال العناية بشأن الكشف والإيذان بترتبه على الدعاء خاصة) [2]

الشاهد من كلام أبو السعود أنه قد جعل الدعاء سببا للكشف إن وقع، أي أن دعاء المشركين لله مخلصين له يتسبب عنه و يترتب عليه كشف الضر، و هذا لأنه عمل صالح يستتبع ثوابا قد يكون هو الكشف أو غيره.

* الألوسي: (وربما يقال: إن كشف القوارع الدنيوية والأخروية بدعاء المؤمن أو المشرك بل قبول الدعاء مطلقا مشروط بالمشيئة) [3]

– ابن عاشور: (وفي قوله: فيكشف ما تدعون إليه إن شاء دليل على أن الله تعالى قد يجيب دعوة الكافر في الدنيا تبعا لإجراء نعم الله على الكفار.) [4]

---

[1] نظم الدرر، ج ٧ ص ١١٢ – ١١٣.

[2] إرشاد العقل السليم، ج ٣ ص ١٣٢ – ١٢٤.

[3] روح المعاني ـ نسخة محققة (٤/ ١٤٢).

[4] التحرير والتنوير (٧/ ٢٢٦).

الآية رقم ١٣

﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١٤﴾ ﴾ [الرعد: ١٤]

في هذه الآية فوائد متنوعة، أولا فيها تفسير ما عُمم أو أطلق في قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال أن الدعاء الموصوف بالضلال هو دعاء من لا يستجيب بأي شيء، و كل ما هو دون الله لن يستجيب بشيء، فيكون كل من دعا غير الله فهو كافر، أي أن دعائه لغير الله كفر و به كفر، و لا يُفهم منها أن أي دعاء للكافر فهو في ضلال، لأنهم في بعض أحوالهم قد أحسنوا الدعاء لما أخلصوا و أنابوا إلى الله و هذه الصور التي فيها الإخلاص الدين لله، و الإنابة إليه و التضرع إليه لا تدخل في دعاء الكافرين الذي هو ضلال، لأن الله قد بين ماهية الدعاء الضلال من الكافرين فقيده بصفة عجز المدعو عن الاستجابة لمن دعاه، و الشاهد أن صفة الضلال متعلقة بماهية المدعو و ليس بمطلق الدعاء.

و في قوله له دعوة الحق أي أن الدعوة الحق لا بد و أنها له سبحانه، و هي أن يكون المدعو فيها هو الله، و الداعي فيها متضرع و منيب و مخلص لله، و المدعو به ليس فيه فساد و لا اعتداء، هذه هي دعوة الحق لأن الحق للحق أحق، و من قوة الاعتناء بتفصيل مواضع الخلل (الضلال) و ضرب الأمثلة لبيانها و توضيحها لهو الدليل الذي نستند إليه في تخصيص الضلال هنا بدعاء غير الله و هو عمل من ضمن أعمال الكفار، و أن الضلال قد أنيط بكيفية و صفة الدعاء بحيثية المدعو بالطبع لأن الآية لم تتعرض إلا للمدعو و عجزه لأن يستجيب، و بهذا نستطيع القول أن الضلال هو وصف للدعاء باستقلالية عن صفة الكفر المحلى بها الداعين (الكافرين)، و

بغض النظر عن أن هذا الدعاء هو سبب لكفرهم أو أن كفرهم بسبب آخر، فضلال الدعاء قد علق ضلاله على المدعو من دون الله بعلة عدم استجابته لمن يدعوه، و بهذا نقرب تصورنا باستبعاد صفة الكفر التي في (الكافرين) على كونها سبب لأن دعائهم في ضلال.

و الدعاء من العبادة بل هو أجلى و أعظم صورها، و عليه فإن عبادة الكافر ليس لها توصيف شرعي لا بمدح و لا بذم حتى نعلم من المعبود بها، فإن كان هو الله وحده و على شرعه و بشروطه فهي عبادة صحيحة، و على ذلك آيات كثيرة خاصة بالدعاء من الكافرين و المشركين جاءت على أسلوب الإقرار و القبول و الأمر بدوامها على كل حال، و كل هذا يؤكد بما لا مجال للشك فيه أنها وقعت منهم حسنة و صحيحة، و لا داع لأن ننبه في كل موضع على أن صحة عبادتهم المقيدة بشروطها لا يلزم منها تسميتهم مسلمين و لا أن ينفى عنهم اسم المشركين، و هذا بدوره يؤدي إلى حرمة الجنة على المشركين و بأن مأواهم هو النار.

و نستنبط من قوله تعالى (من دونه) أن الكافرين في عموم دعائهم يدعون الله و يدعون غيره، و قد ذكر الله عنهم في مواطن كثيرة أنهم كانوا يدعونه وحده مخلصين و منيبين إليه، و هنا ذكرهم بما يدعونه من دونه أن هذا الدعاء ضلال و لا يأتي بنفع لصاحبه لأن الذين يدعونهم لا يستجيبون لهم بشيء، فالذي لا يستجيب لا يستحق أن يدعى من حيث العبادة و الألوهية و لذلك فالله له دعوة الحق و ما هو دونه هو باطل و دعائه من حيث القدرة على النفع و الضر ضلال، لأنه لن ينفعه فيما طلبه كاستحالة النفع في حالة طلب الماء لمن أراد أن يبلغ الماء فاهه و لن يبلغه لأنه لم يأتي لتحصيل مطلوبه من باب الأسباب الصحيحة.

ففي قوله (من دونه) مشعرة بتعلق دعائهم بالله و بغيره، بمعنى أن الله تعالى من الذين يدعونه و لذلك فقد استوجب البيان القرآني أن يدل على دعائهم لله و لغيره ثم يبين ضلال دعاء غيره لأنه ليس حقا لمن دونه و الحق كله له وحده، لأنه هو الله و الإله الحق الذي يستجيب لمن دعاه و يقدر على نفعه و ضره، و لأن دعائهم يعم تعلقه بالله و بغيره فقد استوجب التفصيل للمدعوين إلى جهتين: الله الذي له دعوة الحق، و ما هو دونه فيعم كل مخلوق و دعوتهم هي الضلال.

و يكون خلاصة الأمر أن لله على عباده و خلقه الدعاء الخالص و بالسياق يدخل المشركين و الكفار في عموم الداخلين تحت هذا الاستحقاق و الواجب بكونه هو الله و الإنسان من خلقه و عبيده، و يكون الدعوة الحق هي الدعاء لمن يقدر على تحقيق المطلوب، و هذه القدرة هي لله وحده، و لذلك فمن دعا الله بهذا العقد و التصور فدعائه دعاء حق، فمن باب الاستحقاق فله دعوة الحق، و من باب الحقيقة فله دعوة الحق، و لذلك من دعا بهذا العقد و التصور الذي لله فكان لغيره، فهو لله لا محالة لأنه لا يوجد من يجيب غيره، فلا تقع الدعوة منه إلا ضلالا، لأنها ستضل فلن تجد من يناط به حقا و صدقا إلا الله و الداعي لم يقصد بها الله [1]، فالدعوة تذهب إلى الله من جهة قضائه و قدره و ما كتبه للداعي فإن توافق المطلوب مع ما كتبه و قدره الله أو لم يتوفق فهو لله في الحالين، فيضل الكافر بدعائه غير الله في الحالين أيضا، لأنه في حال التوافق بين ما دعا به لمن دعاه من غير الله فيظن أنه من استجاب له، و إن لم يتوفق مراده الذي دعا به

---

[1] و أشار لهذا المعنى (كيفية إضلال دعاؤهم) القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، ج ٩ ص ٣٠١. و الطيبي في فتوح الغيب، ج ٨ ص ٤٨٦ – ٤٨٧. و أبو حيان في البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٦٨.

مع ما قدره الله له فيظن أنه لم يستجب له لتقصير في عبادته له، فيكون كل دعاء الكافرين في ضلال من هذه الرؤية.

أما دعوة الحق فلن تقع إلا في حال التوحيد و الإخلاص، و هذا الحال قد ثبت وقوعه من المشركين و الكفار في بعض أحوالهم، و في هذه الأحوال لا يكونوا كفارا مشركين على أقل الأحوال بعملهم الذي تحقق من خلاله الإخلاص و التوحيد، و بتحقيق الأمر نجد أن اسم المشرك و الكافر لا يكون إلا بالدين و ليس بالعمل المستقل، و الدين موضوع لديمومة القصد و استقرار التصور بالنسبة للإله و للعبادة، فمن كان قصده و عقد قلبه متجه نحو شريك لله فيشركه مع الله في الألوهية و العبادة فهذا هو المشرك و الكافر و إن تخلله أعمال إخلاص و توحيد لله فلا تبطل اسم المشرك و الكافر عنه، و يقبل منه ما أخلص فيه لله وحده و يلزمه الله بديمومة الإخلاص و التوحيد.

- مقاتل: (له دعوة الحق يعني كلمة الإخلاص والذين يدعون من دونه يعني والذين يعبدون من دون الله من الآلهة وهي الأصنام لا يستجيبون لهم بشيء... فكذلك لا تجيب الأصنام،.... فادعوا يعني فادعوا الأصنام وما دعاء الكافرين يعني وما عبادة الكافرين إلا في ضلال يعني خسران وباطل) [1]

فنلاحظ هنا أن مقاتل في تفسيره يجعل مواضع تعلق و استحقاق الضلال و موطن ضرب المثال هو من يدعون من دون الله من الآلهة و الأصنام، و أن الدعاء يكون لهم بمعنى العبادة لهم، ثم جعل استحقاق الخسران و البطلان لكونهم يعبدون غير الله، فتصبح (عبادة الكافرين) التي هي تفسيرا (دعاء الكافرين) لا تدل على نوعية العبادة من حيث الصحة و البطلان إلا أن تقيد إما بالسياق أو بإضافة قيد مثل (من دونه) أو ضمير يعود على الشركاء المعبودين من دون الله كما في سائر آيات الذكر.

و المتفق عليه بين المفسرين في تفسير هذه الآية أن المدعوين هم الأصنام و الآلهة، و أن هذا الدعاء هو عبادتهم من دون الله، و أن دعوة الحق هي لا إله إلا الله؛ التوحيد؛ الإخلاص، و على ذلك فالآية فيها تقابل ما بين التوحيد و الشرك من جهة العبادة، ثم يكون الدعاء هو العبادة أو الدعاء ممثل للعبادة و على كلا الحالين فالدعاء عبادة، و الشاهد يكون أن الله أخذ عليهم أنهم يدعون غيره لا أنهم يدعون، لأنهم مؤهلين للدعاء الحق كما أنهم مؤهلين للدعاء الباطل، لأنه لو لم يكن لهم اختيارية اعتبارية (تكليف و مجازاة) لما أخذ الله عليهم فيما يدعون بشتى الطرق: الوعيد، الوعد، الإقناع، التذكير، الاستمالة، الحجاج، التهديد و ما إلى ذلك.

[1] تفسير مقاتل، ج ٢ ص ٣٧٢.

و لهذا الاتفاق فلن نكثر من نقول ما فسروا به الآية إلا النكات اللصيقة بموضوعنا.

- الهواري: (قال: وَمَا دُعَاءُ الكَافِرِينَ أي: آلهَتَهُم إلاَّ فِي ضَلاَلٍ) [١]

فقيد دعاء الكافرين بالآلهة أو جعل نفس دعائهم هو آلهتهم التي في ضلال، فهو أبلغ على مقصوده و أوكد لأنه لو كانت آلهتهم ضلال فمن باب الأولى أن دعائهم يكون في ضلال، و الشاهد أنه لم يحكم على مطلق دعاء الكافرين بأنه ضلال بل قيده بحيثية آلهتهم.

- الطبري: (وقوله: (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) يقول: وما دعاء من كفر بالله ما يدعو من الأوثان والآلهة (إلا في ضلال)، يقول: إلا في غير استقامة ولا هدًى، لأنه يشرك بالله.)[٢]

و كذلك الطبري قد قيد و خصص مطلق دعاء الكافرين بما يكون شركا بالله أي دعاء الأوثان و الآلهة إزاء صفة الضلال، ليترك المجال لدعوة الحق التي تقع منهم في بعض أحوالهم.

* الزجاج: (جاء في التفسير: دَعوة الحق شهادة أن لا إله إلّا اللهُّ، [٣]وجائز – واللهُّ أعلم – أن تكون دَعْوة الحقِّ أنه مِنْ دَعَا اللهَّ مُوَحِّداً استجيب له دَعَاؤه.) [٤]

---

[١] تفسير الهواري، ج ٢ ص ١٦٨. و به قال ابن أبي زمنين في تفسيره: فقال: (وما دعاء الكافرين آلهتهم إلا في ضلال) ج ٢ ص ٣٥٠. و الثعلبي في تفسيره: (وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ أصنامهم إِلَّا فِي ضَلَالٍ) ج ١٥ ص ٢٦١. و الطوسي في التبيان، ج ٦ ص ٢٢٧ – ٢٢٨. تفسير البغوي، ج ٣ ص ١٣. و الخازن في لباب التأويل، ج ٣ ص ١١. و ابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب، ج ١١ ص ٢٨٠. تفسير الجلالين، ص ٣٢٤. فتح الرحمن في تفسير القرآن، ج ٣ ص ٤٨٥. البحر المديد، ج ٣ ص ١٥. التفسير المظهري، ج ٥ ص ٢٢٧. فتح القدير، ج ٣ ص ٨٨. فتح البيان في مقاصد القرآن، ج ٧ ص ٣٥. محاسن التأويل، ج ٦ ص ٢٧٢. تيسير الكريم الرحمن، ص ٤١٥. زهرة التفاسير، ج ٧ ص ٣٩١٧.

[٢] جامع البيان، ج ١٦ ص ٤٠٣. تفسير القرآن العظيم للطبراني. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٩ ص ٣٠١.

[٣] و هو وقول النيسابوري في إيجاز البيان عن معاني القرآن، ج ١ ص ٤٥٤.

[٤] معاني القرآن، ج ٣ ص ١٤٣. و نقله عنه الواحدي في البسيط، ج ١٢ ص ٣٢٢.

و هذا من استشعار الزجاج للقلق البلاغي بجمع هذه الآية مع غيرها من الآيات التي فيها عموم استجابة الله لمن دعاه، و كثرة الآيات التي ذكرت استجابة دعاء المشركين و الكافرين حال كونهم موحدين الله بدعائهم إياه دون غيره، و هذا ما دعاه أن يقول بتعميم الاستجابة للداعي حال كونه موحدا لله بدعائه، و بهذا فهي عامة و صالحة لأن يلتحق بها في دخول معناها و مقتضاها كل من المشركين و الكافرين و المسلمين، أي بمعنى آخر فإن متعلقها هو النفس البشرية و هي أعم من كونها مسلمة أو مشركة أو كافرة أو كتابية.

و من فوائد ما قاله الزجاج أنه استجاب للسياق و لسوق الآية فهي خاصة بالدعاء و بالمدعوين و بالاستجابة، فوجب أن يفسر دعوة الحق بما ينسبك و يحتبك مع هذا السوق و السياق فلذلك جوز أن يكون تفسيره بدعاء الله موحدا، و لا يبعد عن كون دعوة الحق هي لا إله إلا الله أو التوحيد، لأن الدعاء هو أمثل من يصور حقيقة توحيد الإلهية و العبودية.

* الماتريدي: (يحتمل وجهين: يحتمل أي: له عبادة الحق،.... والثاني: له دعوة الحق؛ أي: له إجابة دعوة الحق ليس يملك من دونه إجابة من دعا بالحق [1]. فعلى التأويل الأول الدعوة: العبادة، وعلى الثاني الدعوة: الإجابة، أي: له إجابة دعوة من دعا بالحق واللهَّ أعلم) [2]

---

[1] انظر تفسير الطبرسي أيضا، جعلها الإجابة. و أيضا البيضاوي في أنوار التنزيل، ج ٣ ص ١٨٤. و أيضا الطيبي في فتوح الغيب، ج ٨ ص ٤٨٦ – ٤٨٧.

[2] تأويلات أهل السنة، ج ٦ ص ٣٢١.

و انظر بنحوه للسمرقندي في بحر العلوم، ج ٢ ص ٢٢١.

و لأجل مدى التشابك و اللزوم ما بين العبادة و ما بين الاستجابة فقد جوزهما الماتريدي تفسيرا لدعوة الحق، لأن الإجابة معلقة بالإله الحق، و لأنه لا إله حق إلا الله فإن الإجابة منوطة به وحده، و من هنا ترادفا معنيي العبادة و الإجابة بمنظور الألوهية، و الشاهد أن طلب الإجابة من الداعي و هو متيقن من قدرة المدعو على ذلك لا على سبيل التجريب و الاختبار و يكون المدعو هو الله فهذه هي دعوة الحق، و على ذلك فالكافر و المشرك إذا دعوا الله وحده فقد وحدوه و عبدوه بدعائهم إياه، فيكون توحيدهم و عبادتهم له مقصورة على هذا العمل دون ما يشركوا به في غيره من أعمال، و هو محل الشاهد على ثبوت قاعدة استقلالية الأعمال في معايير قبولها أو ردها بمعزل عن اسم الفاعل المشتق من عمل سابق أو لاحق.

- الثعلبي: (وقال جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس: وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ ربهم إِلَّا فِي ضَلَالٍ؛ لأنّ أصواتهم محجوبة عن الله) [1]

- الماوردي: (له دعوة الحق فيه ثلاثة تأويلات: أحدها: أن دعوة الحق لا إله إلا الله، قاله ابن عباس [2]. الثاني: أنه الله تعالى هو الحق، فدعاؤه دعوة الحق. الثالث: أن الإخلاص في الدعاء هي دعوة الحق، قاله بعض المتأخرين. ويحتمل قولاً رابعاً: أن دعوة الحق دعاؤه عند الخوف لأنه لا يدعى فيه إلا إياه، كما قال تعالى ضلّ من تدعون إلا إياه [الإسراء: ٦٧] هو أشبه بسياق

---

[1] الكشف و البيان، ج ١٥ ص ٢٦١. ضعيف جدا. محقق التفسير. و انظر ما رد به الواحدي مستقويا بالسياق و بتضعيفه جويبر أيضا في البسيط له، ج ١٢ ص ٣٢٥.

[2] يعقب ابن عطية على قول ابن عباس قائلا: (وما كان من الشريعة في معناها.) المحرر الوجيز، ج ٣ ص ٣٠٥. و كذلك أبو حيان في البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٦٦.

الآية لأنه قال: والذين يدعون مِن دونه يعني الأصنام والأوثان. لا يستجيبون لهم بشيء أي لا يجيبون لهم دعاءً ولا يسمعون لهم نداء.) [(١)]

و الماوردي قد راعى السياق الخاص و العام، فالخاص فهو الآية نفسها، و العام و هو القرآن، فلذلك استحضر آية أخرى ليستشهد بها على ما قرره من السياق الخاص، و الشاهد من كلامه أنه أدخل إن لم يكن أوحد نوعية الداعين في الآية بأنهم هم المشركون خاصة في حال الخوف الذي يقتضي الإخلاص و الإنابة لله وحده، و هو بهذا قيد مطلق دعاء الكافرين الذي وصفه الله بأنه ضلال بحالة دعوة غيره فقط، أما دعوة الله وحده فهي من دعوة الحق.

- الواحدي: (ومعنى الدعوات: دعوات الداعين إياه، يلتمسون الإجابة وهم محقون في ذلك لأنهم سألوا من لا يخيب سائله ويقدر على الإجابة، وإنالة المطلوب، وهذا هو الوجه؛ وهو الأليق بما بعده من سياق الآية؛ لأنه ذكر أن الأصنام لا يستجيبون للداعين) [(٢)]

و قال الواحدي أيضا:

(وقوله تعالى: وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ قال ابن عباس في رواية عطاء: يريد عبادة الكافرين الأصنام في ضلال، وروى جويبر: وما دعاء الكافرين ربهم إلا في ضلال؛

---

(١) النكت و العيون، ج ٣ ص ١٠٣. و نقل كلامه القرطبي في تفسيره، فقال: (قال الماوردي: وهو أشبه بسياق الآية، لأنه قال: (والذين يدعون من دونه) يعني الأصنام والأوثان.) ج ٩ ص ٣٠٠. و نقله أيضا ابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب، ج ١١ ص ٢٧٩. و انتصر للسياق أيضا الواحدي في البسيط، ج ١٢ ص ٣٢٢. و أشار إليه البيضاوي أنوار التنزيل، ج ٣ ص ١٨٤. و نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٦٦.

(٢) البسيط، ج ١٢ ص ٣٢١ – ٣٢٢. و بمعناه لابن عطية في المحرر الوجيز، ج ٣ ص ٣٠٥. و انظره للبيضاوي في أنوار التنزيل، ج ٣ ص ١٨٤. و للطيبي في فتوح الغيب، ج ٨ ص ٤٨٦ – ٤٨٧.

لأن أصواتهم محجوبة عن الله، وهذا التفسير لا يليق بما سبق من الآية؛ **لأنه ذكر في الآية دعاء الكافرين الأصنام، وهو قوله: وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ،**والذم **لاحق بذلك الدعاء، وهو دعاهم** إياها، ولم يذكر دعاهم الله تعالى، وجويبر ضعيف، والصحيح **ما ذكرنا في رواية عطاء، ولعل ما رواه جويبر، رواه في نظير هذه الآية في سورة المؤمن، وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ [غافر: ٥٠]، وذلك صحيح المعنى في تلك السورة.)**[١]

– ابن القيم: **(فإن قيل: كيف قال تعالى: وما دعاء الكافرين إلا في ضلال [الرعد: ١٤] أي في ضياع وبطلان، والكفار يدعون الله تعالى في وقت الشدائد والأهوال ومشارفتهم الغرق في البحر** فيستجيب لهم؟

قلنا: المراد: وما عبادة الكافرين الأصنام **إلا في ضلال، ويعضده قوله تعالى: والذين يدعون من دونه أي يعبدون.)** [٢]

– البسيلي: **(وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ: أُخِذَ منه عدمُ حضورِ أهلِ الذمة في الاستسقاء.** ورُد بأنَّ المراد في الآية دعاؤُهم الأصنامَ.) [٣]

– الشهاب الخفاجي: **(قوله:(في ضياع وخسار وباطل) قيل إمّا** ضياع دعائهم لآلهتهم فظاهر **لكنه فهم مما سبق، وأمّا ضياع دعائهم لله لكفرهم وبعدهم عن حيز الإجابة** فيرد عليه **أنّ** **المصرح به في كتب الفتاوى أنّ دعاء الكافر قد يستجاب إلا أن يحمل على الأوّل ويجعل مكرّراً**

[١] البسيط، ج ١٢ ص ٣٢٥.

[٢] مصباح التفاسير القرآنية الجامع لتفسير ابن قيم الجوزية (٨/ ٦٧، بترقيم الشاملة آليا).

[٣] نكت و تنبيهات في تفسير القرآن المجيد، ج ٢ ص ٢٧٤.

للتأكيد، أو على الثاني ويقيد بما يتعلق بالآخرة، ولك أن تجعله مطلقاً شاملا لهما ولا يعتذر بما أجيب منه.) (١)

- إسماعيل حقي: (وَما دُعاءُ الْكافِرِينَ يعنى لأصنامهم إِلَّا فِي ضَلالٍ في ضياع وخسار وباطل لان الآلهة لا تقدر على اجابتهم واما دعاؤهم له تعالى فالمذهب جواز استجابته كما في كتب الكلام والفتاوى وقد أجاب الله دعاء إبليس وغيره) (٢)

- القونوي: (قوله: (في ضياع وخسار وباطل) أي دعاؤهم لآلهتهم في ضياع حيث لا يقدرون الاستجابة لدعائهم فيكون قوله: (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) تذييلا لما قبله تأكيدا لمنطوقه هذا هو الظاهر المتبادر وإن أريد دعاؤهم لله تعالى فقط. أو له تعالى ولآلهتهم فهو مقيد بما ينفع في الآخرة؛ إذ المصرح في كتب الفتاوى أن دعاء الكافر قد يستجاب أي في مطالب الدنيا.) (٣)

- الصاوي المالكي: (قوله: (ضياع) إنما كان دعاؤهم ضائعاً، لأنه طلب ممن لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، وأما دعاؤهم لله فليس بضائع، بل يستجيب لهم إن شاء، فإن كان بأمور الدنيا فظاهر، وإن كان بالجنة فيهديهم للإيمان، هذا هو الذي يجب المصير إليه؛ ويؤيده قوله تعالى: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ [الأنفال: ٣٣]، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ [الأنفال: ٣٣] فإنها في مشركي مكة، وجملة وَمَا دُعَآءُ الْكَافِرِينَ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ نتيجة ما

---

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، عناية القاضي و كفاية الراضي، ج ٥ ص ٢٢٩.

(٢) روح البيان، ج ٤ ص ٣٥٥.

(٣) حاشيتا القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ١٠ ص ٤٧٩.

قبلها.)[1]

- الألوسي: (وما دعاء الكفرين الا في ضلال أي في ضياع وخسار وباطل والمراد بهذا الدعاء إن كان دعاء آلهتهم فظاهر أنه كذلك لكنه فهم من السابق وحينئذ يكون مكرر للتأكيد، وإن كان دعاءهم الله تعالى فقد استشكلوا ذلك بأن دعاء الكافر قد يستجاب وهو المصرح به في الفتاوى واستجابة دعاء إبليس وهو رأس الكفار / نص في ذلك، وأجيب بأن المراد دعاهم الله تعالى بما يتعلق بالآخرة وعلى هذا يحمل ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من أن أصوات الكفار محجوبة عن الله تعالى فلا يسمع دعاؤهم)[2]

- الطاهر ابن عاشور: (وجملة وما دعاء الكافرين إلا في ضلال عطف على جملة والذين يدعون من دونه لاستيعاب حال المدعو وحال الداعي. فبينت الجملة السابقة حال عجز المدعو عن الإجابة وأعقبت بالتمثيل المشتمل على كناية وتمليح. واشتمل ذلك أيضا بالكناية على خيبة الداعي./

وبينت هذه الجملة الثانية حال خيبة الداعي بالتصريح عقب تبيينه بالكناية. فباختلاف الغرض والأسلوب حسن العطف، وبالمثال حصل توكيد الجملة الأولى وتقريرها وكانت الثانية كالفذلكة لتفصيل الجملة الأولى.) [3]

---

[1] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ص ٩٢٨.

[2] روح المعاني، ج ١٣ ص ١٢٥ – ١٢٦.

[3] التحرير و التنوير، ج ١٣ ص ١١٠.

الآية رقم ١٤

﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴿٦٢﴾﴾ [النمل: ٦٢]

و الاضطرار هنا ليست صفة قصر لإجابة الدعاء، و لكنها صفة تظهر مدى أهمية إجابة الدعاء في مثل هذه الظروف، لأن عدم إجابة و إسعاف المضطر بكشف السوء عنه أدل بكثير على عدم قدرة المجيب و الكاشف لأنه تخلف عن موضع كاشف لحقيقته بعدم علمه و بقدرته، و أيضا لأن من لا يجيب و يكشف السوء عن المضطر فلن يكشف و يجيب عن ما هو دونه أولى، و الإجابة هنا كما حققناها من قبل ليست بمعنى تحقيق المطلوب و متابعة توقعات الداعي فيما دعا به، و لكنه صفة تظهر مدى عناية الله بخلقه و استحقاقه العبودية الخالصة له لكونه قطعا يجيب و يستجيب للداعي بمقتضى صفاته و أفعاله الإلهية و الربانية و الملكية، و لذلك فقد ذكر هنا (ويكشف السوء) لكي تتضح الرؤية بمغايرة الإجابة عن الكشف، و بأن الكشف مترتب لا محالة على الإجابة، و إلا فكيف يكشف السوء إلا من هو عالم خبير قدير بمواطن السوء و مواضع كشفها، و بمعنى آخر فهو يجيب بالكشف أو بغيره، لأن الكشف أحد صور الإجابة و الاستجابة.

و الآية مسوقة لإفراد المجيب و الكاشف بكونه هو الله وحده، و ليست مسوقة لحتمية الإجابة بالكشف لكل داع، فليتنبه لذلك.

و الذي يُلجئ المفسر لحل إشكال حتمية و قطعية الإجابة المفهوم من الآيات و بين الواقع و المشاهد من أحوال الدعاة هو الربط بين الإجابة و بين متابعة المدعو على ما دعا به الله في

الواقع، و هذا ما استدعى من بعضهم افتراض وجود المصلحة فيما دعا به الداعي[١]، أو بتوفر شروط الاستجابة[٢]، أو بموافقة القضاء أو غير ذلك[٣]، و حل موضع الإشكال بل دفعه من أساسه بعدم وجود داع لوروده أصلا قد يكون أن الآية نفسها لا تعطي وعدا بحتمية تحقيق المدعو به، و لا تعطي إلا واحدية المجيب فقط و قصره على الله كما في آية ٦٢ النمل [٤]، و في بعض الآيات يغاير الله بين الإجابة أو الاستجابة [٥]و بين تحقيق المدعو به ككشف السوء و الضر أو الإنجاء من الغرق أو غير ذلك، و في بعضها قد صرح الله بعد المغايرة ما بين الإجابة و تحقيق المدعو به؛ فعلق تحقيق كشف السوء بمشيئته و هي من الغيب، و منهم من تخلص من هذا الربط المتبادر للذهن بأصول الفقه كالبيضاوي[٦] فقال أن الألف و اللام للجنس و ليس

---

[١] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٣٧٧).

[٢] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٣١٤).

[٣] البحر المحيط في التفسير (٨/ ٢٥٨)، حيث قال: (وإجابته إياه مقرونة بمشيئته تعالى، فليس كل مضطر دعا يجيبه الله في كشف ما به). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٠/ ٦) قال: (وجوز حمله على الاستغراق لكن الإجابة مقيدة بالمشيئة)، و قال: (الأولى الحمل على الجنس والتقييد بالمشيئة) (٢٠/ ٧). تفسير أطفيش - إباضي (٧/ ٣٢٢، بترقيم الشاملة آليا) قال: (بأن يجاب بنفس ما دعاه قريباً أو بعيداً أو بمثله أو خير منه، أو دفع ضر آخر، أو بثواب له بعد الموت، أو عنده.).

[٤] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٢٦٧)، حيث قال: (الْمُضْطَرَّ لا يجيبه متى أجيب إلا الله عز وجل). و بمعناه في تفسير ابن كثير ط العلمية (٦/ ١٨٣) فقال: (أي من هو الذي لا يلجأ المضطر إلا إليه، والذي لا يكشف ضر المضرورين سواه.). و بنحوه التحرير والتنوير (٢٠/ ١٤).

[٥] انظر كلام القونوي في حاشيتا القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ١٤ ص ٤٢٥.

[٦] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ١٦٥)، حيث قال: (واللام فيه للجنس لا للاستغراق فلا يلزم منه إجابة كل مضطر). و مثله تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٣١٤). و انظر شرحه في حاشيتا القونوي و ابن التمجيد على البيضاوي، ج ١٤ ص ٤٢٥. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا

للاستغراق فلا يلزم منه إجابة كل مضطر، و كالرازي [1] عندما قال أن الاسم المفرد المعرف بالألف و اللام لا يفيد العموم بل يفيد الماهية فقط، و أن تحقيق هذا المعنى يكفيه تحقق معناه في فرد واحد، و أيضا جعله كشف السوء هو تفسير للإجابة بملحوظية أولية الإجابة على سبيل القطع كما وعد الله بإجابة الداعي إذا دعاه، ثم ترجمة هذه الإجابة بتحقيق المطلوب أو عدم تحقيقه و هو الجزء المعلق بالمشيئة، و كل الأدلة تؤكد على وحدانية الله في الإجابة و في تحقيق المطلوب. و المضطر قد يكون مشركا أو مسلما لأنهم على قدم واحدة من باب الربوبية و كشف السوء إذا أخلصوا الدعاء لله، و سياق الآية مشعر أن الخطاب مع المشركين بقرينة سؤال أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ و بقرينة قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ [2]. و سنتجاوز الظاهر جدا من تفاسير العلماء و نقف فقط على ما فيه نكات و استنباطات تخص الدراسة و البحث.

- السمعاني: (أمن يجيب المضطر إذا دعاه إنما ذكر المضطر، وإن كان يجيب دعاء المضطر وغير المضطر؛ لأن رغبة المضطر أقوى، ودعاؤه أخضع.) [3]

* القرطبي: (ضمن الله تعالى إجابة المضطر إذا دعاه، وأخبر بذلك عن نفسه، والسبب في ذلك

الحكيم الخبير (٣/ ٦٩). تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ٢٩٥). التفسير المظهري (٧/ ١٢٧). فتح القدير للشوكاني (٤/ ١٦٩). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٠/ ٦). تفسير أطفيش - إباضي (٧/ ٣٢٢، بترقيم الشاملة آليا). التحرير والتنوير (٢٠/ ١٤).

[1] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٤/ ٥٦٥)، حيث قال: (المفرد المعرف لا يفيد العموم وإنما يفيد الماهية فقط، والحكم المثبت للماهية يكفي في صدقه ثبوته في فرد واحد من أفراد الماهية).

[2] أنظره في روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٠/ ٦) حيث نقل عن الطيبي: (وقال العلامة الطيبي: التعريف للعهد لأن سياق الكلام في المشركين).

[3] تفسير السمعاني (٤/ ١٠٨). تفسير الجلالين (ص: ٥٠٢) جلال الدين المحلي.

أن الضرورة إليه باللجاء ينشأ عن الإخلاص، وقطع القلب عما سواه، وللإخلاص عنده سبحانه موقع وذمة، وجد من مؤمن أو كافر، طائع أو فاجر، كما قال تعالى:حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين وقوله:فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون فأجابهم عند ضرورتهم ووقوع إخلاصهم، مع علمه أنهم يعودون إلى شركهم وكفرهم. وقال تعالى: فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فيجيب المضطر لموضع اضطراره وإخلاصه.) [1]

- البقاعي: (أمن يجيب المضطر أي جنس الملجأ إلى ما لا قبل له به، الصادق على القليل والكثير إذا أراد إجابته كما تشاهدون، وعبر فيه وفيما بعده بالمضارع لأنه مما يتجدد،... إذا دعاه أي حين ينسيكم الضر شركاءكم، ويلجئكم إلى من خلقكم ويذهل المعطل عن مذهبه ويغفله عن سوء أدبه عظيمُ إقباله على قضاء أربه.

ولما كانت الإجابة ذات شقين، جلب السرور، ودفع الشرور، وكان النظر إلى الثاني أشد، خصه بادئاً به فقال: ويكشف السوء) [2]

- الإيجي: (أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ الكفرة يعترفون بذلك لا يلجئون في حال الاضطرار

[1] تفسير القرطبي (١٣/ ٢٢٣). فتح القدير للشوكاني (٤/ ١٦٩).

[2] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٤/ ١٩١).

إلا إليه) [1]

- الصاوي: (إِذَا دَعَاهُ أشار بذلك إلى أن إجابة المضطر متوقفة على دعائه، فلا ينبغي لمن كان مضطراً ترك الدعاء، بل يدعو، والله يجيبه على حسب ما أراد سبحانه وتعالى، لأن الله أرأف على العبد من نفسه، فالعاقل إذا دعا الله يسلم في الإجابة لمراد الله.)[2]

* الشوكاني: (أمن يجيب المضطر إذا دعاه هذا الاستدلال منه سبحانه، بحاجة الإنسان إليه على العموم،.... واللام في المضطر للجنس لا للاستغراق، فقد لا يجاب دعاء بعض المضطرين، لمانع يمنع من ذلك، بسبب يحدثه العبد، يحول بينه وبين إجابة دعائه، وإلا فقد ضمن الله سبحانه إجابة دعاء المضطر إذا دعاه، وأخبر بذلك عن نفسه، والوجه في إجابة المضطر أن ذلك الاضطرار الحاصل له يتسبب عنه الإخلاص، وقطع النظر عما سوى الله، وقد أخبر الله سبحانه بأنه يجيب دعاء المخلصين له الدين، وإن كانوا كافرين فقال: حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين وقال: فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون فأجابهم عند ضرورتهم، وإخلاصهم مع علمه بأنهم سيعودون إلى شركهم)[3]

---

[1] تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٢٢٥). و قال الطيبي: (سياق الكلام في المشركين) روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٠/ ٦). تفسير أطفيش - إباضي (٧/ ٣٢٢، بترقيم الشاملة آليا) ذكره فأقره: (وقيل لعهد المشركين في دعائهم عند خوف الغرق وغيره...، وذكروا الله وحده،... أخلصوا، ولا ضعف في هذا القول).

[2] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٣٨٧، بترقيم الشاملة آليا).

[3] فتح القدير للشوكاني (٤/ ١٦٩). و نفسه في فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/ ٦١).

الآية رقم ١٥

﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٥-٦٣]
(١)

الآية في جانب منها تتحدث عن الكفار و ما يهمنا هنا بعض الكلمات الدالة على هذه الحيثية التي تدل على جزاء (مال – بنون – خيرات) و على أعمال، و على العلاقة بينهما ما كنهها؟، فنحاول متلمسين بيان موقف و نوعية أعمال الكفار من هذه الجزاءات على قدر الطاقة، لكي نستطيع القول على هذه الأعمال حسنة أم سيئة؟.

نلاحظ في قوله (نُسارع) أو في القراءة الأخرى (يُسارع) أن الضمير يعود على الله سبحانه و

---

(١) في الآية دلالة على أن عدم الشرك من الأعمال الصالحة التي وردت في سياق التعديد من أعمال المؤمنين مقابل أعمال الكافرين و المشركين، و أنه لم يذكر أولا و لم يذكر في موضع صحة الترتيب لما بعده من الأعمال الصالحة عليه أو لا، بل أول ما ذكر هو الخشية من ربهم التي جعلتهم مشفقين، ثم ذكر الإيمان بآيات ربهم، ثم ذكر عدم شركهم بربهم، ثم عطف على ما سبق بالزكاة و الصدقات.

و يقول المظهري: (كرر الموصول ولم يعطف الصلات بعضها على بعض للدلالة على ان كل واحد من الصفات المذكورة مستقل لثبوت الخير) التفسير المظهري (٦/ ٣٨٨). و الطاهر ابن عاشور: (وتكرير أسماء الموصولات للاهتمام بكل صلة من صلاتها فلا تذكر تبعا بالعطف.) (١٨/ ٧٦).

تعالى، و هذا معناه أن الله هو الذي يسارع لهم في الخيرات ثم ينتفي هذا التسارع في الخيرات بقوله (أيحسبون) أي أن المال و البنون خيرا و لكن ليس سببا للخير لهم بل لا يشعرون بما يلاقونه في الآخرة لأنهم سيسألون عن هذه النعم.

أو يكون المنفي هو وصف المال و البنون بالخيرات أصلا، و يكون وصف الخيرات هو ما يعمله المؤمنون من أعمال و هي التي ذكرت و عددها الله في الآيات و لذلك جاء الضمير الدال على الفاعلية لهم في قوله (يسارعون) و هذا يؤكد على أن المال و البنون ليسوا خيرات لأنها أضيفت إلى الله بالنسبة لهم على معنى أنها من قسمة المعايش و الأرزاق و اللطف بعباده فلا يوجد بها أي دلالة على فعل الخير بهم أو لهم.

و دلالة نفي الشعور عنهم متعلق بحسبانهم أن المال و البنون من الخيرات مع نوع تقرير لهذا الحسبان، فالفائدة من استعمال الشعور لكي يُبقي على معنى حسبانهم و حسبان غيرهم بأن المال و البنون من الخيرات، و لكن الفارق بين المؤمنين و الكافرين أن المؤمنين يعلمون أنه من خيرات الدنيا فلا يطلب لذاته و لا هو علامة على رضا الله لمن يرزقه، و الكافرون يرونهم من الخيرات، فالقدر المشترك بين نظرتي المؤمنين و الكافرين بالنسبة للمال و البنون في الدنيا فقط، و هذا ما يبرر استعمال (يشعرون) خاصة في سياق الوصف بالحسبان، أي لا يشعرون بأن ما يرونه خيرا؛ ليس بخير بحيثية الآخرة الآتية لا محالة.

فيكون الغرض دفع حسبان و توهم الكفار بأنه ليس مجرد مشاركة المؤمنين في الدنيا بالمال و البنون أنهم متماثلين في التسارع في الخيرات بل لا يشعرون أنها لن تنفعهم في الآخرة، بل أعمال الكفار الحسنة في الدنيا هي دون أعمال المؤمنين لأن المؤمنين يسارعون في الخيرات و هم لها

سابقون، و مقرونة بإيمان الرجعة إلى الله و آياته و بعدم الشرك و بالخشية و الوجل، و لأن الله لا يظلم أحد فإن أعمالهم التي هي دون أعمال المؤمنين مكتوبة و محفوظة لهم، و أن ما يرونه من مال و بنين و إن كان خيرا و لكن ليس مسارعة لهم في الخيرات لأنهم ليس لهم خيرات آخروية نسارع لهم منها في الدنيا.

و قد يقال أن موضع تعلق النفي أو الإنكار هو قاصر فقط على المسارعة التي بمعنى أن الثواب يعجل في الدنيا و هو في الآخرة أيضا و هذا في حق المؤمنين، أما الكفار فنفي المسارعة في حقهم لا يلزم منه نفي أصل الثواب و هو الذي يعجل لهم في الدنيا دون الآخرة، فيكون المال و البنين خيرا لكل الناس ثم يفترقون في حال الآخرة، فالمؤمنون لهم خيرا في الآخرة أيضا بموجب إيمانهم، أما الكفار فيحرمون من الخير في الآخرة لاستفائهم إياه في الدنيا، و هذا التأويل يلقي مع التأويل النبوي تماما في أن حسنات الكفار يجازون عليها في الدنيا و يذهبون للآخرة بدون أي حسنة يجازوا عليها في الآخرة، و على ذلك يكون المال و البنون في حق الكفار له غرضين: الأول جزء منه جزاء على أعمالهم الحسنة، و جزء منه و هو الباقي بعد استيفاء الجزاء و الثواب فيكون في حقهم سببا لزيادة الآثام لأنهم بطبيعة الحال لا يؤدون شكر الله عليها بما أمر به من توحيده و الإيمان به و بالآخرة و بكتبه و برسله، و بهذا تلتئم جل التأويلات و التي منها تقريرات هي موضع الدراسة مثل: إثبات الحسنات للكافر، إثبات الجزاء و الثواب عليها، أنه يستفي ثوابه في الدنيا.

و فائدة تقديم (لها) على (عاملون) يفيد حرصهم على هذه الأعمال و أنها متوافقة مع عقيدتهم في الحياة الدنيا، فالغرض من هذا التقديم هو قصر هذه النوعية من الأعمال عليهم

لاختصاصهم بإرادة الحياة الدنيا و ثوابها و حرثها، و يفيد أيضا أن إيمانهم بالدنيا دون الآخرة هو العلة في اقتصار مثل هذه النوعية من الأعمال عليهم، و بهذا فالدونية المنصوص عليها في (دون) يأتي معناها من تخالف الإرادة بهذه الأعمال فمنهم من يريد الحياة الدنيا و منهم من يريد الآخرة.

و رأي أغلب المفسرين أن الأعمال هنا ترجع للكفار و هي السيئة أو ترجع للمؤمنين و هي الصالحة و لكنها دون ما سبق ذكره في حقهم، و لكن عموما نجد أن السياق بقرائنه المتعددة يدل على أن الأعمال التي هي محور الآيات هي الحسنة أو الصالحة و باحتمال قوي أنها للكفار، و من القرائن على ذلك: التسارع في الخيرات، و السبق لها، إثبات الحسبان للذين كفروا، إثبات عدم الشعور لهم يُشعر أنه بغرض دفع توهم الحُسن و الصلاح التام و الكامل الذي نتيجته النجاة، تعديد الأعمال الصالحة التي تقع من المؤمنين على سبيل المقارنة و إظهار الفوارق، تقرير عدم الظلم يشعر بأن متعلقه الأعمال الحسنة و الصالحة، إثبات غمرة قلوبهم عن: الحق أو الأعمال الصالحة المستحقة لوصف التسارع في الخيرات و السبق يُشعر بعدم تمامها و كمالها الذي ينبغي لها لا لإبطالها من أساسها، صفة الدونية المشعرة بالمقارنة الداخلية على أساس التدرج أو الاعتبار أو الصحة لأن محل المقارنة كان أحد أطرافها الأعمال الصالحة من المؤمنين.

و من القرائن أيضا أن الآيات لم يكن فيها ذكر الجزاء في الآخرة معلقا على الأعمال التي هي محور الآيات، و لا الحكم عليها بالحبط و الإبطال و الإضلال، بل سوقها كان لغرض إبطال حسبانهم المتولد من إمدادهم بالمال و البنين و أن هذا من التسارع في الخيرات لهم، ثم بيان التسارع في الخيرات على نوعية الأعمال المشروطة بما أمر به الله و كلفه عباده من الإيمان

بآياته و عدم الإشراك به و الخشية منه و الوجل و الإيمان بالرجوع إليه، ثم إظهارا لعدل الله و محيط علمه أن يكتب لهم أعمالهم فلا يظلمون، ثم أظهر علة دونية أعمالهم بأن قلوبهم في غمرة عن القرآن و الحق و أعمال المؤمنين فلا يلتقوا إلا في الموافقة للشرع و الإخلاص فيها بدون إرادة الآخرة التي تثبت لهم الكفر بها أي أنهم لا يؤمنون بالرجوع إلى ربهم فلا يخشون و لا يوجلون من الحساب في الآخرة، و يحتمل نوعا آخر من الأعمال الحسنة و هي التي يكون فيها النفع للغير و عدم الإفساد في الأرض حتى و لم تكن خالصة لله.

فالآية فيها رد حسبان و زعم للذين كفروا أن الله يصيبهم بالخيرات أي المال و البنون لأجل ما لديهم لأجل أعمالهم و دينهم، بل هذا مجرد حسبان منهم و لا يشعرون بما وراء مدهم بالمال و البنين إنما نملي لهم ليزدادوا إثما، و أن المال و البنون ليسوا من الخيرات حقيقة، بل الخيرات هي الأعمال الصالحة (الخشية و الوجل و الإيمان بآيات الله و لقاءه و عدم الشرك به).

و قد يكون التأويل أن الله يُسارع و يُعَجّل لهم (ثواب خيراتهم) أو خيراتهم أي ثواب أعمالهم الحسنة في الدنيا التي يؤمنون بها فقط، و أعمالهم هذه هي دون أعمال المؤمنين التي عددها الله بالذكر في الآيات، و أنهم لا يشعرون أنهم ذاهبون للآخرة بدون ثواب أو حرث و هذا بسبب أن قلوبهم في غطاء عن الحق و عن حرث و ثواب الآخرة، و قد أثبت الله لهم أعمال عاملوها على مقتضى رؤيتهم للدنيا و ثوابها و حرثها و هي بلا شك مغايرة تماما عن الأعمال المذكورة من الخشية و الإشفاق، و الإيمان بآيات الله، و عدم شركهم بالله، و الإيمان بالرجوع إلى الله في الآخرة، و لكن الله لا يظلمهم شيئا مما عملوه فهو مكتوب و سينطق لهم الكتاب بالحق يوم القيامة.

و من بلاغة التعبير بصيغة (عاملون) بدلا عن (يعملون) لتدل على منشأ هذه الأعمال القلبي و العقدي أكثر من دلالتها على نوعية الأعمال نفسها، فهم لا يؤمنون بالآخرة فلا بد من تكون أعمالهم قاصرة على المنفعة الدنيوية فقط إما بنفسها أو بالتوسل بها إلى الله بالدعاء للمكافئة عليها بثواب و حرث الدنيا، و هذا أمر لا انفكاك منه لأن الدنيا همهم الوحيد فلا بد أن يقع منهم هذه الأعمال فيشعر بها صيغة الاستقبال من الأمر بعد تقرير منشأ هذه الأعمال من العقد القلبي و التصور الذهني مثل هذا المعنى و الدلالة كما في قوله تعالى ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ۝٣ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ۝٤ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ۝٥﴾ [الكافرون: ٣-٥]

أما ثواب الخيرات الحقيقية فهي التي في الآخرة و التي تكون لأجل الأعمال الصالحة المقرونة بالخشية و الشفقة و الإيمان بالرجعة إلى الله مع عدم الشرك بالله و الإيمان بآياته، و لذلك فالمؤمنين لها سابقون لأنه بمقتضاها عاملون و محققون لما اشترطه الله لعامليها، و لذلك لم يذكر لأعمالهم و خيراتهم في الدنيا شيئا كالفريق الأول، لأن خيرات الآخرة أشرف و أعظم أن يقارن بها خيرات الدنيا الفانية، و أن المؤمنين أنفسهم يعلمون أن الدنيا ليست لهم و لا أكبر همهم و لكن الله يؤتهم منها ثوابا و حرثا مع ثواب و حرث الآخرة.

و نسبة الأعمال التي (لهم) مقابل الأعمال التي أشير إليها بـ (ذلك) و تم وصف هذه المقارنة بالدونية (دون) قد يشير لاحتمالين: إما أن تكون نوعية هذه الأعمال حسنة لأن ما ذكر للمؤمنين أعمال حسنة و يكون التي دونها أي في الحسن، أو الاحتمال الثاني أن تكون نوعية هذه الأعمال سيئة لأنه تم وصفها بالدونية مقابل المشار إليه من الأعمال التي ذكرت للمؤمنين فتكون الدونية بالنوع المقابل و ليس بالدرجة أو الكم.

و لكن النظم و السياق يرجح كون هذه الأعمال السيئة، لأن الله ذكر أنه لا يكلف نفس إلا وسعها، فكما وسع المؤمنون أن يتكلفوا هذه الأعمال فيسع هؤلاء أيضا أن لا يشركوا بالله و يكفروا بالآخرة و آيات الله و رسله، و مع ذلك فإن كل أعمالهم تكتب في كتاب ينطق بالحق أي لن يظلموا فيزاد عليهم مثقال ذرة، ثم بقرينة وصف قلوبهم بالغمرة عن العمل الصالح لهؤلاء المؤمنين و إيمانهم يشير على سوئها، و لاحتمالية أن (ذلك) تشير لأعمالهم السيئة السابقة التي ذكرتها الآيات قبل هذه الآية.

أما التأويل مع احتمالية أن يكون المقصود بنوعية هذه الأعمال هي الحسنة، فيكون أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها و كما وسعت نفوس المؤمنين لهذه الأعمال الصالحة فكان يجب أن تتسع نفوسهم أيضا لهذه الأعمال الصالحة، و مع ذلك فإن الله عنده كتاب ينطق بالحق فلا يظلمون عملا حسنا عملوه، و لكن قلوبهم في غمرة عن الخيرات التي سبقتهم لها نفوس المؤمنين فرحين بما عندهم، و أن هذه الأعمال الدونية بإزاء ما سبق من وصف أعمال المؤمنين هم لها عاملون لأنها لا تبطل عقيدتهم الشركية و لا تصادم عدم إيمانهم بالآخرة مثل:

سقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝١٩﴾ [التوبة: ١٩]، و كحجهم و هديهم و قلائدهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴿٢﴾﴾ [المائدة: ٢].

و كالدعاء لله وحده بالعاجلة و بثواب الدنيا و حرثها و زينتها ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: ١٨]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ۖ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى: ٢٠]، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴿١٥﴾﴾ [هود: ١٥]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ۗ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴿١٤٥﴾﴾ [آل عمران: ١٤٥].

و وصف الكفار بقوله تعالى في بداية الآية بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ

قد عدد الله أوصاف و أعمال الكفار و المشركين تجاه آياته و رسله و على مدار العديد من الرسل [أول ما نوه عليه في السورة من أعمال المشركين و الكفار هو أمرهم بعبادة الله وحده، و تكذيبهم لدعوة رسولهم و تم وصفهم بالكذب و بالظلم، ثم قوم آخرين كذبوا بالآخرة و بالبعث و النشور و كذبوا رسولهم، و تم وصفهم بالكذب و الظلم، ثم تكذيب القرون لرسلهم أجمعين، ثم ذكر فرعون بالاستكبار و العلو و التكذيب، ثم ذكر الأحزاب و تفرقها]، ثم زاد الوصف بتفنن البلاغة عن طريق إظهار الضدية ما بين أعمال المؤمنين و الكافرين كما في الآيات الأربعة التي تعرضت للخشية و الإيمان بالآيات و عدم الإشراك و الوجل، ثم أوجزها مرة أخرى على ما سبق من تفصيل و بيان و إحكام بقوله (بل قلوبهم في غمرة من هذا) فجمع

كل ما ذكره عنهم بالأساليب المتنوعة عن طريق ذكر ما في قلوبهم تارة، و ما هم عملوه و عاملوه تارة، و ما لم يعملوه تارة مما وجب أن يعملوه، و عن طريق أسلوب التذكير و التهديد و غير ذلك، فلم يبقي لهم وصف إلا جمعه لهم، فما قوله (ولهم أعمال من دون ذلك) بزائد شيئا أكثر مما ذكر لإحاطته بكل صنوف سيئاتهم، و ليس لها موضع بلاغي أو دلالي خاصة لو فسرناها بأنها أعمال سيئة دون أعمالهم المذكورة سابقا، فما الحاجة البلاغية لذكر صغائر ذنوبهم.

و لا حاجة لمزيد توصيف في وصف سوء أعمالهم بعد أن صرح الذكر الحكيم بتفصيل سوء أعمالهم على مدى القرون و بعد أن أوجزها في وصفه بغمرة قلوبهم و بعد إظهار مضادة أعمالهم لما وصف الله به أعمال المؤمنين جاء دور إظهار العدل و عدم الظلم و تقرير مبدأ العدالة الإلهية بعد توطين النفس بحفظ كل كبيرة و صغيرة و توفية الجزاء عليها لئلا يظن الكفار أن أعمالهم التي هي دون أعمال المؤمنين لن تكتب لهم و لن يجازوا عليها فإن الله لا يضل و لا ينسى فيكتب كل شيء و لن يظلم أو يبخس أحدا.

وقفة تحليلية مع كلمة (دون):

تفيد تغاير الذات أو تغاير القدر الكمي أو النوعي لنفس الصفة الذاتية، و الذي يحدد ذلك السياق إن كان أمر أو نهي، إثبات أو نفي، ففي الآية هو من الإثبات و لكن في أسلوب إخباري أي لا يتضح فيه الأمر أو النهي، و لكن قرينة السياق ترجح النهي، و سننقل من كلام العلماء ما يدل على ترجيح أي من الجانبين، إما أن هذه الأعمال نوعيتها سيئة أو صالحة.

و من الأدلة على أن دلالة (دون) تكون داخل نفس الغرض البياني أو الوصف لتدل على تدرج

كمي أو نوعي و لكن داخل نفس المعنى الذي يناط به الحكم، فمثلا في هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ﴾ [النساء: ٤٨] الحكم هو المغفرة، و التدرج النوعي هو ما بين معصية الشرك و ما هو غير الشرك من المعاصي، فالكل منتظم في دائرة السوء أو المعاصي و جواز تعلق الحكم به، و أنيط بنوعية المعصية ما بين المجاز له الحكم بالمغفرة أو لا.

و كذلك في هذه الآية ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ۝٢٠٥﴾ [الأعراف: ٢٠٥] يجمعهم كلهم صفة الذكر و لكن الدونية قد جاءت لصفة متفرعة على الصفة الأساسية و هي شدة الإسماع للغير، أي أن الذكر منه ما يكون في النفس و منه ما يكون في الجهر و ما هو دونه.

و في هذه الآية أيضا ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] الصفة الجامعة هي العَدَاء و لكن منهم المعلوم و منهم غير المعلوم أو منهم الناصب للعداء الظاهر به و منهم الغير ناصب للعداء الساكت عنه.

و أقرب الآيات شبها لآية المؤمنون هذه الآية ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ۝٨٢﴾ [الأنبياء: ٨٢] فالغوص عمل من الأعمال الخدمية المسخرين لها، فالجامع هو صفة العمل لسليمان، ثم يأتي استنباط معنى الدون هنا، فلا يمكن حمله على ضد صفة التسخير و الخدمة، و لا يمكن حمله على الضدية أو المناقضة بل سيكون ما هو دون الغوص هو أيضا عمل مطلوب و لكن تعلق الدونية سيكون في صفة متفرعة على

العمل من حيث القوة أو الشدة أو المشقة أو الأهمية أو الندرة أو أي شيء أخر.

و في هذه الآية أيضا ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿٢١﴾﴾ [السجدة: ٢١] بيان لدلالة الدونية بإظهار التدرج في صفة العذاب أو ظرفه الزمني(الأدنى و الأكبر) بدلا من إضمارها بقول نذيقهم عذاب دون عذاب، و بهذا فهو يؤكد على دلالة كلمة (دون) أنها قد تأتي لتدل على تدرج في الصفة المثبتة بالحكم و المساق لها الكلام (العذاب).

و كذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴿٤٧﴾﴾ [الطور:٤٧]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴿١١﴾﴾ [الجن: ١١]

و على غرار قول بعض المفسرين في تفسير كلمة (دون) عندما أرجعوا الضمير الذي في(ولهم) إلى المؤمنين، قالوا أن دونية الأعمال التي أثبتها الله لهم بقوله (أعمال من دون ذلك) هي الأعمال الصالحة التي تقل عن درجة الأعمال المذكورة سابقا فلقبوا الأولى بالفرائض و التي دونها بالنوافل، و الشاهد من كلامهم الآتي: إرجاع الضمير (لهم) على المؤمنين، تمييز نوعية الأعمال التي في قوله (أعمال) بالحسنة، تفسير (دون) داخل نفس إطار الحسن و الصلاح في الأعمال فتكون أقل رتبة أو درجة، تعيين المشار إليه بقوله (ذلك) إلى الأعمال الحسنة و الصالحة التي عددها الله للمؤمنين، و على هذا فيمكن القول بوجود احتمال تأويلي ثالث و هو إرجاع عود الضمير على الكافرين، و نبقي تمييز نوعية الأعمال بالحسنة، و نبقي على تفسير الدونية داخل نفس صفة الحسن و الصلاح للأعمال، و نبقي المشار إليه بـ (ذلك) كما هو أي صفات الأعمال

الحسنة بالمؤمنين، و يكون المعنى عندئذ أن الكفار لهم أعمال حسنة دون أعمال السابقون للخيرات من المسارعين في الخيرات توافق معتقدهم في كون الله ربهم و هو الرازق و المعطي و بيده ملكوت السموات و الأرض، و أنه لا يوجد آخرة أو يشكون فيها فلا يرون إلا حياتهم الدنيا و لا يهلكهم إلا الدهر فلذلك يتعجلون ثواب الدنيا و حرثها و يتكالبون على متاع الدنيا فيدعون الله بهذا و يتوسلون لإجابة دعاؤهم بهذه الأعمال و المناسك و العبادات التي توارثوها و يعتقدون فيها كالحج و العمرة و المناسك و عمارة المسجد الحرام و سقاية الحاج و الدعاء، و الصدقات و إعانة الكل و إغاثة الملهوف و نصرة المظلوم و إطعام الجائع و كفالة اليتيم و غير ذلك من أعمال البر و الإحسان.

و الملاحظ أنهم يفسرون (دون) تبعا لتقدير المشار إليه هل هم المؤمنون أم الكافرون !، و الواجب أن يكون منطلق تفسير (دون) من أصل دلالة الكلمة ثم نرجح و نتتبع القرائن لكي نقوي المعنى المراد منها، فالأصل أن تكون (دون) للدلالة على تفاوت الصفة أو القدر لنفس جنس أو نوع الموصوف أو المقدر، فإذا كان السياق و دلالة النظم تشير على أن أعمال المؤمنين هي المشار إليها بـ (ذلك) فيجب أن يكون مدلول (دون) لإظهار الدونية في صفة الحسن و الصلاح على اعتبار كمالها أو منفعتها في نيل الخيرات سواء في الدنيا و الآخرة.

و على تقديرهم لدلالة (دون) بمعنى ضد فيكون أقرب مذكور لوصف الكفار هو (قلوبهم في غمرة من هذا) أي أن قلوبهم و من ثم أعمالهم بعيدة كل البعد عن صفات الحسن و الصلاح و عليه يكون لهم أعمال من دون ذلك أي ضد ذلك فتكون لها حسن و صلاح.

و أيضا يمكننا القول بنظرة أخرى: الأصل أن تكون دون لوصف التفاوت في المقدار أو القوة

لنفس الصفة للموصوف بها، و يبقى فقط ترجيح المشار إليه بـ (ذلك) على ما تعود من أعمال؟ لكي نحدد الصفة التي يدخل عليها دلالة الدونية لكي نثبتها لأعمال الكفار.

فأقرب مذكور هم الذين حققوا الأربع صفات بقرينة عدم ذكر اسمهم (المؤمنون) لتكون عامة و متاحة للسبق إليها من كل الناس، و بقرينة حفظ الأعمال و عدم الظلم في الجزاء عليها لأن عدم الظلم يدخل فيه دخولا أوليا الثواب قبل العقاب، و بقرينة التكليف بالوسع لأنه لا يوجد تكليف بمعاصي بل التكليف إما بالعمل الصالح بالابتداء أو باللزوم عن النهي بما هو ضده، فكل هذا يرجح كون المشار إليه بـ (ذلك) هو العمل الصالح المحقق للشروط الأربعة و أن ما هو دونه يكون من الأعمال الصالحة أيضا و لكن بغياب أحد الشروط أو ضعف فيها.

و من القرائن أيضا هو بلاغة النظم و حبكة السياق فأي فائدة مرجوة من التنويه على أن الكفار و المشركين لهم أعمال دون الكفر و الشرك من المعاصي و الذنوب؟ ثم أؤكد على أنهم من أجلها يعملون أو أنهم سيعملونها، فأي بلاغة تفيد كونهم يعملون لأجل الصغائر أو أنهم سيعملون الصغائر بعد إثبات و بيان كفرهم و تكذيبهم بالآخرة و البعث و الرسل و آيات الله، و علوهم و استكبارهم في الأرض بغير الحق، فبلاغة النظم القرآني تنبو عن مثل هذا.

أما لو قلنا أن الكفار و المشركين رغم ما ثبت في حقهم من كفر و شرك و تكذيب و استكبار فلن يظلمهم الله فيما يعملوه من أعمال بر و إحسان أو صلاح، حتى و لو كانوا يعملونها لأجل مصالح دنيوية يبتغون من وراءها فضلا من ربهم و رضوانا، فلن أمنع عنهم ثواب الدنيا و حرثها و زينتها ما دام هذا إرادتهم و مبلغ إيمانهم بي بأني أجيب الدعاء و بيدي ملكوت السموات و الأرض فأعطيهم و أمدهم على ما تقتضي المشيئة و الإرادة.

و قد استشعر أبو السعود[1] و الشهاب الخفاجي[2] الضعف البلاغي في إدخال أعمال المؤمنين الصالحة مع أعمال المشركين السيئة في مقابلة و توصيفها بالدونية المأخوذة من كلمة (دون) و لنفس السبب و هو استشعارنا الضعف البلاغي و البعد الدلالي على أن يكون المعنى من (أعمال) هي السيئة عموما و أن تعود على الكافرين خصوصا، لأن الآيات أشبعت وصف أعمال الكفار السيئة، و نصت على أوصاف أعمال المؤمنين الصالحة، فوجب أن يكون توصيف (أعمال) أن تكون هي الصالحة و لكن دون أعمال المؤمنين المسارعين بالخيرات سواء في وصف صلاحها أو في الثواب عليها.

و من بلاغة الإبهام في قوله (أعمال) مع إضمار حسنها [لمقتضى عدم بخسهم أو ظلمهم] هو لأجل التهوين لكي لا يغتروا بها أو يتوهموا منفعتها في الآخرة لو وجدت أو لا يتجاسروا مقارنتها مع أعمال المؤمنين كما قالوا في قوله تعالى ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ۝١٩ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ۝٢٠﴾ [التوبة: ١٩-٢٠]

و من القرائن على معنى الدونية التي أشرنا إليها هو إظهار السبب لكونها دون ما سبق من أوصاف أن قلوبهم في غمرة من هذا الحق الذي هو الخشية و الإيمان بآيات الله و عدم الشرك و الإيمان بالرجوع إلى الله، و لذلك أي عمل حسن و صالح يقع منهم فلا بد أن يقع على مقتضى

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ١٤٢).

(٢) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٦/ ٣٣٧).

ما هو قائم في قلوبهم، فالذي لا يخشى الله لأنه لا يؤمن أنه راجع إليه، و يعتقد حسن اتخاذ شفعاء يعبدوهم مع الله ليقربوهم إلى الله زلفى فيشركونهم مع الله، فكيف يقع منه أعمال تقارن بأعمال المؤمنين بل كل ما يقع منه من أعمال هو لها عامل أي لأجلها لأنه يطلب بها ثوابها في الدنيا متعجلا، فلا يهمه إلا حرث الدنيا و زينتها، و هذا ما يبرر أنهم لا يقبلون على أي عمل ينتظر منه منفعة في الآخرة فقط فهو يؤمن بالمنفعة الدنيوية فقط، و الأعمال الصالحة التي هي الخيرات هي القاصرة على منفعة الآخرة و لكن الله يعطي بها في الدنيا ثوابا و حرثا و حسنة مع ثواب و حرث و حسنة الآخرة.

فالغرض من سوق الآيات هو إظهار المفارقة ما بين حال المؤمنين و حال الكافرين عن طريق سرد و تعديد صفات أعمال المؤمنين و حال قلوبهم، لكي لا يحسب الكفار المساوة بينهم بتحقيق وقوع الإمداد بالمال و البنين، فكأنهم حسبوا إمدادهم بالمال و البنين يدل على مماثلتهم مع المؤمنين، فأظهر الله أن المسارعة في الخيرات هو أمر خاص بالذين يحققوا الصفات المذكورة ففي حالهم فقط بإمدادهم بالمال و البنين يكون مسارعة في الخيرات لأجل كسبهم و عملهم المتصف بهذه الصفات، و هذه الفائدة من مدلول (يسارعون) أما مع الكفار فكان فاعل المسارعة هو الله (نسارع) فنفى أن يكون هذا حقيقة لانتفاء التسبب فيه من جهتهم مع فقدانهم هذه الصفات.

و الشاهد أن الآيات ليست في الأعمال المتعينة و لا على شروط قبولها أو استحقاقها الجزاء عليها و محله في الدنيا أو في الآخرة، فهي لدفع توهم مماثلتهم المؤمنين فيما يمدهم الله من مال و بنين و لذلك فقد أكد الله هذا النفي و دفع هذا الحسبان بقوله (بل لا يشعرون) أي لا يملكون

القدرة الإدراكية لتمييز هذا المدد هل هو من قبيل الإثابة و الحرث و نصيب الدنيا كما مع المؤمنين الذين يريدون الآخرة فلهم ثواب و حرث و نصيب الآخرة، أم من قبيل الإملاء و الفتنة و الاستدراج، لأنه في ظاهر الأمر في الدنيا فالمال و البنين واحد لا يتمايز في المحسوس بكونه عند مؤمن أو كافر.

و لأجل تماثل هذه الأموال و البنين في الدنيا و عدم قصرها لأحد الفريقين دون الآخر لم يجعلها الله علامة يستدل بها على الرضا و القبول و حسن الجزاء في الآخرة لأنه كل يُمد له من عطاء الله لهؤلاء و لهؤلاء و لم يكن عطاء الله محظورا عن أحد، و إن كان الأمر كذلك فلا يحسبن أحد أن إمداده بالمال و البنين أن الله يريد به خيرا، و إرادة الله الخير لأحد ما في الدنيا لا بد منه أن يكون خيرا في الآخرة أكبر و أعظم، و الآخرة من حظ و نصيب المؤمنين فقط فكيف يستدل إذن على إمدادهم بالمال و البنين الذي هو لكل أحد على ما يقدره الله غير متعلق بالإيمان أو الكفر أنه مسارعة لهم في الخيرات و أن المسارعة في الخيرات من خصائص المؤمنين فقط الموحدون بالله المؤمنون بالآخرة و بكل آياته و الذين يخشون الله.

وقفة مع الاستباق للخيرات:

في بعض الآيات قد جاء عاما ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾﴾ [البقرة: ١٤٨]، و ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾

[المائدة: ٤٨]، و مع أهل الكتاب ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]

و الدخول في استباق الخيرات من ناحية التعلق التكليفي ليست صفة مدح و لا ذم و لا يتعلق بها ثوابا في ذاتها بل هي مجرد بطاقة صلاحية الدخول للاستباق فقط، و تحصيل بعض الخيرات غير كاف في دخول الجنة إذا خلا عن التوحيد، و ترك الشرك، و الدخول في التوحيد أول ما يدخل دخولا أوليا في استباق الخيرات لشدة أهميته في دخول الجنة و البعد عن النار.

و تجد (الخيرات) أحيانا في سياق الحديث عن أعمال المؤمنين و كأن [الخيرات] جزاء مسببا على هذه الأعمال، فمثلا في هذه الآية ﴿لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ٨٨] كان العمل هو الجهاد بالأموال و الأنفس و النتيجة أن لهم الخيرات، و في هذه الآية الخيرات ما يجزى به ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠].

و أحيانا تكون الخيرات هي الأعمال الصالحة أنفسها و المطلوب تحصيلها و تكون موضع استباق ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ

﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

قد تكون المسارعة في الخيرات سببا مرة و نتيجة مرة أخرى على حسب المقصود من الخيرات هل هي الأعمال أم الصور المجزي بها كالمال و البنون:

و بتأويل مختلف للمسارعة بالخيرات في حق الكافرين على أنها لم تكن في حقهم هي الثواب على أعمالهم في الدنيا، و لا يُعارض ذلك بمثل التركيب الذي جاء من المسارعة في الخيرات بـ (لهم) و بإضافة المسارعة إلى الله كفاعل لها، و لذلك جاء الاستهلال بـ (أيحسبون) ليؤكد إزالة التوهم و الظن بأن إمدادهم بالمال و البنين هو نتيجة المسارعة لهم بالخيرات كجزاء بل هو مدد فقط و عطاء من ربهم غير منوط و غير مسبب بالأعمال إطلاقا سواء كانت صالحة أو طالحة ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، لأنه قد يكون البنين و المال نتيجة مسببة بالتسارع في الخيرات كما في ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠] فنفى الله عنهم أن يكونوا في موضع استحقاق تسارع الخيرات لهم، لأنهم لم يستبقوا الخيرات و لم يفعلوها كما فعلها المؤمنين فقد أشركوا بالله و لم يؤمنوا بآياته و لم يؤمنوا بالآخرة و لا يخشوا الله، و هذا أيضا لا يمنع وقوع بعض الأعمال الحسنة و الصالحة على سبيل التجزئة و الاستقلال في الأعمال و لكن لا تؤهلهم بأن يتصفوا بأنهم يستبقوا الخيرات أو أنهم يسارعون في الخيرات أو أنهم يستأهلون أن يسارع الله لهم في الخيرات.

و قد يكون متعلق النفي أي موضع النفي هو كون المدد بالمال و البنون خيرا لأنه في نفسه مجرد متاع الدنيا و زينة لها، و سيكون سببا لزيادة الإثم و من ثم سينقلب عذابا في الآخرة، أو يكون موضع النفي هو (لأنفسهم) و بهذا يكون المال و البنون خيرا في ذاته و لكن لن يكون خيرا لأنفسهم باعتبار المآل في الآخرة، و على كلٍ الغرض توقيفهم أن إمدادهم بالمال و البنين ليس خيرا لهم من أجل أنفسهم، و لا هو كما يحسبون مسارعة في الخيرات لهم لكي لا يركنوا إلى ما هم عليه من دين و عمل فيظنوا أنه الحق من ربهم و أنه لو لم يكن مرضيا من الله لما أمددهم الله بالمال و البنين، فأعلمهم الله بأنهم لا يشعرون لو هذا حسبانهم لأن المسارعة في الخيرات ليست لهم بل لمن يتصف بالخشية و الإيمان بآيات الله و بالوجل فيما يؤتونه لأنهم يؤمنون بالرجوع إليه، و أن هذه الأعمال و الأوصاف هي ما يستبق لها المؤمنون فسبقوا بها غيرهم

و لذلك وقفهم الله أن مدهم بالمال و البنين فضلا على أنه فتنة ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴿٢٨﴾﴾ [الأنفال: ٢٨] أنه لا يدل و لا يستدل به على أن ما مدهم به خيرا بل الخير ليس في المال و البنين إنما ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴿٤٦﴾﴾ [الكهف: ٤٦]، و لذلك أيضا بيَّن الله و عدَّد الأسس و الأصول التي يجب أن تكون أو كانت في الذين يسارعون في الخيرات كي لا يحسبوا أنفسهم منهم و يبين لهم طريق الهدى لو شاءوا لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها و هذا من وسعهم كما وسع غيرهم، أي أن الغرض من سوق هذه الآيات هو تصحيح مسار الربط بين المال و البنين و بين المسارعة في الخيرات لأنه مجرد حسبان لا حقيقة له، لأن المسارعة

في الخيرات بمعزل عن المال و البنين فلها شروطها و أماراتها من الإيمان بآيات الله و الخشية و الوجل و عدم الشرك و الرجوع إلى الله فهذه هي الباقيات الصالحات، أي أنها كلها من أعمال الذي يسارع في الخيرات و ليست من فعل الله لهم كما حسبوا بإمدادهم بالمال و البنين.

و المال و البنون تم وصفه قرآنيا بأنه فتنة و زينة الحياة الدنيا، و أيضا يمكن وصفه بأنه من ثواب و حرث الدنيا، و أنه من أمور العاجلة و الحياة الدنيا، فلا يمكن وصفه أبدا أنه من الباقيات الصالحات لأنه سيفنى و يهلك، و لا يتعلق بنوعه أو بكمه أي أجر أو ثواب أو أمل.

و من دلالة كلمة (سابقون) المضافة إلى (الخيرات) في سياق الحديث عن الجامع للأوصاف التي عددها الله في الآيات عن (المؤمنون) يلزم منه على وجهين من الوجوه التفسيرية لـ (سابقون) بكونها الطاعة أو الأعمال الصالحة أن يكون الكافرون داخلون في السبق بالأصالة التكليفية، أي من جهة تعلق التكليف بالأوامر و النواهي الشرعية بهم، و عليه تصح وقوعها منهم على الشروط المعتبرة لقبول الأعمال، و لكن الواقع فعلا منهم هو تخلفهم في السبق لأجل إرادتهم و حبهم للدنيا و زينتها و كفرهم بالآخرة التي لا يعملون لها.

و بهذا تكون الخيرات هي الأعمال الصالحة و التوفيق إليها و الحرص عليها، و ليست كما يحسبها الفارحون بما لديهم بعد تفرقهم و تحزبهم أنها هي أعراض الحياة الدنيا و زينتها بل و فتنتها فكيف ما هذا شأنه و سبيله أن يكون من الخيرات أو دالا عليه أو ثوابا، لأن الله وصف ثواب الباقيات الصالحات بأنها عنده و هذا يشعر بأنها ستكون في الآخرة و ليست في الدنيا

و أخيرا نلفت الانتباه أن بعض المفسرين من المعتزلة أو الشيعة تأولوا تمام الكلام عند آخر الآية

أي الوقف عند بنين [1]أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ثم يستأنف من قوله (نسارع لهم) نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ[2] لكي يؤدي المعنى المراد لمذهبهم في رعاية المصلحة لكل الناس [3]، ثم تأولوا الخيرات في نفس الآية على أنها هي المال و البنين[4]، ثم أنكروا أن يكون للكفار ثوابا، و لا مدافعة لما تكتنفه العقول و المذاهب إلا ما يعارض ظاهرا أو دلالة قوية أو لا يتقوى بظاهر أو دلالة أو قرائن، فالذي يعارض الظواهر أن الله أثبت للكفار ثواب الدنيا و حرث الدنيا لمن أراد الدنيا، و أيضا أنهم فسروا الخيرات التي في سياق الكافرين على أنها المال و البنون، و عندما فسروا الخيرات التي مع المؤمنين كانت معناها الأعمال الصالحة و الطاعات، مع أنه نفس التركيب المكون من (المسارعة - الخيرات) و لا أعلم لهم مرجحا أو تأويلا في ذلك.

و من ضمن قرائنهم الدالة على إنكارهم ثواب الكافرين أنهم قارنوا بين الثواب و الرضا عنهم، و قد غالطوا في هذا الربط اللزومي؛ بل الحق أن يقال أن إثابتهم على أعمالهم الحسنة في الدنيا هو من باب العدل و عدم الظلم و توفية الأعمال في الدنيا، ثم من المغالطات أيضا دعوى التلازم بين الرضا أو القبول للعمل؛ و بين الرضا عن العامل، لأن العامل قد يكون في غير هذا

---

[1] فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٧٦). روح المعاني لمحمود الألوسي (١٨/ ٤٣).

[2] انظر تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٤٨٣). درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (٢/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

[3] انظر تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٢٨٢). تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ١٢٤). مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٨٩ - ٩٠).

[4] انظر: تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٧/ ٤٧٥). و الماوردي في النكت والعيون (٤/ ٥٨). و الطوسي في التبيان في تفسير القرآن (٧/ ٣٦٩، بترقيم الشاملة آليا).

العمل الحسن (كافر و مشرك أو منافق) و لكنه في عمل معين أخلص لله فيه موافقا الشرع، فمثل هذه الأعمال لها اعتبار شرعي و ثوابا بمعزل عن العامل في أعمال أخرى، فيجب أن تقيد صفات القبول و الإثابة بالأعمال الحسنة فقط و لا تناط باسم الفاعل إلا لاعتبارات أخرى بمعزل عن حساب الأعمال و موازينها يوم القيامة.

و الخلاصة: أن الآيات ترسخ الفاصل بين فريق الجنة و فريق السعير بنظرة خاصة للأعمال ككل أي بمجملها بالذي حقق الشروط و الذي لم يحقق الشروط و ليس بآحادها، لأن الجنة و السعير مناطة بحصيلة الموازين.

جُل المفسرين يجعلون نوعية الأعمال هنا منسوبة للكافرين و أنها هي السيئة، و هذا يؤيد أن مواضع إبهام نوعية الأعمال المنسوبة للكفار و المشركين هي السيئة، و من قال فيهم أنها هي الحسنة أو التي صورتها حسنة فأقل القليل، و في الحالين لا منافاة مع الدراسة لأنه لم يذكر عليها أي جزاء منصوص عليه سواء بالاعتبار أو عدمه، و يكون الغرض من إيراد الآية و تفاسيرها هو استدلال المفسرين بها في طرح تأويلاتهم عن أعمال الكفار خاصة الحسنة منها و مصيرها و ما يتعلق بها من جزاء أو عدمه. و لذلك نشير فقط بمن كان رأيهم واحد في إثبات أن الأعمال هنا للكفار و هي السيئة، أو من قصرها على المؤمنين و أن أعمالهم هي الدونية في الصلاح. و كذلك من فسر الخيرات في سياق المؤمنين بأنها الأعمال الصالحة.

و من ثم سننقل أي تفسير يوضح النكتة الخاصة بمسألتنا و هي عمل الكافر الحسن و جزاؤه عليه سواء في الدنيا أو الآخرة، أو من عمم الأعمال فلم يخصصها.

فمن خصص أو رجح الأعمال بالكفار و بالسيئة: -

- ابن عباس: (: أعمال سيِّئة دون الشِّرك) [1]

- مجاهد: (خطايا) [2]

- الحسن: (**قال ولهم أعمال ردية لم يعملوها وسيعملونها فيه**) [3]

- قتادة و أبو العالية: (خطايا من دون الحق) [4]

- مقاتل بن سليمان: (أعمال خبيثة) [5]، (يعني غير الأعمال الصالحة التي ذكرت عن المؤمنين.)[6]

- الكلبي: (ولهم أعمال خبيثة من دون أعمال المؤمنين التي ذكرها الله في الآيات السابقة) [7]

- يحيى بن سلام: (شر من أعمال المؤمنين) [8]

- الهواري: (شرّ من أعمال المؤمنين) [9]

---

[1] زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢٦٦).

[2] تفسير مجاهد (ص: ٤٨٧).

[3] معاني القرآن للنحاس (٤/ ٤٧٢).

[4] أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٩٣).

[5] تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ١٦٠). و نقل السمرقندي عنه: (: لهم أعمال خبيثة دون الشرك) (٢/ ٤٨٥). و الواحدي في البسيط (١٦/ ١٧).

[6] التفسير البسيط (١٦/ ١٥ - ١٦).

[7] التفسير البسيط (١٦/ ١٥ - ١٦).

[8] تفسير يحيى بن سلام (١/ ٤٠٧).

[9] تفسير الهواري (٢/ ٤٦٢، بترقيم الشاملة آليا).

- الطبري: (أعمال لا يرضاها الله من المعاصي.) [1]

- الزجاج: (سيعملون أَعْمالًا تباعد من الله غير الأعمال التي ذكروا بها.) [2]

- الطبراني: (خبيثة لا يرضاها الله من المعاصي والخطايا) [3]

- الماوردي: (فيه وجهان: أحدهما: خطايا [يعملونها] من دون الحق، وهو قول قتادة. الثاني: أعمال [رديئة] لم يعملوها وسيعملونها، حكاه يحيى ابن سلام. ويحتمل وجهاً ثالثاً: أنه ظلم المخلوقين مع الكفر بالخالق.) [4]

- الثعلبي: (خبيثة لا يرضاها الله تعالى من المعاصي والذنوب.) [5]

- الواحدي: (أي لهم أعمال سوى ما في قلوبهم من الغمرة التي غمرتها وغلبت عليها.)[6] و قال أيضا: (وقد ترى إجماع المفسرين وأصحاب المعاني على أنَّ هذا إخبار عمّا سيعملونه من أعمالهم الخبيثة التي كتبت عليهم لا بد لهم أن يعملوها.)[7]

- الجرجاني: (من الأعمال الفاسدة القبيحة من دون الكفر والجهل.) [8]

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٩). زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢٦٦): (وقال ابن جرير: من دون أعمال المؤمنين وأهل التقوى والخشية.).

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٧ – ١٨). التفسير البسيط (١٦/ ١٧).

[3] تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

[4] تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٦٠).

[5] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٨/ ٥٢٦).

[6] التفسير البسيط (١٦/ ١٧).

[7] التفسير البسيط (١٦/ ١٨). الوجيز للواحدي (ص: ٧٤٩).

[8] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (٢/ ٣٤٩).

- السمعاني: (فيه قولان: أن للكفار أعمالا خبيثة محكومة عليهم سوى ما عملوا هم لها عاملون) هذا قول مجاهد وجماعة، وقال قتادة: الآية تنصرف إلى أصحاب الطاعات، ومعناه: أن المؤمنين لهم أعمال سوى ما عملوا من الخير هم لها عاملون، والقول الأول أظهر.) [1]

- الكرماني: (أي أعمال خبيثة دون الشرك، وقيل: دون أعمال المؤمنين. الغريب: (وَلَهُمْ أَعْمَالٌ) يعود إلى المؤمنين.) [2]

- البغوي: (أي: للكفار أعمال خبيثة من المعاصي، والخطايا محكومة عليهم من دون ذلك، يعني من دون أعمال المؤمنين... لا بد لهم من أن يعملوها فيدخلوا بها النار لما سبق لهم من الشقاوة هذا قول أكثر المفسرين. وقال قتادة: هذا ينصرف إلى [المؤمنين معناه]] وأن لهم أعمالا سوى ما عملوا من الخيرات هم لها عاملون، والأول أظهر.) [3]

- ابن عطية: (هم ضالون معرضون عن الحق ولهم مع ذلك سعايات فساد فوسمهم تعالى بحالتي شر) [4]

- بيان الحق: (: من دون ما ذكروا بها من أعمال البرّ.) [5]

---

[1] تفسير السمعاني (٣/ ٤٨١).

[2] غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٧٨٠). و قال: ((وَلَهُمْ) للمؤمنين، (أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ) أي نوافل سوى الفرائض هم لها عاملون وعليها مقيمون.).

[3] تفسير البغوي - إحياء التراث (٣/ ٣٦٩).

[4] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٤٩).

[5] إيجاز البيان عن معاني القرآن (٢/ ٥٩٠).

- ابن الجوزي: (أعمالهم الخبيثة التي كُتبت عليهم لا بدَّ لهم من عملها.) [1]

- المنتجب الهمذاني: (ولهم أعمال خبيثة من دون أعمال المؤمنين) [2]

- البيضاوي: (. ولهم أعمال خبيثة من دون ذلك متجاوزة لما وصفوا به أو متخطية عما هم عليه من الشرك.) [3]

- النسفي: (ولهم أعمال خبيثة متجاوزة متخطية لذلك أي لما وصف به المؤمنون) [4]

- ابن جزي: (لهم أعمال سيئة دون الغمرة التي هم فيها، فالمعنى أنهم يجمعون بين الكفر وسوء الأعمال) [5]

- الخازن: (أعمال خبيثة من المعاصي والخطايا محكومة عليهم) [6]

- أبو حيان: (ضالون معرضون عن الحق، وهم مع ذلك لهم سعايات فساد وصفهم تعالى بحالتي شر) [7]

- ابن كثير: (عن ابن عباس ولهم أعمال أي سيئة من دون ذلك يعني الشرك هم لها عاملون قال: لا بد أن يعملوها، كذا روي عن مجاهد والحسن وغير واحد. وقال آخرون ولهم أعمال

---

[1] زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢٦٦).

[2] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٦١٢).

[3] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٩٠).

[4] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٤٧٣).

[5] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٥٣).

[6] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ٢٧٤).

[7] البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٧٠).

من دون ذلك هم لها عاملون أي قد كتبت عليهم أعمال سيئة لا بد أن يعملوها قبل موتهم لا محالة، لتحق عليهم كلمة العذاب، وروي نحو هذا عن مقاتل بن حيان والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ظاهر قوي حسن) [1]

- ابن عرفة: (أعمال قبيحة) [2]

- ابن التمجيد: (أي لهم أعمال خبيثة تغاير أعمال المؤمنين أو لهم أعمال خبيثة غير الشرك) [3]

- البقاعي: (من سائر المعاصي) [4]

- الإيجي: ((وَلَهُمْ أَعْمَالٌ): خبيثة) [5]

- الشيخ علوان: (أَعْمَالٌ طالحة صادرة عنهم على مقتضى اهويتهم الفاسدة وآرائهم الباطلة) [6]

- مجير الدين الحنبلي: (أي: دون الشرك، وهي سعايات فساد.) [7]

- الخطيب الشربيني: (أي: لتلك الأعمال الخبيثة) [8]

- أبو السعود: (ولهم أعمال سيئة كثيرة... وهي فنون كفرهم ومعاصيهم التي من جملتها ما

---

[1] تفسير ابن كثير ط العلمية (٥/ ٤١٩).

[2] تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٣/ ٢١٠).

[3] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٣/ ١٩٧).

[4] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٣/ ١٦٢).

[5] تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٩٠).

[6] الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية (١/ ٥٧٢).

[7] فتح الرحمن في تفسير القرآن (٤/ ٤٧٨).

[8] السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/ ٥٨٣).

سيأتي من طعنهم في القرآن) [1]

- الأعقم: (أي من دون الشرك من الفسق والظلم ونحوه) [2]

- المظهري: (وَلَهُمْ أَعْمَالٌ خبيثة كائنة) [3]

- الصاوي: (وَلَهُمْ أَعْمَالٌ أي سيئة.) [4]

- الشوكاني: (وهي فنون كفرهم ومعاصيهم) [5]

و من لم يخصص:

- ابن عباس: (يريد مما سبق في علمي وكان في اللوح المحفوظ.) [6]

- مجاهد ": (أعمال لا بد لهم من أن يعملوها) [7]

- قتادة: (أعمال لا بد لهم من أن يعملوها.) [8]

---

[1] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ١٤٢).

[2] تفسير الأعقم - زيدي (١/ ٤٤٦).

[3] التفسير المظهري (٦/ ٣٩٠).

[4] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٢٦٣، بترقيم الشاملة آليا).

[5] فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٧٩).

[6] التفسير البسيط (١٦/ ١٥ - ١٦).

[7] التفسير البسيط (١٦/ ١٧).

[8] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٩). و أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٩٣).

- الحسن: (قال: أعمال لم يعملوها سيعملونها.) [1]

- سفيان: (**قال أعمال لا بد أن يعملوها.**) [2]

- يحيى بن سلام: (**وبعضهم يقول: أعمال لم يعملوهم، سيعملونها.**) [3]

- الفراء: (**يقول: أعمال منتظرة مما سيعملونها**) [4]

- الماتريدي: (اختلف فيه: **قَالَ بَعْضُهُمْ أي: من دون ما عمل أُولَئِكَ** الكفرة **من الأعمال التي تقدم ذكرها...على ما ذكر، ثم أخبر أن لهم أعمالا دون ما ذكر.**

- النيسابوري: (**طريقان: أحدهما راجع إلى** الكفار... **كمتابعة الهوى وطلب الدنيا والإعراض عن المولى.**

وثانيها وهو اختيار أبي مسلم أن هذه الآيات من صفات المشفقين) [5]

وقال قائلون: (**وَلَهُمْ أَعْمَالٌ**)، يعني: المؤمنين **الذين ذكر أعمالهم، أي: لهم أعمال دون الذي ذكر لهم دون تلك الأعمال.**) [6]

- النحاس: (**فيه قولان...**) [7]

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٩). و أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٩٣). التفسير البسيط (١٦/ ١٧).

[2] تفسير سفيان الثوري (ص: ٢١٧).

[3] تفسير يحيى بن سلام (١/ ٤٠٧).

[4] معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٨). التفسير البسيط (١٦/ ١٨).

[5] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ١٢٧).

[6] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٧/ ٤٧٩).

[7] معاني القرآن للنحاس (٤/ ٤٧٢ – ٤٧٣).

- الجصاص: (ولهم أعمال من دون ذلك قال قتادة وأبو العالية خطايا من دون الحق وعن الحسن ومجاهد أعمال لهم من دون ما هم عليه لا بد من أن يعملوها) [١]

- مكي: (أي: ولهؤلاء الكفار أعمال من المعاصي والكفر من دون أعمال أهل الإيمان بالله، قاله قتادة. قال مجاهد: من دون ذلك من دون الحق. وقال الحسن: معناه: ولهم أعمال لم يعملوها، سيعملونها يعني الكفار.

وقيل: معناه، لهؤلاء الكفار أعمال سبقت في اللوح المحفوظ أنهم سيعملونها و سيعملونها.

وقال مجاهد: لم يعملوها وسيعملونها.)[٢]

- نقل الجرجاني: (وقيل: أعمالهم المقدّرة عليهم أن يكسبوها في المستقبل من أعمارهم.)[٣]

و من خصص أو رجح أعمالهم بالحسنة من المؤمنين:

- قتادة: (رجع إلى أهل البر فقال ولهم أعمال من دون ذلك قال أي سوى ما عدد) [٤]، (الآية تنصرف إلى أصحاب الطاعات، ومعناه: أن المؤمنين لهم أعمال سوى ما عملوا من الخير هم لها عاملون) [٥]

- ابن قتيبة: (ثم رجع إلى المؤمنين فقال: وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ أي من دون الأعمال التي

---

[١] أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٩٣).

[٢] الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٩٨١).

[٣] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (٢/ ٣٤٩).

[٤] معاني القرآن للنحاس (٤/ ٤٧٣). و السمرقندي (٢/ ٤٨٥).

[٥] تفسير السمعاني (٣/ ٤٨١).

عدَّدَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ) [١]

- أبو مسلم: (وهو اختيار أبي مسلم أن هذه الآيات من صفات المشفقين) [٢]

- الرازي: (واعلم أن قول أبي مسلم أولى لأنه إذا أمكن رد الكلام إلى ما يتصل به من ذكر المشفقين كان أولى من رده إلى ما بعد منه) [٣]

- نقل المنجب الهمذاني: (وقيل:...ولهم وللمؤمنين أعمال من دون ذلك، أي: أعمال صالحة وهي النوافل دون الفرائض، هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ثابتون عليها مقيمون)[٤]

- الطيبي: ((وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ) مؤذن بأنهم داخلون فيه (أي الصالحون) ...) [٥]

- و نقل أبو حيان: (وقيل الضمير في قوله بل قلوبهم يعود إلى المؤمنين المشفقين... ولهم أعمال من دون ذلك أي من النوافل ووجوه البر سوى ما هم عليه، ويريد بالأعمال الأول الفرائض، وبالثاني النوافل.) [٦]

مواضع أخرى من الآيات من كلام المفسرين: -

- الطبري: (نُسَارِعُ لَهُمْ يقول: نسابق لهم في خيرات الآخرة، ونبادر لهم فيها.) [٧]

و هذا فيه دلالة على أن موضع النفي هو أن يناط إمدادهم بالمال و البنين على أنه من مسارعة

---

[١] غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٩٨).

[٢] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٢٨٥).

[٣] نفسه.

[٤] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٦١٢).

[٥] فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٠/ ٦٠٠).

[٦] البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٧١).

[٧] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٣).

خيرات الآخرة، لأنهم ليسوا أهل لذلك. و ما يدلل على أن المال و البنين هو خير ما رواه عن مجاهد: ((أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ) قال: نعطيهم، (نسارع لهم)، قال: نزيدهم في الخير، نملي لهم، قال: هذا لقريش.... عن خالد الحذّاء، قال: قلت لعبد الرحمن بن أبي بكرة قول الله: (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) قال: يسارع لهم في الخيرات، وكأن عبد الرحمن بن أبي بكرة وجه بقراءته ذلك، إلى أن تأويله: يسارع لهم إمدادنا إياهم بالمال والبنين في الخيرات.) [1]

و يقول الطبري أيضا: ((وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ) يقول: وعندنا كتاب أعمال الخلق بما عملوا من خير وشرّ، ينطق بالحقّ (وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ) يقول: يبين بالصدق عما عملوا من عمل في الدنيا، لا زيادة عليه ولا نقصان، ونحن موفو جميعهم أجورهم، المحسن منهم بإحسانه والمسيء بإساءته (وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ) يقول: وهم لا يظلمون، بأن يزاد على سيئات المسيء منهم ما لم يعمله فيعاقب على غير جُرْمه، وينقص المحسن عما عمل من إحسانه فينقص عَمَّا له من الثواب.) [2]

و كلامه يؤكد على مساواة الخلق أجمعين في تحقيق العدل بالنسبة لحسناتهم و سيئاتهم، و هو يُشعر بأن الكفار لهم حسنات تستلزم جزائها. ثم ذكر أثرا عن: (قَتادة، قال: ذكر الله الذين هم من خشية ربهم مشفقون والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة، ثم قال للكفار: بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ قال: من دون الأعمال التي منها قوله:

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٤).

[2] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٨).

مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ والذين، والذين.)[1]

- الزجاج: (ويجوز أن يكون على معنى يسارع اللهَّ لهم به في الخيرات، فيكون مثل نُسَارِعُ، ومن قرأ يسارَع لهم في الخيرات يكون على معنى يُسارَع الإمْدَادُ لهم في الخيرات)[2]

و هذا يدل على نفي المسارعة لا نفي الخيرات نفسها.

- الماتريدي: (قال قائلون: هو الكتاب الذي يكتب فيه أعمالهم وأفعالهم من الخيرات والسيئات، وذلك كله محفوظ محصى عليهم؛ كقوله: مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ... وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ: فإن كان على الكتاب الذي يكتب فيه أعمالهم فيكون قوله: وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، أي: لا ينقص من أعمالهم التي عملوا من الخيرات، ولا يُزاد فيه على سيئاتهم، بل يحفظ ما عملوا.

أو أن يكون لَا يُظْلَمُونَ، أي: لا يزاد على الجزاء على قدر أعمالهم، ولا ينقص من قدرها؛ بل يجزون على قدر أعمالهم، واللهَّ أعلم.)[3]

- الكرجي: (فنفى - جل جلاله - أن يكون ما يمدهم به مسارعة لهم في الخيرات، ثم بين من يسارع في الخيرات فقال: [الآيات من ٥٧ إلى ٦١ التي فيها صفات أعمال المؤمنين]

فكأنه - والله أعلم - قال: لا نسارع لأولئك في الخيرات، ولكنا نسارع فيها لمن هذا صفتهم فيسارعون....)[4]

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٩).

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٦). و انظر كلام النحاس في معاني القرآن له (٤/ ٤٦٧).

[3] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٧/ ٤٧٧ - ٤٧٨).

[4] النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (٢/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

جعل متعلق النفي هو في المسارعة (في الخيرات) لأنهم فاقدين لصفات المسارعة في الخيرات.

- السمرقندي: (نُسارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْراتِ، يعني: هو خير لهم في الآخرة؟... وقراءة العامة نُسارِعُ يعني: يظنون أنا نسارع لهم. في الخيرات، بزيادة المال والولد،...
ثم قال عز وجل: نُسارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْراتِ يعني: نبادرهم في الطاعات وهو خير لهم، أي في الآخرة بَلْ لاَّ يَشْعُرُونَ أن ذلك مكر بهم وشر لهم في الآخرة.) [1]

و هو ما أشرنا إليه أن هناك قدر مشترك في المال و البنون من صفة الخيرية فلذلك فهم لا يشعرون بما يؤول بهم الأمر في الآخرة، فخيرية الدنيا مجرد توهم منهم لأن الحقيقة في الآخرة فقط أما قدر الخيرية في المال و البنون فالكل فيه مشترك و لذلك جاز تعلق النفي بـ المسارعة في الخيرية أي بصفة زائدة عن أصل الخيرية و هي التسارع، ليبقي على قدر من الخيرية الدنيوية فقط و يقصر خيرية الآخرة بالتسارع في الخيرات و هو متعلق النفي.

و بنفس المعنى الذي فيه نفي المسارعة و أنها لا تدل على الخير في الآخرة بل على النقيض: قول ابن أبي زمنين [2]، و الثعلبي [3]، و مكي [4]

[1] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٤٨٣).

[2] تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣/ ٢٠٣).

[3] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٨/ ٥١٦ – ٥١٧).

[4] الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٩٧٥ – ٤٩٧٦).

- الثعلبي: (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يعني: اللوح المحفوظ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ يبين بالصدق ما عملوا، وما هم عاملون من الخير والشر، وقيل: هو كتاب أعمال العباد الذي يكتبه الحفظة وهو أليق بظاهر الآية. وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ يعني: بل يذوقون جزاء أعمالهم ولا ينقص من حسناتهم ولا يزاد على سيئاتهم.) [(١)]

- مكي: (وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ. أي: لا يزاد على أحد من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته، وهو الكتاب الذي كتبت فيه أعمال الخلق عند الملائكة تحتفظ به.) [(٢)]

- الطوسي: (ويكون قوله (نسارع لهم في الخيرات) ابتداء كلام، و لا يجوز أن يكون الانكار وقع لظنهم ان ذلك مسارعة لهم في الخيرات، لأنه تعالى قد سارع لهم في الخيرات... والمسارعة تقديم العمل في اوقاته التي تدعوا الحكمة إلى وقوعه فيه...

وقيل: نسارع لهم في الخيرات أي نقدم لهم ثواب اعمالهم لرضانا عنهم، ومحبتنا إياهم، كلا، ليس الامر كذلك، بل نفعله ابتلاء في التعبد لهم.) [(٣)]، و يقول: (وقوله ولدينا كتاب ينطق بالحق يريد الكتاب الذي فيه اعمال العباد مكتوبة من الطاعة والمعصية... ثم أخبر تعالى انهم لا يظلمون أي لا يؤاخذون بما لا يفعلونه ولا ينقصون عما استحقوه.)[(٤)]

و نأخذ منه أن المسارعة للكفار بالخيرات في الدنيا واقعة على جهة المصلحة و الجزاء على

---

(١) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٨/ ٥٢٥).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٩٨٠).

(٣) التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٧/ ٣٦٩، بترقيم الشاملة آليا).

(٤) نفسه (٧/ ٣٧٢).

حسناتهم و لكن بدون ارتباط لزومي بمحبتهم و الرضا عنهم، و إن كان كلام الطوسي مخرج على مذهبه الاعتزالي و هو ما لا يلزمنا لأننا ننقل التفسير و ما نستدل به على قضايا بحثنا بما يراه هو تفسيرا للآيات و كأننا نقول أن الطوسي يقول كذا....

- الجرجاني: (نُسارِعُ لَهُمْ: يعني: المسارعة في الخيرات بإمداد المال والبنين لكونهما على سبيل الوقف والمراعاة إلى مقابلتها بشكر أو كفر. قال: هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ [النمل: ٤٠]،....

وفي تأخير الإيمان عن الخشية دليل على وجود الإيمان بالعقل قبل وجوده بالسماع، ولولا ذلك لما تقدّم الإشفاق من خشية الله على الإيمان بالآيات، فإنّما تأخّر نفي الشرك عن إثبات الإشفاق والإيمان لوجود الشرك في أهل الكتاب بعد ادعائهم الخشية والإيمان.) [1]

يعني هو أثبت صفة الخيرية للمال و البنون مع أنهما سببا لزيادة الإثم و العذاب لأنهما في حد ذاتها خيرا ثم يستحق الممدود له بهما بالشكر خيرا و ثوابا و بالكفر شرا و وبالا.

و النكتة الأخرى في كلامه أن الشرك بالله قد يتواجد مع الخشية و الإيمان بآيات الله.

و من فوائد التعاطف بين صفات المؤمنين و أفعالهم التي عددها جواز وقوعها منفردة بهذا الانفصال و أن كل موضع له حقيقة مستقلة قد تقوم في نفس العامل إزاء ما يعمله و ما هو له عامل أيضا، و أن الذي يسارع في الخيرات و لها سابقون هو من يجمع بينها، ثم ننتقل للفريق الآخر من الكافرين فقد يقوم به أحد هذه الصفات في أحد أعماله بدون عقد القلب بالإيمان

[1] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (٢/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

بها أو بهم جميعا، فقد يخلص لله في أحد أعمالِه الموافقة للشرع قاصدا به ابتغاء الفضل من الله و الرضوان و ثواب الدنيا فيجازيه الله من حرث الدنيا و متاعها الذي قد يكون مال و بنين، أما إمدادهم بالمال و البنين فهو الذي لا يحتمل معنى المسارعة في الخيرات و يحتمل أن يكون مجرد خيرات إمدادية أي العطاء و الأرزاق و اللطف فيجوز أن يحمل معنى للجزاء أما المسارعة في الخيرات فلا، و هذا ما لا يدركونه فوصفهم بعدم الشعور لأنهم لا يملكون القدرة على التفريق و الاحتراز هل هو جزاء من الخير أم إملاء لهم ليزدادوا إثما.

و قد تكون هذه الخيرات ثمرة لسرعة الحساب، لأن بالحساب يُعرف المقادير و مكافئاتها من الجزاء، و المسارعة في الخيرات تقتضي أن يكون المُسارع به خيرا في ذاته قد يخلُف خيرا أو شرا على حسب ما يقوم به المسارع له، فإن شكر فقد أخلفه خيرا و إن كفر فقد أخلفه إثما و شرا، فمثلا لو استعين بالمال و البنين في الصد عن سبيل الله فقد ازداد إثما و عذابا، أولا لأنه لم يشكر الله على هذه الخيرات، و ثانيا لأنه استعملها في المعصية، و عدم شعورهم أنهم يحسبون أن الله يمدهم بالمال و البنين فهو راض عنهم و عن أعمالهم بهذا المال و البنون و أنهم يحسنون صنعا بها و إلا لما يمدهم الله مدا بعد مد بها فيحسبون أنه يريد بها لهم خيرا.

- الزمخشري: (والمعنى: أنّ هذا الإمداد ليس إلا استدراجا لهم إلى المعاصي، واستجرارا إلى زيادة الإثم، وهم يحسبونه مسارعة لهم في الخيرات، وفيما لهم فيه نفع وإكرام، ومعاجلة بالثواب قبل وقته. ويجوز أن يراد في جزاء الخيرات كما يفعل بأهل الخير من المسلمين.) [1]

---

[1] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ١٩١).

جواز أن يكون جزاء الخيرات المتمثلة في المال و البنين كما يراد به مع المسلمين فيه إبقاء المعنى على ظاهره بدون أن يناله مطلق النفي بـ أيحسبون، بل الحسبان لا يمنع كلا المعنيين الاستدراج و المسارعة في الخير، ثم يُظهر معنى عدم الشعور من خلال أنهم لا يميزون بين أن يكونوا مستدرجين أو مراد بهم المسارعة في الخير، و الشاهد من كلام الزمخشري هو إمكان تعلق المسارعة في الخير بالكفار كجزاء على العموم، و يكون في موضع خاص معين من الحسبان فقط لأنه سيكون حينها استدراجا، و يكون علامته التي تدفع الحسبان و تجعله أمارة و علامة أنهم لا يلتقوا مع صفات أفعال المؤمنين من الخشية و الإيمان بالآخرة و بآيات الله و الوجل و الإنفاق و عدم الشرك، فهنا يجب أن يعلموا لا أن يحسبوا، بل أنهم مستدرجون و يملي لهم لكي يزدادوا إثما و عذابا.

و في قوله: (ومعاجلة بالثواب قبل وقته.) إشارة قوية على معنى (المسارعة بالخيرات) في الدنيا، أي أن المسارعة تستلزم أصل الثواب الآخروي و هذا لا يكون إلا للمؤمنين خاصة، فهو منفي عن الكافرين و المشركين فلا يجوز أن يوصف إمدادهم بالمال و البنين على أنه مسارعة لهم في الخيرات، بل هو إمداد بالخير يعقبه كفر يستوجب مزيد من الإثم و المعاصي.

و قال الزمخشري أيضا: (يُسارِعُونَ فِي الْخَيْراتِ يحتمل معنيين، أحدهما: أن يراد يرغبون في الطاعات أشد الرغبة فيبادرونها. والثاني: أنهم يتعجلون في الدنيا المنافع ووجوه الإكرام، كما قال فَآتاهُمُ اللَّهُ ثَوابَ الدُّنْيا وَحُسْنَ ثَوابِ الْآخِرَةِ، وَآتَيْناهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ لأنهم إذا سورع بها لهم، فقد سارعوا في نيلها وتعجلوها، وهذا الوجه أحسن طباقا للآية المتقدمة، لأن فيه إثبات ما نفى عن الكفار للمؤمنين.

لَهَا سابِقُونَ أي فاعلون السبق لأجلها أو سابقون الناس لأجلها. أو إياها سابقون، أي: ينالونها قبل الآخرة حيث عجلت لهم في الدنيا.) [1]

و الأصوب أن يتحد التأويل في الموضعين للتسارع في الخيرات خاصة أن استهلال الحديث كان على المال و البنين: فأثبت لهم الإمداد بهما، و تعلق بهما الحسبان ثم عدم الشعور، و كل هذا يتمحور على المال و البنين في نفسه و بما يراد به و بما يؤول الأمر به، فكان يجب استصحاب هذا المعنى الظاهر في المال و البنين إلى الموضع الثاني الذي جاء مع الذين آمنوا عندما أثبت الله لهم التسارع في الخيرات: أولا: لكي يدل بإثباته للمؤمنين على نفيه في حق الكافرين لتخلف شروط و صفات التي تحلى بها المؤمنين في الكافرين.

و ثانيا: لكي يزيل احتمال عدم الشعور في حق المؤمنين أيضا لأنه لا يوجد له دليل حسي أو معنوي يتم إدراكه فيما يُمد به من مال و بنين، فيعلم أن ما يمد به المؤمنين من مال و بنين هو من المسارعة لهم بالخيرات و ثواب و حرث الدنيا.

و ثالثا: كي يذكر و يحذر الكافرين أن ينتبهوا أن إمدادهم للمال و البنين ليس دائما خيرا على سبيل المجازاة بل قد يكون ليزدادوا إثما و عذابا لأنهم لا يشكرون الله بتحقيق الإيمان و ترك الشرك و الكفر.

---

[1] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ١٩٢). و نقله متابعة الإمام الرازي في مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٢٨٤). و انظر بنحوه تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٩٠). و أيضا تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٥٣). البحر المحيط لأبو حيان (٧/ ٥٦٩ – ٥٧٠). تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ١٢٧). أنظر القونوي في حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٣/ ١٩٤ – ١٩٥). حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٦/ ٣٣٦).

و قد جعل التسارع في الخيرات وصف للحال بدون تدخل إرادة المتسارع لهم لكي يخالف بينهم و بين مريدي ثواب و حرث الدنيا فقط، فالمسارعة تم الوصف بها لأن هناك سرعة في تحصيل الثواب و الخير قد يكون من ناحية النسبة لما في الآخرة أي أصابوا ثوابا معجل لهم في الدنيا كما يصيبهم في الآخرة، و قد يكون التسارع في إنالة الثواب بعد تحقق سببه على وجه السرعة كما في صفة السرعة في الحساب فهي يلزم منها سرعة إيصال الخيرات.

و يقول أيضا: (كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده، بل هو مثبت لديه في كتاب، يريد اللوح، أو صحيفة الأعمال ناطق بالحق لا يقرءون منه يوم القيامة إلا ما هو صدق وعدل، لا زيادة فيه ولا نقصان ولا يظلم منهم أحد.) [1]

- الرازي: (ولما كان القوم في نعم عظيمة في الدنيا جاز أن يظنوا أن تلك النعم كالثواب المعجل لهم على أديانهم، فبين سبحانه أن الأمر بخلاف ذلك، فقال: أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات...) [2]

و بدلالة استعماله كلمة (المعجل) يكمن فيها إشعار قوي أن موضع تعلق النفي هو (المسارعة) الدالة على أصل الثواب في الآخرة، أي أن هذه الخيرات في الدنيا ليست دالة على حسن ثوابكم في الآخرة لأنها ليست مسارعة لكم في الخيرات كالذين آمنوا، لأن الذين آمنوا لهم أعمال هم محققوها و من ثم ذكرها، فقال: (اعلم أنه تعالى لما ذم من تقدم ذكره بقوله:

---

[1] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ١٩٣).

[2] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٢٨٢).

أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات ثم قال: بل لا يشعرون بين بعده صفات من يسارع في الخيرات ويشعر بذلك وهي أربعة:)[1]

- العكبري: (وإنما يعاب عليهم اعتقادهم أن تلك الأموال خير لهم.) [2]

و من هذا المنظور التفسيري المصرح به هنا و المُضمن في غيره من المفسرين لا يلزم منه كون هذه الخيرات ثوابا للكفار في الدنيا على بعض أعمالهم الحسنة أو مناطا لتكليفهم بما آتاهم من الخيرات، ثم هذا التقرير يؤكد على أن هذه الخيرات ليست مسارعة لهم ليدل على نفي أصل ثوابهم في الآخرة بالنجاة من النار أو طمعا في دخول الجنة، و برؤية صنيعهم تجاه هذه الخيرات نعلم يقينا أنها لا تنفعهم و لا تجلب لهم خيرا و هذا هو موطن التكرار في كلام المفسرين، لأن الكفار و المشركين عموما لا يشكرون الله تجاه هذه الخيرات فلا يؤدون حقها في توحيد عبادته و الإيمان بالآخرة، فهي استدراجا لهم و إملاء يقعون فيه بأنفسهم لأن الله لم يحدث لهم إلا خيرا.

و كذلك قول العكبري: ((هم لها عاملون) [المؤمنون: ٦٣] أي لأجلها وإياها يعملون.) [3] يوضح و بقوة أن الأعمال السيئة هي وسيلة و أداة لتحقيق غاية و قصد و هو حب الدنيا، و لا يلزم من حب الدنيا و ثوابها أن تكون كل الأعمال سيئة، بل قد يوجد أعمال حسنة و عبادات من المشركين لأجل ثواب الدنيا فقط.

---

[1] نفسه.

[2] التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٥٧). و أيضا تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٩٠).

[3] التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٥٨). و البحر المحيط لأبو حيان (٧/ ٥٧٠).

- العز بن عبد السلام: (نُمِدُّهُم نعطيهم ونزيدهم. نُسَارِعُ بجعله خيراً لهم عاجلاً، أو نريد لهم به خيراً لا يَشْعُرُونَ أنه استدراج، أو اختبار.)[1]

فدلالة نفي (عاجلا) تشير لتقديم الجزاء في الدنيا مع قطع أصله في الآخرة و هذا لأجل نفي موضع حسبانهم بأن خير الدنيا لا يكون إلا خيرا و رضا عن الحال، و باقي الكلام قد سبق توفيته.

- البيضاوي: (أولئك يسارعون في الخيرات يرغبون في الطاعات أشد الرغبة فيبادرونها، أو يسارعون في نيل الخيرات الدنيوية الموعودة على صالح الأعمال بالمبادرة إليها كقوله تعالى: فآتاهم الله ثواب الدنيا فيكون إثباتا لهم ما نفي عن أضدادهم. وهم لها سابقون لأجلها فاعلون السبق أو سابقون الناس إلى الطاعة أو الثواب أو الجنة، أو سابقونها أي ينالونها قبل الآخرة حيث عجلت لهم في الدنيا كقوله تعالى: هم لها عاملون.)[2]

تقرير أن هذه الخيرات في الدنيا تكون مسارعة و تعجيل لثواب المؤمنين في الدنيا قبل الآخرة لأن ثواب الدنيا موكول بالأعمال الصالحة، و عليه يكون ثواب الأعمال الصالحة للكفار و المشركين هي هذه الخيرات التي في الدنيا و لكن منفي عنها التعجيل أو المسارعة لأنها لن يكون لها صورة ثوابية في الآخرة.

- الطيبي: (أي: ليس فيما أوتي الكافرون من أموال وبنين مُسارعةٌ في الخيرات، فإن ذلك

---

[1] تفسير العز بن عبد السلام (٢/ ٣٧٧).

[2] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٩٠).

استدراجٌ، بل ما أوتي المؤمنون هو مسارعةٌ في الخيرات، وهم المختصون بأن ينالوا الخيرات قبل الآخرة، حيث عجلت لهم في الدنيا. ولأن (أُوْلَئِكَ) يستدعي أن من قبله جديرٌ بما بعده، لاكتسابه تلك الفضائل، وهذا لا يستقيم إلا على هذا الوجه.) (١)

و الطيبي هنا يشرح كلام الزمخشري السابق و لكن هنا مزيد إيضاح و بيان، فقد تميز بيان الطيبي بفواصل محددة الفارق بين الكفار و المؤمنون في الخيرات، فخيرات المؤمنين في الدنيا تعجيل و مسارعة مع بقاء أصل الثواب سيجازى عليه أيضا في الآخرة، بخلاف الكفار فلن يوجد لهم ثوابا في الآخرة لأنه لن يبقى لهم حسنة بعد الموازنة، و لذلك جعل المسارعة و التعجيل أمر خاص للمؤمنين فقط، أي أن المنفي هو حسبانهم بأن خيرية الدنيا يتبعها خيرة أخرى في حال الشاك في الآخرة، أو أن هذه الخيرات مسببة عن الرضا بدينهم، اما أنه لا يمنع صحة الإثابة عن بعض أعمالهم التي كانت سببا لهذه الخيرات في الدنيا.

- أبو حيان: (فالخيرات من حيث المعنى هي الذي مدوا به من المال والبنين) (٢)

و يقول أيضا: (وقفهم تعالى على خطأ رأيهم في أن نعمة الله عليهم بالمال ونحوه إنما هي لرضاه عن حالهم، وبين تعالى أن ذلك إنما هو إملاء واستدراج إلى المعاصي واستجرار إلى زيادة الإثم وهم يحسبونه مسارعة لهم في الخيرات ومعاجلة بالإحسان.) (٣)

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٠/ ٥٩٧).

(٢) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٦٨).

(٣) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٦٧).

و تقرير جُل المفسرين أن الله لا يمدهم بهذه الخيرات لأجل أنه راض عن حالهم و أعمالهم بل استدراجا أو امتحانا، فالمؤمنون أيضا بكل تأكيد لا يرضى الله عن حالهم و أعمالهم على التعميم لأن لهم ذنوبا و سيئات و معاصي و هي التي يتفضل الله عليهم بتكفيرها و تبديلها و غفرانها، فالمقرر إذن أنهم عند قولهم هذا يضعون أعمالهم السيئة نصب أعينهم و لذلك يتقرر نفي الرضا و القبول، و كذلك عند قولهم حالهم أو دينهم فهذا صريح أن النظرة و الاعتبار لخصوص الدين و مآلهم في الدار الآخرة، و كل هذا لا خلاف فيه إنما الملحوظة التي نضعها أن أعمالهم الحسنة لها اعتبار و استحقاق ثواب و جزاء، و أن ثوابها لن يغير خلودهم في النار، بل توفيتهم ثوابها يؤكد العدل و عدم الظلم و كذلك يتفرع على إحصاء أعمالهم ما بين حسنات و سيئات كما هو مقرر عند كل المفسرين تقريبا، فالشاهد أن المفسرين ينطلقون من كونهم خالدين في نار جهنم و أنهم في الدنيا أهل كفر و شرك و أن المعاصي هي الغالبة عليهم فلا مجال لأن يعلقوا على بعض حسناتهم تفسيرا. و لذلك فالأيسر أن ننظر إلى الكفار بنظرة كلية مآلية و من ثم ننفي على إثرها كون هذه خيرات أو خيرات لهم أو مسارعة بالخيرات لهم، و هذا التفسير على هذه النظرة صحيح، و لكن التفصيل هنا أحق و أحكم فيقال أن المنفي عنهم المسارعة بتضمين دلالتها على خيرية الآخرة، مع أنه لا مانع من إثبات الخيرات لهم في الدنيا من باب الوعد لمن كان يريد الدنيا و حرثها و ثوابها على مقتضى مشيئة الله و لكن بدون إعطائهم صفة المسارعة لأنها خاصة بالذين آمنوا لأجل أن مصيرهم الجنة.

- ابن كثير: (يعني أيظن هؤلاء المغرورون أن ما نعطيهم من الأموال والأولاد لكرامتهم علينا

ومعزتهم عندنا؟ كلا ليس الأمر كما يزعمون في قولهم نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين [سبأ: ٣٠] لقد أخطئوا في ذلك وخاب رجاؤهم، بل إنما نفعل بهم ذلك استدراجا وإنظارا وإملاء،... وقال تعالى:وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحا﴾ [سبأ: ٣٧] الآية، والآيات في هذا كثيرة.)[١]

و ما أدق و أحكم استدلال ابن كثير بهاتين الآيتين أثناء تفسيره، ففي قول الكفار بأنهم لن يعذبوا فيه استدلال على أنهم يعلمون بالآخرة أو على أقل الأحوال شاكين فيها، و كانوا يحسبون أن الله أمدهم بالخيرات لرضى عن دينهم و حسن حالهم في الدار الآخرة لو كانت حقا جريا على زعمهم و شكهم، فمدار تفسيره يرجع لاعتبار أمر الآخرة، و هذا القدر لا يلزم منه نفي إثابتهم من خيرات الدنيا على حسناتهم، و لكن يؤكد على عذابهم في الآخرة، ثم الآية الأخرى فيها الدلالة أيضا على أنهم يحسبون أن أموالهم و أولادهم تقربهم إلى الله أو على أقله يحسبون أن إمدادهم بالأموال و البنين هو قربة من الله إليهم، فاشترط الله للقربة أن تكون لمن آمن و عمل صالحا، فالأعمال الصالحة بمفردها لن تنفع صاحبها يوم القيامة من الخلود في النار إذا مات و هو كافر.

- ابن عرفة: (قلت: ما أفاد قوله تعالى: (لَهَا عَامِلُونَ)، قلنا: أفاد نفي احتمال كونهم مأمورون بها أو تسببوا في فعل غيرهم لها فنسب إليهم، فما أن فاعل السبب فاعل المسبب، فنفى هذا الاحتمال بأنهم عاملون لها حقيقة.) [٢]

---

[١] تفسير ابن كثير ط العلمية (٥/ ٤١٧).

[٢] تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٣/ ٢١٠).

أي أن الأعمال الحسنة خرجت منهم من غير مخرج الامتثال لكتاب الله إيمانا به أو بالآخرة و لذلك انتفت في حقهم صفة الوجل و الخشية، فهي مجرد أعمال حسنة فطرية أو و هو الغالب بدافع منفعة الدنيا و الرياء بها، فلم تكن خالصة لله، و بهذا يكون كلام ابن عرفة أليق لو كان حدده من جهة قصد المشركين بهذه الأعمال و ليس من جهة حاكمية الله عليهم، لأن الحق أن أي عمل حسن فإن الإنسان مأمور به على مستوى العقل و الفطرة لو كان غير مؤمن بكتاب، فمن هذه الحيثية لا ينطبق عليه صفة الائتمار لأنه غافل عن أمر الآمر فيقع منه المأمور اتفاقا من جهة الأمر الشرعي، و يكون من حيثية الفطرة مطابقة لها.

فاستعمال ابن عرفة قوله تعالى: (لها عاملون) في استنباط أن هذه الأعمال سيئة لأن دلالة القول تفيد أنهم غير مأمورين بها ليس مطابقا لبلاغة القول و السياق، لتطرق الاحتمال إليه من عدة نواح دلالية، فقد يكون دلالة (عاملون) على الاستقبال، و قد تكون للإثبات و التأكيد، و قد تكون مفسرة لعزمهم على عملها في ظل شركهم بالله و عدم وجلهم و عدم إيمانهم بآيات ربهم، فتبين عملهم لمثل هذه الأعمال الحسنة غير خالصة لله و لا مبتغى من وراءها ثوابا في الآخرة، و لذلك فهي غير مستتبعة ثوابها المنوط بها في الآخرة.

- النيسابوري: (إنه سبحانه لما نفي الخيرات الحقيقية عن الكفرة المتنعمين أتبعه ذكر من هو أهل للخيرات عاجلا وآجلا فوصفهم بصفات أربع:...)[1]

كل مفسر أدخل في تأويله البعد الآخروي أي الجنة و النار لتفسير ماهية و حقيقة الخيرات لكي يقف على جانب يفرق بيه بين الخيرات المثبتة للكفار و الخيرات التي للمؤمنين، و هذه

[1] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ١٢٦).

دلالة قوية مستبطنة لزوما في تفاسيرهم و نستطيع القول أن هذه الرؤية منهم هي انعكاس لرؤية الثواب على الأعمال الحسنة بالنسبة للمشركين و المؤمنين في الدنيا و الآخرة، فكأنهم يقولون أن الخيرات التي أمد الله بها المشركون ليست خيرات دالة على ما ورائها من خيرات في الآخرة، فهي قاصرة فقط على الدنيا و ليست دالة على الرضا أو قبول العاملين لها بالنسبة لأعمال السوء التي تقع منهم، و لا على حسن حالهم في الآخرة، لأن هذا هو موضع حسبان و ظن الكفار و المشركين أن الله راض عنهم، أو أن تكون هذه الخيرات مقدمة دالة على غيرها لو كانت الآخرة حق، فإن كانت الدنيا فقط فقد نالوا من خيراتها، و إن كانت لها آخرة فالذي أنالهم في الدنيا سينولهم في الآخرة حتما، لأنهم لا يجدوا مانعا من استحقاقهم مثلها في الآخرة بدلالة استحقاقهم لها في الدنيا، فلو كانت مسببة بنوعية الأعمال فهي أعمالهم التي يروا فيها الحق و الصواب، و إن كانت غير مسببة بأعمالهم في الدنيا فالذي أعطاهم هنا يعطيهم هناك، فلأنهم لو كانوا هم أسبابها فهم في الدنيا سيكونوا كما هم أيضا في الآخرة، و إن كانت من الله تفضلا فالذي أعطاهم تفضلا في الدنيا ما الذي يمنعه أو يغيره أن يعطي تفضلا كما أعطى في الآخرة.

- ابن التمجيد: (الكفرة يظنون أن ما يمدهم الله به يسارع به لهم الخيرات الدنيوية ثمرة لما هم عليه من الأعمال فنفاه الله عنهم وأثبته للمؤمنين بقوله (أولئك يسارعون في الخيرات) أي يبادرون في نيل الخيرات الدنيوية الموعودة لهم ثمرة لأعمالهم الصالحة) [1]

[1] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٣/ ١٩٤ - ١٩٥).

هذا باعتبار أن المسارعة تتضمن البعد الآخروي بالجنة، فلذلك في حق المؤمنين تكون الخيرات مسارعة لهم على أعمالهم الصالحة في الدنيا قبل الآخرة، أما مع الكفار فتكون هذه الخيرات جزاء على بعض أعمالهم الصالحة بدون أن تكون لها بعد آخروي متضمنا جزاء آخر من نفس الجنس، فمنتفية في حقهم الجنة.

- البقاعي: (ظنهم أن حالهم - في بسط الأرزاق من الأموال والأولاد - حال الموعود لا المتوعد، أنكر ذلك عليهم تنبيهاً لمن سبقت له السعادة، وكتبت له الحسنى وزيادة،... نسارع لهم أي به بإدرارنا له عليهم في سرعة من يباري آخرفي الخيرات التي لا خيرات إلا هي لأنها محمودة العاقبة، ليس كذلك بل هو وبال عليهم لأنه استدراج إلى الهلاك لأنهم غير عاملين بها يرضي الرحمن)[1]

فبإضافة البُعد الآخروي يقرر الفارق بين حال الكفار و حال المؤمنين الدنيوي في إمداد الخيرات لأنه متشابه، فجعل الخيرات هي التي لها عاقبة محمودة فقط لأن الكفار لا يؤدون حقها فيكفرونها فتكون عليهم يوم القيامة وبالا، و لكن نحن نتحدث عن الإمداد نفسه فهو خير في نفسه و لذلك يصلح أن يكون موضع جزاء و إثابة في الدنيا على الأعمال الصالحة، فالمنفي هنا بمقتضى كلام البقاعي لزوم الربط بين خيرات الدنيا و خيرات الآخرة. [2]

و الدليل من كلامه: (سابقون لجميع الناس، لأنا نحن نسارع لهم في المسببات أعظم من

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٣/ ١٥٨).

[2] يقول الإيجي: (أولئك يسارعون في نيل خيرات الدارين بمزاولة الأعمال الصالحة فيعطيهم خير الدنيا والآخرة) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٨٩). لاحظ ثنائية تعلق الخيرات بالدنيا و الآخرة فهي لازمة مع المؤمنين، و فصلت مع الكافرين فكان حظهم من الخيرات على أعمالهم في الدنيا فقط.

مسارعتهم في الأسباب) [1]، أي أن المؤمنون يعملون بحق التنعم عليهم بالخيرات فيؤدون حقها من الشكر و العبادة أما الكافرون فلا، و هذا فيما يستتبع وجود الخيرات أولا، أما الإمداد نفسه بالخيرات هو خير في ذاته لأنه متاع الدنيا للآخرة علاوة على متع الدنيا بها، فيتضح أن موضع النفي هنا في استتباع الشكر على هذه الخيرات من الكفار و هذا لا يمنع أنها في ذاتها ثوابا أو جزاءً.

و يقول البقاعي أيضا: (من دون ذلك أي مبتدئة من أدنى رتبة التكذيب من سائر المعاصي لأجل تكذيبهم بالكتاب المستلزم لتكذيبهم بالبعث المستلزم لعدم الخوف المستلزم للإقدام على كل معضلة هم لها أي دائماً عاملون لا شيء يكفهم إلا عجزهم عنها.) [2]

هذا هو تصور المفسر للكافر الذي تدور عليه الآيات أنه مكذب للكتاب و مكذب للبعث فكيف يتصور منه صدور أعمال صالحة خالصة لله، و هذا ما يجعلهم يصدرون تفسيرهم دائما بنفي أي ثواب أو جزاء حسن على بعض أعمالهم الحسنة لأنها في تصورهم غير موجودة أصلا، و الموجود منها هو الذي لا يحتاج نية و توجه عبادي إلى الله و يمثلون لها بصلة الأرحام و الإطعام و الجوار و الصدقة و غير ذلك، و غالبا ما يجعلونها رياء و غير خاصة لله، و نحن لا نمانع في هذه الصورة التي للكافر هنا بل نريد التفصيل و عدم التعميم على كل من حكمنا عليه بالكفر، لأن كفار أهل القبلة لا ينطبق عليهم هذا التصور بتاتا، و بهذا الاعتبار فلا ندخلهم في تفسير أو أحكام العلماء على الكفار.

---

[1] نفسه (١٣/ ١٦٠).

[2] نفسه (١٣/ ١٦٢).

- الشيخ علوان: (**لَهُمْ أَعْمالٌ طالحة صادرة عنهم على مقتضى اهويتهم الفاسدة وآرائهم الباطلة مِنْ دُونِ ذلِكَ** الأمر الذي نأمر به عبادنا على السنة رسلنا)[1]

و هذا توصيف آخر للكافرين فيما يعملونه من أعمال، فأعمالهم مخالفة للكتب المنزلة على الرسل، و نحن نتحدث عن الأعمال الموافقة لأمر الله و رسوله ﷺ المقصودة لذلك و من هنا يظهر التباين و سرعة الخطأ لمن يُدخل كفار أهل القبلة أو غيرهم فيما يؤمنون به أنه من الصالحات التي أمر بها الله أو على الأقل موافقة للفطرة التي خلقها الله موافقة لشرعه و كتبه.

- مجير الدين الحنبلي: (**نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ** أي: لا يتوهمون أن تعجيلنا لرضانا عنهم.)[2]

فيه نوع تقرير أن ما أمدهم الله به من الخيرات هو من التعجيل و لكن لا يلزم منه الرضا عنهم.

- أبو السعود: (**إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون استئناف مسوق لبيان من له** المسارعة **في الخيرات** إثر إقناط الكفار عنها وإبطال حسبانهم الكاذب)[3] و (**يسارعون في الخيرات أي في نيل** الخيرات **التي** من جملها الخيرات العاجلة الموعودة على الأعمال الصالحة **كما في قوله تعالى فاتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب** الآخرة **وقوله تعالى وآتيناه أجره في الدنيا وإنه في** الآخرة **لمن الصالحين، فقد أثبت لهم ما نفي عن أضدادهم...**

[1] الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية (١/ ٥٧٢).

[2] فتح الرحمن في تفسير القرآن (٤/ ٤٧٨).

[3] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ١٣٩). مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٨٩ – ٩٠).

أي ينالونها قبل الآخرة حيث عجلت لهم في الدنيا) [1]

و خلاصة رؤيته أن الفارق بين المال و البنون اللذان يمد الله بهما كل الناس مؤمنهم و كافرهم أنه في حق الكافر ليس كما في حق المؤمن، فهو في حق المؤمن مسارعة له في الدنيا بتضمين أصله الذي في الآخرة، و لذلك الآيتين التين استشهدا بهما فيهما ذكر الآخرة مع الدنيا، فهذا اللزوم هو محل النفي المتضمن في رد حسبانهم. و قد جعل الخيرات من ثواب الأعمال الصالحة و عليه فلا مانع أن يكون هناك ثواب للكافر على عمله الصالح بدون أن يكون له ثوابا متمثلا في خيرات الآخرة.

- القونوي: (لأن ما أمده الله تعالى من المال **ليس بمعاب عليه** لأنه وسيلة إلى كسب ذخر الآخرة، **وكذا الأولاد الصالحة فإن عمل بني آدم لا ينقطع بسببهم كما ورد في الحديث وهما بهذا الاعتبار غير معاب وهذا مراد المص** فلا يقبل على إطلاقه أن المال والبنين لكونهما فتنة لا يستأهل أن يسمى مددا. ...

وإنما المعاب عليهم اعتقادهم الخ. أي مع إصرارهم على الكفر والمعاصي **ومع ذلك اعتقادهم أن ذلك خير لهم معاب عليه**، وأما اعتقاد أنه خير مع كونهم على الإيمان والطاعة فغير معاب عليه... **والحسبان بمعنى الاعتقاد كما أشار إليه بقوله، وإنما المعاب عليهم اعتقادهم)** [2]، **(الأموال والأولاد ممدوحون لمن أطاع الله)** [3]

---

[1] نفسه (٦/ ١٤٠).

[2] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٣/ ١٩١ – ١٩٢).

[3] نفسه (١٣/ ١٩٤).

أي أن المال و البنين في ذواتهم يمكن أن يتصفوا بالخيرية و يكون وجه انتفاء الخيرية نسبي إذا مُد بهم للكفار و المشركين فيكون موضع النفي تعاملهم على أنه خيرا لهم بمعنى الرضا عن حالهم و مجمل أعمالهم فيزيدهم من الخير جزاء و تكثيرا لخيرهم، و كأن فائدة نسارع لهم أن الله يسرع من حسن جزائهم على ما يعملوه و يعتقدوه وهم مشركين بالله و كافرين برجوعهم لله في الآخرة و كافرين بكثير من آيات الله، و لا يخشون الله لقلة علمهم، و من كان هذا حاله لا يجوز أن يحسب نفسه من الذين يسارعون في الخيرات أو أن الله راض عنهم، و مع هذا فلا يظلمهم الله إذا عملوا عملا حسنا و استعجلوا ثوابه في الدنيا.

و قول القونوي: (والثواب أي الجزاء بالخير أعم من الجنة) [1]

أي إثباتنا للكفار و المشركين ثوابا على بعض أعمالهم الحسنة لا يلزم منه إثبات الجنة في الآخرة، و هذا يقرر أن مجازاتهم خيرا على فعلهم الحسن لا ينافي خلودهم في النار.

- المظهري: (أَيَحْسَبُونَ أي الذين يفرحون بما لديهم من الضلال ولا يتبعون الرسل ويكذبونهم... الأموال والأولاد نسارع به لهم فيما فيه خيرهم وإكرامهم ثوابا لأعمالهم وعقائدهم لأجل مرضاتنا عنهم وهذا الحسبان سبب لفرحهم بما لديهم... فيعلموا ان لهذه الأعمال والعقائد غير مستوجبة للثواب والمرضاة)[2]

و هنا قد حدد المظهري نوعية الأعمال التي للكفار التي لا تستحق ثوابا عليها بأنها مُسبَبَة عن الضلال و عدم إتباع الرسل و تكذيبهم فيما يخبرون به عن الله، و أن المال و البنون في حقهم

---

[1] نفسه (١٣/ ١٩٥).

[2] التفسير المظهري (٦/ ٣٨٧).

ليس مسارعة في الخيرات.

- الشوكاني: (فإن ما خولناهم من النعم وأمددناهم به من الخيرات إنما هو استدراج لهم ليزدادوا إثما، كما قال سبحانه: إنما نملي لهم ليزدادوا إثما.) [1] و قال: (لما نفى سبحانه الخيرات الحقيقية عن الكفرة المتنعمين أتبع ذلك بذكر من هو أهل للخيرات عاجلا وآجلا فوصفهم بصفات أربع:...)[2]

قد أقر الشوكاني بتسمية الإمدادات بالخيرات ثم نفى بعد ذلك كونها خيرات حقيقية، و كأنه يؤيد القول أن الكفار لهم خيرات و لكنت ليست على سبيل المسارعة كالمؤمنين، فيكون الفارق بينهم أن المؤمنين لهم أصل ثوابها في الجنة لأنهم أهلها و هذا من قوله (آجلا).

- أطفيش: (ولا يجوز ان يكون الرابط خيرات مراداً به المال والبنون، من وضع الظاهر موضع المضمر إلا مع تقدير مفعول من أجله، أي نسارع لهم فيه حباً لهم) [3]

و كلامه يشير على أن متعلق النفي ليس هو الإمداد بالخيرات، و لا المسارعة بها بالنسبة للكفار، بل متعلق النفي أن يُظن أو يُحسب أن ذلك عن حب لهم في الدنيا و الآخرة لما هم عليه من دين للكفر و الشرك و أن ذلك منجيهم من عذاب الخلود أو مدخلهم الجنات فهذا هو المنفي في حقهم

---

[1] فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٧٦). تابعه عليه القونجي في فتح البيان في مقاصد القرآن (٩/ ١٢٨ – ١٢٩).

[2] نفسه (٣/ ٥٧٨).. تابعه عليه القونجي في فتح البيان في مقاصد القرآن (٩/ ١٢٨ – ١٢٩).

[3] تفسير اطفيش (٦/ ٤٠٥، بترقيم الشاملة آليا).

و يقول أطفيش أيضا: (ويجوز ان يكون (نسارع لهم في جزاء الخيرات) كما يفعل باهل الخير من المسلمين) [1]

و هذا تقرير صريح على أن هذه الخيرات الممدودة لهم في الدنيا قد تكون على نفس المقتضى مع المسلمين، أي كجزاء على الأعمال الصالحة أو موضعا للامتحان و الاختبار أيشكرون أم يكفرون، و إن كان هذا يتضمن معنى الرضا على الأعمال فإنها الأعمال الحسنة فقط و لا يدخل في حسبان الكفار أنهم كالمسلمين في الآخرة لأجل اشتراكهم معهم في الخيرات، لأنه في حق المسلمين مسارعة لهم في الخيرات لوجود أصلها لهم في الجنة، أما الكفار فالخيرات أو المسارعة بها ستهلك حسناتهم لأنها ليس لها بقاء في الآخرة. و هذا هو (خطأهم فيما يظنون من أن سعة الرزق في الدنيا علامة رضا الله عنهم في الآخرة) [2] أو (أنهم من أهل الخير والسعادة، وأن لهم خير الدنيا والآخرة؟)[3] فهذه الخيرات قد (غرتهم بأنهم بمحل الكرامة على الله بما خولهم من العزة والترف، وما تشتمل عليه من التوعد بأن ذلك له نهاية ينتهون إليها)[4]

- الطاهر ابن عاشور: ((بل) إضراب عن المظنون لا على الظن كما هو ظاهر بالقرينة، أي لسنا نسارع لهم بالخيرات كما ظنوا بل لا يشعرون بحكمة ذلك الإمداد) [5]، و قال: (فجيء في

---

[1] هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد اطفيش (٩/ ٩٦، بترقيم الشاملة آليا).

[2] تفسير المراغي (١٨/ ٣١).

[3] تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٥٥٤).

[4] التحرير والتنوير (١٨/ ٧٤).

[5] التحرير والتنوير (١٨/ ٧٦).

مقابلها [الغمرة] بذكر أحوال المؤمنين ثناء عليهم، ألا ترى إلى قوله بعد هذا بل قلوبهم في غمرة من هذا [المؤمنون: ٦٣].فكانت هذه الجملة كالتفصيل لإجمال الغمرة مع إفادة المقابلة بأحوال المؤمنين. واختير أن يكون التفصيل بذكر المقابل لحسن تلك الصفات وقبح أضدادها) (١).

و يقول: (وهم لا يظلمون فالمناسب أن يكون مسوقا لمؤاخذة المفرطين والمعرضين فيكون الضمير عائدا إلى ما عاد إليه ضمير فتقطعوا أمرهم [المؤمنون: ٥٣] وأشباهه من الضمائر والاعتماد على قرينة السياق، وقوله بل قلوبهم في غمرة من هذا [المؤمنون: ٦٣] وما بعده من الضمائر./ والظلم على هذا الوجه محمول على ظاهره وهو حرمان الحق والاعتداء.

ويجوز أن يكون الضمير عائدا إلى عموم الأنفس في قوله ولا نكلف نفسا إلا وسعها فيكون قوله وهم لا يظلمون من بقية التذييل، والظلم على هذا الوجه مستعمل في النقص من الحق كقوله تعالى: كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا [الكهف:٣٣] فيكون وعيدا لفريق ووعدا لفريق. وهذا أليق الوجهين بالإعجاز.

كيف وأعمالهم على الضد من أعمال المؤمنين تناسب كفرهم، فكل يعمل على شاكلته. ...

والإشارة ب هذا إلى ما ذكر آنفا من صفات المؤمنين...

ودون تدل على المخالفة لأحوال المؤمنين، أي ليسوا أهلا للتحلي بمثل تلك المكارم....

/ ولام لهم أعمال للاختصاص. وتقديم المجرور بها على المبدأ لقصر المسند إليه على المسند، أي لهم أعمال لا يعملون غيرها من أعمال الإيمان والخيرات.

---

(١) نفسه.

ووصف أعمال بجملة هم لها عاملون للدلالة على أنهم مستمرون عليها لا يقلعون عنها لأنهم ضروا بها لكثرة انغماسهم فيها. وجيء بالجملة الاسمية لإفادة الدوام على تلك الأعمال وثباتهم عليها.

ويجوز أن يكون تقديم لها على عاملون لإفادة الاختصاص لقصر القلب، أي لا يعملون غيرها من الأعمال الصالحة التي دعوا إليها. ويجوز أن يكون للرعاية على الفاصلة لأن القصر قد أفيد بتقديم المسند إليه.) [(١)]

- قوله ([بل] إضراب عن المظنون لا على الظن) يفيد أن الظن جائز أن يتجه نحو الربط بين الإمداد بالمال و البنين و بين إرادة الخير للممدود له، و لكن المنفي هنا هو المظنون بعينه في حالهم لأنهم كفار مشركون و أيضا لأن الخيرات قد لا تأتي بالخير لمن مدت له لأن الخيرات هي من أعمال و كسب المكلفين إزاء ما مُدوا به من خيرات، و بمعنى أنها سميت خيرات لأنها تؤدي لذلك بالتصرف فيها على ما ينبغي من وجوه الأمر و النهي الشرعي، و لأنهم لا يأتمرون بالشرع في كل أحوالهم و لا لكل ما أمددناهم به فلا يتوقع على ظنهم أنه مسارعة في الخيرات، و قد يكون الغرض من نفي الحسبان عنه هو خصيصا (المسارعة) في الخيرات، لأن من دلالة المسارعة تضمنها للقبول و الاعتبار الأمثل لها كما وضعها الله و هي التي فصلها لاحقا في صفات المؤمنين المسارعين في الخيرات، لأن أمرهم يؤول في الآخرة للجنة و النعيم بخلاف فريق الغمرة الذي حتى لو أتى ببعض الصالحات فلن تقوى على أن تدخله الجنة و لن تدرأ عنه الخلود في النار.

---

(١) نفسه (١٨/ ٧٩ – ٨٠ – ٨١).

أي أن المسارعة هي موضع النفي من الحسبان لتضمنها لما سبق القبول و الاعتبار التام لما يتعلق بها ما فيه ثواب الدنيا و الآخرة، حرث الدنيا و الآخرة، حسنة الدنيا و الآخرة، أجر الدنيا و الآخرة، أي دائما هناك تلازم ما بين الدنيا و الآخرة، و لكون هذا الفريق المغمور قلبه لن يكون له في الآخرة من نصيب أو خلاق أو ثواب أو حرث فوجب المفارقة و الإحكام فيما بينهم من الخيرات فكان موطن المفارقة هو المسارعة في الخيرات.

و من الدلالات أيضا أن مع المغمور قلوبهم قد أضاف الله لنفسه المسارعة في الخيرات (نسارع) و هذا يدل على أنهم غير مستحقين لهذه المسارعة لغياب مستحقها أو ما يناط بها من حسن جزاء بالخيرات و المسارعة فيها، أما مع فريق المؤمنين فقد أضاف المسارعة لهم بقوله (يسارعون) ليدل على أنهم فاعلين و مكتسبين ما يناط به المسارعة في الخيرات و قد فصلها كما في الصفات الأربعة و التي هي مفتقدة في الفريق المغمور قلوبهم.

و على ذلك فظنهم أن الإمداد بالمال و البنين هو من الخيرات جائز و لكن المرفوض كون هذا الإمداد في حقهم هو من الخيرات فضلا على أن يكون من المسارعة لهم في الخيرات، و هذا بسبب عدم شعورهم فكيف يشعر من كان قلبه مغمور عن إدراك ما حوله من الحق فكيف يدرك و يعلم الحق من الباطل إلا أن يتبع هواه و ظنه و ما يحسبه.

و من التفصيل لنوعية أعمال الكفار و ما يلزم من غمرة قلوبهم فقد أظهره الله عن طريق المقابلة بحال قلوب و أعمال المؤمنين كما في الصفات الأربعة المفصلة في الآيات، و بعد هذا التفصيل لما أجمل في قوله (بل قلوبهم في غمرة من هذا) و تعيين لما أشير إليه بـ (هذا)، فكأن هذا التفصيل و التعيين أظهر ماهية أعمال المغمور قلوبهم بعدم التنصيص عليها لشدة ظهورها و قوة بيانها

لدرجة الالتفات عنها أبلغ من ذكرها، فعندما يثبت الله لهم أعمال فالأولى أن تكون غير هذه المضمنة لزوما بضد ما أثبته للمؤمنين، و من ثم عندما توصف أعمالهم التي بخلاف أعمال المؤمنين بأنها دون ذلك فهذا يدل على أنها في نفس صفة الحسن و الصلاح و لكن بدونية لكونها لن يتوفر فيها تمام الشروط و الصفات كما في حال المؤمنين.

و حتى لو وجهنا الدونية بالضد من أعمال المؤمنين فوجب إسناد الدونية لأعمالهم الشنيعة المضادة تماما لحال أعمال المؤمنين، و هذا يشير لكونها مغايرة تماما لنوعية هذه الأعمال فتدل على كون الدونية في الضد و المخالفة فيتجه بها نحو الحسن و الصلاح المتدني، فلا هو صالح صلاح أعمال المؤمنين حتى نعينه بالذكر و نصفه بها و لا هو من الأعمال المضادة تماما لأعمال المؤمنين حتى نضرب عن ذكره و التنويه عليه.

و يحسن هذا التوجيه لأنه متماش مع البلاغة و الوجازة القرآنية لأن من شنعنا عليه بأقبح أعماله و أظهرها مرة بالذكر و مرة بالتضمين اللزومي لموارد التقابل لمن هو مرضي أحواله و أعماله، فلن يفيد شيئا أن نفرد له بالذكر لدونية أعماله عما سبق بيانه و تفصيله بفنون البيان و التصريح، و لا حتى يحسن قول بعضهم أنه جاء ليعلمنا باستمراريته و وقوعه في الاستقبال، فما فائدة استمرارية و تأكيد وقوع مثل هذه الأفعال التي هي دون الأعمال الشنيعة و القبيحة و التي ربما يعملها عصاة الموحدون و المؤمنين فلا يسلم منها أحد، و ما العظة من تأكيد وقوعها مستقبلا بل و ما وجه البلاغة من بيان أنهم من أجلها يعملون أو يعملون من أجلها و هي أعمال دونية لا يتعلق بها خلود في النار بل هي موضع المغفرة بمشيئة الله حتى لمن أشركوا، فكل هذا و غيره ينأى ببلاغة القرآن أن يكون المقصود بدونية بعض أعمالهم و إثباتها لهم بهذا التعبير

و النظم أنها هي المعاصي و الذنوب التي دون الشرك و الكفر.
و بمعرفة معنى الظلم المنفي عن كل نفس أنه يشمل حرمان الحق أو النقص من الحق في مثل هذا السياق يشير و بقوة أن المشار إليه بدونية بعض أعمالهم هي بعض أعمالهم الحسنة و الصالحة على ظاهر الأمر، لأنها تفقد صفة و شرط إرادة الآخرة لأنهم لا يؤمنون بالبعث و الحساب، فيظهر بهذا مدى رحمة و عدل الله مع من يستحقون العذاب بل استعجاله لأنهم لا يليق بهم أن يكونوا على ظهر الأرض مع ظلمهم هذا.
و بهذا يظهر مدى البلاغة القرآنية في قوله (هم لها عاملون) ليشير على مدى حرصهم على الدنيا و زينتها لأنهم لا يؤمنون بالبعث و الحساب فلا يرون غير الدنيا، و لكونهم يؤمنون بالله خالقا و رازقا و بيده ملكوت السموات و الأرض فإنهم يلجأون له بدعائهم و مناسكهم و عباداتهم لأن يلتمسوا منه الفضل و الرضوان بثواب الدنيا و حرثها و يتعجلون المتاع فيها، و هذا ما أظهره قوله تعالى (هم لها عاملون) أي لأنهم شديدي الحرص على الدنيا فهم يهمون و يحرثون لها بلا هوادة، فهي المحركة و الباعثة لأن يعملوا لها أعمالا تناسب مقصودهم من تحصيل المتاع و المنافع العاجلة و أيضا في قوله (عاملون) تأكيدا على هذه الرؤية الدنية للدنيا فيتعجلوا متاعها و ملذاتها بأسلوب يقرر الاستمرارية و المستقبلية أي لن يتركوا مثل هذه الأعمال أبدا لأنه مغمورة في قلوبهم فلا بد أن تترجم بجوارحهم.
— و قد فسر الطاهر ابن عاشور الدونية بمخالفة أعمال المؤمنين لعدم توفر صفاتها و أخلاقهم في هذه الأعمال و لكن لم يخرجها لكونها مضادة لها فلم يكرر ما سبق من تفصيل و بيان خاصة الآتية من المقابلة ما بين أعمال المؤمنين و الكافرين المغمورة قلوبهم لأن هذه المقابلة أظهرت

نوعية أعمالهم فلا داعي لتكرارها بالذكر عليها، و لذلك فقد فسرها بكون هذه الأعمال التي تخالف أعمال المؤمنين هي أعمال الإيمان و الخيرات و هذا ما يؤكده أنها استشهد بشعر مفاده أن المعطاء و الكريم و ذو الأخلاق ابن زيد يريد أحدهم أن يماثله في هذه الصفات فيعمل لها و لكن لن يبلغ درجتها في المدح عليها لدونيتها عن أعمال و صفات ابن زيد، أي أن الصفة أو الصفات تنتظم على تدرج واحد يفيد مدى قوة الصفة بالنسبة لأعمال العاملين، فلن يمثل لها بالضدية أو المخالفة بل مثل لها على شاكلتها و لكن بضعف فقط، و هذا هو المراد و محل الشاهد من المسألة.

و قد أورد أيضا الطاهر من تحليلاته البلاغية ما يؤكد على نفس المعنى فقد جعل التعبير عن المعنى بالجملة الاسمية ليفيد الثبات و الدوام على هذه الأعمال، و هذا ما أشرنا إليه أن هذه الأعمال هي إرادتهم للدنيا و ما يؤول إليها من أعمال يتوسلون بها إلى الله و الدعاء لينالوا ثواب الدنيا و حرثها كما ذكر الله عنهم هذا كثيرا و مرارا و أبلغها وصفا هو قولهم اللهم آتنا و ليس لهم في الآخرة، و من تحليلاته الدقيقة أنه جعل اللام في (لهم) للاختصاص و هذا يؤكد أيضا على أن نوعية هذه الأعمال خاصة بهم لأنها متوافقة مع عقيدتهم في الحياة الدنيا، و لا تناسب المؤمن الذي يريد الآخرة بأعماله و حتى لو طلب ما في الدنيا لا يقتصر عليها بل يقرنها مع الآخرة.

و كذلك قوله في قصر المسند إليه على المسند في تقديم المجرور بها على المبدأ، فأيضا القصر من دلالات الاختصاص أيضا و هو يؤكد ما سبق، و أظهر ما قاله في هذا الصدد ما ختم به من استنباطاته و دقائقه البلاغة بقوله (يكون تقديم لها على عاملون لإفادة الاختصاص لقصر

القلب، أي لا يعملون غيرها من الأعمال الصالحة التي دعوا إليها.)، أي أن هؤلاء المغمورة قلوبهم يعملون أعمالا صالحة يداومون عليها مقتصرين عليها لدرجة اختصاصهم بها دون سائر الأعمال الصالحة التي كلفوا بها، و هذا لكونها متوافقة مع إرادتهم لحب الدنيا و زينتها فلا يعملون إلا لما له منفعة مقتصرة على الحياة الدنيا، و لا يؤمنون بأي عمل صالح يكون منفعته في الآخرة لأنهم لا يؤمنون بها فهم يريدون المنفعة المحسوسة أو على الأقل المنتظر تحصيلها في حياتهم الدنيا على طول أعمارهم فيها، فإذا بَعُد مدى التوقع في المنفعة فلن يعملوها لأنفسهم، و حتى لو عملوها لمنفعة ستتحصل لأولادهم فهي راجعة لأنفسهم أيضا للذكر الحسن و الانتساب للحكمة.

أي أن كل عمل صالح و حسن لا يتنافى مع عقيدتهم الكافرة بالآخرة و بآيات الله أو أن يتبعوا فيها رسولا فهو في محل الوقوع و القبول و التنفيذ ما دام رجحت منفعته الآنية و العاجلة.

الآية رقم ١٦

﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا
يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٧﴾ أُولَئِكَ
الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا
خَاسِرِينَ ﴿١٨﴾ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٩﴾ وَيَوْمَ يُعْرَضُ
الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ
عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴿٢٠﴾﴾
[الأحقاف: ١٧-٢٠]

- قد يكون المعني بالدرجات لهؤلاء الخاسرين أي درجات تتجه لأعلى في العذاب من النار، لأن العذاب في النار يقاس بالنزول لأسفل بما خُص بالدركات، و عليه فالعلو فيه يكون أخف في العذاب، هذا لو اعتبرنا الدرجة مقرونة بالعلو و قد نقوي هذا المعنى بأن الدرك الأسفل من النار هو خاص بالمنافقين، و لذلك فأي دركة أخرى لا بد و أن تكون أعلى من هذا الدرك الأسفل، و من هنا يصح إطلاق الدرجة في حق من يعذبون في النار بحيثية العلو على الدرك الأسفل من النار.

و عليه فإن الدرجات التي في النار بهذه الحيثية المعنوية السابقة هي محصلة التخفيف الذي يقابل محصلة الجزاء على أعمالهم التي لا بد أنها أقل من غيرهم بالنسبة لأعمال السوء، أو بزيادة محصلة الجزاء بالنسبة لأعمالهم الحسنة، و لكن بالنسبة لأعمالهم الحسنة (الحسنة الجزائية) قد يكون الراجح أنهم يجازون عليها في الدنيا أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا أو

على الأقل يجازون عليها الجزاء الدنيوي و يبقى الجزاء الأخروي (الحسنة الكتابية) عليها فيكون صورته في الدرجة التي يستحقونها في النار، لأنه ليس لهم إلا النار بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ لأن الكفار و المشركين لن ينالوا أي شعور طيب أو خير أو منفعة بعد زهاق أرواحهم في الدنيا، فأي أعمال صالحة لهم سينالون بها درجة تناسبها في النار.

و من أقوى القرائن على أن الدرجات هنا بإزاء الأعمال الحسنة أن الله حكم بتوفيتها بدون ظلم، و ثانيا أنه جعل الدرجة مسببة عن أعمالهم بدلالة (مما عملوا)، و ثالثا شراكة المؤمنين معهم في وصف الدرجات المسببة عن الأعمال الحسنة، و لكن شتان بينهما فالتي للمؤمنين تدل على رفعة في النعيم و الجنة، أما التي للكفار فتدل على درجة العذاب و الدركة في النار حتى و إن كانت أخف من غيرهم.

و الخلاصة أن الكفار سيجازون على أعمالهم الحسنة في يوم الحساب على ما آل بهم الوزن من وضع الأعمال الحسنة و السيئة، فكلما زاد الحسن يقل السيء المقابل له في الدرجة التي دون الشرك و الكفر، فيقابلها جزاء معين بدرجة معينة لأنه يرتفع عن الدرك الأسفل كل بحسبه.

و انطلاقا من أن الكفار و المشركين يجوز منهم وقوع أعمال حسنة و صالحة على الاطلاق و من إثبات العلماء لهم أعمال مثل ذلك و جعلوها هي المفسرة لمعنى الإحباط و الإبطال و الإضلال من بعضهم أي ممن خصص هذه المعاني بالأعمال الحسنة فقط، مع قول كل العلماء أن الدرجات تعم الفريقين بما يقابلها من أعمال الخير و الشر و ترتيب الجزاء عليها بدون ظلم أو غفلة من

الله، ثم نقرن هذا التأصيل بأصل أن الكافر و المشرك محرم عليه الجنة و أن مأواه النار، فلا بد أن ينتج من هذا كله أن حسنات الكافر تخفف عنه الدركات بالدرجات.

فكل مفسر آثر أن يطلق أو يعمم نوعية الأعمال و جزائها لكل المكلفين من المؤمنين و الكفرين فلأجل إظهار تمام العدل، و من تمامه أن يجازى الكافر على حسناته. و أن دركته في النار على قدر سيئاته الباقية من الميزان وهذا لا ينفي تفاعل حسناته مع سيئاته بالتخفيف من قدر السيئات. و ما يقوي هذا أنه لا يوجد أحد من المكلفين محسن على الدوام في كل أعماله، و لا يوجد مسيء على الدوام في كل أعماله، فلا بد من اعتبار حسنات و سيئات كل أحد من المكلفين، و هذا هو محل الشاهد أي عندما يطلق المفسر كلمتي المحسن و المسيء فهو يريد الوصف المنوط بالجنة و النار، و هذا هو الناتج النهائي لتفاعل الحسنات و السيئات لكل مكلف.

- مقاتل بن سليمان: **(ولكل درجات مما عملوا يعنى فضائل بأعمالهم وليوفيهم مجازاة أعمالهم وهم لا يظلمون)** [1]

- الهواري: **(وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا أي: للمؤمنين** وللمشركين؛ **للمؤمنين درجات في الجنة على قدر أعمالهم، وللمشركين دركات في النار على قدر أعمالهم**. قال: **وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ أي جزاء أعمالهم وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ.)**

---

[1] تفسير مقاتل بن سليمان (٤/ ٢٢). (وقال مقاتل: ولكل واحد من الفريقين يعنى البارّ بوالديه والعاق لهما درجات في الإيمان والكفر والطاعة والمعصية.) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٤/ ١١).

- الطبري: (ولكلّ هؤلاء الفريقين: فريق الإيمان بالله واليوم الآخر، والبرّ بالوالدين، وفريق الكفر بالله واليوم الآخر، وعقوق الوالدين اللذين وصف صفتهم ربنا عزّ وجلّ في هذه الآيات منازل ومراتب عند الله يوم القيامة، مما عملوا، يعني من عملهم الذي عملوه في الدنيا من صالح وحسن وسيئ يجازيهم الله به.

... قال ابن زيد [1]،...: درج أهل النار يذهب سفالا ودرج أهل الجنة يذهب علوا (وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ) يقول جلّ ثناؤه: وليعطى جميعهم/ أجور أعمالهم التي عملوها في الدنيا، المحسن منهم بإحسانه ما وعد الله من الكرامة، والمسيء منهم بإساءته ما أعدّه من الجزاء (وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ) يقول: وجميعهم لا يظلمون: لا يجازى المسيء منهم إلا عقوبة على ذنبه، لا على ما لم يعمل، ولا يحمل عليه ذنب غيره، ولا يبخس المحسن منهم ثوابَ إحسانه.)[2]

و كلام الطبري الذي فيه إثبات العمل الصالح للكافر في الدنيا و جزاؤه في الآخرة، و كذلك إثبات المراتب و المنازل على قدر هذه الأعمال الحسنة و السيئة للكافر دليل قوي على أن الصالح من الأعمال يدخل في استحقاق الدرجة بالمعاونة مع الأعمال السيئة. و اختزال الجزاء و الأعمال في المحسن و المسيء فقط لا ينفي إدخال الجزاء بالخير على الحسنات بالنسبة للكافر و لكنه جزاء لا يوصف بنتيجته لأنه لن يكون له نتيجة العمل الصالح بالنسبة للمؤمن لاختلاف الدارين، فحسنات الكافر تذهب في موازنة سيئاته فلا يرى لها نعمة أو نعيم.

---

[1] قال الواحدي: (مذهب ابن زيد أن الآية في الفريقين من المؤمنين والكافرين، فقال: (ولكل) يعني من الفريقين درجات، قال: درج أهل الجنة تذهب علوًّا، ودرج أهل النار تذهب سفالاً.) التفسير البسيط (٢٠/ ١٨٦ - ١٨٧). و انظر تفسير البغوي - إحياء التراث (٤/ ١٩٦).

[2] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٢/ ١١٩ - ١٢٠).

- الماتريدي: ((وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) من خير أو شر (وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) أي: ليوفينهم أجر أعمالهم، وجزاء أعمالهم من خير أو شر (وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) أي: لا ينقصون من خيراتهم، ولا يزداد لهم في سيئاتهم.) [1]

- الطبراني: (أي ولكل الفريقين من الكافرين والمؤمنين منازل مما عملوا، وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون؛ أي لا ينقص من حسناتهم ولا يزاد في سيئاتهم.) [2]

- السمرقندي: (يعني: فضائل في الثواب مما عملوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ أي أجورهم وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ يعني: لا ينقصون من ثواب أعمالهم شيئاً، ولا يزادون على سيئات أعمالهم.) [3]

- ابن أبي زمنين: (ولكل درجات مما عملوا المؤمنون والمشركون؛ للمؤمنين درجات في الجنة على قدر أعمالهم، وللمشركين درجات في النار على قدر أعمالهم.) [4]

- الثعلبي: (وَلِكُلٍّ يعني: ولكل واحد من الفريقين المؤمنين والكافرين. دَرَجَاتٌ منازل ومراتب عند الله يوم القيامة مِمَّا عَمِلُوا بأعمالهم فيجازيهم عليها.) [5]

- مكي: (ولكل هذين الفريقين من الجن والإنس من أعمالهم منازل ومراتب عند الله يوم القيامة في الجنة أو في النار.... ثم قال: وَلِيُوَفِّيَهُمْ أعمالهم أي: ولنعطي جميعهم أجور أعمالهم من حسن وسيء. وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ أي: لا يزاد على أحد ذنب غيره، ولا ينقص أحد من حسن

---

(1) تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٩/ ٢٤٩).

(2) تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

(3) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٢٨٩).

(4) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ٢٢٧).

(5) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢٤/ ٨٩).

عمله.) [١]

- الواحدي: (ولكلٍّ من المؤمنين والكافرين درجات منازل ومراتب من الثَّواب والعقاب ممَّا عملوا)[٢]

- ابن برجان: (فالأعلى يعلو بأعماله ويقينه في الدرجات إلى عليين، والأسفل يسفل بأعماله وكفره أو شكه أو مرضه في الدركات إلى سافلين، ثم على التدريج وفي ذلك يوفيه الأعمال على أوزانها.) [٣]

- الزمخشري: (ولكل من الجنسين المذكورين درجات مما عملوا أي منازل ومراتب من جزاء ما عملوا من الخير والشر، ومن أجل ما عملوا منهما. فإن قلت: كيف قيل: درجات، وقد جاء: الجنة درجات والنار دركات؟ قلت: يجوز أن يقال ذلك على وجه التغليب، لاشتمال كل على الفريقين...

وليوفيهم أعمالهم ولا يظلمهم حقوقهم: قدر جزاءهم على مقادير أعمالهم، فجعل الثواب درجات والعقاب دركات.) [٤]

- ابن عطية: (وَلِكُلٍّ دَرَجاتٌ يعني المحسنين والمسيئين. قال ابن زيد: ودرجات المحسنين تذهب علوا، ودرجات المسيئين تذهب سفلا.

---

[١] الهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٦٨٤٩).

[٢] الوجيز للواحدي (ص: ٩٩٦).

[٣] تفسير ابن برجان (٥/ ١٣٣).

[٤] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٣٠٤). و انظر فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٤/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

...، وكل امرئ يجني ثمرة عمله من خير أو شر ولا يظلم في مجازاته، بل يوضع كل أمر موضعه من ثواب أو عقاب.) [١]

- ابن الجوزي: (وَلِكُلٍّ دَرَجاتٌ مِمَّا عَمِلُوا أي: منازل ومراتب بحسب ما اكتسبوه من إيمان وكفر، فيتفاضل أهلُ الجنة في الكرامة، وأهل النار في العذاب وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمالَهُمْ... أي: جزاء أعمالهم.)[٢]

- الرازي: (والقول الثاني: أن قوله لكل درجات مما عملوا عائد إلى الفريقين،/ والمعنى ولكل واحد من الفريقين درجات في الإيمان والكفر والطاعة والمعصية... قدر جزاءهم على مقادير أعمالهم فجعل الثواب درجات والعقاب دركات)[٣]

- أحمد بن عمر: (من منة الله أن يجازي على حسب أعمالهم من الخير والشر، ولكل واحد من السعادة والشقاوة، وبحسب أعمالهم ونياتهم فيها منازل يبلغونها، وهم لا يظلمون في التوفية.)[٤]

- القرطبي: (أي ولكل واحد من الفريقين المؤمنين والكافرين من الجن والإنس مراتب عند الله يوم القيامة بأعمالهم. قال ابن زيد: درجات أهل النار في هذه الآية تذهب سفالا، ودرج أهل الجنة علوا. وهم لا يظلمون أي لا يزاد على مسي ولا ينقص من محسن.) [٥]

---

[١] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٠٠).

[٢] زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٠٩).

[٣] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٨/ ٢٢ - ٢٣).

[٤] التأويلات النجمية لأحمد بن عمر (٦١٨) (٣/ ٣٥٩).

[٥] تفسير القرطبي (١٦/ ١٩٩).

- البيضاوي: (ولكل من الفريقين. درجات مما عملوا مراتب من جزاء ما عملوا من الخير والشر، أو من أجل ما عملوا وال درجات غالبة في المثوبة وها هنا جاءت على التغليب. وليوفيهم أعمالهم جزاءها،.... وهم لا يظلمون بنقص ثواب وزيادة عقاب.) [(١)]

- النسفي: (وَلِكُلّ من الجنسين المذكورين الأبرار والفجار درجات مِّمَّا عَمِلُواْ أي منازل ومراتب من جزاء ما عملوا من الخير والشر... وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ أي وليوفيهم أعمالهم ولا يظلمهم حقوقهم قدّر جزاءهم على مقادير أعمالهم فجعل الثواب درجات والعقاب دركات)[(٢)]

- ابن جزي: (وَلِكُلٍّ دَرَجاتٌ مِمَّا عَمِلُوا أي للمحسنين والمسيئين درجات في الآخرة بسبب أعمالهم، فدرجات أهل الجنة إلى علو، ودرجات أهل النار إلى سفل) [(٣)]

- أبو حيان: (ولكل: أي من المحسن والمسيء، درجات...، والمعنى: منازل ومراتب من جزاء ما عملوا من الخير والشر، ومن أجل ما عملوا منها.... والمعلل محذوف تقديره: وليوفيهم أعمالهم قدر جزائهم، فجعل الثواب درجات والعقاب دركات.) [(٤)]

- ابن كثير: (أي لكل عذاب بحسب عمله وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون أي لا يظلمهم مثقال ذرة فما دونها.) [(٥)]

[(١)] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ١١٤).

[(٢)] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٣١٤). اللباب في علوم الكتاب (١٧/ ٤٠١).

[(٣)] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٢٧٧).

[(٤)] البحر المحيط في التفسير (٩/ ٤٤٣).

[(٥)] تفسير ابن كثير ط العلمية (٧/ ٢٦٢).

- ابن عرفة: (اختلفوا في الإيمان هل يزيد وينقص على ثلاثة أقوال:

ثالثها: أنه يزيد ولا ينقص، ولم يذكروا ما في الكفر خلافا؛ بل هو [مسكوت عنه]، وظاهر الآية أنه يزيد وينقص، لقوله: (وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا)) [1]

- أبو العباس البسيلي: (وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ: في زيادة الإيمان ونقصه، ثالثُها يزيد ولا ينقص؛ وسكتوا عن الكفر فلم يذْكروا فيه خلافاً، وظَاهرُ الآية أنه كالإيمان في الزيادة والنقص؛ لأنّ لفظ الدرجات يعمُّها لصدْقه على منازلِ النعيم ومنازل العذاب.) [2]

- النيسابوري: (وَلِكُلٍّ أي من الجنسين دَرَجاتٌ من جزاء ما عملوا) [3]

- الجلالين: (ولكل من جنس المؤمن والكافر درجات فدرجات المؤمنين في الجنة عالية ودرجات الكافرين في النار سافلة مما عملوا أي المؤمنون من الطاعات والكافرون من المعاصي)[4]

- الثعالبي: (وقوله سبحانه: ولكل درجات يعني: المحسنين والمسيئين،.../ ...كل امرئ

---

[1] تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٤/ ٢٠).

[2] نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٣/ ٥١٨).

[3] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ١٢١).

[4] تفسير الجلالين (ص: ٦٦٩).

يجتني ثمرة عمله من خير أو شر، ولا يظلم في مجازاته.)[1]

- البقاعي: (ولما قسمهم في الأعمال، جمعهم في العدل والإفضال فقال: ولكل أي من فريقي السعداء والبعداء من القبيلتين: الجن/ والإنس، في الدنيا والآخرة درجات أي دركات أي منازل ومراتب متفاضلين فيها من أجل ما عملوا أو من جوهره ونوعه من الأعمال الصالحة والطالحة. ...

ولما كان سبحانه يعلم مثاقيل الذر وما دونها وما فوقها ويجعل الجزاء على حسبها في المقدار والشبه والجنس والنوع والشخص حتى يكاد يظن العامل أن الجزاء هو العمل قال: أعمالهم أي جزاءها من خير وشر وجنة ونار - وهذا ظاهر،... / ... وهم أي والحال أنهم لا يظلمون أي لا يتجدد لهم شيء من ظالم ما من ظلم في جزاء أعمالهم بزيادة في عقاب أو نقص من ثواب، بل الرحمانية كما كانت لهم في الدنيا فهي لهم في الآخرة فلا يظلم ربك أحداً بأن يعذبه فوق ما يستحقه من العقاب، أو ينقصه عما يستأهل من الثواب.)[2]

- الإيجي: ((وَلِكُلٍّ)، من الفريقين، (دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا): مراتب من جزاء ما عملوا من الخير والشر،...، (وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ)، أي: جزاءها، أي: وقدر لهم درجات ليوفيهم، (وَهُمْ لَا

---

(١) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٢١٩).

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٨/ ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩).

يُظْلَمُونَ): بزيادة عقاب ونقص ثواب)[(١)]

- الشيخ علوان: (وَاعلموا انه لِكُلٍّ من المحقين والمبطلين دَرَجاتٌ من الثواب والعقاب متفاوتة شدة وضعفا رفعة ودناءة منتشئ كلها مِمَّا عَمِلُوا مترتبة عليه خيرا كان أو شرا حسنات أو سيئات وَكل منهم متعلق بعمله ومشاكل معه مجزى بمقتضاه وما ذلك الا لِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمالَهُمْ ويوفر عليهم جزاءها المترتب عليها درجات كانت أو دركات وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ لا بالزيادة ولا بالنقصان على أجور ما كسبوا) [(٢)]

- مجير الدين الحنبلي: (وَلِكُلٍّ تنوينه عوض من ضمير جنس المؤمن والكافر؛ أي: ولكلِّ الجنسين دَرَجَاتٌ منازلُ ومراتبُ عند الله يوم القيامة، فدرج أهل/ النّار يذهب سفالًا، ودرج أهل الجنَّة يذهب علوًا.

مِّمَّا عَمِلُوا فيجازيهم بأعمالهم. وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بنقص ثواب، ولا زيادة عقاب.) [(٣)]

- أبو السعود: (ولكل من الفريقين المذكورين درجات مما عملوا مراتب من أجزية ما عملوا من الخير والشر...وليوفيهم أعمالهم أي أجزية أعمالهم وهم لا يظلمون بنقص ثواب الأولين

(١) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٤/ ١٢٨).

(٢) الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية (٢/ ٣٢٢).

(٣) فتح الرحمن في تفسير القرآن (٦/ ٢٩٣ – ٢٩٤).

عقاب الآخرين... على مقادير أعمالهم فجعل الثواب والعقاب دركات)[1]

- الأعقم: (ولكل درجات مما عملوا أي منازل ومراتب من جزاء ما عملوا من خير وشر وليوفيهم أعمالهم أي جزاء أعمالهم من الثواب والعقاب وهم لا يظلمون أي لا ينقصون شيئاً)[2]

- الصاوي: (والمعنى لكل شخص من المؤمنين والكفار. قوله: دَرَجَاتٌ...، وأراد المنازل مطلقاً، علوية أو سفلية، قوله: مِّمَّا عَمِلُواْ أي من أجل ما عملوا من خير وشر.... قوله: (ويزاد للكفار) أي في دركاتهم، بل قد يخفف عن بعضهم، كأبي طالب وأبي لهب.) [3]

- الشوكاني: (لكل فريق من الفريقين المؤمنين والكافرين من الجن والإنس مراتب عند الله يوم القيامة بأعمالهم.... وليوفيهم أعمالهم أي: جزاء أعمالهم. وهم لا يظلمون أي: لا يزاد مسيء ولا ينقص محسن، بل يوفى كل فريق ما يستحقه من خير وشر) [4]

- الألوسي: (ولكل من الفريقين المذكورين... درجات مما عملوا أي من جزاء ما عملوا... أي من الذين عملوه من الخير والشر أو مصدرية أي من عملهم الخير والشر.../ ... أي لكل

---

[1] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨/ ٨٤).

[2] تفسير الأعقم - زيدي (٢/ ١٤٧، بترقيم الشاملة آليا).

[3] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٧٧٨، بترقيم الشاملة آليا).

[4] فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٥). و أنظر فتح البيان في مقاصد القرآن (١٣/ ٢٨).

منازل ومراتب سواء كانت درجات أو دركات... وهم لا يظلمون بنقص ثواب وزيادة عقاب) [1]

- أطفيش: (ولكُلٍّ من الَّذين يتقبل الله عنهم ووالذين حق عليهم القول والذين قالوا ربنا الله والذي قال لوالديه أف كلما أو «لكل من الذين حق عليهم القول، ومن قبلهم من الأمم المهلكة درجاتٌ مراتب في الثواب والعقاب... وليوفيهم أعمالهم، فجعل الثواب درجات، والعقاب دركات أي جزاء أعمالهم على العدل لا نقصا ولا زيادة كما قال: وهُم لا يُظلمون)[2] و قال أيضا: (وَلِكُلٍّ من الفريقين الكافر والمؤمن والعاق والبار دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ منازل من أعمالهم درجات للمؤمن ودركات للكافر... وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ بنقص ثواب وزيادة عقاب)[3]

- السعدي: (وَلِكُلٍّ من أهل الخير وأهل الشر دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا أي: كل على حسب مرتبته من الخير والشر ومنازلهم في الدار الآخرة على قدر أعمالهم ولهذا قال: وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ بأن لا يزاد في سيئاتهم ولا ينقص من حسناتهم.) [4]

- ابن عاشور: (أي ولكل الفريقين المؤمن البار بوالديه والكافر الجامع بين الكفر والعقوق/ درجات، أي مراتب من التفاوت في الخير بالنسبة لأهل جزاء الخير وهم المؤمنون، ودركات في الشر لأهل الكفر.) [5]

---

[1] روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٦/ ٢١).

[2] تفسير اطفيش - إباضي (١٠/ ٩١، بترقيم الشاملة آليا).

[3] هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد اطفيش (١٢/ ٤٩٢، بترقيم الشاملة آليا).

[4] تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٧٨٢).

[5] التحرير والتنوير (٢٦/ ٤٠ - ٤١).

الآية رقم ١٧

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴿٣٦﴾ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴿٣٨﴾ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴿٣٩﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴿٤٠﴾ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴿٤١﴾ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴿٤٢﴾﴾ [النساء: ٣٦-٤٢]

الشاهد المختصر من الآية أن الله قد عاتبهم و وبخهم على بخلهم و أمرهم الناس بالبخل، و أردف إليهم الذين يراؤون الناس بإنفاقهم مع أنهم لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر، ثم أرشدهم الله لما ينجيهم في الدنيا و الآخرة فجمع (مطلق الجمع) بين الإيمان بالله و اليوم الآخر و الإنفاق مما رزقهم الله، ثم ختم الله بعد ذكر ما أخذ عليهم حال كفرهم، و ما يرشدهم به إلى النجاة، أنه لا يظلم أحدا سواء أكان على كفره أم على إيمانه مثقال الذرة و إن كانت هذه الذرة حسنة يضاعفها و يؤت من لدنه أجرا عظيما.

لاحظ: أن الله نهاهم عن البخل و الرياء في النفقات حال كونهم كافرين، و كأنه أمر لهم

بالإنفاق و عدم الرياء حال كونهم كافرين، و بهذا فإنفاقهم لو صدر منهم كما أمرهم الله سيدخل في مقتضى وعده بمضاعفة الحسنة و إتيان صاحبها أجرا عظيما، و هذا الوعد يتناسب مع نوع الحسنة (الإيمان بالله و بالآخرة – أو ما هو دونه من النفقات)، و المضاعفة و إتيان الأجر لا يمنع وجوب عدم المغفرة للشرك و الكفر و أن صاحبه مخلد في نار جهنم.

قد بدأ الله تعالى في جملة أوامره بعبادته وحده لا شريك له؛ خاصة إذا ضمَّنا أن الخطاب للمؤمنين أو يدخلون دخولا أوليا، ثم اتبعه بالإحسان إلى الوالدين و ما تلاه من أوامر، فلو أخذنا نظرة الذين يُرَتِّبون لزوم اشتراط الإيمان قبل العمل الصالح؛ بتقدم ذكر الإيمان؛ لاعتبار الأعمال الصالحة و استحقاق الجزاء عليها؛ فيُشْعِر هذا الترتيب كما جاء في هذه الآية في حق المخاطبين أنهم لم يحققوا العبادة لله وحده بعد، و هذا بعيد لو أدخلنا المؤمنين في الخطاب إلا بصرف الظاهر لأغراض بلاغية كالتذكير و التأكيد، و أيا يكن تخريج صرف الظاهر فلا بد من اعتبار هذا الترتيب مع تضمين تحقيقه في بعض المخاطبين كالمؤمنين فيكون ذكره بغرض تحصيل الفوز و السعادة الأبدية على ما اقتضاه الله لعباده بشرعه، و لا يُفهم من هذا – فضلا على أن يلزم منه أو يقتضي – أن الله لا يقبل أو يعتبر أو يجازى على الأعمال الصالحة التي تقع على مراده من المنافق أو الكافر أو المشرك.

فالمفارقة التي تستدعى التأكيد على لزوم الإيمان مع الأعمال الصالحة و أسبقية الإيمان على الأعمال الصالحة هي قاصرة فقط على الجزاء الأخروي بالجنة و بضد ذلك بالنار و الخلود فيهما، أما تجزية الكفار على أعمالهم الحسنة بأن يروا عليها خيرا سواء في الدنيا أو الآخرة لا

تثبت لهم بها استحقاق دخول الجنة أو مغفرة الشرك أو دفع العذاب عنهم بالخلود في نار جهنم، بل تثبت لهم عدم الظلم و البخس و العدل في المحاسبة و الميزان، و استيعاب هذا العدل و رؤية الخير قد يكون في تفاوت قدر العذاب بما يعبر عنه بالدركة، و حتى لو لم ندرك كيفية رؤيتهم الخير جزاء على أعمالهم الحسنة لا يجيز لنا عدم العلم أن يكون علما بالعدم فننفي مجازاتهم عليها بل يجب أن نؤمن بما بلغنا الله به في كتابه.

فابتداء الله أوامره بالعبادة له وحده و عدم الشرك به يدل بمفهومه أن المخاطب قد يكون متلبس بالشرك في العبادة و هذا ما دعا بعض المفسرين أن يذكر في تعيين المخاطبين أنهم اليهود لأنهم يعبدون الله في غير إخلاص و كذلك الكفار و المنافقين.

في هذه الآية ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴿٣٧﴾﴾ [النساء: ٣٧] قد صدّر بخلهم و أمرهم بالبخل للناس و كتمانهم ما آتاهم الله من فضله ثم عقب عليهم بوصفهم بالكافرين و عزز معنى الكفر بما رتب عليه من العذاب المهين، ثم في الآية التالية ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴿٣٨﴾﴾ [النساء: ٣٨] صدّر أيضا الآية بالإنفاق رياء ثم أظهر ماهيتهم بكونهم لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر و كل هذا تقوية لوصفهم بالكفر، ثم الآية الثالثة ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴿٣٩﴾﴾ [النساء: ٣٩] قد رتب الله فيها بالتعاطف ما بين مبتدئا بالإيمان بالله و باليوم الآخر و الإنفاق مما رزقهم الله، فدلالة تقديم الإيمان على الإنفاق لأجل أن الآيتين لإظهار الكفر و ما ساء من العمل المتسبب عنه فلكي لا يتوهم

الكافرون و المنافقون بأن إنفاقهم و عدم بخلهم كاف لنجاتهم من العذاب المهين و لاستحقاقهم الأجر العظيم، أو أن كل المطلوب منهم هو إنفاقهم في وجوه الخير أو أن يتوهموا رضاء الله عنهم فلم يبقى لتمامه إلا أن ينفقوا في وجوه الخير و عدم البخل و كتمان ما تفضل به عليهم.

و لكي لا يتوهموا أن الإنفاق مساو للإيمان بالله و باليوم الآخر أو أنه أولى في المأمور به على الإيمان لأنهم كفار أو منافقين، خاصة أن سوق الحديث عن الكفر و الإيمان و العذاب المهين و الأجر العظيم، و هذا الترتيب لا يعطي دلالة أكثر من هذا، أما أن نُحَمِّله شرطية صحة الإنفاق بعد أسبقية الإيمان فلا يوجد ما يدل أو يشير على هذا، بل القرائن تدل على أنهم لا يظلمون مثقال ذرة و لو كانت حسنة يضاعفها، و للتأكيد على أن السياق في الكافرين ختم بهذه الآية ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴿٤٢﴾﴾ [النساء: ٤٢].

و الخلاصة أن مراعاة الترتيب هو لأجل الأجر العظيم (الجنة) و البعد عن العذاب المهين (النار) و هذا لا ينفي أن العمل الصالح من الكافر يؤجر عليه، و ليس في إثبات الأجر له ما ينافي استحقاقه العذاب المهين (النار)

- قد بدأ القرآن بالأعمال التي دون الإيمان مثل (البخل - الأمر بالبخل - الإنفاق رياءً) المسندة لـ (الذين) و قد تم وصفهم بالكفر و التوعد بالعذاب الأليم على ذلك، و تم وصفهم أيضا بعدم الإيمان بالله و لا باليوم الآخر، و أن قرينهم الشيطان، و على ذلك النسق نقول أن أمرهم بالإنفاق الذي جاء تاليا و معطوفا على أمرهم بالإيمان بالله و باليوم الآخر لكي لا يتوهموا أن

هذه الأعمال لو عملوها كما أمر الله بها فهي تنجيهم من العذاب يوم القيامة **مع كفرهم بالله و باليوم الآخر** لكن الله لا يظلمهم مثقال ذرة **و من الظلم البين أن يعملوا حسنة فلا يأجرهم عليها و تعالى الله عن الظلم علوا كبيرا، أو أن يعذبهم على شيء لم يعملوه، و الأعمال الحسنة ليست مورد للتعذيب عليها و لا مورد للظلم بها بعد أن وعد الله على الحسنة بالأجر عليها.**

و قد يكون التأويل **بأن تسمية العمل (حسنة) و من ثم استحقاق الأجر عليها و الإتيان بالأجر العظيم (الجنة)** مقتصر على من جمع الإيمان بالله و باليوم الآخر و عمل صالحا **(الإنفاق مما رزقهم الله) و لكن لا يجوز أن نقتصر بعدم الظلم لمثقال الذرة على المؤمنين فقط،** بل هو عام لكل من يصدق عليه الظلم أو عدمه، **و بهذا يمكننا القول أن عمل الكافر بالله و باليوم الآخر الموافق لأمر الله كما هو منصوص عليه (الإنفاق) و كما في النواه (الرياء) لا يُظلم فيه مثقال ذرة، و أن ما ينتف في حقه قد يكون على أحد الوجوه التأويلية هو تسميته (حسنة) أو ما يتعلق بها تفضلا من الأجر و الأجر العظيم (الجنة)، لأن الشأن الإلهي في الأعمال الصالحة أن تكون تَقْدُمة للتَنَعُم في درجات الجنة و هذا الوصف منتف عن الكفار و المشركين لأنها محرمة عليهم و يدخلون النار خالدين فيها أبدا.**

يبقى من التأويل **توصيف أو تسمية عمل الكافر الموافق للحق بما لا يتعلق به الأجر أو الأجر العظيم، و نتتبع القرآن هل يسمى حسنة أم لا؟، فإذا جاز تسميته (حسنة) ننظر هل يتعلق به استحقاق الأجر أم لا؟، و في حالة انتفاء مثل هذا كله فلا يمنع أن يجازى عليه خيرا يراه يوم الحساب و الميزان ما دام هذا الخير لا يقتصر كنهه على الترقي في التنعم و الدرجات في الجنان، فلو اقتصر على حبط السيئات التي تقابل في جنسها بالحسنات فقد وقع به خيرا لتخفيف قدر**

العذاب قبل الحبط بها و هذا القدر من التأويل هو المطلوب إثباته من البحث.

و القدر الدلالي الذي نتكئ عليه هو استقلال مؤاخذة الكفار على بخلهم و على أمرهم الناس بالبخل، و على ريائهم و على كتمان ما آتاهم الله من فضله، و على الجهة الدلالية المقابلة قد أمرهم الله بالإنفاق بأن عطفه على الإيمان بالله و باليوم الآخر و لم يكن تصريح بتوقيف الأمر أو اعتباره على الإيمان بالله و باليوم الآخر فأوقعه على جهة الترتيب اللزومي بل وقع على جهة التعاطف، و إذا اعتبرنا الترتيب فإنه مساق لأجل دفع العذاب المتوعد على الكفر، و استبعاد وقوع الأجر على الأعمال أو إتيانهم أجرا عظيما عليها لأنها ستحبط في الآخرة فلا تنفعهم في دفع العذاب أو استجلاب تنعم لأن نصيبهم من العذاب هو الخلود في النار.

فثبوت الحسنة للكافر لا تستوجب له الجنة أو التنعم في الآخرة أو دفع العذاب عنه بعد الدخول.

- موقع (وكان الله بهم عليما) موقع التهديد و الردع عن مثل هذه الأفعال و إن كانت باطنة و خفية فإن الله يعلمها و يجازي عليها يدل على أنهم مؤاخذين حال كفرهم بالله و باليوم الآخر على ريائهم بالإنفاق و عدم إنفاقهم في وجوه الخير كالصدقة و الزكاة و على البخل و أمرهم الناس بالبخل و على كتمهم فضل الله الذي آتاهم، ثم يقرر الله القانون العام الذي ينتظم فيه كل الخلق (إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما) أي في حال أنهم مؤاخذون على ريائهم بالإنفاق و بخلهم و كتمهم فضل الله فالذي ينفق في وجوه الخير و لا يبخل و لا يأمر الناس بالبخل فإن الله لا يظلمه فلا يجازيه على هذا بل يضاعف له الحسنة و يعظم له الأجر فلو كان تعظيم الأجر خاص بالجنة فيكون قاصرا على المؤمنين و بهذا

فالآية أدخلت تحتها كل من المؤمنين و الكافرين.

- بعض المفسرين عدد الاحتمالات بمن المقصود من (الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل) فجعلوهم المؤمنين ثم جعل قوله تعالى في آخر الآية (وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا) خاص بالكافرين، و جعل الذين يبخلون لا يحبهم الله و نفي الحب أخذوه من الآية السابقة من قوله تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا) و هذا تقدير لوجه إعرابي واحد فقط من العديد من التوجيهات الإعرابية و إن يكن ذلك فجواز إدخال المؤمنين الذين يبخلون في مسمى و دلالة (مختالا فخورا) قد يشهد له قوله تعالى وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍلقمان ١٨ و أيضا قوله تعالى لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍالحديد ٢٣ فهما في سياق مخاطبة المؤمنين، و لكن أيضا نفي الحب من الله يدخل تحته الكافرين كقوله تعالى قُلْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَآل عمران ٣٢، و لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِن فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَالروم ٤٥، و غيرها من الآيات، و بهذا فالآية يدخل تحتها اليهود و المنافقين و المؤمنين و عليه فهذا يدل على دخول الكافرين تحت تكليف الفروع و يدل على استقلالية الأعمال فلا فرق بين المؤمن و الكافر في التكليف و المؤاخذة على الأعمال.

- و هناك آثار تدل بمجموعها أن إذا بقي مثقال ذرة من خير يضاعفها الله حتى يدخله بها الجنة، و أخرى تدل على أنه يدخل النار ثم يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من خير أو

إيمان، و أيا كان ألفاظها و بعض اضطرابها فتأويلها أنها في المسلم أو المؤمن، أما الكافر و المشرك و المنافق فلا يبقى معه حسنة بعد الحساب و الميزان كي يستتبعها ظواهر هذه الآثار، لأن كل حسناته و بعد مضاعفتها تحبط و تضل كلها بالكفر و الشرك، ثم يكون تأثيرها هو في تقليل قدر استحقاق العذاب و هذا ما أشار به نصا سعيد بن جبير كما نقله عنه بإسناده ابن أبي حاتم[1] فهو لم يمنع أن يقع ظاهر الآية على المشرك في كون تسمية عمله الموافق للحق حسنة و أن الله يضاعفها له و أن أجره هو التخفيف من قدر العذاب فقط و أثبت له الخلود في النار أبدا فعمل بظواهر النصوص جميعا.

عندما نجد فرقة إسلامية تبطل قول لفرقة أخرى (التحابط أو الحبط) يجب أن نفهم أصل الفكرة عندها التي هي محل الإبطال عند الأخرى و لا نكتفي بالمعنى اللساني فقط، و خلاصة مأخذ من يبطل التحابط أن الثواب و العقاب على قدر نوع و كم الطاعات فلا مانع من تدافع العقاب القليل بالثواب الكبير فيفضل له قدر من الثواب ينجيه حتى لو عوقب على المعصية فسيكون مؤقتا حتى لا يُظلم، أما فكرة المعتزلة هو في التناقض المطلق، أي لا يجتمع العقاب مع الثواب بغض النظر عن الكم و النوع، و فكرة اعتبار الكم و النوع هي الأصح في تقرير تعادل الحسنات و السيئات بالميزان و الموازين و لكن داخل إطار الشرع و ليس العقل، فيجب أن نحكم التعادل و تعقله بما قضى الله به في كتابه، فكما جعل قتل المؤمن متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها كجزاء المشرك و الكافر الخلود في جهنم أيضا، و قد يتفارقان و إن اشتركا في الخلود بالدركات فالله أعلم، و كما جعل سيئة الشرك تحرم الجنة على فاعلها أيضا جعلها سببا للخلود

---

[1] تفسير ابن أبي حاتم، محققا (٣/ ٩٥٥).

في النار، إذن هناك أجناس و أنواع تتفاوت في الكم و الكيف تقتضي التوازن و الحساب فإذا أعملنا فيها فكرا يجب أن يُحكم بما علمناه أصولا.

و سنهتم بكلام المفسرين الآخذ في اعتبار تأويله التعميم في تفسير نظم الآية بدون التخصيص بالمؤمنين في الجزاء على الحسنات، و نستدل على عدم تخصيص المفسر بأنه يؤثر بقاء الآية على معناها الظاهر منها ليدخل فيها كل الناس، و بالطبع لن نغفل من صرح و عين نوعية المخاطبين فأدخل فيهم جوازا الكفار أو قصرها على الكفار أو نوه على أن السياق في الكفار و المنافقين.

و كذلك كل من سمى الفعلة المأمور بها بـ(الحسنة) الواقعة فعلا أو جوازا أو تكليفا في حق الكافر، ثم يُعلق عليها استتباعا أي جزاء أو أجر فهذا عين القصيد، و كذلك نتتبع كلام العلماء الذي يفيد عدم شرطية الترتيب المذكور في الآية فيما يسمى شرط الإيمان لقبول الأعمال، فكل مفسر لم ينص أو يذكر شرطية الترتيب فإنه يشير لعدم صحة هذا الاستنباط من ألفاظ و تراكيب الآية خاصة إذا صرح أن حرف الواو للعطف المطلق الغير مفيد ترتيب خاص منوط بترتيب المذكور بل الدلالة هي مطلق الجمع فقط و عليه يكون التوحيد أمر من الأوامر كالإنفاق من حيثية التوجيه التكليفي و الخطابي من الله للناس أما نوعية الجزاء في الآخرة فمختلف.

و لدواعي عدم التكرار و الاختصار سنشير فقط للمرجع عندما تتوافق التفاسير على معنى واحد في مسألة عدم إفادة ألفاظ و تراكيب الآية على شرطية الإيمان لاعتبار الأعمال من الكافر، و كذلك أيضا في مسألة تفسير العالم آية الحسنة و الأجر عليها بإطلاق و عموم بدون تخصيص

أو تقييد بالمؤمن فقط إلا ما يشعر بتخصيص الأجر العظيم بالجنة ففي هذه الحال يختص الأجر العظيم بالمؤمنين فقط و لكن هذا لا يمنع أن يثبت في حق حسنة الكافر مضاعفة لها، و يثبت لها أيضا أجرا دون الأجر العظيم.

* النبي ﷺ: ((إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل لله بها في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها.))[1]

* عبد الله بن مسعود: (يؤتى بالعبد والأمة يوم القيامة،...، فيغفر الله من حقه ما شاء ولا يغفر/ من حقوق الناس شيئا، فينصب للناس، فينادي: هذا فلان ابن فلان من كان له حق فليأت إلى حقه، فيقول: فنيت الدنيا من أين أوتيهم حقوقهم؟ قال: خذوا من أعماله الصالحة، فأعطوا كل ذي حق حقه بقدر طلبته، فإن كان وليا لله، ففضل له مثقال ذرة ضاعفها الله له حتى يدخله الجنة، ثم قرأ علينا: إن الله لا يظلم مثقال ذرة [النساء: ٤٠] قال: ادخل الجنة، وإن كان عبدا شقيا قال الملك: فنيت حسناته، وبقي له طالبون كثير، قال: خذوا من سيئاتهم فأضيفوها إلى سيئاته، ثم صكوا له صكا من النار)[2]

* سعيد بن جبير: (في قوله: وإن تك حسنة يضاعفها [النساء: ٤٠] فأما المشرك يخفف به عنه العذاب يوم القيامة ولا يخرج من النار أبدا) [3]

و نأخذ من ذكر هذه الأحاديث و الآثار و خاصة ما روي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: (يؤتى بالعبد يوم القيامة فيوقف وينادي مناد على رءوس الخلائق هذا فلان بن فلان من كان له عليه حق فليأت إلى حقه...) لأنه فيه (وإن كان عبدا شقيا قالت الملائكة إلهنا فنيت

[1] صحيح مسلم.

[2] تفسير ابن أبي حاتم، محققا (٣/ ٩٥٤ – ٩٥٥).

[3] تفسير ابن أبي حاتم، محققا (٣/ ٩٥٥). تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٢٦٨). فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ١٢١). تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٣/ ١١٢).

حسناته وبقيت سيئاته وبقي طالبون كثير فيقول تعالى خذوا من سيئاتهم فأضيفوها إلى سيئاته ثم صكوا له صكا إلى النار) فهو صريح أن الشقي له حسنات و نفدت منه فاستحق النار بخلاف المؤمن الذي بقي له حسنة فضاعفها الله له فأدخله الجنة، و أيضا ما صُرح فيه بأن للكافر حسنات كما في حديث صحيح مسلم، الشاهد أن ورود مثل هذه الأحاديث و الآثار في تفسير عدم الظلم و مضاعفة الحسنات في سياق الكفار و المنافقين و أهل الكتاب يدل على أن لهم حسنات و لهم أعمال تعمل لله و على أقل تقدير فهم في موضع التكليف و المجازاة لو وقع منهم ما يكون حسنة.

- مقاتل بن سليمان: (ويؤت من لدنه أجرا عظيما يقول ويعطي من عنده في الآخرة جزاء كثيرا وهي الجنة.) (١)

- الطبري: (فَإن الله لا يبخس أحدًا من خلقه (٢) أنفق في سبيله مما رزقه، من ثواب نفقته في الدنيا، ولا من أجرها يوم القيامة مثقال ذَرّة، أي: ما يزنها ويكون على قدر ثِقَلها في الوزن، ولكنه يجازيه به ويُثيبه عليه.

/ وبنحو الذي قلنا في ذلك صحّت الأخبار عن رسول الله ﷺ.

... عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: إن الله لا يظلم المؤمن حسنةً، يُثابُ عليها الرزق في الدنيا،

---

(١) تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ٣٧٣). تفسير سفيان الثوري (ص: ٩٥). تفسير الهواري (١/ ٢٣٣، بترقيم الشاملة آليا). تفسير الطبري (٨/ ٣٦٨). تفسير ابن المنذر (٢/ ٧١١). تفسير ابن أبي حاتم، محققا (٣/ ٩٥٥). تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني. تفسير ابن عطية (٢/ ٥٤).

(٢) و كذلك قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٦٧): (إنه لا يظلم أحدا من خلقه يوم القيامة مثقال حبة خردل ولا مثقال ذرة، بل يوفيها له ويضاعفها له إن كانت حسنة) ثم استشهد بآيات كثيرة و آثار. و قال ابن عجيبة: (إِنَّ اللهَّ لا يَظْلِمُ أحدًا) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥٠٥).

ويجزَى بها في الآخرة. وأما الكافر فيُطعم بها في الدنيا، فإذا كان يومُ القيامة لم تكن له حسنةً.)[1]
و قال أيضا: (ولكلا التأويلين وجه مفهوم أعني التأويل الذي قاله ابن مسعود، والذي قاله قتادة وإنما اخترنا التأويل الأول، لموافقته الأثَرَ عن رسول الله ﷺ، مع دلالة ظاهر التنزيل على صحته، إذ كان في سياق الآية التي قبلها، التي حث الله فيها على النفقة في طاعته، وذمِّ النفقة في طاعة الشيطان. ثم وَصَل ذلك بما وعدَ المنافقين في طاعته بقوله:إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا.)[2]

و الشاهد من كلام الطبري أنه سمى عمل الكافر الموافق للحق أنه حسنة و استدلاله على ذلك بالحديث، حيث جعل تفسيره في سياق (الخلق) أجمعين فقال (أحد من خلقه) لكي يعم الحكم و الاسم، ثم جعل الأمر بالنفقة في طاعته و ما رُتب عليها من تسميتها حسنة و استحقاقها الأجر في سياق المنافقين، و من المقطوع به أن أعمال المنفقين حابطة في الدنيا و الآخرة و الذي جعلنا نقول ذلك أنه علق معنى الآية على طاعة المنافق لله في الإنفاق و لأنه لو كان القصد تحقق الإيمان بالله و باليوم الآخر و الإنفاق لكا مؤمنا كامل الإيمان، و بهذا فإن الحبط و الإضلال لا يمنع من الأجر أو الخير كجزاء على الأعمال سواء في الدنيا فقط أو في

---

[1] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٨/ ٣٦٠ - ٣٦١). و تفسير الثعلبي (١٠/ ٣٢١). انظر أيضا الهداية إلى بلوغ النهاية (٢/ ١٣٢٨). تفسير البغوي (١/ ٦٢٢). تفسير القرطبي (٥/ ١٩٥). تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٢٦٧). اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٣٦٩). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٣٠٣). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥٠٥). التفسير المظهري (٢ ق ٢/ ١٠٨). تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٣/ ١١٢). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٣/ ٤٦٧، بترقيم الشاملة آليا).

[2] تفسير الطبري (٨/ ٣٦٥).

الدنيا و الآخرة.

و أما تأويل الأجر العظيم بالجنة فإنه قد خرج مخرج الترغيب للكفار و المنافقين، و بالوعد للمؤمنين، و على التحقيق في الذي يؤمن بالله و باليوم الآخر و ينفق مما رزقه الله إلى آخر الأوامر الشرعية في سياق الآيات المتصلة بالموضوع، فتكون الجنة بيان للأجر العظيم الخاص بالمؤمنين و مع غيرهم يكون بغير الجنة.

- الزجاج: (المعنى أوصاكم الله بعبادته، وأوصاكم بالوالدين إِحساناً) [1]

واضح جدا أن تكرار أمر التوصية (أوصاكم) مرة مع عبادة الله و مرة مع بر الوالدين يشير به لاستقلال تعلق الوصاية و كفايتها مع بر الوالدين باستقلال عن شرطية أو أسبقية عبادة الله.

- الطبراني: (إن الله لا يظلم مثقال ذرة؛ أي لا ينقص من جزاء الأعمال زنة نملة حمراء صغيرة..... وقرأ عبد الله: (إن الله لا يظلم مثقال نملة) والمعنى: إن الله لا ينقص أحدا من خلقه من ثواب عمله وزن ذرة، بل يجازيه عليها ويثيبه بها.[2] ...

وقال الضحاك: (أراد بالحسنة: التوبة ومن لم يكن له إلا حسنة واحدة مقبولة غفر الله له).

وقيل: معناه: إن أزاد على سيئاته مثقال ذرة من الحسنة يضاعفه الله حتى يجعله مثل أحد، ويوجب له الجنة، ويعطيه من عنده الزيادة على ما يستحقه من جزاء عمله، فذلك الأجر

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٩). و الهداية إلى بلوغ النهاية (٢/ ١٣٢٠).

[2] انظر أيضا الهداية إلى بلوغ النهاية (٢/ ١٣٢٨). الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص: ١٦٧). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٣٠٣).

العظيم لا يعلم مقداره إلا الله. قوله تعالى: ويؤت من لدنه أجرا عظيما؛ وهو الجنة.)[١]

- السمرقندي: (واعبدوا الله قال بعضهم: هذا الخطاب للكفار، واعبدوا الله يعني وحدوا الله وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً أي لا تثبتوا على الشرك. ويقال: الخطاب للمؤمنين اعبدوا الله، يعني اثبتوا على التوحيد ولا تشركوا به. ويقال: اعبدوا الله يعني أطيعوا الله فيما أمركم به[٢]، وأخلصوا له بالأعمال، ولا تشركوا به شيئا. ويقال: هذا الخطاب للمؤمنين وللمنافقين وللكفار، فأمر المؤمنين بالطاعة، والمنافقين بالإخلاص، والكفار بالتوحيد.)[٣]

و قال أيضا: (وَماذا عَلَيْهِمْ أي وما كان عليهم لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِمكان الكفر وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ مكان البخل في غير رياء. ويقال: وَماذا عَلَيْهِمْ أي لم يكن عليهم شيء من العذاب لو آمنوا بالله واليوم الأخر، وأنفقوا مما رزقهم الله من الأموال، وهي الصدقة وَكانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيماً أنهم لم يؤمنوا. ويقال: إن الله عليم بثواب أعمالهم، ولا يظلمهم شيئاً من ثواب أعمالهم. قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّةٍ يعني لا ينقص من ثواب أعمالهم وزن الذرة.) [٤]

---

[١] تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني.

[٢] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (١/ ٤٨٦)، حيث قال: (الجميع أمر ونهي.). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/ ٢٧٥) فقال: (أطيعوا -... - طاعة محضة... بامتثال الأوامر واجتناب الزواجر.). فتح الرحمن في تفسير القرآن (٢/ ١٢٤) قال: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَحِّدوهُ، والعبادةُ هي الطاعةُ عندَ الشافعيةِ والمالكيةِ والحنابلةِ، وعند الحنفية بشرطِ الأمر.). و انظر أيضا السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٣٠١). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٣/ ٤٦٧، بترقيم الشاملة آليا).

[٣] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (١/ ٣٠١).

[٤] نفسه (١/ ٣٠٣). و تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٠/ ٣١٨). التأويلات النجمية لأحمد بن عمر (١/ ٣٢٧).

معنى أن هناك توبيخ قد تعلق بالبخل مستقلا في سياق مخاطبة الكفار أو المؤمنين ثم الآتي ضمنا على هيئة الأمر بالإنفاق من ما رزقهم الله الآتي تاليا و معطوفا على أمرهم بالإيمان بالله و اليوم الآخر مما يعزز أنه مخاطبة للكافرين من جهة، و من جهة أخرى أن أمرهم بالإنفاق جاء عاما و كأنه مختص بمجرد الإنفاق المضاد للبخل و الأمر بالبخل بدون التصريح بوجه الإنفاق، و بالإشارة سيكون موجه للوالدين و من دونهم المعدودين في الآية على وجه الإحسان إليهم و هو يؤكد أن البخل هو نوع من الكفر الخاص بالنعمة و الفضل و الرزق، و على ذلك يكون قوله (ولعدم الاعتداد بالإنفاق بدونه) أي الإيمان، قولا ضعيفا من وجوه أولها أن النظم لا يعطي ذلك تصريحا و لا تلميحا كاستعمال حرف عطف آخر مثل (ثم أو بعد)، و ثانيها كما سبق استقلال المؤاخذة و الذم على البخل، ثالثا عدم التصريح بوجه الإنفاق يُشعر بأن المطلوب أن ينفقوا مما رزقهم الله بمعنى يضاد البخل و الإمساك الذي فيه سوء ظن بالله و إبطال لحكمة الرزق و الفضل و لا أدل من وصفه أنه كفرا.

و رابعا أن السياق في ذم هذه الأعمال يكون أقوى و أدعى في جانب الكفار و المنافقين لذلك ابتدأ الله بالأهم و هو الإيمان ليقابل به الكفر و النفاق ثم ما يقابل البخل و الرياء في أقبح صوره بعدم الإحسان للوالدين و من دونهم بالإنفاق البخل و الأمر بالبخل و الرياء من مقتضيات الكفر فإذا انتفت بل و عكست فكان إنفاقا في وجوه الخير فإما أن يقال أن هذا لا يكون من كافر أو أنه من كافر و يعتبر صحته أو لا يعتبر صحته، و قولنا لا يعتبر صحته مجانب لدلالة المؤاخذة على ضده؛ و تعليق وصف الكفر و العذاب على هذه الأعمال يدل على صحة و جواز وقوعها منهم مستقلة عن تحقيق إيمانهم أو في حال كفرهم و لكن لا يستحقوا جزاء من آمن و عمل صالحا.

في توجيه الخطاب للكفار أو للناس كلها أو في حال تأويل العبادة بالطاعة و إخلاص الأعمال فلا إشكال في إدخال الأوامر الشرعية في نطاق تكليف و اعتبار هذه الأعمال في حق الكفار، و عليه يكون اعتبار عملهم الموافق للشرع بكونه حسنة و باستتباعه الأجر موافقا لهذه التوجيهات، ثم بتأويله وماذا عليهم يتقرر بقوة هذا التوجيه لأنه جعل الإيمان موضع الكفر، و الإنفاق موضع البخل، و في هذا تقرير لاستقلالية هذه الأعمال فيما يناط بها من التكليف و توجيه الخطاب، ثم يزداد الأمر قوة أنه جعل نفي العذاب هو الجزاء على الإيمان بالله و باليوم الآخر مع الإنفاق مما رزقهم الله، ثم ذكر ثوابا لأعمالهم في معرض عدم الظلم لهو أكبر دليل على اعتبار حسناتهم و الجزاء عليها فيما دون نفي العذاب و دخول الجنة بها.

- الطوسي: (المعنى: هذا خطاب لجميع المكلفين [1]، أمرهم الله بأن يعبدوه وحده، ولا يشركوا بعبادته شيئا سواه وبالوالدين إحسانا ... قوله: اعبدوا الله بمنزلة استوصوا بعبادة الله، وأن تحسنوا إلى ذي قرباكم، وإلى اليتامى الذين لا أب لهم، والمساكين وهم الفقراء، والجار ذي القربي، يعني الجار القريب.) [2]

و قال أيضا: (وتقديره: وأي شيء عليهم لو آمنوا بالله، ففي الآية تقريع على ترك الإيمان بالله واليوم الآخر، وتوبيخ على الإنفاق مما رزقهم الله في غير أبواب البر وسبيل الخير على وجه الإخلاص، دون الرياء. [3]

---

[1] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ٣٥١، بترقيم الشاملة آليا).

[2] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٣/ ١٩٢، بترقيم الشاملة آليا).

[3] درج الدرر في تفسير الآي والسور ط الفكر (١/ ٤٨٨).

وقوله: (وكان الله بهم عليما) معناه ههنا أن الله بهم عليم، يجازيهم بما يسرون من قليل أو كثير، فلا ينفعهم ما ينفقونه على جهة الرياء.

/ وفي الآية دلالة على أن منع الثواب ظلم لأنه لو لم يكن ذلك ظلما لما كان لهذا الكلام معنى على هذا الترتيب.) [١]

- الواحدي: (لأنَّ الآية نازلة في اليهود [٢]. ومعنى البُخل في كلام العرب منع الإحسان، وفي الشريعة منع الواجب[٣]. ... وأجمعوا على أن الآية نازلة في اليهود [٤].) [٥]

و قال أيضا: (قال السدي: نزلت في المنافقين [٦]. واختاره الزجاج، وهو الوجه؛ لذكر الرياء ههنا، وهو ضرب من النفاق، وقال بعضهم: نزلت في مشركي مكة المتفقين على عداوة رسول

---

[١] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٣/ ١٩٨ - ١٩٩).

[٢] أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٥٥).

[٣] أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٥٥) حيث قال: (البخل المذموم في الشرع الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى).و البغوي: (وفي الشرع: منع الواجب) انظره في تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٦٢١).

[٤] و لكن قال ابن عطية: (وقال الجمهور: نزلت في المنافقين، وهذا هو الصحيح) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٢). و به قال القرطبي في تفسيره (٥/ ١٩٣).

[٥] التفسير البسيط (٦/ ٥٠٩). تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٦٢١).

[٦] الكشف والبيان (٤/ ٥٤ ب)، وانظر: معالم التنزيل ٢/ ٢١٤، زاد المسير ٢/ ٨٣.

الله – ﷺ – [(١)] [(٢)]

و قال أيضا الواحدي: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ يريد: يصدقوا مما تفضل الله به عليهم [(٣)].

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾. تأويله: لا ينفعهم ما ينفقونه على جهة الرياء؛ لأن الله بهم عليم مجاز لهم بما يسرون من قليل أو كثير[(٤)].

/ قال ابن عباس: نزل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ في المنافقين، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ في المؤمنين. يقول: لا ينقص مِثْقَالَ ذرة من عمل منافق إلا جازاه بها رواه عطاء عنه.

وقال آخرون: هذا على العموم [(٥)]. ثم اختلفوا؛ فذهب بعضهم في تأويله إلى ما رواه أنس أن النبي – ﷺ – قال: وإن الله لا يظلم حسنة، أما المؤمن فيثاب عليها الرزق في الدنيا، ويجزى بها في الآخرة. وأما الكافر فيُطعم بها في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة لم تكن له حسنة[(٦)].

---

(١) الكشف والبيان (٤/ ٥٤ ب)، وانظر: معالم التنزيل ٢/ ٢١٤، زاد المسير ٢/ ٨٣. تفسير الزمخشري (١/ ٥١١). تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٢).

(٢) التفسير البسيط (٦/ ٥١١). و نفسه في تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٦٢١). تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٧٤). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٥٧). البحر المحيط في التفسير (٣/ ٦٣٤). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٣٠٣). تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٢/ ١٧٧).

(٣) انظر: الوسيط ٢/ ٥٥٠، زاد المسير ٢/ ٨٣.

(٤) انظر: الطبري ٥/ ٨٨. الوسيط ٢/ ٥٥٠، زاد المسير ٢/ ٨٣.

(٥) أي عموم المؤمنين والكافرين. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص: ١٦٧).

(٦) أخرجه مسلم (٢٨٠٨) كتاب صفات المنافقين باب: جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا.

/ وذهب بعضهم إلى تأويل هذه الآية: إن الله لا يظلم مثقال ذرة للخصم على الخصم، بل يأخذ له ومنه، ولا يظلم مثقال ذرة تبقى للخصم، بل يثيبه عليها ويُضعفها له. واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه قال:... فيقول الله لملائكته في أعماله الصالحة: فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة ضعّفها الله تعالى لعبده وأدخله الجنة بفضل رحمته. ومصداق ذلك في كتاب الله إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ [1].) [2]

و من ضمن التوجيهات و التخريجات النحوية التي يعرضها الواحدي أثناء تفسيره في إعراب (الذين) جعل الله لا يحب الذين يبخلون، و أن الذين يبخلون هم اليهود بالإجماع و هذا يشير لأن البخل هو سبب عدم الحب و لأنهم هم كفار فيدل على أن البخل صفة مستقلة تعلق بها عدم الحب على وجه التعليل، و إذا أضفنا إلى هذا المعنى معنى آخر أن من أحد وجهي معنى البخل أنه هو عدم التصدق بالأموال في وجوه الخير و من أمثلها صورة الصدقة، ثم نضيف الدلالة الآتية من الأمر الإلهي بأن ينفقوا مما رزقهم الله جنبا إلى جنب الأمر بالإيمان بالله و باليوم الآخر يتبين استقلالية الأمر بالنفقة (الصدقة) للكافر و أن هذا العمل يتعلق به عدم الظلم لمثقال الذرة و أنه حسنة تتضاعف لمن يشاؤه الله، ثم نعزز هذا التأويل بالحديث المستدل

---

[1] أخرجه بنحوه الطبري ٥/ ٨٩ - ٩٠ بأكثر من طريق، وابن أبي حاتم ونقله ابن كثير ١/ ٥٤٤ عنه بإسناده ثم قال: ولبعض هذا الأثر شاهد في الحديث الصحيح وصحح إسناد ابن أبي حاتم أحمد شاكر في تحقيقه للطبري، وقال عن هذا الأثر: والحديث أثر موقوف على ابن مسعود، ولكني أراه من المرفوع حكمًا، فإن ما ذكره ابن مسعود مما لا يعرف بالرأي، وما كان ابن مسعود ليقول هذا من عند نفسه، وليس هو ممن ينقل عن أهل الكتاب ولا يقبل الإسرائيليات. وانظر: الدر المنثور ٢/ ٢٩٠.

[2] التفسير البسيط (٦/ ٥١٤- ٥١٥).

به على مجازاة الكافر على حسناته في الدنيا بما رواه مسلم في صحيحه و الشاهد منه محله في الاستشهاد به من قبل المفسرين في تفسير عدم الظلم و في الحسنات و المجازاة عليها بأنه لا فرق بين مؤمن و كافر في اعتبار الحسنة حسنة و المجازاة عليها و يتمثل الفارق بها في الآخرة فقط بعدم وجود حسنات للكافر و قد نتأول عدمية وجود حسنات للكافر في الآخرة بما جوزي به في الدنيا و بما حبط و بطل و ضل من حسناته في الميزان و الحساب فيذهب إلى النار و لا حسنة له.

و بالنسبة للمنافق أو المشرك فقد جُعل عدم المنفعة بإنفاقهم هو الرياء بهذه النفقة، و الرياء صفة زائدة على أصل نفاقهم أو شركهم و ما دام حُمل عدم القبول و الاعتبار و سقوط المجازاة على الرياء فوجب تعليق الحكم به، و يكون القبول و الاعتبار هو بالإخلاص و عدم القبول و الاعتبار هو بالرياء، أما أن الرياء صفة ملازمة للنفاق أو الشرك لا تنفك عنه فلا يسانده نظم الآية و تعليق الحكم على الرياء دون تعليقه على النفاق أو الشرك يدل على أن حكم قبول أو عدم قبول النفقة متوقف على الإخلاص أو الرياء بها.

و تفسير الكل المجمع عليه في عدم الظلم أن من جوانب تفسيره أن الله لا يعاقب أحد على ذنب لم يقترفه، و الذنب هو عصيان لأمر الله يعم كل من الأوامر و النواهي إذ لا فرق بينهما من حيث صدورهم من الله للبشر على وجه التكليف و التعبد، فلماذا عند تفسير عدم الظلم بالنسبة للكفار يتحدد نحو العقوبة و لا يجيء نحو الإثابة بالخير، لأن عدم الإثابة على العمل الحسن هو من الظلم أيضا خاصة أنه لا يوجد دليل يمنع من ذلك بل الأدلة تتجه نحو إثبات هذا، أما تقعيد عدم علمنا بكيفية الإثابة على حسناتهم خاصة في الآخرة لأن مثواهم الخلود في

النار لا يبرر كل محاولات التأويل لدفع هذا المعنى عنهم فيكفي أن يُقال أن الله يجازيهم خيرا على حسناتهم و يضاعفها و يذهب بها عنهم بعض السيئات مع إثبات تحريم الجنة عليهم و أنهم مخلدون في نار جهنم أبدا، و أن الله لا ينظر إليهم و لا يزكيهم و نثبت كل ما ثبت لهم من هذه المعاني.

- و قد ذكر الواحدي عن بعض العلماء أنهم قالوا بعموم قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً أي للمؤمن كالكافر و مثلوا لعدم الظلم و المجازاة على الحسنات بالحديث الذي فيه إطعام الكافر في الدنيا بحسناته، و ذكر عن فريق آخر أنهم تأولوا التعميم بما روي عن عبد الله بن مسعود أنه يؤخذ من الأعمال الصالحة للذي عليه حق لغيره ثم يضاعف للذي بقي له و لو حسنة واحدة ليدخله الجنة، و بالطبع لن يبقى للكافر و المشرك و المنافق أي حسنة بعد الحساب و الميزان فلا بد من أن مصيره إلى النار، هذا بالتسمح في اعتبار الأثر أما هناك آثار أخرى تفيد بأنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان و كان على معنى أثر ابن مسعود أن لا يدخل النار أصلا لأنه لو له حسنة أو مثقال ذرة من خير لضاعفها الله له أضعافا لكي يدخله الجنة، و على أي حال نحن نورد مثل هذا لكي نبرهن على تفاسير العلماء و رؤيتهم التأويلية للآيات بأنه لا مانع أن يكون للكافر حسنة و أن تضاعف له و أنه لا يُظلم مثقال ذرة لا في هضم حسناته و لا في زيادة عقابه، و على أقل تقدير فإن له حسنات و يجازى عليها في الدنيا، و أن حسناته هذه هي إنفاقه مما رزقه الله بإخلاص دون الرياء و أن لا يبخل مما تفضل الله به عليهم.

- السمعاني: (قوله تعالى: الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل قيل: هو عام في كل/ بخيل

في العالم [1]، وقيل أراد به: اليهود والنصارى بخلوا بنعت محمد، وأمروا سفلتهم بذلك.

قوله تعالى: والذين ينفقون أموالهم رئاء الناس ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر قال إبراهيم النخعي: هم اليهود والنصارى، وقال غيره: هم المنافقون.) [2]

- الراغب الأصفهاني: (إن قيل: لِمَ قدّم الإنفاق في الآية الأولى وأخّره ههنا؟

قيل: لما قصد في الأولى إلى ذمهم بالإنفاق رياء لكونهم غير مؤمنين، قدّم ذكره، وجعل قوله: (وَلَا يُؤمِنُونَ) في موضع الحال تنبيهًا أن ذلك منهم لكونهم غير مؤمنين، ولما حثّهم في هذه الآية على ما يجب أن يتحروه ابتدأ بذكر الإيمان، تنبيهًا أن إنفاقهم غير معتد به إلا بعد الإيمان بها.)[3]، و يقول البيضاوي في هذا الصدد: (وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله وكان الله بهم عليما.... وإنما قدم الإيمان هاهنا وأخره في الآية الأخرى [4] لأن القصد بذكره إلى التخصيص هاهنا والتعليل) [5]

---

[1] تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٩١) فقال: (وهي مع ذلك عامة). و انظر البحر المحيط في التفسير (٣/ ٦٣١).

[2] تفسير السمعاني (١/ ٤٢٧ – ٤٢٨). تفسير العز بن عبد السلام (١/ ٣٢٣). تفسير القرطبي (٥/ ١٩٣). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٥٧). فتح القدير للشوكاني (١/ ٥٣٥).

[3] تفسير الراغب الأصفهاني (٣/ ١٢٤٠). تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٧٤).

[4] ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴿٣٨﴾﴾ [النساء: ٣٨].

[5] تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٧٤). حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (٧/ ١٦٢). تفسير أطفيش – إباضي (٢/ ٩٩، بترقيم الشاملة آليا). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٣/ ٤٧٦، بترقيم الشاملة آليا).

أما حجة الراغب الأصفهاني لدلالة التقديم فالأولى بمقتضى حجته أن يكون الذم على الإنفاق لكونه متقدم على ذمهم بكفرهم بالله و باليوم الآخر أن يكون أكبر و أعظم و أهم، و جعله (ولا يؤمنون) حال (تنبيهًا أن ذلك منهم لكونهم غير مؤمنين) و من المعلوم أن المسلم قد يقع منه الرياء فإذا ساوى بينهم في الحال فيكون المسلم حال كونه مرائي يكون غير مؤمن، فإن كان هذا قوله فلا فرق إذن بين الرياءين و لا فائدة بقصره على غير المؤمن بالله و بالآخرة، و من جهة أخرى فما الفائدة من ذم المرائي الكافر على ريائه بإظهار أن سبب ريائه هو الكفر بالله و باليوم الآخر فالأولى أن يُذم على كفره أولا لأنه هو السبب في كينونة الإنفاق بالرياء، و أيضا إذا كان الرياء لا يكون إلا من كافر بالله و باليوم الآخر فلما لم يعلق الذم على الكفر فقط، و بالمقابل كان الأولى أن يقدم الأمر بالإخلاص في الإنفاق و الإيمان بالله و باليوم الآخر و نقول كما قال أن (ءامنوا بالله و اليوم الآخر) حال، أي أن يتحروا إنفاقهم حال كونهم مؤمنين بالله و باليوم الآخر، و يمكن توجيه قول الراغب الأصفهاني: (إنفاقهم غير معتد به إلا بعد الإيمان بهما)[1] بأن تقدير عدم الاعتداد بهذه الأعمال إلا في حال مقرونيتها بالتوحيد، لأن كل عمل له توحيده الذي يجب أن يكون به، و هو الذي يعبر به بالنية، و لا يضر بأن تكون صورتها في بداية العمل و أثناءه، أي أننا نحمل كلامه على تقدير التقييد لكل عمل على حدة، أو نؤول نفي اعتداده بأن يكون منفعتها في الآخرة بدخول الجنة أو دفع النار عنهم بها.

و كيف نستسيغ أن يكون الذم مقتصر على عمل ما؛ بل و يكون محور الذم عليه في سياق يكون

---

[1] و كذلك أيضا قول الشهاب الخفاجي: (قدم الأمر بالعبادة ونفي الشرك لأنه لا يعتد بهذه الأمور إلا بعد ذلك.) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٣/ ١٣٤).

فيه عدم الإيمان بالله و اليوم الآخر مجرد سبب للعمل، فيكون موقع الكفر في البيان هو أنه حال يتسبب عنه كينونة الرياء في الإنفاق و نقصر المؤاخذة و الذم على الرياء فيشعر بأهميته عن غيره مما ذكر في الآية و أحق أن يذم عليه، و إن سلمنا بأن الترتيب له أهمية في أسبقية التحري و أولوية التنفيذ فإثبات هذا لا يلزم منه تضمين الشرطية في هذا الترتيب.

و المتيقن بلا مجال للشك أو التأويل أن إفراد ذكر البخل و الرياء في الإنفاق و تعليق الذم و العقاب عليه يؤكد على استقلالية هذه الأعمال بالذم و العقاب خاصة أنها في سياق الكفار أو المنافقين أو المشركين، ثم إفراد الإنفاق في سياق الأمر مع الإيمان بالله و باليوم الآخر يؤكد على استقلالية هذه الأعمال و بهذا فهذه الاستقلالية في الأمر و النهي، و في الثواب و في العقاب، في سياق الكفر و الإيمان، و من ثم لو استنبطنا من تقديم ذكر الإيمان بالله و باليوم الآخر في سياق الأمر على الإنفاق فلأنه في إطار الإيمان و الكفر المستحقان الأجر العظيم بالجنة و بالعذاب المهين في النار، أما أن يكون المقصود أن الكفار لو أنفقوا لوجه الله و في وجوه البر و الخير أنهم لا يجازون على ذلك أو أن هذه الأعمال لا تسمى حسنة أو أنهم يظلمون بها، فكل هذا منتف تماما بظاهر الآية بل على العكس من ذلك فهي تثبت كل ذلك لهم، و يكون فائدة الترتيب هو لتحصيل الأجر العظيم بدخول الجنة و دفع العذاب المهين عنهم ن فكأن المعنى أنكم لو أنفقتم و لم تبخلوا و لم تراؤوا في إنفاقكم فلن يظلمكم الله و يضاعف لكم حسناتكم و يؤتكم أجرا عظيما و لكن لن تدخلوا الجنة ما دمتم تكفروا بالله و باليوم الآخر و تشركوا بالله ن أو يكون المعنى الأدق أن الله لن يظلمكم حسنة عملتموها.

و قد يكون الترتيب لغرض (أن يبدأ فيه بالأهم فالأهم.)[1] كما قاله الشهاب.

و عليه فقول القاضي البيضاوي بالتخصيص و التعليل بذكر الإيمان أولا قبل الإنفاق فهو صحيح إذا كان غرضه تخصيص و تعليل الأجر العظيم الذي هو الجنة و دفع العذاب المهين الذي هو النار فهذا لن يكون إلا بمقارنة الإيمان بالأعمال الصالحة، و هذا التقرير لا يلزم منه أو يقتضي أن الكافر الذي عمل من الصالحات أن لا يجازى على عمله لأن الله نفى عن نفسه الظلم خاصة أنه أخذ عليهم البخل و أمر الناس بالبخل و كتمان الفضل من الله و الإنفاق رياء، فكيف ينهاهم و يذمهم و يعلق على هذه الأعمال عذابا و مؤاخذة و إذا فعلوها كما يأمرهم بها على الصواب لا يعتبرها منهم و لا يسميها حسنة ثم لا يجازيهم عليها، فهذا فيه ما فيه و يجب تنزيه الله عن ذلك.

و يمكن القول بناء على ما ورد من تفاسير بعض العلماء أن تقديم ذكر الإنفاق لغير وجه الله و الإخلاص فيه الذي هو الرياء، على ذكر الإيمان بالله و اليوم الآخر هو كذكر العلة على المعلول أي أن علة الرياء في الإنفاق هو عدم الإيمان بالله و باليوم الآخر، و بهذا فإذا جاء دور الذكر لأن يكون الإنفاق صحيحا و معتبرا أن يقدم ذكر العلة و هي الإيمان بالله و باليوم الآخر و لأنها أيضا هي الأهم في نفسها و ذاتها، و لكن هذا التفسير يجعل الإنفاق هو محور الآيات و أهم ما فيها بل هو الغرض من سوق الآيات، لأنه ذكر الإنفاق بكل نواحيه سواء في ذاته أو فيما يتعلق به (ضده الذي هو البخل و الأمر بالبخل، و متعلقاته بدءا بالوالدين و ما هو دونهم،

---

[1] حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٣/ ١٣٤). روح المعاني لمحمود الألوسي (٥/ ٣١).

و في صورته الغير مخلصة لله كالرياء)

و بهذا يكون موضع الإيمان بالله و اليوم الآخر تابعا لأهمية ذكر الإنفاق و الإحسان، أو يكون موضع ذكر الإيمان بالله و باليوم الآخر مقيد بأهمية ذكر وجوه الإنفاق المأمور بها لتكتمل صورة الإنفاق المطلوب توقيعه، و هذا التوجيه الثاني ليس فيه غضاضة أو تهوين من شأن الإيمان بل على النقيض من ذلك بل فيه أهميته و إبرازا لمدى شرطيته لأن يقع العمل في الوجود صحيحا و معتبرا و يزال به المسؤولية و الجزاء العقابي عن غياب العمل و استحقاقه بوجود فضل الله و رزقه فلا يسقط هذا الاستحقاق على النعم و الأرزاق إلا بالإنفاق منها في الوجوه المأمور بها، و يكون هذا الإنفاق قد حقق انتفاء كفر النعمة بأن لا يكنزه فيضيع حقه عليه للغير ممن نص الله عليهم في كتابه و أمر بالإحسان إليهم.

و هذا التوجيه ينسجم و يتسق مع قول العلماء بأن العبادة هي الطاعة فيما أمر به الله و نهى عنه لله، و بما أن الإنس و الجن مأمورين بعبادة الله فهم مكلفين بالتكاليف الشرعية كلها أصولها و فروعها كما يصطلحون عليه، أي أن هذه الأوامر و النواه الشرعية يجب أن يمتثلوا لها مخلصين لله بها دون شريك و هذا هو التوحيد، و لا يقوم للتوحيد مقام حقيقي إلا بالأعمال لأنها هي صوره و مصاديقه الواقعية التي تكون موضع كسب للمكلف و موضع كَتْب من الكتبة و موضع حساب و ميزان، و بهذا يتضح أن العبادة و التوحيد في كل عمل شرط لقبوله و اعتباره و استحقاق ثوابه الأخروي إذا آمن بالآخرة أما إذا اقتصر إيمانه بالدنيا فقط فثوابه في الدنيا فقط.

فعلى حسب تعلق الكفر يكون مدى و اتساع الجزاء، فمن كفر بالآخرة فيكون أثر كفره

بالآخرة على أعماله التي وقعت منه حال كونه مؤمن بالله و يعمل له امتثالا لأمره و مخلصا له (عبادة و توحيد) يكون ثوابها في الدنيا كما آمن بها دارا للجزاء و العمل، أما إذا تعلق الكفر أو الشرك بعمل معين فلا يتعدى كفره أو شركه لعمل آخر لأن الأعمال مستقلة الذوات و الحقائق فهي تامة في كينونة تحقيق عبادتها و إخلاصها، و من وقع منه الكفر أو الشرك بعمل و سُمي به كافرا أو مشركا فلأنه لم يتب و يرجع منه فاتخذه دينا له و لا يمنع وقوع عمل غيره على جهة العبادة و الإخلاص فلا يُظلم به و لا يُبخس حقه و إن كان لا يدخله لحظيرة الإيمان و الإسلام، و نحن نخص حديثنا على المستوى العملي فقط الذي يكون ظاهرا للغير و مدى تعلقه به شرعا من جهة اعتباره أو عدم اعتباره لأن يتعلق به حكم شرعي آخر يُبتنى عليه من قبل المسلمين تجاهه في الدنيا.

- الكيا الهراسي: (البخل المذموم في الشرع الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى، وهو مثل قوله:وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ ما بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ.

ونزلت الآية في اليهود، الذين بخلوا بالمال، فلم يعطوا منه حق الله تعالى،....)[١]، و (قوله تعالى: الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ رِئاءَ النَّاسِ.. الآية (٣٨): معناه: الكفار الذين يبخلون بالأموال

---

[١] أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٥٥). البحر المحيط في التفسير (٣/ ٦٣٤).

لوجه الله، وينفقون رئاء وسمعة، في غير مرضاة الله.)[1]

جعل موضع المؤاخذة على الكفار (اليهود) أنهم لا يؤدون ما أوجبه الله تعالى عليهم في حق ما أتاهم من المال و أنهم يبخلون بالأموال لوجه الله و أن علة إبطال إنفاقهم هو الرياء و السمعة، فتعليق حكم الإبطال على صفة مغايرة لأصل الكفر يجعل صفة الكفر غير مؤثرة في حكم الإبطال.

- ابن عطية: (الباخلين منفية عنهم محبة الله، والآية إذا في المؤمنين[2]، فالمعنى: أحسنوا أيها المؤمنون إلى من سمى، فإن الله لا يحب من فيه الخلال المانعة من الإحسان إليهم من المؤمنين، وأما الكافرون فإنه أعد لهم عَذاباً مُهِيناً، ففضل توعد المؤمنين من توعد الكافرين[3]، بأن جعل الأول عدم المحبة، والثاني عَذاباً مُهِيناً...

وقال الزجّاج: الخبر في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّةٍ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها [النساء: ٤٠] وفي هذا تكلف ما، والآية على هذا كله في كفار، وقد روي: أنها نزلت في أحبار اليهود بالمدينة...

وقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ الآية- قال الطبري: الَّذِينَ... عطف على الكافرين،... وقال: إنها

---

[1] أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٥٧). تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٥١١). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٥٧).

[2] انظر البحر المحيط (٣/ ٦٣٦).

[3] انظر أيضا تفسير القرطبي (٥/ ١٩٣) فقال: (فصل تعالى توعد المؤمنين الباخلين من توعد الكافرين بأن جعل الأول عدم المحبة والثاني عذابا مهينا.). تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٢٣٦).

نزلت في اليهود،...، وقال مجاهد: نزلت هذه الآية في اليهود، قال الطبري: وهذا ضعيف، لأنه نفى عن هذه الصفة الإيمان بالله واليوم الآخر، واليهود ليسوا كذلك.

قال القاضي أبو محمد: وقول مجاهد متجه على المبالغة والإلزام، إذا إيمانهم باليوم الآخر كلا إيمان، من حيث لا ينفعهم) [(١)]

قد جعل ابن عطية و بعده القرطبي الآية في المؤمنين و الكافرين كل بما يستحق له وصفا و جزاء، و الشاهد هو اجتماعهم في التكليف و الجزاء عليه و هذا بدوره ينبني عليه أن الكفار لو لم يبخلوا بما أتاهم الله فأنفقوا في وجوه البر و الإحسان لوجب اتحاد جزاؤهم مع المؤمنين في الحسنات و هذا غير بعيد لأن مبدأ العدل و عدم الظلم و بمقتضى الوعد بعدم البخس و توفية الجزاء و الحساب فلا مانع من هذا خاصة أن الكافر لن يبقى له حسنة بعد الموازنة لكي يجازى عليها فلا إشكال فجزاؤهم جهنم خالدين فيها أبدا.

و قال ابن عطية: (وقال الجمهور: نزلت في المنافقين [(٢)]، وهذا هو الصحيح[(٣)]، وإنفاقهم: هو ما كانوا يعطون من زكاة، وينفقون في السفر مع رسول الله ﷺ، «رياء» ودفعا عن أنفسهم، لا إيمانا بالله، ولا حبا في دينه وَرِئاءَ نصب على الحال من الضمير في يُنْفِقُونَ)[(٤)]

نجد هنا اختلاف في استعمال و توجيه الأسماء الشرعية في حال المنافقين فنجد (الزكاة –

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٢).

(٢) انظر أيضا تفسير القرطبي (٥/ ١٩٣).

(٣) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٢٣٦).

(٤) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٢). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٥٧).

نفقة الجهاد) و ما دام لم يناط الذم على كونهم منافقين أو غير مؤمنين بل جاء المناط بكونهم ينفقون رئاء أي أن علة الإبطال هو الرياء، و عليه فإذا انتفى الرياء وجب انتفاء الذم.

و قال أيضا: (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها [الأنعام: ١٦٠] في الناس كافة... وقال بعضهم: بل وعد بذلك جميع المؤمنين،... مما لم نذكره، والآية تعم المؤمنين والكافرين، فأما المؤمنون فيجازون في الآخرة على مثاقيل الذر فما زاد، وأما الكافرون فما يفعلون من خير فتقع المكافأة عليه بنعم الدنيا ويجيئون يوم القيامة ولا حسنة لهم.)[١]

و هذا قول صريح في عموم مبدأ المضاعفة و المجازاة على الحسنات للمؤمن و الكافر، و لكن جعل الفارق فقط في أن الكافر يستوفي جزاؤه على حسناته كلها في الدنيا بحيث يذهب للآخرة بلا حسنة، و على التسليم فالشاهد هو تسمية عمل الكافر المشروط بشروط الله الشرعية (حسنة)، و ترتب الجزاء عليها و ثبوت المضاعفة عليها، مع تضمين لزومي أنهم مخاطبون بالتكاليف الشرعية و ثابت في حقهم صحة وقوعها، و قد يكون ما أدى لأن يقصر الجزاء على الدنيا فقط لأنهم لا يؤمنون بالآخرة فإذا انتفى هذا أيضا فلا مانع من تعدية الجزاء للآخرة أيضا على ما يقتضيه حال دينهم وقت موتهم عليه.

- ابن الجوزي: (قوله تعالى: وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ رِئاءَ النَّاسِ اختلفوا فيمن نزلت على ثلاثة أقوال: أحدها:

أنهم اليهود، قاله ابن عباس ومجاهد ومقاتل. والثاني: أنهم المنافقون، قاله السدي، والزجاج

---

[١] نفسه (٢/ ٥٤). تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٢٣٦).

وأبو سليمان الدمشقي. والثالث: مشركو مكة أنفقوا على عداوة النبيّ ﷺ، ذكره الثعلبي [(١)].

...

وفي الإنفاق المذكور هاهنا قولان: أحدهما: أنه الصدقة، قاله ابن عباس. والثاني: الزكاة، قاله أبو سليمان الدّمشقيّ.

وفي قوله تعالى: وَكانَ اللهُ بِهِمْ عَلِيماً تهديد لهم على سوء مقاصدهم.) [(٢)]

لاحظ استعمال الأسماء الشرعية الواصفة للأعمال (الصدقة – الزكاة) في حال اعتبارها في سياق المشركين و المنافقين و اليهود، و أن علة البطلان أو الذم أنها رياء بلا نية و قصد حسن شرعي نابع من الإيمان بالله و بالآخرة.

– الرازي:

(النوع التاسع: من التكاليف المذكورة في هذه السورة...

النوع الأول: قوله: واعبدوا الله قال ابن عباس: المعنى وحدوه، واعلم أن العبادة عبارة عن "كل فعل وترك يؤتى به لمجرد أمر الله تعالى بذلك، وهذا يدخل فيه جميع أعمال القلوب وجميع

[(١)] و كذلك القرطبي في تفسيره (٥/ ١٩٤) فقال: (وقيل: نزلت في مطعمي يوم بدر، وهم رؤساء مكة، أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر.). و البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٧٤). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٣٥٧). تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٩١). البحر المحيط في التفسير (٣/ ٦٣١). تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (١/ ٣٥٦). فتح الرحمن في تفسير القرآن (٢/ ١٢٤). روح البيان (٢/ ٢٠٧).

[(٢)] زاد المسير في علم التفسير (١/ ٤٠٥).

أعمال الجوارح""" [1]، فلا معنى لتخصيص ذلك بالتوحيد [2]، ...

النوع الثاني: قوله: ولا تشركوا به شيئا وذلك لأنه تعالى لما أمر بالعبادة بقوله: واعبدوا الله أمر بالإخلاص في العبادة بقوله: ولا تشركوا به شيئا لأن من عبد مع الله غيره كان مشركا ولا يكون مخلصا) [3]

و كلامه مُشعر و بقوة أن التوحيد هو من ضمن العبادة، فكما يصح أن يقع التوحيد من الكافر أو المشرك، فكذلك يصح أي نوع من أنواع العبادة أيضا، لأن كل أنواع و صور العبادة على قدم واحدة من نفس المكلف و مناط تكليفه، و بهذا لا يمكن تصور شرط أن يكون التوحيد أولا ثم يليه صور العبادات ثانيا لكي تصح من الكافر أو تقبل منه، و عليه فإن الشرك متعدد صوره بتعدد صور العبادة فإذا خلت أحد هذه الصور من الشرك و كانت طاعة لأمر الله فإنها مقبولة و صحيحة، و يكون الفارق فقط هو في نوعية الجزاء بدار المصير، فمن مات غير مشركا بالله و موحدا فهو في الجنة.

و على هذا القول من الرازي يكون هذه التكاليف بدءا من الإحسان للوالدين و... هو من

---

[1] تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٣٧٣). اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٣٦٩). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/ ٢٧٥). فتح الرحمن في تفسير القرآن (٢/ ١٢٤). روح البيان (٢/ ٢٠٥). فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ١١٢).

[2] تفسير المنار (٥/ ٦٧) فقال: (فليست العبادة في قوله هنا: واعبدوا الله خاصة بالتوحيد كما قال المفسر الجلال ، بل هي عامة كما قلنا تشمل التوحيد وجميع ما يمده من الأعمال.).

[3] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٠/ ٧٥). تفسير القرطبي (٥/ ١٨٠). حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (٧/ ١٥٣). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥٠١). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٣/ ٤٦٧، بترقيم الشاملة آليا).

العبادة، فيكون قوله تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) بيانه هو الإحسان للوالدين و...، ثم هناك أمر آخر و هو عدم الإشراك في هذه العبادة، فيكون الأمر على التفصيل و البيان أن المكلف مأمور بأن يعبد الله بما أمر به و نهى عنه خالصا له، و على هذه الرؤية لا يمكن تصور شرطية التوحيد أو الإيمان أولا ثم باقي التكاليف لأن نفس التكاليف هي الإيمان و العبادة فيكون المأمور به هو فعلها و الإخلاص فيها لله وحده، و هذا التأويل ينتظم حبكا مع ورود هذه الأوامر متعاطفة و في بعض المواضع متفرقة باستقلال بدون اشتراط بأسبقية الإيمان أو بطلانها بدون الإيمان و لكن ليس بمعنى أنها ذات فائدة في الآخرة بحيثية التنعم أو دفع العذاب لأن هذا ثابت بهذا المعنى (بطلان – إحباط – إضلال)، و لكن نحن نتكلم على تكليف الكفار بهذه الأوامر و اعتبارها منهم لو وقعت على شرطها و عذابهم عليها لو لم تعمل في الدنيا، و كل هذا ثابت.

و الفائدة المباشرة من كلام الرازي و بما ذكره له ابن التمجيد أن الأمر التكليفي من الله على تنوعات منها التوحيد، و أن التوحيد من العبادة التي أمر الله بها كل الإنس و الجن، فإذا ثبت في حق الكافر و المشرك أن يتعلق به أمر العبادة تكليفا وهو ثابت في القرآن، لزمه صحة وقوع و استحقاق ثواب و هو ثابت بظواهر القرآن، و الشاهد أن الكافر و المشرك الذي أخل بالتوحيد لا يمنع أن يقع منه سائر العبادات الأخرى على سبيل الجواز و الصحة و الإثابة، و على نوع الكفر أو الشرك يمكن تصور هذا الأمر بوضوح و جلاء، لأن قصر التصور على مشركي العرب الذين يعبدون غير الله و يصرحون بالشركاء في العبادة و يعلمون أنهم كذلك يصعب معه تصور أنهم يأتون بالعبادات على بابها الشرعي و بكامل الشروط، أما مشركي

زماننا المنتسبون للإسلام فإن شركهم بجهل و بغير تعمد و يكون غالبا بنوع واحد في عمل معين و لا يؤثر على تصورهم و امتثالهم لسائر العبادات الأخرى كما هو معلوم و مقطوع به، فيجب وضع ذلك في الاعتبار عند تصوير المسألة و الحكم عليها و أن هذا التصور هو من العلماء بناء على قياسهم الموضوع على مشركي و كفرة العرب فهذا هو معتمدهم.

و قال الرازي أيضا: (إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما

اعلم أن تعلق هذه الآية هو بقوله تعالى: وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله [النساء: ٣٩] فكأنه قال: فإن الله لا يظلم من هذه حاله مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها، فرغب بذلك في الإيمان والطاعة.)[١]، (المسألة الثالثة: أن الله تعالى بين بقوله: إن الله لا يظلم مثقال ذرة أنه لا يبخسهم حقهم أصلا، وبين بهذه الآية أن الله تعالى يزيدهم على استحقاقهم.)[٢]

و قول الرازي (فإن الله لا يظلم من هذه حاله) بكل تأكيد لا يقصد أن غيره يجوز عليه الظلم، و بهذا فإنه يقصد أن أي عمل حسن سيكون له جزاء حسن حتى و لو من غير المؤمن و لكن بالغ الجزاء و الأجر العظيم سيكون من نصيب المؤمنين الذين يعملون الصالحات، و لذلك قال (فرغب بذلك في الإيمان والطاعة) فعطف ما بين الإيمان و الطاعة لكي لا يوحي بشرطية الإيمان أولا لكي تصح من المكلف أي طاعة، فيكون الجمع بينهما مع تحقيق الإيمان

---

[١] نفسه (١٠/ ٨٠).

[٢] نفسه (١٠/ ٨٢).

خاص به جزاء الجنة، أما من غير الإيمان فمن باب العدل و التوفية سيكون له حسنات و جزاء عليها سواء قلنا في الدنيا فقط أو في الدنيا و الآخرة.

فجعل عدم الظلم و مضاعفة الحسنات تطول الذي لا يبخل و لا يرائي في نفقته حتى لو كان كافرا بالله و باليوم الآخر من وجه آخر، و جعل ذلك ترغيبا في الإيمان و الطاعة بدون اشتراط صحة الطاعة و المجازاة عليها بأسبقية الإيمان لأن التعاطف بينهما بحرف العطف (الواو) لا يعطي أكثر من هذا.

و قال الرازي أيضا: (: اعلم أنه لا بد من الفرق بين هذا وبين قوله: وإن تك حسنة يضاعفها والذي يحظر ببالي والعلم عند الله، أن ذلك التضعيف يكون من جنس ذلك الثواب، وأما هذا الأجر العظيم فلا يكون من جنس ذلك الثواب،...)[1]

و النكتة البلاغية التي استنبطها الرازي التي فيها استشعاره بوجود فارق بين مضاعفة الحسنات و بين الأجر العظيم، و نحن نستغل هذه النكتة البلاغية لتقرير ما سبق من أن مضاعفة الحسنات حق الحسنات لكل المكلفين على حد سواء، أما الأجر العظيم فهو خاص بالمؤمنين لأجل إيمانهم.

- القرطبي: (وقد مضى معنى العبودية وهي التذلل والافتقار، لمن له الحكم والاختيار، فأمر الله تعالى عباده بالتذلل له والإخلاص فيه، فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفيتها

---

[1] نفسه (١٠/ ٨٣).

من شوائب الرياء وغيره)[1]

- نجم الدين الطوفي: (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً (٤٠) [النساء: ٤٠] عام مطرد) [2]

و عليه من يريد تخصيص الحسنة هنا و مضاعفاتها بالمؤمنين فقط فعليه الدليل.

- الطيبي: (وإنما نشأ التوبيخ من تقاعد المخاطب على أمر فيه منفعته، وأنه لا غنى له عن فعله، ولا مانع يمنعه من تحصيله، وها هنا ذم الله سبحانه وتعالى البخلاء...، وأوعدهم بالعذاب المهين وسماهم كافرين، وذم المرائين بقوله: (وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ) وأوعدهم بأن الشيطان يقرن بهم في النار، ثم أتبع ذلك ما يحرضهم على الإيمان بالله والإنفاق، وأنهم لا يظلمون مثقال ذرة)[3]

الشاهد من كلام الطيبي أنه أفرد الذم على الأعمال المستقلة لمن سماهم الله كافرين و لمن نزل فيهم من اليهود أو المنافقين أو المشركين على وفق أقوال المفسرين و لبعضهم أن البخل يدخل فيه المؤمنين ثم حرضهم على الإيمان و الإنفاق الذي يتعلق بالبخل و أمر الناس بالبخل و برياء الإنفاق، فلما استقل بالذم حال كونهم كافرين و استقل بالتحريض مع الإيمان دل على اعتباره لو وقع منهم حال كونهم كافرين و أنهم لن يظلموا مثقال ذرة لو وقع منهم حسنا، و

---

[1] تفسير القرطبي (٥/ ١٨٠).

[2] الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص: ١٦٧).

[3] فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٤/ ٥٤٢).

لكي يصلوا للأجر العظيم للجنة يجب أن يقرنوا هذا الإنفاق بالإيمان.

- أبو حيان: (مساق إن الله لا يظلم أن يكون استئناف كلام إخبارا عن عدله وعن فضله تعالى وتقدس.) [1]

و هذا قوي جدا في ردع أي قول يخصص هذا العدل بالمؤمنين فقط بل هو عام لكل من اكتسب حسنة.

و قال أيضا: (تكرار (لا) وحرف الجر في قوله: ولا باليوم الآخر مفيد لانتفاء كل واحد من الإيمان بالله، ومن الإيمان باليوم الآخر. لأنك إذا قلت: لا أضرب زيدا وعمرا، احتمل أن لا تجمع بين ضربيهما. ولذلك يجوز أن تقول بعد ذلك: بل أحدهما. واحتمل نفي الضرب عن كل واحد منهما على سبيل الجمع، وعلى سبيل الإفراد. فإذا قلت: لا أضرب زيدا ولا عمرا، تعين هذا الاحتمال الثاني الذي كان دون تكرار) [2]

هذه مسألة دقيقة لها ثراء معرفي قوي، فقد يكون الكافر بالآخرة مؤمن بالله، و هذه نوعية من المشركين فقد كانوا يؤمنون بالله من حيثية الربوبية ثم يشركون به من حيثية الألوهية، و لكنهم كانوا يخلصون لله في بعض العبادات على حسب الحال و الداعي، فتقع منهم صحيحة مستوجبة الجزاء عليها و لأجل كفرهم بالآخرة لا يستحقون جزاء آخروي كمن آمن بالآخرة، فعلى قدر انتهاء إيمانك بالحياة تعطى جزائك فيها، فمن كان انتهاء إيمانه هو الحياة

---

[1] البحر المحيط (٣/ ٦٣٦).

[2] البحر المحيط (٣/ ٦٣٧).

الدنيا يكون محط جزاؤه فيها، و من كان إيمانه بالآخرة يكون محط جزاؤه في الدنيا و الآخرة على مقتضى تمام إيمانه الصحيح، و في ذلك يقول رشيد رضا: (وكان أكثر العرب يؤمنون قبل البعثة بالله تعالى وكونه هو الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما، ومنهم من كان يؤمن بحياة أخرى بعد الموت وكانوا مع ذلك مشركين وإيمانهم على غير الوجه الصحيح، وكذلك أهل الكتاب كانوا يؤمنون بالله، وباليوم الآخر، ولكن الشرك كان قد تغلغل فيهم أيضا)[1].

و قال أبو حيان أيضا:

(ولما وصفهم تعالى بتلك الأوصاف المذمومة كان فيه الترقي من وصف قبيح إلى أقبح منه، فبدأ أولا بالبخل، ثم بالأمر به، ثم بكتمان فضل الله، ثم بالإنفاق رياء، ثم بالكفر بالله وباليوم الآخر. ولما وبخهم وتلطف في استدعائهم بدأ بالإيمان بالله واليوم الآخر، إذ بذلك تحصل السعادة الأبدية، ثم عطف عليه الإنفاق أي: في سبيل الله، إذ به يحصل نفي تلك الأوصاف القبيحة من البخل، والأمر به وكتمان فضل الله والإنفاق رئاء الناس.) [2]

و أبو حيان لم يفهم من تقديم ذكر الإيمان بالله و باليوم الآخر شرطية الأمر بالتكليف أو صحة الوقوع و التعلق لأعمال الكفار فقال: (إفراد الله تعالى بالعبادة، إذ هي مبدأ الخير الذي تترتب الأعمال الصالحة عليه) أي أن الأعمال الصالحة لا يكون لها نفع في الخير (السعادة الأبدية كما سيذكر لاحقا) إلا بترتبها أولا على العبادة الخالصة لله، و هذا ما عبر عنه بطريقة بلاغية أخرى بالتدرج في الأوصاف أي أنه بدأ بالأعظم درجة، و عندما أشار بدلالة تقديم الإيمان

---

[1] تفسير المنار (٥/ ٨٣).

[2] البحر المحيط (٣/ ٦٤٠). و انظر هذا المعنى أيضا في تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٢٦٦).

قال لأنه سبب للسعادة الأبدية و هذا عين مقصدنا، و ربما النظم و ما يقتضيه من دلالة هو الذي أدى لهذا القول أن يكون بهذه الصورة سواء من أبي حيان أو من غيره من المفسرين، لأنه لا يوجد في الآية ما يفيد الشرطية أو الترتب الشرطي إلا تعلقهم بتقديم ذكر الإيمان على غيره من الأعمال، و لذلك تجد الكثير جدا من الآيات التي سيقت للدلالة على هذه الشرطية يأتي معها دائما ذكر الجنة كجزاء على الإيمان المقرون معه العمل الصالح.

- السمين الحلبي: (**قوله: إن الله لا يظلم مثقال ويكون قوله: والذين ينفقون عطفا على المبتدأ والعائد محذوف، والتقدير:** الذين يبخلون، والذين ينفقون أموالهم رئاء الناس، إن الله لا يظلمهم مثقال ذرة، أو مثقال ذرة لهم، **وإليه ذهب** الزجاج، **وهذا متكلف جدا لكثرة الفواصل، ولقلق المعنى أيضا.**)[1]

بالطبع نحن لا نحتكم للصنعة و جماليتها فلا يعنينا قوادحها مثل ما قال السمين من كثرة الفواصل، و إن كان أجازها الزجاج أو غيره، لأن المعنى أحق و أحكم فيكفي في هذا المقام أن الآية للعدل و عدم الظلم و هذا معنى عام جدا و قد بلغ من التحقق مبلغا وضعه في كفة الإيمان الواجب فلا يناطحه صنعة أو مذاق لغوي، و بهذا التقرير قد ذكره أبو حيان سابقا بقوله: (مساق إن الله لا يظلم أن يكون استئناف **كلام إخبارا عن** عدله **وعن** فضله **تعالى وتقدس)، فلا يبرر إخراج بعض ما تعلق بهم عموم الآية لأجل صنعة نحوية بكثرة فواصل لأن الحاكم هو المعنى، فيمكن مناقشة دعوى القلق المعنوي و رده بالمعنى أيضا لأنه لا يوجد أي قلق**

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٦٧٧).

معنوي في تعميم متعلق العدل و نفي الظلم للناس كلها مهما بلغت الفواصل و التي بالتأكيد نتجت من تراكيب معينة تبادلية و ليست قاطعة و إلا لما اختلف في التقدير إذن.

- ابن كثير: (وقد حمل بعض السلف هذه الآية على بخل اليهود بإظهار العلم...، ولا شك أن الآية محتملة لذلك، والظاهر أن السياق في البخل بالمال، وإن كان البخل بالعلم داخلا في ذلك بطريق الأولى) [1]

و الشاهد من قوله أن الظاهر هو البخل بالمال أي يدخل فيه الصدقات و النفقات و الزكاوات في سياق الناس كلها فبعض الناس هم الكفار فيلزمهم الصدقة و الزكاة و الإنفاق في وجوه الخير و الإحسان، و بهذا يتم توصيفها بالحسنة و من ثم يستتبعها الجزاء بالثواب على قدر إيمانه بالدنيا أو الآخرة كما وعد الله بذلك.

و يقول: (ثم ذكر الباذلين المرائين الذين يقصدون بإعطائهم السمعة وأن يمدحوا بالكرم، ولا يريدون بذلك وجه الله،... ولهذا قال تعالى: ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية)[2]

أي أن الكفر بالآخرة حال (مترجم) في العمل الذي هو الإنفاق فجعله بقصد السمعة و الشهرة، و عليه فإن لم يكن العمل بقصد الرياء و كان بقصد الإخلاص و طلبا لثواب الآخرة فلا يمكن وصفه بالذم أو بالرد و عدم القبول، فهذا أمر قطعي، أما المناقشة تكون في الحكم على الكافر بهذا العمل هل يستحق عليه اسم الإيمان فيصير مؤمن أم لا؟.

---

[1] تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٢٦٦).

[2] تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٢٦٦).

و يقول ابن كثير أيضا: (وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله الآية، أي وأي شيء يضرهم لو آمنوا بالله وسلكوا الطريق الحميدة، وعدلوا عن الرياء إلى الإخلاص والإيمان بالله ورجاء موعوده في الدار الآخرة لمن أحسن عملا، وأنفقوا مما رزقهم الله في الوجوه التي يحبها الله و يرضاها،... وقوله وكان الله بهم عليما أي وهو عليم بنياتهم الصالحة والفاسدة)[١]

نلاحظ أيضا أن ابن كثير قد أناط جزاء الإنفاق مع الإيمان و الإخلاص هو الدار الآخرة، أي بملحوظية تخصيص الدار الآخرة بالإيمان و العمل الصالح، أما العمل الصالح نفسه فهو مقبول و صحيح و يستحق الثواب عليه من أي إنسان كان ثم ننظر لتحقيقه الإيمان فإن كان فهو في الجنة.

- ابن عرفة: (قوله تعالى: وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا... (٣٦)

قال ابن عرفة: عادتهم يقولون: العبادة متأخرة عن التوحيد، والتوحيد من لوازمه نفي الشرك، والمقدم على المقدم مقدم فهلا قدم النهي عن الشرك على الأمر بالعبادة بل مقارن لها؛ لأنه أحد صورها فليس بمقدم ولا متأخر، فرده ابن عرفة بوجهين:

الأول: بأن نفي الشرك أحد صور العبادة لَا متقدم عليها.

الثاني: أن العبادة مفتقرة إلى النية، لأنها عمل وقد قال ﷺ: إنما الأعمال بالنيات والتوحيد لَا

---

[١] نفسه.

يفتقر إلى نية، قال الفخر في المحصول إذ لو افتقر إلى النية للزم التسلسل.) [1]

- البسيلي: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا: إن قلت: العبادةُ متأخرةٌ عن التوحيد الذي من لوازِمِه نفْيُ الشريك، والمقدَّم على المقدّم مُقَدَّم. فالجواب من وجهين:

(أ) - المراد بالشرك هنا الرياء لا الكفر.

(ب) - أفاد حصول الدلالة مرتين، بالمطابقة وباللزوم.

وجواب ثالث: وهو أن نفي الشريك أحد صور العبادة لا متقدم عليها،/ لكن يرد عليه أنه لو كان عبادة لافتقر إلى نية، وفيه بحث. وأما التوحيد فقال الفخر في المحصول: لا يفتقر إلى نية وإلا لزم التسلسل.) [2]

عقيدة التوحيد تفتقر لعمل من خلاله يتحقق التوحيد لله من الناحية العملية (العبادية) و من كلام ابن عرفة و البسيلي يتضح أن العبادة هي الأعمال التي تفتقر إلى نية و يسبقها في الوجود التوحيد و أن نفي الشريك هو أحد صور العبادة يقارنها أو يطابقها و لا يمكن تصوره أنه يسبقها لأنه أحد صورها، و الكلام واضح أنه يدل على أن نفي الشريك لا بد أن يتحقق وجودا من خلال عمل ما يجوز عليه التشريك أو التوحيد فالنية تجعله من التوحيد أو الشرك، و الشاهد من تحقيق هذه المسألة و من خلال ابن عرفة و البسيلي و الرازي و القرطبي و غيرهم أن الأعمال العبادية مستقلة باستقلال ماهيات كل عمل على حدة و مدى تعلقه في وجوده بأن

---

[1] تفسير ابن عرفة النسخة الكاملة (٢/ ٢٦). هميان الزاد إلى دار المعاد للقطب محمد أطفيش (٣/ ٤٦٧، بترقيم الشاملة آليا).

[2] نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٢/ ١٦٣ - ١٦٤).

يكون شرك أو توحيد و أن فكرة أسبقية تحقيق التوحيد على العبادة (الأعمال) غير متصورة لأن التوحيد لن يكون إلا من خلال العبادة (الأعمال).

و عليه يمكننا القول أن أي عمل أمر به الله أو نهى عنه فهو من العبادة التي تفتقر إلى نية لكي ينتفى عنها الشرك و يثبت لها التوحيد، و بذلك فالشرك و التوحيد متجدد مع كل عبادة عملية يجب أن يقترن بها في الوقوع، فإن كان غرض الذين يشترطون أسبقية تحقق التوحيد على الأعمال أن كل عمل صالح يجب أن يقع مقرونا بالتوحيد لله به فهو كلام مستقيم صحيح و لكن يجب تفصيل القول أن اشتراط قبول العمل و استحقاقه الثواب عليه المشروط بأسبقية التوحيد قبل العمل (في حقيقة الأمر مقرون به) هو متوفر في أي عمل (عبادة) تقع من الكافر أو المشرك يوحد بها الله و على مقتضى شرعه من أمر أو نهي، و لذلك يجب التسليم باستحقاقها الثواب عليها.

و لربما قول السيوطي: (الآية فيها من شعب الإيمان عبادة الله وعدم/ الإشراك به وبر الوالدين، وصلة ذوي القربى واليتامى...) [1] مزيد إيضاح أنه يجوز أن يقوم في الإنسان المكلف شعبة من شعب الإيمان بدون أن يكون مؤمنا (توحيد الله و عدم الإشراك به).

* الإيجي: (إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ زنة نملة صغيرة، أو جزء من أجزاء الهباء إن كان مؤمنًا فله الأجر في الدارين، وإن كان كافرًا فمقصور على الدنيا، أو تخفيف في عذابه فلا يظلم وهو

---

[1] الإكليل في استنباط التنزيل (ص: ٩١).

قادر عليه وَإِنْ تَكُ مثقال الذرة حَسَنَةً... يُضَاعِفْهَا أي: ثوابها وَيُؤْتِ صاحبها مِنْ لَدُنْهُ من عنده بفضله أَجْرًا عَظِيمًا جزيلاً وهو الجنة.) [1]

من أحكم تفاسير الآية فقد حقق تمام العدل لكل الناس فأثبت للكافر حسنة و مضاعفة ثوابها بحيث لا يتعدى جزاؤه الدنيا من نعم، أما الآخرة فتخفف عنه قدر استحقاق العذاب، ثم خصص الأجر العظيم الذي هو الجنة للمؤمنين فقط.

* إسماعيل حقي: (قال تعالى وَقَدِمْنا إِلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً يعنى الأعمال التي عملوها لغير وجه الله أبطلنا ثوابها وجعلناها كالهباء المنثور وهو الغبار الذي يرى في شعاع الشمس... وَلا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ليحوزوا بالإنفاق مراضيه وثوابه وهم مشركو مكة المنفقون أموالهم في عداوة رسول الله ﷺ) [2]

و لذلك اقتصار التضعيف على حسنات المؤمن فقط بدلالة أن أعمال الكفار ستكون هباء منثورا ليس بدليل قوي يبرر قصر المضاعفة و تخصيصها بحسنات المؤمنين فقط، لأنه من الجائز أن تتضاعف حسناتهم أيضا التي خلت من المانع الذي هو الرياء أو الشرك، و يكون تفسير الهباء المنثور في حال صلاحها هو لعدم منفعتها بالتنعم في الجنة أو دفع الخلود و العذاب في النار، لأن هذه الحسنات هي سبب تنعم المؤمنين في الجنة و الخلود فيها مع الإيمان و هذا ما هو منتف عينه عن الكافرين و المشركين و المنافقين أنهم ليس لهم إيمان فاستوجبوا الخلود في

[1] تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (١/ ٣٥٦).

[2] روح البيان (٢/ ٢٠٧).

النار، ثم تكون حسناتهم هباء منثورا لأنه لن تنفعهم في تنعم أو دفع عذاب كالمؤمنين و من هنا جاء معنى الهباء المنثور، و الشاهد أنه لا دلالة أو معنى ينفي تضاعف حسنات الكفار لا من نفس الآية و لا في تأويلها.

* الصاوي: (وَاعْبُدُواْ اللهَّ الخطاب للمكلفين، لأن العبادة تتوقف على معرفة المعبود والنية، ولكن المراد ما يشمل القربة التي هي ما تتوقف على معرفة المتقرب إليه، والطاعة التي لا تتوقف على شيء.

قوله: (وحدوده) حيث فسر العبادة بالتوحيد، كان قوله بعد ذلك: وَلاَ تُشْرِكُواْ تأكيداً، ولكن الأولى التعميم كما قدمناه، فيكون قوله: وَلاَ تُشْرِكُواْ تأسيساً، وهذا نظير قوله تعالى: فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدَاً [الكهف: ١١٠].)[١]

و هذا تفصيل جيد يشمل كل المكلفين أي مؤمنهم و كافرهم، فالمؤمن يتقرب لله الذي آمن به فينوي بأعماله لله، أما الكافر فهو الذي لا يعرف الله أو المشرك بالله فمع ذلك قد يطيعه فيما أمر به لموافقة الفطرة أو الطبع أو مجرد العقل و هي التي يسموها مكارم الاخلاق و الفضائل و المحاسن كالصدقات و إكرام الضيف و ابن السبيل و غير ذلك الكثير، و لذلك يفرقون العلماء ما بين العبادات و المعاملات الشرعية أنهم لا يتصوروا أن يصح من الكافر نية أو قصد التقرب لله لأنه كافر به و جاهل به (الكافر القرآني أو النمطي) و هذا بخلاف ما نحن فيه.

---

[١] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ٣٥١، بترقيم الشاملة آليا). روح المعاني لمحمود الألوسي (٥/ ٢٨). فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ١١٢) فقال: ((ولا تشركوا به) العطف للتأسيس).

فقد يكون العمل صالح بمعنى موافقته للشرع و العقل و الفطرة فتقع منفعته للغير و لكنه قد يكون غير خالصا و هذا شرط عدم الشرك، فمن ناحية الصلاح و المنفعة فله ثوابا في الدنيا كما ذكر من قبل.

- الألوسي: (**ففي الكلام إشارة إلى أن نقص الثواب وزيادة العقاب لا يقعان منه تعالى أصلا وفي ذلك** حث على الإيمان والإنفاق بل إرشاد إلى أن كل ما أمر به مما ينبغي أن يفعل وكل ما نهى عنه مما ينبغي أن يجتنب)[1]

قد جعل الألوسي من تتمات معنى عدم الظلم و العدل أن الله أمر كل الناس بكل خير مما أنزله في كتابه لكي يجازى أي إنسان على قدر ما سعى و كسب و عمل، و هذا مما يستدل به على استقلالية الأعمال و عدم إناطتها باسم الفاعل من حيث القبول و الرد.

- محمد عبده: (ونفي الظلم هاهنا على إطلاقه يشمل المؤمن والكافر،...، وأظهر **من هذه الآية** في العموم: **فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره إلخ، وقد قدر مفسرنا (الجلال) في الآية هنا (أحدا) للإشارة إلى العموم، ولكن ورد في الكافرين ما يدل على أنهم لا أثر لعملهم في الآخرة كقوله: أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا (١٨: ١٠٥)، وقوله في عملهم: فجعلناه هباء منثورا (٢٥: ٢٣)، وقد قال** بعضهم في الجمع: **إن الله يجازيهم على أعمالهم في الدنيا**، وهذا تأويل لا يأتي في سورة الزلزلة؛ **لأن الكلام فيها خاص**

---

[1] روح المعاني لمحمود الألوسي (٥/ ٣٢).

بيوم القيامة، وقال بعضهم غير ذلك، كل يحمل الآية على مذهبه كما هي عادة المقلدين في جعل مذاهبهم أصلا، والقرآن العزيز فرعا يحمل عليها، ولو بالتأويل السقيم والتحريف البعيد.

قال: ومن العجب أن يقول قائل بهذه التأويلات، وقد ورد في الأحاديث المسلمة عند قائليها أن بعض المشركين يخفف عنه العذاب بعمل له، حاتم بكرمه، وأبو طالب بكفالته النبي ونصره إياه، بل ورد حديث بالتخفيف عن أبي لهب لعتقه ثويبة حين بشر بالنبي - ﷺ -/ هذا وأبو لهب هو الذي نزل فيه: تبت يدا أبي لهب (١١١ : ١)، إلخ، السورة، فالمعنى الصحيح إذن للآيات هو أن الله لا يقيم وزنا للمشرك في مقابلة شركه، بمعنى أنه لا يقابل الشرك عمل صالح فيمحوه، بل الأعمال الصالحة بإزاء الشرك هباء، ولكن المشرك العاصي أشد عذابا من المشرك المحسن، ولا يعقل أن يكون المحسن والمسيء عنده تعالى سواء، فإن هذا من الظلم المنفي بلا شك.

فمعنى قوله تعالى: إن الله لا يظلم مثقال ذرة أن الله تعالى لا ينقص أحدا من أجر عمله، والجزاء عليه شيئا ما وإن صغر كذرة الهباء، بل يوفيه أجره، ولا يعاقبه بغير استحقاق للعقوبة...

ومما يوضح هذا المعنى في التفسير الكلام في الجزاء وموازين الأعمال، ولا تفهم هذه الآية حق الفهم إلا باستبانة ما حققناه غير مرة في معنى الجزاء وكون الثواب والعقاب تابعين لتأثير أعمال الإنسان في نفسه بالتزكية أو التدسية، والقرآن يفسر بعضه بعضا ويؤيد بعضه بعضا، وما أخطأ كثير من العلماء في فهم كثير من الآيات إلا لذهولهم عن مقارنة الآيات المتناسبة بعضها ببعض، واستبدالهم بذلك تحكيم الاصطلاحات والقواعد التي وضعها علماء مذاهبهم، وإرجاع

الآيات إليها وحملها عليها) [1]

و يقول رشيد رضا أيضا: (**العطاء العظيم لا يكون لغير المحسنين، فهو علاوة على أجور أعمالهم، والعلاوة على الشيء تقتضي وجود ذلك الشيء، فلا مطمع فيها للمسيئين الذين غلبت سيئاتهم المفردة على** حسناتهم المضاعفة، **فما قولك** بالمشركين **الذين طمست** حسناتهم **في ظلمة شركهم**) [2]

---

[1] تفسير المنار (٥/ ٨٦ – ٨٧).

[2] نفسه (٥/ ٨٨).

الآية رقم ١٨

﴿ذَلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الشورى: ٢٣]

إذا تعين أو جاز أن يكون الخطاب للمشركين من قوم النبي ﷺ بأنهم لا يسألهم أجرا على إيمانهم الذي يدعوهم إليه فيكون جملة الشرط و جوابها هم داخلون فيها، أي المعنى يشملهم فيمن اقترف منهم حسنة يزد الله له فيها حسنا، و أول ما يدخل في صفة الإحسان هو المودة في القربى.

و من القرائن المعنوية في الآية التي تشير على ما قلناه أن النبي ﷺ يسألهم المودة في القربى في سياق دعوتهم للإيمان بعد ظهور العداوة و الصد عنه فلم يبقى إلا أن يستميلهم بالقرابة و الرحم، و ما دام هذا طلب شرعي لهم حال كونهم لم يؤمنوا بعد فيدل على جواز أمرهم و صحة وقوع المأمور به منهم، و ما يزيد الأمر وضوحا أن النظم قد جاء بعطف (مَن) التي تشير بالتعميم في الشرط و جوابه، كأن المعنى أن من تودد بالقرابة لي فإن الله يكتب له حسنة و يزيده حسنا، و يغفر له ما اقترفه من قطيعة رحم، و كل هذا لا يلزم منه أنه أصبح مؤمنا و أن الحسنة و زيادة الحسن تقتضي دخوله الجنة، و لا يلزم من ثبوت المغفرة لهم أنهم مؤمنين لأن الله يغفر للناس ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٦﴾﴾ [الرعد: ٦]

و من القرائن أيضا الحاق (إن الله غفور شكور) بعد (ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا)

فتشعر أن الحديث لأناس غير مؤمنين أو أناس لم يمتثلوا بعد لأمر الله و أن الله يستملهم بزيادة الحسنة و المغفرة و الشكر، لأن المغفرة عادة ما تقترن مع ذكر السيئات أو الذنوب فهي أكثر مناسبة من ذكرها مع الحسنة و الزيادة فيها.

و لهذا سنتتبع كلام المفسرين بما يفيد هذا المعنى أو يشير إليه أي أن الخطاب للمشركين، و أن قوله (مَن) تدل على العموم.

* مقاتل بن سليمان: (يقول: إلا أن تصلوا قرابتي، وتتبعوني، وتكفوا عني الأذى[1]... قوله:ومن يقترف حسنة، يقول: ومن يكتسب حسنة واحدة، نزد له فيها حسنا، يقول: نضاعف له الحسنة الواحدة، عشرا فصاعدا،إن الله غفور، لذنوب هؤلاء، شكور آية، لمحاسنهم القليلة، حين يضاعف الواحدة عشرا فصاعدا.)[2]

في كلامه إشارة و إشعار أن الخطاب للمشركين، و أنه قد تلحقهم المغفرة على ذنوبهم و الشكر على محاسنهم القليلة التي يدخل فيها دخولا أوليا صلة الرحم و المودة في القربى، و أنها تسمى حسنة و أنها تتضاعف.

---

(١) تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني (٦/ ١٩٢).

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٧٦٩).

- الهواري: (وقال الحسن: إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى أي: إلا أن يتقرّبوا إلى الله بالعمل الصالح، وهو كقوله: قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَن شَاء أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً [الفرقان: ٥٧] أي: بطاعته.

قوله: وَمَن يَقْتَرِفْ أي: ومن يعمل حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا أي: تضعيف الحسنات إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ أي: للذنوب شَكُورٌ أي: للعمل.) [١]

و إذا أدخلنا تأويل الحسن فيكون لكل عمل صالح يُتقرب به إلى الله (طاعة) يكون حسنة و لها أن تتضاعف.

- الطبري: (يقول تعالى ذكره: أم تسأل هؤلاء المشركين يا محمد من قومك...، قال لهم كما قال الله له، وأمره بقيله لهم: قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)[٢]

و قال أيضا: (يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: قل يا محمد للذين يمارونك في الساعة من مشركي قومك: لا أسألكم أيها القوم على دعايتكم إلى ما أدعوكم إليه من الحق الذي جئتكم به،... (إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى).

واختلف أهل التأويل في معنى قوله: إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى. فقال/ بعضهم: معناه: إلا أن تودّوني في قرابتي منكم، وتصلوا رحمي بيني وبينكم. [٣]

---

[١] تفسير الهواري (توفي في النصف الثاني من ق ٣ هـ) (٣/ ٣٤٦، بترقيم الشاملة آليا).و نفسه في تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ١٦٧).

[٢] تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٥٨). و انظر أيضا اختيار الثعلبي في أنها مع المشركين: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢٣/ ٣٤٥).

[٣] و هذا اختيار مكي في الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٥٨٣).

ذكر من قال ذلك:

... عن ابن عباس، في قوله: لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى قال: لم يكن بطن من بطون قريش إلا وبين رسول الله ﷺ وبينهم قرابة، فقال: قل لا أسألكم عليه أجرا أن تودّوني في القرابة التي بيني وبينكم.

... سئل عنها ابن عباس،... قال: إلا القرابة التي بيني وبينكم أن تصلوها.

...عن ابن عباس،...فلما كذبوه وأبوا أن يبايعوه قال: يا قوم إذا أبيتم أن تبايعوني فاحفظوا قرابتي فيكم لا يكن غيركم من العرب أولى بحفظي ونُصرتي منكم.

... عن ابن عباس،...، ولكن أسألكم أن لا تؤذوني لقرابة ما بيني وبينكم، فإنكم قومي وأحقّ من أطاعني وأجابني.)[1]

و (قال ابن زيد،... إلا أن تودّوني لقرابتي كما توادّون في قرابتكم وتواصلون بها، ليس هذا الذي جئت به يقطع ذلك عني، فلست أبتغي على الذي جئت به أجرا آخذه على ذلك منكم.)[2]

(وقال آخرون: بل معنى ذلك: قل لمن تبعك من المؤمنين: لا أسألكم على ما جئتكم به أجرا

---

[1] جامع البيان (٢١/ ٥٢٤ – ٥٢٥). و بنفس المعنى قال عكرمة، و أبو مالك، و قتادة، و مجاهد، و السدي، و الضحاك، و ابن زيد، و عطاء بن دينار (٢١/ ٥٢٦ – ٥٢٧). و انظر تفسير ابن أبي حاتم – محققا (١٠/ ٣٢٧٥). و معاني القرآن للنحاس (٦/ ٣٠٧ – ٣٠٨ – ٣٠٩). تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني. أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٢٦٢). و الثعلبي (٢٣/ ٣٤٧). الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٥٨٣ – ٦٥٨٤).

[2] جامع البيان (٢١/ ٥٢٧). (قال عكرمة: وكانت قريش تصل أرحامها فلما بعث النبي ﷺ قطعته، فقال: (صلوني كما كنتم تفعلون).) تفسير القرطبي (١٦/ ٢١).

إلا أن تودّوا قرابتي.

ذكر من قال ذلك:...... أبي الديلم...... قال ابن عباس، أو العباس...... عمرو بن شعيبٍ...)[(١)]

(وقال آخرون: بل معنى ذلك: قل لا أسألكم أيها الناس على ما جئتكم به أجرا إلا أن تودّدوا إلى الله، وتتقربوا بالعمل الصالح والطاعة.

ذكر من قال ذلك:... عن ابن عباس، عن النبي ﷺ:قل لا أسألُكُمْ على ما أَتَيْتُكُمْ بِهِ مِنَ البَيِّنَاتِ والْهُدَى أجْرًا إلا أنْ تَوَدَّدُوا الله وتَتَقَرَّبُوا إلَيْهِ بطاعَتِهِ.[(٢)]

... عن الحسن... قال: القُربى إلى الله.

... عن الحسن،... قال: إلا التقرّب إلى الله، والتودّد إليه بالعمل الصالح.

... قال الحسن:...، إلا أن تودّدوا إلى الله بما يقرّبكم إليه، وعمل بطاعته.

... عن قتادة،... إلا أن تتوددوا إلى الله فيما يقرّبكم إليه.)[(٣)]

(وقال آخرون: بل معنى ذلك: إلا أن تصلوا قرابتكم.

/ ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر، قال: ثنا أبو عامر، قال: ثنا قرة، عن عبد الله بن القاسم، في قوله: (إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) قال: أمرت أن تصل قرابتك.) [(٤)]

[(١)] جامع البيان (٢١/ ٥٢٧).

[(٢)] انظر تفسير الثعلبي لقول ابن عباس و الحسن البصري: (٢٣/ ٣٤٦).

[(٣)] جامع البيان (٢١/ ٥٢٩). و نقل الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) عن الحسن و الجبائي و أبي مسلم: انظره في تفسيره.

[(٤)] جامع البيان (٢١/ ٥٢٩ – ٥٣٠). و قال عنها نجم الدين الطوفي: (هي قربى كل مكلف أوصى بمودتها، فهو كالوصية بصلة الرحم) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص: ٥٦٦). و انظر الوجه الثالث في تفسير ابن جزي

(وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، وأشبهها بظاهر التنزيل قول من قال: معناه: قل لا أسألكم عليه أجرا يا معشر قريش، إلا أن تودّوني في قرابتي منكم، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم.[1]

وإنما قلت: هذا التأويل أولى بتأويل الآية لدخول في في قوله: إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى، ولو كان معنى ذلك على ما قاله من قال: إلا أن تودوا قرابتي، أو تقربوا إلى الله، لم يكن لدخول في في الكلام في هذا الموضع وجه معروف، ولكان التنزيل: إلا مودّة القُربى إن عُنِي به الأمر بمودّة قرابة رسول الله ﷺ، أو إلا المودّة بالقُرْبَى، أو ذا القربى إن عُنِي به التودّد والتقرب.

وفي دخول في في الكلام أوضح الدليل على أن معناه: إلا مودّتي في قرابتي منكم، وأن الألف واللام في المودّة أدخلتا بدلا من الإضافة،....)[2]

و قد رجح ابن جرير أن يكون المقول لهم هم المشركين و أن الله يسألهم المودة في القربى لنبيه ﷺ و هذا تأويل مستقيم مع النظم و مع آيات أخرى زادت تفصيلا لهذا الموقف، و من مضامين هذا الكلام أن المقول لهم في حال غير الإيمان بما أظهروه من قطيعة الرحم لأنهم لو مؤمنين لم يكن ليسألهم الله المودة في القربى لأنها في حال الإيمان مكفولة بما هو أشد و أوثق من المودة في القربى فلا يناسب هذا المطلب في هذه الحال، و هذه قرينة تعزز من أن المقول لهم هم

التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٢٤٨) حبت قال: (قرابة الناس بعضهم من بعض، والمعنى أن تودوا أقاربكم، والمقصود على هذا وصية بصلة الأرحام).

[1] قال مكي: (واختار الطبري قول من قال: معناه: إلا أن تودوني في قرابتي منكم.) (١٠/ ٦٥٨٦). و هذا ما صححه ابن الجوزي في تفسيره (٤/ ٦٥). تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٢٥٢).

[2] جامع البيان (٢١/ ٥٣٠).

قريش حال شركهم و دعوتهم للإيمان.

و المودة في القربى ما دامت من سؤال الله لهم فهي شرعية و مأمور بها لهم، فمن امتثلها فقد امتثل أمر لله و أحسن العمل فهو حسنة، و لذلك قد عطف الله بعدها بأن من يقترف حسنة يزدها الله حسنا و يغفر بها لهم بعض ذنوبهم و يشكرها لهم، إذا توددوا للنبي ﷺ فلم يؤذوه أو يمنعوه أو يعتدوا عليه إذ لم يقبلوا دعوته.

أما تخصيص الحسنة بمعنى معين فيفتقر لدليل، و كذلك من خصص عمل الحسنة و زيادتها حسنا على المؤمنين فقط يفتقر لدليل، و كذلك من خصص المغفرة على المؤمنين فقط فيحتاج لدليل و كذلك الشكر أيضا، و لكن الأولى هو التزام الظاهر و النظم أن تكون عامة و مجيؤها في معرض سؤالهم المودة في القربى يقتضي دخول المودة في القربى في معناها و ما يترتب على اقتراف الحسنة يلزمهم كما يلزم غيرهم فيعمم، خاصة أنه لا يوجد مبرر لرد دخولهم في المعنى العام فلا يوجد قرينة صارفة مثل دخول الجنة أو مغفرة مطلقة، أو ذكر قيد الإيمان لمن يقترف الحسنة أو نفيها عن غير المؤمنين و ما شابه ذلك في الدلالة.

و مثل هذه الآثار التي بأسانيد ضعيفة لا نعتبرها تفسير نبوي و لا صحبوي بمعنى رفعها حكما، بل أقصى تقدير لها أن نعتبرها تفسير سلفي من حيثية ورودها في تفاسيرهم بدون نقد لمعناها أو رد لمحتواها أو معارضتها، بل منهم من يجعلها عمدة في تفاسيرهم و على ضوءها يفسر و يؤول، و نحن نعتبرها من هذه الجهة فقط، و فهي صريحة في بعضها أن المقول لهم هم مشركي قريش بعد أن ردوا دعوة رسول الله ﷺ لهم و أن الله أمر نبيه ﷺ أن يسألهم المودة في القربى، و هذا القدر من البيان هو ما نراه تأويلا للآية على أنه داخل فيها و في معناها دخولا

أوليا، بمعنى أننا لا نخرج المؤمنين منها بل نعمم، ثم نفسر دخول غير المؤمنين فيها خاصة في مسألة ثبوت اسم الحسنة لهم و ترتب الحسن الزائد لها و كونها سببا للمغفرة و الشكر.

- الزجاج: (أي إلا أن تودوني في قرابتي. وجاء في التفسير عن ابن عباس رحمه الله أنه قال: ليس حي من قريش إلا وللنبي - ﷺ - فيه قرابة، وروي أن النبي - ﷺ - قال لقريش: أنتم قرابتي وأول من أجابني وأَطَاعَنِي، وروي أن الأنصار[1] أتت النبي - ﷺ - فقالت: قد هدانا اللهَّ بك وأنْتَ ابن أختنا، وأتوه بنفقة يستعين بها على ما ينوبه، فأنزل اللهَّ عزَّ وجلَّ: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى. ...

قوله: وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا أي من يعمل حسنة نضاعِفْها له. إِنَّ اللهَّ غَفُورٌ شَكُورٌ غفور للذنوب قبول للتوبة مثيب عليها.)[2]

و قد يبقي المفسر على عموم ما اقتضاه النظم و اللفظ و لكن يدمجه مع سياق فيه ذكر المؤمنين لكي يعطي دلالة على أن القصد هم المؤمنين و لكن لتجنب المعارضة الصريحة لا يستطيع التنصيص على هذا القيد أو التخصيص لأنه في هذه الحال سيكون في موضع معارضة ظاهرة أو تقييد بدون دليل من النص نفسه إلا دلالة خارجية مستصحبة من دلالات أخرى غير محققة و غير مسلم بها على وجه الدقة و التحقيق.

---

[1] انظره في الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٥٨٥). زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٦٤). تفسير ابن كثير ط العلمية (٧/ ١٨٤).

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٩٨).

فكما ساق الزجاج عن ابن عباس ما يفيد أن المقول لهم هم من المؤمنين سواء كانوا من قريش أو من الأنصار، على أنه سبب نزول و هو ضعيف جدا [1]، فأدرجه في تأويله ليشير على اختياره، ثم بدلالة تضمينه سبب النزول يمكن إرجاع ما أبهمه أو عممه في قوله (من يعمل حسنة نضاعفها له) أنه قاصر على المؤمنين فقط لدرجة أن من ظهوره لا يفتقر لأن نخصصه باللفظ فنقول: أن من يعمل حسنة من المؤمنين نضاعفها له، و لكنا نرى أنه كعالم رضخ لمقتضى اللفظ و النظم من إفادة العموم ففسر على هذا المقتضى فجعله عاما مطلقا، و اكتفى للتدليل على تأويله بذكر سبب النزول و تفسير عبد الله ابن عباس.

- الماتريدي: (وهو يخرج، على وجوه:

أحدها: يقول: لا أسألكم على ما أبلغكم من الرسالة، وأدعوكم إلى الإيمان بالله - تعالى - وبي أجرا إلا صلة أرحامكم وقرابتكم؛ أي: لا أسألكم على تبليغ الرسالة إليكم وما أدعوكم إليه أجرًا، إلا أن تصلوا قراباتكم وأرحامكم؛ فتدل الآية على وجوب صلة الأرحام.

ويحتمل أن يكون ذكر هذا ردًّا لقول أُولَئِكَ الكفرة؛ حيث قالوا: إن محمدًا جاء يقطع/ الأرحام ويفرق القرابات،...؛ فقال عند ذلك: لا أسألكم عليه أجرًا، ولا أدعوكم إلى قطع الأرحام

---

[1] لدرجة أن الماتريدي قال فيه: (لكن ذكر في الخبر ما لا يليق ذلك بالأنصار أن يظنوا ذلك برسول الله، وكذلك ما ذكر من فخرهم وقولهم: لنا الفضل عليكم هذا لا يحتمل منهم؛ فدل أن الحديث غير صحيح، أو الزيادة التي لا تحتمل، والله أعلم.) (٩/ ١٢١).

و قال ابن كثير: (وهو ضعيف بإسناده مثله أو قريبا منه.) (٧/ ١٨٤). و قال ابن تيمية: (وهي مكية باتفاق أهل السنة.) منهاج السنة النبوية.

والقرابات؛ بل ما أطلب منكم إلا صلة الأرحام بما دعوتكم إليه.

ويحتمل أن يقول: لا أسألكم على ما أدعوكم إليه أجرًا، ولا أقبله منكم إن أعطيتموني، إلا أن تصلوني بحق القرابة والرحم التي بيني وبينكم فأقبله منكم، وقد كان بينه وبينهم قرابات ورحم.

ويحتمل ما قال الحسن فقال:...: إلا التقرب إلى اللهَّ - تعالى - والتودد بالعمل الصالح.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: (إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) إلا أن تودوني لأجل قرابتي كما تودون لقرابتكم وتواصلون بها، ليس هذا الذي جئت به يقطع ذلك عني، ولست أبتغي على الذي جئت به أجرًا آخذه منكم على ذلك.

وقال قتادة:.... وقَالَ بَعْضُهُمْ: إلا أن تودّوا قرابتي. وقَالَ بَعْضُهُمْ: قال رسول اللهَّ - ﷺ -: إن لم تتبعوني إلى ما أدعوكم إليه وآمركم به فأحفظوني في قرابتي وأصله ما ذكرنا، واللهَّ أعلم.

...

وقوله - عَزَّ وَجَلَّ -: (إِنَّ اللهَّ غَفُورٌ شَكُورٌ)، قوله (غَفُورٌ) أي: يغفر لهم وإن لم / يحققوا التوبة والرجوع سرًّا وعلانية، ولم يستوجبوا الغفران والعفو.

وقوله: (شَكُورٌ) أي: يشكر ويقبل منهم الشكر وإن لم يحققوا له الشكر، ولم يستحقوا قبوله، فضلا منه ونعمة، واللهَّ أعلم. وقال أهل التأويل: (غَفُورٌ) للذنوب، (شَكُورٌ) للحسنات يضاعفها، والله أعلم.) [1]

---

[1] تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٩/ ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣). و انظر لتعدد الوجوه أيضا تفسير الماوردي = النكت والعيون (٥/ ٢٠١ - ٢٠٢). و التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٩/ ١٥٣، بترقيم الشاملة آليا). تفسير

و قد أطلنا النقل لكي تتضح صورة المسألة عند الماتريدي، فأحد الاحتمالات أن الآية في الأمر بصلة الأرحام في ظل خطاب الكفار و المشركين أو تكذيب دعواهم بأن النبي ﷺ يقطع الأرحام فيما بينهم، أو أمرهم بصلة الرحم للنبي ﷺ و هو يقبله منهم، و أن هذا أمر لو وقع منهم كما أمر الله فإنه مدعاة للمغفرة و تضعيف الحسنات حتى مع عدم تحقيق كلا الأمرين في حقهم لأن هذا من فضل الله و رحمته.

- الطبراني: (قوله تعالى: ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا؛ أي ومن يكتسب حسنة نجازيه عليها أضعافا، بالواحدة عشرا فصاعدا، إن الله غفور؛ لذنوب الناس، شكور؛ للقليل حتى يضاعفه.)[1]

- القصاب: (وقوله: إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى كان الحسن البصري - رضي الله عنه -/ يقول فيه قولاً لم يواطئه عليه سائر المفسرين، فقال: إلا أن تودّدوا إلى الله بما يقربكم إليه.

وأما المفسرون سواه، فقالوا: إلا أن تصلوا قرابتي منكم، فلا تكذبوني ولا تؤذوني.

وقد رُوي عن ابن عباس حديث مرفوع مثل قول الحسن، إلا أن في إسناده رجلاً مرغوبًا عن الرواية عنه، وهو قزعة بن سويد، روى/ عن ابن أبي نَجيح - وقد ذكر بالقدر، ولكنه ثقة في الحديث - عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي، ﷺ: قل لا أسألكم على ما أتيتكم من

ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٢٤٧ – ٢٤٨). و أجمعها لكل الوجوه في البحر المحيط في التفسير (٩/ ٣٣٤ – ٣٣٥).

[1] تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني. التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٥٣).

البينات، والهدى – إلى آخر الآية – إلا أن توادوا الله، وأن تقربوا إليه بطاعته .
وقد يحتمل أن يكون قول الحسن، وغيره سواء، لأن حفظ من يحفظ قرابته من رسول الله، ﷺ، فلا يكذبه، ويصدقه طاعة اللهّ داخلة في جملة ما يتقرب به إلى الله منها.) [1]

و طريقة القصَّاب في الجمع ما بين قول الحسن أن المقصود بالتقرب هو لله بالطاعة و بين الآخرين القائلين بأن التقرب بالمودة للرحم الذي بين النبي ﷺ و قريش، هو أنه عمم معنى الطاعة لله فجعل التقرب بالمودة للنبي ﷺ بصلة الرحم طاعة لله، و تصديقه و عدم تكذيبه في رسالته طاعة لله، و هذا التأويل فيه رجاحه بدلالة جمع ما تناثر من تأويلات أخرى، و يتضمن اعتبار طاعة غير المؤمن بالمودة في القربى لو اقتصر عليها دون إجابة دعوة النبي ﷺ.

– السمرقندي: (قل يا محمد لأهل مكة، لا أسألكم عليه أجرا، أي على ما جئتكم به أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى قال مقاتل: يعني: إلا أن تصلوا قرابتي، وتكفوا عني الأذى. ثم نسخ بقوله: قُلْ ما سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ويقال: إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى يعني: إلا، ألاَّ تؤذونني بقرابتي منكم. ...
ثم قال: وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً يعني: يكتسب حَسَنَةً، نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً يعني: للواحد عشرة. ويقال: نزد له التوفيق في الدنيا، ونضاعف له الثواب في الآخرة. إِنَّ اللهَّ غَفُورٌ شَكُورٌ يعني: غفور لمن تاب، شكور يقبل اليسير، ويعطي الجزيل.) [2]

---

[1] النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (٤/ ٩٩ – ١٠٠).

[2] تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٢٤٢). تفسير الماوردي = النكت والعيون (٥/ ٢٠٢).

دعوى النسخ غير قائمة[1] لمغايرة المعنى في كلا الموضعين، بل اتحدا في الموضعين فهما بيان و تأكيد لبعضهما البعض، فمراعاة المودة في القربى من مشركي قريش لا تكون إلا لهم؛ لأنها طاعة و امتثال لأمر الله من الجهة الشرعية، و من جهة المروءة و الأخلاق التي في العرب، فيكون أجرها و ثوابها لكونها حسنة في حقهم فالثواب عائد إليهم فهذا تفسير (فهو لكم)، فيكون النبي ﷺ لم يسألهم أجرا يتكلفونه فيثقل عليهم من الأموال أو غيرها من المتاع، بل المسؤول عنه هو محض طاعة يكون ثمارها لهم و من ضمن الطاعات هي المودة في القربى.

و هذا أمر غير قابل للنسخ لأنه من صلة الأرحام و التعامل مع الناس بالحسنى، و المودة في القربى عامة تنال كل إنسان ذا قربة و هي في معناها أعم من المعنى المخصوص بالقتال على قول بعضهم فلا يتصور فيها نسخا على من يقول بهذا، و صلة الأرحام لا يمنعها اختلاف الأديان.

* الثعلبي:

(وقال قتادة: **اجتمع** المشركون **في مجمع لهم، فقال بعضهم لبعض: أترون محمّدًا - ﷺ - يسأل على ما يتعاطاه أجرًا، فأنزل الله تعالى هذِه الآية،** يحثهم على مودته، ومودّة أقربائه، وهذا التأويل أشبه بظاهر الآية) [2]

---

[1] انظر ما سننقله عن نقد الثعلبي لمن قال بالنسخ.

[2] تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (٢٣/ ٣٤٥). التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٣٢). مباحث التفسير لابن المظفر الرازي (ص: ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٥٢٩). تفسير العز بن عبد السلام (٣/ ١٤٢).

و قال الثعلبي أيضا: (وقال قوم: هذِه الآية منسوخة، وإنّما نزلت بمكّة وكان المشركون يؤذون رسول الله - ﷺ- فأنزل الله تعالى هذِه الآية وأمرهم فيها بمودة/ رسول الله - ﷺ - وصلة رحمه. فلما هاجر إلى المدينة وآواه الأنصار ونصروه وعزروه أحبّ الله أن يلحقه بإخوانه من الأنبياء عليهم السّلام حيث قالوا: وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فأنزل الله: قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، فهي منسوخة بهذِه الآية وبقوله: قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ، وقوله: وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ، وقوله: أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ، وقوله: أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ وإلى هذا القول ذهب الضَّحَّاك بن مزاحم والحسن بن الفضل.

وهذا قولٌ غير مرضي ولا قوي، وإن ما حكيناه من أقاويل أهل التأويل في هذِه الآية لا يجوز أن يكون واحد منها منسوخًا، وكفى قبحًا بقول من زعم أنّ التقريب إلى الله تعالى بطاعته ومودة نبيه وأهل بيته منسوخ، والدليل على صحة ما ذهبنا فيه.) [1]

(وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً يكسب طاعة نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا بالتضعيف. إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ.) [2]

---

[1] نفسه (٢٣/ ٣٥٨ - ٣٥٩). و انظر تعنيف الواحدي لمن قال بالنسخ: التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٥٣). و كذلك السمعاني في تفسيره (٥/ ٧٣ - ٧٤). و الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ١٠٥١). و البغوي في تفسيره إحياء التراث (٤/ ١٤٥). و ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٤). و ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٦٤). و ابن المظفر الرازي في مباحث التفسير (ص: ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١). تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٤/ ٩٨). حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ٤١٧).

[2] نفسه (٢٣/ ٣٦١).

كلام الثعلبي صريح في كون المقول لهم هم المشركين و أن الله أمرهم و حثهم على مودة النبي ﷺ و صلة رحمه، و أن هذه طاعة لله و تقرب إليه و هذا مما لا يدخله النسخ بحال، فإذا ضممنا تعميمه معنى اقتراف الحسنة و المضاعفة لها يكون الشاهد من كلامه تاما على المراد.

- مكي: (فيكون المعنى:... إنما أسألكم أن تودوني لقرابتي منكم إن أبيتم أن تؤمنوا بي.)[١]

و الشاهد أنهم في حال استمرارهم على كفرهم فإنهم مأمورون بمودة و صلة رحم النبي ﷺ، و انهم بذلك يدخلون في وصف الحسنات و مضاعفاتها، و كيف يمكن استساغة أن الله لا يجازيهم على حسناتهم التي منها المودة في القربى و هو يأمرهم بها حتى و لو لم يؤمنوا بالنبي ﷺ، فأي موطن يمكن استمالتهم إلى المودة لو أوقفوا على أن طاعتهم كعدمها و حسنتهم كعدمها و أنهم غير داخلين فيها.!

- الطوسي: (قال تعالى ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا أي من فعل طاعة نزد له في تلك الطاعة حسنا بأن نوجب له عليها الثواب.... إن الله غفور أي ستار على عباده معاصيهم بالتوبة وغير التوبة تفضلا منه تعالى وإحسانا منه إلى عباده شكور ومعناه إنه يعاملهم معاملة الشاكر في توفية الحق حتى كأنه ممن وصل اليه النفع فشكره.) [٢]

- الواحدي: (وغلط من قال: إن هذه الآية نسخت، بقوله: قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ

---

[١] الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٥٨٤).

[٢] التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي (٩/ ١٥٣، بترقيم الشاملة آليا).

[سبأ: ٤٧]، وقوله: قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ [الفرقان: ٥٧] لأنه لا يصح أن يقال: نسخت مودة النبي ﷺ، وكف الأذى عنه لأجل قرابته، ولا مودة آله وأقاربه، ولا التقرب إلى الله بالطاعة، ومن ادعى النسخ، توهم أن الاستثناء متصل، ورأى إبطال الأجر في هاتين الآيتين، وليس الأمر على ذلك، فإن الاستثناء منقطع، ولا تنافي بين هذه الآية، والآيتين الأخرتين)[١]

و قال أيضا: (فكأنَّه يقول: إذا لم تؤمنوا بي فاحفظوا قرابتي ولا تُؤذوني... ومن يقترف يعمل حسنة نزدْ له فيها حسناً نضاعفها له)[٢]

- السمعاني: (وقوله: قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى فيه أربعة أقاويل: أظهرها وأشهرها أن معناه: لا أسألكم إلا أن تودوني لقرابتي منكم. ...

والقول الثالث: ما حكى عن الضحاك أن الآية منسوخة بقوله: قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجري إلا على الله وهذا القول غير مرضي عند أهل/ المعاني؛ لأن قوله: إلا المودة في القربى ليس باستثناء صحيح حتى يكون مخالفا لقوله: إن أجري إلا على الله بل هو استثناء منقطع، ومعناه: قل لا أسألكم عليه أجرا أي: مالا، وتم الكلام. ومعنى قوله: إلا المودة في القربى لكن صلوا قرابتي بالاستجابة لي أو تكفوا أذاكم عني. ....

وقوله: ومن يقترف حسنة أي: يكتسب حسنة أي: طاعة نزد له فيها حسنا أي: نضاعف له الحسنة.

---

[١] التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٥٣).

[٢] الوجيز للواحدي (ص: ٩٦٤).

وقوله: إن الله غفور شكور أي: غفور للكثير من الذنوب، شكور لليسير في الطاعات.) [١]

* الكيا الهراسي: (قوله تعالى: (قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى).

قال قائلون في معناه: محبة الأقارب.

وقال قائلون: معناه إلا المودة في القربى إلى الله تعالى، أي التقرب إلى الله عز وجل، والمودة بالعمل الصالح، ويدل عليه ما بعده: وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً.) [٢]

و في قول الكيا الهراسي إحكام للسياق و إظهار لدلالة التراكيب و تتابع النظم، بأن كل طاعة فهي قربة إلى الله و تودد له بالشرع بأي عمل صالح و حسن، فيكون حسنة يزدها الله له و تكون سببا لمغفرة ذنب و شكر، و حسنة التوحيد التي يغفر الله بها ذنب الشرك ليست كحسنة صلة الرحم و ما يغفر به القطيعة، و كل وعد الله الحسنى و لكن الجنة له طريق معلوم مشروط بالإيمان مع العمل الصالح كما هو مقرر.

- البغوي: (...منسوخة...، وهذا قول غير مرضي لأن مودة النبي ﷺ وكف الأذى عنه ومودة أقاربه، والتقرب إلى الله بالطاعة، والعمل الصالح من فرائض الدين، وهذه أقاويل السلف في معنى الآية فلا يجوز المصير إلى نسخ شيء من هذه الأشياء. [٣]

---

[١] تفسير السمعاني (٥/ ٧٣ - ٧٤).

[٢] أحكام القرآن للكيا الهراسي (٤/ ٣٦٥).

[٣] و بمثله في تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٤/ ٩٨).

وقوله: إلا المودة في القربى...معناه: لكني أذكركم المودة في القربى وأذكركم قرابتي منكم.

...

قوله تعالى: ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا، أي: من يزد طاعة نزد له فيها حسنا بالتضعيف، إن الله غفور، للذنوب، شكور، للقليل [من الحسنات] حتى يضاعفها.)[1]

- ابن برجان: (لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى أي: إلى الله بطاعته والدعاء إليه.

...: لا أسألكم عليه أجرًا سوى المودة في القربى، والقربة من الله لي ولكم.

... عطف على ذلك قوله الحق: وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللهَ غَفُورٌ شَكُورٌ)[2]

لفتة دقيقة من ابن برجان أن صرح بالعطف بين الأمر بالمودة في القربى و بين أن من يفعل حسنة يزد الله له فيها حسنا، و هو من قبل قد عمم المعنى و جعله في طاعة الله و الدعاء إليه و القربة من الله، و أن كف الأذى و صلة الأرحام لا بد هي طاعة و حسنة.

* الزمخشري: (روى أنه اجتمع المشركون في مجمع لهم فقال بعضهم لبعض: أترون محمدا يسأل على ما يتعاطاه أجرا؟ فنزلت الآية...)[3]

(وقيل: لم يكن بطن من بطون قريش إلا وبين رسول الله ﷺ وبينهم قربى، فلما كذبوه وأبوا أن يبايعوه نزلت. والمعنى: إلا أن تودوني في القربى، أي: في حق القربى ومن أجلها،...، فإذ

---

[1] تفسير البغوي - إحياء التراث (٤/ ١٤٥). و بمثله في تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٤/ ٩٨).

[2] تفسير ابن برجان (٥/ ٧١ - ٧٢).

[3] تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٢١٩).

قد أبيتم ذلك فاحفظوا حق القربى ولا تؤذوني ولا تهيجوا عليّ. ...

والظاهر: العموم في أي حسنة كانت [1]، إلا أنها لما ذكرت عقيب ذكر المودّة في القربى: دل ذلك على أنها تناولت المودّة تناولا أوّليا، **كأنّ سائر الحسنات لها توابع.**

وزيادة حسنها من جهة الله مضاعفتها، كقوله تعالى مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ أَضْعافاً كَثِيرَةً...، الشكور في صفة الله: مجاز للاعتداد بالطاعة، وتوفية ثوابها، والتفضل على المثاب.) [2]

الفائدة من كلام الزمخشري قوله أن الحسنة عامة و أول من يدخل فيها ما ذكر من المودة في القربى. مع عدم تقييده الحسنة على المؤمنين فقط بل عمم المعنى.

- ابن عطية: **(وذكر النقاش عن ابن عباس ومقاتل والكلبي والسدي أن الآية** منسوخة **بقوله تعالى في سورة سبأ قُلْ ما سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ** [سبأ: ٤٧] والصواب أنها محكمة) [3]

- ابن الجوزي: **(وَمَنْ يَقْتَرِفْ أي:** مَن **يَكْتَسِبْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً أي: نُضاعفْها بالواحدة عشراً فصاعداً. إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ للذُّنوب شَكُورٌ للقليل حتى يضاعفَه.)**

---

[1] يقول الطيبي في حاشيته على الكشاف: (قوله: (والظاهر العموم في أي حسنة كانت): فعلى هذا ومَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً إلى آخره: تذييل، وعلى الأول: تتميم.) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٤/ ٥٠)، و كذلك قال الشهاب الخفاجي في حاشيته البيضاوي (٧/ ٤١٨)، و الألوسي في تفسيره (٢٥/ ٣٣). و على التذييل أو التتميم فهو يقوي محل الشاهد أن المودة في القربى بالنسبة للمشركين مما يصدق عليه الحسنة و زيادة حسنها.

[2] نفسه (٤/ ٢٢١). و بمثله في تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٢٥٢). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٥٣٩).

[3] تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٤).

- ابن الفرس: بعد أن ذكر جمع من الأقوال: (وقال الحسن بن أبي الحسن معناه: إلا أن تتوددوا إلى الله تعالى بالتقرب إليه. وقال عبد الله بن القاسم معنى الآية إلا أن يتودد بعضكم إلى بعض وتصلوا أقرباءكم. فالآية على هذا في صلى الرحم.

فعلى ما تقدم يأتي في الآية هل هي مكية أو مدنية قولان، وإذا قلنا مدنية [١] يأتي في سبب نزولها قولان.

وعلى قول عبد الله بن القاسم وقول الحسن في معنى الآية لا يختلف عندي في أنها محكمة) [٢]

و الشاهد أنه على احتمال أنها مكية و نزلت في شأن إيذاء الكفار للنبي ﷺ و على تأويل الحسن و عبد الله القاسم تكون محكمة أي أن المشركين مكلفون بصلة الأرحام و بالمودة في قربى النبي ﷺ، و ما دام هذا أمر إلهي نزل به الشرع فمن امتثله سيكون منه طاعة و تقرب إلى الله به، و هذه هي الحسنة.

- الرازي: (ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا قيل نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه، والظاهر العموم في أي حسنة كانت، إلا أنها لما ذكرت عقيب ذكر المودة في القربى دل ذلك على أن المقصود التأكيد في تلك المودة.

ثم قال تعالى: إن الله غفور شكور والشكور في حق الله تعالى مجاز والمعنى أنه تعالى يحسن إلى المطيعين في إيصال الثواب إليهم وفي أن يزيد عليه أنواعا كثيرة من التفضيل.) [٣]

---

[١] يقول ابن كثير: (وذكر نزولها في المدينة فيه نظر لأن السورة مكية) و (وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية) (٧/ ١٨٤).

[٢] أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ٤٦٧).

[٣] تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٧/ ٥٩٦).

- القرطبي: (وقال قوم: الآية منسوخة وإنما نزلت بمكة، وكان المشركون يؤذون رسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية، وأمرهم الله بمودة نبيه ﷺ وصلة رحمه،.... قال الثعلبي: وليس بالقوي، وكفى قبحا بقول من يقول: إن التقرب إلى الله بطاعته ومودة نبيه ﷺ وأهل بيته منسوخ،...

/ قال النحاس: ومذهب عكرمة ليست بمنسوخة، قال: كانوا يصلون أرحامهم فلما بعث النبي ﷺ قطعوه فقال: (قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا أن تودوني وتحفظوني لقرابتي ولا تكذبوني). قلت: وهذا هو معنى قول ابن عباس في البخاري والشعبي عنه بعينه، وعليه لا نسخ.

قال النحاس: وقول الحسن حسن، ويدل على صحته الحديث المسند عن رسول الله ﷺ... عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: (لا أسئلكم على ما أنبئكم به من البينات والهدى أجرا إلا أن توادوا الله عز وجل وأن تتقربوا إليه بطاعته). فهذا المبين عن الله عز وجل قد قال هذا، وكذا قالت الأنبياء ﷺ قبله: إن أجري إلا على الله [سبأ: ٤٧].) (١)

الشاهد هنا في دقة التصريح على لسان القائلين بأنها مكية و أن الله أمر المشركين بمودة نبيه ﷺ و صلة رحمه، و جزاز طاعتهم له في هذا هو طاعة لله و تقرب له، و من ثم قال الله أن من يقترف حسنة سيزيده حسنا.

* النسفي: (ولما قال المشركون أيبتغي على تبليغ الرسالة أجراً نزل قُل لاَّ أسألكم عَلَيْهِ على التبليغ أَجْراً إِلاَّ المودة في القربى...

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٢ - ٢٣).

/ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً يكتسب طاعة... والظاهر العموم في أي حسنة كانت إلا أنها تتناول المودة تناولاً أولياً لذكرها عقيب ذكر المودة في القربى نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً أي نضاعفها...)[1]

و قول النسفي مماثل لقول الزمخشري إلا أنه أصرح في بيان علة إدخال المودة في وصف الحسنة لأجل ذكر وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً الذي يفيد العموم بعد المودة في القربى و كل هذا مع اختيار أن الخطاب للمشركين.

- أبو حيان: (ومن يقترف حسنة: أي يكتسب، والظاهر عموم الحسنة عموم البدل، فيندرج فيها المودة في القربى وغيرها.

...، وزيادة حسنها: مضاعفة أجرها. إن الله غفور: ساتر عيوب عباده، شكور: مجاز على الدقيقة، لا يضيع عنده عمل العامل.) [2]

- ابن كثير: (أي قل يا محمد لهؤلاء المشركين من كفار قريش لا أسألكم على هذا البلاغ والنصح لكم مالا تعطونيه وإنما أطلب منكم أن تكفوا شركم عني وتذروني أبلغ رسالات ربي إن لم تنصروني فلا تؤذوني بما بيني وبينكم من القرابة.)[3]، (والحق تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كما رواه البخاري)[4]، (ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا أي ومن يعمل حسنة نزد له فيها حسنا

---

[1] تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٢٥٢ – ٢٥٣).

[2] البحر المحيط في التفسير (٩/ ٣٣٥). تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ١٥٨).

[3] تفسير ابن كثير ط العلمية (٧/ ١٨٣).

[4] نفسه (٧/ ١٨٤). و انظر معنى قول ابن عباس في تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ١٥٧ – ١٥٨). و هذا اختيار ابن تيمية: (فهذا ابن عباس ترجمان القرآن وأعلم أهل البيت، بعد عليّ، يقول: ليس معناها مودة

أي أجرا وثوابا، كقوله تعالى: إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما [النساء: ٤٠]،.... وقوله تعالى: إن الله غفور شكور أي يغفر الكثير من السيئات ويكثر القليل من الحسنات، فيستر ويغفر ويضاعف فيشكر)[١]

و قد رجح ابن كثير في تفسيره للآية معتمدا على التصحيح و التضعيف في أسانيد الأحاديث و الآثار، و مراعاة السياق مع سبب النزول بالإضافة إلى الاعتماد على الحقائق التاريخية فضعف سبب النزول أنها في الأنصار، و رجح أن السورة مكية و ما في صحيح البخاري عن ابن عباس هو الحق، و فيه أن المقول لهم هم المشركين و أن المطلوب منهم أن يكفوا أذاهم عن النبي ﷺ إن لم ينصروه بمقتضى المودة في القربى أو صلة الرحم، و بهذا يتضح مخاطبتهم بالمودة في القربى و صلة الرحم و هو تكليف شرعي بمقتضى ذكره في القرآن و تعلقه بهم، و بكونه أمر شرعي لأنه من محاسن الأعمال و الأخلاق، ثم في تفسيره لاقتراف الحسنة تركه على ظاهره بعمومه و شرطيته المفيدة للعموم بها يشعر أن المشركين لو توددوا بالقربى للنبي ﷺ فلم يؤذوه فإنه في حقهم حسنة يزيدها الله حسنى و يشكر عليها.

- النيسابوري: (ثم أكد إيصال الثواب على المودة بقوله وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً أي يكتسب طاعة،...، والظاهر العموم في كل حسنة ولا شك أن هذه مرادة قصدا أوليا لذكرها عقيبها. ومعنى زيادة حسنها تضعيف ثوابها إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لمن أذنب شَكُورٌ لمن أطاع الله والله أعلم.)[٢]

ذوي القربى. ولكن معناها لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجرا. لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم. فهو سأل الناس الذين أرسل إليهم أوّلا، أن يصلوا رحمه فلا يعتدوا عليه حتى يبلّغ رسالة ربه.)

[١] نفسه (٧/ ١٨٧).

[٢] تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٧٤). تفسير الجلالين (ص: ٦٤٢).

الفائدة و الشاهد من تفسير النيسابوري أنه جعل اقتراف الحسنة متصل معنويا بما قبله من المودة في القربى على سبيل التأكيد، و أن الحسنة ظاهرها العموم فيدخل فيها دخولا أوليا المودة في القربى، و النظم و أساليبه من المفترض أنه لا يتلون على تلون القصد من إقرار معنى على معنى سابق على تفسير النص، بل يجب أن يتحلى النظم و أسلوبه بما يفيض به من بيان و دلالة، فيكون اقتراف أي حسنة في سياق مخاطبة مشركي العرب و منها باقتضاء الأولى المودة في القربى فيما بينهم و بين النبي ﷺ فلا يؤذوه و يتركوه للدعوة إن لم يؤمنوا به و ينصروه.

- البقاعي: (إلا أي لكن أسألكم المودة أي المحبة العظيمة الواسعة.

ولما كانوا يثابرون على صلة الأرحام وإن بعدت والأنساب لذلك قال: في القربى أي مظروفة فيها بحيث يكون القربى موضعاً للمودة وظرفاً لها،...، فإنكم إذا وصلتم ما بيني وبينكم من الرحم لم تكذبوني بالباطل، ولم تردوا ما جئتكم به من سعادة الدارين،...)[1]

و قال أيضا: (ولما كانوا يقولون: إنا قد ارتكبنا من المساوئ ما لم ينفع معه شيء، قال نافياً لذلك على سبيل التأكيد معللاً مبيناً بصرف القول إلى الاسم الأعظم أن مثل ذلك لا يقدر عليه ملك غيره على الإطلاق: إن الله أي الذي لا يتعاظمه شيء غفور لكل ذنب تاب منه صاحبه أو كان يقبل الغفران وإن لم يتب منه إن شاء، فلا يصدن أحداً سيئة عملها عن الإقبال على الحسنة.)[2]

في كلا البقاعي إشعارا قويا أن المخاطبون هم مشركي قريش بدلالة قوله أنهم كذبوه بالباطل و ردوا عليه ما يجلب لهم سعادة الدارين، و على هذا يمكننا وصل هذا المعنى بما قاله

---

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١٧/ ٢٩٦).

(2) نفسه (١٧/ ٢٩٩).. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٥٣٩).

في الآية الثانية أنهم تثاقلوا على فعل حسنة المودة في القربى لأجل أنهم مغرقين في المساوئ من قبل، و من ثم رد الله ظنهم بأنه غافر للذنب و قابل للتوب و أنه يزيد الحسنة حسنا، و من ثم كان قول البقاعي الخاتم لما سبق: (فلا يصدن أحداً سيئة عملها عن الإقبال على الحسنة) أي أن الحسنة مقبولة من أي إنسان كان في أي وقت كان، و كذلك المغفرة بتحصيل أسبابها من فعل الحسنات و التوبة من السيئات.

- الخطيب الشربيني: (وقيل: المراد بها العموم في أي: حسنة كانت إلا أنها لما ذكرت عقب ذكر المودة في القربى دل ذلك على أن المقصود التأكيد في تلك المودة إن الله أي: الذي لا يتعاظمه شيء غفور لكل ذنب تاب منه صاحبه وكان غير الشرك وإن لم يتب منه إن شاء فلا يصدن أحداً سيئة عملها عن الإقبال على الحبيب شكور أي: فهو يجزي بالحسنة أضعافها وإن قلت والشكور في حق الله تعالى مجاز والمعنى: أنه تعالى يحسن إلى المطيعين في إيصال الثواب إليهم وفي أن يزيد عليه أنواعاً كثيراً من التفضيل.) (١)

و بإدخال قيد الشرك في عدم المغفرة يدل على العموم أيضا، فكأنه يقول أن أي حسنة مقبولة حتى من المشرك، و كذلك يجوز عليه أيضا المغفرة من أي ذنب على حسب مشيئة الله إلا ذنب الشرك، فلا يتثاقل عن فعل الحسنة مهما كانت لأنها ستزيد حسنا و قد تكون سببا لمغفرة ذنب لم يتب منه إلا الشرك.

- أبو السعود: (قل لا أسألكم عليه روي أنه اجتمع المشركون في مجمع لهم فقال بعضهم لبعض أترون أن محمدا يسأل على ما يتعاطاه أجرا فنزلت أي لا أطلب منكم على ما أنا عليه

(١) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٥٣٩).

من التبليغ والبشارة أجرا نفعا إلا المودة في القربى أي إلا أن تودوني لقرابتي أو تودوا أهل قرابتي...

ومن يقترف حسنة أي يكتسب أي حسنة كانت فتناول مودة ذي القربى تناولا أوليا...نزد له فيها أي في الحسنة حسنا بمضاعفة الثواب أن الله غفور لمن أذنب شكور لمن أطاع بتوفية الثواب والتفضل عليه بالزيادة)[1]

- الشهاب الخفاجي: (والخطاب إمّا لقريش أو لهم وللأنصار لأنهم أخواله على ما بينه أهل الحديث أو لجميع العرب لأنهم أقرباء في الجملة والمعنى إن لم تعرفوا حقي لنبوءتي وكوني رحمة عامّة ونعمة تامّة فلا أقل من مودّتي لأجل حق القرابة، وصلة الرحم التي تعتنون بحفظها ورعايتها وحاصله على هذا لا أطلب منكم إلا مودّتي لقرابتي منكم، وهو أمر لازم عليكم.)[2]، و قال: (المودّة... ليست أجراً أصلاً بالنسبة إليه، أو لأنها لازمة لهم لتمدحهم بصلة الرحم فنفعها عائد عليهم)[3]

* إسماعيل حقي: (روى أنه اجتمع المشركون في مجمع لهم فقال بعضهم أترون محمدا يسأل على ما يتعاطاه اجرا يعنى فنزلت والمعنى لا اطلب منكم على ما انا عليه من التبليغ/ فسر الاجر بالنفع ليظهر جعل استثناء المودة منه متصلا مع أن ادعاء كونها من افراد الاجر...

فمعنى الآية لا اسألكم على التبليغ اجرا أصلا إلا أن تودوني لأجل قرابتي منكم وبسببها

---

[1] تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨/ ٣٠).

[2] حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ٤١٧).

[3] نفسه (٧/ ٤١٨). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٥/ ٣٠ – ٣١).

وتكفوا عنى الأذى ولا تعادوني ان كان ذلك اجرا يختص بي لكنه ليس بأجر لأنه لم يكن بطن من بطونكم يا قريش الا وبيني وبينها قرابة فاذا كانت قرابتي قرابتكم فصلتي ودفع الأذى عنى لازم لكم في الشرع والعادة والمروءة سوآء كان منى التبليغ أو لا وقد كنتم تتفاخرون بصلة الرحم ودفع الأذى عن الأقارب فما لكم تؤذونني والحال ما ذكر)[١]

و هذا أصرح لفظ قيل في معنى الآية على ما تأولناه و نرتضيه، فهو قد جعل الخطاب للمشركين، و أن مودة القربى و صلة الرحم تلزمهم سواء بتبليغ الشرع لهم عن طريق محمد ﷺ أو بغير ذلك، و في جميع الأحوال فإنها من ممادحهم و أخلاقهم، و هي موافقة للشرع بل هي من الشرع، فلا اختلاف مآلي بين الاحتمالين فعلى كل حال هي تلزمهم و هم مأمورون بتحصيلها.

- القونوي: (والخطاب لقريش وهو الظاهر والقول، أو للأنصار أيضا لأنهم أخواله عليه السلام على ما بينه أهل الحديث خلاف الظاهر والمشهور مع أن السورة مكية وفيه سلوك طريق الإنصاف حيث أشار إلى أنكم إن لم تعرفوا ما هو سبب نجاتكم وهو كوني هاديا لكم إلى سواء السبيل ورحمة لكم ولسائر المخلوقات فلا أقل من مودتي لأجل قرابتي. ....

.... غاية الأمر أن نفع المودة نفع له عليه السلام ونفع لهم...) [٢]

و قال أيضا: (والظاهر أن قوله تعالى: ومن يقترف ابتداء كلام وليس من مقول القول.) [٣]

---

[١] روح البيان (٨/ ٣١٠ – ٣١١). تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٨/ ٣٦٣).

[٢] حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي (١٧/ ٢٢٩).

[٣] نفسه (١٧/ ٢٣١).

و إعلان القونوي بالظاهر هو إعلان بالأكثر حجة و محجة في تقرير المعاني و الدلالات، و عليه يكون المخاطبون بالتودد هم مشركي قريش، و بما أن هذا هو محط السؤال لهم خاصة أنه أمر إلهي بأن يقول هذا قل فهو أمر شرعي و الممتثل له لا بد أن يكون حسنة، و لذلك جاء القانون العام ليقرر دخول هذه الحسنة فيه بقوله ومن يقترف حسنة أي ليقرر العموم لكل حسنة و لكل مقترف لها ليس حسنة المودة فقط، و هذا ما عبر عنه القونوي بأن هذه الآية ابتداء كلام و ليس من مقول القول.

- الصاوي: (فتحصل أن الخطاب على القول الأول لقريش، وعلى الثاني للأنصار، والعبرة بعموم اللفظ) [1]

- الشوكاني: (والخطاب لقريش، وهذا قول عكرمة، ومجاهد، وأبي مالك، والشعبي، فيكون المعنى على الانقطاع: لا أسألكم أجرا قط، ولكن أسألكم المودة في القربى التي بيني وبينكم، ارقبوني فيها ولا تعجلوا إلي ودعوني والناس، وبه قال قتادة، ومقاتل، والسدي، والضحاك، وابن زيد وغيرهم، وهو الثابت عن ابن عباس كما سيأتي....

ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا... والمعنى: من يكتسب حسنة نزد له هذه الحسنة حسنا بمضاعفة ثوابها. قال مقاتل: المعنى من يكتسب حسنة واحدة نزد له فيها حسنا نضاعفها بالواحدة عشرا فصاعدا. وقيل: المراد بهذه الحسنة هي المودة في القربى، والحمل على العموم أولى، ويدخل تحته المودة في القربى دخولا أوليا إن الله غفور شكور أي: كثير المغفرة للمذنبين

---

[1] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (ص: ١٧١٩، بترقيم الشاملة آليا).

كثير الشكر للمطيعين. قال قتادة: غفور للذنوب شكور للحسنات.) [(١)]، (والأولى أن الآية مكية لا مدنية) [(٢)]

- محمد بن عمر الجاوي: (أي قل يا أشرف الخلق لأهل مكة:...، ولكن أسألكم المودة متمكنة في أهل القرابة،.... وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً أي ومن يكتب أي حسنة كانت- كالمودة للقربى- نزد له في تلك الحسنة تضعيف ثوابها. إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ أي أنه تعالى يحسن إلى المطيعين في إيصال الثواب إليهم وفي التفضل عليهم بزيادة أنواع كثيرة على ذلك الثواب.)[(٣)]

- أطفيش: (قل يا محمد لقريش على الصحيح،... لأجل القربى أو بسببها، هي قرابة النسب إن لم تراعوا أخوة النبوة فلا أقل من أن تراعوا حق النسب، وتحفظوني)[(٤)]

- المراغي: (وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً أي ومن يعمل عملا فيه طاعة لله ورسوله نزد له فيه أجرا وثوابا، فنجعل له مكان الحسنة عشرة أضعافها إلى سبعمائة ضعف إلى ما فوق ذلك فضلا منا ورحمة.) [(٥)]

[(١)] فتح القدير للشوكاني (٤/ ٦١٢). روح المعاني لمحمود الألوسي (٢٥/ ٣٣). فتح البيان في مقاصد القرآن (١٢/ ٢٩٦) و زاد فقال: (والظاهر العموم.) يعني عموم الحسنة.

[(٢)] نفسه (٤/ ٦١٥). تفسير المراغي (٢٥/ ٣٩) فقال: (والأصح أنها مكية.).

[(٣)] مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٣٧٣). تفسير اطفيش - إباضي (٩/ ٣٦٩، بترقيم الشاملة آليا).

[(٤)] تفسير اطفيش - إباضي (٩/ ٣٦٩، بترقيم الشاملة آليا).

[(٥)] تفسير المراغي (٢٥/ ٣٩).

- ابن عاشور: (وضمير جماعة المخاطبين مراد به المشركون لا محالة...

وكان موقعها هنا لمناسبة ما سبق من ذكر حجاج المشركين وعنادهم فإن مناسبتها لما معها من الآيات موجودة إذ هي من جملة ما واجه به القرآن محاجة المشركين، ونفى به أوهامهم، واستفتح بصائرهم إلى النظر في علامات صدق الرسول فهي جملة ابتدائية وقعت معترضة بين جملة الذين آمنوا وعملوا الصالحات وجملة ومن يقترف حسنة.) [١]

، (ومعنى الآية على ما يقتضيه نظمها: لا أسألكم على القرآن جزاء إلا أن تودوني، أي أن تعاملوني معاملة الود، أي غير معاملة العداوة، لأجل القرابة التي بيننا في النسب القرشي.) [٢]

(وإنما سألهم المودة لأن معاملتهم إياه معاملة المودة معينة على نشر دعوة الإسلام، إذ تلين بتلك المعاملة شكيمتهم فيتركون مقاومته فيتمكن من تبليغ دعوة الإسلام على وجه أكمل. فصارت هذه المودة غرضا دينيا لا نفع فيه لنفس النبيء ﷺ.) [٣]

---

[١] التحرير والتنوير (٢٥/ ٨١).

[٢] نفسه (٢٥/ ٨٢).

[٣] نفسه (٢٥/ ٨٣).

المحتويات

﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١] ٣٥٧

﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١٤﴾﴾ [الرعد: ١٤] .. ٣٧١

﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴿٦٢﴾﴾ [النمل: ٦٢] ٣٨٣

﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴿٦٠﴾ أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴿٦١﴾ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴿٦٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٥-٦٣] ٣٨٨

﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴿١٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴿١٨﴾ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴿١٩﴾ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ

عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴿٢٠﴾﴾

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴿٣٦﴾ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴿٣٨﴾ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴿٣٩﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴿٤٠﴾ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴿٤١﴾ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴿٤٢﴾﴾

﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴿٢٣﴾﴾